

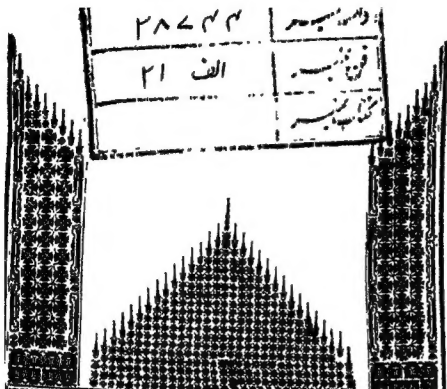


2766  
51A









(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله الذي نشر لعلها وعلما وشت لهم على الصراط المستقيم أقداما وجعل مقام العلم اهل مقامه وفضل العلماء باقامة الحجج الدينية ومعرفة الاحكام واودع المعارف في طائفت سرهم اهل الحاضرة والايام ووفق العالمين لتدعيم قبحر والهدى النام والذوق المحسن لذة قمره وانسه فشتلهم من جميع الانام واجده سبحانه وتعالى على خزير الانعام واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك العلام واشهد ان سيدنا ونبينا محمد اهل الله عليه وسلم حيد ورسوله وصفيه وخليفه امام كل امام وعلى آله واصحابه واذا واجه وذريته الطيبين الطاهرين وصلاة وسلاما دائمين متلازمين الى يوم الدين وبعد فنقول فقير رجسة ربه القريب اليه الحب ومحمد الشريفي انطيط بان مختصرا امام العالم بالعلمة والخبر الصرافة وشباب الدنيا والدين واحدين الحسين بن اجد الاصفا في الشهير بابي خضاع المسمى بشاية الاختصارا كان من اجمع مختصر في الفقه صنفه واجمع موضوع له فيه على مقدار همه ألف والقسم مني بعض الاعزة على المبردين الى ان اضع عليه شرحا وضع ما شكل منه ويقع ما غلق منه وما الى ذلك من الفوائد المتحدات والقواعد الصورات التي وضعها في شروحي على التنبيه والمباح والبهجة فاحقرت الله تعالى مدة من الزمان بعد ان صليت ركعتين في مقام امامنا الشافي رضي الله تعالى عنه وارضاء وجعل الجنة منتقبه ومثواه فلما انشرح لذلك صدري شرت في

على الباء وبعضها على الدال وبعضها على اللام وبعضها على الفاء وبعضها على التاء وبعضها على السين وليس فيه مسح على الزاوية وحشد فقوى الشارح وكترك الاول للاسخر ليس صعبا لعدم نظيره اهل الزاوية وفيها ما هو من المصعب المعوزي وما هو من المصعب المتطرف وليس فيها مسح مرصع ان هذا الكلام اشتمل على اغراض الاول فمدح صاحب المتن والثاني مدح المستن والثالث مدح الشرح والرابع مدح الشارح والخامس تسمية الكتاب والسادس التوسل الى الله في الاغاة على اكاله وبعده تالعا وفي ضمن هذه الاغراض بيان السبب الخامل له في التاليف ووركل من الصفات التي ما يناسبه بعلم بالتأمل ثم ان الواو في بعد تحتل وجوها ثلاثة الاول ان يكون عاطفة قصة على قصة واما مقدرة في الكلام في الفاء التي عليها الثاني ان تكون الواو نائية عن اما والفاء واقعة في جواب الواو الثانية عن اما وانما اختصت الواو بالكتابة لانها ام الدباب ولا تها تكتون للاستئناف كان اما تكتون للاستئناف الثالث ان تكون للاستئناف واما مقدرة (قوله القسبر) اما صفة مشبهة او صفة مبالغة (قوله الحب) من الجواب فاصلة محبوب منهم الميم وتكون الجسيم نقلت حركة الواو لليم فبقيت الواو ساكنة اثر كسرة فقلت يا المراد بالاجابة ترتفع على الهداه اما بعين ما طلب او بغيره وعلى كل اما في الحال والمستقبل كل ذلك ان اراد الله تعالى الاجابة والا فلا شئ من ذلك (قوله) شباب الدنيا والدين الى قوله لما كان ليس مضعا (قوله من ادع الخ) يقتضي ان الابدع متعدد وحشد فلا مدح لائق ويحاب بان من زائدة (قوله ضامتا الى ذلك) يحتمل ان يكون اسم الاشارة راجعا للشارح

فكون من ضم الجزاء الى الشكل ويحتمل ان يكون راجعا الى التوضيح والفتح وهو ظاهر (قوله من العوائد) يحتمل شرح ان تكون من اسم بمعنى بعض في محل نصب مفعول ضامتا ويحتمل انها باقية على حرف ضامتا بالافعال المحذوف والتقدير مما تاشبها حسنا هو الفوائد الخ وتكون الى في الفوائد والقواعد الجنس (قوله فلما انشرح) هذا ليس مضعا لعدم التوافق

في الحرف (قوله تقر) بفتح القاف من باب تعب أو بكسر القاف من باب ضرب فالماضي الذي هو ما حصله على الأول قرير وزن تعب وعلى الثاني قرير وزن ضرب والمضارع على الأول أصله بقرر على وزن نفع وعلى الثاني أصله بقرر على وزن نفع (قوله الإيجاز المختل) المراد بالاجاز المختل المعنى القوي وهو متبادل اللفظ والمراد بالاطناب المعنى القوي وهو كثرة اللفظ (قوله حوسا) حلة لاحاف (قوله لكتني) حلة تامة لاحاف أو حلة خمرنا (قوله فاني مؤمل) حلة لكتني (قوله فما كل من صنف الخ) في معنى الحلة لقوله فاني مؤمل (قوله والفعل مواهب) حلة تحذف تقديره وإن أحدث وقت بالمراد لأن الفعل مواهب ويكون من باب التحدث بالنعة وكذلك قوله والناس الخ فكانه قال وأغافقت على عيرى لأن الناس في الفنون مراتب وقوله والناس يتفاوتون الخ نفس لما قبله (قوله وقد تظفر الاواخر) جواب عن سؤال حاصله يؤخذ من كلامك أنك فقت المتقدم مع ان المتقدمين أهلهم بذلك فأجاب بان الاواخر قد تظفر الخ (قوله بما تركه الاوائل) أي لعدم فهمه وعسره عليهم (قوله وما ترك الخ) كم لتكتفي في محل نصب مفعول مقدم لترك والتقدير وترك الاول لاخر أمورا كثيرة لم تذكرها المتقدمون (قوله وكفه الخ) كم مستد الانكسر وقوله من فضل وغوديان لكم وقد ظفر لغو متعلق بكم باعتبار (٣) معناها وهو وجوده وفضل وانتقدير وجوده وفضل كثير الله كائن على خلقه

(قوله وكل ذي نعمة محسود) جواب عن سؤال حاصله أنت مدحت هذا الشارح مع ان بعض الناس يحكم فيه فأجاب أنك لا تأتفت الى قول القاموس لأن تأتف هذا الشرح من التسمم وكل ذي نعمة محسود (قوله وجهته الخ) الضمير راجع لشرح الذي في ذهنه أن كان ذلك قبل تمام الشرح وبكون المعنى وجهت الشرح الذي في ذهني بهذا الاسم الذي يكنه فيكون الماضي بمعنى المضارع ويحتمل أن الضمير راجع لشرح المحقق في الخارج أن كانت الخطوة بعد مقام التألف ويكون الماضي بمعنى المضارع أيضا (قوله قال المؤلف الخ) يؤخذ منه أمران الاول ان البسملة من كلام المتن والثاني انه تلفظ بها وقت الصكامة والدليل على الاول وجودها بالمداد الآخر والدليل على الثاني ان من كتب شيئا تلفظ به غالبا (قوله أي ابتدئ الخ) إشارة الى نص من صياحت أربعة تتعلق بالباء وهو الإشارة الى متعلقها

شرح تقر به أعين الى الرغبات واجبا ذلك جزل الاجر والشواب أحاف في الإيجاز المختل والاطناب المختل • حرصا على التقرّب لفهم قاصده • والحصول على قوائمه • لكنني به أتدنى عن المطالعة في غيره • والمتوسط عن المراجعة لغيره • فاني مؤمل من الله تعالى أن يجعل هذا الكتاب • عمدة ومرجعاً بركة الكرم الوهاب • فما كل من صنف أحاده • ولا فصل من قال وفي المبادئ • والفعل مواهب • والناس في الفنون مراتب • والناس يتفاوتون في الفضائل • وقد تظفر الاواخر بما تركه الاوائل • وما ترك الاول لاخر • وكله على خلقه من فضل وجوده • وكل ذي نعمة محسود • والحسود لا يسود • وجهته بالافتقار • في حل الفاظ أي شجاع • أعاني الله على كماله • وجعله خالصا وجهه الكريم بكرمه وافضاله • فلا يلحقه منه الا ليله • ولا اعتماد الا عليه • وهو حوسبي ونعم الوكيل • وأسأله السراجليل • قال المؤلف رحمه الله تعالى

» (بسم الله الرحمن الرحيم) »

أي ابتدئ أو اهتم أو أؤلف وهذا أولى اذ كل فاعل يبدأ في فعله باسم الله بضمير ما جعل التسمية مسدأ له كما كان المسافر إذا دخل أو أرغى فقل بسم الله كان المعنى باسم الله أحل أو أرغى والاسم مشتق من السمو وهو العلو فهو من الامعاء المحذوفة الهمزة كند ودم لكثرة الاستعمال ثبت أو ألغى ما على السكون وأدخل عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالـ السين وقبل من الوسم وهو العلامة فوقه عشر لغات نقلها عنهم في بيت فقال سم وسما واسم تثلبت أول • لون • ماء • عاشر تمت المحلى

وهذا بناء على انها أصلية (قوله وهذا أول الخ) أي أؤلف اولي لوجود ثلاثة أمور كونه فعلا وناصا ومؤثرا وقوله اذ كل فاعل الخ تعذر لكونه ناصا وترك تحليل اثنين ذكرهما المحشى (قوله اذ كل الخ) كل مبتدأ وقوله يبدأ فعلة لفاعل وقوله بضمير خبره (قوله بضمير ما جعل الخ) أي لفظ ما جعل أي بلاط • وقد مر تلقا البسملة لكونه لفظا مشعرا بالفتل الذي جعل التسمية مسدأ له ومن مادته (قوله مشتق من السمو) أي وهو الصحيح بدليل حكمه مقابلته بقل (قوله لكثرة الاستعمال) حلة للفتن (قوله وأدخل عليها همزة الوصل الخ) وبعض العرب لا يدخل همزة الوصل بل يكتفي بضميرك الاول بفتح أو كسر كما يأتي في لغات الاسم (قوله من الوسم) أي بالكسر ان لاحظ كونه أصل لسماء أو بالفتح ان لاحظ كونه مصدرا ويكون على الكسر اسم معنى ذات وهو العلامة وعلى الفتح يكون مذكولة الحديث لانه مصدر (قوله تثلبت أول الخ) محلة في اسم عند الابتداء أو ما عند الوصل فتعذف همزة فلا يكون فيه تثلبت (قوله لون من مياه) لم يبين ضبطها أو تخالفه بالفتح لانه فصح (قوله علم على الذات الخ) أي بالخلقة التقديرية تقول من اسم جنس شكره وهو الاله مشتق لأن نصرته لا تحذف دليل على الاشتقاق • يدل على ذلك قول الشارح وأصله الاله الخ وقول انه عوض عن تعضبي جزئي مر محل جامد لا مشتق وأن كان لا بد في حق تعضبي ولا خشي وهذا الانسابه كلام الشارح لأن كلام الشارح غايتي إلى المعنى

الاول فاذا نزل قوله على الذات على المعنى الثاني يكون قوله واصله اله متافاهه ومحاب بانه على تقدير وقيل اصله الخ (قوله الواحد  
الوحيد) ذكر ليكون الشاه على الذات للوحدة لا لتأنيث (قوله لم يتسم به سواء) أى مع بقاء الاسم فلا ينافى ان امرأه سميت ولها بانه  
قوله ثلثا من السماء وحقته وانما حرقته لاجل عدم الحلاق هذا الاسم الشريف على عيراه (قوله تسمى به قبل ان يسمى) يشبه  
التثاق ومحاب بان معنى تسمى اطلقه على نفسه ومعنى قبل ان يسمى أى قبل ان يعرفه الخلق وبما نقوه عليه (قوله قال تعالى) دليل  
اقوله لم يتسم به سواء (قوله هل تعلم له محبا) الخلق والنبى وهو استفهام اكرامى معناه التثني أى لا تعلم له محبا احد اسمى احد اسماء  
لعدم وجود ذلك (قوله واصله اله) أى اصله الثانى واما اصله الاول فلام قلت الواو وهى (قوله صار له الخ) أى بعد جحدة اعمال  
فى الشارح الاول فلو لم يخلو عليه الثانى قوله ثم حدثت الهمزة الثانية الثالث (قوله ونقلت حركها) أى قبل حذف الهمزة اوسع  
قوله ثم سكنت انما سمى قوله وادغمت وبقى سادس وهو التثنية (قوله والاله فى الاصل) أى قبل دخول ال عليه (قوله ثم غلب) أى  
بعد دخول ال وقبل الادغام غلبة تصفية وبعد الادغام والتثنية غلبة تغذية فالحاصل ان اله اسم جنس لا غلبة فيه ولا علم  
بالغلبة الحقيقية والله علم الغلبة التقدمية وفى كل اقوال اخر تعلم من الحشى (قوله عرى الخ) أى اول من استعمله ونطق به العرب  
وليس المراد اول من وضعه (قوله وقد ذكر الخ) تعليل لكونه اسم الله اعظم (قوله واحتار هذا) مقابل قوله عند المحققين (قوله  
قال) أى النورى دليل لدعواه وهذا احكامه لكلام النورى بالمعنى (قوله والرحمن الرحيم الخ) الثانى بدل واعطف بيان ولا يصح  
الاختصار بالمتنى ومحاب بان العطف مقدر وانما ذكره حكاية لاظم ما وقع فى البسملة (قوله نشتاق الى الله الخ) فيه تنافى لان الصمة المتشبهه  
لا تصاغ الا من لازم وصيغة المبالغة تصاغ من اللازم والمتعدى وايضا فان الرحمن ليس من صيغ المبالغة والحواب ان المراد المبالغة  
القوية وهى المتكررة فى معناها الذى هو الرحمة والافضوية ولا يباينة لانها لا تنسب (ع) للجنس باده على ما جعه وذلك

مستحيل على الله تعالى (قوله من مصدر  
رحم) أى وهو رحم بضم الراء لاجدة  
ولا مرحلة لان الاشتقاق من الجرد اولى  
(قوله لان زيادة الناء) أى الحروف  
وهذا منظور فيه نخط المحقق العناني  
لانه يكتب الفاها المداد الارصى الميم  
ومتخوون فى ذلك الخط (قوله ومهما  
اسماه) أى والذات مقدمة على  
الصفة حقيقة كذواتنا او تقديرا  
فى التعقل كذات الله وقوله لانه خاص  
الخ) مسلم لكن لا يفتح التقديم لانه  
خلاف القاعدة من الترتيب بتقديم العام  
على الخاص (قوله والخاص مقدم  
على العام) هذا امتزاج لماعلمت من  
القاعدة فكان الاولى للشارح ان يقول  
وقدم الرحمن لانه المبلغ او يقول لان  
الرحمن لما كان كالعلم فى الاختصاص  
بالله ما من ان يذكر عقب العلم فيسبق  
لله رحم محل الانتاخير فلو قلت القاعدة

لذلك او يقال انه لما قدم الرحمن ومعناه انتم باصول الذم وجليلها فربما يتوهم انه لا يعطى القليل ولا يلهى من ذكر  
الرحيم فدفع الله التوهم او خولفت القاعدة للحفاظ على رؤس الالهى (قوله فائدة الخ) القرض من ذكر هذه المائدة بيان  
فصل البسملة حيث اشتملت على ما فى الكتب كلها (قوله مائة واربعة) أى والرسا اصحاب هذه الكتب ستة (قوله عشرة) وقيل ان  
هذه العشرة تزلت على آدم ولم ينزل على موسى غير التوراة (قوله كل الكتب) أى سوى القرآن وكذا ورد فى الباقي (قوله وبهذه  
القرآن) أى المقصود منها مذكورى العائدة لا مدارا الكتب على توحيد الله وانعرب العالمين والكلهم وثائق الهداية فيها ومعهم  
وان مصدا الخلق الى دار سعاده واشقاؤه وهذا كما فى الفاتحة (قوله فى البسملة) أى ان تلك المعاني تحترق عليها السعداء وتندفع عنها  
مهاهل الارز والاشارة وانهم لا يفتحون والذوق وكذا يقال فيما بعده (قاعدة) ما تقدم من الخلاف فى اسم الله الا هذا هو الذى

وهو انه معني وقه مشهورين قولوا والثاني انه غير معني بل كل اسم دعي به مع الشروط فهو اسم الله الاعظم (قوله بدأ بالبدلة الخ) هذا كلام مرتبط بالبدلة والجدلة نعمنا تقدم من الكلام الخاص بالبدلة وحاصل هذا الكلام هو ان الاول لما ابتدأت جملة من غير ما والى الثاني اذ رتب بينهما وهذا يؤخذ من ثم وبني سؤال ثالث يؤخذ من هذا الكلام وهو لم يجهت بمنع ما لم تقتصر ولكن هذا الثالث ذكره الشارح صريحاً في قوله وجع بمنع ما وقوله بدأ بالبدلة ثم بالجدلة أي معهما ما وهو اسم الله الخارج من الرسم الخ أو معهما مضمونان منه والفت باب سماعي يحفظ ولا يقاس عليه والمعروف عنه جدلة وسلة وحقيقة وسلسلة لفظاً لساناً حسناً الله وطهارة اذ اقال اطفال الله بملك ودمعة اذ اقال آدم الله عزك وسلسلة اذ اقال جسان الله وعنه انضمام مع من كلام سبيل الله وهو مشهور (قوله كل امر الخ) هو بالنسبة للسمة عام في الاقوال والافعال وبالنسبة للجدلة خاص في الاقوال دون الافعال كالاكل والشرب (قوله وفي رواية) عطف على مقدراً في هذه المتقدمة رواية وفي رواية اخرى (قوله فالحقني حصل) أي وكذا الاضافي (قوله والاضافي) أي فقط فكل حقيقي اضافي ولا عكس فينبهما العموم والخصوص المطلق (قوله أو ان ابتداء ليس حقيقة) أي ليس امر اضبطاً لا يبع الاشياء واحداً حتى يهي التعارض (هـ) (قوله بل هو امر عرفي) أي امر واسع من أول التأنيف إلى الشروع في المقصود

فبمع اشياء كثيرة (قوله الفعلي) خرج حد انه فلا وصف بلغوي ولا عرفي (قوله على الجبل) على لتعليل فهو مجهول عليه فلذا اقيده بالاختياري والمراد بالجبل صفة كمال يدرك العقل السام حسنها (قوله على جهة التعظيم) الاضافة بياناً وهو على معنى متعلقة بالثناء او لتعليل (قوله وبالجبل الثناء باللسان على غير الجبل الخ) غرض الشارح اخراج الثناء على غير الجبل من الجدور تبه على الخلاف في معنى الثناء بين ابن عبد السلام والجمهور فان جرينا على رأي ابن عبد السلام يكون الجبل للخراج وان جرينا على رأي الجمهور يكون الجبل لاخراج وان جرينا على رأي الجمهور يكون ذكر الجبل لا للاحتراز بل لبيان ماهية الجد الخ وهذا كله لا يستقيم لان الثناء على غير الجبل خارج من الجد مطلقاً سواء جرينا على رأي ابن عبد السلام أم غيره ولا كان يسلم للشارح هذا

(أخذه) بدأ بالبدلة ثم بالجدلة اقتداء بالسكائب العزيز وعلا بخبر كل امر ذي بال أي حال يتم به لا يبدأ به بسم الله الرحمن الرحيم فهو اقطع أي ناقص غير تام فيكون قليل الحركة وفي رواية رواها أبو داود بالجدلة وجع المصنف رحمه الله تعالى كغيره من الابتداه من عملاً بالروايتين وإشارة إلى أنه لا تعارض بينهما اذ الابتداه حقيقي واضافي فالحقني حصل بالبدلة والاضافي بالجدلة وان الابتداه ليس حقيقة بل هو امر عرفي عند من اخذ في التأنيف إلى الشروع في المقصود فالكتب المصنفة مدونة الخطبة بتقاضيها والجد الفعلي لغة الثناء باللسان على الجبل الاختياري على جهة التجميل أي التعظيم سواء تعلق بالفضائل وهي التم القاصرة أم بالفاوت وهي التم المتعدية فتدخل في الثناء والجد وغيره وخرج باللسان الثناء بغيره كالجد للنفس وبالجبل الثناء باللسان على غير الجبل ان قلنا رأى ابن عبد السلام ان الثناء حقيقة في السير والشر وان قلنا رأى الجمهور وهو الظاهر انه حقيقة في الخير فقط فائدة ذلك تحقيق في الماهية أو دفع زعم ارادة الجمع بين الحقيقة والمجاز عند من يزعم بالاختياري المدح فانه يعم الاختياري وغيره تقول مدحت الأولوة على حسنا ودون جدتها وبني جهة التجميل ما كان على جهة الاستهزاء والضمير يتحوزق انما أنت العزيز الكريم وعرفنا فعل ينبي عن تعظيم المنعم من حيث انه منعم على الحامد أو غيرهما وكان ذكر باللسان أم اعتقاداً ومحبة بالجتان أم عملاً وخدعة بالاركان كما قيل

أفادتكم النعماء متى ثلاثة يدى ولساني والضمير المحبب

الكلام الاوزاد في تعريف الجد بالجبل ٣ حط ل بعد قوله باللسان وكان يقول هنا وخرج بالجبل للثناء بغير جمل ان قلنا الخ ما قال الشارح ولكن اشبهه بالاحمال (قوله وعرفنا) أي عامالاه لا يتبعن بأقله والخاص مانعن بأقله كالفعل وهو معطوف على قوله لغة والمقسم انه لفظي فيجوز ان يكون اللفظ الانقطاع مع انه ليس كذلك ويحاج بأن الكلام فيه غير بد بأن أراد الجد لا بقدر كونه لفظاً (قوله فعل) أي لسانی وأقلى أو جرحى كما تأتي (قوله عن تعظيم) أي اعتقاد عظمتة وهو امر قلبي فان كان الدال عليه من اللسان والجوارح فالامر طاهر وان كان الدال عليه قلباً فهو اعتقاد انضاف الحمد بصفات السكالك فيها وان كانا مختارين لان واحد اعتقاد انصاف الحمد الخ والآخر انصاف عظمة الحمد ولكن كل منهما قلبي فكيف تظهر لنا الدلالة من أحدهما على الآخر ويحاج بأن المعنى ينبئ من يطلع عليه من اهل الله الذين لهم اطلاع على القلوب أو بنبي بواسطة اللسان والجوارح فيكون الصادر منهما جد اعرفاً طاهر الاداعي جد عرفي حتى وهو اعتقاد انصاف الحمد بصفات السكالك وهذا الاعتقاد يدل على اعتقاد آخر وهو اعتقاد عظمة الحمد (قوله كما قيل) راجع لقوله سواء (قوله النعماء الخ) يحتمل أن تكون مفرداً بمعنى النعمة وان تكون جملاً واسم جمع (قوله معنى) متعلق بثلاثة مقدم عليه لا بنعماء لان النعماء لم يعل على غيره لانه (قوله يدى) أي اشارة يدى الخ

(قوله مرفوع العبد) أي استعماله فورد الشكر العرفي أعم وهو الجوارح ومتعلقه أنص وهو العبادة ومورد الحمد العرفي أعم ومتعلقه أنص لأنه لا يكون إلا في مقابلته تحسنة ومورد الحمد الغفوي أنص وهو اللسان ومتعلقه أعم لأنه النعمة وغيرها (قوله مطلقا) أي اختياريا بالاول (قوله ما يدل الخ) أي من قول أو فعل أو اعتقاد (قوله على اختصاص) أي انصاف وليس المراد معناه الأسلي وهو القصر (قوله ويجوز أن تكون الخ) وتكون حقيقة شرعية وتكون إنشاء لفظا ومعنى وعلى الأول إنشاء معنى خبر افتضا (قوله مع الانطواء الخ) أي الرضا والتسليم لمآله وهذا يستلزم اعتقاد انصاف المجدوعا التي عليه وهذا أضحف والمعتقدان الوصف المعلوم انتفاؤه عن المجدود الشاء عليه حمد (قوله على معنى) متعلق بقوله للعهد (٦) (قوله فلا فرد منه غيره) أي لا فرد من

والشكر لئلا هو الحمد عرفا وعرفا عرف الحمد جميع ما أنعم الله تعالى به عليه من أعم وغيره إلى ما حلق لأجله والمدح لغة الثناء باللسان على الجبل مطلقا على وجه التعظيم وعرفا ما يدل على اختصاص الحمد وحيث يقع من الفضائل وجملة الحمد لله خبرية يلاحظ انتفاء معنى حصول الحمد بالتسليم جامع الأذعان للمدح لها ويجوز أن تكون موسومة شرعا لثناء الله تعالى بالحمد مختص بالله تعالى كما أفادته الجلة سواء حدث فيه إل فلا يستعرق كما عليه الجمهور وهو ظاهر المذهب كماله لا يختص به إلا الله لا يستحق من غيره تعالى أم للعهد كما في قوله تعالى أذهبني الفار كما نقله ابن عبد السلام وأجابه الواحدى على معنى أن الحمد الذي حمد الله به نفسه وجمدة أنبأه وأول قوله من والغير فيحمد من ذكر فلا فرد منه لغيره وأولى الثلاثة الجنس وقوله (رب) ما مر على الصفة معناه المالك لجميع الخلق من الأنس والجن والملائكة والدراب ويرى من متباين على عالم يقال عالم الأنس وعالم الجن إلى غير ذلك وسوى المالك بالرب لا يرد منه ما عليه ويرى به ولا يطلق على غيره لا المقيد كقوله تعالى أرحم الراحمين وقوله (العالمين) اسم جمع عالم يقع الام وليس جماله لأن العالم عام في العتلاء وغيرهم والعالمين مختص بالعتلاء والخاص بالكون جملة ما هو أعم منه قاله ابن مالك وتبعه ابن هشام في توضيحه وذهب كثير إلى أنه جمع عالم على حقيقة الجمع ثم احتلوه في تفسيره لعالم الذي جمع هذا الجمع فذهب أبو الحسن إلى أنه أصناف الخلق العقلاء وغيرهم وذهب الجوهري وذهب أبو عبيدة إلى أنه أصناف العقلاء فقط وهم الأنس والجن والملائكة ثم قرن بالثناء على الله تعالى الشاء على نية محمد صلى الله عليه وسلم بقوله (وصلى الله) وسلم (على سيدنا محمد النبي) لقوله تعالى ورفعنا ذلك لآدم لآدم ذكر الأئمة في حق كافي صحيح ابن حبان ولقول الشافعي رضي الله تعالى عنه أحبان بقديم المرء من بدى شيطنته أي تكسر لخاله وكل أمر عليه غير ما حمد الله الشاء عليه والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وأفراد الصلاة عن السلام مكر وه كما قاله النووي في أذكاره وكذلك حكمه

المعهود وغيره لغير الله أنه إذا اختص بالصحة على غيره أولى (قوله وأولى الثلاثة الجنس) وعلوه بانه كدعوى الشيء بسنة الخ والمراد بالشيء سبوت جميع الأفراد والمراد بالنسبة اختصاص الجنس باقية بيان ذلك أن اختصاص الجنس يستلزم اختصاص جميع الأفراد ولو خرج فرد منها لغير الله لتعسا للجنس فلم يختص الجنس والقرض الله مختص بالله (قوله معناه الخ) أي من جملة معناه والمراد معناه مع ما عطف اليه (قوله إذ كل الخ) تعليل لتعظيم قبلة (قوله العالمين) هو أحد الألفاظ أربعة معناه معروف وهي الجمع واسم الجمع واسم الجنس الجنى واسم الجنس الأفرادى (قوله لأن العالم عام الخ) هذا بطلان الجمع ويبطل اسم الجمع أيضا مع أنه سكت عن إبطال اسم الجمع (قوله إلى أنه جمع عالم) أي عام أو خاص على القولين في الفرد وعلى ذلك هو جمع شاذ من جهة جمعه بالواو والثون أو بالواو والثون لأن مقدره ليس علما ولا صفة ويجب

بأن فيه معنى الوصفية لأنه علامة على خاقه (قوله إلى أنه أصناف الخلق العقلاء وغيرهم) أي أو الجمع ويحتمل كذلك وثاندة الجمع دفع زعم أن المراد من المفرد نوع خاص (قوله أصناف العقلاء فقط) أي والجمع كذلك وفيه ما تقدم وكان صاحب هذا القولين يكتفى في الجمع بالمساواة للفرد في العوم والخصوص وليس كذلك على الصحيح بل لا بد من كون الجمع أعم من مفرد فيكون العالمين جمعا شاذ المبتوف الثرموط (ثاندة) قولهم أن حدث البسلة فيه أمر فباسا تعبيرا بالعل أي أمره في التزامه بسا له لأنه لا بد من الأمر الذي يبدأ فيه بالبسلة والجملة بقوله هو واقع والزم على الشيء يقتضى انتهى عنه فكأنه قال لا تتركوا البداية بهما في الأمور الشريفة وهذا انتهى والنهي عن الشيء أمر بعنده فكأنه قال لا تتركوا أموركم الشريفة هذا بيانه (قوله ثم قرن الخ) أي عقب لأن اقتران لفظ بلفظ ذكر بعده لأن جمعهما معا لا يمكن (قوله وصلى الله الخ) خبرية لفظا انشائية معنى أي الأهم صل (قوله لقوله) علة لقرن (قوله كافي صحيح الخ) تعليل للتفسير (قوله من بدى شيطنته) أي قبلها (قوله وأفراد الصلاة) اعتراض على المتن وأجاب عنه بقوله ويحتمل (قوله محسنة) أي عند المتأخرين أما عند المتقدمين فلا كرامة وله ذلك أفرد الصلاة عن السلام في أول الأم الإمام الشافعي وكذلك صاحب التنبيه أبو اسحاق وكذلك الإمام مسلم

(قوله) ويخرج بذلك (الخ) هذا وجوه مروح والمعداته لا يخرج بذلك جواب الصحيح ان المصنف لا يرى الكراهة لكونه من المتقدمين (قوله) والصلوة من الله) ظاهر كلام الشارح ان الصلوة من قبل المشترك القلبي وهو ما تعدد فيه المعنى والوضع والمعتقد انبعاث المعنى واحدها هو العطف لكن بحسب ما يتنافى اليه لان الاصل عدم تعدد الوضع (قوله) واختلف (الخ) هذا ليس مرتبطا بالمتن بل هو متعلق بالآية الشرعية ما بها الذين آمنوا فقد أسر بالصلاة والسلام والامر بالوجوب فأراد الشارح بيان وقت الوجوب لهما أي الصلاة والسلام وان فيه أقوالا خمسة (قوله) على أقوال) اشار الى عدم المحصر فيها ذكره الشارح (قوله) كل صلاة) أي سواء كانت فرضا أو نافلة لأنها ركبن من الصلاة وقوله كل صلاة تحته قولان قيل لها محل معين وقيل لا (قوله في العمرة) وهو مذهب الامام مالك (قوله وفي وسطه) ليس مدرجا (v) من الراوي على المختار من افطأ النبي (قوله سمى به) أي في عالم الاجسام والافهام مسمى

بذلك قيل خلق الخلق جمعا (قوله  
 بالهام) متعلق يسمى وقوله **بانه يكثر**  
 متعلق بالهام من تعلق السبب بالسبب  
 المعنى المهم جده انه يكثر هذا الخلق له  
 قاله الله ايضا ان يسمى باسم مناسب  
 هذا الخلق له وهو محمد (قوله لموت ابنه  
 قبلها) أى بشهري وذلك لان اياه  
 تزوج امه اعنته فحملت منه به فسلمت لها  
 من الحمل شررا يخرج في تجارة الى  
 الشام الى عزة ثم رجع فمر بالمدينة وهو  
 مريض فانما عند احواله بنى عدى من  
 بنى العبار فزفوا بها واهما حامل به وكان  
 عمره تسعا وعشرين سنة وقيل قيل  
 عشرين سنة (قوله العمل المنصف) أى  
 المكر والعين والعمل صدي محمد بالثناء  
 لعمول فيه (قوله وان لم يؤرخ) قيل  
 ان الواو زائدة وقيل اللال وان زائدة  
 (قوله والعكس) وهذا القول هو  
 الصحيح وقيل هاهنا ردافا على معنى  
 واحد وهو معنى الرسول وقيل التني  
 انصبي لانه لا يكون الا من بني آدم

ويقول ان المصنف اف بهالفاظا وسقطها خطأ ويخرج بذلك عن الكراهة والعلا من  
الله تعالى رحمة مفرقة بتعظيم ومن الملائكة استغفار ومن الادميين اي ومن الجن  
تضرع ودعاء قاله لانه في غيره واختلف في وقت وجوب الصلاة على النبي صلى الله  
وسلم على اقول احدها كل صلاة واخاره الثاني في استئذان اخبرنا والثاني  
في العسرة والثالث كانه ذكر احترامه الخلفي من الشافعية والطحاوي من الحنفية والقاضي  
من المالكية وابن بطنة من المالكية والاربع في كل مجلس وانهم في أول كل دعاء  
وسعه وفي آخره صلى الله عليه وسلم ليصلوني كقوله الراكب ليصلوني في أول  
كل دعاء وفي وسطه وفي آخره رواه الطبراني عن جابر ومحمد بن علي بن عيسى  
منقول من اسم مفعول الفعل المصنف سمي به بالهام من الله تعالى بانه يكثر جده الحق له  
لذكره حصوله الجيدة كآز وفي السير انه قيل لجده عبد المطلب وقد سماه في سابع  
ولاده لموت أبيه قبلها لم يمت استل محمد اويس من اسماء آتاك ولا قولك قال رجوت  
ان يحمد في اسماء والارض وقد حقق الله تعالى رجاءه كما سبق في عمله والنبي انسان ذكر  
من بني آدم سلم عن مفرطه ما ومن دناه اب وخنا ام اوى اليه شرع وان لم يؤمر بتبليغه  
والرسول انسان اوى اليه الشرع وأمر بتبليغه فكل رسول نبي ونعكس (و) على (آله)  
وهم على الاصم مؤمنون بني هاشم وبنو المطلب وقيل كل مؤمن نبي وقيل أمته واختاره  
جميع من المحققين والمطلب معتدل من المطلب واهم شيئا الحمد على الاصم لانه ولد في  
رأسه شبة ظاهرة في ذؤانية واهم لقب واسمه عمر وقيل له هاشم لانه نزل في رأسهم  
قطر فصر بعيرا ورجله لقومه مرققة زيد الفذل كسمى هاشم الفقه العظم (و) على (محمد)  
وهو جمع صاحب والاعيان من اجمع مؤمنات النبي صلى الله عليه وسلم في حياته ووساعة  
ولولم ير وعنه شيئا فخذل في ذلك الاعيان كان أم مكتوم والصغير ولوغير غير كن حنكه صلى

والرسول اعم لانه قد يكون من الملائكة (قوله وعلى آله) في بعض النسخ قبلها عام النبيين وبعده له لفظ الطاهرين في بعض النسخ (قوله وقيل آمنه) أي أمة الاحياء ولو عصاة (قوله مفتعل) أي ثم ووزن مفتعل (قوله واجه شبهة) هذا خلاف ما في السيرلان الذي فيها ان الذي اسمه شبهة وعبد المطلب بن هاشم لا المطلب الذي هو اخوهاشم (قوله فصرعها) أي في كل مرة لامة واحدة فقط (قوله من اجتمع) أي بعد النبوة على المعقد وفي قول لا يشترط بل كل من اجتمع يسمى محابيا (قوله ولو ساعد) غاية للرد على من يقول انه لا بد من طول الاجتماع (قوله ولو لم يروعه) غاية للرد على من يقول لا بد ان يروى عنه فهذا قولان رد عليهما الشارح والقول الثالث قول الشارح لا يشترط طول ولا رواية وهناك قول رابع وهو انه لا ينعمن الطول والارادة معا وقوله من اجتمع المتخلفات الانس والجن والملائكة لكن على تفصيل في الملائكة فن اجتمع بهمهم في الارض محابيا لانه اجتماع عرق في حقهم وقيل ليس بمحابي لانه ليس في عالم الدنيا واما عيسى فانه محابي لانه اجتمع به في الارض وهو متعارف بالنسبة له واما الحضرة ف قيل محابي وقيل ليس بمحابي (قوله ولو عبد مجزئ خلف فيه التام) كان هو النبي صلى الله عليه وسلم هو المجتمع محابيا وان كان هو المجتمع فكليس المجتمع محابيا وقيل محابي في قوله وصحبه (قوله لا يشترط في الذين الملائكة والاعيان) عموم وتخصيص وجهي بالنظر في كل الاول قبل والاعيان من عطف المصالح على الخاص ان نظرت لا انظراد الصالحين من عطف الخاص ان نظرت لا انظراد الاعيان لان نظرت لا انظراد كل الصالحين كان من عطف الغابر واما عطف الصالح على الاعيان بالنظر فيهم الثاني والثالث فهومن عطف الخاص على العام فقط ومنهم العوم والمحصوص المطلق

(قوله وفي بعض النسخ الخ) هو خبر مقدم وأما بعده منه أمثله وقوله بعد ذلك ساقطة خبر مبتدأ محذوف أي وهي ساقطة الخ (قوله  
أي بعد ما تقدم الخ) بيان لوجه بيانها على الضم أي أنها كانت معنافة لما ذكره مخفف ونرى معناه فذلك ثبت على الضم (قوله يرفق بها  
أي أي يندبها أو يتأهبها وهو بعد ما يغيرهما كنهذا وإن كقولها تعالى هذا وإن النفس أو علم كقول السنوسية أعلم أن الحكم الخ (قوله  
يرفق بها لا انتقال) اللام بمعنى عند أو على تقدير مضاف أي إرادة الانتقال وليس المراد أن الانتقال معناه بل معناها الزمان والمكان  
(قوله ولا يجوز إلا بالناس الخ) أي مقطوعة عن الإضافة أو مضافة هيوز كقول الأشعري أما بعد حمد الله الخ (قوله في الخطاب) أي  
أعني من خطبة الجمعة أو الكتب كما هنا (قوله وقد عقد البخاري لها) أي لا ما بعد (قوله والعامل فيها) أي لفظ بعد فيكون فيه تحديد  
(قوله والعامل فيها ما أو الفعل) وعلى هذين تكون من متعلق الشرط وقبل العامل فيها ما بعد المعاد وهو الجواب فتصكون من  
تعلقات الجزاء وهو أولى لأن المعلق عليه يكون محققا فيكون الجواب محققا لأن المعلق (أ) على المحقق محقق بخلاف جعلها

الله عليه وسلم أو وضع يده على رأسه وقوله (أجمعين) تأكد وفي بعض النسخ (أما بعد)  
ساقطة في أكثرها أي بعد ما تقدم من الجدة وغيره وهذه الكلمة توفى بها لا انتقال من  
أسلوب إلى آخر ولا يجوز إلا بتأنيبها في قول الكلام ويستحب التأنيب هنا في الخطب  
والمكاتبات اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم وقد عقد البخاري لها بابا في كتاب الجمعة  
وذكر فيه أحداث كثيرة والعامل فيها (أي بعد) فقدمنا في (أي طلب مني) بعض الأصناف  
غيره والأسل مهما يكن من شيء بعد (فقد سألني) أي طلب مني (بعض الأصناف)  
جمع صديق وهو الخليل وقوله (رحمهم الله تعالى) جملة دعائية (إن أحمل أي أصعب  
بمختصرا) وهو ما قل لفظه وكثر معناه لا مسطو وهو ما كثر لفظه ومعناه قال الخليل  
الكلام بسط لفظهم ويختصر ليحفظ (في) علم (العق) الذي هو المقصود من بين العلوم  
بأن ذات ما قبله كالآلات لا يربى يعرف الحلال والحرام وغيرهما من الأحكام وقد  
تظاهرت الآيات والأخبار والآثار وتواترت ونظمت الدلائل الصريحة وتوافقت على  
فصلية العلم والحث على تحصيله والاجتهاد في اقتباسه وتعليمه من الآيات قوله تعالى  
هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون وقوله تعالى وقل رب زدني علما وقوله تعالى  
انما يخشى الله من عباده العلماء والآيات في ذلك ككثيرة معلومة ومن الآثار قوله  
صلى الله عليه وسلم من ردا الله به خيرا يبقه في الدين وإياه الفاضل ومسلم وقوله صلى الله  
عليه وسلم لعلي رضي الله تعالى عنه لأن يهدي الله بك رجلا أو أحدا أحبك من حرائم  
رواه جميل عن ابن مسعود وقوله صلى الله عليه وسلم إدامات ابن آدم أن تقطع علمه الأمل  
ثلاث صدقة حارة أو علم يتفقه أو ولد صالح يدعو له والأحداث في ذلك كثيرة معلومة  
ومن الآثار عن علي رضي الله تعالى عنه كفي ما تعلم شرأنا أن يدعيه من لا يصحبه ويرحمه  
إذا نسب إليه وكفي ما تعلم ذما لا يبرأ منه من هو فيه وعن علي رضي الله تعالى عنه

من تعلقات الشرط يكون المعلق عليه  
خاصا فأن وحسب الخاص وحسب الجواب  
والافلا وتقدر جعلها من تعلق الجزاء  
مهما يكن من شيء بعد البسطة فأقول الخ  
(قوله لا بسطوطا) معطوف على مختصرا  
(قوله قال الخليل) تعليل لقصر السؤال  
على المختصر أي لأنه يعمق والخلف  
بناصب المبتدئ أي لا له القدرة على  
العلم (قوله في علم الحق) من إضافة  
العلم لخاص أو إضافة بيانته ثم أعلم  
أن الحق وكذا كل علم من العلوم يطلق  
عليه معنى لأنه القواعد والمفاهيم  
والادراك والظرفية لاتصع على واحد  
مهما إلا أن يختار القواعد ويقدّر مجاز  
بالاستعارة التبعية في المعاد بأن يقال  
شبه التعلق بين الدال والمدلول بالتعلق  
بين الظرف والمظروف بجماع شدة  
التشابه واستعارة التعلق الثاني لتعلق  
الأول على سبيل الاستعارة التبعية  
الاصولية فسمى التشبيه التبعيات وهي

تعلق خاص بين الدال والمدلول وتعلق خاص بين الظرف والمظروف فاستعارة في من معناها الخاص لمعنى على أيضا  
سبيل الاستعارة التبعية فصار التقدير أن المثل مختصر الدال على قواعد الحق ويصح أن يقرر المجاز بالاستعارة المكتوبة بأن يقال  
شبه الدال والمدلول بالظرف والمظروف بجماع شدة التشابه وطوئنا اسم التشبيه ورزنا له شيئا من لوازمه وهو في سبيل  
الاستعارة المكتوبة وأبانت في تخيل قرينة الاستعارة بالكتابة (قوله كالآلات) يفهم منه أن الحق يستغنى عن الآلات بمجرد  
الأحكام وبه قال المحشي وليس كذلك لأن الكلام في الحق الذي يسمى فقها حقيقة وهو فقه الجهد والمجتهد لا يحصل له معرفة الأحكام  
إلا بالآلات فهي آلات حقيقة الآن يجب أن المراد أنها كالآلات الحسية التي يتوقف عليها الشيء فلا يتأنيب إليها آلات معقولة  
و يتوقف عليها فقه المجتهد (قوله تعاضدت) أي تعاونت وقوله وتواترت أي تباينت وقوله الدلائل الخ هي المعبر عما لا آيات  
وآحبار والآيات مكان المقام للأشعار وإنما في بالظاهر لاجل وصفها بقوله الصريحة وقوله وتوافقت تصير لفظا بقت (قوله  
هل يستوي الخ) استعظام أنكار ذي معناه النفي أي لا يستوي (قوله ولد) أي ذكر أو أنثى ولو بواسطة (قوله يدعو) أن  
بنفسه أو يكون سببا في الدعاء





(قوله أي المتدي) **المتدي** (قوله درسه) أي قراءته وتفهيم معناه من الغير (قوله أي بسبب اختصاره) هذا لا يصلح سببا  
 القرب لأن الاختصار سبب في بعد الفهم وعسره فكان الأولى حذفه الآن بحسب ما احتصار هذا المتن سبب القرب على خلاف  
 المؤلفين من الاختصار (قوله تنبيه الخ) إطلاق التنبيه على ذلك فيه مسامحة لأن منطوقه عنوان البحث لا حتى تفصيل البحث يعلم  
 من الكلام الثاني إجمالا والفتح وعلمه يتقدم ذكر أصلا فالجواب أن المراد بالتنبيه أي المعنى الذي لا ينافي (قوله فأدبته)  
 معطوف على ما ساق وقبه إشارة إلى قوربة الجواب على عادة الكريم (قوله أي سر دأ) الأولى سائلا لمتن (قوله لأواب) أي من  
 أمه واستقراره وهو ظاهر الحديث فإن هذا من أفراد الحديث الثاني (قوله لوله صلى الله عليه وسلم) تعليل لقول علي بن أبي طالب هذا  
 المتشرك كانه قال وإنما طلت الجزاء على التصنيف لقوله الخ (قوله أي ملغيا) بالهمزة فسر ذلك لاجل تحسده بالواو (قوله سائلا  
 متبلا) (قوله في الأمانة) هذا حل زائد على معنى المتن لأنه معناه ملغيا (١٤) إلى الصواب بقدر في كل السوء - أي هو

موافقة مذهب الإمام الشافعي (قوله  
 يحصل التوفيق) الباء بمعنى مع  
 أو المساعدة متعلقة بالأمانة (قوله الذي  
 هو خلق القدرة) هذا معنى التوفيق في  
 حديثنا أما الذي في المتن فمعناه ملغيا  
 القدرة (قوله بان يقدري على إقامة  
 الخ) هذا إجماع الأدعي معنى المتن لأن  
 المن لم يتركز إلا بالتمام والذات (قوله  
 فانه) تعليل لقوله طالعاً واهباً يادة  
 على تعليل المتن لقوله أنه لم يمسأه الخ  
 (قوله أنه) بالفتح أو بالفتح وعلى كل  
 هو لتعليل وأحبر عن أن الآية أحسن  
 قوله قدر لفظ تيسير وذكر متعلق  
 بقدره وهو متعلق بالعبادة وحذف  
 متعلق بحسب استغناؤه وليس من باب  
 التنازع أن آخر العاقلين أي على لطف  
 وخير (قوله أي يريده) به إشارة إلى  
 أن الإرادة والمشيئة معهما واحد  
 وأن العائد بخلاف أي مسأه (قوله أي  
 قادر) إشارة إلى أن فعل بمعنى فاعل ولا  
 يصح معنى مفعول وكذا كل اسم على هذا  
 أوزن مفعولهم فصيل يصح معنى فاعل  
 ويعنى مفعول من حق الخلق فقط (قوله  
 وهو سبحانه) يقتضي أن لطف خير لم يتدأ  
 محذوف مع أنه خبران وبحسب بأنه حل  
 معنى لأهل أهراب (قوله فقدمي  
 الخ) تعليل لتعظيم قبله ولو أخروا كلام  
 الخ على الدقائق لكان أولى (قوله  
 لا تدعى الخ) أن كان خطاباً بالمفرد فهو

لوضع عبارة (على المتعلم) أي المتدي في العلم شفا فشيئاً (دوسه) أي بسبب اختصاره صاده  
 وعذوبة المناطه (وسمى) أي تيسر (على المتدي) أي في طلب العبادة (دوسه) أي  
 طه قلبه لماسر من الملل أن السلام بمنصره (دوسه) أي حوف المصارع (دوسه) أي  
 مفتوح (دوسه) أي كفاية من المصارع (دوسه) أي كفاية من المصارع (دوسه) أي كفاية من المصارع  
 من الأحكام العقوبة إلا تبة كفاية من المصارع (دوسه) أي كفاية من المصارع (دوسه) أي كفاية من المصارع  
 (الحاصل) الإجماع على ما يوجب (فأدبته) أي المثل (دوسه) أي كفاية من المصارع (دوسه) أي كفاية من المصارع  
 بالتيكيد المطلق وقدر (دوسه) أي كفاية من المصارع (دوسه) أي كفاية من المصارع (دوسه) أي كفاية من المصارع  
 من أدبته معناه وتعالى على صديق هذا الله سبحانه وتعالى (دوسه) أي كفاية من المصارع (دوسه) أي كفاية من المصارع  
 آدم أقطع عمله الأمر لأن صديق هذا الله سبحانه وتعالى (دوسه) أي كفاية من المصارع (دوسه) أي كفاية من المصارع  
 (دوسه) أي كفاية من المصارع (دوسه) أي كفاية من المصارع (دوسه) أي كفاية من المصارع (دوسه) أي كفاية من المصارع  
 يحصل (دوسه) أي كفاية من المصارع (دوسه) أي كفاية من المصارع (دوسه) أي كفاية من المصارع (دوسه) أي كفاية من المصارع  
 الخطأ بأن يمدح الله له إتمامه أي أدبته على أدبته معناه (دوسه) أي كفاية من المصارع (دوسه) أي كفاية من المصارع  
 واعتقده عليه (دوسه) أي كفاية من المصارع (دوسه) أي كفاية من المصارع (دوسه) أي كفاية من المصارع (دوسه) أي كفاية من المصارع  
 يدور الشيء (دوسه) أي كفاية من المصارع (دوسه) أي كفاية من المصارع (دوسه) أي كفاية من المصارع (دوسه) أي كفاية من المصارع  
 التي هي صفات الله القديس (دوسه) أي كفاية من المصارع (دوسه) أي كفاية من المصارع (دوسه) أي كفاية من المصارع (دوسه) أي كفاية من المصارع  
 قال في تحكيم الإنسان حوا كان أدبته معناه (دوسه) أي كفاية من المصارع (دوسه) أي كفاية من المصارع (دوسه) أي كفاية من المصارع  
 المواساة كالمندقة الذي أرل على عبده الكتاب معناه الذي أمر به (دوسه) أي كفاية من المصارع (دوسه) أي كفاية من المصارع  
 الدقائق ليس لأمر من صفة أتمه وأدبته معناه (دوسه) أي كفاية من المصارع (دوسه) أي كفاية من المصارع (دوسه) أي كفاية من المصارع  
 لا تدعى إلا بسبب هذا (دوسه) أي كفاية من المصارع (دوسه) أي كفاية من المصارع (دوسه) أي كفاية من المصارع (دوسه) أي كفاية من المصارع

يخرج من حذف الواو والثون قوتاً وأن كان خطاً بالجماعة في ليل البيت فله فكان حقه لا دعوى بثبوت الواو  
 ويكون الحازم حذف نون الرفع فقط فوجه حذف الواو بأسه على هذا الاحتمال وبحسب ما احتصار هذا المتن سبب القرب على خلاف  
 حذف الحازم (قوله وهو من الله التوفيق) وهو المراد هنا وقوله بان يخلق تيسر للتوفيق وترك تعبير الصحة لأن المتن لم يذكرها  
 (قوله هو بالظن) تنبؤ الماء وعدمه على الوجهين من قبيل هذه الموصوف ثبوت أو من قبيل وصف المتبادر فيترك ثبوت  
 (قوله خبر) متدأ محذوف أي صاده وفي بعض النسخ والواجبة حذير (قوله وأذذ الخ) في عمل نصب مفعول مقدم لقوله فندكر  
 (قوله من بحسب) أي من بحسب (الكتاب) أي من بحسب المذكور بحسب المؤلف



(قوله والنفس) الواو يعني الي (قوله قد دخل) تفرع على قوله احسن أي انما كان حسن من التعارض بين القولين لا من عام فعمل غسل الذمة والخصوة وغيره بخلاف الثاني فإنه لا يشمل ذلك وجه الحسن افعال الاول تعريف بالوصف وهي حقيقة فيه والخصوة تعريف لها باعتبار العمل وهي فيه مجاز (قوله الذمة) الاولى الكافرة ليشغل الحرمة والذمة (قوله وكذا القول الخ) أي دخولها واعتراضا لقوله فإنه زال المتع توجهه للدخول وقوله ولم يزل به حدث الخ توجهه للاعتراض (١٤) (قوله وقيل هي غسل الخ)

كل من التضرع بن خاص بغرض الطهارة فالاولى تعريفها بما قاله الزركشي وهو ما ترتب عليه اباحة ولومن ضمن الوجوه أو أبواب مجرد فيشمل طهارة لغرض والتعمل (قوله وتنقسم) لو صرح بالطهارة لتلك ان اولى لفيد ان القسم لتلك الطهارة اعم من أن تكون بالماء أو تكون طهارة معنوية وحذف لفظ الطهارة يقتضي ان يرشح الضمير للطهارة الماء (قوله كالخس) أي التزيمته (قوله واسماها) أي الامور التي شأت عنها وقوله منها (قوله كضديد الوضوء) من اضافة الصفة للوصف وقوله كافي ولو الخ الكلب على تقدير رأى كالتزيم من ولو الخ الكلب (قوله يجوز) ان كان تعني يصح ورود عليه عدم صحة الطهارة بالنسي والمستعمل والجواب أنه يجوز أي بالنظر لذات الماء قبل هروض هذه الاوصاف لها وان كان يجوز تعني يحل ورود عليه حرمه التطهير بالمسبل والمغصوب والجواب ما تقدم (قوله التطهير) يصح بقاؤه على معناه المصدرى ان فسر الجواز بالحل فان فسر الجواز بالصحة ايدى بالتطهير المعنى الحاصل بالصدر لأنه الذي ينصف بالصفة دون المعنى المصدرى (قوله بطلق) أي اعم من الاصفر والاولى والا كبر (قوله يقوم بالاعضاء) أي

فاختلف في تفسيرها واحسن ما قيل فيه أنه ارتفاع المنع المترتب على الحدث والنسي فدخل فيه غسل الذمة والخصوة لاحتلال لخليلهما المسلم فاما الامتناع من الوطء فدخل فيه وقد يقال أنه ليس شرعا لأنه لم يرفع حدثا ولم يزل بمسألة الاول في غسل المات المسألة فانه اذا زال المنع من الصلاة عليه ولم يزل به حدث ولا يغسل بل تكرمه لثبوت له من فعل ما يستباح به الصلاة وتنقسم الى واجب بالطهارة عن الحدث ومسئوب كغسل يد الوضوء والاعمال المستنونة ثم الواحد تنقسم الى بدني وقلي فالقلى كالخسود والذهب والكبر والرياء قال الغزالي معرفة حدودها واسماها وطهاوعلا جهافرض غير يجب تطهيره والبدني اما بالماء أو بالتراب أو بهما كافي ولو الخ الكلب أو بغيرهما كالماء في الدباغ أو بنصفه كالغلاب المرخل وقوله (الماء) جمع ماء والماء هو ماء على الاصطلاح وهو موحى كذا الواو وانفتح ما قبلها فقلت الفاء ثم أدلت الهاء بحسنة ومن شيب لطف الله تعالى انه أكثر منه ولم يهوج فيه الى كثيره ما لم يعم الحاشية اليه (التي هي في التطهير بها) أي بكل واحد منها عن الحدث والحدث في اللغة الشيء الحادث وفي الشرع يطلق على أمر اعتباري يقوم بالاعضاء وينبع من صحة الصلاة حيث لا مرحس وعلى الاسباب التي ينشئ بها الطهر وعلى المنع المترتب على ذلك والمراد هنا الاول لأنه الذي لا رخصه الا الماء بخلاف المنع لأنه صحة فلا رخصه الا اعتباري فهو غير له بالمع هو الحاشية وهي ترتفع ارتقا فاعقدا بغير التعميم بغير الاول ولا فرق في الحدث بين الاصفر وما يقضي الوضوء والمتوسط وهو ما وجب غسل من جماع أو ازال والا كبر وهو ما وجبه من جفن أو أنفاس والحدث في اللغة ما يستقذرى وفي الشرع مستقذر يمنع من صحة الصلاة حيث لا مرحس ولا فرق فيه بين المصغف كبول صبي لم يعلم غير الماء والمتوسط كبول غيره من غير نحو الكلب والمخلط كبول نحو الكلب وانما تنصق الماء في رفع الحدث اقله تعالى فلم يجدوا ماء فصبوا أو الأمر للوجوب فلو رفع غير الماء لما وجب التعم عند فقدته ونقل ابن المنذر وغيره الاجماع على اشتراطه في الحدث وفي ازالة الحدث اقله صلى الله عليه وسلم في خبر المصنفين حين بال الاعراب في المسجد صبا على ذلك ما من ماء ولذروب الدلو المثلثة ماء والأمر للوجوب كما فلو كفي غيره لما وجب غسل البول ولا يتقاس به غيره لان الطهر به عند الامام تعدي وعند غيره معقول المعنى لماءه من ريزا لنافه التي لا تحذف في غيره (تنبيه) يجوز اذا انصف الى العود كان معنى الفحة واذا انصف الى الافعال كان بمعنى الخلل وهو هنا بمعنى الامر من لأن من أمر غير الماء على اعضاء الطهارة بنسبة الوضوء والفصل لا يجوز ويحرم لأنه لا يقرب مجاميس موضوعا للتقرب

تنصف به والمراد بها اعضاء الاصغر في الوضوء وجميع البدن في الاوسط والا كبر (قوله حيث لا مرحس) فحاشية تنص (قوله تنص بها الطهر) أي دوامه واستقراره (قوله على ذلك) أي الاسباب واسطة الامر الاعتباري والامر الاعتباري من غير واسطة (قوله والمراد هنا) استخرج من توافق الوضوء فان المراد الثاني وقوله والمراد هنا الاول وكذا يصح ارادة الثالث وهو المنع لان كلا منهما يرتفع بالماء ارتقا فاعقدا ما لكن بالنسبة للسليم واما دائم الحدث فلا يرتفع الاول في حق الماء لانه طهر منصف وانما يرتفع في حقه المنع وقصا صا وكذا الطهارة بالتراب فاعقدا رتبعها المنع دون الامر الاعتباري انصف التراب (قوله بنحو التيم) كوضوء دائم الحدث فان حكمه حكم التيم (قوله ولا فرق في الحدث بين الاصفر) فحاشية بذلك باعتبار ما يحرم ما فانه يحرم بالاصفر ثلثة وبالاوسط خمسة وبالا كبر ثمانية وخطم محل الفحة ثلثة اصغر وغيره (قوله كبول صبي) الكاف استقصائية والكاف فيها صدها تشبهه (قوله وانما تعين الماء) هذا لا ينقسم له ذكر فكان الاولى ولا يصح التطهير بغير الماء وقول بعدها وانما تعين الماء (قوله تنبيه الخ) هذا المناسب ذكره بعد كلام المتى لانه متعلق به واما ما ذكره الشارح من قوله والحدث كذا وكذا الخ فكله كلام ذكره لا منظر اراد دعاه



(قوله ثم الماء الخ) لما فرغ من تقسيمها باعتبار محلها شرع يشكك على تقسيمها باعتبار وصفها وتوله الماء كورة، فقتضى ان تقسيمها بوصفها التقديم وهو حوازل التطهير بما يقتضى ان الاربعة يجوز التطهير بها مع انها تقسمان باعتبار الاربعة وتوعد بها المراد الى الماء. فقطع النظر عن وصفها فيكون في الكلام خبر بـ والمراد ان كل واحد من الماء المذكورة اربعة، فالتقسيم للمرد لا للصحة وقوله انذ كورة اي في العدد (قوله على اربعة الخ) على اما زائدة او بمعنى الى أى منقبة الى ولو حذفتها كان أولى (قوله وقع عليه) أى سلق عليه عند أهل اللغة والعرف أى حمله الشرع (قوله اسم ماء) الاضافة بيانه (قوله الزائدة) أى لازم بان لم تكن له قداسلا اوله فبذلك فهذه انفراد المطلق (قوله باضافة) متعلق بمحذوف صفة له تدل على انواء الثلاثة (قوله اذارات) أى علت فيقبل الاعمى (قوله ولا يحتاج انقييد التقيد) أى الى النصير وهو ان كان

الحسن على ذكره ووجهه ذكره  
عند ذكر لفظ لازم يكون الكلام  
صادقا بصورتين بان لم يكن قد اُصلا  
وكان ولا يمكن كان غير لازم وهاتان  
الصورتان يصدق بهما الكلام عند عدم  
ذكر لفظ لازم وتقدم بيانه اما قوله  
الاولي منها فظاهر واما قوله الثاني  
مع انه قيد وان كان متفككا فالق  
وجهه الشارح لان ذا القيد المتفك  
ينطلق اسم الماء عليه بدون القيد فظهر  
دخوله في تعريف المطلق عند عدم  
ذكر لفظ لازم كما هو ادخل عند ذكره  
فلذا قال ولا يحتاج لتقدير القيد بكونه  
لازما لمعلمت ان ذكره وقدمه سواء في  
شمول الكلام للصورتين (قوله عنه)  
عن خروجه من تعريف المطلق  
(قوله الايات) المراد الايات لقيد  
اي بان لم يدخل عليه لفظ التاني ومقابل  
التاني ومقتضى التاني لقيد اي بان دخل  
عليه حرف التاني وهو (قوله لازم) اي

ما قامه الثلاثة في الشارح (قوله بما ذكر) أي بقوله ما وقع عليه الخ (قوله بما ذكر) أي  
 من القيد اللازم بل يقال له ماء متغير (قوله في حواش انتظريه) وهذا بافتقار وانما الخلاف في حكمه هذا أو غير  
 مطلق (قوله على أن الخ) متعلق بمحذوف أي ويحرم في الجواب على وجه آخر غير الأول (قوله وعليه لا إيراد) أي الجواب الثاني  
 أن التمر يفي وهو الظاهر ويصح رجوعه لقوانين (قوله ولا يرد) كان حقه التفرع لأنه مفرغ على الجواب الثاني فخاصل لأشترامين  
 أن التمر يفي غير جامع وغير مانع (قوله شرطا) يرد على من قال أن الكراهة طلبة والفرق بينهما أن التمر يفي وقوله لا يترك  
 شرطا لغيره امتثال الشرع يثبت بترك الكراهة الطلبة لا يثبت وما في المحشى فيه نظر (قوله تترها) أي كراهة تتر بها فثبت  
 المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فهو معلول مطلق وفي ذلك يرد على من قال أن الكراهة لا تهرم والفرق بينهما أن كراهة التهرم  
 بنفسه حازم غير من وكراهة التتر بها هي غير حازم والفرق بين كراهة التهرم والحرام أن الحرام ما كان بنفسه حازم نفس لا يقبل  
 أن يتناول بل بخلاف كراهة التهرم (قوله وهو الماء الخ) حصر المكروه في الماء ليس قيد بل الماشعات إذا شمتت بالشرط وكذلك  
 إذا تضرع أو التمس لأجل المبتدئ فليس غرضه الحصر (قوله لما روي الشافعي) لعل الشافعي أطلع على أن عمره فله بتوقيف من  
 الثملي (قوله وقوله الخ) ضابط النقل أن تقتل منه ذمومة تعلق الماء وليس هذا شرطا بل هو أصل المسئلة (قوله في البدن) كان  
 الأول أن يقول والراعي أن يستعمل في البدن ويشتر به إلى شرط آخر (قوله لأن التمس بينهما) هو عليه للتمس فكان الأول ذكره  
 عقب قوله لما روي الشافعي ويعطفه بالواو فيكون عليه ثانية

(قوله) وخلاف المعنى بالآثار) يحترز الشك في المتن (قوله) وأما الطهوع) مقابل لحدوثه بتدبره ما تقدم إذا لم يطع فإن طاعه الخ  
 (قوله) فإن كان ما شاعرا) أي شروط ثلاثة أن يكون ما شاعرا الثاني أن يستعمل حال حوائره والثالث أن يكون طاعا طيعا غير مرداه الماء  
 المتكس (قوله) ويكره في الأرض) هو وما بعده الفرض منه التيمم في المتن (قوله) عند ضيق الوقت) أي فإن كان الوقت واسعا كان  
 استعماله مباحا وإن ظن الضرر حرم (١٧) فتعبر به حينئذ أحكام أربعة الكراهية وهي الأصل والوجوب في الشرح والحرمه  
 والإباحة ولا يكون مندوبا وهذه

الاستحباب تجري في بقية الأقسام المذكورة  
 الآية (قوله) وما بالثرى) وضع فيها  
 الصبر) وواضعه ليدبر الأعصم  
 اليهودي وهو ورق الصبره ضروري  
 في الله عليه وسلم شتمه وقرأت على  
 خط من شعره صار كل ما يقرأ يعتقد  
 مقدسه ومنه قد شتمها والقي الثلاثة  
 في الثرى فأخبره فجعل في ثرى النبي فجاء  
 النبي وأخرج الصبر منها (قوله) غود  
 قبيلة ونهم من (قوله) الأثر النافعة  
 صحت بذلك لأن النافعة كانت تشرب  
 برؤوسه شربون رما (قوله) والثالث الخ  
 وهو شرب من جعل ومغيره أي أن  
 الأربع تسحق (قوله) عن حدث) أي  
 أو تفسد بسكن الأولى أي استعمال في  
 فرض المأذون من حدثه جعل دون  
 نفس الظهارة أما المستعمل في الخاصة  
 فقد جعل معلقا سواء كان في فرضها  
 أو غلبا وهو ما عرفت وكما ساقى (قوله)  
 لأنه مستقدر) أي ذكره غيره وقيل  
 يحرم غسل كراهه شره ما لم يكن بشيء  
 صادقة بأن كان من دهن مستقدقه  
 لا غسل التبرك (قوله) أيضا ذكر) أي  
 في صورة رموه لأنه لأنة (قوله) لأن  
 الرابطة) على لقوله ولأن لا اعتقاد الشافعي  
 هنا بخلاف الاعتقاد المولاة هي نسبة  
 الاعتقاد فلا ينافي بها التامني ولا يقدم  
 عليها إلا إذا علم أن صلاة الخنثى صالحة  
 بخلاف ما إذا كانت باطلة في اعتقاد

تقبض عليه فحينئذ أدم يحصل البرص ويؤخذ من هذا أن استعماله في البدن  
 لغیر الطهارة كغیر الطهارة بخلاف ما إذا استعمل في غیر البدن كغسل فوب لقتل الله  
 المذكرة وبخلاف المصن بالآثار للعبد وإن صحت بغير ولو بروت نحو كلب  
 فلا يكره لعدم ثبوت البرص عنه ولأنه ليس الرخصة قوة تأخر ماو بخلاف ما إذا كان  
 بلا بدارة ومعندة وبخلاف الشمس في غیر المطابع كالتزني والمناض أوقى منضبه  
 نقد لصفاء جوهره أو استعمل في البدن بعد رد أو ما المذهب في ما كان ما شاعرا كره  
 والأخلا كقوله المأوردى ويكره في الأرض لزيادة الضرر وكذا في الميت لأنه محترق وفي غير  
 الأدمي من الحيوان إن كان يدركه البرص كالنمل وإن لم يدركه البرص كالبعوض كالجماد  
 ضرره موقوف بخلاف الدم ويجب استعماله عند فقد غيره أي عند ضيق الوقت ويكره  
 أيضا تزيينها بشديد العذوبة أو الزينة في الظاهر فلهذا الأصابع وكذا أسنانه يركب  
 وكس ما عرفت من غيره كإدخاله في الأرض أو في الماء أو في النار أو في النار أو في النار  
 عليه وسأل الله تعالى من مع ما عرفت صا كرامة الله عليه وسأل الله تعالى من مع ما عرفت  
 (ظاهر) في نفسه (غير مطهر) لغيره (وهو الماء) القليل (المستعمل) في أرض الطهارة  
 عن حدث كالمسألة الأولى أما كونه بالآثار المذكرة الله تعالى في غير ذلك  
 عما يظهر عليهم منه في العبدين الله صلى الله عليه وآله وآله وأما في أرضه في موضع  
 عليه من وضوئه وأما كونه غير مطهر لغيره فلا إن الصاب كرامة فلا يكره  
 لم يجمعوا المستعمل للاستعمال فأناب إلى استغفار الله عليه وآله وآله وآله وآله وآله وآله  
 (تنبه) المراد بالفرض ما لا بد منه أن يخص بغيره كمن قتل لأنة أم لا كمن  
 إذا لا بد منه صلاته من وضوئه أو غير ذلك لا اعتقاد أنه في أرضه الخنثى فهذا ذكر لم يرد  
 حديثا بخلاف اعتقادهم في من فرضه مثلاً يجمع اعتباراً باعتقاده أن إلى طاعة معتبرة  
 في الاقتداء دون الشهادة (تنبه) احتجاف في داه منع استعماله في الماء المستعمل قبل وهو  
 الأصغر منه غير مطلق كإجماعه النور في عقيقه وعبره وقيل معاني ولكن منع من  
 استعماله بعد كونه بالآثار وقال النووي في شرح الحديث أنه الأصغر عند أكثر  
 ونحوه بالمستعمل في فرض المستعمل في غسل الطهارة كما فصل المأذون وضوئه المجدد  
 فانه يظهر على المبدد (تنبه) من المستعمل ما غسل به من وضوئه أو غير ذلك  
 غسل كافر لقتل الخليله السلام وأورد في ضابط الاستعمال ما غسل به من وضوئه أو غير ذلك  
 الخ وضوئه غسل به الزب قبل طهارة الخ وضوئه أو غير ذلك ثابت ما عرفت فاجبا لا يرفع  
 مع إجماعه استعماله في فرض واجب عن الأول بجمع عدم رده لأن غسل الرجلين لم يرد  
 شيئا من الثاني بأنه استعمال في فرض وهو رفع الحدث المستفاد به أكثر من أربعة وعن

خط ل  
 الشافعي لكون الخنثى من مرجه أو أفي تخالف عند الشافعي بطال الصلاة  
 أو علمه الثاني أنه ترك نسبة الوضوء (قوله) في نال الطهارة) أي عن الحدث فقط دون غسل بشيء أو النفل (قوله) وما قبل كافر)  
 أي ونسبه بعد الأدم (قوله) في ضابط المستعمل) أي على مقصود ضابط المستعمل (قوله) غسل في الوضوء) وكذا بقية الأعضاء  
 (قوله) فلهذا لا يمنع في الأول من الثلاثة بل يرفع منه في الأخيرين (قوله) مع العلم باستعماله في فرض) مسلم في الأول نحو في  
 الأخيرين (قوله) لأن غسل الخ) لأنه ثبت عدم (مع روقه وهو روق الحدث) أي هو الوجه وبقية أعضائه الوضوء

(قوله فائدة) هي مرتبطة بقوله المثل وهو الماء المستعمل أشار بوالى مناهى المستعمل وهو ان منفصل عن العضو الذى يظهره فان لم  
 منفصل فلا يكون مستعملا والمفصل ان شروط المستعمل اربعة الاول أن يكون قليلا والثاني أن يستعمل في غرض والثالث ان ينفصل  
 والرابع عدمية الاغتراف (قوله مادام مترددا على العضو الخ) المراد ما يشمل عضوا للجنب وعضو المحدث وقيل لا ينافى في العضو  
 بين الواحد والجمع والحدود اما المحدث فليس جري ما كان ذلك فيه اذا كان العضو منفردا كالنفس الواحدة اما اذا كان مع غيره فله  
 بعد غسل الوجه وقدمه رفع حذنه ما ارتفع حذنه وما صار الماء الذى فيها مستعملا فليس له ان يغسل به وتواحد هو النفس اذا  
 غلبت ذلك يقول المحقق ان ذلك مفروض في الحدث لا سفر وفي العضو (١٨) المتفرقة نظر (قوله لا يفرق) المراد بها

مطلق الحاجة والفرق حتى لو كان  
 على شرط غير كان الحكم كذا في قوله  
 النفس بما في كفه بعد دفع حذنه ولو  
 أمكن أخذ الماء من غير معة (قوله فلو  
 نوى جنب الخ) ومثله المحدث حذنا  
 اصغر وهذا الفرع من افراد الفائدة  
 المذكورة (قوله ولو نوى جنبان) أى  
 متعلما المحدثان وهذا الفرع ليس  
 من الفائدة وانما ذكره تبعا للأقسام  
 (قوله او يربا ولو قيل الخ) هذا من  
 افراد الفائدة (قوله ولو شك الخ) راجع  
 لاولى والثالثة (قوله انها يطهران)  
 أى جميع بدنهما بالنظر لوجوه الاول  
 وما لا في الماء من بدنهما بالنظر لوجوه  
 الثالثة (قوله والماء المتردد الخ) هذا  
 ما تقدم بيته اعاده ترطبه لما بعده (قوله  
 ان لم يتغير) راجع للماء والنفس وجمع  
 وجوه لما قبله من الجنب والمحدث بان  
 كان على بدن كل من الجنب والمحدث  
 شئ طاهر كزعفران وماء ورد ومثلا  
 (قوله فان جرى الماء الخ) هذا محذور  
 المتردد الخ (قوله وان لم يكن الخ) مثاله

الثالث ما به استعمل في فرض أصالة (فائدة) الماء مادام مترددا على نفسه ثابت له  
 حكم الاستعمال ما بقيت الحاجة الى الاستعمال باقيا في الضرورة فلو يجرى حثيرة حثيرة  
 ولو قيل تمام الانغماس في ماء قليل اجزاء النفس به في ذلك الحدث وكذا في غيره ولو من  
 غير جنبه كما هو متفق على كمال الألفه وروح به القاضى وغيره ولو يجرى جنبان ماء فتمام  
 الانغماس في ماء قليل طهرا او يربا ولو قيل تمام الانغماس في اول فقط او في بعض  
 انشائه لم يرتفع حذنه ما من اقبه وما لو شدة كافي المحبة فالتظاهر كما يحتمل بعضهم  
 يطهران لاننا لا نساب الطهوية بالثبوت وسليم في حق أحد بعد افتد بـ روح الزم  
 والماء المتردد على عضو المتوضئ وعلى بدن الجنب وعلى المحدث من ان لم يدر منه ورفا  
 جرى الماء من عضو المتوضئ الى عضو الاخر وان لم يكن من أعضائه ولو كان حاذرا  
 منكبه او فاعلم من عضو لومن عضو من الجنب مسامحة مستحلام بها في نفسه  
 التقاضى من الكفاية الساعده وكذا في غيره من غير حدوثه وما يحتمل  
 به النوى والرافى ولو غرق بكفه حثيرة في الماء فتمت طهرا في نفسه  
 الاولى على ما قاله الزكسى وغيره وأما سلاب ذلك كما يذهبون  
 ان لم يرد الانغماس على أقل من ثلاث من ماء قليل ولم يشأ في غير ذلك من سلاب  
 أو اطاق مسامحة مستحلام فلو غسل على كفه باقى بدله لا غير هذا حذرا ما اذا لم يأت  
 بأن قد نقل الماء من الأياه والثلث به حاذره لم يضره سلاب (قوله) الماء من غسل  
 الماء (المغبر) طمعه اولونه او ربه (عيا) أى حتى (خاطمه من) انعم (انكرات)  
 الى لا يمكن فصلها المتخفى عنها كمثل وزعفران وما غير ذلك من غير سلب نصيب الجمع  
 اطلاق اسم الماء عليه سواء كان الماء قليلا او كثيرا لأنه لا يسمى ماء له او حثيرة او حثيرة لا يشرب ماء  
 او وكفى في ثرائه فثبت ذلك او انشأه وكفى لم يقع الشراء له وسواء كان الماء  
 حيا أم تقدر يا حثيرة او وقع في الماء مع ما وافقه في الصفات كما هو المورد في المقطع الرابع

في الخارج ومثاله ما اذا كان من أعضائه الوجه وكان جرى الماء من وجهه الى يدهم الاتصال فها ان الصورتان وان كان  
 الماء من أعضائه منفصل حذرا كما في ذلك كان مستعملا وأما جرى الماء من عضو الجنب الى عضو الاستعمال المنفصل فلا يضر  
 لان منه كعضو واحد (قوله ولو من عضو بدن الجنب) أى الى عضو الاخر أى فانه يكون مستعملا وقوله لم يضر أما سلب كعضو  
 واحد أى عند اتصال الماء ومنه قد انفصل (قوله نعم ما يطلبه التقاضى) استدراك على الشئ الثانى دون الاول لا بد من اتمام  
 وهو عام للمحدث والجنب فقال ما يطلبه التقاضى في المحدث في الخارج ومثاله ما يطلبه التقاضى في الجنب كمن الراب الى  
 الرقبة وما حواها (قوله وان نوى) أى غرقه وقطعه أى فيكون منفصلا حتى يحتاج للاستدراك وأما قول المحقق في اتصال  
 فقه نظر لانه اذا كان متصلا لا يضره اتصاله بالمحل قريب (قوله ولو غرق بكفه جنب الخ) أشار الى شرط في الاستدراك وهو عدمية  
 الاغتراف وقوله غرق جنب او يربا الخ أى يكفى واحدة اما اذا كان بالكفينا معا فحكمه في المحقق في كل من الجنب والمحدث  
 (قوله بان نوى استعماله) تصور في النوى (قوله باقى يده) أى سواء الجنب والمحدث وله ان يغسل على كفه ما شاء من بدنه في الجنب  
 لكن مادام الماء على كفه لم ينفصل عنها (قوله ما اذا نوى الاغتراف) ومثلها في الجنب بعد نية الجنابة وقبل بمساة الماء وفي المحدث  
 بعد تمام غسل الوجه ومثل الاحتياج لنية الاغتراف في الماء القليل دون الكثير وقد تنسقط نية الاغتراف ولو كان الماء قليلا في صور  
 كان تنزف الماء كنهه قبل التيمم سوى فلا حاجة لنية الاغتراف لظاهرة الكفاية أو بأخذ الماء بقصد الغضنة ثم يغسل به المكفينا  
 في الجنابة فلا حاجة لنية الاغتراف او بقصد رفع الجنابة عن الشمال فقط ويغفر باليمين فلا يحتاج الى نية الاغتراف ثم يخطى باليمين





الترمذي حكمه عدم التخصيص فلذلك جاء التخصيص (قوله تارة يحكم بخاصة) هذا علم بخاصة لانه هو المدعى في المتن (قوله وقارن  
 كثيرا الماء الخ) قال بعضهم هذا زائدة فائدة من الشارح لان حكم المانع لم يتقدم له ذكر الا ان يقال انه تقدم بالمفهوم من قوله  
 ورأبها ماء نحس حيث فصل في الماء فقط ان غير الماء لا تفصيل فيه فلذلك احتاج لفرق (قوله تنبأ ان الماء) ان فرض من الاول التعميم  
 في قوله قلنا بان نقول ولو احتملوا ان فرض من الثاني التقييد قلنا بان نقول تنبأ ان الماء (قوله لا يجب الاستدعاء) كان الاول  
 تأخير عن قوله طاهر الا لا فانه مفرع عليه (قوله جاء) أي ولو مستعلا او متخصيا (٢٠) وزاد بعضهم او يحسا كقول (قوله

فان زال تغيره يملك) أي في نجاسة لها  
 وجميع أي وسورة المسئلة ان التغير  
 القديم زال وجميع الميكيل يظهر فلا يملك  
 بالطهارة ثابتا لا معا او كان التغير  
 الثاني محتملا بان كان الاول رجحا  
 والثاني لا ولو طحا بالانكس وزال  
 القديم ونظر الجسد فاما حكم  
 بالطهارة وكذا يقال في الباقي (قوله  
 ويستثنى) حاصله تسع صور بعضها  
 خاص بالماء والمائع وبعضها عام فيها  
 وفي غيرها وهذا الاستثناء ارجح  
 القسم الاول للثاني لان العبرة فيه  
 بالتغير والاستثناء فيه مشروط بعدم  
 التغير فهو خاص بالقسم الاول (قوله  
 لادم لها سائل) أي خافه بان يكن لها  
 دم اوله ادم ولكن لا يسيل (قوله ان  
 لا يطررها خارج) أي يحتمل ان اختار  
 وارادة ولو سوبا بوجه (قوله ولم يتغيره)  
 قال غيره فففس وان زال التغير بعد  
 ذلك (قوله فليجسه) امر ارشادي لمقاتلة  
 الداء بالذواء وقوله كله دفع توهم الانتفاء  
 بنحس البعض وقوله فان في احد  
 محتاج به طاهر انه لا ينحس الادا كما  
 هو جودين ويحكم من ان يقال بالنحس  
 ولو دما واحدا هذا نظر الجود الداء  
 والذوا في اصلهما (قوله زاد ابو داود)  
 هي من لفظ النبي زادها ابو داود وهي  
 البخاري وقوله وقد يغني من كلام الشارح

لسان وجه الدلالة (قوله انض) أي جواز الارواح (قوله ويستثنى) وهذا الاستثناء عام في الماء المائع لم يصر  
 وعنه ما وقوله لا شاهد أي لا ساهدا البصر المعتدل من غير اهانة شيء خرج بذلك ما ورد في البصر او ما يعتدل في ما عاينه  
 نحس زادته في ساهد ولو كان في ظل لم يرم به في الصورين وقوله لا شاهد أي بعد قرصه بمحال في ما وقع عليه فادفع على  
 ايض فرض هو اسود او جربا بالعكس فان قيل ان فرض كذلك شوهه على لم يرم به حديثه بنحس لا يذكر بالنصر واجب بان فرض  
 مخالفة او بعد العرض لم يشاهد لقلته في حثثه ولكن برأه ان الماهد حكمه لم يرم به (قوله في ساهد) في ساهد على رجل الذباب  
 بانه قليل جدا فاذا لم ياب عليه علم ان ذلك شخص على وجهه ففرض في ما عاينه (قوله في ساهد) في ساهد على رجل الذباب  
 والاعني عنه (قوله بنحس لا ساهدا) أي لا يدرك في البصرين المتقدمين في الماهد (قوله في ساهد) في ساهد على رجل الذباب  
 يكون مكافئ لايه بطلح الصبي والجمه وهناك المراد بالاطراح الذي له تمييز وارادة ولو صيدا أو جده (قوله في ساهد) في ساهد على رجل الذباب

(قوله من شعر نجس) تنويز شعر ونجس أي يعني عنه فوالجاء وغيره وهل التقيد في حق من لا يتلبه أم هو وقع عنه قليلا  
أو كثيرا (قوله وعن قلبه دخان) تبرك تنويز دخان وهل العفوان لا يكون بقطعه وأن لا يكون من مخلط والاختلاف يعني عند ابن  
جبر وظاهر كلام الرمي الجبر مطلقا (قوله إذا وقع في الماء) الماء ليس قذا (قوله وعن القدم الباقى) أي مالم يخلط بالجنبي فعرض  
عنه ولو غير الماء ضروره وقبل بشرط عدم التنغير على الأصل في المعفوات اما إذا اختلط فلا يبقى عنه وفصل يعني عنه في هذه  
الحاله أيضا (قوله والقلتان الخ) (٢١) يرتبط بقوله وهو دون القلتين الخ فكأن سائلا قال له وما قدرهما فأجاب بذلك فالألف

والألف العهد (قوله بالخذادى) وهو  
اصغر من المصرى بقليل (قوله لم ينسه)  
أي مالم ينسى (قوله وهجر) بفتح الراء  
على الحكاية أو بفتحها وعلى كل هو مبتدأ  
(قوله وهل من المصرين) أقام بالقصى  
ابن (قوله ثورى) أي اليبقى وقوله  
عن ابن جريح أي بواسطة لأن الشافعى  
أخذ عن مسلم ومسلم أخذ عن ابن جريح  
وقوله أنه قال أي ابن جريح (قوله في)  
الاصح) راجع لقوله سمعته ولشربها  
ومقابلته في الأول قولان فهل ألف  
وقيل سمعته ومقابلته أي أنى قول  
واحد وهو التقيد (قوله ثم يصنع) أي  
بالعمل (قوله وهذا أولى) قال بعضهم  
لا أولوية لأنهم اختبروا في حدوا النقص  
الذى أكثر من رطلين فظهر نقصه  
تفاوت والذى هو رطلان أو أقل لا يظهر  
نقصه فتفاوت فرجع القولان لمعنى واحد  
(قوله والماء الجارى كراكد) هذا من جهة  
شرح المتن والتقدير بالماء نفسه نظرا لأن  
المائع الجارى كالزأ كدمنه أيضا ينقص  
بغير ملاقات النجاسة إلا أن بين الماء  
والمائع فرقاً وهو أن الماء الجارى العبرة  
بما جارية والمائع يعتبر بجمعه بالجرية  
فقط وقوله فمقتضى أى قرب من  
الاستواء اما إذا كان في علو وزل إلى  
اسفل فلا ينقص إلا ما يسيل النجاسة  
في كل من المائع لا شاعا رين (قوله  
بالجرية) كمر اجامه والافعة بالضم  
(قوله ثم تحققت أو تقسدا) راجعان  
لقول ج و أول عسله رين إلى ج

لم يغير الماء وعن البصر عرقا من شعر نجس من غير نحو كلب وعن كثيره من مركوب وعن  
قائل دخان نجس وفجر من جرحين ونحوه مما تحمله الريح كالذر وعن حيوان نجس  
المنفذ إذا وقع في الماء لشدة في صفوه ولهذا لا يبقى عن آدمى مستصر وعن القدم الناقص  
على اللحم والعظم فإنه يبقى عنه ولو تنصص قسم حيوان طاهر من مرة أو غيرهما غاب  
وأمكن ورود ماء كثيرا ثم وقع في طاهر لم ينقصه مع حكمته بنبهاسة فيه لأن الأصل نجاسته  
وطهارة الماء وقد اعتضد أصل طهارة الماء باحتمال وقوعه في ماء كثير في النجاسة فخرج  
(والقلتان) ما لو زن (نجماته رطل) بكسر الراء مفتوح من فحوا (بالخذادى) أخذ من  
رواية اليمنى وغيره إذا بلغ الماء قلتن يسال جهر لم ينقصه شئ والقلته في العلة الجرة  
العلوية سميت بذلك لأن أصل العظم يظلمها يسيد أى رقة فها هو جهر يقع الماء واليسيم  
غيره بقرية المذمة السوسه يظلمها القليل وقيل هو بالجرى قاله الأزهري قال في  
الحامد وهو الأشبه حروى عن الشافعى رضى الله عنه عن ابن جريح أنه قال رأيت قلال  
جهر فإذا القلته سمع من أقرنين وثلاث من قرب الجواز احتاط الشافعى رضى  
الله تعالى عنه سمع السمع إذا لو كان قوله لمال تسع ثلاث قرب الاشياء على جادة  
العرب فيكون القلتان جس قرب والمعالان درهم لا تزد على مائة رطل بخذادى  
وحرمة ومائة مائة عشرة درهم ما وأربعة أسابيع درهم الأضع بالجمع مع نجاسته  
رطل (نقصه) أى حتى ينقص رطل رطلين على ما صحبه في الرضه ونقصه  
الحقيق ما حيز به الرأى من رطلين قدس ودلوا بظهور نقصه ما عوت في التعريف بقدره من  
من الاشياء المعبرة كالأبأ ناهى في واحد قلتن أى لا حردوم مائة درهم في أحدهما  
قدرا من المغير ودمع في الآخر قدرة قال لم يظهر ريب مما تفاوت في التفسير لم ينقص ذلك  
والأضر وهذا أولى من الأول أصحله وبالمساحة في المربع ذراع ورابع طولاً وعرضاً  
وفي المدور ذراعاً وطولاً وذراعاً وضوا المرافقه بالطول والعرض ما بين ما على  
النرس سائر الجواب وذراع في المربع ذراع الأذى وهو شربان تقريبا وأما في الدور  
المرامبه في الطول ذراع النصار الذى هو ذراع الأذى ذراع ورابع تقريبا وأما في الماء  
الجارى وهو الماء في مستوا ومقتضى كراكد هما من المربع من القليل والكثير  
وقضا استقوى لمعوم حديث القلتين فإنه لم يسل بين الماروى والراكد لكن العبرة في  
الماروى بالجرية نفسها لا بنحوع الماء هو كما قال في المجموع الدفعة بن حافى التهرعنا  
والمراد بهما ما رجع من الماء بنحوعه أى تحققتا وتقسدا فإن كبرت الجريرة تنص  
إلا بالتفسير وهو في نفسها مع سلة عما ما هو ما خلفها من الخريات كما لو أنقلت  
بهما حسا كل جوب طالسة لما ما هو ما هارة سماحته هما المربيات و يعرف كون  
الجرية قلتن بأن معصا ويجعل الحامل من مائة ثم يؤخذ قدره في الجريرة فيضرب في ددر

خط ل واثنا عشر كسوها (قوله حكما) ومعنى الأفعال ساءل ر فاقبلها ولا عما  
بعدها (قوله بان معصا) أى ملأها من الدرأى بان يس ويحسب ويقدر وكسر طوله وعرضه وعفقه بحيث يكون قوله  
ثم يؤخذ قدره في الجريرة ثم ينعسل أو ينحسها قوله بان معصا وقوله بعد ذلك فدمع القلتين بان تضرب الخثرة ونتيجة لما قبله وقوله  
ذراع ورابع طولاً أى مثله لا

(قوله) اما اذا كان الخ مقابل لمصروف تقدمه العبرة بالجربة نعم بما لم يكن اماه الخ فان كان اماه ارتفاع حكمه كالراكد (قوله) فصل الخ وحده ذكره عقب اماه من حجة المطهرات وان كانت طهارته من قبل الاستدلال وهي النقل من طبع المصنف الى طبع المتأخر كالأواني لا تطهر من لاه (قوله في بيان ما يطهر) اي وما لا يطهر في كلامه انه يكون النقل من طبع المصنف الى طبع المتأخر وهذا على شعبة فصل عند قوله ولا يجوز الخ واما على شعبة ذكر فصل يكون مقتود الامر وسعدا لا يورث (قوله) وحلود الخ تخرج القرن والظفر والعظم فلا تطهر وان دقت واما الشرف في سكه (٢٤) (قوله) اماه الخ اي استهافه

أو شربة وما زاد في دقها بالبحر إضافة أو بالبحر مع دليل من أي (قوله) رواه مسلم فيه نظر لا تهازل في الترمذي ولعل رواه مسلم اذا دبر الخ الأهاب الخ الأبي يقال رواه مسلم أي بالسنن في تفسيره

المسئلة وسور الكلبة (قوله) روى رواية الخ كان الأولى وفي حديث آخر ان

الزوجة مختلفة وذكر الحديث الثاني بعد الأول لا فائدة له لأن الأول عام نص في المقصود وهو الطهارة والثاني خاص

وليس فيه دلالة على الطهارة لأن الأول يقال ذكره فلا ينهم خروج هذا المورد

أفناص من العام (قوله) نزع فصوله أي فعلها وان انتهت والمصنف جمع فصل

كفولس جمع فليس (قوله) ولا يجلأ (كاه) أي بعد الدبر ياتق أن كان من غير

ما كقول وعلى الأصح أن كان من ما كقول واما قبل الدبر فلا يجلأ فاما في هذا

كاه في جلد الميتة اما بعد المذاكه فيجوز قبل الدبر لأنه من جنس اللحم ويجوز

بعد الدبر أن لم يهر (قوله) وعظم الميتة الخ أي بقايا (قوله) فيدخل الميتة

ما لا يترك كل اذا ذبح (قوله) ولا يخلأ جلد الميتة واداحتها من طول الميتة الا

ما نص الشرع على جواز قتله أونه به وقوله ما يترك ذبحه لغير الكاه حرام بان

ذبحه لأجل جلد الميتة والقصد بلمه ولا يكون ميتة بذلك على المعتقد (قوله)

والجزء المنصل من الحي الخ محترز الاضافة لئلا (قوله) الاشر الخ هنا

مختصان ولأن الألاذي وفيها مسامحة لأنه استثنى من العظم والشعر حلة الأذي وان كان مصحفاً إلى الميتة والثانية الأشر الأذي وفيها مسامحة لأنه

أخرج الشعر فقط وركعت من قبة الأجزاء فقتضاه أنه يشبه مع أبا طاهر وهذا بالنظر لكلام المتأخر في حديثه وهو لا يخرج الأشر من الألاذي لذكره مع أنها كانت مختلفة بل أذي فكان الأولى للشراح أن يفتوا في الأذي شرعاً في حكم

شعر الأذي بعد أدبه متفق بان يمول ومثل شعر الأذي شعر الألاذي كقول الخ (قوله) الاشر وأوصوف الخ أي ولو حب لا يكره أي

يخرج بالشر القرن والظفر والسنن فان كان بعد المذاكه في كذا وان كان بعد الموت فعد

لأنه استثنى من العظم والشعر حلة الأذي وان كان مصحفاً إلى الميتة والثانية الأشر الأذي وفيها مسامحة لأنه

أخرج الشعر فقط وركعت من قبة الأجزاء فقتضاه أنه يشبه مع أبا طاهر وهذا بالنظر لكلام المتأخر في حديثه وهو لا يخرج الأشر من الألاذي لذكره مع أنها كانت مختلفة بل أذي فكان الأولى للشراح أن يفتوا في الأذي شرعاً في حكم

شعر الأذي بعد أدبه متفق بان يمول ومثل شعر الأذي شعر الألاذي كقول الخ (قوله) الاشر وأوصوف الخ أي ولو حب لا يكره أي

يخرج بالشر القرن والظفر والسنن فان كان بعد المذاكه في كذا وان كان بعد الموت فعد

لأنه استثنى من العظم والشعر حلة الأذي وان كان مصحفاً إلى الميتة والثانية الأشر الأذي وفيها مسامحة لأنه



(قوله من الدم) الأولى من التي ولا يجوز أكل العلقه والمنعفة ولومن مذكي ولو لا ظاهره من وأما يجوز أكل جبين الخد (قوله) ينفسها) أي لا معصية بينه وقوله يطرح أي بمصاحبة عين الطرح ليس قدراً (قوله تراب) أي ولو كما فذل الطين (قوله) في حجره) يخرج الحاد وكسره هو عدم الثوب (قوله ولم ينفسه) أي لم يبالغ في غسله حتى يهجر المصاحبة (قوله) من الشئع والغسل أن الثاني فيه أي المأوى الأول لا جرى فيه بل به غير أهل فقط الماء (قوله أن كانت النعاسة مسكنة إلخ) أي على أحد النقسام خاص المكتسب أو لا يجرى في غير ما ليس كذلك (قوله عسر زواله إلخ) أي بان لم يزل بعد الأسبوع عليه عجز منه من صابون وأشتان وقول أهل العلم ثلاث مرات وضابط التعذر أن زوال الماء لا يطرح وبعد العسر في الموضع أو في الموضع ثم زواله وإذا لم يزل بعد ذلك لأخص إذا زل وبعد التعذر يحكم بأنه نفس معفو عنه فصل في معه ولا يخص ما أعلاه مع الطول (٤٤) وإذا لم يزل بعد ذلك ويصحت

أزاته ولا يصعد أصلا قبل ذلك (قوله)  
فإن رقبيا أي اللون والرج أي في محل  
واحد من نحاسة واحدة (قوله فروع)  
أي عثمانة (قوله يظهر بالفصل الخ) اعلم  
أن المسئلة لها أربعة أحوال الأولى أن  
يكون المصوغ نجس العين كالماء الثانية  
أن يكون متنجسا والنحاسة متنجفة  
مستهلكة فيه الثالثة أن تكون نحاسة  
غير منه كقارورة وقعت فسمته وزعت  
وأريد تطهيره قبل حفاة فهذا الثلاثة  
لا تدق تطهير المصوغ عنها من فصل  
المصوغ منها وعدم زيادة المصوغ  
إلى آخر ما في الشارح والرابعة أن  
تكون نحاسة غير منه وأريد تطهير  
المصوغ بعد حفاة فهذا يعني فيها غمره  
بالماء وإن لم ينفصل المصوغ ولو بقي  
اللون وهذه لا تناسب كلام الشارح  
في كلام الشارح يحمل ينزل على هذا

(قوله كفى غسلها) ولا يحتاج إلى إدخال السكين النار واحتاجنا ثم نقي ماء طاهر أو سكبذا يقال في العم ومثلها في ذلك الخ إذا  
 تحس فانه يكفي غسل ظاهره ووصول الماء إلى ما وصلت اليه الخاصة سواء كان ذا دهن أو لا وبذلك لهذا الإطلاق المحض وعبارته  
 ولو نقيت العين ثم جديت بغيره فان جديت نقيت بغيره في الماء وأطلق (قوله ولو عقب عصرة) أي سواء كان وقوع الخاصة بعد  
 الجفاف أو قبله وعقب العصر وهذه الغاية للرد على من قال انه إذا كان عقب العصر غسل الخفاف نقيت كله لان الخاصة تنسرى  
 في جميع اجزائه ولا فرق في ذلك بين الجامدة والمائعة أما إذا كان وقوع الخاصة قبل عصره والماء صار فيه نقيت جميعه بالاظهر من  
 المسئلة المتقدمة فقولهم ان هنا (قوله تعذر تطهيره) أي بذاته أصالة فلو يغني بالسن النقيت أو العين النقيت دقي كما قد كفي  
 في تطهيره غيره بالماء ومريان الماء (٢٥) إلى جميع اجزائه حتى شرب الماء ولا يشترط طرح الماء عنه (قوله

فيا سائق) أي لو كان الماء ولو سبقه الماء  
 حديثه من غير (قوله ولا شربا) أي غير  
 الماء أما الماء فيجوز بانه لا يظهر الحمل  
 وبصره مستحلا وشرب المستعمل جائز  
 مع الكراهة (قوله أكل الخاصة) أي  
 أو شربا أو يؤكل أكلها أو لا (قوله  
 ولا يجوز) قيل من الصغار وقيل من  
 الكبار ونهيه من حرمة الاستعمال حكمة  
 الاستعمال على العمل وأن سدا لاجزائه  
 ولا غرض على الكسار (قوله استعمال)  
 أي سواء كان على الوجه أو الزا أو لا كان  
 قلب الماء أو كل غسل أصلا وسواء كان  
 الغنى في الاستعمال على ما عليه كان نقيت  
 بالمطهرة وأدعى - لها أو كان ثابدا على  
 غيره كجذوة في البيت أو أمانت نفسه  
 وكسبك على غيره أو ماء ورد في جديت  
 المنسوب عليه فعل فاعلمه على العباب  
 ومحل الحرمة إذا كان من غير حيلة فإن  
 كان بحيلة بأن نقل الطعام من المصن  
 ووضعه على رغب أو نقل الطيب مثلا  
 إلى النسيان ثم استعمله باليمن أو بعد القسم  
 بالنهي أو كذب باليمن في ذلك لا يجرم

الزئبق المتنجس بغسل ظاهره ان لم يتناول من نفسه وغسله تقطع والالم بطهر كالماء  
 ويكفي غسل موضع نجاسة وقعت في ثوب ولو عقب عصرة ولو نقيت مائع غير الماء ولو  
 دهنا تعذر تطهيره إذا نال الماء على كله وإذا غسل فيه الماء من قساق في الغرض  
 ليغسل كلها حتى إذا لم يلبس طهرا ما لا شربا يقال غسل الألبان أو كالأفخاض (وا  
 يجوز) له كزوا غيره (استعمال) شيء من (أواني الذهب و) (أواني الفضة) بالاجزاء  
 وقوله صلى الله عليه وسلم لا تنسروا في أواني الذهب والفضة ولا تأكلوا في صاهاها متفق  
 عليه ويقاس غير الأكل الشرب عليهم ما وافقاهم بالكل لا نهما الظاهر وجوب الاستعمال  
 وأغلبها ويحرم على الولي أن يمس في الصنعة معط من أديمه ولا فرق بين الزا الكبير  
 والصغير حتى ما يغسل به أسنانه وما يبل الذي يقتل به الأضغرة كما يحتاج إلى جلاء  
 عنه ما يبل فيساق به الماء والوضوء صحيح والماء من ماء من أكل زهره سائل  
 لأن الضرع لا يستعمل في نفسه من ماء ذكر ويحرم البول في الزا من ماء من أحداهما  
 وكما يحرم استعماله بغيره بغيره استخداه من غير استعمال الزا من ماء يجوز استعماله  
 للرجال ولا يجرم بغيره استخداه كآلة الأبر (وإذا لم يمس كل الماء طهر) ساعد ذلك  
 سواء كان من نحاس أو من غيره فان هو غير النقا كان نجسا زحمت أو لا جوب من نجس  
 أو نجوه بالذلة لم يحصل منه شيء ولو بالعرض على النار أو موعا نقده به أو سد مع  
 حصول شيء من الموهبة أو الصدا - استعماله لغتة موهبة أو موعا - فكله معدوم  
 ولعدم الخيل في الثانية فان حصل شيء من النقيت في الزا لم يكن له شيء من غيره  
 في الثانية لغتة موهبة استعماله وكذا الخضاة فله مربية من نقيت النقيت والنسبة  
 وكسركل أو الفقراء ويحرم موهبة استعماله وان لم يحصل منه شيء بالعرض  
 على النار ويحرم استعماله ان حصل منه شيء بالعرض أو لا فلا ويجعل استعمال  
 واتخاذ النقيت كياتة ووز بحدود بلور بكسر الهمزة وفيه الزا من ماء من أكل زهره سائل

خط الاستعمال المذكور لانه لم يشرأ نية الذهب والفضة لكانا حلالا معترضا لان الاتعج  
 حرمه الوضوء الأول ولا حرمه الاتخاذ ذلك ولا حرمه النقل شيء حرمته (قوله أو أواني) مثل الصنعة والكبريت قد دخل في النحل والماء والابرة  
 والمكحلة والصندوق والسكرمي الذي تجلس عليه الماء ولا يدخل في الأنية المنسوبة من ذهب أو فضة ولا القباب ولا البانوج  
 منها إلا لا يجرى أنية (قوله معطاة) معطى الميم وأهمل على وزنه من أو كبريتا من واهم أهمل على وزنه من وكل اسماء الألف  
 بالكسر مكحلة ومشرقة ودود موهبة من الأسماء معطاة مكحلة ومشرقة من الألف (قوله ما ذكر) أي المأكول والمنسوبة (قوله  
 ويجعل الخ) هنا من ثلاثة الأولى ويجعل استعمال كل أناء طاهر وهي تناس قول الفاسح ما إذا كانت موهبة ويجوز استعماله  
 من الأولى وهذه لا تناس وبصفة ويجوز رأى من استعمال كل أناء طاهر وهي تناس (قوله وخاتم) ذكره معطاة لانه جائز من  
 الغنة للرجل وقرا معطاة لأن يحمل على ما إذا كان من - مبدوطا بالذهب والرجل فيدري فيه النقيت - لذي في القراح (قوله  
 كالمطر كسبة الخ) فقد يجمع الامران إذا كان كاهن من النقيت واستعمله طاهر الماسوق يوجد النقيت إذا كان من نقيت وطلى  
 نحاس قليل وقد وجد الخلاء دون النقيت إذا كان من نحاس وطلى بذهب كثير أو فضة كثيرة (قوله من أكل البيت) البيت ليس  
 قد أومله المصنف والكعبة والحوايت ومثل الصف صائر اجزاء البيت وتذبح بجرم موهبة أو كسبه النقيت (قوله من أكل البيت) البيت ليس  
 عليه حرام وكذا الزا التي تغسل في موهبة



(قوله والسواك مستحب) يحمل معنيين أن يكون السواك بمعنى الفعل فيختص به الاختصار من غير تقدير وأن يكون المراد به الاستبراء  
 فليصح الأخبار بقوله مستحب ويوجب بأنه على تقدير معصية أي واستعمال السواك وهذا ما سوى عليه الشارع (قوله لا بعد الزوال)  
 استثناء منقطع بالنظر لأن لا يستثنى بعد الزوال وهو زمان من الأحوال وهي ما عليه الشخص من خبر أو شر وأما بالنظر بقوله  
 الشارع مطلقا فيكون متصلا لأن معنى مطلقا أي في كل وقت (قوله لا بعد الزوال) أي لغیر المواسل أو ما هو فكره من الغیر وقوله  
 للصائم أي حقيقة أو سكا على العقد (٢٧) (قوله وأطيبه الخ لولف) بيان لوجه دلالة الحديث على كراهة لسواك بعد الزوال وهو

المطلوب وقوله في الحديث أطيبه من  
 ريح المسك الخ معناه الحقيقي مستحب  
 في حقه تعالى لا في ذلك شئ أن الثم  
 فهو من المتضاه الذي استأثر الله بعلمه  
 فالسلف يقولون معناه الحقيقي محال  
 عليه تعالى ومعناه المراد لا يعلم إلا هو  
 والخلف يقولون معناه الحقيقي محال  
 عليه والتمتع المراد أنه أكثر فإياه يهتد  
 من استعمال الطيب في أماكن المروقة  
 كالعينين مثلا (قوله فكرته إزالة)  
 أي سواك شرعي فلا يكرهه فيما ولا يصحبه  
 ومعه إذا أزاله بنفسه فإن إزاله غيره  
 بغرفته حرم على الغير كدم الشهيد  
 (قوله كمن نسي نية الخ) أي وكمن  
 نسي مطهر أجمدا (قوله وبازم من  
 ذلك) أي يؤخذ لتعريفه بما لا يرد وما  
 تقدم بالأخذ تعق (قوله أو تناول)  
 عطف على ما لا خاص من المصوم من  
 انقض وقته أم لا الأولى وبمن لا لأن  
 بين تقتضي التعذر في نسيها أو وقوله  
 فيكره أو اصل تعريفه على قوله أم لا  
 وقوله وأنه معطوف على أن يفرقوا  
 وقوله أنه لا يكره الأولى حنف لأنه لا  
 جواب لوقته بل قول يكره (قوله  
 على غير) أي بشرط غالب الناس لا بشرط

أطيب عند الله من ريح المسك والماء بعد الزوال وأطيبه الخ لولف يدل على طلبه بمقائه  
 فكرته إزالته وتزول الكراهة بالقرب لأنه ليس بصائم إلا أن يؤخذ من ذلك أن من  
 وجب عليه الأمساك لما مضى كن نسي سنة الصوم فلا يكره له السواك بعد الزوال  
 وهو كذلك لأنه ليس بصائم حقيقة والتمتع في اشتد أصبا بما بعد الزوال أن يفسر بالتمتع  
 بالصوم إنما يظهر حينئذ قاله الزاوي وبازم من ذلك كما قاله السنوي أن يفرقوا بين من  
 تضرع أو تناول في الليل شيئا أم لا يكره أو اصل قبل الزوال وأما لو تضرع ما كل أو نحوه  
 ناسا بعد الزوال فلا يكره له السواك وهو كذلك قال الترمذي الحكيم بكرة أن يزد طول  
 السواك على شبر واستحب بعضهم أن يقول في قوله الله يهتد به استثنى في شدة الثاني وبث  
 به لهما في وارثي فيه بأرخص الزاوي أن النوى وهذا لا بأس به ويس أن يكون السواك  
 في عرض الإنسان ظاهرا وباطنا في طول المني إذا أسكنه ثمة أو أعرضه ضاروا  
 أو دأب في مراسله ويميز طول المني الكراهة تع نس أن يتأكد في اللسان طولاً كما  
 ذكره ابن دقيق العيد ويحصل بكل حس بزيل الشئ يعود من إزالته أو غيره وأخوة  
 أو شائن لحصول التقصود بذلك لكن العود أولى من غيره وإزالته أولى من غيره من  
 العبدان والمباين المندى بما جاءه أولى من الرطب من الناس الذي لم يندى ومن الناس  
 المندى بشرا منه كماء اليد وعود الفضل أولى من غير الأول كما قاله في المجموع ونس  
 غسله للاستبراء فإذا حصل عليه ومنه أو يجر أو نحوه كما قاله في المجموع ولا يكره  
 الاستناك بأصبعه وأما خشية أنه لا يسي استناك كما إذا كانت منصفه فإن كانت  
 منصفه وهي خشية اجزأت أن قلنا بظاهرها وهو الأصح وليس أن يستناك باليد  
 بغيره لأنه على الله عليه وسلم كما يجب الشايع أن استطاعه شأنه كما في يده وهو فتره  
 وتعلمه وسواك رواء أو دأب (وهو قول لا يفرقوا) أي السواك (أشد احتجاباً) أي إذا  
 (عند تفسير) (التمتع) (أو قوله) (من أزه) يقع المهمزة وسكون الراء هو السكون  
 والأصالة عن الأكل (و) (من) (عسره) أي الأزم كصوم أو كل دهر كره (و) (أنها)  
 (عند القيام من النوم) غير المحسوس كان على الله عليه وسلم إذا قام من النوم شوش فاه  
 أي بذلك السواك (و) (أنها) (عند القيام إلى الصلاة) ولولا ذلك لركب من نحو  
 التراويح أو لم يسم أو لم يقرأ الطهورين وصلاة جنازة ولو لم يكن الفم مغشياً أو استاك في

صاحبه (قوله الثاني) جمع الشئ وكل منهما مثلث الملام وقوله لاهي يقع اللام وهي مفردة وهي لغة لطيفة تروح على القلب ولولاها  
 لا حرق القلب من حرارة المحدث (قوله قاله التتوي) دفع به فوه أنه ويخصومه الماخوذ من لغة استحب أشار بذلك أنه لا يرد  
 يخصومه (قوله في طول الفم) وهو من خواص النطق من اللين أي خالو النطق الآخر وعرض المم مظهره عند نطق الفم لأن العرض  
 هو اقصر امتدادين والطول بعد الامتدادين (قوله لم) استدرأته على الحديث (قوله الخ) من باب تعجب وهو نفي راحة الفم  
 مع صفة الاستان أو خضرتها أو هويل على سوء الباطن (قوله لكن العود أولى من غيره) (قوله من صمحه) صمحه لأنه تكلم على بعض  
 مراتب الصفات من كونه مندى وغيره في خلال مراتب الأصول وهو الالاء ورجوعه وغيره فلو ذكر كلاً على حدة لكان  
 أولى (قوله يعني فيه) الباء معني في أو أنها بأقصة على معناها والماء في قوله بالين معني في (قوله من أزم) من باب تعجب وصوب  
 فيصع قراءة سكون الراء أو بفتحها ومعناه الترتك وتفسير الشارع له بالسكوت أو الأمساك عن الأكل تفسير مراد (قوله عند  
 القيام من النوم) لا فرق بين الصائم وغيره تكن محله في الصائم أن تفرقه فيما قبله لا فرق بين الصائم وغيره (قوله عند القيام  
 إلى الصلاة) أي إذا أراد أن يقبل مساواة كان من قيام أو غيره (قوله وتوقلا) تعجباً في استحياب السواك وهذا في غير الصائم  
 ما للصائم فلا يسن له السواك للصلاة بعد الزوال ويسن قبله وقوله وصلاة جنازة بأن تصب عطف على تولا



(قوله وفيها أول الفرض الخ) المراد بالفرض الأركان الذي لابد منها في حصة (٢٠) التي تشمل الفرض والفعل واجبة

فان قصد التبرك به يتوقفها أول الفروض لأول غسل جزء من الوجه وأعماله ووضوء  
 الفروض التي هي وضوء والصلاة دون الصوم والجمعة والركاة (قوله تختلف  
 بحسب الشواهد) بيانه ان حقيقة ما في  
 الفرض بان بعضه شرط فاعاله في ذاته  
 وبه قصد فعلها وإتمامها في الخارج  
 فلا يكفي إتمامها في الأذن مع الغفلة  
 عن إتمامها في الخارج وفي الصلاة بل  
 يستعصر إتمامها في ذهنه وبقصد  
 إتمامها وإعدادها في الخارج فكيفتها  
 في الأولى بخلاف الثاني (قوله من  
 الأصول العارضة) حاصلهاست كصفات  
 (قوله عندكم) الاستحباب في سنة الرقع أو  
 الاستحباب) ومثلها الطهارة من  
 الحيض (قوله بالنقاس الخ) انظر  
 ما الراد بالنقاس عليه فان ارد به وضوء  
 صاحب الفرض منع في النية الأولى  
 دون الثانية وان ارد بالنقاس عليه  
 للتيمم فيستكمل الجواب انه ليس  
 مرادة النقاس فلهذا يحتاج الى تيسر  
 عليه ونقاس رقة وحكم وانما المراد قوله  
 بالنقاس أي الألف في باقي قواعد الفقه  
 (قوله بها) أي بالنسبة المذكورة  
 بصورتها (قوله غير ان ذلك) أي الصلاة  
 للعداء وقوله خارج عن القواعد وجوه  
 انها تفصل وبين ذلك لا يصح للإنبية  
 الفرضية (قوله قال ابن العباد الخ)  
 والخاص ان كلام الاستوى وابن  
 العباد مؤيد أحدهما واحده وجه النقاس  
 والحكم الا ان الاستوى اعجز من  
 النقاس وسلم الحكم وابن العباد سلهما  
 معاً بل يعرض (قوله ولو نوى الطهارة

وان قصد التبرك به يتوقفها أول الفروض لأول غسل جزء من الوجه وأعماله ووضوء  
 بالمقارنة في الصوم لم يميز أقبية التيمم وتطبيق النية عليه وكيفية تختلف بحسب الإزاي  
 فيكون هنا نسبة رفع حدث كمال أو نسبة استحبابه في غير مقترن بوضوء كالمصلاة والعزائم  
 وممن المصنف لان رفع الحدث إنما يطلب لهذه الأشياء فإذا لم يوافق نوى غاية المقصد  
 أو اد اعترض الوضوء أو فرض الوضوء وان كان المتوضي صبيلاً أو اد الوضوء ولو وضوء فقط  
 لتعرضه للمصداق بشرط التعرض للفرصة كمالاً بشرط في الجمع والجرة وصوب رمضان  
 (تنبيه) ما تقرر من الأمور السابقة محل في الوضوء غير المحدث أما تجدد النقاس عدم  
 الإكفائه في سنة الرقع أو الاستحباب في السنة الأولى وقد قال بكفي ما كمالاً إعادة غير  
 ان ذلك مشكل خارج عن القواعد فلا نقاس عليه قال ابن العباد يخبر به على الصلاة  
 ليس بعدلان فنية التحدثان بعد التيمم بصفته الأولى انتهى والأول أولى لان الصلاة  
 تختلف فيها هل فرضه الأولى والثانية ولم يقل أحد في الوضوء فيما علت بذلك وإنما اكتفى  
 بنسبة الوضوء فقط دون نية الفصل لان الوضوء لا يمكن الاعادة فلا يطلق على غيرها  
 بخلاف الفصل فانه يطلق على غسل الجنابة وغسل الياسعة وغيرهما ولو نوى إظهاره عن  
 الحدث صح كان لم يقل عن الحدث لم يصح على الصحيح كافي وزائد الوضوء وعلا في المجموع  
 بان الطهارة قد تكون عن حدث وقد تكون عن حدث فاعتبر التيمم ومن دام حسنة  
 كاستحبابه ومن به سلس وله أوريج كفاية الاستحباب المتقدمة دون نية الرقع المار بها  
 حسنة ويندب له الجمع بينهما وجامع خلاف من أوجده لتكون نية الرقع الحدث  
 السابق ونية الاستحباب أو نحوها لا يلقى وبهذا مندفع ما قيل انه قد جمع في نية بين  
 مبطل وغيره وبكيفية بضائفة الوضوء ونحوها ما تقدم كأمسح به في الجاهل الصغير  
 (تنبيه) حكمه بنية دائم الحدث فيراى فيه من المصوبات الجنس وغيرها حكمه بنية المتيهم  
 كما ذكره الرافعي هنا وأغفله في الوضوء وسأني بسط ذلك ان شاء الله تعالى في التيمم  
 ولا يشترط في النية الإضافية الى الله تعالى لكن بقصد كافي الصلاة وغيرها ولو وضوء  
 الشاك بعد وضوءه في حديثه احتياطاً فان لم يجد في يمينه التردد في النية لا ضرورة كمال  
 قضى فائنة الظاهر مثلاً شاك في أنما عليه ثم بان انها عليه لم يكف اما إذا لم يبين حديثه  
 فانه يجوز للضرورة ولو وضوء الشاك وجوباً بان شك بعد حسنة في وضوءه فتوضاً أجزاء  
 وان كان متردداً لأن الأصل بقاء الحدث بل لو نوى في هذه الحالة ان كان محدثاً من حديثه  
 والاحتياط جمع أيضاً كافي المجموع ومن نوى وضوءه تدرأ أو شيئاً يحصل بدون قصد  
 يختلف ولو في أثناء وضوءه نية معتبرة أي مقتضراً عند التردد ونحوه في الوضوء  
 ليسر الحصول فكأنه غير نية كصل نوى الصلاة ودفع الغرم فانما يخبره لان اشتغاله عن  
 الغرم لا يفتر عنه فانه قد فسدت النية المعتبرة كان نوى التردد وقد غفل عنها لم يصح  
 غسل ما عدا نية التردد ونحوها يلزمه إعادة دون استئناف الطهارة (تنبيه) هذا

وجز عن لاصل الكلام لا للوضوء المحدث (قوله شاك في أنها عليه) أي انها لم يمتعاً كان مجزواً ومبازال عنه بالنسبة  
 الجاهلة وشك هل زال قبل خروج الوقت فلا تزمي قضاءها ثم تبين انها لم تميز وإنما  
 احتجنا لهذا التأويل لانه اذا كان مكلفاً ودخل الوقت وهو مكلف تقبلاً وماله (قوله فانه يجوز للضرورة) قد يقال لا ضرورة له  
 هذا الوضوء لان الصلاة يلزمه الأولى فكان الأولى ان يقول لم يحكم بطلانه أو يقال مراده بالضرورة مطلق الحاجة والغرض وهو  
 من إعادة الاحتياط (قوله فان فقدت) غير زقوله مع معتبرة (قوله أما الشواهد الخ) حاصلة أقوال ثلاثة ولكن الثالث هو الأول  
 عليه والقرين بينهما صاحب الأول غير جازم

بل مستظهر وصاحب الثالث جازم وهذه المسئلة غير مسئلة الزيادة بل بان يقصد بالعبادة ان الناس يعظمونه ويقبلون عليه فهذا  
 عبط لاجل مطلقا (قوله وقد اختار الغزالي) قول ثان وسيأتى الثالث كلام ابن صيد السلام والمحقق كلام الغزالي وهو ما مضى  
 عليه م ر ومضى ابن جرير على حصول الثواب مطلقا سواء كان القصد الديني غالبا ومغلو بالومساويا (قوله ولونوى قطع الوضوء)  
 أى أو أتهم أو أخل وفاق رنية قطع الصلاة فتبطل ونسبة الصوم فلا تضر لانهم من باب التروك وبخلاف قطع نية الحج والعمرة فانه  
 لا يضر لانها شديدة التعلق (قوله وقد وقعت الخ) من كلام الشيخ الخطيب وقوله فى الفتاوى أى فتاوى الشيخ م ر وقوله ولم أر من  
 تعرض لها أى من المصنفين غير م ر (٣١) (قوله نية التنفل) أى فى نية واعتقاده والا ففى أولى فى نفس الامر لان الأول  
 لا تحسب الا بعد الكمال وقوله نية  
 التنفل الخ هذا مشكل لانه اذا قصد

التنفل فكيف يرتفع حدث العلة  
 والجواب أنه وان كان مشكلا الا ان له  
 نظير يقرب فى أركان الصلاة فإذا قصد  
 قاعدتها انما النية لا تحسب الا بغيرها  
 نذكر ان الأولى فكذلك جلوس الاستراحة  
 عن الجلوس الفرض الذى بين المصنفين  
 (قوله فى قصد وضوءه) أى أو فى غسل جمعة  
 (قوله عند غسل الوجه) ومثل النفل  
 المعنى بان كان عليه سيرة عنه يقبولى  
 عند مضى (قوله عند غسل الوجه)  
 هذا حكم الله لانما يجب ان تكون عند  
 اول الفرض فاشار الشارح بذلك الى ان  
 الركن هو النية لا الجمع الأمرين وكلام  
 المتر شامل لوقوع النية عند غسل أى  
 جزء من الوجه وتقدر بالشارح اول  
 وان غسل بمعنى مقبول عند الغنى  
 المتقدم بعينه فلا حاجة له هنا للتدبر  
 فلو اتى المتن على ظاهره كان أولى (قوله)  
 فلا يكتفى اقترانها بعد الوجه) حدث  
 وجب غسل الوجه أو مضى فان سقط  
 غسله أو مضى لكونه بوجاهة مضى  
 من غير سيرة يقبولى عند غسل البدن  
 مثلا (قوله ولا بما قبله) أى عز بغير قبل

بالنسبة للصحة أما الثواب فقال الزركشى الظاهر عدم حسره وقد اختار الغزالي فيما اذا  
 شتر فى العبادة غيرها من أمر دينوى اعتبارا لبعث الى العمل فان كان القصد الدينوى  
 هو الاغلب لم يكن فيه أجر وان كان القصد الدينى أغلب فله بقدره وان تساوى باتى فعلا  
 واختار ابن عبد السلام انه لا أجر فيه سلقا سواء تساوى القصدان أم اختلفا انتهى وكلام  
 الغزالي هو الظاهر وهو المعتقد واذا دخل وضوءه فى انائه يحدث أو غيره قال فى المجموع  
 عن الروايات يخفى ان شباب على المأذى كفى الصلاة أو يقال ان يخل باختياره فلا  
 أو بغير اختياره فمضى ومن أصحابنا من قال ان ثوابه لا يمال لانه مراد بغيره بخلاف الصلاة  
 والوضوء التفصيل فى الوضوء والصلاة ويبطل بالردة التيمم ونية الوضوء والغسل ولونوى  
 قطع الوضوء وانقطعت النية فبعد هذا الباقي ولونوى وضوءه ما يندب له وضوءه كقراءة  
 القرآن أو الحديث لم يجره لانه ما خرج من الحدث فلا يمتحن قصد بقدره فى الحدث فلو نواه  
 مع نية معتبره يفتى أنه يكتفى كالونوى التبرع مع نية معتبرة وقد وقعت هذه المسئلة فى  
 الفتاوى ولم أر من تعرض لها (فروع) لونوى ان على وضوءه ولا يعل به لم يصح وضوءه  
 لئلا يسهو وتاقتصر ركعة لونوى به الصلاة فكان يجس دونى لسهو فى وضوءه أو غسله  
 فانه استفى فى المسئلة الثانية أن الصلاة نية التنفل أو فى إعادة وضوءه أو غسل لسانه  
 أجزاء بخلاف ما لو انفسلت فى تجديد وضوءه فانه لا يشرى له طهر من شىء لم تنو به  
 رفع الحدث أصلا ويجب ان تكون (عند) أول (غسل) أى مغسول من أجزاء  
 (الوجه) لتقترن بأول الفروض كالصلاة وغيرهما من العبادات ما عدا الصوم فلا يكتفى  
 اقترانها بعد الوجه فطحا لم يزل أول المفسر وجر باعتبارها لا عاقبة من السنن اذا المقصود  
 من العبادات أركانها والسنن نواجى له هذا اذا عرفت النية قبل غسل شىء من الوجه فان  
 رقت أى غسل شىء منه كفى بل هو أفضل لاثاب على السنن اما قلة لأنها اذا اخلت عن  
 النية لم يحصل له ثوابها ولوقترت النية بالضعفة أو الاستسقاء وانفسل معه جزء من  
 الوجه أجزاء وان عرفت النية بعد سبوه غسله بنية الوجه وهو تذا هرام لا لوجود غسل  
 جزء من الوجه مقرونا بالنية لكن يجب إعادة غسل الجزء مع الوجه على الأصح فى الوضوء  
 لوجود الصادق ولا يجرى الضعفة ولا الاستسقاء فى الشئ الاول لعدم تقدمهما على

غسل شىء من الوجه فلا يكتفى النية المقدمه وقوله فان بقيت مجزؤه قوله عز أى فتكتفى النية المتقدمة وصورة المسئلة انه ان أدخل  
 لها فى قوله أو أنه بغاية مثلا لنية صوحه والضعفة والاستسقاء معتد بها ولا يجب إعادة غسل شىء من الوجه لعدم صارف اذا ذلك  
 وقوله ولوقترت معتد ان النية تقدم على غسل الوجه واستحضرها الغسل شىء من الوجه مع الضعفة والاستسقاء بان لم يدخل  
 الماء بغاية كما تقدم فمضى على التى فيها الاحوال الثلاثة وهى ان النية معتد بها مطلقا واثابت الضعفة والاستسقاء مطلقا وإعادة  
 الجزء فيها تفصيل كما علم من كلام الشارح والمضى (قوله أجزاء) أى الاقتران ولوقال أجزاء النية لكان اوضح (قوله نية  
 الوجه) أى وحده وقوله أم لا تخفى ثلاث صور على المعتقد (قوله لكن يجب) استدراك على قوله أجزاء أو على التيمم (قوله على  
 الأصح) هذا مشكل لانه حيث اعتد بالنية يلزم منه عدم إعادة الجزء وان وجبت إعادة الجزء يلزم منه عدم الاعتد بالنية ولذلك قال  
 بعضهم هذا اشكال لاجواب عنه ولذلك قيل لا يجب إعادة الجزء مطلقا لكنه غير معتقد (قوله لوجود الصارف) أى من وقوع  
 الغسل الوضوء وهو قصد الضعفة ولو مع غيرها فهو غير الصارف المتقدم لان المتقدم صرف النية وهذا صرف الغسل

لا لاخذ غسل والخراج فكان الأولى بتقديم ذلك على الكلام على العضة والعارض وتأخيرهما عن ذلك والمراد بالذي في حد الوجه أن يكون معتدلاً متصفاً مستقيماً كان كذلك يقال في حد الوجه أو طال حداً والمراد بالخارج أن ينزل ويتدلى وينعطف ويخرج عن الاستقامة ولو كان قصيراً أو هذلاً أو المعتمد من تعارف كثرة وقوله وبعضهم أي وهو شيخ الإسلام وحاصل ما قلناه أنه قول إذا كانت الشعور كصفة خارجة عن حد الوجه من المراد ما غلب على ظاهره أو باطنه والمفتقد أنه يجب غسل ما لا يقع عليه من هذه الأسانيد عند ذلك من أقسام الشعور موافق لقوله في حكمه وحاصل ما ذكره من (٣٤) الشعور بخسة عشر ورواها عنه الأسانيد

(قوله من كفه وذراعه) بيان للبدن (قوله وضال) يحتمل أن المراد أتم الوضوء فيكون ما بعده تفصيل له ويحتمل أن المراد أراد الوضوء فيكون قوله فصل عطف على أراد المقدور وقوله فاسبغ الوضوء بالوضوء يحتمل أن المراد الشرعي أي أنه يؤتى بإجابه وسنته وحاجته لقوله بعد ثم غسل يديه الخ ويجب أن يراد بالوضوء غسل الوجه فقط ومعنى اسبغها تمامها أو الاتيان بإجابه وسنته فيحتاج لقوله ثم غسل يديه الخ أو يراد بالوضوء المعنى الشرعي ويكون ما بعده من عطف الجز على الكل (قوله والأوجب غسل ما طهر منه) أي ولا يجب إزالة ما فيه من شئ ووضوء وهذا إذا كان طاهراً أو نجساً وتعدى أحواله والأوجب إخراجاً ومن هذا القليل النوصصة وحاصل أحوالها ثلاثة الأول إما أن تكون مستترة في بطنها فلهذا لا يجب إزالتها وبمعنى الوضوء الصلاة معها الثاني أن يكون رأسها طاهراً ولو قلح في محلها شئ فلهذا يجب إزالتها وإلصاح الوضوء به شئها الثالث ما وقع في بطن محلها من ماء فلهذا لا يجب إزالتها وبمعنى الوضوء معها اتفاقاً وكذا الصلاة على الخد من غير تفصيل فإني المقتضى فيه (قوله زائدة) ويعرف الزائد من غيره أن ما قبله أصلي وما طهر بعده الزائد زائد (قوله بخلاف ما لم يحاذه) أي لا يجب غسله قبل مطلقاً أي لا من جهة العلو ولا من جهة السفلى وقيل ما كان من جهة السفلى يجب غسله دون

التي من جهة العلو (قوله لم يجب غسله) أي ما لم تتلصق بالذراع والأوجب غسل المهادي دون غيره (قوله فوجب غسله إذا ادأ) أي سواء المهادي وغيره أي ما لم يتلصق بالعضد والأوجب غسل المهادي دون غيره (قوله دون ما دأ بلغ من الزراع) أي لعدم لزوم غسله (قوله أي ما لم يتلصق بالذراع والأوجب غسل المهادي دون غيره) أي ما لم يتلصق بالذراع والأوجب غسل المهادي دون غيره



(قوله و يحمل الخ) من كلام الشارح وقوله يحمل أى مفهوم كلام الجوزي وهو عدم وجوب الزالة ان وصل الى الجسم فقد ذك  
 بما اذا كان في الجسم غروفي العارية فلا تعلق (قوله ولقوله صلى الله عليه وسلم) دليل للترتيب وقوله ولقوله دليل بان وقوله ولانه تعالى  
 ذكره دليل ثلث وقوله ولان الآية دليل رابع (قوله للترتيب) دليل لقو حوب (قوله فلو استعان الخ) فترتيب على المفهوم واستعان  
 ليس قيدا بل لفعولها مع ذلك من غير طلب منه ونوى فكذلك (قوله ولو اعتسل الخ) بمنزلة الاستئناس من الترتيب وحاصله ارسع  
 مسائل (قوله ولو اعتسل) الاولى ولو انفس او يزين ويقول بالانفاس (٣٦) لانه المقصود وسواء كان الماء كثيرا

الماء مع بدل عنو يجب زالة ما يشق من الجلب من عنو وحيثما قال الجوزي ان لم  
 يصل الى الجسم ويصل على ما اذا كان في الجسم غورا اخذنا من المجموع ولا نزل من  
 ذائب ولون فهو حواء ويجب ازالة ما تحت الاطعام وسبع منوع وصول الماء ولو قطع  
 بعض القدم وجب عمل الباقي وان قطع فوق الكعب فلا فرض عليه وبين عمل الباقي  
 كإكمال الدين (و) السادس من الفروض (الترتيب على) حكم (ما ذكرناه) من  
 البداهة بغسل الوجه مرة وباليدين ثم مسح الرأس ثم غسل الرجلين لفعله صلى  
 الله عليه وسلم المين للوضوء المأمور به وأمسك يديه وقوله صلى الله عليه وسلم في حجة  
 الوداع ابدأ بما بدأ الله به رواء السائل باسناد صحيح والعبارة مجهر اللفظ ولانه تعالى ذكر  
 محسوسات مفسولات وتفرق المتجانس لترتيبه العرب الالفائدة هي هنا وجوب  
 الترتيب لانه لقرينة الامر بالماء ولان الايتينان للوضوء الواجب فلو استعان باربعة  
 غسلوا اعتنائه دفعة واحدة ونوى حمل غسل وجهه فقط ولو اعتسل محسنت حيا  
 اصغر شبة رفع الحذير أو نحوه ولو متعذرا أو بنية رفع الجنابة فالتطاهر وان لم يكن قدر  
 الترتيب لانه يكفي رفع الاعلا الحديث فلا صغرا أولى ولتقدير الترتيب في لحظاته لعله ولو  
 أحدث واحب احرازه الفصل عمن لا ندراج الا صغرا وان لم ينو في الاكبر فلو اعتسل  
 الارجله او لا يديه مثلا حدث ثم غسلهما عن الجنابة وتزاولا يجب اعادته غسلهما  
 لارتفاع حدتهما فغسلهما عن الجنابة وهذا وضوءه مال عن غسل الرجلين او اليدين وهما  
 مكشوفتان بلا حلة قال ابن القاص وعن الترتيب وغلطه الاصحاب ما فيه غير خال عنه بل  
 وضوءه لم يجب فيه غسل الرجلين او اليدين قال في المجموع وهو انكار صحيح ولو غسل يديه  
 الاغضاء الوضوء ثم أحدث لم يجب ترتيبه ولو سئل في تطهير عضو قبل فراق طهره اقمه  
 وما بعده او بعد الفراغ لم يؤثر في الفراغ من فروض الوضوء شرع في سنة فقال (وسنة  
 عشرة اشياء) بالمدعى مصروف جمع شئ والمصنف لم يصر السلف فيما ذكره وسند ذكر  
 زيادة على ذلك الاولى (التسعة) اول الوضوء لم يصر السائل باسناد جديد عن ائمه قال  
 طلب بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وضوءه اقل يحدوا فقال صلى الله عليه وسلم  
 هل من أحد منكم ما فاني بما فوض به في الاناء الذي فيه الماء ثم قال وتوأسم الله أى  
 قائم ذلك فرائب الماء فغور من بين أسنانه حتى توأسم سبعين رجلا وطبر توأسم  
 انه رواء السائل وابن خزيمة توأسم في الوضوء للجنة أو أجياله وأما خبرنا وضوءه  
 لمن لم يسم الله فضعف وأقلها اسم الله أو كلها كما لها ثم الله على الاسلام ونحوه والجد  
 لله الذي جعل الماء طهورا زاد العزالي بعد هارب أو عوذ لمن هم مرات الشياطين

ألم قلنا خلافا لابن المقرئ في الفصل  
 يقول لا يحصل له الاعتسل الى سه فقط  
 (قوله وان لم يكن الخ) غاية للرد على  
 المصنف القائل باشتراط ان يمسك قدر  
 الترتيب والحاصل انها اقوال ثلاثة  
 الاولى ما في الشارح وهو المعتقد والثاني  
 ان مكث قدر الترتيب مع والاقتلا  
 الثالث لا يصح مطلقا وقوله وان لم يكن  
 قدر الترتيب أى الحصى والاقتلا  
 ترتيب تقديري (قوله ولو أحدث  
 واحب) هذه مسئلة ثانية لان الفصل  
 لما حكى عن المحسنتين صار الوضوء  
 لترتيب فيه مع وفي الصورة المذكورة  
 لافرق بين الفصل بالماء او بالانفاس  
 بخلاف ما قبلها (قوله توأسم) كان الاولى  
 غسل باقى الأعضاء الثلاثة وله تقديم  
 عمل الرجلين وتوسيطه وتأخيرهما فان  
 قدمه أو وسطه صدق مع انه وضوءه حال  
 عن الترتيب لتقدم رفع حدث الرجلين  
 على الوضوء في التقديم أو على ما بعده في  
 التوسط أما لو أخره فالترتيب موجود  
 (قوله وهو انكار صحيح) بنحو انكار  
 ويكون غرضه تقوية الاعتراض على ان  
 القاص و يحمل ان عرصه تقوية كلام  
 ابن القاص وتضعف اعتراض الاصحاب  
 فقرائه ترك تنوين انكار واضافته الى  
 ما بعده و يكون المعنى عليه قول ابن  
 القاص صحيح واعتراضكم عليه لا وجه له  
 وقولكم خال عن غسل الرجلين ممنوع  
 بل فيه غسل الرجلين لكن فصل في غير محله (قوله طهره أى به وما بعده) ما لم يترك أو ما لانه فقتصر مطلقا أى ان  
 طهره من قدر ركن فعل والا فلا يضر (قوله جمع تنين) وقيل اسم جمع وقوله لم يصر أى لم يقصد الحصر والافعاله حاضرة  
 أو ان المراد لم يصرها أى حصرها حقيقة بل بالنسبة لما ذكرنا (قوله أول الوضوء) وهي أول القولات فالخالص ان اول منه  
 الفعلية الخارجية المصالح بناء على ان محله قبل غسل الكفين أو ما غسل الكفين خمسة قبله داخل وأما استقبال القبلة  
 وقت الذكر آخر الوضوء فهو سنة قبله متأخر متأخره واول منه القولية التسمية وله سنة قبله متأخره متأخره وهي الذكر بعده  
 وكيفية التسمية كما يأتي في الشارح ان ينوى قبله يسمى بلسانه مقارنا للنية القلبية ويحمل ذلك مقارنا لاول غسل الكفين ثم يتلغا  
 بالنية بعد التسمية تأكيذا (قوله قال طلب الخ) ولم يفعلوا التيمم لانه لم ينزل حكمه اذ ذلك (قوله فحوسبعين) ليس قيدا بل أكمة  
 والوضوء ليس قيدا بل هو وارد واجب وملا أو أتيهم

(قوله ولو من اثنا عشر يوم) فبعض المصل أجاز أن يشاء سورة فلا يصل ولا يشعور لانه يصل للخاصة وهي وما بعد ما قرأه  
 واحد قوماً إذا قرأ المصل من أول سورة ويصلي ولا يشعور وأما القارئ غير المصل فإن كان في اعتدائه القراءة تعود ويصلي حواه  
 كان من أول سورة ثم من اثنا عشر يوماً إذا كان في أثناء القراءة ولم تتهتم قراءته ولا يشعور ولا يصل فإن انقطع قراءته شعور ويصل  
 (قوله فتسوي) أي يغسله وقوله بان يقرن السنة أي القسمة وقوله لان التلطف تغليب التأويل المتقدم وهو انه بنوى مثله وبشي  
 لسانه كان سائلاً لا وأما احتجنا لذلك لان الخ (٧٧) (قوله في أثناء) أي المذكر وقوله بسم الله والآخر كمالها

(قوله وغسل كفيه الخ) فسهن ثلاثة  
 أصل الفصل وكيفية قبل ادخالهما الاناء  
 وكونه ثلاثاً (قوله فان شئت الخ) أشار به  
 الى أن قول المتن قبل ادخالهما الاناء  
 قصد في مسئلة الشك ومثلها تنق  
 الفضة وأما عند تنق الطهارة فغسلها  
 سنة ولا يتقدم بكونه قبل ادخالها الاناء  
 وقوله وأما تنق دخول زائدها عن كونه لان  
 كلامنا في غسلها عن الوضوء ثلاثاً  
 وماصل المسئلة ان التقص اذا تنق  
 الباهرة فلا يكرهه جس يديه في الماء  
 القليل سواء أراد الوضوء أم لا وأما ان  
 شك أو قن النجاسة فكرهه في الأول  
 النفس ويحرم في الثاني قبل غسلها  
 ثلاثاً ثم اراد الوضوء وغسلها ثلاثاً  
 خارج الاناء جلس من كراهة النفس  
 وشئ نبيه بعد ذلك وأما اذا كان  
 مراده الوضوء فله امران الاول غسلها  
 ثلاثاً عن الوضوء وغسلها ثلاثاً لاجل  
 الخروج من كراهة النفس فنه طهران  
 غسلها ثلاثاً بنية سنة الوضوء خارج  
 الاناء حصل الأمران أي ابرقت كراهة  
 النفس وحصلت سنة الوضوء وان قصد  
 ان يفرج من كراهة النفس خلص  
 منه وبني بعد سنة الوضوء غسلها  
 ثلاثاً خارج الاناء أو ادناه وان قصد  
 انه عنها فافلا مرطاه وهو انه حصلت

واحد بل رب أي يحضرون ويسن التسعة لكل ذي بال بهم به من عباده وغيرها ليعمل  
 وتعم ويحجم وجام ولا يقولون ان السورة لا يصلح أن يرد كركن محرم أو مكره والمراد  
 بأول الوضوء أول غسل الكفين فتسوي الوضوء يعني الله تعالى بان يقرن السنة بالتسعة  
 يغسله عند أول غسلها ثم يلفظ بالنسبة ثم يكمل غسلها لان التلطف بالسنة والتسعة سنة ولا  
 يمكن ان يلفظ بها في زمن واحد فإن تركها سهواً أو جهلاً أو في أول طعام كذا الخ بها في  
 أثناءه فيقول بسم الله وأوله أو غيره فلو بدأ كل أحدكم فليذكر اسم الله تعالى عليه فإن نسي  
 ان يذكر اسم الله تعالى في أوله فليقل بسم الله وأوله وآخره واداء الرمي وقيل حسن  
 صحيح ويتسأل بالكل الوضوء بالنسيان المجدول ليس أن يأتي بها بعد فراغ الوضوء  
 لان نسيانه كاصح به في المجموع بخلافه بعد فراغه من الكل فإنه يأتي بها لتعاطيا  
 الشيطان ما كلوه يعني أي يكون الشرب كالكل (و) انه بنية (ع) كفيه) الى كونه  
 قبل المضغ وان تنق طهرهما أو رزاهن نحو البرق في الاتباع رواه الشيخ ان قال شك  
 في طهرهما غسلها (قبل ادخالها الاناء) الذي معاه إلى وأما عن ذكر (ثلاثاً) فان  
 ادخلها قبل ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم ان السجدة أحدكم من نومه فلا يغسل يديه  
 الا ناسحتي يغسلها ثلاثاً فانها لا يدرى أسبغت يده من قبله في اللفظ ثلاثاً لم يفسد فقط أشار  
 بما عليه به فيه الى احتمال نجاسة اليدين لئلا كان يقع على محل الاستبراء بالجر لاجل  
 كانوا يستخفون به يحصل لهم التردد على هذا اجل الحديث لا على مطلق احوال خارجة  
 النووي في شرح مسلم واداء هذا هو المراد من بنية واحتمل نجاسة يده كما في معنى  
 النسيان وهذا الغسل هو المندوبه اول الوضوء لكن يجب تغسلها عند السجدة في جس  
 يده ولا تزول الكراهة الا بغسلها ثلاثاً ان الشارع اذا غابها كما بعابه ان يخرج من مذهب  
 بأسفلها فصقت ما قبل من انه بنية زوال الكراهة واحدة لتتقن الطهارة كما لا كراهة  
 اذا تنق طهرهما ابتدأه من ثانياً فوجد ما يحمله لا ذريه ارسل اكر اعداده عند تنق  
 طهرهما اذا كان مستند التيقن غسلها ثلاثاً لا فلو غسلها فبها مضى من نجاسة متقدمة  
 أو مذكورة مرة أو مرتين تركه غسلها قبل اكمال الثلاثة ومعنى المباح كركل ما كركل  
 رطب كافي العباد فان تفرغ عليه السبب لكبر الاناء وبني بعد ما يعرف منه امتداد  
 غيره أو أخذ بطرف ثوب تغطى أو غيره أو نحو ذلك أما اذا قن نجاستها فانه يحرم عليه  
 ادخالها في الاناء قبل غسلها بما في ذلك من التلطف بالنسبة وخرج بالماء لتنقيل

خط ١٠ سنة الوضوء ونحوه من كراهة النفس (قوله بعد الخفص) فكل ما قال كل من  
 ترد في نجاسة يده يكرهه النفس سواء كان يوم أو غيره (قوله وهذه الغسلات هي المندوبه أول الوضوء) أي ان في بابها بقصد  
 الوضوء أو بقصد الوضوء وقصد الخروج من كراهة النفس (قوله الا يغسلها الخ) أي في غير المخلطه وسعها مع الترتيب فيها وبعد  
 ذلك ان لم يكن رد الوضوء فلا تنق عليه غير السبعة وان رد الوضوء وأقرب هذه السبعة سنة الوضوء كان عليه غسلان خارج  
 الاناء أو ادخله لان السبعة بمنزلة واحدة فإن لم يقصد ان يغسل الوضوء كان عليه ثلاثاً فان الوضوء خارج الاناء أو ادخله وأما الغضاه  
 المحففة اذا رشاها ثلاثاً ان يرد الوضوء فلا تنق عليه اطهر الخلل ولا يكرهه النفس وان اراد الوضوء كان عليه بعد ذلك ثلاثاً لسنة الوضوء  
 وهذا اذا رشاها وأما ادخلها في غير هذه التلطف المتقدم بين التقص وعدمه (قوله فان يحرم عليه ادخالها) وهذا التلطف في المملوك  
 والباح وأما ملك الغير فيصير مطلقاً قليلاً أو كثيراً وكذا المصل أما القليل فلا يغسله وأما الكثير فلا يغسله

الكثير فلا يكره فيه كما قاله النووي في دلائله (و) الثالثة (المضمضة) وهي جعل الماء في الفم وتوهم غراده فيه ومجمعه (و) الرابعة (الاستنشاق) بعد المضمضة وهو جعل الماء في الأنف وإن لم يصل إلى الخيشوم وذلك للاتباع رواه الشيخان وأما خسر قطعه من الفم واستشقا فضعيف (بتيمه) تقديم غسل اليدين على المضمضة وهي على الاستنشاق مشقة لا مستحب عكس تقديم اليمنى على اليسرى ورفق الروابي بأن البدن مشلا عضوان متعاقبان أحما وصورة خضلاقي الفم والأنف فوجب الترتيب بينهما كالبدن والوجه فلواقي بالاستنشاق مع المضمضة حسب دونه وإن قدمه عليها ففعله كلام المجموع أن المؤخر يجب وقال في الروضة لو قدم المضمضة والاستنشاق على غسل الكف لم يحسب الكف على الأصح على الأصح قال الاستوى وصوابه ليوافق ما في المجموع لم تحسب المضمضة والاستنشاق على الأصح انتهى والعقد ما في الروضة لقولهم في باب الصلاة الثالث عشر ترتيب الأركان خراج السن فيحسب فيها ما أوقعه أو لا فكان تركه غيره فلا يعتد بفعله بعد ذلك كما توهم في دعواه الافتتاح ومن فوائد غسل الكفين والمضمضة والاستنشاق أولا معرفة أوصاف الماء وهي اللون والطعم والرائحة هل تغير أو لا ويسن أخذ الماء باليد اليمنى ويسن أن سالت فمها عبر الصائم لقوله صلى الله عليه وسلم في رواية صحيح ابن القطن أسنداهما إذا توضأت فأتبع في المضمضة والاستنشاق ما لم تكن صائما والمبالغة في المضمضة أن يبلغ الماء إلى أقصى الخنثى ووجهي الأسنان والثلاث ويسن إدارة الماء في الفم ومجه وأمر أراصب يده اليسرى على ذلك وفي الاستنشاق أن يصعد الماء بالنفس إلى الخيشوم ويسن الاستنشاق لآمره في خيرا للصين وهو أن يخرج بعد الاستنشاق ما في أنف من ماء وأذى بمنصر يده اليسرى وإذا أتبع في الاستنشاق فلا يستقي فيصير سهوا للاستنشاق أنه في المجموع أما الصائم فلا تسن له المبالغة بل تكره تخوف الإفطار كما في المجموع فإن قيل لم يحرم ذلك كما قالوا بغيره في القبلة إذا خشي الإزالة مع أن العلة في كل منهما خوف الفساد أجيب بأن القبلة غير مطلوبة بل داعية لما ينادي الصوم من الإزالة بخلاف المبالغة فهذا ذكر بأنه هنا كنهه أطباق الخلق ووج الماء وهناك لا يمكنه رد المنى إذا خرج لأنه ما دأق وبأنه ربما كان في القبلة إفساد لعبادة التسنين والأظهر تفضيل الجمع بين المضمضة والاستنشاق على الفصل بينهما لجهة الأحاديث الصريحة في ذلك ولم يثبت في الفصل شيء كما قاله النووي في مجموعه وكون الجمع بثلاث عرف يتضمن من كل ثم يستنشق مرة أفضل من الجمع بفرقة يتضمن من مبالغة ثم يستنشق منها ثلاثا أو يتضمن منها يستنشق مرة ثم كذلك ثالثة وثالثة للأخبار العضة في ذلك وفي الفصل كقيتان أفضلهما يتضمن فرقة ثلاثا ثم يستنشق بأخرى ثلاثا أو ثالثة إن يتضمن ثلاث غرقات ثم يستنشق ثلاث غرقات وهذه تظف الكيفيات وأضعفها والسنة تتأدى واحدة من هذه الكيفيات لما علم أن الخلاف في الأفضل منها (فائدة في القرفة لغتان القح: الضم فإن جمعت على لغة القح تعين فتح الزاوة وان جمعت على لغة الضم جاز سكان الأروضها وقهها فتنفس في غرقات أو سبع لغات (و) الخامسة (مجمع جيع الزاوس) للاتباع رواه الشيخان وجر وجامن خلاف من أوجهه والسنة في كفيته أن يضع يده على مقدم رأسه ويلصق سبأته بالأخرى وجامه على صدغه ثم يذهب بجمالي ففاه ثم يرددهما إلى المكان الذي ذهب منه أن سكان له شرب يلق

(قوله والثالثة المضمضة والرابعة الاستنشاق) هذه طريقة الشارح وجعل بالتخليل فيما يأتي واحدا وعكس ابن قاسم والفرق من ذلك موافقة التفصيل لقوله سابقا عشرة فأنها في التفصيل أحد عشر فيصير واحدة من الطرقتين (قوله أن المؤخر يجب) أن سكان المراد المؤخر في الرتبة يجب يكون كلام المجموع مقيدا وكلام السنوي ضعيفا وإن كان المراد أن المؤخر بالفعل يجب يكون كلام المجموع والسنوي ضعيفا وأما كلام الروضة فهو معتد (قوله الجمع) وقال له الوصل وضابطه أن يكون ماؤهما واحدا وهو ما بفرقة أو ثلاث والفصل ضابطه أن يكون لكل ماء وهو يستغرفات أو بفرقتين كسأني والوصل أفضل من الفصل وكون الوصل بثلاث أفضل منه بفرقة والفصل بفرقتين أفضل منه بست (قوله والسنة) أي الكاملة والأفضل السنة يحصل بذلك وبغيره





كما قاله في شرح المذهب عن عثمان رضي الله تعالى عنه أنه توضأ غطاً بين أصابعه  
 قدمه ثلاثاً ثلاثاً وقال يا رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل كما فعلت ومقتضى هذا  
 استحباب ثلث الغطيل انتهى وهذا ظاهر (و) الثامنة (تقديم غسل اليمنى على  
 غسل اليسرى) من كل عضو لا بمن غسلهما معاً كاليدن والرجلين بل راداً توضأتهم  
 فادواً بيمينكم رواه أشاخر بن عيسى وحبان في مصعبهما ولاه صلى الله عليه وسلم كان يجب  
 التيامن في شأنه كله أي مما هو للكرامة كالغسل واللبس والاكتحال والتقليم وقص  
 الشارب ونشف الأظفار وحلق الرأس والسواك ودخول المسجد وتحليل الصلاة ومعاودة  
 الصلاة والاكل والشرب والمصافحة واستلام الحجر الأسود والركن اليماني والاختد  
 والاعطاء والتمايم في منتهى كدخول الخلاه والاستنساخ والامقسط وتلمع اللباس وإزالة  
 القذور وكركسه أماماً ومن غسلهما معاً كاليدن والكفين والاذنين فلا يسبق تقديم  
 اليمنى فيها من غير أن لا يمكنه معها ذلك كان قطعت إحدى يديه فيسن له تقديم اليسرى  
 (و) التاسعة (الطهارة ثلاثاً ثلاثاً) ويستوي في ذلك الممسوح والممسوح والغطيل  
 المعروض والمندوب لثبوتها في واحد ومسل وغيره وأما ما لم يجب التثالث لأنه صلى الله عليه  
 وسلم توضأ مرة مرة وتوضأ مرتين (تنبيه) سكت المصنف عن تثالث القول كالتيمة  
 والتشهد آخر الوضوء مع أن ذلك سنة فقد روى التثالث في القول في التشهد أحمد  
 وابن ماجه وصرح به الرضائي وظاهران غير التشهد بما في معناه كالسجدة مثله وسأقي  
 أن شاء الله تعالى أنه يكره ثبائت مع الحنف قال الزركشي والظاهر الحاق الجسيرة  
 والجماعة إذا كمل المصنف علم بالحلف بتركه الزيادة على الثلاث والنقص عنها إلا  
 لعذر كما سألنا لأنه صلى الله عليه وسلم توضأ ثلاثاً ثلاثاً قال هكذا في الوضوء فمن زاع على هذا  
 أو نقص فقد أساء وظلم وأورد وغيره وقال في المجموع أنه صحيح قال النووي يقتل من  
 الأصحاب وغيرهم من زاد عن الثلاثة ونقص عنها فقد أساء وظلم في كل الزيادة والنقص  
 فإن قيل كيف يكون أساءه وظلم وقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم توضأ مرة مرة مرتين  
 أحببنا أن ذلك كان لبيان الجواز فكأن في ذلك الحال أفضل لأن المصنف في حقه صلى  
 الله عليه وسلم واجب قال ابن دقيق العيد ويحل الكراهة في الزيادة إذا أتى بها على قصد  
 نية الوضوء أو أخطأ فلوزاد علم بنية التبرؤ مع قطع نية الوضوء عنها لم يسكره وقال  
 الزركشي ينبغي أن يكون موضع الخلاف ما إذا توضأ بما مباح أو جملوك له فإن توضأ بما  
 موقوف على من يظهر به أو بتوضأ منه حكم المسدأرس والباطل حوت الزيادة فلا  
 خلاف لأنها غير مأذون فيها انتهى (تنبيه) قد يطلب ترك التثالث كان متناقض  
 الوقت بحيث لو استغفل به نزع الوقت فانه يحرم عليه التثالث أو قل الماء بحيث لا يكفه  
 إذا قصر من قصر الزيادة لأنها توجهه إلى التيمم مع القسرة على الماء كما ذكره النووي في  
 فتاوه وحرم عليه النووي في القصة واحتجاج إلى الفاضل عنه لعطش بأن كان معه من  
 الماء ما يكفه فاشرب لو توضأ به مرة مرة ولو نزل لم يفضل للشراب شئ فانه يحرم عليه  
 التثالث كما قاله الحلي في الإيجاز وأدراك الجماعة أفضل من تثالث الوضوء وسائر أذابه  
 ولا يخرق بعد ذلك إتمام العضو نعم لو مسح بعض رأسه ثلاثاً حصل التثالث لست قوالم  
 من سنن الوضوء تثالث الممسوح شامل لذلك وأما ما تقدم فحصل في عضو يجب استعماله  
 بالظهور ولا بعد تمام الوضوء فتوضأ مرة مرة ثم توضأ ثانياً والثالث كذلك لم يحصل التثالث  
 كما جزم به ابن القري في روضته وفي فروق الجويني ما يقتضيه وإن أفهم كلام الإمام  
 خلافة فإن قيل قدر في المعصية والاستشاق أن التثالث يحصل بذلك أحب بان أفهم  
 والألف كعضو واحد بخلاف ذلك فيهما كاليدن بخلاف الوجه واليد ثلاثاً ثلاثاً

قوله والاخذ والاعطاء أي لما هو من  
 الأعمد الشريعة العظيمة قوله ثلاثاً ثلاثاً  
 حال من الطهارة قوله يحصل بذلك  
 أي بالنسب بعد تمام الوضوء وبذلك  
 معناه أي بتطهيره فكونه ينسب التيمم  
 مرة من غسله على الألف ثم يعود كذلك  
 ثانية وثالثاً وتوضأ مرة

فحدثني ان يفرغ من أحد هاتين ينقل الى الآخر و يأخذ الشاك بالحق في الموضع ويسو  
 وفي المذهب بذلك لان الاجل هدم ما زاد كما لو شك في هذه الركعات فاذا شك هل غسل  
 ثلاثا او مرتين اخذ بالاقل وغسل أخرى (و) العاشر (الموالاة) بين الاعضاء في التطهير  
 بحيث لا ينجف الاول قبل الشروع في الثاني مع اعتدال الهواء وتزاج الشخص نفسه  
 والزمان والمكان وبقدر المصوح مغمو لا هذا في غير موضع صاحب الضرورة كما تقدم  
 وما لم يصف الوقت والافقيح والاعتبار بالعضة لا يوجب الاحتياج للتفرقة الشك في  
 تصديقه عنده زوجه بالان حكمها باق وقد قدمنا ان المصنف لم يخصص في الموضوع  
 ذكره فلذلك كرهنا ما ذكره في السنن ترك الاستعانة في الله بعبه اغير عزولاته الاكثر  
 من فعله صلى الله عليه وسلم ولا ينافي عن التيمم والتكبر وذلك لا ينافي بالتعب والاجر  
 على قدر التصب وهي خلاف الاولى اما اذا كان ذلك بعد ذكر كراهي أو نحوه فلا يكون  
 خلاف الاولى دفعا للثقة بل يجب الاستعانة اذا لم يمكنه التطهير الا بالاول يستدل  
 اجرة مثل والمراد بترك الاستعانة الاستقلال بالافعال لا طلب الاعانة فقط حتى لو اعانه  
 غيره وهو مباح كان الحكم كذلك ومما تركه نفي الماء لانه كالنهي من العبادة فهو  
 خلاف الاولى كما حرمه النووي في الحق في زيادة الرخصة انه مباح ومنه  
 ترك تشبها بالاعضاء لا عزولانه بل اثر العبادة لانه صلى الله عليه وسلم بعد غسله  
 من الجنابة انه جئ به عند بل فرده وجعل يقول يا مائة هكذا ينفضه رواء الشخان ولو  
 دليل في ذلك بالاحاطة بالنقض فقد يكون فعله صلى الله عليه وسلم لباس الجواز اما اذا كان  
 هناك عذر كحر أو برد أو تصاق نجاسة فلا ركعة قطعاً وهكذا كان يتم عقب الموضوع  
 للتعين بالبل في وجهه وبه التيمم واداشه فالاولى ان لا يكون بذلك وطرف نوبه  
 ونحوهما قال في الذم والركعة يورث الفقرة ومنها ان يضع المتوضي اياه الماء عن يمينه ان  
 كان يفرغ منه وعن يساره ان كان يصعب عنه على يده كارتق لان ذلك ممكن فبها  
 قاله في المجموع ومما تقدم التيمم من اول النص المتقدم على الوجه ليحصل له ثواب  
 كمال ومما التلطف بالمتوضي قال ابن القري صراع النية بالقلب فان انصرف على القلب  
 كني أو التلطف فلا تلطف بخلاف ما نوى فالعبرة بالنية ومنها استحباب التيقظ في  
 آخر الموضوع ومنها التوجه للقلبة ومنها ذلك أعضاء الموضوع به التوجه في عقبه خصوصاً في  
 الشتاء فقد ورد بل لا عقاب من النار ومنها البداية بأعلى الوجه وان يأخذ مائه بكفيه  
 معا ومنها ان يبدأ في غسل كفيه باطراف اصابعه وان صب عليه غيره كاجرى عليه النووي  
 في تحفه قد سلفا فاما قاله الصبري من انه يبدأ بالمرق اذا صب عليه غيره ومنها ان يقتصد  
 في الماء فبكرة الصرف فيه ومنها ان لا يتكلم بلا حاجة وان لا ينظم وجهه بالماء ومنها ان  
 يتعبد مرقه وهو طرف العين الذي يلي الانف بالسبابة الايمن والايسر باليسر  
 ومثله السانطوه والطرف الاخر ويجعل من غسله ما اذا لم يكن فيهما رص من وصول  
 الماء الى محله والاصح ما اوجب كما ذكره في المجموع ومررت الاشارة اليه وكذا اكل ما يخاف  
 اغضاه كالعصون ومنها ان يجرى خاتماً يصل الماء تحتها ومنها ان توقى الرشاخ ومنها ان  
 يقول بعد فراق الموضوع وهو مستقبل القبلة رفع يديه الى السماء كما قاله في العباب  
 أسعدان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمداً عبده ورسوله لخبر مسلم من قوماً  
 فقال اشهدوا لا اله الا الله الى آخره فقمت له ابواب الجنة الثانية يدخل من ابوابها  
 اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين زاد الترمذي على مسلم صاحبنا  
 اللهم ويجعلك أسعدان لا اله الا الله ان شاء الله وكذا قال في المجموع من تواتر  
 قال صاحبنا اللهم ويجعلك أسعدان لا اله الا الله الى آخره كتب في رقي ثم طبع بطابع

(قوله ترك الاستعانة في العيب) الاولى  
 عدم التقيد بالعيب ليشمل اقسام  
 الاستعانة الثلاثة فان تركها كلها سنة  
 واما حكم الاستعانة لوقوعها في العيب  
 من غير عذر فغسلان الاول واما  
 الاستعانة في غسل الاعضاء فكرهية  
 واما في احضار الماء فلا مباح (قوله  
 كالنهي) بالهضم على وزن التعليل لان  
 فعله نهي كنعلم وقد قلب الهمزة ياء  
 والفتحة كسرة ويقال نهي على وزن  
 تسري (قوله وهو مستقبل) سنة وقوله  
 رافضاً به سنة ثالثة والى الجماعية  
 ثالثة وقوله أشهد مقول القول (قوله من  
 التوابين الخ) ويقول ذلك وان لم يكن  
 عليه ذنب (قوله زاد الترمذي) في بعض  
 التفسير زاد به الماء وهي ظاهرة في التفسير  
 راجع لقوله اللهم اجعلني المتواضع  
 حسد في الهاء فتوهم ان مقول زاد ما  
 بعده وهو قوله سبحانه مع انه ليس  
 من كلام الترمذي وانما هو من كلام  
 الحاكم كما سذكره ويحاج بان مقول  
 زاد محذوف تقديره ما تقدم أي زاد  
 ما تقدم وهو اللهم اجعلني الخ (قوله  
 وبصمك) قبل الواو زائدة أي تزهك  
 ملتصقة بصمك أي التنازع عليك وقبل انها  
 عاطفة داخلية على مقدري سبحانه  
 وتزهك بصمك والمباصل ان هذا  
 الدعاء مجمع من ثلاث روايات الاولى  
 رواه مسلم الى قوله ورسوله الثانية رواه  
 الترمذي الى التطهير من الثالثة رواية  
 الحاكم الى واوب اليك

(قولهم عقب الفراعنة الخ) هذا بالنظر للاطفال والافعال السبعة يحصل ولوطان الزمن ما لم يحدث ثم قولهم ما لا يخلو الزمن وقيل فلو أنها ما قوت تحتها المصعد (قولهم ومن ليس الرجل أو المرأة من الخنى أو أحدهما) أي أن من أحدهما غير ما به فإن من الرجل من يفرج النساء ويمس المرأة له الرجال أما إذا من كل منهما مثل ما له انتفعين الوضوء أن من الرجل آلة الرجال والمرأة آلة النساء وهذا إذا كان الناس واضعاً فإن كان الناس خنثى فلا تنفع وضوءه إلا إذا منى الآتين معاً من نفسه أو غيره (فمن في الاستفهام الخ) كان الأول أن يز يد وأجاب بأخى المحاجة لا تذكر خرافة بعينها (٤٢) وبجواب بأنه من قبل الاكتفاء

وهو بكسر الهمزة وفتحها الخاتام فلم يكسر إلى يوم القيامة أي لم يتطرق إليه إبطال ويسن أن  
يصلح ركعتين عقب الفراغ من الوضوء (تسعة) ينطبق إدامة الوضوء وسن لقراءة  
القرآن أو سماعه أو الحديث أو سماعه أو روايته (تسعة) أو كتب التفسير إذا كان التفسير  
أكثراً والحمد لله والفتنة وكتابتها ولقراءة تسعة شرعي أو قرائه ولاذان وحلوس في  
المسجد أو دخوله ولا وقت ومعرفة والى لزارة قبره عليه الصلاة والسلام وأبعده ولزوم  
الوقظة ويسن من حل ميت ونسبه ومن قصد سجود في وقت أو كل لحم حرم خروجه وقتها مع  
زمن ليس الرجل والمرأة الذين الحنثي أو أحد قبله وعند الغضب وكل كلمة قبيحة وإن  
قص شاربه أو حلق رأسه أو طعنه غير الجمعة والماء بالوضوء الشرعي لا القوي  
ولا يشهد لبس ثوب وصوم وعقد نكاح أو خروج لسفر أو إقامه في باردة والود صديقي  
وعند دفن من وتشمع جنازة ولا الدخول على والد الدخول على نحو أمر  
(فصل في الاستسقاء) وهو طهارة مستقلة عن الاصنع وأوجه المصنف عن الوضوء  
أو ما يجبر أو تقديم الوضوء عليه وهو كذا بخلاف التيمم لا الوضوء في الحدث أو ريعاه  
يحصل مع قيام المانع وقتضائه كإزالة الاستسقاء في عدم صحة وضوء أم الحدث فصل  
الاستسقاء لكونه لا رفع الحدث وهو الظاهر وإن قال بعض المتأخرين إن الماء أصل  
في رفع الحدث فكان أقوى من التراب الذي لا رفعه أصلاً (والاستسقاء) استفعل من  
طلب السقاء وهو الخلاص من الشيء وهو ما يؤخذ من بحوث الشبهة وأنها أخطأ  
أن المستضي قطع به الأذى عن نفسه وقد ترجم هذا الفصل بالاستسقاء ولا شك  
أن الاستسقاء طلب الطيب فكان ناضج الحاجة طلب طيب نفسه بأمرج الأذى وقد  
يعبر عنه بالاستسقاء من أجاره وهو الحصى الصغار وتطلق الثلاثة على إزالتها على المذنب  
أمكن الأولان فمعان الحجر والماء والثالث يختص بأجر (واجب من) خروج (البول  
والغائط) والغرض من كل خارج ملوث ولو أداى كسكدم ومذى وادى إزالة الحاجة  
لذات القبول بل عند الحاجة إليه (والأصل أن يقتضي بالجماعة) أو ما معناها (ثم  
يشبهها بالماء) لأن العين يزول بأجرها (والأصل أن يقتضي بالجماعة) أو ما معناها (ثم  
تخامره الخاصة وقتضائه التعلل أنه لا يشترط في حصول فضيلة الجمع طهارة الحجر وأنه  
يكفي دون الثلاث مع الإبقاء والأقل صرح الجليل بقتل الغزالي وقال الاستسقاء في  
الثاني المعنى وساق كلامهم لأن عليه انتهى والظاهر أن هذا يحصل أصل فضيلة الجمع  
وأما كماله فلا بد من بقية شروط الاستسقاء بالحجر وقتضائه كمالهم فضيلة الجمع لا فرق  
فيما بين البول والغائط وفي صرح سلم وغيره وهو المتخذون سحر التقاليد باستصاها  
والغائط وضربه الاستسقاء وتشمع الحلقه طهارة الذهب والفضة إذا كان كل منهما قائلاً  
وطهارة الحرم وهو الاستسقاء بها وهو الاصنع (ويجوز) له (أن يقتصر) فيه (على  
الماء) فقط لأنه الأصل في إزالة الحاجة (أو) يقتصر (على ثلاثة أحجار) لأنه أصل

فأقبلت وسنن قال وأجب الغدير بالعائذ على الاستهزاء وقاعل الإزالة التخصيص بشرط المعقول لاجله ما ذكره أكرى الأنحاء  
الفاعل لأن قال وأجب الغدير بالعائذ على الاستهزاء وقاعل الإزالة التخصيص بشرط المعقول لاجله ما ذكره أكرى الأنحاء  
يجاب بان الاتحاد ما فعل في المعنى لان المعنى وينتضي التخصيص وجوب الإزالة إلى ما قاله الفاعل التخصيص فيها حيث قد يصح أن يكون  
قوله ولا استهزاء فكما قال ولا إزالة لاجل إزالة التخصيص واجبة ولكن هذا لا معنى له ويجب بان المراد بالاستهزاء استعمال الم  
أو الجرح والمراد بالهذه الوصف القائم بالهمل بعد خروج الخارج فيحصل المعنى واستعمال الماء أو الجرح لاجل إزالة الوصف القائم باله  
واجب وهذا المعنى صحيح (قوله وقال الأسنوي في الثاني المعنى الخ) المعنى مبتدأ وقوله وسباق كلامهم معطوف عليه جملة بلا  
خبر وأجمله من المبتدأ والخبر معقول قول الأسنوي (قوله ههنا الذهب) أي وان طبع لأن الكلام هنا في الأجزاء وان كان يصح  
أن يدعى وهذا لذلك (قوله وههنا الحرم) أي غير الميعة أما المسجد فهو كسائر المساجد يصح مجزئته الداخل في وقفه ولا يجوز

عليه وسلم جرحه بما حثت نفسه كإراءه العاري وأمر بفعله قوله فبما واه الشافعي  
وليس بثلثة أفعالاً الموافق له ما رواه مسلم وغيره من أنه صلى الله عليه وسلم عن الاستعانة  
بأقل من ثلاثة أفعال ويجب في الاستعانة بأكثر من أحد ثلاث مصبات بأن يملك  
منصة المجلس ولو كان بأطرف من غير مسلم عن سلمان بن عمار روى الله صلى الله عليه وسلم  
أن نستضي بأقل من ثلاثة أفعال وفي معناها ثلاثة أطراف وهو واحد بخلاف روى الجار  
فلا يكتفي بظهره ثلاثة أطراف عن ثلاث مصبات لأن القصد ثم عدد الرى وهنا عدد  
المصبات ولو غسل الجرح وحده حازله استعماله ثانياً أكد وأيد به ثانياً إنقاء المجلس كما  
قال (ينبغي بين) أى بالجار أو بما في معناها (المجلس) فإن لم يبق إلا ثلاث وجب الانقضاء  
فإن حكى أن لا يبق إلا ثلاث لا يزيله إلا الماء أو غسار الخريف وسن بعد الانقضاء لم  
يحصل بوتر الأثر واحدة كان حصل برأيه فأتى بحاجته لما روى الشافعي عن أبي هريرة  
رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا استعمر أحدكم فليستعمر وتر أومره  
عن الوجوب رواية أبي داود وهي قوله صلى الله عليه وسلم من استعمر فليتر من فعل فقد  
أحسن ومن لا فلا يخرج حله وفي معنى الجرح أو ترك جامد طاهر فالجرح غير محترم كخش  
وخزف لم يوصل العرض به كالجرح فخرج بالجامد المانع غير الماء الطهور كماء اللورد والمحل  
وبالطاهر التصح كالعرض المتخصص كالماء القليل الذي وقعت فيه نجاسة وبالقناع نحو  
الزجاج والقبب الملبس وغير محترم المستعمر كالمطعم آدمي كالجرح أو حتى يحكم له فلم  
لما روى مسلم أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن الاستعانة بالعلماء قال أنه زادوا عنكم  
أى من الجن بمطعم آدمي وأولى بالعلماء الجرح رخصة وهي لا تنطبق بالمعاصي وأما  
مطعم البهائم كالشيش فيجوز والمطعم لهؤلاء آدمي يعتبر فيه الأغلب فإن استوى  
فوجه أن يشاء على ثبوت الرأفة والأصح الثبوت قاله الماوردي والرواى وإغناجار  
بالماء مع أنه مطعم لأنه يدفع الخس عن نفسه بخلاف غيره وأما إغناجار الماء كغنيها  
تفصيل ذكرته في شرح المنهاج وغيره ومن كتب عليه اسم معظم أو علم كغنيها  
أوقفه قال في المهمات ولا بد من تشديد العلم بالمعظم سواء كان شرعاً كإمام أو كحساب  
ونحوه وبغيره وعروض فإنها تنفع في العلوم السريعة أما غير المحترم فمفسدة ومنطق مشغل  
عليها فلا يكافأ ببعض المتأخرين في أفعالهم المشغل عليها فيجوز على هذا التفصيل يحصل  
المطابق من جوزه وحوزه القاضي يورق النوراة والاحتساب وهو محمول على ما علم بتدليله  
منه ما خلا عن اسم الله تعالى ونحوه وألحق بما فيه علم محترم جلده المتصل به دون المنفصل  
عنه بخلاف جلد المصحف فإنه متنع الاستعانة به مطلقاً بشرط الاستعانة بالجار وما ألحق به  
لأن يجزئ أن لا يفيض النفس الخارج فإن خفف تسمى الماء ثم لو بال مانع جفاف بوله  
الأول ووصل إلى ما وصل إليه الأول كفى فيه الجرح وحكم العاطف المانع كالأول في ذلك وإن  
لا ينتقل عن المحل الذي أصابه عند خروجه واستقره وإن لا يطأ عليه أحتج بحساب كان  
أو قاهر أو يطأ ولو سلك الجرحاً إلى الحاف الطاهر فلا يؤثر طأه عليه ماد كرتب الماء ثم  
الليل يعرف المحلل لا يضرباً له ضروري وإن كونه الخارج المذكور من فرج معتاد فلا  
يجزئ في الخارج من غير كالحارج بالعصا ولا في متنع تحت العصا ولو كان الأصلي  
منه لأن الاستعانة به على خلاف القياس ولا في بول حتى يشك وإن كان انشاج  
من أحد قبله لا خصال زائدة ثم إن كان له أن لا يقطر إلا تشبه آلة الحال ولا آلة النساء  
أجز الجرح فيها ولا في بول يستيقظت دخل مدخل الذكر لا تشبهه عن مخزج بخلاف  
الذكر لأن الذكر يقع دخول البول مدخل الذكر ولا في بول الألف إذا وصل البول  
إلى الجلد أو يجزئ في دم حيض أو نفاس وفائده فمن انقطع دمها ويجزئ عن استعمال

المبول مدخل الذر من استبعاد البحر لان السلول انتقل منه محله وما يذهب ونحو ما يذهب من الماء فالتحليل بثوله لان الذكرة  
 فيه نظير لان الذكرة انما تنتج من غوله الى الناطق وأما أصل الذخول في المخرج فلا تنزه الذكرة وقوله المبول عليه فلا فرق بين الذكر والأنثى  
 (قوله بحر وجهه عاتقه به البلوى الخ) وما واقعته على الحمل والحمل الذي يتم به البلوى كما يكثر وصول الخارج اليه وهما دون الصفة  
 والمشفة فاحا وزها خارج عاتقه به البلوى فذلك تعين الماء (قوله من ازالة الغصاة أو تخذهما) الاول في الماء والثاني في الحجر  
 (قوله والواجب في الاستفهام الخ) سواء كان بالماء أو بالحجر ومنايط ذلك في الماء (٤٤) أن يستعمل من الماء قدر يغلب على اللبن

الماء فاعتصبت بالحجر ثم تمت لظهور مرض فالتحصيل ولا اعادة علم اوله ونذر الخارج كالم  
 والودي والمذي أو تنشق فوق عادة الناس وقيل عادة نفسه ولا يحيا وزي الغائط صفة  
 وهي ما انضم من اللين عند القيام وفي البول حسنة وهي ما فوق الحتان أو قدما من  
 مقطوعها كما قاله الأسنوي جازا حجر وما في معناه أما النادر فحان انقسام الخارج الى  
 معتاد وادريهما ينكر ويغير البص عنه فقط الحكم بالحجر وأما المنة سرفوق العادة  
 فلعصر الاحتراز عنه ولما صنع ان المهاجرين أكلوا القرا ساها جوا ولم يكن ذلك عادتهم  
 وهو ما يرقى البلون ومن رقى بطنه اسير ما يخرج منه ومع ذلك لم يورس والاستثناء  
 بالماء ولأن ذلك تعلو مشطه فقط الحكم بالتمتعة والمتمعة أما وما يقوم مقامها فان جاوز  
 الخارج ما ذكر مع الاتصال لم يجز لحجره في الجواز ولا في غير مخرجه عاتقه به البلوى  
 ولا يجب الاستفهام ودو بعصر بل لوث لغوات مقصود الاستفهام من ازالة الغصاة أو  
 تخفيفها ولكن يسن حرو وجا من الخلاف والواجب في الاستفهام أن يغلب على طهره  
 الصامة ولا يضرش ويجهل ذلك على قائلها على الحمل وأن حكمنا على يده للصامة  
 لا بالمتحقق أن محل الرجح باطن الأصبع الذي كان ملاقا لملاحة الحمل لا احتمال أنه في حوائه  
 فلا يفس بالنك ولا هذا المحل قد حسم فيه بالاسماء بالحجر تنق في هنافا كنى  
 بغلبة طين زوال الصامة (فان أراد) المستضي (الاقتصار على أحدهما) أي الماء والحجر  
 (فأما أفضل) من الاقتصار على الحجر لأنه ربل العن والثر بخلاف الحجر ولا  
 استثناء من غير ما ذكر فقد نقل الماوردى وغيره الاجماع على أنه لا يجب الاستثناء من  
 النوم والرجح قال ابن الرقة وبصرف الاصحاب بين أن يكون المحل رطبا أو يابساً وقيل  
 بوجوبه اذا سكن المحل رطبا لا يبعد كما قيل به في دعائ الصامة وهذا مردود فنفى قال  
 الجرجاني ان ذلك مكره وصرح الشيخ نصر الدين المقدسي بتأني فاعمله والقاهر كلام  
 الجرجاني قال في الاحياء قول به قد فرغ من الاستثناء اللهم طهر قلبي من الدماق  
 وحسن فرجى من العواض (وحيث) قاضي الحاجة (استقبال القبلة واستد باده)  
 بدادنا كان في غير المعتد ذلك مع سائر مزمع بل في ذراع تقرى ما فاكمر يده ويمنه بلانة  
 أذرع قائل بذراع اذى وارامه ذيله كآب في ذلك هما حيث خلأب الأولى ويصرمان

زوال الصامة به بشرط أن يكون ذلك  
 الشيء من الاعضاء الثلاثة كما ذكر (قوله)  
 ولا يضرش رجها الخ) ر: نفس ما أصابته  
 مع الرطوبة سواء أكان باطن الأصبع  
 الذي فيه الرجح هو الذي من الشيء  
 الرطب أو الأصبع بغصاة البهذه  
 ما يظهر أو ما تنفصل بعضهم بقوله ان  
 تبعا ان باطن الأصبع الذي كان ملاصقا  
 للصامة من الشيء الرطب نفس والا  
 فلا يضرش ظاهر (قوله وان حكمنا على يده  
 الخ) الخاص لان الحمل محكم بظاهره  
 مطلقا على المعتد سواء تبعا ان الرجح في  
 باطن الأصبع الذي كان ملاصقا لملاحة  
 اليد محكم بغصاة سواء تبعا ان الرجح في  
 الرجح في باطن الأصبع الذي كان ملاصقا  
 للحمل أم لا لكن لما استأهيا اذ لم يتحقق  
 ان الرجح في باطن الأصبع الذي كان  
 ملاصقا للحمل ظاهرة لان الحكم على بعضها  
 بالخاصة دون البعض الآخر محكم وأما  
 اذا تنقذ ذلك فوجهه ان ذلك المحل  
 الذي تبين فيه الرجح نفس وقدمه الماء  
 والحال أنه لم يطره فكون الماء نجسا  
 وقدمه الماء جميع اليد (قوله ويحيث)  
 الخ) كان الأولى تقدمه على الاستفهام  
 ليوافق الوضع الطبع والمكن قدم

الاستفهام اهتماما به (قوله ويحيث الخ) هو محتمل للصورتين ندب الاجتناب ووجوبه ولذلك فصله الشارح بقوله  
 ندبا في السناه الخ وسأني بقول ويجريان لأنه غير له ووجوبه في السناه غير المحدثين سائر (قوله استقبال القبلة) المراد به كسف قبله  
 البها حال خروج الخارج سواء كان نوا أو غائبا فاعلموا المختار الموافق للخبر وقال السجق ل المراد بالاستقبال كسف قبله الدها  
 حال خروج الخارج لكن خصوص البول فقط فلو تحوط في هذه الحالة فقط لم يكن مستقبلا المراد بالاستقبال كسف قبله الدها  
 البها كسفا قال خروج الغائط فقط فلو نال في هذه الحالة فقط لم يكن مستقبلا المراد بالاستقبال كسف قبله الدها  
 ولا مستقبلا (قوله في غير المحدث) أي سواء كان غائبا أو ساه ويكون حكم السناه إذا على المتن (قوله مع سائر) أي عريض عتدم وولو غير  
 عريض عندنا من حجر (قوله مع سائر) أي ولومن زجاج أو ماء ساه ولو كان في ساه مصفى أو يمكن تسقيعه ولكن بعدد عن حسده  
 ما يكثر من ثلاثة أذرع لمسأني ان بين سائر القبلة وسائر الصون محوما حصصا من وجه يجهتها في سائر ترتفع ثلثي ذراع  
 وقرب منه وسائر قهها وتنفرد القبلة سائر من زجاج أو من ماء صاف فاه كاف فمما دون سائر الصون وينفرد سائر الصون هما اذا  
 كان هناك ساه مصفى أو يمكن تسقيعه بعدد جداره أكثر من ثلاثة أذرع فاه تكي في سائر الصون دون القبلة (قوله مرتفع بلاني  
 ذراع) أعني كفى ما دونهما على المختل ان هذا سائر القبلة وهذا اذا كان جالسا فان كان تافا فلا بد من السترم فقصمه الى أربعة سواء  
 كان واقفا على الأرض أو كان على سطح مثلا لان الأرض الى سرة (قوله ويجريان) كان المناسب لمقابله ووجوبه لأن المراد من

حكم الاجتهاد الآن فقال بل يفتي من سئل عن اجتهاد وقوله في البناء الخ قوله وادخل المتن كما تقدم (قوله لا يفتي) فذلك اي الحرمة والجواز (٤٥) قوله يقول ولا غلط على التوزيع الاول للاستقبال والثاني للاستدبار وهما القف

[illegible]

لعمري ان مع انهما لمعوان فامندما للفاعل للعول مجازا عقليا (قوله اتقوا الملاعن)  
 أي اسبابها وجوها التي تنشا منها فهي مواضع اعتبارية

ای اسبابها وجوہاتھا الی تمامہ مفہم ہی مواضع اعتباریہ

من أجل ذلك (قوله) وقد استقبلنا  
 المقدس الخ) ان أراد حكمه المذموم  
 في المتن فهو مستقيم في القيس ضعيف  
 في المقدس عليه وان اراد انكم الذي  
 اعنيته هو قيس ضعيف في القيس مستقيم  
 في المقدس عليه وان اراد انكم الثالث  
 فهو لا ماحه كان ضعيفا فيها (قوله)  
 يرتفع ثلثي ذراع) أي شرب أن يكون  
 غير بضاعتها الزرع وهذا في الجالس  
 أما القائم فلا يمين السنن من ركعتي على  
 يمينه ولو كفاه أقل من ثلثي ذراع كفي  
 (قوله) ستة وعنه ثلاثة أذرع فأقل الخ)  
 فهو ضابط هنا فهو باقي من غير المحاد  
 في السنن والسنن في العيون وليس كذلك  
 في الحديث ان يمينها يمينه وتصرف من  
 يمينه فقوله يمينه وينتسب ايس قيدا كما  
 قلت (قوله الا ان يصح) ان وما دخلت  
 عليه في تأويل مصدر منصوب على  
 الاستثناء المزعج والمحتش منه محذوف  
 تلاذه فان لم يحسن الخ) (قوله هذا اذا  
 كان في حصره أو يمين الخ) ذكر البناء  
 المصنف والذي فكر تسقيفه والذي  
 لا يمكن التفصيل فيها غير مناسب أيضا  
 لأنه حتى كان هناك بناء حصل الستر به  
 من العيون عطفًا سواء كان مسقفا أولا  
 أمكن تسقيفه أولا فبعد عن حداثه  
 أو قرب منه كما تقدم (قوله) ومجمله اذا  
 لم يكن الخ) صادق ثلاث صور ما لم  
 يكن أحدًا أو كان يجر عمله النظر ولكن  
 بعض أقطار لا يحرم عليه النظر كزوجه  
 وخارجة قيسن السنن كفي مسلم في  
 الحديث والأولى بتقدير هذا الاحتل  
 ضرورة واحدة عليه والا فلا سنن السنن  
 وأما الوسطا عيسن السنن فيها ضعيف  
 والمحمود وجوه ويغتهم لا يمنع عنه  
 وجوب السنن وهذه الآية هي المطلق  
 وقوله والأوجب هو المفعول (قوله في  
 محل الخ) الاضافة لا دلي على ماله أي  
 المحل الذي يحتاج فيه الى كشف العورة  
 المحاسة خالها عن الاحاب (قوله)

قد يقال ان النسيء عن التمسك بظلمة الى التمسك بوضوءه موافق لما مضى من  
النسيء والتمسك به (و) قال القليوبي وهو عظم المثلثة السند النازل للنبي عيسى عليه  
السلام وهو قوله لما قيل انه سكن الجن ولا يله قد يكون فيه حرجان ضعيف فتاوى وهو  
قوله في أو بعضه ومثله السرب وهو بفتح السين والراء التمسك بالسنن قال في المجموع  
و يبقى تحرير ذلك للنسيء عنه الا ان هذا في أي قضاء الحاجة فلا يحرم ولا كراهية  
والعقد ما مر من عدم التعيين (ولا يشكك على البول والقاطط) أي سبكت حال قضاء  
الحاجة فلا يشكك بذكر ولا غيره أي بركه ذلك الاضرورة كما ذكرنا في غلاب كره بل  
قد يصح غير ما بهرج ال سنان بضر بان القاطط كاشف عن عورته ما بهذين فان الله  
عنت على ذلك وراه الحاكم وصحبه ومعنى بضر بان أي بيان والمقت البض وهو وان كان  
على المجموع فيقعن موجبته مكره فلو غطس هذا حتى تعالي قلبه ولا يصحك لسانه أي  
بكلام يسع به نفسه اذ لا يكره الهوس ولا التفتق وظاهر كلامهم ان القراءة لا تحرم حينئذ  
وقول ابن تيمية انها للهو زاي حوزا من سنوي الطرفين فكرهه وان قال الا ذرعي الملائكة  
بالتعظيم المتبع وبسن أن لا ينظر الى فرجه ولا الى انخارج منه ولا الى السماع ولا يعين  
بيده ولا يلمس عينا ولا شملا (ولا يستقبل الشمس و) لا (القبر) ببول ولا غائط أي يكره  
له ذلك (ولا يستفرهما) وهذا ما جرى عليه ابن القري في روضته والذي نقله النووي في  
اصل الروضة عن الجوهري انه يكره الاستقبال دون الاستدبار وقال في المجموع وهو الصحيح  
المشهور وهذا هو العقد وان قال في التحقيق انه لا اصل للكرهاته فاختار ما باحته وحكم  
استقبال بيت المقدس واستدباره حكم استقبال الشمس والقمر واستدبارهما وبسن ان  
يبعد عن الناس في العمارة وما الحق بهما من المبانى الى حيث لا يسع الخارج منه صوت  
ولا يشم له ريح فان تعذر عليه الابعاد عنهم من أهم الابعاد عنه كذلك وبستر عن اعينهم  
مرتفع ثلثي ذراع ف كبريته و بينه ثلاثة اذرع فاقبل لقوله صلى الله عليه وسلم ان القاطط  
فليستر فان لم يجد الا ان يجمع كتيبا من رمل فليستر به فان الشيطان يلعب بعقائده  
يأخذ من فعل القاطط حاسن ومن لا فلا حرج عليه ويحصل الستر براحلة او وهداة او راحاه  
ذيله هذا كان صحرا أو وبيان لا يمكن تسقيفه كان جالس في وسط مسكان واسع فان  
كان في مكان كان تسقيفه اياه امكن كفي كاف في أصل الروضة قال في المجموع وهذا الاذهب  
متفق على استحبابه وبمسألة اذ كان في رمل لا يفتق بصره عن ضرورة بمن يجره عليه  
نظرا والواجب الاستتار وعليه يحصل قول النووي في شرح مسلم يجوز كشفه العورة في  
محل الحاجة في الخلوة كحالة الغتبان والبول ومعاشرته اذ راحة ما يحضره الناس  
فيصير عليه كشفه ولا يبول في موضع يهرب الريح من ان تكتن هاية اذ قد تبعد بعد  
شربه في البول فقد رده الشاش ولا في مكان حلي لم يذ كر ولا يبول قائما غير الترمذي  
وغیره باسناد حسان عائشة رضي الله عنها قالت من حدثكم ان النبي صلى الله عليه وسلم  
كان يبول قائما فلا تصدقوه أي فكره له ذلك لا العذر فلا يكره ولا خلاف الاول وفي  
الاحياء عن اطباء ان بولة في الجماء في الشتاء قائما خير من شربه واولاد دخل الخلاء  
حافيا ولا مكشوف الراس للاتباع ويعتقد في قضاء الحاجة على بصره لان ذلك اسهل  
خروج الخبار وجوئد ان يرفع لقضاء الحاجة ثم به عن عورته شيئا فانما الان يمان  
نفسه ثم به فيه فيرفع بفسد راحته وبسببه شيئا فاقبل ان قضاء قيامه ولا ينقض  
عبادة في محله ان لم يكن معصدا ذلك أي يكره له ذلك للاربعو وعليه الشاش فيحسبه  
تخلان المستحي بالخبر والمعد ذلك للتمتع في المعد لذلك وللقضاء على في الاستحباب بالخبر

ويكره ان يقول في العقل قوله على العقلية وسيل لا يكون بعد ذلك في حقيقة  
 فيه فان صاحبه الياس من عدمه فاما ان يكون من بعد مقتضى القول والحق وعند غيره  
 محترم اعترافه قال لا يرى شيئا من محرم عند قبول الاية وشهد الشكر اهه عند  
 قبول الاية وشهد اقال وللظاهر في حقه عند القبول لشكره فيها الاجتياح والاعتراف  
 بأحد الجانبين وهو حسن ويحرم على القبول وكذا في الباقي في الحقيقة على الاصح  
 ويسمى ان يستترئ من القول عند انقطاعه بنوعه وتتركز في القول في الاجتياح والاعتبار  
 ان ذلك يختلف باختلاف الناس والقصد ان نظر انه لا يبقى بحسب القول حتى يختص  
 بوجه فهم من يحصل هذا في حصر ومنهم من يحتاج الى تكرره ومنهم من يحتاج الى  
 فهم ومنهم من لا يحتاج الى شيء من هذا او ينفي لكل احدهما لا ينشئ الى حد الوسوسة  
 وانما لم يجب الاستبراء كما قاله القاضي والفرجى ويرى عليه القوي في شرح مسلم  
 لقوله صلى الله عليه وسلم نزلوا عن البول فان عامة عذاب القبر عنه لان الظاهر من  
 انقطاع البول عدمه يعود ويحصل الحديث على ما انما تحقق أو غلب على ظنه بمقتضى  
 عادته لو لم يستترئ يخرج منه ويكره حتى يخرج البول من الذكر بوقوفه وطالمة  
 المكت في محل قضاء الحاجة لما روى عن لقمان انه يورث وسعاف الكبد ويندب ان  
 يقول عند وصوله الى مكان قضاء الحاجة بسم الله اي التحصن من الشيطان بالله اي بالله  
 اتقوا عوذ بك اي اعظم بك من ان يثبت بضم الحاء والياء جمع حديث والخبر جمع  
 خبره والمراد كقول الساطين وانهم وذلك لا يتابع رواه الشيخان والامتناع عنهم  
 في البناء عند قضاء الحاجة لانه ما رآه وفي غيره لا يسمي صريحا ويكلم يخرج الخراج  
 ويقول تدأ عقب انصرفه فغفر الله الذي اذهب عني الاذى وعافاني من الالام  
 للاتباع رواه النسائي وفي مصنف عبد الرزاق وابن ابي شيبة ان نوحا عليه السلام كان  
 يقول الحمد لله الذي اذقني لثمة وابق في منتهى وذهب في اذاه  
 (فصل في) على بيان ان ينشئ به الوضوء (والذي ينقض الوضوء) أي ينشئ به  
 الوضوء (بحسبة أشياء) فقط والاحتفاف من طهارة ربه كالمناجاة لان مفهوم قول  
 المتابع الانوم يمكن مقدمه هو منطوق الثاني هنا فوافقا فافقتا وله غلبة النقض بها غير  
 معقولة المعنى فلا يقاس عليها غير ما لا نقض بالبلغ بالنسب ولا بغير الامر باليمن ولا  
 بغير فرج البسمة ولا بكل لحم الجوز وعلى المذهب الاربعة وان جمع النووي لا يخبر  
 منها من جهة الدليل ثم اجاب من جهة المذهب فقال اقرب ما يستروح اليه في ذلك  
 قول الخلفاء الراشدين وجاهلها الصالحة وما ينعطف النقض به ان القائل لا ينعطف الى  
 شحمه وسنانه مع انه لا فرق ولا بالعمق في الفسلة والامتناع من النقض بها كثر  
 النوافض وما روى من انها تنقض فضعيف ولا بالخاصة الخارجة من غير الفرج كالقصص  
 والاحكام لما روى ابو داود باسناد صحيح ان رجلين من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم حسا  
 السجلين في عزوف ذات الرقع فقام احدهما على فرما رجل من الكفار بسم فترعه  
 وصلى ودمه يجرى وعلم النبي صلى الله عليه وسلم ولم ينكره واما مسيلته مع الدم فقلته  
 ما لا صفة منه ولا يشاهد دائم الحديث لان حدثه لم يرتفع فكيف يصح عدا الشفاعة لاهدث  
 مع انه لم يزل ولا يترفع الخلف لا ينزع وجب غسل الخيط فقط على الاصح احدهما (ما)  
 أي شيء (خرج من) احد السبلين أي من قبل النوى الى الواضخ ولو من خرج  
 الولد او احد ذكرين يبول بهما واحد فرج من يبول باحدهما ويخص بالاختلاف ان  
 باحدهما او احاطت به فقط فقد اختص الحكم به اما المشكل فان خرج الخراج من فرجه

فله في الوضوء قوله عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 (فصل في) أي اعظم من الخيط بذكر  
 على من رأت وكذا ما بعده (قوله الذي)  
 (قوله) أي لم يزل ولا يترفع وكذا ما بعده  
 (قوله) فقلته فقلته فقلته فقلته فقلته  
 أي من طهارة ما رأت في رجليه من عذبه هذا  
 هو اراد (قوله) وما ينعطف النقض (الح)  
 الأولى واختصاص النقص بطل (قوله)  
 فلا ينعطف من علمه باغيرها (قوله) كره  
 ثمانية الاربعة الأولى فقلته فقلته  
 مذهبنا والخاص والاشد من صحتها  
 خلاف في مذهب الامام ابن حنبل  
 والسابع لم يذكره الشارح مقبلا  
 وأشار الى خلاف في الثامن بقوله على  
 الاصح لكن لم يعلم هل ذلك المقابل عندنا  
 او عند غيرنا فكل من السابع والثامن  
 (قوله) قول الخلفاء الراشدين (الح) يقول  
 العقل محذور في عدم النقض اي فهو  
 اجماع والاجتماع مقدم على الاحاديث  
 لا لاختلاف بعضها او تحريمها على سبب (قوله)  
 وما ينعطف (الح) هذان كلام الشارح  
 تقوية لكلام النووي وابن حنبل  
 قول الخلفاء كقوله بنوعه (قوله ما يخرج)  
 بخلافه ما دخل فلا ينعطف (قوله)  
 فقلته فقلته فقلته فقلته فقلته  
 ودمه يجرى ويحجب بانه في رجليه  
 على الارض ولو كانت في رجليه كثر افلا  
 ينافي ان الذي اصابه منه فليس (قوله)  
 ما يخرج) أي غير المني وغير الولد الخ  
 كما ينافي لانه لا ينعطف بذلك على المعقدي  
 الثاني (قوله أي من قبل) في سبل السبلين  
 وسبب قوله اورد في عطفه على  
 ما هنا والسبل بيان لسبلين (قوله ولو)  
 من يخرج (قوله) عمن في القبل ثلاث  
 تعجمات (قوله) اختص الحكم به (قوله) طاهره  
 الا الآخر لا يتعلق به حكم ولو كان  
 اصلا وليس كذلك بل ان كان اصلا  
 او زائدا صامتا او مشتهرا به ينعطف  
 الوضوء به ويجوز للوضوء فيه ويجب  
 الغسل به وبغيره العموم بالوضوء فيه ويجب

الحذب وطهه وان كان لا ينعطف الوضوء وعدمه خروج شيء منه فالحال ان المدا على الاصل والمسامحة والاشياء لا على البول او الخيش



(قوله أو من دير) معطوف على قبل وانما فصله عنه لانه قد اقبل ثلاثه عقود والاشهاد وهو قوله (قوله أو من دير) سواء كان عننا (ويجوز) نعم في الخارج من كل من القبل والمخرج وما قبلها سبع تعيمات ويؤخذ منها ثمانية وستون معاً كما افاده في الحاشية (قوله ان فصل أم لا) أي في غير الولد أو بعينه لانه يخرج ولم ينقل لان تعينه لا يحال وجوب النقل به (قوله والاخصار) الخ مراده بالجمع ما فوق الواحد وما في الآية والخبر ثلاثة لان الآية فيها (٤٨) الغاطل والحديث الاول فيه المذني والشافي

فهو الذي جاز في جالسه ثلاثة (قوله ويستثنى الخ) تفيد لفتن (قوله لا يجتمعان) الخ صفة الوضوء أي ابتداء وفيما اذا طرا الوضوء على الحيض أو النفاس وقوله فلا يجامعانه أي دوماً فاجتاز الطهر الحيض أو النفاس على الوضوء فقد قاس منع الدوام على منع الابتداء وهما متعارفان بخلاف قول الحنفي فيه فترجع السوى على نفسه وكذا يقال في مسألة التي قاس فيها الدوام على الابتداء في العصة في كل منهما مستلزمان ابتداء ودوام والكلام مقبس على الابتداء على عدم العصة في الحيض والنفاس وفي العصة في التي (قوله في صورة سلس التي) أي في حق المرض اما السليم فلا يصح وضوءه ومنه نازل (قوله يصح معه الوضوء) بان عصب ذكره وضوءاً ليس الفصل ثم ينقل في حالة الوضوء التي نازل في قصة الذكر الا ان العصب مانع من ظهوره وبسبب ذلك العصب والفصل لكل قرض كالمسحاة الصغيرة (قوله نعم لو ولدت ولد احاط الخ) غرضه تفيد قوله ان نزول التي وجب الفصل ولا ينقض الوضوء فيقيد بما اذا لم يصرف الى حيوانا والا فلا وجب الفصل فقط بل ينقض الوضوء أيضاً وبعد هذا هو ضيق والعقدان ولو اشكال حيوانا وجب الفصل فقط (قوله وفي غيرها) وهذا مدرك القول بالنقض وهو مردود بانه اشكال حيوانا (قوله أو من منه فقط) وهذا مدرك القول بالنقض لكن هذا التعليل ضعيف لان التي يخرج ويطبخ فبغير حيوانا (قوله يخرج) أي واحد أو متعدد والمتعدد انفع معاً أو مرتباً كان حصة مقابل بعض أركان كعنتو بعضه فوق بعض (قوله على الاصح) مقابلة ثلاث لغات كسر الميم مع سكون العين ورفع الميم مع سكون العين (قوله وبحث اقنا) هي صورة ما اذا انسداً الأسلى وانفتح تحت المعدة بده وكان الانسداد عارصاً والحاصل ان الثقة يثبت لها أربعة أحكام تقضي الوضوء بالخارج منها وتقتضيه ثبوتها فيمكن لها وجوز الوضوء فيها وحرمه كشمها الى جهة القبلة حال خروج الخارج من غير ما رويها المتنفذ فاحكامها بآية من تقضي الوضوء بجمه والفصل بالاجتماع واداء الوضوء فيه وغير ذلك

بمخرج ويطبخ فبغير حيوانا (قوله يخرج) أي واحد أو متعدد والمتعدد انفع معاً أو مرتباً كان حصة مقابل بعض أركان كعنتو بعضه فوق بعض (قوله على الاصح) مقابلة ثلاث لغات كسر الميم مع سكون العين ورفع الميم مع سكون العين (قوله وبحث اقنا) هي صورة ما اذا انسداً الأسلى وانفتح تحت المعدة بده وكان الانسداد عارصاً والحاصل ان الثقة يثبت لها أربعة أحكام تقضي الوضوء بالخارج منها وتقتضيه ثبوتها فيمكن لها وجوز الوضوء فيها وحرمه كشمها الى جهة القبلة حال خروج الخارج من غير ما رويها المتنفذ فاحكامها بآية من تقضي الوضوء بجمه والفصل بالاجتماع واداء الوضوء فيه وغير ذلك

فقبل الشارح ان التسمية اشاعت لها التحض بالشارح منها ليس بهذا (قوله متعده) بالرفع فاعل المتكلم وقول الشارح أي اليه لانساب هذه الفضة وأغلبها صاحب التسمية الأخرى الممكن من غير أنه يكون متعده بالتصديق لا بالفاعل ضمير يعود على الله تعالى (قوله العبدان) أي افتتاح العينين فهو على حذف مضاف من الجواز بالتحذف والمراد القطة فيصكون من قبل الكتابة المطلق للزوم (٤٩) وأراد اللازم وقوله وكاه أي كالوكاه فهو تشبيه بلساننا دالوكاه لا يعرف تخيلة ومكنة

(قوله الهه) وقال له وهه وسه وسوت

واست وونه على الأول فل وعلى الثاني

فعل وعلى الثالث فع وعلى الرابع أفع

(قوله حتى تحضض) أي تضارب ذلك

والأمن كان كذلك لا تمكن له لا ارتفاع

مقعده عن الأرض (قوله وأنه لا فرق)

معطوف على قوله ما يؤمن فمفسر التقدير

فدخل فيه أنه لا فرق ظاهر إلا أن بقدرته

عامل ويقال وظهر أنه الخ على حد

علمنا تبينوا مه (قوله والأغصاء بغير الخ)

اعترض بأن الغصاة لا يحصل بينهما

فرق أحسن بأنه في الأغصاء شديد بحيث

لونه لم يتبينه بخلاف النوم وتبينه

(قوله وليس الرجل الخ) ليس ليس قبله

لأنه يشعر بالقصد يقتضي أنه لا يمكن

فعل وليس كذلك بل وحصل التماس

من غير قصد ولا فعل نقض ولا يمكن

تفنن اللبس وتفنن كون اللبس رجلا

أوامرة ومن كون اللبس البشرية ومن

كونها أجنسة بشنا وكون اللبس من غير

حائل والأقلا نقض للشك (قوله كافرئ)

دليل لتفسير وخبر ناقصة بالوارد

(قوله فمقطع الخ) بيان وجه دلالة

الآية على هذا الحكم (قوله خلاف

الظاهر) لعدم توافق القراءتين على

معنى واحد (قوله قال تعالى الخ) دليل

لعدم الاختصاص الذي قبله (قوله

وقال صلى الله عليه وسلم الخ) دليل ثان

لعدم الاختصاص (قوله شبهة أو

أكراه) هذه مقابلة غير حسنة وأيضا

التعبير بأولاد الشين والتعبير بين

يقضي التعدد إلا أن يقال إن الكلام

كمنزلة من انخلى لا وضوحه ولا غسل بالوجه ولا بالمالج فيه قال النووي في نكته على التسمية ان تفسيرهم بالاستناد شعر بما قاله الماوردي وخرج بالمتن ما يخرج شئ من الحافذا الأصلية كالقلم والأذن فإنه لا يتن بذلك كما هو ظاهر كلامهم (و الثاني من نواقض الوضوء (النوم) وهو استرخاء أعصاب الدماغ بسبب مطبات الأجره الصاعدة من المعدة وأما نقض إذا كان (على غير هذه المتكلم) من الأرض مقعده أي إليه وذلك لقوله صلى الله عليه وسلم العبدان وكاه السهين نام فليتوضأ رواه أبو داود وغيره وأحمد بن ميمونة مثله متعده مفتوحة وفاه وهي حلقة الذر والوكاه بكسر واو والمد المتلصق الذي ربط به الشيء والمعنى فيه ان القطة هي الحافضة لما يخرج والنام قد يخرج منه شئ ولا يشعر به فإن قبل الادل عدم خروج شئ فكيف عدل عنه وقيل بالنقض أحسن بأنه لما حصل مظنة للنوم منه من غير شعوره بقم مقام اليقين كما أقيمت الشهادة المفردة لظن مقام اليقين في دخل الدمة أما إذا نام وهو يمكن اليه من مقرة من أرض أو غيرها فلا يتنقض وضوءه ولو كان مقعده الما زال لسقط آلام من من خروج شئ حيث من دبره ولا عبرة بأحقال خروج ريع من قبله لأنه نادر ولقول أنس رضي الله عنه كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ينامون ثم يصلون ولا يتوضئون رواه مسلم وفي رواية لابي داود ينامون حتى يخفون ريقهم الأرض فغسل على نوم الممكن جميعا من المسحوبين فدخل في ذلك ما لو نام محبباً وأنه لا فرق بين النصف وغيره وهو ما صرح به في الروضة وغيرها ثم إن كان بين متعده ومقره تحاق نقض كما نفي في الشرح الصغير عن الرواية وأقره ولا يمكن أن نام على قفاه مصلحاً مقعده متعده ومن خصائصه صلى الله عليه وسلم أنه لا يتنقض وضوءه وشبهه معضلهما وسن النوم وضوءه من النوم يمتدحرجا من الخلف (و الثالث من نواقض الوضوء (زوال العقل) الغريزي يجنون أو (سكر) وإن لم يأت به (أو) بعارض (مرض) كغصاء أو يتناول دواءه ذلك المبلغ من النوم ولا فرق بين أن يكون متعكلاً أم (عائده) قال انزالي الجنون بزيل العقل والأغصاء بغيره والنوم سدر (شبهه) علم من كلام المستفاد أن أوائل السكر الذي لا يزول به الشعور لا ينقض وهو كذلك (و الرابع من نواقض الوضوء (مس الرجل) يشربه (المراء الأجنبية) أي يشربها (من غير حائل) لقوله تعالى أولاهن النساء أي لمس كافرئ به فمقطع اللبس على الجني من الغائط ورثت عليهما الأمر بالتيمم عند فقد الماء قبل على أنه حدث لأحاطت به لأنه خلاف الظاهر الدال على اختصاص بالجماع قال تعالى فليسه باليدهم وقال صلى الله عليه وسلم له لمس ولا فرق في ذلك بين أن يكون بشهوة أو كراه أو نسيان أو يكون الرجل مسحاً أو خصاً وعينا والمرأة مسحاً أو شهوة أو كراهة يتميم أو غيره أو حرة أو رقبة أو أمة ما مبتال لكن لا يتنقض وضوءه لمس واللبس باليد والمسح

أي ولو كان بمعنى زائد ولا يفصل فيه تفصيل الكف لأنه بمنزلة السلطة (قوله واللبس الجس باليد الخ) هذا مخالف لما تقدم من قوله لا لبس لا يخص بالجماع بل يكون فيه وتفسير من سائر أجزاء البدن وما هنا يقتضي أن اللبس هو الجس فقط باليد ويقاس عليها غيرهما ويجاب بأن ما قولان في معنى اللبس جري في الأول على قول وفي الثاني على قول

فما به منتهى شأن الشهوة ومثلها في ذلك باق صوراً للبقاء فالخلق به مختلف النقص من  
الفرج كما يأتى فانه يخص سطن الكلب لان الجنس اغاثير الشهوة سطن الكلب والكل  
يشبهه وبغيره والبشرة طاهر الجلد وفي معانها اللحم كلبم الانسان والاسنان واللبنة  
والبطن العنبر ويخرج ما اذا كان على البشرة حائل ولو رقت فاقه من كثرة لونه على البشرة  
من العرق فان اسمه ينسب لانه صار كالجزء من السدن بخلاف ما اذا حاك من ساد  
والسن والشعر والدمر كما ياتي وبالرجل والمرأة الرجل والمرأة والدمر والرجل  
مع الرجل والمرأة ولو سهوة لا تنفعه مظنها واحتمال السواقى في صورته كلبم المرء  
بازحل الذكر اذا بلغ حد الشبهة لالبالغ والمرء اذا نبت اذ اصاب كدلاً  
(تنبيه) ولو لمت المرأة رجلاً ما والوا من امرات جنسية هل في سنة وسوءه  
يبقى ان ينسب الى ذلك على محض حكم وفي ذلك خلاف ياتي في الكباح رتبة ان  
له نسب او رصاع او مصاهرة ولو شهوة لا يثبت مظنة للشهوة بالنسبة  
ولو نكح في الحرمة لم يثبت وسوءه لان الاصل الطهارة وطاهر كلامهم ان الحكم  
وان اختلطت بحرمة ما خلت من غير محصورات وهو كذلك لان الظاهر لا يرتفع ما يثبت  
ان تزوج واحدة منهن انقضت وصوفاً بالان الحكم لا ينقض وانما ينقض  
لما نحن في بين عدم النكاح كالتزويج بمعية وبغيره ومثل ذلك ما لو زوج امرأة  
بمجيئة النسب واستعملها او لم يمسكها فان السب يثبت وتصبر احتشاله ولا ينفقه  
نكاحه و ينتقض وصوفاً بالنسبة ما لم يمتدحهم قال بعضهم وليس لما من ينكح احته في الاسلام  
الا هذول لا ينقض بمعية ولا يحرم بل يحل كل منهما ما اذا خشي عراة منتهى مظنة شهوة  
بخلاف ما اذا لمعاها وانما ثبت ذلك لمحورهم كما تقدمت الاشارة اليه ولا يشترط  
وطم وعظم لان معظم المرافعة هل في سنة وسوءه ما يظنون الجنس ولا ينقض العصى  
المان غير الفرج ولو قطعت المرافعة هل في سنة وسوءه ما يظنون الجنس ولا ينقض العصى  
عدم الاتصاف قال النصارى ولو كان أحد الخن من اخطأ بقى درر رتبة ينسب  
ظهره ان كان بحيث يطلق عليه اسم امرأه من ان يفلأه سدادة بقى ارضه  
ينسب اليه والنسب وقع للامويين في رؤس المسائل اصرح بعدم النكاح بالنسبة والمات  
وعده من السوء (الحكم) الحاصل وهو ان النكاح (من) غنم (فرج) الحاصل  
من نفسه او غيره ذكر اكان اولى منه مدة ولا يمسكها (من) عراة من عراة من  
من فرجه فليفتوا رواه ابن ابي عمير وغيره ان جبان ادا الفكي أحدكم اكل  
فرجه وليس بهما حرام ولا هاب فليفتوا ولا لفتنه لانه ليس باطن الكلب فثبت ينسب  
في فرجه نفسه بالان وكوب في فرجه اكل لانه ليس باطن الكلب فثبت ينسب  
في رواية من من ذكر اظلمت وسوءه وشامل لفتنه وليس هو واحد وعدم النكاح  
الفرج فقال ابن حبان وغيره انه منسوخ والمراد بطن الكلب الراحة مع ملون  
الاصابع والاصبع الاثني كان كافي عن الاصابع ان ينقض بالنسبة ما والا فلا يثبت  
كما لا يثبت الاذى عن البلى وصرح المرافعة ملق السعير على المعد ولا يثبت  
بني الاشيب ولا الاذن ولا يثبت القتل والدمر ولا بالعة (و) يعني (من) حقيقة زهره  
اي الاذى (على الجنب) لا مخرج وقياس على القتل بجميع النكاح الخارج منها  
والمراد ما ملق المعد لا ما واه ولا حلقه ساكس وحكي فهو او ينقض من يعني  
نكاح المان كس على الاقاطع من الحان الا لافع عداة الم ذكر كالة الماردى واما  
قبل المرأة والذكر فانه ان يفي امرهما بعد نقطة بمقتضى مسهما والا لا لان الحكم  
منوط بالامس ومنه لذكرا كان نقص الجنس بكل منهما سواء كان عاملاً أم غير عاملين لا راد

(قوله) وباطن العين) عطف على الاحم  
(قوله) لانها ليست مقلدة) أى شانهذا  
(قوله) عجب مصورات) ليس قد اف  
المحكم الذى هو عدم التنقن واقفا  
فقيه لاجل الاستدراك بعده (قوله)  
لا شعر الخ) قد تقدم فيما سبق فهو  
كرر الان يقال اعاده لاجل التعليل  
(قوله) وقد تقدم الخ) انما اعاده لذكر الخلاف  
فيه وليان من قال بالمخالفة (قوله) وموس  
الخ) ومنه الغشاس ولو بلا قصد  
(قوله) ملقى الثمرين) من اضافة  
المعدن لثوبى اى السوران الخ ان  
يلتصان ويضمعان ويسكنان على فم  
الفرج ينضغان طاهرهما وباطنهما  
من اولهما الى آخرهما والمراد باطنهما  
ما يظهر عند صعودها لقضاء حاجتها  
وبالظاهر ما شاهدورى عند انضمام  
الشرين وقوله على المتغلبين فيسدا

قوله استصحاب الأصل الخ هذه اللفاظ الثلاثة مترادفة على معنى واحد وقوله وقد اجماع كاسحق أنه يقول فقد اجمع لأنه تعدل لعل بالامر والامتناع والمراد بالناس علماء الشافعية قوله لا يمتنع الطهر الخ قد عارضنا ما نقله وقال انه يمتنع الحديث أيضا فلا ينتج المسمى ويجاب بان المعنى ان طهر دفع حدثا ولا بما الذي قبل الفجر وانما بعده ولا يقال في الثاني الحدث لأنه يمكن ان يقع طهر اذا كان بعد الطهر ويمتنع ان يقع ما كان قبل الطهر قوله ان شاء الله تعالى

[illegible]

معامل وعمله كاتال الاسوي بقلاع المورداني اذ لم يكن مسامتا للعامل والادوية  
كاسبح زلدة مسامتا للعسفة عتقته وسلم له كمان عتقته ما لم يسوالة كاتالاعامته  
امه رجائلتن الا زائده مع ما لم يذم من كان الحكمان على معصين بحلف ما ذم  
كاداعلي وعصم واحد ركاب كاسبح زلدة مسامتا للعسفة عتقته وسلم له كمان  
رقتن فرم المذم والعتق برم المذم والعتق برم المذم والعتق برم المذم  
الشك دوقا عتقته وسلم له كمان عتقته ما لم يسوالة كاتالاعامته  
عبد الكلب كمان عتقته وسلم له كمان عتقته ما لم يسوالة كاتالاعامته  
وعبره اذ عتقته وسلم له كمان عتقته ما لم يسوالة كاتالاعامته  
عبره البقرة (من القوا العتق برم المذم والعتق برم المذم  
اصد باصل بطرح البقرة زائده ما كان عتقته وسلم له كمان  
اذا لم يثبت على طلق زوجة او مذم موزة وطوقه او طلقى مراجل زوجها  
اولا لزوجها واولا لزوجها من قبله حتى حدب او طلقه على ما لم يسوالة كاتالاعامته  
والحدب كان وحده اصد بعد العتق رحيل المذم المذم احد بغير طلقها من مكان  
قبلها من مكانه والآن مظهر سواء عتقته بعد الطهر المذم لا بدتس الطهر وشك في  
رأيه والاصل فيه او مظهر سواء المذم المذم ان احاد البقرة عتقته حتى الحدب  
وذلك اذ عتقته وسلم له كمان عتقته ما لم يسوالة كاتالاعامته  
الطاهر حر ربه وسلم له كمان عتقته ما لم يسوالة كاتالاعامته  
زوجه او نسوة من عتقته وسلم له كمان عتقته ما لم يسوالة كاتالاعامته  
الطاهر اذا عتقته وسلم له كمان عتقته ما لم يسوالة كاتالاعامته  
وشك في ايمانها او شك في ايمانها وسلم له كمان عتقته ما لم يسوالة كاتالاعامته  
عقلا حتى عتقته وسلم له كمان عتقته ما لم يسوالة كاتالاعامته

وحيث اختلف بين اهل اوهاء عن معنى العمل جدا انا ما عمل اثور ويحدهم له سواء على القول بانه صمد انا (قوله والذي يرجع  
الحسن الخ) انهم من اهل يكون انما يحث من قام به الصب ارضي غيره الثاني في فعل البيت والاولى في غيره واعم من ان يكون  
واحدا صاعدا وكما له السابق في معنى انما يتناول في غيره (قوله او قد مرها الخ) لا تلتصق بتقدير المفعول نوع ان علم سواء كان كذا  
او بعد ما على انما في السابق وفي ان قطع فهم بتقدير ولا يصح عمل ولولدوا السابق في جميع المذكور (قوله ففسرنا الخ)  
فقد نظر لانه سابق في مستند في كرم من موحده لا بد وانما انما الخدب فيه كجس اسنان وبني بيانه ان قوله اسنان  
الماء معناه المني وحب العمل لا يوحده غيره في مخرج المني الخ في اواعا انبات وهو كونه موجب الحاصل في زنا  
والاستدلال به فيها انما بالنظر لاسنان انه مخرج ماء في

(قوله له رأى النفسه) أى المحدث والمحدث الثانى (قوله لأثره فى الفسل الخ) فيه اجمال فانه نارة يجب عليه الفسل فقلعا ونارة ينصير بين النفس والوضوء ونارة لا يجب عليه شئ وهذا بالنظر اليه وأما المولى فيه فان كان ذكرنا أوغثنى وطئ فى درة ثم وطئ فى قبل المولى فغير ان وأت كان ختنى وطئ فى قبله فلا تنى على واحد وان كان المولى قبله أنى فى قبلها أو غيرها أوغثنى فى درة فغير بين الوضوء والفسل وبني حالة تعين الفسل فيها عليهم ما عدا ذلك فى الشارح وقوله وأما الوضوء فيجب على سبيل النصير بسنه وبين الفسل فيما ذكره بقوله فى درة ذكرنا أوغثنى أو قبل أنى (قوله ويغير الذكر) ومثله الخشنى فى الصورة الثانية (قوله فلا يجب عليه شئ) أى غسل الفسائل فى الصورتين لا احتمال أن يكون أنى وما وطئ به عشور زائد لا عبرة بما ساجع معه انونه الثانى فلا تغنى النفس لتوافقهما وكذلك فى الثانية وأما المفعول فيه فى الأولى فلا تنى عليه أيضا لا احتمال كونه ذكرا وما وطئ به عشور زائد فتقدر كون الأول ذكرا ايضا وأما المفعول فيه فى الثانية فغير بين الوضوء والفسل (قوله لمسأت الخ) فى بعض النسخ كما بأتى وهى ظاهرة لأن الملام تقتضى أنه ذكر لتعليلها بأتى إلا أن يقال أنه ذكر لتعليلها بأتى بقوله لأنه اذا أتى يقتضى أحدهما برئى منه (قوله فى واضح آخر) أى يذكر ذكر أو برأتى أو قبل أنى كل ذلك يقال له واضح (قوله وأحدث الآخر) أى مع احتمال الجنابة وحديثه بغير الواضع الآخر بين الوضوء والفسل (قوله جاءت أم سليم الخ) وسألت النبى صلى الله عليه وسلم سؤالا فأنصرا الذى فى الشارح نشأ من جواب النبى لها فقالت هل قرأتها فقال له النبى صلى الله عليه وسلم رب

الحكم كذلك لا جماع فى فرج وليس المراد باللقاء الختانين اختصامهما لعدم إجماع الفسل للاجماع بل تخاضعهما لقال النبي الفرسان إذا تخاضعوا وان لم يتخاضعا ذلك انما يحصل بإدخال الخشفة فى الفرج إذا خلتان محل القطع فى الختانين وختان المرأة فوق مخرج البول ومخرج البول فوق مثل الذكروا أو لم يجزوا فرددوا وغيره أى أدى ولا خشفة فهل يعتبر الملاج بكل ذكره أو بواجب قدر حصة معتدلة قال الإمام فمَنْظَر موكول إلى رأى الفقه انتهى وينبغى اعتماد الثانى ويجب صبي ويختون أو يدا أو أوج فيهما ويجب عليهما الفسل بهذا الكلام ومع من يجوز بجزءه ويؤمر به كالوضوء ولا يجزئ الخشنى وما دون الخشفة لأثره فى الفسل وأما الوضوء فيجب على المولى قبله بالزمن من درة ومن قبل أنى وبالملاج الخشفة بالحائل جاز فى مسائر الاحتكام كإفساد الصوم والجمع ويغسرها الخشنى بين الوضوء والفسل بالملاحة فى درة ذكرنا من من النقص بسنه أو فى درة ختنى أو بذكره فى قبل المولى لأنه ما يجب بتقدير كونه فيها أو أنوته وكورة الأخرى الثانية أو محدث بتقدير أنوته فيهما مع أنه لا تحرق الثانية فيغير بينهما كما سأل فى حين اشتبه عليه المولى بغيره وكذا يغسرها الذكر إذا أوج الخشنى فى درة ولا مانع من النقص كما هو مقتضى كلام الشيخين فى باب الوضوء أما الملاحة فى قبل ختنى أو فى درة أو لم يوج لا تحرق قبله فلا يجب عليه شئ ولو أوج رجل فى قبل ختنى فلا يجب عليه ما غسل ولا وضوء لا حتمال أنه رجل فان أوج ذلك الخشنى فى وضوءه أو اجب بقتنا وحده لأنه جامع أو مجموع يحصل الآخر لا جنابة عليهم ما أحدث الواضع الآخر بالزمن منه ما إذا أوج الخشنى فى الرجل المولى فان كان منهما يجب ومن أوج أحده ذكره أو اجب أن كان يبول به وحده وذات الأوج لا ينقض الطهارة إذا لم يكن على سبيل منته فان كان منته أو كان يبول بكل منهما أو لا يبول به واحد منهما أو كان الأنداد عارضا اجب بكل منهما (و) الثانية (إنزال) أى خروج (المنى) بتشديد الباء ومع تصغيره أى منى الأنفص نفسه الخارج منه أو مرة وان لم يجز أو فرج الثبيل وصل إلى ما يجب غسله فى الاستحشاء أما الذكر فلا بد من بروزه إلى الظاهر كما أنه فى حق الرجل لا بد من بروزه عن الخشفة والأصل فى ذلك خبر مسلم أنهما الماه من الماء وغيره المصنوع من أم سلة قالت جاءت أم سليم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت إن الله لا يشقى من الحق هل على المرأة من غسل إذا هي احتلمت قال نعم إذا رأت الماء أما الخشنى المشكل إذا خرج المنى من أحد فرجه فلا غسل عليه إلا احتمال أن يكون زائدا مع الفسائل الأصلية فان أمى منهما أو من أحدهما واضح من الآخر وجب عليه الفسل والفرق فى وجوب الفسل بخروج المنى من أن يخرج من طريقه المعتاد وان لم يكن مستصكما أو من غير ذلك كان مستصكما مع انسداد الأصل وخروج من تحت الصلب فالصلب كالمعدن فى فصل الحديث فيفرق بين الانسداد العارض والخلقى كخفاف هناك كما هو فى الجموع والصلب غاية نصير للرجل كما قاله فى المسمات أما المرأة فبأن زائدها من غطاء الصدر قال تعالى يخرج من بين الصلب والترائب أى صلب الرجل وترائب المرأة فان خرج غير المستصكم من غير المعتاد كان خرج لمرض فلا يجب الفسل به بخلاف كما قاله فى المجموع عن الأصحاب ولا يجب بخروج منى غيره منه ولا يخرج منه بعد استحذاله ويعرف الذى يتدفقه بأن يخرج دفعا قال تعالى من ماعدن ومنى منها لأنه منى أى يصب أوله بمجروجه مع فتور الذكر وانكسار الشهوة عقبه وان لم يتدفق لقلته أو خرج على لون الدم أو رجع عجن حنطة أو غيرها أو رجع طلع رطباً أو رجع سائس بين دجاج أو نحوها فافان لم يلدن به ولم يتدفق لقلته كان خرج بأتى منه بعد عمله ما إذا خرج من قبل المرأة منى جماعها

بدلك ومن أى شئ يشبه الولداه (قوله رطباً وجاماً) هما طان من النوى

قوله (جب الخ) يحصل الجوارح الخمسة أتماماً للثلاثة مقام البقن فكان مثل حبسها مني وخرج إلى ظاهر البدن أو خرج إلى ما يصح غسله في الاستبراء (قوله على المحل) (٥٣) مقابل وجوب الغسل والوضوء مع احتياط وأعلى ذلك لا يلزم أن يغسل ما أصابه

(قوله فان اختار كونه من الخ) فلو تبين أنه مذي وكان لم يغسل ما أصابه لزمه إعادة الصلاة مع غسله لما أصابه وكذا لو اختار كونه مذي وأغسله ثم تبين أنه مني يجب إعادة الصلاة ولزمه الغسل لأنه لا عبرة بالظن البين خطأه وكذا لو اختار كونه مني فغسل ثم تبين أنه مني يجب إعادة الغسل والصلاة قياساً على وضوء الاحتياط ومثل ذلك ما لو اختار كونه مذي فأغسله وتوضأ ثم ظهر أنه مذي لزمه إعادة الوضوء والصلاة على المحل في المسكتين الأخيرين وهو ض (قوله ولا معارض) احتراز عن مسئلة القطب إذا بالتي ماء كثير ثم تغير فان الأصل الظاهر وقد عارضه الدول الذي تغير به الماء (قوله ولو نظاهر الخ) كتب المحقق على الغاية أنها ضعيفة وعال ذلك بأنه إذا كان في الظاهر يحتمل أن يكون من غيره وهو غير ظاهر لأن موضوع المسئلة أنه لا يحتمل أنه من غيره وحديثه فلا فرق بين الظاهر والباطن وإن أحتمل كونه من غيره من الغسل وإعادة لا فرق بين أن يكون بالظاهر والباطن نادا أغتسل ثم تبين أنه من أحدهما متعلق الحكم به دون الآخر وكذا إن يغتسل (قوله لأنه الخ) أي الولد وقوله ولأنه أي الولد (قوله عن يال) المراد به بعض المنى المتحصن في الكيس من فتنه مني المرأة وليس المراد به الرطوبة التي مع الولد والدم الذي يخرج مع الولد لأن ذلك لا أثر له في الغسل والدم الذي بعد الولد لأنه نفاس وهو سبب آخر (قوله فاقم) أي لولد مقامه أي إلى (قوله) كالنوم مع الحارث (أي أن النوم لا يمتد عن خروج شيء منه فاقم النوم مقام الخارج فكانه خرج منه شيء بقينا (قوله) ما حرم بالحدث الخ) فيه هو أنه على مجهول

بسد غسلها فلا تعد الغسل إلا أن قضت شهورها فإن لم يكن لها شهوة كصغيرة أو كانت ولم تقض كجائفة لا أعاد غسلها فإن غسل إذا قضت شهورها لم يتحقق خروج منها وتبين الطهارة لا يرفع بظن الحدث أحدثها وهو خروج منها غير متيقن وقضاء شهورها لا يستدعي خروج شيء من منها كما قاله في التوضيح يجب بأن قضاء شهورها مثل منزلة نومها في خروج الحدث فتزول المظنة منزلة التوضيح يخرج قبل المراتم ولو طشت في ردها فاعتسل ثم خرج منها مني الرجح على إعادة الغسل كما علم عامراً فان فقدت الصفات المذكورة في الخارج ج فلا غسل عليه لأنه ليس بشيء فإن أحتمل كون الخارج منها أو غيره كودي أو مذي تخبر بينهما على المحل فإن جعله منيا أغتسل وأغبره توضأ وغسل ما أصابه لأنه إذا أتى بمقتضى أحد هما برئ منه بقينا والأصل براءة من الآخر ولا معارض له بخلاف من نسي صلاة من صلاتين حدث بزمه فعلهما لا اشتغال ذهنه بهما جميعاً والأصل بمقاك مني ما إذا اختار أحد هما وقطعه اعتد به فإن لم يفعله كان له الرجوع عنه وفعل الآخر لا يبين عليه شيء واختياره ولو استند خلت المرأة ذكرها مقطوعاً أو قدر الحشفة منه (لها الغسل) كما في الروضة ومقتضاه أنه لا فرق بين استئصاله من رأسه أو أصله أو وسطه بجميع طرفه قال الاستوى وفي ذلك نظر أيضاً ونسب الظاهران المعلوم على الحشفة حدث وحديث وظاهر كلام المنهاج أن مني المرأة يعرف بالخواص المذكورة وهو قول الأكثر وقال الأمام والغزالي لا يعرف إلا بالتذوق قال ابن الصلاح لا يعرف إلا بالتذوق والراجح جزئه به النووي في شرح مسلم والأول هو الظاهر وبوجهه قال ابن الرقبة قول المختصر وأدات المرأة الماء الدافق (فرع) لو رأى في فراشه وثوب به ولو بظاهرة منيا لا يحتمل أنه من غيره لزم الغسل وإعادة كل صلاة لا يحتمل خلوها عنه وسن إعادة كل صلاة أحتمل خلوها عنه وإن أحتمل كونه من آخرها مع فراشه مثلاً فإنه ينسب إليها الغسل وإعادة ولو أحسن يتزول المنى فأمسك ذكره فلم يخرج منه شيء فلا غسل عليه كما علم عامراً وصرح به في الروضة (د) الثالثة (الموت) أسلم غير شيد كما سبأني أن شاء الله تعالى في الجنائز تحدث المهر الذي وقضته فاقته فقال اغسلوه بماء وسدر وروا الشيخان وظاهره الوجوب وهو من قروض الكفاية والوقض كسر العلق (وثلاثة) منها (تختص بها النساء وهي) أي الأولى (الحيض) لقوله تعالى فاعتزلوا النساء في الحيض أي الحيض وغيره المضاري أنه صلى الله عليه وسلم قال فاعطمة بنت أبي حبيش إذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة وإذا أدبرت فاعتسلي وصلى (و) الثانية (النفاس) لأنه دم حيض يجمع ويعتبر مع خروج كل مني ما وقفه القدماء إلى الصلاة أو نحوها كما في الرافعي والفتنق وان صح في المجموع أن موجهه الإقطاع فقط (و) الثالثة (الولادة) ولوعلة أو مضغة ولو لبابل لأنه مني منعقد ولأنه لا يخرج بل غالباً فاقم مقامه كالنوم مع الخارج وتقطعه المرأة على الأصح في التحقيق وغيره (تتمة) يحرم على الجنب والحائض والنفاس ما يحرم على الأصغر لأنه أغلظ منه وشيان آخران أحدهما المكتة لا غير التي صلى الله عليه وسلم بالمعبد والتزده لغيره عز وجل قوله تعالى لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنباً إلا عارى سبيل حتى تقتلوا قال ابن عباس وغيره لا تقربوا مواضع الصلاة لأنه ليس فيها عبور سبيل بل في مواضعها وهو المعبد ونظيره قوله تعالى لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد لقوله عليه الصلاة والسلام لا حل للمعبد لحائض ولا جنب رواء أبو داود عن عائشة

عشرة وبعد هذا كله الغرض من ذكر هذه النقطة هنا تبصيل الفائدة ومحاكاة المنهج لأنه ذكر هذه الأحكام هنا وإن كان ذلك سبباً في الغف

رضي الله عنه وعن ابيه وقال ابن القطان انه حسن وخرج بالمثل والتركيب والصور لا ية  
المذكورة وكما لا يحرم لا يكره ان كان له فيه غرض مثل ان يكون السعد اقرب طريقه فان  
لم يكن له غرض ذكره كافي الروضة واصلها وحديثه على التكلف الاسراع في المشي بل يمشي  
على العادة وبالمسلم الكافرا انه يمكن من المكث في السعد على الاصع في الروضة واصلها  
وبغير التي صلى الله عليه ولم هو فلا يحرم عليه قال صاحب التلخيص ذكر من خصائصه  
صلى الله عليه وسلم دخوله المسجد حفا وبالسعد المدارس والى بطونهم على السعد وهو  
ذلك ولا عذر ما اذا حصل عذر كان احتل في السعد وتعد عليه المارح والى علق باب  
اخرة على نفسه او عيشه او ماله ذلك او على ماله فلا يحرم له السعد ولكن يجب  
ما في الروضة ان يعم ان وجد غير تراب المسجد فان لم يجد غيره لم يجوز له ان يتيم به فلو  
خاف وتيمم صعب عليه كما في تراب منسوب والمراد تراب المسجد الدالح في وقتته  
اي موج من ربح ونحوه وان ما يحرم في من ذكر قراءة القرآن بالانطق في حق الناطق  
وما يشترط في حق الحرس كائنا في قاضي في فتاويه فاحكامه من التلخيص النطق هنا وذلك  
لعدم الترمذي وغيره لا يقرأ الخب ولا الحاشي شيئا من القرآن ويجوز لمن حدث  
الاسراع ان يركن على قلمه وانظر في المصحف قراءة مما نصف ثلاثه ويحرم ذلك اسانه  
ومنه يثبت السمع نفسه لا تخاف ان يثبت بقراءة القرآن وفاقد الطوبى يقرأ فاتحة وحيوا  
وقد اوردته لانه منظر اليها ما تخرج الا فلا يجوز له ان يقرأ شيئا ولا ان يقرأ الحاشي  
او ان يقرأ اذا قلى به وهو في ان ذكر ان كاد القرآن وغبرها كوا عطفه واجباره  
واحد من لا يقرأ ان كوله من الكوب صبا الذي صبرها هذا وما كانه مقرين  
اي من وعند المصيبة انه قد وبال انهر احسن فان قصد القرآن وحده ومع الذكر  
سواء في الاطراف فلا يكتفي عليه في ذلك فان قصد الاخلال بمرعته لانه لا يكون قرا  
انما قد قاده النور في غيره وبين ان يبعد عمل الفرج والروضة والا كل والشرب  
النوم والجنس والامساك وما يفسد طاعدهما

الاصح في احكام الفصل (وقد اثير الفصل) ولومسوبا (لانه شبه) على ما يحبه  
الاصح من عدم الاستدلال به الخ الحديث والحديث وقرضان على ما يحبه النور في  
الاصح من الاكتفاء به مائة مائة وهو المذهب الاول (النية) الحديث انما العمل بالنيات  
نحوي ربح الجنابة أي رفع حكمها ان كان حنبلا ورفع حديث الحيف ان كانت حائضا  
اي لو طأ ثيابا لروضة واداءوا غسل من الحيف كما قاله ابن المقرئ فلونز نفس  
رفع احكامه بعد ما استشار عهده ووزي رفع حياطة الجماع وحياطة ما حلام او تمكه مع  
شأنه دون الحد كذا في الوصية كردك في المجموع وقصيدة في اسم الجبار  
الحمل في الناس يكونه دم حديد يجمع الله يجمع نية احدثها بالاروبه حزن في البيان  
وكن نية رفع الحديث عن كل البدن وكذا اختلف في الاصع لاسيما رفع المطلق رفع  
النية بدولة تنصرف الى حده لوجود الاقرب لية الحاشي فلونزى الاكبر كان تأكيد اولوي  
رفع الحديث لا يرفع حديثه من نية حياطة ولا عهده او لعل اذ نعت جناته عن نية اعضاء  
الاصغر من سلبها واسي في اصغر وقد عدا ابنته الا لراس فلا ترفع من نية غسل  
يقع من دم الذي هو قرص الاصغر وهو نية نوى المصحف وهو لا يفي في نية غسل  
باطن لية الرجل الكسفة فانه يكتفي لان غسل الوجه والاصل فاداعه في فداي بالاصل  
اما عدا اعضاء الاصغر فلا ترفع حياطة لانه لم يترد قال في المجموع ولو افسد على المرأة  
غسل حيف وحنابة كمت نية احدثها فاعدا او نوى استباحة معتق في غسل كان  
ينوى استباحة الصلاة او اللواتي بما يتوقف على غسل وان نوى ما لا يفسد

(قوا ثلاثة اشياء) أي في غير غسل  
الميت اما هو فميت في انسان ناسقا  
النية (قوله في نوى الخ) حاصل ما ذكره  
من النيات انه ذكر للميت خمس عشرة نية  
وذكر له اثنين والنفساء سبعة وستة  
من ذلك اربع نيات تضعف في الغلط  
دورا اذ كل من الرجل واهله ما علم  
من السارح (قوله أي ربح حكمها) انما  
قدرا السارح هذا المصنف في حل الجنابة  
على السب وهو لا يرفع في غسلها على  
المنع الامرا اعتبار لم يرفع نية  
لامسما يرتفع وهذا كراهي عبارة  
الشارح امانة النور في غسل  
وقد استعملت وان لا يستعمله في بقية  
(قوله في نوى الحدب) يحل في غير  
دائم الحديث اما هو ولا يكره ان يترد  
ها ما واطاق ولا يكتفي ويلزم دائم الحديث  
الحشو والعصب والى غسل لكل فرض  
(قوله او عطل الخ) استعمله بعضهم با  
ان كان مراد ماله الخ والى وهو يسبق  
اللسان بخلاف ما في القلب فهذا النور  
ولا يصح قوله انه نعت من اعضاء الاصغر  
بل حقه ان ترفع عن كل البدن وان  
أراد انه في بعض ادم عا حياطة فسمها  
واعتماد الذي عليه حذبه من فروقه  
بقوله ولسانه فهذا الاصغر عدا لوردة  
اللسان والسان ولا يصح قوله ارتفعت عن  
اعضائه فخصر بل حقه ان لا ترفع عن  
شي من بدنه واجب بان المراد باللسان  
الحمل أي حمل واختقدان نية الاصغر  
تكتفي عن الاكبره فذكر ترفع عن  
اعضائه الاصغر بعده لانه لا حظ  
الا لبر وقصده هكذا يعرض به ان  
يقرر الشارح على ظاهره





كأمر في الوضوء) (والخامسة (تقديم غسل جهة اليمنى) (من جسده ظهره وأظفاره (على غسل جهة (اليسرى) بأن يغسل الماء على شقه الأيمن ثم الأيسر أنه صلى الله عليه وسلم كان يحب التيامن في طهوره ومتفق عليه وقد مر أن سن الغسل كثيرة فحبها التثنية تأسيها صلى الله عليه وسلم كإيفاء الوضوء وحكمه ذلك أن يتعدها ما ذكرتم بغسل رأسه وبدلكه ثلاثاً ثم باقى جسده كذلك بأن يغسل وبدلك شقه الأيمن الأقدم ثم المؤخر ثم الأيسر كذلك مرة ثالثة ثم ثالثة كذلك للأخبار القليلة الذات على ذلك ولو انفس في ماء فان كان حار يأكفى في الثلث أن يمر عليه ثلاث جرات لكن قد يفوته ذلك لأنه لا يتمكن منه غالباً لصحت الماء وربما يضيق نفسه وإن كان كذلك انفس فيه ثلاثاً ثم يرفع رأسه منه وينقل قدميه أو ينقل فيه من مقامه إلى آخر ثلاثاً ولا يحتاج إلى إصصال جلته ولا رأسه كما في التسبيع من نجاسة الدكبل فان تركته تحت الماء تجرى الماء عليه ولا يسن تعدي الغسل لأنه لم ينقل ولم يلقه من الماشقة بخلاف الوضوء فبين تعديده إذا صلى بالأول سلاقاً كما قاله النووي في باب التذومن زوائد الوضوء لما رواه أبو داود وغيره أنه صلى الله عليه وسلم قال: من وضأ على طهر كتب الله له عشر حسنات ولا به كان في أول الإسلام يحب الوضوء لكل صلاة فنهى الجوبوح وفي أصل الطلب بسن أن يتبع المراءع الحمره والمحدثه الحسنين أو فاس الزمان مسكافضه في قطنة وتدخلها الفرج بعد غسلها وهو المراد بالأثر بذكره تركه لا بعد ذكره في التنقيح والمسلق فأمر مغرب الطب الحروف فان لم يجد المسلك أول تسبيح فوضوه مما فيه حرارة كالقسط والأظفار فان لم يجد طيباً فطناناً لم يجده كفي الماء ما الحمره فصرهم علماء الطب بأنواعه والمحدثه تستعمل قليل قسط أو أظفار بسن أن لا ينقص ماء الوضوء في معتدل الجسد عن صد تقر بيا هو وظل وبلث بخداوى والغسل عن صاع تقر بيا هو وأربعة أمداً للحدث مسلم عن سفيته أنه صلى الله عليه وسلم كان يفضله الصاع ووضه المدو بكرة أن يغتسل

(قوله وكيفية ذلك) أى الاكل وليس  
 واجها فلتلتب (قوله ولا يضر  
 التشرىك) أى فى الفصل لافى التبة لان  
 فرض الكلام أنه نوى أحد الطرفين  
 أو السنتين فيصكون المراد بالتشرىك  
 حصول الفصلين منه وان لم يقصد الاخر  
 الذى لم ينو وهذا يؤخذ من عبارة الر على  
 قراجه وسقوط المراد به حصول غير  
 المرجح سقوط طلبه فلا يحصل له ثواب  
 الجميع الا اذا نواها بصلاته الصفة فانه  
 يحصل له ثوابها نواها أو اطلق بل وان  
 نفاها على العقد اه يجرى (قوله  
 وينبى أن يكون الثماني كذلك الخ)  
 ويحل ذلك اذا دخل الثماني وحده أو مع  
 ثماني محارمه والا فنبوه ولو مع  
 ثماني مثله وام



جهة أنه يقع فيه ويستثنى من الطلاق المصنف ما زاد من المكي بهرة من محصل قربة  
 كانتهم واغتسل لم يتدبره الفصل لدخول مكة (و) الثالث عشر الغسل (قوفون)  
 بعرفة) والأفضل كونه بجمعة وأصل السنة في غيرها وقبل الزوال وبعد الغسل لكن  
 تقر به الزوال أفضل كتنبيهه من ذهابه في غسل الجمعة (و) الرابع عشر الغسل (لبيت  
 بركة) على طريقة ضعيفة لبعض العراقيين والمذهب في الزمان وحكامه في الزمان  
 عن الجمهور ومن الأم استحبابه لقوفون عند دفعة بعد صوم يوم القروء والإوقوف بالمشعر  
 الحرام (و) الخامس عشر الغسل (لحي الجمار الثلاث) في كل يوم من أيام التشريق فلا  
 غسل لحي جرة العقبة يوم النحر قال في الزمان استحبابه بغسل العبد ولأن وقته متسع  
 بخلاف يومياً أيام التشريق (و) السادس عشر والسادس عشر الغسل (لطواف) أي  
 لكل من طواف الأضحية والوداع وهذا ما جرى عليه النووي في منسكه الكبير وقال  
 فيه إمامنا أن الغسل للعاق مستنون لكنه في الزمان وضعا للكتكثير قال وزاد في القديم  
 ثلاثة أعمال لطواف الأضحية والوداع والعاق قال في المهمات وحاصله أن الجديدهم  
 الاستحباب لهذه الأمور الثلاثة وهو موقوف على كلام المنهاج انتهى وهذا هو المقتضى وقد  
 قدمنا أن الأغسال المستونة لا تنحصر فيما قاله المصنف بل منها الفصل من الجماعة ومن  
 الخروج من الجماع عند إرادة الخروج ولا يعتكف ولكل ليلة من رمضان وقبده  
 الأذرعى بمن حضر الجماعة وهو طاهر ولا دخول الحرم ولا لائق العائنة ولو بلغ الصبي  
 بالنسب ولا دخول المندسة المتبرقة وهي موجودة في بعض التميم ففكرن هو السابع عشر  
 وعند سبلان الوادي والتغير وأربعة السدن وعند كل اجتماع من جماع الحرام الغسل  
 للمصوبات الخمس فلا ين الغسل لها ما في ذلك من المشقة وكذا كده هذا الأغسال غسل  
 الجمعة ثم غسل غسل الميت (تنبيه) قال الزركشي قال بعضهم إذا أراد الغسل السنونيات  
 نوى أسباجها إلا الغسل من الجنون فإنه بنوى به الجنابة وكذا الأغنى عليه ذكره صاحب  
 القروء انتهى ومحل هذا إذا جن أو أغمى عليه بعد بلوغه لقول الشافعي قل من جن إلا  
 وأزله أما إذا جن أو أغمى عليه قبل بلوغه ثم أفاق فله فانه بنوى السب كغيره  
 (فصل) « في المسح على الخفين وأخباره كثيرة كثيراً في خزيمه وحبان في مصيها من  
 أبي بكر أن النبي صلى الله عليه وسلم أرخص لغير ثلاثة أيام وللبهين وللقم وبما وليه إذا  
 تظهر فليس يغيبه أن يمسح عليهما وروى ابن المنذر عن الحسن البصري أنه قال  
 حدثني سبعون من الصحابة أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين وقال بعض  
 المصنفين أن قراءة الجبر في قوله تعالى وأرجلكم المسح على الخفين (والمسح على الخفين  
 حائز) في الوضوء لا عن غسل الرجلين فالواجب على لاسه الغسل أو المسح والغسل  
 أفضل كما قاله في الزمان وفي آخر باب صلاة المسافرين ترك المسح غرضه عن السنة  
 أو شكاً في جوازها أي لم تطمئن نفسه اليه لأنه مثل هل يجوز له غسله أولاً أو يمسح فوراً  
 الجماعة أو عرفة أو تنادى أسيراً ونحو ذلك فالمسح أفضل بل بركه تركه في الأولى وكذا  
 القول في ما ذكره الخضر واللاق في الأخيرين الوضوء واجب وبما في الوضوء إزالة النجاسة  
 والغسل ولو مندوباً فلا مسح فيهما بالمسح على الخفين مسح خد جل مع غسل الأخرى  
 فلا يجوز ولا قطع بس خف في السلة إلا أن يفي بعض المقطوعة فلا يكفي ذلك مسح  
 يلبس ذلك البعض خفاؤوا كانت أحدهم عليه فلهما في غير اليأس الأخرى الخفيف المسح  
 عليه أذ يجب التيمم عن الطلقة فهي كالضعفة وأما مسح المسح هنا (ثلاثة شرائط) وترك  
 رابعا كما شرفه الأول (أن يتدبى) مراد المسح على الخفين ليسهما بعد كل أي غام  
 (الطهارة) من الحديثين للعدي السابق فلو ليسهما قبل غسل رجليه وغسلهما في الخفين

(قوله ولبيت بركة) ويستحب غسل  
 وقته بالغروب ويخرج بالتيمم (قوله)  
 الزقوف بالمشعر الحرام) ويدخل وقته  
 نصف الليل ويخرج بارادة الذهاب  
 والمصير إلى (قوله لحي الجمار) ويدخل  
 وقته بالزوال وقيل بالتعبير وآخره  
 آخر أيام التشريق (قوله)  
 (فصل) في المسح على الخفين  
 حائز) أي صحيح وأنه على تقدير رأى  
 والعدول عن الغسل إلى المسح حائز  
 فالمتصف بالموازي إلى الأضحية هو العدول  
 لا لا المسح إذا وقع لا يكون الواجب  
 كالغسل (قوله أي لم تطمئن نفسه) جمع  
 أن يكون راجعاً إلى رغبة ويكون  
 المعنى أي لم تطمئن نفسه للمسح لعدم  
 النظافة فيه فهذا هو المراد بالرغبة  
 أي الكراهة وليس المراد كراهة  
 من حيث نستلني لأن ذلك كثر  
 ويكون معنى لم تطمئن بالنسبة لرجوعه  
 للشك أي لم تطمئن نفسه للمسح بالنسبة  
 التي طرأت له في دليل المسح (قوله في  
 الأولى الخ) وكذا الأنتان بعدها  
 (قوله فلو ليسهما الخ) شروح في مسائل  
 تحت مفرقة في هذا الشرط بعضها  
 على المنطوق وبعضها على المفهوم ولو  
 قدم مسائل المنطوق لكان أولى

لم يجر المسح إلا أن ينزعها من موضع القدم ثم يمسحها في الخفين ولو أدخل أحداهما  
 بعد غسلها ثم غسل الأخرى وأدخلها في جبين المسح إلا أن ينزع الأولى من موضع القدم ثم  
 يدخلها في الخف ولو غسلها في ساق الخفين ثم أدخلها موضع القدم جاز المسح ولو ابتدا  
 أليس بعد غسلها ثم أحدث قبل وصولها إلى موضع القدم لم يجر المسح ولو كان عليه  
 الحدان ففصل أحدهما للوضوء عنها وليس الخف قبل غسل باقي يده لم يمسح عليه لأنه ليس  
 قبل كمال الظهارة قبل لفظة كمال الأحاطة إليها لأن حقيقة الظهارة أن يكون كاملا وذلك  
 اعترض الرافعي على الوجيز بأنه لاحاطة في بقية الأقدام لأن من لم يقبل رجله وأحدهما  
 ينتظم أن يقال أنه ليس على طهر واجب أن ذلك ذكرنا كيدا أو لاحتمال توهم إرادة  
 البعض (و) الثاني من الشروط (أن يكونا) أي الخفان (سائر من لم يلحق غسل الفرض  
 من القدمين) في الوضوء وهو القدم بتكعيبه من سائر الجوانب لأن الأعلى فلورث القدم  
 من أعلاه كان كان واسع الأس لم يضر عكس سائر العودة فإنه من الأعلى والجوانب لأن  
 الأسفل لأن القصص مثلاً سائر العودة يقذف لتسرع على البدن والخف يقذف لتسرع أسفل  
 الرجل فإن قصر عن عمل الفرض أو كان به شق في عمل الفرض ضرر ولو تحققت العائنة  
 أو الظهارة والباقي صفيق لم يضر والأخر ولو تحققت من موضعين غير متقاربين لم يضر  
 والمراد بالسائر هنا الملبوسة لا يمنع أن يؤيد بكفى السقاء عكس سائر العودة لأن القصد  
 هنا منع نفوذ الماء وتمنع الزوبية وقال في المجموع إن الاعتبار في الخف عبر غسل الرجل  
 بسبب السائر وقد حصل والمقصود سائر العودة سائرها يجزم عن العيون ولم يحصل ولا  
 يجزى منسوج لا يمنع نفوذ الماء إلى الرجل من غير عمل الخنز ولو صب عليه لعدم صفاقته  
 لأن الغالب من الخفاف أن يمنع النفوذ فتصرف بها النصوص الدالة على الترخيص  
 فيبقى الغسل واجبا فيما عداها (و) الثالث من الشروط (أن يكونا) معا (معاً) يمكن  
 تناسخ المشي عليهما) ترد مساقير لحاجته عند الساقط والترحال وغيرهما ما جرت به  
 العادة ولو كان لأسه مقعدا واختلف في قدر المدة التردد فيها فمصلحة التمام ثلاث  
 لبال فصاعدا وقال في المهمات المتحد ما مضى عليه السج أو ما مد بمسافة القصير بما انتهى  
 والأقرب إلى كلام الأكثر أن يقال إن العبادان الاعتبار التردد فيه لحوائج مقربيه وإسالة  
 للقيم وشهوة وسفر ثلاثة أيام وللبالن السافر سفره قصر لأنه بعد اقتضائه المدة يجب نزعه فقوته  
 تعتبر بأن يمكن التردد فيه لذلك وسواء في ذلك المتخذ من جلد أو غيره كجلد ونحوه مطقة  
 بخلاف ما لا يمكن المشي فيه لما ذكرناه كالديد أو القصد بدراسه المانع له من المشي  
 أو ضعفه كجرب الصوفية والمتخذ من جلد صوف أو لظلمة كالثنية العظيمة أو لظلمة  
 سعته أو ضعفه أو نحو ذلك فلا يكتفى المسح عليه إلا لحاجة كمثل ذلك ولا فائدة إذا مدته قال  
 في المجموع إلا أن يكون الضيق تناسخ ما مضى فيه قال في السكاك عن قرب كفي المسح عليه  
 بالاختلاف والشرط الزايع الذي أسبقه المصنف أن يكونا طاهرين فلا يكتفى بالمسح على  
 خف المتخذ من جلد مته قبل الداخ لعدم إكراهه كالأمامة فيه وفائدة المسح وإن لم تقصر  
 فيها فالقصد الأصلي منه الصلاة وعبرها تناسخ لها ولا الخف بدل عن الرجل وهو ينجس  
 العين وهي لا تظهر عن الحدث ما لم تزل نجاستها فكيف يمسح من البدل وهو ينجس العين  
 والمتنفس كالخمس كافى المجموع لأن الصلاة هي المقصود الأعظم الأصلي من المنسج وما  
 عداها من منسج الصوف وغيره كالتناسخ لهما كما نرى لو كان على الخف نجاسة عفو عنها  
 وممع من أصلا ما لا نجاسة عليه مع مسحه فإن مسح على العمامة زاد التلويح وزعمه  
 حينئذ غسله وغسل يده ذكره في المجموع (فرع) لو نزع خفه شعور نجس وأحدهما لم يمسح  
 وطب طهر بالفعل ظاهره دون عمل الخنز وبقي عنه فلا ينجس الرجل الدالة وبقي

(قوله ولأن الخف جلد الخ) يؤخذ من  
 هذا التعديل أنه لو كان جلد الرجل  
 نصح أود من حامد أو مسج تمت  
 الإطمار أو شركة رأسها طاهر ولو لم تمت  
 بقي محلها نجاسة في الجسم أو كان على  
 الرجل نجاسة أنه لا يصح المسح على الخف  
 وبه قال بعضهم والراجح ما عدا النجاسة  
 لا يمنع من صحة المسح وأما النجاسة فتخرج  
 (قوله وشرائط المسح الخ) حاصل ذلك  
 طريقتان الأولى أن أليس على طهارة  
 وكونه سائرا والقوة ومنع نفوذ الماء لها  
 حكم وهو أنه لا بد أن تكون موجودة  
 وقت أليس والأصح المسح ولو حصلت  
 بعد ذلك بدل الأيمن من التزع وأليس  
 بشرطه وأما الظهارة للخف فيصح ليس  
 النجس والمتنفس ثم إن طهره قبل المسح  
 ولو بعد الحدب مع والطريقة الثانية  
 تقول إن لم تكن الأمور المذكورة  
 موجودة وقت أليس لم يمسح ولو حصلت  
 بعد ذلك ولو قبل الحدب وأما أن كانت  
 موجودة وقت أليس ثم تقصرت فإن  
 حصل قبل الحدب مع والأقوال وأما أن  
 فقدت الشروط بعد الحدب وحسب  
 التزع ولا يمنع قصصها أحد ذلك

(قوله لئن) بالرفع جاهل سبوقه حدث بعد الثروب وقوله انما بان أحدث بعد النحر (قوله فلو أحدث) الاول فلو أحدث  
لا نه لا يتفرع على ما قبله بل هو مسألف (قوله فعل الا لأول) في جميع ما سبق من قوله والمع على الخف حاضر فيمن قوله ثبات  
شرائط ومن قوله مجمع الميم وما ودية والمسافر ثلاثة أيام واليان ولا يبقى هذا (٦٠) الثالث كونه يترك لكل فرضي لا يمكن

انما هو باننا نختار لاجل الضرر والمفسد من غير قصد في الخلف ان يكون سحلا لان الخلف  
 يسترق به الرخصة لانه انما هو لرفع الرخصة بخلاف منع القصر في سفر المعصية اذا انحوز له  
 السفر فيصحب في المنع على المفسد والد باج الصديق والمقصد من فتنه وذهب لفرج  
 كالتميز براه مفسد واستثنى في العباد ما كان الالبس لفهم محرما بنسب وجهه  
 ظاهر والمهرق بينه وبين المفسد ان المحرم منسب عن البس من حيث هو ليس فصار  
 كالمفسد الذي لا يمكن تتابع المشي فيه وانتهى عن لبس المفسد من حيث انه متعدد  
 في استعمال مال الغير واستثنى غيره جلد الاكدي اذا اتخذته خفا والظاهر انه كالمفسد  
 ولا يميز المنع على جرمه وق وهو خوف فوق خوف ان كان فوق قوى ضعفا وقا بالورد  
 الرخصة في الخلف لعموم الحاجة اليه والجرم فوق لائم الحاجة اليه وان دعت البس الحاجة  
 امكنه ان يدخل يده ينفخا ويجمع الاسفل فان كان فوق ضعف كفي ان كان فوق بالانه  
 الخلف والاسفل كاللحافة والا فلا كالاسفل الا ان يصل الى الاسفل القوي ماء فكفي  
 ان كان بقصد مسح الاسفل فقط او بقصد مسحهما معا ولا يقصد مسح شيء منه مالا  
 قصد انقاط الغرض بالمسح وقد وصل الماء اليه لا يقصد مسح الجرمه فقط فلا يكفي  
 لتقصدهما لا يكفي المسح عليه فقط ويتصور وصول الماء الى الاسفل في القوين بمسح في  
 محل الغرض (فرع) لو لبس الخلف على جسيمة لم يميز المسح عليه على الاصغر في الروضة  
 لانه ملبوس فوق مسح كالمسح على العمامة ومن مسح اعلاه واسفله وعقبه وسورقه  
 خطوطا بان يضع يده اليسرى تحت العقب واليمنى على ظهر الاصابع ثم يمر اليمنى الى  
 آخر ساقه واليسرى الى اطراف الاصابع من تحت مفرجا بين اصابع يده واستيعابه  
 بالمسح خلاف الاولى وعليه يحصل قول الروضة لا يندب استيعابه بكرة ذكر او مؤنث  
 الخلف ويكفي ممسح مسح كسب الرأس في محصل الغرض بظاهر اعلى الخلف لا يافيه  
 واطنه وعقبه وسورقه اذ لم يرد الاقتصار على شيء منها كما ورد الاقتصار على الاعلى فقط  
 عليه وقوا على محل الرخصة ولو وضع يده المتلة عليه ويمرها او قطع عليه اجزاء ولا مسح  
 لثاؤه في بقائه المدة كما نسي ابتداءها وان مسح حضرا او سفرا لان المسح رخصة  
 بشر ومطها المدة فاذا شئت فمراجه فلا صل وهو الفصل (ويطل) حكم المسح في حق  
 لابس الخلف (ثلاثة اشياء) الاول (محلها) او أحدهما او يظهر بعض الرجل او شيء  
 مما يستبره من رجل ولعانة وغيرهما (و) الثاني (انقضاء المدة) المدة في حقهما  
 فليس أحدهما ان يصل بعد انقضاء مده وهو يظهر المسح في الحالين (و) الثالث (ما  
 يوجب الفصل) من جنابة او جرح او نفاس او ولادة فبرزع و يتطهر ثم يلبس حتى  
 لو اغتسل لا يسا لم يمسح بقية المدة كما اقتضا كلام الرازي وذلك لخبر صفوان قال كان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يمر اذا كانا مسافرين او سفرا ان لا نزع خفافنا لانه ايام  
 واليا لمن الا من جنابة واه الرمدى وغيره وصحبه وقبس بالجنابة في معناها وان ذلك  
 لا يشكر وتكر والحدث الاصغر فارق الجبيرة مع ان في كل منهما مسحا بالي سائر الحاجة  
 مرسومة على طهر بان الحاجة ثم اشد والنزع اشد ومن قصد خفه او ظهر شيء مما حرمه  
 من رجل ولعانة وغيرهما وانقضت المدة وهو يظهر المسح في الثلاث لم يغسل قدميه  
 فقط لطلان طهرهما دون غيرهما ذلك ويخرج بظهر المسح طهر الفصل فلا حاجة الى  
 غسل قدميه (ثمة) لو قصبت رجلك في الخلف يدم او غيره نجاسة غير مفعولها وامكنه  
 غسلها في الخلف غسلها ولو لم يطل مسحوا ان يمكن وجب النزع وغسل النجاسة و بطل  
 مسحه ولو بقي من مده المسح ما يمسح ركعة او اعتقد طهر بان حدث خالف فاقوم بركعتين  
 فاكثرا اعتقدت صلاته لانه في طهارة في الحال ومع الاقتداء به ولو علم الفتنة بجأله

(قوله الامن جنابة) استثناء من مقدراى  
 امرنا بالصلاة من كل حدث الامن  
 جنابة فامرنا بالنزع (قوله وقوله لكن  
 الخ) هو من تنجس بالحديث وليس مذكورا  
 في الشارح كما هو ظاهر وقوله لكن من  
 بول وغائط ونوم استدلوا الفصل منه بيان  
 المستثنى منه فاشار بالمستثنى وقوله  
 الامن جنابة لبيان ما فيه نزع و اشار  
 بالمستثنى منه لبيان ما لا نزع فيه وبقيته  
 الكلام في الاجهوى وحاصله ان  
 امكن استدراك تعطف مفردا على مفرد  
 وثبت لما بعد هاء تعطف ما قبلها وما قبلها  
 منها النزع من الجنابة وقد وهو عدم  
 النزع يكون ثابتا لما بعدها وهو البول  
 وما بعده

فصل في التيمم في القصد الثالث من مقاصد الطهارة والابعاد إزالة النجاسة واخر التيمم عن التيمم والقصد الرابع  
 بدلائل ما سلكناه أو أحسن أو مندوبين أو غيره مع الخلف لانه يبيع الصلاة بخلاف مع الخلف فانه رافع ولا يبيع إلا فرقا أو فرقا  
 وزاغل بخلاف المسألة يبيع فروضا كثيرة فكان الجمع أقوى وكان الأنسب تقديم إزالة النجاسة لتوقف صحة التيمم على إزالتها ويجب  
 بانه أخرها عنه للأشارة إلى أنه لا يكون دلالتها (قوله يقال الخ) حاصل ما ذكره أفعال أربعة ومصدر الأولين تيمما ومصدر الثاني  
 تيمما ومصدر الرابع تيمما فثبت بقرا واجتهد كبره بخلاف قول المحتش (١٢) بالتفتيش كثر به (قوله انيسال التراب الخ)

استحل هذا التعريف على الأركان  
 السبعة لا الاتصال يؤخذ منه التفل  
 والقصد والتراب والوجه واليدان  
 مذكورة صريحا وقوله شرائط يؤخذ  
 منه الترتيب والنية وعبر بالايصال لانه  
 لا يتم فعل منه أو من ماذونه كإسائي  
 بخلاف الطهارة بالماء فإذ رقبها على  
 وصول الماء سواء كان بفعله أو فعل غيره  
 مع النية كما تقدم (قوله وهو رخصة)  
 حاصله أقوال ثلاثة قبل رخصة مطلقا  
 وقبل رخصة مطلقا وقبل رخصة في  
 القصد الشرعي عز في القصد الحسي  
 وينبغي على ذلك تيمم العاصي قبل توبته  
 فعلى أنه عز بجمع وهى أنه رخصة  
 لأهم وكذا التيمم شراب مغسوب فعلى  
 أنه عز بجمع وهى أنه رخصة فيه  
 وجهان والمحمد الصفة (قوله سكتا  
 هي أكثر التسع) راجع لقوله أشاء أى  
 وهى بعض التسع حسنا وهى والمعدود  
 الخ هذا على كل من الله تعالى وغرضه

وبقائه عند عروض المبط قال في الإجماع يستحب لمن أراد أن يلبس الخف أن ينفضه  
 الثلاثون فمحة أو عقرب أو شوك أو نحو ذلك واستدل بذلك بأربعة وأه الطبراني عن أبي  
 أمامة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يلبس خفيه  
 حتى ينفضهما

(فصل في التيمم) هو لغة القصد يقال تيممت فلا بد وأتمته وتامته وجمعت أى قصده ومته  
 (قوله تعالى ولا تيموا) الميث منه يتفقون بشرط اتصال التراب إلى الوجه واليدين  
 شرائط خمسة: ١- وضعت ٢- ه الأفعال الأكثر على أنه فرض سننت من الميسرة  
 وهو رخصة على الأبرار وأحوال على أنه مختص بأوجه واليدين وإن كان الحدث أكبر  
 والأصل فيه قبل الإجماع قوله تعالى وإن كنتم مرضى أو على سفر لم تجدوا ماء فامسحوا بآيديكم من الماء  
 رأيا أن رأيا لم يوجبوا رخصة جعلت لنا الأرض كلها مسحا أو رخصة أو شرط أو شرط  
 التيمم جمع شرطية كما قاله الجوهري (خمسة أشاء) كذا في أكثر التسع والمعدود في  
 كلامه كاستناده الأول (وجود الصلوة) وهو العزم عن استعمال الماء ولهن ثلاثة  
 أسباب أحدها فقدسه (سبب سفر) ولما سافر بعد أحوال الحالة الأولى أن يتقن  
 عدم الماء ويمنعه حدثا فلا يطلب إلا فائدة فيه أو كان مسافرا لم لا وفقده في السفر جري  
 على العال الحالة الثانية أن لا يتقن عدم بل يجوز وجوده وعدمه فيجب عليه طلبه في  
 الوقت قبل التيمم ولو جازته بما حوزة من رجليه ورفقته المتسوقين إليه ويستوي معهم  
 كان بنادي فيهم من مع ما يهود به ثم إن لم يجد الماء في ذلك الوقت حوله بمناجاة  
 وأما ما نقلنا إلى الخلال في بعض موضع الخطرة والطير يزيد احتياط أن كان بمسوا  
 من الأرض فإن كان ثم وحدة أو حبل تردد أن من مع ما نأى اشتصاصا ولا يجب بذله  
 الماء طهارة إلى حديثه فيه غوب ورفقته واستأنف بهم فيهم تغافلهم بأشغالهم فإن لم

به الاعتراض على المتن وحاصل الأثر من كلف نقول خمسة مع إجازة الجواب عنه أن قوله والتراب معطوف  
 على قوله خمسة لا على المعدودات قبله أو يجعل الأعراف والطلب شيئا واحدا شأنه في تفسيره لا عواز بفقد الماء بعد طلبه فتكون من تمة  
 الثالث بعد ذلك التعريف بالتراب فيه مسامحة لأن معاشرا وطاوسا وبجواب بانه غلب الشرط على الأسباب ومضى الكل  
 شروطا بعد ذلك أضافه مسامحة لأن تعذرا استجابا مكر مع قوله وجود العذر نسفرا ومرض وأيضنا العا ولا شرط مستقلا مع  
 أنه من تمة الطلب وأضاع التراب رطامع أنه حكن وبجواب بانه قصد التوضيغ للبدى وإن كانت في الحقيقة رجع إلى اثنين  
 وجود العذر ودخول الوقت (قوله لا أسباب) أى ياد تسبناث على المتن وفي الأسباب الثالث نظر لانه بقى عن قول الما  
 رتعدرا استعماله (قوله فقد) أى حاله لا يشترط مع السنين الاثنين أو أعظم من الحسى والأنسعى وبمكتوب ما يأتى من عطف  
 الخاص على العام (قوله إن أمن مع ما أتى الخ) العلم أنه في حد القوت بشرط الامن على سبعة من جعلها الوقت ولا فرق فيه بين  
 كون الصلاة تسقط بان التيمم أولا أو لا في حد القوت بشرط الامن على خمسة من جعلها الوقت ويجعل اشتراط الامن عليه إن كانت الصلاة  
 تسقط بالتيمم والا فلا يعتبر الامن عليه بل متى خرج الوقت وأما إذا تيقن الماء في حد القوت فيشترط الامن على الأربعة النفس  
 والعرض والمال والانقطاع عن الرقعة بالوقت والاختصاص والمال الذي يجب بذله طهارة فلا يشترط الامن عليها (قوله إلى  
 حد بله مع عوف) طهارة أى متى شئت ذلك القدر من كل جهه به قال بعضهم لكن رد عليه أنه مما زاد بدلا على حد البعدو يمكن  
 أن يحمل على ما زاد يحصل له ظن العقد بذلك وقال بعضهم العبارة فيها تعذر بان يقال يرد ويبنى من كل جهة فدلها بصحت  
 أن الجوهري مع حد القوت وبعضهم قدره تقديرا آخر وقال يردو عوفى قدره لا أدع من كل جهة وقوله إلى حد القوت متعلق  
 بما رأينا من علمه فثبت إلى حد القوت ويثبت لمان كان لكل الخلى ينفره مستورا أنه فإذ ارعى ظن فقد الماء فإن حصل

بحمد الله عليهم لظن بقصد المصلحة العامة أن يعلم ما جعل يصله مسافر طارئة كاحتياج  
واحتشاش وهذا أفقر جد العرف المتعمد وبسمى حد النفس قريب طلبة منه أن أمن غير  
استعصام وبالجب بذله لمسطهاره ثمنا أو جرم من نفس وعضو وما زال ذلك على ما يجب  
بذله لغيره وانقطاع عن رفقته وخروج وقت ولا فلا يصلح بغيره يتصلف من معه ما دله  
وقد خرج الوقت فلا يتيم لاه ولا وجد لاه ولا جبرته لأن الأصل الاختصاص ولا  
على المال الذي يجب بذله بخلافه فيما يرتفع وجود المال المصلحة الزاخرة أن يكون المال  
قوي ذلك الجهل المتعمد وبسمى حد البعد عنهم ولا يجب قصد المال بعده فلو تفتت آخر  
الوقت فانتظاره أفضل من تعجيل التيم بل فضيلة الصلاة في وضوء أو آخر الوقت أبلغ  
منها بالتيم أوله وإن ظنه أوطن أو تيقن عدمه أو شكه فيه آخر الوقت فتعجل التيم  
أفضل لأصق فعملته دون فضيلة الوضوء السبب الثاني خوف محذور من استعمال الماء  
سبب بطله (أو مرض) أو زيادة ألم أو شدة فاشي في هذا من ظاهر العذر واللاية  
السابقة والتي الأثر المستكره من تفسيره أو انحول أو استعجال وتفتت وتيقن ولا ترد  
والظاهر ما يدور عند المنة غالبا كالوجه والدين ذكر ذلك الرافعي وذكر في المنايا ما  
حاصله أنه لا بعد كشفه عن كالأروء ويمكن رد إلى الأول وخروج بالفاحش البسير كقلى  
سواد والظاهر الفاحش في الماطن فلا أثر لوقت ذلك وبغض في خوفه إذا قبل محذور  
في الرأية السبب الثالث حاجته إلى العطش حيوان محترم ولو كانت رائحة الماء رائحة  
المستقبل صواب الروح أو غيرها من اللف فتتيم مع وجوده ولا يكلف أكثر من حد  
وشربه لغيره لأنه لا مستفاد عاده وخروج التحريم غيره والعطش المجمع التيم به بغيره  
في السبب الثاني والعشآن أخذ الماء من ماله كغيره فإنه لا يرد (أو) الثاني  
الثاني (دخول وقت الصلاة) فلا يتيم لوقت فرضا كان أو نقلا بل وقت لاه التيم طهارة  
ضرورية لا ضرورة فقبل الوقت بل تيمه فيه ولوقبل الإنسان بشرطه كستر وخطه حجة  
وأقال مع التيم قبل زوال الحاجة عن البدن لتعذر جماع كون التيم طهارة مضمرة  
لا تكون زوالها شرط الصلاة ولا لا اسم التيم قبل زوالها عن الثوب والمكان والوقت  
شامل لوقت الحواز ووقت العذر ودخل وقت صلاة أو لم يزل قضاء الله على رده  
وتيم قبل المطلق في كل وقت أرادته الأوقات الكراهة إذا أراد إتمام الصلاة معه وبشرط  
العلم بالوقت فلو تيم شاك فيه لم يجره وان صادف (و) الثاني الثالث (طلب الماء) بعد  
دخول الوقت بنفسه أو عاذنه كأم (و) الثاني الرابع (تعذر استعماله) نزل ما لو وجد حاجة  
مسيلة بطريق السور لم يجز له الوضوء بها كما في الرأية وأوصا كان يحول بينه وبينه صبح  
أو عدو ومن صور التعذر خوفه سارا أو انقطاعا عن رفقته (و) الثاني الخامس (لغاه) إذا  
أى الماء أى احتجاجة إليه (بعد الطلب) لعطشه أو عطش حيوان محترم كأم وهو ما لا يباح  
قتله (و) الثاني السادس (التراب) يجمع أو أوصى ما دوى به (الطاهر لا يؤكل  
غبار) قال تعالى فتيموا صعيدا طيبا أى ترابا طاهرا كالماء من عباس وغيره إذا  
بالطاهر الطهور فلا يجوز التمس ولا بالغبار ولا بالمستعمل وهو ما ينفى عنه ما ينفى  
منه حالة التيم كما تنقل من الماء ويؤخذ من صحر المستعمل في ذلك يجره من الواسد  
والكثير من تراب يسير مرات كثيرة وهو كذا في كل موضع يده في أثناء مع العصور وضوء  
صح على الأصح أما تأتير من غير عرس العضو فإنه غير مستعمل ونسأ في التراب  
الذكر المحرق منه ولو أسود ما يصر مادا كما في الروضة وغيرها والأعرة والأفرار  
والأحر والأبيض الماء كقول سفيان يخرج بالتراب الزرة والازنجة وسجادة الخبز  
ذلك (فان خاطله) أى التراب الطهور (حسن) كسر الجيم ونحوه جود الروضة

(قوله فلو: من الم) الا ان الواو لا  
تدس الى راس مقعر او الفرض منه  
تدس الى راسه فان لم يجد ثم لم يجد  
الواو في مكان الاكثار له واذا لم يجد قيل  
تدس الى راسه او لا تدس الى راسه  
(قوله ومن صور النقص: ر) اول  
ذلك عمل هذه الطرقة خوف فراق  
السنة رقيباً لها من التغير  
السرعي وبقيت على ذلك الا ان كان  
فانما هي من التغير الى راسه لا اعادة  
عملها وان كان العمل على نفسه القدر  
يقبل فان كان العمل يقطع النظر من هذا  
ويعتبر الامر ان يقطع النظر من هذا  
الماء الذي فيه السنة والاعتدال  
وهو وبه السبع والاعتدال اعادة وان  
كان يقطع فيه الوجود يقطع النظر من  
الاعتدال



(قوله) فالاصح القطع بأنه لا يجب مع  
 (الأس) أي فصل كالعدم ونفس  
 تعاملا واحد عن الأعضاء الأربعة من  
 أقدم عن هذه الكيفية إلى كيفة  
 أخرى بأن ينقسم عن الوجه والبدن  
 تعاملا واحداً مع الرأس بالتلج أو بالرد  
 ثم ينقسم عن الرجلين ومقابل الاص  
 بوب الكيفية الثانية وهذا إذا لم يكن  
 معه ما يكفي الوجه والبدن والأرج  
 مع الرأس بالتلج أو بالرد قطعاً ثم  
 عن الرجلين وهذا كله في الحديث الأخر  
 أما الكيفية الثالثة والردفة كالعدم فدخل  
 إلى التيم (قوله) بأنه قد عصى القصد  
 فإن لم يأنه لم يصح لانتفاء قصد  
 التراب بانتفاء النفل وهذه باختلاف  
 الوضوء والنفل كما تقدم في ما يأن  
 في ذلك ونوى عند الوضوء أو النفل كفي  
 (قوله) وعدها في المناب الخ) حاصله  
 أربعة طرق والخلاف في العدد والا  
 طالسعة معتبرة للتيم بانساق الكل  
 (قوله) النقل الخ) اعلم هنا ثلاثة ألقاب  
 النقل والنسب والقصد فالنقل معناه  
 تحويل التراب من محل إلى محل آخر  
 والنسب معناه نسبة احتياجه الصلاة  
 ونحوها والقصد معناه قصد تحويل  
 التراب للصعب (قوله) الواجب قرن النية  
 به) فمعنى العلة لما قبله وهو دخول  
 القصد في النقل (قوله) وانما صرحوا  
 في آخوه) هذه العبارة مؤخره من تقدم  
 وسكان حقاً أن ذكر عند قوله وأما  
 القصد قد اخل في النقل وهي جواب  
 عن سؤال حاصله إذا كان داخل في  
 النقل فلماذا صرح به غيرك فاجاب  
 بأن ذلك رعاية للفظ الآية

الجماعة كالتلج أو دفن أو نحوه (أو) اختلط به (رمل) ناعماً بلصق بالعشو (أو) يجر  
 التيم وإن قل اختلط لأن ذلك يتم ودخل التراب إلى العضو أو الراس الذي لا يلصق  
 بالعضو فإنه يجوز التيم به إذا كان له غبار لأنه من طبقات الأرض والتراب جنس له  
 ولو وجد ماء صالحاً لفسل لا يكتبه وجب استعماله في بعض أعضائه مرتباً أن كان حديثاً  
 أصغراً ومطلقاً أن كان غيراً كما يقتضيه من فصل كل به غير العيصين إذا ذكر تكبيراً  
 فأما منه ما استطعتم ويكون استعماله قبل التيم من الماني لقوله تعالى قل يجبنا ما  
 فتموا وهذا واحداً ما لا يصلح لفسل كثير أو رد لا بد وأن فالاصح القطع بأنه لا يجب  
 مع الرأس به إذا لم يكن ههنا تقدم مع الرأس ولو لم يجد إلا بالاكفة فالذهب القطع  
 بوجوب استعماله ومن به نجاسة ووجد ماء يغسل به بعضاً وجب عليه الحدث المتقدم  
 أو وجد ماء وعليه حدث أصغر أو كبر وعلى دونه نجاسة ولا يكفي إلا حدثاً معين  
 للنجاسة لأن الزاها لا بدل لها بخلاف الوضوء والغسل ويجب شراء الماء في الوقت  
 وأن يأكفه وكذا التراب بين مثله وهو على الأصح ما ينتهي إليه الزغيات في ذلك الموضع  
 في تلك الحالة قال الأمام والأقرب على هذا أنه لا تعتبر الحالة التي يشبه الأرمق الي  
 سد الرمي فإن الشربة قد تشتري حينئذ بدناير وبعد في الرخص يجب أن يكون احتياج  
 إلى القرنين عليه وألشفة حيوان فخرتم سواء كان آدمياً أم غيره لم يجب عليه الشراء  
 وكان لفسق سائر المؤمنين حتى المسكن والمخادع كما صرح بهما ابن كعب في التمر دون احتياج  
 واحد من الماء إلى شراء سيرة الصلاة فقدم الدوام النفع بهما ولو كان معه ماء لا يصحاح إليه  
 للعطش ويحتاج إلى غتة في شيء مما سبق جازاه التيم حكماً في المجموع ولو هو له ماء  
 أو أقرضه أو أعبره ولو ونحوه من آفة الاستسقاء في الوقت وجب عليه القبول إذا لم يمكنه  
 فحصل ذلك شرعاً ونحوه لأن المسألة في ذلك غالبية فلا تعلق فيه المنة بخلاف ما لو يجب  
 له من الماء فإنه لا يجب عليه قبوله بالأجماع لعظم المنه ويشترط قصد التراب لقوله تعالى  
 فتموا صعيداً طيباً أي أقصده ولو رفته رجح على مضمون أعضاء التيم فردده عليه  
 ونوى لم يكتف وان قصد وقوعه في مهب الريح التيم لانتفاء القصد من ههنا بانتفاء  
 النقل المحقق له ولو يم بأذنه بأن نقل المأذون التراب إلى العضو وردده عليه جاز على  
 النص كالوضوء لا بد من نية الأذن عند النقل وعند مع الوجه كالزكاة والمتميم والالم  
 يصح جزئياً كالزكوة بغيرائه ولا يشترط عذراً لقامه فعل مأذونه مقام فعله لكنه ينب  
 أن لا يأن لتفسيره في ذلك مع القدرة نحو وجاب من الخلاف بل بكرة ذلك كما صرح به  
 الدمري ويجب عليه عند الهز ولو باجر وعند القدرة عليها (وقرأ) أي التيم جمع  
 غرضه أي أركانه هنا (أربعة أشياء) وعدها في المناب خمسة فزاد على ما هنا النقل  
 وعدها في الرتبة تسعة لتحل التراب والقصد ركنين واسط في المجموع التراب وعدها  
 ستة وجعل التراب شرطاً ولاولى ما في المناب إذا لوحسن عد التراب ركنين لحسن عد الماء  
 ركنين في الطهارة وأما القصد فدخل في النقل الواجب قرن النية به الركن الأول  
 وهو الذي أسقطه المصنف هنا نقل التراب إلى العضو المسحوح بنفسه أو بآذنه كما مر  
 فلو كان على العضو تراب فردده عليه من جانب إلى جانب لم يكتف وانما صرحوا بالقصد مع  
 أن النقل القرون بالنية متضمن له رعاية للفظ الآية فلو تقي التراب من الرمي بكمه أو يده  
 ومعهم به وجهه أو تحط في التراب ولو لغبره جزءاً أو أقله من وجهه إلى أخرى أو من عضو  
 عليه سبب أو إلى تراب مسحه عنه تراب أو نقل من دالي وجهه أو من يد أخرى أو من عضو  
 وردده إليه ومسحه كفي ذلك لوجود معنى النقل (و) الركن الثاني وهو الأول في كلام  
 المصنف (النية) أي نية استحباب الصلاة ونحوها مما تقتضياتها إلى طهارة كل طرف



(قوله ومن سنه البداءه الخ) ومنها الشهادتان واستقبال القبلة وصلاة ركعتين بعد وعدهم شكره وعدم منعه من غير من الصلاة والبراءة ويحذف التسمية والنقل وقيل بينهما (قوله ثلاثة) (٦٦) الأول والثالث هما في الصلاة الجسدية

والشرعي والثاني خاص بالقبلة الجسدية (قوله روية الماء) أي سلامته كما يأتي (قوله وان ضاق الوقت) أي إذا كانت الزوية في حداث الوقت أو في حداث القرب وكانت الصلاة لا تسقط بالنتم أما إذا كانت الزوية في حداث القرب وكانت الصلاة تسقط فلا يصح التيمم بل يقيد ويقال ما لم يضيق الوقت والأفضل بطل التيمم (قوله فلو جمع الخ) فروع خمسة وكان الأولى تأخيرها عند قوله وأغنا بطله وجود الماء أو وقته إذا لم يقترب بجانحه ثم يقول فلو جمع الخ ويكون بعضها مرفعا على المنطوق وبعضها على المفهوم (قوله لانه شروع في المقصود) أي ولا مانع من إتمامه هذا هو الفارق بين القسم الأول والثاني بخلاف القسم الأول ففيه مانع من الأغما وهو وجوب الإعادة (قوله ولو رأى المسافر الخ) كان الأولى تأخيرها عند قول الشارع الاتي ويصل بسلامة لانه شروع عليه ومتناسب له ذلك لانه لما كان قائما مروى الصلاة فنهائه أنه يصل ركعتين ويصل تيممه بسلامة فلما أقام أو نوى الإقامة فقد أحدث ركعتين وهو لم يفرغ استباحتهما فكانه افتتح صلاة أخرى وهو لا يجوز أي مع ضعف التيمم بروية الماء قبل نية الإقامة بخلاف ما لو تقدمت نية الإقامة على روية الماء فلا يصلح أن يحدث الركعتين حينئذ قبل ضعف التيمم فلذلك لم يطل وهذا كله إذا كان التحل ملبسه التقداً وبسوى الأمرات والأفضل مطلقاً من غير تفصيل بين القبلة وغيرها لكن من جهة روية الماء أو نحوها لا من جهة الإقامة أو غيرها (قوله تغلب الحكم الإقامة) وهو الأتمام وهو يستقيم في نية الصلاة مقصودة (قوله فتنظر الخ) حاصل القسم الأول ما إذا لم يكن على العزم وساراً وكان وكان

لا يتأق يدونهما فاشبهوا الأعمار الثلاثة في الامتناع ولا يتعين الضرب فلو وضع يده على رأسه وعلقه جسا غلبت في ثم شرع في سن التيمم فقال (وسنّه) أي التيمم الثلاثة أشباه وفي بعض النسخ ثلاث خصال بل أكثر من ذلك كما ستعرفه الأول (التسمية) أوله كالوضوء والغسل ولو حدث حدثاً أكبر (و) الثاني (تقديم السجدة) من البدن (على اليسرى) عنهما (و) الثالث (المواالة) كالوضوء لأن كلا منهما طاهر وعن حدث وإذا اعتنينا هناك الجفاف اعتبرناه هنا اعتنا بقدومه ماء ومن سنه أنه إذا لم يكن التيمم والصلاة نحو ما من خلاف من أوجبها وتجب المواالة تسمياً في تمام دائم الحديث يجب في وضوءه تخفيفاً للناحية ومن سنه البداءة على وجهه وتخفيف الضام من كفيه أو ما يقوم مقامهما وتفرق أصابعه في أول الضرب تسعين وتخلل أصابعه بعد مسح البدن وان لا يرفع البدن العضو قبل تمام مسحه نحو ما من خلاف من أوجه ثم شرع في مسلات التيمم فقال (والذي سطل التيمم) إحدى (ثلاثة أشباه) الأول (ما) أي الذي (سطل الوضوء) وتقدم بناءه في موضعه (و) الثاني (روية الماء) الطهور (في غير وقت الصلاة) وان ضاق الوقت بالاجاع كما قاله ابن المنذر وتلعب في إيراد التراب كما قيل ولو لم تجد الماء عشر حجج فإذا وجدت الماء فامسه جلده رواه الحاكم وصححه ولأنه لم يشرع في المقصود قصار كما في إتمام التيمم ووجوده في الماء عدم إمكان شرائه كوجود الماء وكذا قسم الماء وان زال من بعض الوجوب طلبه بخلاف وقته الصلوة لا يجب عليه طلبه لأن الصلوة عدم وجودها بالطلب للعلل كما هو من التوجه روية مزارب وهو ما يرى نصف النهار كما هو ماء أو روية بقماعة مطبقة قربها أو روية ترك طلس أو نحو ذلك ما يتوهم معه الماء فلو جمع قال لا يقول عندئذ ما لغالب بطل تيممه لعله بالماء قبل المانع أو يقول عندئذ يغالب ما لم يطل تيممه لقارئة التيمم ووجود الماء وقال عندئذ لحاضر ماء وجب عليه طلبه منه ولو قال قلنا تيممه ولم يعلم الأصابع غيبته ولا حضور وجب السؤال عنه أي ويصل تيممه في صورتين أحدهما من أن وجوب الطلب بطله ولو جهه يقول عندئذ ما هو رد بطل أيضاً وجوب ما ذكر قبل تمام تكبيرة الأحرار كوجوده قبل الشروع فيها وأغنا بطله وجود الماء أو وقته أن لم يقترب بجانحه منع من استعماله كعطش وسبغ لأن وجوده والحالة هذه حكاه عدم فان وجد في صلاة لا تسقط قضاؤها بالتيمم بأن صلى في مكان يغلب فيه وجود الماء بطل تيممه إذا قانته بالاستسغال بالصلاة لأنه لا بد من إعادتها وان أسقط التيمم قضاءها لم يطل تيممه لانه شرع في المقصود فكان كالوجود المكفر للركبة بعد الشروع في الصوم ولأن وجود الماء ليس حدثاً لكنه مانع من ابتداء التيمم لأفرق في ذلك بين صلاة الفرض كظهير وصلاة احتياط أو النقل كعدو وتروى للمسافر الماء في أثناء صلاته وهو ما صرح به في الإقامة أو نوى القصار الأتمام عند روية الماء بطلت صلاته تغلب الحكم الإقامة في الأولى ولحدوث ما لم يستعقبها في الثانية لأن الإتمام كافتتاح صلاة أخرى وشفاء المريض من مرضه في الصلاة حكاه حدان المسافر ما فيها فتنظر ان كانت الصلاة بطلت بطلت وان كانت مما لا يسقط بالتيمم كان تيمم وقد وضع الجبيرة على حدث بطلت وقطع الصلاة التي تسقط بالتيمم لتوضأ وصلى بها أفضل من إتمامها كوجود المكفر الزبية في أثناء الصوم وليخرج من خلاف من حرم إتمامها إذا ضاق وقت الفريضة يحصر قطعها كما جزم به في التحقيق ولو يم مبت وصل عليه ثم وجد الماء وجب غسله

في غير أعضاء التيمم ولم يأخذ من الصلح شيئاً وأخذ بقدر الاستسكال ووضع على ظهره هذا الإعادة فيه فإذا شق في أثناء الصلاة لم يطل وحاصل القسم الثاني ما إذا كان السافر في أعضاء التيمم أو في غيره وأخذ زيادة على قدر الاستسكال أو قدره ووضع

والصلاة عليه سواء كان في أثناء الصلاة أم بعدها ذكر ما يقوى في فتاويه ثم قال ويحفل  
ان لا يلبس وما قاله ولا يحل في الحضر ما في السفر فلا يصح شيء من ذلك كالتي حزم به  
ابن عمر في ثقلته لكن فرصته في الوحدان حد الصلاة فقل ان صلاة الجنازة كثيرة  
وان تم الميت كتيم الحي ولو رأى المصلي صلاة التي تسقط بالتيمم بطل تيممه سلامه منها  
وان علم ثقله قبل سلامه لانه ضعف رؤية المصلي وكان مقتضاه بطلان الصلاة التي هو فيها  
اكن خافنا علمتها ولم يعلم الثانية لانها من جملة الصلاة كما يحتمل ان يرى تعالرو بأني  
ولو رأته حاشي نعمت لتقص الماء الماهو هو يحيط بهما على ما ذكره في كتابه القاضى  
أبو الطيب وغيره ووجب التزم كما في المجموع وغيره بطلان طهرها ولو رآه هود ونهيا لم  
يجب عليه التزم لظهور ما لو رأى المصلي في أثناء قراءة قد تيمم لها بطل تيممه بالروية  
سواء أوى قراءة قدره لم يأم لألعداد ارتباط بعضها بحض قاله الزاوي ولا يجوز التفتل  
الذي وجد المصلي صلاته الذي لم يتوعد راركتين بل يعلم من حاله الاحب والمهمود في  
التفل هذا اذا رأى الماء قبل قيامه لثالثه فاقوها والام ما هو فيه فان نوى ركعة أو  
عدد الله لا يعتد بنية عليه فاشبه المكتوبة المقدرة ولا يزيد عليه لان الزيادة كافتتاح  
ناقلة دليل افتقارها الى قصد جديد ولو رأى المصلي في أثناء الطواف بطل تيممه بناء على  
أنه يجوز تفرقه وهو الامع (و) الثالث من المبطلات (الردة) والحاد باقته تعالى منها  
بمخلاف الرخصة لقوة ومنه قوله لكن تطل نية تيمم بنية الوضوء (ومصاحب  
الجابر) جمع جبري وهي خشية أو نحوها كقصص توصع على التكسر ويشد عليها التخيير  
التكسر (يعني) بالماء (عليها) حدث عمر بن الخطاب عن عمار بن عبد الله عن عمار بن عبد الله  
بنغ الام والشقوق التي في الرجل اذا احتاج الى تطهير شيء فيها عن من وصول الماء  
ويجب مسح كلها بالماء استعماله ما لم يكن بخلاف التراب لا يجب مسحها وان كانت  
في حمله لانه منصف فلا يؤثر من راحته ولا بقدر المصحة بله الاستدانة الى  
الادمال لانه يرفقه فاقب وان السائر لا يتفرع للتمية بخلاف الخف فيمسوا جميع  
الجنب ونحوه متى شاء والمحدث وقت غسل عليه ويشترط في السائر ليكني ما ذكر ان لا يحد  
من الصبي الا ما لا يحد منه للاسقاط ويجب غسل الصبي لانها طهارة مشروفة تعتبر  
الاثبات فيها بأقصى الممكن (ونعيم) وجوب الماء روى ابو داود والدارقطني باسناد كل  
رحاله ثقات عن جابر في المصوح الذي احتلم واغتسل فدخل الماء مشتمة فان ان النبي  
صلى الله عليه وسلم قال اغتسلوا بكنهه ان تيمم ويصعب على راءه فو قة تيمم جميع عليها  
ويغسل سائر جسده وانهم بدل من غسل العضو للعليل ومسح السائر بدل من غسل  
ما تحت أطرافه من الصبي كما في النصين وغيره وقضية ذلك أنه لو كان السائر بقدر الحاجة  
فقط أو بأزيد وغسل الرأس لكان يجب المسح وهو كذلك في إطلاقهم وجوب المسح جرى على  
الغالب من ان السائر بأخذ زادة على محل الصلاة والتقصا بالمرح الذي يخاف من  
غسله ما يفترقه ان خاف استعمال الماء وعصا بته كالصوف ولما بين حبات الجدرى  
حكم العضو والمرج ان من غسله ما رآه وأذا طهره من القصاد من الصوف وشق  
عليه نزع وجب عليه مسحه وبقي عن هذا الدم المختلط بالماء تقدم المصلحة الواجب  
على دفع مفسدة الحرام كجوب تنقيص مصلي الغرض حيث عذرت عليه القراءة  
الواجبة واذا تيمم الذي غسل الصبي وتيمم عن الباقي وأدى فريضة لفرض ثان وقالت  
وهكذا ولم يحدث بعد طهارة الأولى لم يعد للجنب ونحوه غسله ولا مسحه بالمال  
والمحدث كالجنب فلا يحتاج الى إعادة غسل ما بعد عليه لانه لا يحتاج الى السلي بطلت  
طهارة العلل وطهارة العليل باقية اذا تنفل بها وانما بعد التيمم امتنع عن اداه فرض

على حديث فهذا فيه الاعادة كذا في (٦٧) في أثناء الصلاة (قوله لجلس) أي من قوله ولو يمسح المبتلح ويصع ان  
يكون الاول معلوما من قوله ولو يمسح  
المبتلح والثاني معلوما من قوله في  
قوله ولا فرق فيما ذكر من فرض  
عيني كظهره وصلاة جنازة (قوله ولو رأت  
الحج) داخل تحت قوله في غير وقت  
الصلاة وكذا مسألة القراءة ومسألة  
الطواف ومثل الروية في اللان التوهم  
(قوله بطل تيممه) ولا فرق بين كون  
المحل بطل فيه الوجود ام لا دليل قول  
الشارح لانه يجوز تفرق أفعاله فانه  
زال العذر وتظهر في (قوله ومصاحب  
الجابر الخ) الكلام عليها في مقامين  
محبة التيمم والاعادة وقد تكلم عليها  
على الترتيب (قوله جمع جبرية) من  
الجبر وهو الاصلاح وحيث جبرية مع انها  
موصوفة على كسر فكان حقه ان يسمى  
كبيرة ويحاط بانها ميت بذلك فتأولا  
بالجبر كما جئت المغارة مغارة مع انها  
مهلكة أي محل للهلاك فتأولا بالفرز  
(قوله والشقوق الخ) من ما تظلم من  
الدمع وان لم يحد فيه لم حكم الجبرية  
لان من الشقوق والكلام اذا لم يكن  
لها غور في اللحم والا فلا يجب التيمم  
ولامع الجبرية لانها في حكم الباطن  
(قوله ويشترط في السائر الخ) فيه  
اجمال فكان الاولى ويشترط في وجوب  
مسح السائر ان بأسخ من الصبي شيئا  
والا فلا يجب مسحه ويشترط في عدم  
الاعادة ان لا تأخذ زادة على الاستسك  
(قوله ونعيم) عطف بالاول لانه لا ترتيب  
بين التيمم والتيمم ومحل وجوب التيمم  
اذا تم الجبرية الوضوء والسدي والا فلا  
يتم تيمم ثم ان لم يكن هناك صحح سترته  
الجبرية فلا مسح عليها ايضا وان كان  
هناك صحح سترته وجب المسح عليها مع  
النية ثم مسح الرأس ويغسل الرجلين  
وبعد في صورتين لعدم طهر العضوين  
المذكورين (قوله دفع مفسدة الخ) دفع  
المفسدة هو عبارة عن تقديم مصلحة  
الواجب فيتم تقديم الذي على نفسه ويحاط بان لفظ دفع زائدة

وقوله معللة الواجب الزواج هو المصالح ومصلحته الاحتداد به وعدم طلاقه والحرام التمتع بالجماع ومفسده تعلقه بالجماع وعدم مصلحته عدم تعلقه بالجماع على ذلك وقوله كوجوب تنقيح الخ الحرام هو التضع ومفسده تعلقه بالجماع والواجب على الجملة ومصلحته عدم تعلقه بالجماع على ذلك (قوله وإذا امتنع وجوب استعمال الماء الخ) التعبير بالوجوب مشكل لانه يقتضي نحو ان استعمال الماء معلوم ان فرض المسئلة ان الماء يضر فيكون حراما وايضا اتفاق قوله فيما يأتي وجوب التيمم لانه اذا كان واجبا وحل منه ان الماء قد ترك الواجب وتركه حرام من ان التعبير بما يمنع الوجوب يقتضي حوازه فكان الاولى حذف وجوب كإفعل غيرهم يكون المعنى اذا امتنع أى حرم وحله على ما اذا تقرر دفع الأشكال الأولى فقط ولا بدغ الثاني (قوله ان كانت يجل التيمم) قال كانت في غير محل التيمم فلا يجب امر التراب عليه باختلاف الماء فيجب مصها به مطلقا أى سواء كانت في أعضاء التيمم أم في غيرها بشرط ان تامة من الأصح شيئا ولا فلا يجب مصها (قوله وإذا امتنع) (٦٨) وهو مفهوم المقتل لان المتن بين حكم

الجيرة وسكت عن حكم الطل إذا لم يكن عليه حيرة فينبهه الشارح (قوله قال البيهقي الخ) في تفسير البيهقي نظر لانه فمر الحديث بالامور الثلاثة تنفع ان الحديث ليس فيه الا الوضوء وغسل الأصبع دون التيمم ويجب ان نفسره موافق لما وقع من ان حرام المذ كور غسل الثلاثة ولكن في كلام الشارح نقص لفظ التيمم من الحديث فلو حصره الشارح كان تفسير البيهقي لأخبار عليه (قوله فان جفت الأرض الخ) أى صورة المسئلة انه لا جيرة فان كان هناك حيرة فان كان في الرأس صحيح لم تستره الجيرة وجب مصه ولا تقرب وان ستره مص عليها ولا تيمم ايضا وان لم يكن صحيح لم تيمم عن الرأس (قوله ولا أعاده الخ) أحاطه انه لا بد في عدم الاعادة من شروط أربعة أن يضعها على طهر وان تكون في غير أعضاء التيمم وأن يصبر زنها وان لا تأخذ زيادة على قدر الاستحسان فان اختلف شرط من ذلك وحث الاعادة على تفصيل بعضها (قوله لنقص البدل) أى وهو التيمم والبدل هو الوضوء وحده ان التراب لم يبر على الجيرة والماء لم يبر على عمل الطهارة فكل ناقص (قوله

انان بخلاف من نسي لمعة فان طهارة ذلك العنصر لم تحصل وإذا امتنع وجوب استعمال الماء في غير موضع محل الطهارة لغرض أو وجب لم يكن عليه ساتر وجب التيمم لانه يبنى موضع العلة بلا طهارة فمر التراب ما يمكن على موضع الطهارة كانت جعل التيمم ويجب غسل الأصبع بقدر الامكان لارواه اوداود وابن حبان في حديث حمرون العاص في رواية لهما انه غسل معا لظفوفه وضوءه لعلامة صلى جسم قال البيهقي معنا انه غسل ما أمكنه وضوءا وتيمم بالبقية وتطاب في غسل الأصبع المداور ليعاين قطع ثوبة ملوثة بقرموه يتعامل عليه بالفضل المتقاطعة ما حواها ليعمن غير ان يسيل الماء اليه فان لم يقدر على ذلك فمسه استعان ولو بأخوة فان تعذر في الجبهة غاصه يغشى ولو جرح عظمه المحدث أو امتنع استعمال الماء فمسه بالغير حواه يجب تحمان شاة على الأصح وهو اشراط التيمم وقت غسل العليل لتعدد العليل وكل من البسدين والجلن كمن وضوء واحد يستحب ان يجعل كل واحدة كمنضرة فان كان في أعضاء الاربعه جرحه وسه في بعضها فلا يمين ثلاث تيممات الأولى للوجه والثاني للبدن والثالث للرجلين والرابع للرأس عنه مسح مائل منه كمنزعة عن الرأس فاربعة تيممات لا اعتناء بالترتيب وان كان في أحد الجنب القوط القريب سقط الرأس (ومضى) صاحب الجيرة اذا مسح عليه وغسل التيمم وتيمم (ولا أعاده عليه ان كان وضوءا على طهر) لانه أولى من المسح على الخف للضرورة هنا هذا اذا لم تكن الجيرة على التيمم والواجب القضاء في الوضوء بلا خلاف لنقص البدل والبدل جمعا ونقصه النوى في الجموع كالزأفى عن جماعة ثم قال واطلاق الجمهور يقتضى انه لا فرق انتهى وما في الوضوء أوجه اذ كروان وضوءها على حدث سواء كان في أعضاء التيمم أم في غيرها من أعضاء الطهارة وجب تيممها ان أمكن بلا ضرر بجمع التيمم لانه مسح على ساتر فاشترط في الوضع على طهر كما خفف فان تعذر تيممه مسح ومضى وقضى الفرائض لفوات شرط الوضوء على كل دفعة تين تشبيهه حيثما خفف وكذا يجب القضاء ان أمكنه النزاع ولم يفعل وكان وضوءا على طهر ولو تيمم عن حدث أكبر ثم أحدث حدثا أصغرا فنقص طهره لأصغرا لا ذكر كما وأحدث بعد غسله قصره عليه بما يحرم على المحدث وحتمه عن الحدث الأكبر حتى يجدد الماء لانه مانع فلو وجد حائضا ما جعل تيمم ولا يجوز الطهر معها لا الغاوضت السرب نظرا للقلب ولم يقص

وكذا يجب القضاء الخ) ليس مركزا مع قوله فيه تقدم وجب تيممها ان أمكن لان ما تقدم في الرع وعده وضوءا القضاء وعده صلاته (قوله ان أمكنه النزاع الخ) اعلم انه لا يجب النزاع ان أمن الا ان أحدث من الأصح شيئا أو كانت في أعضاء التيمم أو في غيرها أو أمكن غسل الاربع وأما اذا كانت في غير أعضاء التيمم وأمكن نزاعه أو أمن منه ولم يكن غسل الطل فانه لا يجب النزاع (قوله ولو تيمم عن حدث أكبر الخ) أى تكون قوله في أول الميطلات ما يطل الوضوء أى اذا كان تيمم عن حدث أصغرا أما اذا كان تيممه عن حدث أكبر ثم أحدث حدثا أصغرا تيممه عن الأكبر لا بد بل ما يباح له فباح له ما يباح للجنب من قراءة القرآن والمكث في المسجد وعنته عليه ما عنت على المحدث حدثا أصغرا (قوله تيمم ولا يجوز الطهر منها) أى تيمم بالفعل لأجل الحدث الأصغر وان كان تيممه بالنية لم يثبت الا كمراساره من ذلك ان البيهقي اذا غسل الأصبع وتيمم ومسح فان لم يجد أصغرا ولا أكبر فتممه باق فأذا أراد فرضا عاد





(فصل) في إزالة الخصامة من المذنبات المذكرة في كتابها (١) قال أقصر على الإزالة لأنها المقصودة وإزالة  
بعد التسم لا تكون نهائية لأن المذنب لا يكون التسم لأصبع قبل إزالتها من البدن (قوله مستقدر) أي جرم أو وصف قائم  
بأهل عند ملائمة الخصامة مع الطوبى لاحتلال أي تدخل بالثاني النجاسة الحسنة لأنها مستقدرة شرعا (قوله على ذلك) أي العاصي  
أو العوم الذي قبله (قوله هذا ركس) أي نوع هذا أو غاها قال هذا ولم يقل هذه لأنه قال هذه ركس لتوهم احتصاص الحكم بها  
فقدل عما إلى العوم (قوله والركس الحسن) (٧١) من كلام الرازي تغييره ~~ركس~~ وقوله فيما تقدم شرعا

ومتيمم لغيره كقوله ما وشرح في سفر معصية كما بقى لان عدم التقصير خمسة فلا تنط  
سفر المعصية

أقوى من المير في ذلك ثم يظهر بها (قوله) أراد به الخاصة المتوسطة (أي) أي يكون قوله الأول الذي استثناءه مطلقا لأن المستثنى منه نجاسة متوسطة والمستثنى نجاسة مخففة وكذلك ذكر الغلظة بعد ذلك بمجزلة الاستثناء المقتطع وعدا الشارع في ذلك الحيلولة من المتوسطة (ذكر المخففة والمغلظة) وكان يصح الشارع أن يصح أولا ويكون ما بعده في المتن نفسه لانه والأمر في ذلك من أجل



(قوله حتى جعلت الصلاة خمسا الخ) وهل هذا الجعل لفعل الخشاعة والبول لسله الاعراء بعد ما (قوله على فحين) وهذا القسم عام في الخاضعات الثلاثة وان كان ظاهر الشارح انه خاص بالخاضعة المتوسطة (قوله جرى الماء علم مرة واحدة) أي ان كانت متوسطة أي أو رشة ان كانت مخففة أو عسلا ما احداها بالتراب ان كانت مغلفة (قوله قطارة) أي مطهرة في الكثير تو طارة وغمر مطهرة في القليلة واعلم ان خاضعة الجمل سائر في خاضعة الفصاة وبالعكس وطهارة (٧٢) احدهما تنزيم طهارة الاخر وهذا اذا كان الفصل بالعبء ليس في اياه

كالبول والذئابة بدليل ذكره الهامة المخففة والمغلفة بعد ذلك وبكى غسل ذلك مرة حديث كانت الصلاة خمسين والفصل من الجنابة والبول سبع مرات فلم يزل رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل الله التحصن حتى جعلت الصلاة خمسا والفصل من الجنابة مرة واحدة وغسل البول مرة واحدة ولم يضره وأمره صلى الله عليه وسلم بصب ذنوب على بول الاعرابي وذلك في حكم علة واحدة وهو جهة الوجوب (تنبيه) الهامة على فحين حكمية وعينية فالمحكمية كبول جف ولم يدر له سفة يكفي جرى الماء علم مرة واحدة والعينية بسبب ازالة صفاتها من طم ولون وريح اما عسر زواله من لون او ريح فلا يجب ازالته بل يظهر الجمل اما اذا اجتمع فصبوا واتمما مطهرة القوة دلاهما على بقاء العن كما يدل على بقائها بقاء العلم وحده وان عسر زواله وتوخض من الغسل ان الجمل ذلك فحاشا اذا بقيا في جمل واحد فان بقاءه متفرقين لم يضر ولا يجب الاستماع في زوال الاثر بغير الماء الا ان تمتنع ويشرط ورود الماء ان قبل لا ان ذكر على الجمل لئلا يتبص الماء لو عكس فلا يطهر الجمل والقسالة القليلة المنفصلة بالانغمر ولا زادة وزن بعد اعتبار ما ينشر به الجمل وقد علمه بالمدسل طاهرة لان المنفصل بعض ما كان متمسلا وقد فرض طهره ولا يشترط العسر اذا البال بعين النفس وقد فرض طهره ولكن ينسج خروجه من الخلق فان كانت كثيرة ولم تغبر ولم تتمصل قطارة بياض وان نهضت متغيرة وزاد وزنها بعد ما ذكر اول نزول طهر الجمل فحكمة (فرع) ماء نقل من البصرة سد فيه طهر من البول او ريشه حكم نجاسة كما قاله النجوى في تعلقه ولا يشك عليه قوله لم لا يدرى من البول او ريشه من الفرق وان احق ان يكون ذلك من قرية حاشية في حكم نجاسته وهذا المصلحة مما جمعا بها البلوى ثم شرع في حكم الخاضعة المخففة فقال (الاول النجس الذي لم يأكل الطعام) أي النجس الذي قبل مضى حولين (قانه يظهر ريش الماء عليه) بان ريش عليه ما يجره ويغمره بالسيلان بخلاف النجاسة والغنى لا بدق ولها من الفصل على الاصل وبصدق بالسيلان وذلك غير الشيعين عن أم فليس أنها حاشية بان لها صغير لم يأكل الطعام فأحاطه رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجره فقال عليه قدامه خضعه ولم يدره ولا غير الترمذي وحسنه بغسل من بول الحبارية وريش من بول الغلام وثرق بينهما ما ان الاثنان يحمل النجس أكثر تخفف في بوله وبان بوله ارق من بولها فلا يصح ما يحمل كصقوب بولها وبالحق بها النجس يخرج بقدر النجس تحسبه بغيره وتناول في خصوص في اصلاح فلا تمنع النجس كافي المموج وبغسل مضى حولين ما بعد هذا الزمان حيثما كان الطعام ما نقل من النجس ولا بد مع النجس من ازاله وما قد كيفة الخاضعات وانما استكونا عن ذلك لانه البس سولوا ولها خلافا لتركه من ازاله بقاءه ان ازاله بالريش (ولا بدق) من تبي من النجس (الخاضعات) كما هي اجماعا ركة الدسر (الا البصر) في العرف (من الدم والنجس) الاحنيين سواء كان من نفسه كان انفصل من عادته اذ من العرف بغير الكلب والمخزور وريح احدهما لا ينسج الدم ينطبق اليه العف وغيره القليل منه في محل المساحة قال في الام والقليل ما عاها الناس أي عدوه عفاوا او فجع استفعال ان تنق وقصاد ومثله السد يد

ويجتمع القسالة مع الثوب في غسل احوال كانت بالصب وهو مرتفع عن الانعاس فلا يلزم من طهر الجمل طهر القسالة ولا يلزم من نجاسة القسالة نجاسة الجمل وبإزمن من طهارة القسالة طهارة الجمل (قوله حكم الخ) لكنه يعني عنه في الشرب وغيره لان الامر اذا ضاق اتسع وهذا اذا لم ترعه الهامة فيه ولا انفس ولا يعني عنه (قوله لم يأكل الطعام) بان اقتصر على أكل اللبن سائر انواعه ومنه الجن الخلال عن الانفة والقشقة والزا يدل المعنى في ذلك سواء كان لبن أمه أم غيرها ولون مغلف (قوله قبل مضى حولين) أي اوعه أي واحتملا على المعتمد معهم وكذا قوله لم يأكل الطعام أي ولو احتملا على قوله لا يضاوي قبل يجب الفصل ٣ (قوله أوجوا زحمله) قيل المراد بالجل الذي يلبس لانه اليه وما لاقاة من الثوب وما زاد على ذلك غير محله وقيل المراد بجمعه الذي يصبه وقت الخروج ويستقر فيه وماذا فاه من الثوب فان لم يستقر بان نزل من الرأس ولم يستقر في محله حتى نزل القندم في وفي محله على هذا القول دون الاول وينبغي هاء ان الذي في محله يعني عنه قليلا أو كثيرا وليس في محله يعني عن القليل فقط ومثال ما جاز زحمله على المعنى الاول أن يخرج من المذراع ففصل الى المرفق (قوله لان جنس الدم الخ) فيه تعليل النبي بصفه لان المدعى العفون القليل والنجاسة طاعت القليل فكأنه قال يعني عن القليل اقلته ويحيى بان المظنور ليسه قوله لان جنس الدم والجنس يسدق بالقليل والكثير اما فصارت الدعوى خاصة والدليل عاما

في قوله حتى جعلت الصلاة خمسا الخ





المزج قبل الوضع على الجمل والاهل على ذلك فيقول الاجماع قوله صلى الله عليه وسلم اذا ولغ  
 الكلب في الاناء غاسله سبع مرات اولاهن بالتراب واهمسلم وفي رواية له وعفوه  
 الثامنة بالتراب أي بان يصاحب السابعة كما في رواية أبي داود السابقة بالتراب وفي  
 رواية جميعها التمسد في اولاهن او اخرها من بالتراب ومن رواه في مسلم تفاوض في غسل  
 التراب فبتساقطان في تسعين غسله ويكتفي بوجوده في واحد فمن السبع كما في رواية  
 الدارقطني احدا من بالخطاه فغسل على العباب والحق به ما سواه ولان لعابه انصرف  
 فغسله فاذا ثبتت نجاسة فغسله من البول وروث وعرق ونحو ذلك اولى (تسبه) اذا نزل  
 عين النجاسة الا يستعمل غسلات مثل ما يجب واحدة كما يحسنه النووي ولو اكل لحم نحو كلب  
 لم يجب شبعه على الاستنجاء كما نقله الروابي عن النعمان (قائدة) حمام غسل داخله كالب  
 ولم يحد تطهره واستمر الناس على ذلك ولا الاعتقال فيه مدة طويلة وانتشرت النجاسة  
 في حصر الحمام وقوله فيما ينق من اصابه شيء من ذلك فغسله والافطرا لا بالانصب  
 بالثلث ويطهر الحمام بمرور الماء عليه سبع مرات احدا من طفل لان الطفل يحصل به  
 التبر بكماء من به جماعة ولو غسلة في محل امر عليه ذلك ولو بواسطة الطين الذي  
 في تعال داخله لم يجب نجاسته كما في الهرة اذا اكلت نجاسة وقامت عينة في محل فيها  
 طهارة بها وبقي التراب ولو غبار رمل وان افسد الثوب جعابين نوعي الطهور فلا يكتفي  
 غيره كاشتان وصابون وسن حمل التراب في غير الاخرة والاولى لعدم احتياجه  
 بعد ذلك الى تبر بكماء من شمس من جميع التسلات ولا يكفي تراب نجس ولا يستعمل  
 في حدث ولا يجب تراب ارض ترابا لا زاهية في تراب التراب فيكتفي تسعيا بما وجد  
 ولو اصاب ثوبه من ملأ من ثوبه قبل تمام التمسك لم يجب تبر به فاما على ما اصابه من غير  
 الارض بعد تبر به ولو لغ نحو الكلب في اناء فيه ماء قليل م كور حتى يلبث قلتي طهر  
 الماء دون الاناء كما نقله النعمان في تحذيره من ان الحداد وافرء فان كان في الاناء ماء كثير  
 ولم ينقص بولوجه من القلبي من نجس الماء لا اناءه ان يكن الكلب اصاب جرمه الذي  
 لم يصبه الماء مع رطوبة احد هما قاله في المجموع وقفتينته (لو اصاب ما وصله الماء ما هو  
 فيه لم ينس) وتكون كثرة الماء مانعة من تنجيسه وبصرح الامام وغيره (تسبه) هل يجب  
 اراقة الماء الذي نجس بولوج الكلب ونحوه او ينسب وجهان اصحهما الثاني وحديث  
 الامام يرافقه مجهول على من اراد استعمال الاناء ولو ادخل كلب راسه في اناء فيه ماء قليل  
 فان خرج فيه ماء ما لم يجب نجاسته او رطبا وكذا في اصم الوجهين جملا بالاصل ورطوبته  
 يحتمل انما من لعابه (و يغسل من سائر) أي باقي (الخصاسات) المحففة والمتوسطة (مرة)  
 وجو ثباتي عليه (واحدة) وقد رد دليل ذلك وكيفية الفعل عند قول المصنف وغسل  
 جميع الاوال والاوراث واجب (والثلاث) وفي بعض النسخ او الثلاثة بالتاء (أصل)  
 أي من الاقتصار على مرة فحدث ان يغسل ثلثين بعد التسليم لا تسعين (الاحياء)  
 تسكن الثلاث فان المثلث النجاسة واحد وقوان تعددت النجاسة كما في غسلات الكلب  
 لا تساقب ذلك عند الثلث في النجاسة لحدوث اذا استغسل احدها كمن زهه فعند  
 تحقيقها اولى وشغل ذلك المظلة وبصرح صاحب الشامل الصنف في مرتين و  
 طهرها وقال الجليل لا يندب ذلك لان المكبر لا يصح كراهة الا صغرا لا بصغرا في ثبات  
 النجاسة المحففة والمتوسطة دون المظلة وهذا الوجه (تسبه) قد علمه ما قرأنا في النجاسة  
 لا يشرط في ازالته بخلاف طهارة الحدث لانها عباد كسائر العبادات ويستأن من  
 باب التروك كترك الزنا والتبص وانما وجبت في الصوم مع أنه من باب التروك لانها  
 كان مقصود الصنع الشهوة ونحوها لعل الهوى الحق بالتسفل ويحسب ان يدر يسفل

(فرع) لو كان ثوب نفسه مبرأحت  
 ووضعه في الاناء لم يغسله وبسبب عليه الماء  
 والحال ان دم البرأحت له جرم فلا يطهر  
 ذلك الثوب لان الماء ينقص ويضعف  
 عين النجاسة بل لا يضمن ازالته عن الدم  
 ثم يغسل عليه الماء وهذا اذا رطبه طهر  
 الثوب من دم البرأحت اما اذا اريد  
 تنظيفه من الوضغ فلا يضر وضع الماء  
 عليه ولو بقي ثوب الدم (فرع آخر) دخان  
 النجاسة وكذا دخان اللد المصون بالخمر  
 ودخان جمعة دهنها نجس ودخان التشادر  
 ان اخبر العارف بأنه متعقد من الهباب  
 وكذا الهباب النار المتعقد من الجن والكرمل ذلك  
 نجس فلو اوقدت يدك اوقدت اوداة  
 فان كان هناك رطوبة ولو من احد الجانبين  
 نجس وصار الدخان المتصاعد من الفتنة  
 والذوق نجسا وان لم تكن هناك رطوبة  
 فلا تنس وكذا الوضغ ترابا رطبا على ذلك  
 اللهم او الدخان فانه نجس واما النار  
 التي تشتعل فان خلت عن نجان قطارة  
 لكن لا تخلو عنه دليل انه لو وضع بين  
 ايض عليها راسه وذاك الدخان  
 الذي قدمه البوطة نجسة وفيه لها طهر

(قوله وان قلت الخ) أي تحسب الأفعال فاعمل كما يجب (قوله وكذا تطهران نفل الخ) وهذا النفل قبل حرام وقيل مكروه والمعتد  
 الكرامة وفي المصوتين لم يحصل عبود للشريعة كما كانت عليه أولاً وكذا (٧٦) نزلت من دن آل آخر بخلاف مسئلة وضع العيص

موضع الجرفان لخل لا تطهران ما هاتوا

وذلك اعتداه ويقتضي في الدوام ما لا يتغير  
 في الانتداه (قوله بطرح شيء) أي  
 لا يتغير معها فخل أما إذا كان ذلك  
 كان موضع عليها عيص أو فعلاً أو سكر  
 أو تبيد أو غلة لا يتركها في ذلك لا حال  
 بعض حبات العيص وزر ما إذا وقع حال  
 العيص أيضاً (قوله بطرح شيء الخ)  
 الحاصل أن العيص إذا بقيت إلى النفل  
 ضرر مطلقاً وكذا إذا كانت نجسة وما إذا  
 حكت كانت طاهرة فإن زعم قيل النفل  
 ولم يقبل منها شيء ولو تبيد الجرعة يترك  
 العيص منها لم يضر ولا أثر (قوله لأن  
 العيص قبل التقيس) معناه أن الجسر  
 نفس لا سكر ويوقع العيصية فيه  
 طرأت له نجاسة حتى إذا نفل فخل أمكن  
 طوره من نجاسة الجرعة يفي نجاسة  
 الطارة فتعدي عليه بالتحميم (قوله  
 بضر الخ) ليس قياداً ومنه العيص  
 والحصل والسكر والتبيد عاص  
 الماوية من سائر الأعيان (قوله مع  
 الخ) ويلزم من الحكم بالعبادة الطهارة  
 لأنها فرعها (قوله مؤثثة) أي بأوصاف  
 أو باستناد أفعال المؤثثة إليها وليس  
 المراد التأنث بالنساء لأنه قليلة وقوله  
 وقد ذكر كأي بعد عليها ضميراً المذكر  
 وتسندها أفعال المذكر

(فصل) في الجنب في أي في حقائمه  
 وأحكامه وقد ذكر الكل إلا أنه لم يتكلم  
 على أحكام الاستحاضة فتكلم عليها  
 الشارح بتكميلها فائدة (قوله بما تنطبق  
 به الأحكام الخ) جواب عن سؤال حاصله  
 أن ما يخرج من الفرج من الدماء  
 لا يفسد هذه الثلاثة بل هناك غيرها  
 حكمه المصقرة والآية طاب بان  
 المراد الدماء التي تنطبق بها الأحكام وهي  
 الثلاثة كما مراد الشارح وبذلك  
 جترى على الشارح وقال به ما مرادك

التحصيل خاص بالتحميم كان استعمال العيصية في بدنه بغير عذر شرعي من العيصية  
 فإن لم يكن حاسباً به فليسوا الصلاة وينبذ أن يخل به ما عدا ذلك وطاهر كلامهم أنه  
 لا فرق بين النفل وغيره وهو كذلك قال الزركشي ينيق وحسب المياه ودية المظلة  
 مطلقاً قال الأستاذ والعاصي الجنبية يخل الحلقه بالعاصي بالتحميم والنجاسة فلا أن  
 الذي عصى به ما تنسب به بخلافه ثم وإذا حصل فأن التحميم طيباً في القي الفرغرة لغسل  
 كل ما في حد الظاهر ولا يبلغ طعاً ولا شراً بأقبل غسله ثلاثاً يكون أكلاً للعصاة نفل في  
 الصوم عن الشيء إلى محمد الجنبية وأقره (وإذا نفلت الجرعة) أي الجمرعة وغيرها  
 وأفسرته هي التي عصرت بقصد الخلطة وهي التي عصرت لا بقصد نجاسة وهذه الثلاث  
 أولى (بنفسها طهرت) لأن هذه العيصية والمخرج الاسكار وقد ذكر الأولان العيصية غالباً  
 لا يخلل إلا بعد الضم فلو لم يخل بالطهارة لتعدوا وتجاوزوا من الجمره وحلال أجماعاً  
 وبطهرتها معها وإن علفت حتى ارتفعت وتحصن بها ما فوقها من شرب منها الضرورة  
 وسكدة تطهران نفلت من شيء إلى غسل أو تقيس أو وقع رأس الدار أو زوال الشدة من  
 غير نجاسة تحفظها (وإن حلت بطرح شيء فيها) كالجمل والخيول والحصان وقيل  
 الضمير (لم تطهر) التحصين المطروح فيها يصح ما بعد انقلاجه لا (تبيس) لو صبر  
 بالوقوف بدل الطرح لكن أولى للشارح عليه ما لوقع فائش غير طريح فبقائه  
 ربح ما بالانطهر مع على الأصح لم يصر العيصية وقبعت بعض حبات في عيصه لم  
 تكن الأخيرة عيباً ينيق أجماعاً لا يضر ولا يضر العين الطهارة منها قبل الخل لا يضر بقصد  
 العيصية بخلاف العين البصية لا التحصين قبل التحصين فلا تطهر بالخل ولا لو ارتفعت  
 بلا طين بل بفصل فاعل لم يطهره لأن لا ضرر ولا الجمل اتصاله بالمرتفع العيص  
 فلو جهر المرتفع بغير طهرت بالخل ولو بعد حافة خلافاً للفرقة في تقيس به قبل الحلق  
 ولو نفلت من دن إلى حط طهرت بالخل بخلاف ما لو أخرجت منه ثم صب فيه عيص  
 فصرم نفلت والجرعة هي المقتضية ما العيصية وهذا من الاقتضاء عليها أن التبرؤ هو  
 المقتضى عيصاً ما العيصية كما تسر لا بطهر بالخل وبه مخرج العيصية أبو الطيب التحصين  
 الماوية ما لا أشد أرفضه بعد الانقلاب خلافاً للفرقة التي يفتي وأشاره السبكي  
 لأن الماء من ضروره ودل له ما حرجوا فيه باب بأنه لو باع خيل فربعت عيباً أو  
 خلز بيب جمل رطب مع ولو احتلط عيصه بخل معلوب ضربه لفة الخيل فبصر  
 فتنصب به بعد نفلته أو بخل فالخلاص لا من الأصل والظاهر عدم الضمير وأما الماوية  
 فينبغي الحلقه بالخل القالب لما ذكر (فائدة) الجرعة مؤثثة كما استعملها المصنف وقد ذكر  
 على منصف ويقال فيها بخرصة بالنساء على لفة قلبة (تبيس) قال الخليلي قد صبر العيصية خلا  
 من غير تحمير في ثلاث صور الأولى أن يصب في الدار لعتق بالخل الثانية أن يصب  
 الخ في العيصية فبصر بمخالطة خلاص غير تحمير لكن محله كما يحل حماراً لا يكون  
 العيصية غالباً الثانية إذا تحورت حبات النشع من عاصدهم وعلا منها الدار ويطون  
 رأسه ويجوز أمساك ظروف الجمره والانتفاع بها واستعمالها لأذاعت وأمسك  
 الجمرعة لتصر خلاصاً غير محتمر بدار أبقاها لم يربها فطهرت على العيصية كأم  
 (فصل) في الجنب والنفس والاستحاضة وقد ذكرها على هذا الترتيب فقال (والذي  
 يخرج من الفرج) أي قبل المراتب ما يتعلق به الاستحاضة من الدماء الثلاثة دماء فقط وأما  
 دم الفصاد الخارج قبل التسرع دم الآية فلا يتعلق به حكمه ولا يصح به يقال له استحاضة

بالأحكام التي تنفيها عن دم الصغيرة والآية أن أدت أحكام الجنب فهي متفية أصنافاً عن دم الاستحاضة التي في المرفقان ودم  
 المتزبقة أيضاً وأن أدت أحكام الاستحاضة فهي ليست متفية عن دم الصغيرة والآية بل ناشئة لهما كما هي ثالثة لقسم الثالث  
 الذي في المتن فكان الأولى حذف قوله بما يتعلق به الأحكام ردت قوله وأما دم الصغيرة والآية فالحق (قوله من الدماء الخ)

جوابها قال بان الدم لا ينحصر في الثلاثة بل يخرج منه الدم في العظام والدم في الودى فاجاب بان المراد الذي يخرج من الدماء فهو حصر اسما في قوله وشرا عدم جيله الخ ان اراد الشارح بذلك انه تعريف مستقل غير تعريف المتن فلا يصح لانه يشعل التماس وشروط التعريف ان يكون مائلا وان اراد انه يقيم لثبوت فلا حاجة اليه لان معنى قوله دم جيله هو معنى قوله على سبيل انحصار في رتبة الشاغلان الاول حذفه (قوله أي الحين) أي حقيقته وأحكامه حقيقته بينهما قوله هو الذي وأحكامه بينهما قوله فاعتزلوا التماس الخ (قوله أي الحين) (٧٧) فصرحه مع ان كلامهما مصدر من أسماء الحين الظهوره ولا لعل قوله هو الذي (قوله)

في قوله) وهو من الرمز (قوله وزاد غيره الخ) وزاد بعضهم القردة و بنت وهان (قوله وله عشرة أسماء) بل خمسة عشر ولا كراهة في التسمية بما لو ورد بها الكلب والسنة (قوله وله اسود الخ) ورد عليه سؤال هو ان اللون لا ينحصر في السواد فاجاب بان المراد اللون الاقوى الخ وكون الاسود اقوى ظاهرا وذلك يكون عبرا قوي واحاب ابن قاسم أي اقون الاصبل والخالص ان الصور لالوان الدماء وصفاتها الصور اربعة وعبرون صورة وذلك لان الالوان خمسة كما في الشارح والصفات اربعة اما الحين اومتز اوهما او مجردهما فادخر به صفات الاول في صفات الثاني ثم الحاصل في صفات الثالث وهكذا بلغت ما ذكر فان استوى دما قدم السابق كاسود حش والآخر امر متين متين فاحدى الصفتين بغير ضعفه والآخرى تقابل الاخرى فمتزبان وكا جر متين او متين مع اسود مجردهما مستويان (قوله أي بعد فراغ الرحم) انما قصر ذلك لان كلامه المتن يشعل الدم الخارج بعد الولادة الاولى فتقتضاه انه يسمى نفاسا مع انه لا يسمى نفاسا بل كان قبله حين بان حاست قبل الولادة يزد الجموع على خمسة عشر كان حسا والا كان دم عا (قوله أي عرا يام) كقرا الحين صادف بصورتين بان يجاوز خمسة عشر او ينقص عن يوم وابله وقوله أي عرا يام أكثر العا بان حاوزتني ولانني أن يقصر على أقل النفاس لان ما وجدته من اول

ودم فساد الاول (دم الحين و) الثاني دم (النفاس و) الثالث دم (الاستحاضة) ولكل منها حد يميزه (الحين) لغة الصلان تقول العرب حاضنا الصبرة اذا سال صهنا وحاض الوادى اذا سال وشرا عدم جيله أي تقتضيه الطباع السبعة (وهو) الدم الخارج من فرج المرأة أي من اقصى وجهها على سبيل الصحة استرازا عن الاستحاضة (من غير سبب الولادة) ههنا وقت معلومة احترازا عن النفاس والاصل في الحين انه وبانوثا عن الحين أي الحين وشرا عدم جيله أي كنهه اقتضاه ثبات آدم قال الجاسط في كتاب الحيوان والذي يمين من الحيوان اربعة الا ذميت والارب

والغنيب والعاشر وجهها منهن في قوله ارأيت بعضهن والنساء وضع ونفاس لها دواء وزاد عليه غيره اربعة اخرى النافه والكلي والوزعة والخبر أي التي من الخيل وله عشرة أسماء حنين وطعت بانثاء وشرا كبر واعصار ودراس وعصارك بالعن المهمة وفراخ بالعا موط من المين المهمة ونحاس (ولونه) أي الدم الاقوى (اسود) ثم امر فيوضيف بالثبية لاسود وقوى بالقية لاسود والاشقر اقوى من الاصفر وهو اقوى من الاسود كسدر وما له رائحة كزجة اقوى ما له رائحة والذين اقوى من الزقيق والاسود (يتمد) معاه مهمة فما كود الاله مهمة كسور فيهما منة عروق أي خار ما خوز من استدام المار وهو اشتداد حره (الدم) بذال مهمة ومن مهمة أي موجه (تبه) لولق فراة فرجان نفاس ماسق في الأحداث أن يكون الخارج من كل منها حضا ولوحاض المشكل من العسر ج وأمن من الذي حكمه مالموع واشكاله اوحاض من الفرج خاصة فلا يثبت لدم حكم الحين بل يواز كونه وحلا والخارج دم فساد قاله في الجموع (والنفاس) لغة الولادة وشرا (هو الدم الخارج) من فرج المرأة (عقب الولادة) أي بعد فراغ الرحم من الخل وهي نفاسا لا يخرج عقب نفس فخرج عباد ذكر دم المطلق والخارج مع الولد في بعض لان ذلك من آثار الولادة ولا نفاس لتقدمه على خروج الولد بل قد تقدم فساد من المنسل من ذلك في بعضها المتقدم حين (تبه) قوله عقب بعض النساء التي تاتيه ههنا لاصع ومعناه ان لا يحسبون متراخيا بها قبله (والاستحاضة غير) الدم (الخارج) لعل من عرف من أدنى الرحم يقال له العا دل بذال معناه ويقال بمهمة كاحكاما بن سده وفي الصالح عيشة واه (في غير يام) أكثر (الحين و) عرا يام أكثر (النفاس) سواء خرج از حش أم لا والاستحاضة حذب دائم فلا تمنع الصور الصلا فغيرها ما عتته الحين كالأحداث والضرو وقتها من المستحاضة فرجها هيل الوضوء أو التيم ان كانت تميم وهدد في تعصه ووصا بعد حصه و يكون ذلك وقت الصلاة لانها طاهر وضرو ولا تطلع قبل الوقت كالتيم وبعدها ذكر تناد بالصلاة لتقليل الحدث فسلوا خربت لمصلحة الصلاة كسرعوره وانتظار جماعة

خط ل يكون تقابلا فهو صادق بالصورة الاولى فقط (قوله لا تمنع الصوم) أي عرضا وتعللا وكذا الصلاة (قوله كسرعوره) أي وكراهة القرض لان النفل المطلق ولها ان تفعل النفل المطلق بعد الفرض في الوقت لا بعدة بخلاف الرأية لها

فعلها قبل الغرض وبعده في الوقت وبعده (قوله ولو انقطع) أي يهيأ وقوله وسرع راجع الثانية وقوله ذهب الزيادة أي في الثانية  
 قلما ذرأ ما في الأولى فلان الظاهر من انقطاع الدم عدم عوده والحاصل ان العبر تدور مع الزمن وعده لا بالعادة وبغيرها فانه بمجرد  
 الانقطاع يحكم سلطان الظاهر ان سكتها لا ينقطع استمر الحكم بالطلان ويحل الطلان اذا حست نية ولو شئ في حال الوضوء  
 وبعدها وفي أثناء الصلاة والا فلا يسل الوضوء حتى لو كانت في صلاة وانقطع الدم ولم يعد وكانت لم تعلم ولو شئ كما تقدم لم يطل  
 صلاتها واما اذا عاد الدم عن قرب تبين عدم طلانه طهرها وعدم طلانه لو كانت في صلاة وتعود وترجع بحكمه يشاء  
 طهرها لان الحكم بالطلان كان متباعا على الظاهر (٧٨) (قوله ولو انقطع دمها قبل الصلاة) ليس قبلها وبعدها

اوقا نتأخرا (قوله أي مقيد بالخ)  
 قدر ذلك لان ظلام المتن لا يصدق الا اذا  
 انطبق الدم عند الغمر أو القرب دون  
 ما اذا انطبق الدم في أثناء اليوم أو الليل  
 فقدر الشارح هذا التقدير ليحل ذلك  
 ويشترط في الأقل الاتصال بحيث لو  
 وضعت قطعة لتلوثت (قوله وان لم تنصل  
 الفداء) بل كان ساعدها وساعة نقاء  
 فشرط ان يكون مجموع الدماء لا ينقص  
 عن يوم وليسته (قوله ست اوسع) أي  
 وان لم تنصل الدماء كانت لو جمعت  
 ساعات الفداء ملئت أربعة وعشرين  
 ساعة وحذف الشارح هذا هنا كثافته  
 بما تقدم (قوله ونعم الجواز الخ) هذا  
 احد طريقين للفقهاء ان المسحاة  
 ناسئة بين جاوزدها أكثر الخيض  
 وما عداها يقال لدم فساد والطريقة  
 الثانية ان لكل يمين بالمسحاة  
 لكن الأقسام السبعة أقل بغير يمين  
 جاوزدها أكثر الخيض (قوله فخصها  
 يوم وليه) لكنها في الدور الأول تصير  
 حتى يصير الدم خمسة عشر لهما ينقطع  
 فاذا مضت ولم ينقطع اغتسلت وقضت  
 ما زاد على اليوم واليه وفي الدور الثاني  
 تنقص بمقدار مضى اليوم واليه (قوله وان  
 كانت مسحاة غير مجزئة الخ) كان الأولى  
 تأخير ذلك عن المعتاد للمعز لا لاجل  
 الاقسام الاثنتي عشرة فانها من غير المجرئة  
 (قوله فقدر البساق قدر اوقتا) لكن  
 في الدور الأول تصير حتى تحصى الخمسة  
 عشر فاذا مضت اغتسلت وقضت ما زاد

واجتهاد في قلة وذهاب الى معهود وتحصيل ستره في بصر لئلا لا يعتد ذلك بمقتصره واما  
 انكرت لغير مقتلة الصلاة من غير قتل وضوءها ونحوها واجب احادته واعادة الاحتياط لتكرار  
 الحديث والنقص مع استغنائه عن احتمال ذلك بقدرتها على المبادرة ويجب الوضوء لكل  
 فرض ولو عند رواك لتيمم بقائه الحديث وكذا يجب لكل فرض تحديد العبادة وما يتعلق  
 بهما من غسل قيسا على تجبدها وضوءه ولو انقطع دمها قبل الصلاة لم تعتد انقطاعه  
 وعوده أو اعتادت ذلك ووسع زمن الانقطاع بحسب العادة والوضوء والصلاة واجب  
 الوضوء وانما على الفرض من الدم (وأقل الخيض) زمنا (يوم وليه) أي مقداره يوم  
 وليه وهو أربعة وعشرون ساعة فلكية (و أكثره خمسة عشر يوما بالليل) وان لم تنصل  
 الدماء المراد خمسة عشر ليلة وان لم تنصل دم اليوم الأول بطلته كان زوال الدم أول النهار  
 لا استقراره واما خبر أقل الخيض ثلاثة أيام وسكتها عشرة أيام فنضيف كافي الجصوع  
 (وغايه) أي الخيض (ست اوسع) و باقي الشهر غالب الشهر بغير أي داود وغيره انه  
 صلى الله عليه وسلم قال لجنه بنت يحيى رضي الله تعالى عنها تحصين أي غسل القسمة أيام أو  
 سبعة أيام كما يحصى النساء يظهر منقبات حبيتهن وطهرن من أي الشئ الخيض  
 وأحكامه فيما عدا ذلك من عاده الصامن سنة أو سبعة والمراد باليمن لاستحالة اتفاق  
 الكل عاده ولو احدثت عاده مرة أو بان تحصين أقل من يوم وليه أو أكثر من خمسة عشر  
 يوما يتبع ذلك على الأصح لان بحث الأولين أتم واحتمال عارض دم فساد لمرأة اقرب  
 من خرق العادة المستقرة ونعم الجواز الخمسة عشر بالمسحاة فنظر فقهاء ان كانت  
 مستندة وهي التي ابتدأها الدم مجزئة بان ترى فيمن الايام دما قويا في بعضها دما  
 ضعيفا فالضعيف من ذلك المسحاة والقوى منه حتى ان لم ينقص القوى من أقل  
 الخيض ولا جازا أكثره ولا تنقص الضعيف عن أقل الطهر وهو خمسة عشر يوما كسابق  
 وان كانت مستندة غير مجزئة بان رأته بصفه واحدة أو فقدت شرطه من شروط الباقية  
 فخصها يوم وليه وطهرها سبع وعشرون يوما الشهر وان كانت مستندة غير مجزئة بان بنيت  
 لها حصن وطهرها تعليمها قدر أو وقتا قدر الهماء قدر أو وقتا وثبت للعادة المرتب  
 عليها ما ذكر ان لم تختلف بمرور يوم كالمستندة مجزئة فبغير عاده مخالفة ولم يتناول بينهما  
 أقل طهر لان التميز أقوى من العادة لظهوره فان ثبتت عاداتها قدر أو وقتا وهي غير مجزئة  
 فخصها في أحكامها السابقة لاحتمال كل زمن يمر عليها الخيض لاق طلاق وعبادة  
 تمتقرنه كصلاة وتغتسل لكل فرض ان جهلت وقت انقطاع الدم ونصوم رمضان  
 لاحتمال ان تكون طاهرة ثم شبرا كاملا فيصير لهما من كل شهر أو بقية عشر يوما فيبقى  
 عليها زمان ان لم تعتد الانقطاع لسلطان اعتاده لم يبق عليها شئ واذا بقي عليها زمان

على عادتها وفي الثاني تنقص بمقدار مضى عادتها (قوله فكما مضى الخ) فحرم وطهرها والتمتع بها وقراءة القرآن خارج فتصوم  
 الصلاة ومس الحصى ووجه (قوله كصلاة) أي وتطهر خارج المحصن ان كانت حصة تطهر عليها الاقتداء خارج السجدة خارج  
 دخولها المسجد كما يجوزها دخولها للاعتكاف والنية لتوقفها عليه (قوله فيبقى عليها زمان) أي سواء كان رمضان كاملا أو ناقصا  
 لانه ان كان كاملا فبعدمه ستة عشر وسلم أربعة عشر وعرف الشهر الثاني كذلك فالجميع ثمانية وعشرون يوما وان كان رمضان ناقصا

[illegible]

الحصى ثم تنفس وتطوف وكذا الذي ردت إلى القمير تصير من غير طواف حتى يعبر الدم أكثر الحصى إن كان قوما أقل من الآخر ثم تنفس وتطوف (قوله أن لا يجاوز) فإن جاوز كان طهرا يمين وقوله ولم تنص فإن نعتت كان التقاء طهرا يمين أو لم يكن محتشابين دعى حصى بل كان بين دعى حصى ونفاس فتقدم الحصى أو تأخر فالتقاء طهر يمين (قوله وهذا يميني قول السبب الخ) وعلى القولين بل غير الدور الأول من المبدأ ما هي فاجعها بمرؤية الدم تلزم أحكام الحصى فإذا قطع التزم أحكام الطهر وهكذا فإن انقطع على رأس الحصى عشر حكة على الشكل بأنه حصى فتعفى الصوم دون الصلاة وإن أصر فتطهر الميرة الخ ما تقدم (فرع) إذا انفصلت لرجل فرض وكان عليها حدث أصغر اندرج فيه على العقد (قوله وأقل فليس الخ) حاصله عبارات ثلاثة لفقهاه وبمعناها وهو قوله لخطئة تناسب ما بعده وهو قوله وتعالبه أربعون يوما لأن الكل زمن يختلف قول المتن بمجة أدعى له تناسب لأنه ذات وما سدد زمان قوله فقبيل بعد خروج الأول وقبل أقل الطهر الخ) فغير لازم أن ذلك فيه خلاف مع أنه باتفاق قضى الأول حذوه وقول واختلف في أوله فإذا تأخر حذوه معناه (قوله فآؤه الخ) حاصله أقوال

فتموم لهما من ثمانية عشر ومائة ثلاثة وألها وثلاثة عشرهما فحصلان فإن ذكرت الوقت دون القدو أو بالعكس فالحسن من حين وطهر حكمه وهي في الزمن المحتمل الصبي والطهر كئساء لهما فبما والأظهر أن دم الحامل حين وإن ولدت متعلبا غيره فلا تخال نقلا بطلاق الآية السابقة ولا بخبر النكاحين دماء أقل الحبل فأكثر حين نكاحها بشرط وهي أن لا يجاوز ذلك خمسة عشر يوما ولم تنص الدماء عن أقل الحبل وإن يكون الطهر محتملا في حينها حين سككات ترى وقتها ومقتضاها وجبت هذه الشرط حكما على دليلها من غير وجه أبي القول الصبي وإن النكاح لم يكن الدم انقلد على حين وجه أن بدل النكاح على الطهر وهذا يسي قول القلط (وأقل) دم النفاس بجمعة) أي دفعة وعادة المنهاج لحظت وهو زمن الجمعة وفي الرواية وأصلها لا خلاف أي لا يستقدر بل ما وجدته وإن قل يكون نفسا لا يوجد بدل أقل من جمعة فالمراد من الصابات كآقل في الأقل واحد وقد تقدم تصرف النفاس لغة واصطلاحا وقال فإذن النفاس نكاح من النوب وقع النكاح جمعا نفاسا ولا نظيره إلا الناقعة عشر أجمعها عشار قال تعالى وإذا العشار عطلت وقال في غصلة فقلت بغير الترتيب كسر الفاعل وأخبر بكسر الفاعل وأضمر وأضمر ما كان شاعرا فقال في غصلة فقلت بغير الترتيب كسر الفاعل وأخبر ذكره في المصنوع (وأكثر من يوما) بلانها (وقال أبو حنن وما) بلانها اعتبارا بالوجود في الجميع كما عرف الحين وأما خبر أبي داود عن أم سلمة كانت النساء تجلس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعين يوما فلا تذهب على نقي الزباد وما يجوز على الغالب واختلف في أوله فقبل مسند روح والدوقيل أقل الطهر وأوله فماذا تأخر نحو وجه عن الولادة من أنشروا ولا منها وهو ما صرحه في التحقيق وموضع من المصنوع عكس ما صرح في أصل الرواية وموضع آخر من وقضية الأخذ بالاول أن زمن النكاح لا يحسن من الستين كسر حرف اللقبين بخلافه فقال ابتداء الستين من الولادة وزمن النكاح لا نفاس فيه وإن كان صرحا من الستين ومن أرم سنق هذا أم ومتقضى هذا أنه ما من اقضاء ما قامها الصلوات المفروضة في هذه المدة ومتقضى قول النووي أنها إذا ولدت ولدا حيا طهر مومها أنه لا يجب عليها ذلك ويحرم على حليها أن يستنج بها ما بين السرور أو حنكته قبل غسلها وهذا هو الحق ما إذا لم تزل الأم الأبدية غير مومما أكثر فلا نفاس لها أصلا على الأصح في المصنوع وعلى هذا جعل الزوج في سنة نكاح عطل غسلها كالجنب وقول النووي في باب الصيام أنه يطل مومها بالوإذا الجاني على ما إذا زارت أم قبل خمسة عشر يوما (قائمة) أي أرسله إلى الصلوة كسرى لطفاني كرون أكثر النفاس قبل نوب وما إن التي عكث في الرحم أو حين وما لا يشترط عكث منها فلقته

ثلاثة ابتدأه من الولاد عدد اوسكا الثاني ابتدأه من لتفرج عدد اوسكا الثالث ابتدأه من اخرو ج من حيث احكام النفاس  
 واما العدد فيسوي من الولاد فهو: الاقوال فيها اذا نازح وجره من خروج الولد وكان بينهما ماء واما اذا نازح الدم عقب الولد  
 فلا خلاف ويني على الاقوال انه على الأقل حرمة الفتنج اقله من التقاول لزمها فنهت الصلاة واما على الثاني فيعجزوا فتنجها في  
 مدة التقاول يجب عليها فصولا ثم في مدة التقاول كذلك على الثالث (قوله واد من الخ) من كلام الملبقى (قوله ومقتضى هذا)  
 يقول النفاوي (قوله ومقتضى قوله التبرج) فيهم الشارح من كلام النووي ان بطلان الصوم لاجل النفاس وليس كذلك  
 بل الولاد وان لم يكن لنافس اسلا (قوله وجره من زهرها) عطف على قوله (قوله وعلى هذا) اي قوله اما اذا نازح  
 وقول النووي انخذ الحل في فهم الشارح ان المطلق لاجل النفاس وليس كذلك كما تقدم (قوله ادى اوسهل هذا) وهذه النسخة



مثلاً مضغته ثم ينفخ فيه الروح كما جاء في الحديث الصحيح والولد يتغذى بدم الحنظل وجنته فلا يمتص الدم من حين النتح لكونه غذاءاً للولد وإنما يجتمع في المدة التي قبلها وهي أربعة أشهر وأكثر الحنظل خمسة عشر يوماً يكون أكثر النفاس ستين يوماً (وأقل) زمن (الطهر) الفاضل (بين الحنظتين خمسة عشر يوماً) لأن الشهر غالباً لا يغتسلون حتى وشهر وإذا كان أكثر الحنظل خمسة عشر يوماً لم أن يكون أقل الطهر كذلك وخرج بقوله بين الحنظتين الطهر العاقل بين الحنظل والنفاس فإنه يجوز أن يكون أقل من ذلك سواء تقدم الحنظل على النفاس إذا اقتلنا أن الحمل يمتص وهو الأصح أو تأخر عنه وكان طهره بعد بلوغ النفاس أكثره كما في المصروع أما إذا طهر قبل بلوغ النفاس أكثره فلا يكون حنظلاً إلا إذا فصل بينهما خمسة عشر يوماً (ولاحذ لا أكثره) أي الطهر بالاجتماع فقد لا يمتص المرأة في عمرها الأمرة وقد لا يمتص أصلاً (وأقل زمن) أي من (يتمتع فيه المرأة) وفي بعض النسخ الجارية (تسع سنين) قريبة كما في الحر ولو بالبلاد الباردة لوجوده لأن ما ورد في الشرع ولا يتأبط له نهره ولا تنوي يتبع فيه الوجود كالقبض والمرح قال الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه أحجل من سمعت من النساء يحضن نساء متاهات من تسع سنين أي تقر بها لا تحمد أو تشجع لئلا يفسد ما لا يصب حضاها وطهر دون ما يصبها ولو رأت الدم أياماً حنظاً قبل زمن الامكان وبعضها في جعل الشافعي حضاها ون وحدت شروطه المرأة (ولاحذ لا أكثره) أي السن يجوز أن لا يمتص أصلاً كما مر (وأقل) زمن (الحلقة) أسير) ولعلنا لطفة للوطء لحظة الوضع من امكان اجتماعهما بعد عقد النكاح (واكثره) أي زمن الحمل (أربع سنين) وقاله تسعة أشهر للاستبراء كما أحسب وقرعه الشافعي وكذا الامام مالك حتى عنه أي بضائه قال جارتنا امرأة محمد بن عجلان امرأة صدق وزوجها رجل صدق حلت ثلاثة أطبق في أمي عشر سنين تقبل كل بطن أربع سنين وقد روي مذهب من ير المرأة المذكرة كورة ثم يرضعها أحكام الحنظل فقال (ول يجر الحنظل) ولو أقل (ثمانية أشهر) الأول (الصلاة) فرضها وتقبلها وكذا أحدهم الثلاثة والتسك (و الثاني (الصوم) فرضه وتقبله ويجب قضاء صوم الفرض بخلاف الصلاة تقبل طائفة رضى الله تعالى عنها كان يصمتها ذلك أي الحنظل فتقرم بقضائه الصوم ولا تؤثر بقضائه الصلاة وراه الشافعيان وأنه قد لا يجامع على ذلك وقبه من المعنى أن الصلاة تسكت فشق قضاؤها بخلاف الصوم وهل يجرم قضاؤها أو يكرهه خلاف ذكره في المباحات فنقل فيها عن ابن الصلاح والنووي عن البيضاوي أنه يجرم لأن طائفة رضى الله تعالى عنها ثبت الصلاة من ذلك ولأن القضاء محله فيما رضى الله عنه وعن ابن الصلاح والرواية والعلل انه مكر ومختلف الحنظل والمثني عليه فيمن لهما القضاء انتهى والأوجه عدم الضرر ولا يؤثر فيه نهي عائشة والتعليل المذكور مستقيم بقضاء الحنظل والمثني عليه وعلى هذا هل تعتقد ملائمتها أم لا فله نظر والأوجه عدم الاعتقاد لأن الأصل في الصلاة إذا لم تكن مطلوبة عدم الاعتقاد وجوب القضاء عليها في الصوم بامر حديد من النبي صلى الله عليه وسلم فلو كان واجبا لجال الحنظل والنفاس لأنها متعاقبة والمنع والوجوب لا يمتصحان (و الثالث (قراءة) شيء من (القرآن) باللفظ أو بالإشارة من الأخرس كما قاله القاضي في فتاويه فإنما بمنزلة النطق هنا ولو بعض آية لا لخلال التعظيم سواء أقصد مع ذلك غيرها أم لا الحديث الترمذي وغيره لا يقرأ الحنظل ولا الحنظل شيئا من القرآن ويقرر ويذكر المزمع في النبي وبعضها على الخبر المزمع النبي ذكره في المجموع ومنه لكونه متابعات غير مضغته وإن حدث أكثر أجزاء القرآن على قلبه ونظرة في الحنظل وقراءه ما نصحت تلاوته ونحو ذلك لما هو منه بحيث

لا تظهر إلا في بعض الأحيان فيصنع أصح الحنظل ونفيس أكثر الناس والثقة بقوله ما لا يظهر (قوله والولد يتغذى في الحنظل) أن قلت من قسم الولد لا يمتص أصلاً مادام في بطن أمه بدليل أن المشقة يشد له ثامه لأن يقال يتغذى أي من الحنظة لا من ما في بطن أمه (قوله وأقل الطهر) هو جواب عن سؤال حاصله عرفنا الحنظل له أقل الخ وهل الطهر حقيقة واحدة واختلفت كما يجب بأنها مختلفة (قوله العاقل بين الحنظل والنفاس) وكذا التاميل بين تسعين فإنه يجوز أن يكون أقل (قوله لأن ما ورد في الشرع) كان الأولى حذفه لأنه يقتضي أن زمن الحنظل أربع سنين كقوله كالتسعين والمرح وليس كذلك بل رجحه الاستقراء من اللغة (قوله والنووي الخ) بالرفع أي ونقل النووي (قوله ووجوب القضاء الخ) مرتبط بقوله ويجب قضاء الصوم فكان سائلاً قال هل ذلك القضاء بالامر الأول أو بامر جسد بد فاجاب بأنه بامر جسد بد (قوله سواء أقصد مع ذلك غيرها) أم لا هذه العبارة لا تحسن الأوتان أو لا يقصد قرآن ثم يجمع ويقول سواء قصد مع القراءة غيرها أم لا مع أنه يقل (قوله ما لم يصب) وهي اجتماع الراء في شيء النسخ ومنه الشواهد وهي عدم الاجتماع في شيء الشيخين ومثالهما في الحنظل

(قوله وأما فقد المأخوذ) لنفاذ كذا

لأنه محل التوهم فربما يقال إن التوهم المذموم بزمه إلا أنه قد نقضه كفاً فقد الطهور في بيان الفرق فأجاب بأن هذا متعديون ذاك (قوله تشبه الخ) بمنزلة قوله محل حرمه القراءة إذا كانت بمقتضى القرآن أو قصد القرآن والفكر والأفلا حرمه (قوله لمن بعد حدثاً كبيراً الخ) بمنزلة قوله ونحوه بالقراءة غير هاهنا المتسلل خارجة بالقراءة فكان الأولى ونحوه الخ (قوله وظاهره) أي كلام التورى وقوله إن ذلك أي التفصيل المذموم (قوله) فإن انقطع نية الخ) وضابط انقطاعها أن يجعل جلد كلب وحده وليس من انقطاعها ما لو جلد الخنزير بجلد جدي وركب القديم (فرع) الورق الأبيض الذي يجعل في أول المصحف وأتروم وهكذا هو أمش المصحف وما بين سطوره لها حكم المصحف (قوله في تفسير) والعبرة في الجلب بالجلد وأما السجدة بالعبرة بالجلد الذي منه فقط دون غيره وهذا إذا لم يحس الجلب والأفلا بالعبرة بالكل والعبرة بالقلة والكثرة في حروف المصحف رسم المصحف وفي التفسير قاعدة الخط وقيل العبرة بالقلة والكثرة باعتبار القلة والأكثية (قوله أورد) أي أو عبور وإن خافت التلوين والأفلا حرمه لكن بكرة (قوله لقوله تعالى الخ) فنه نظر لأننا في الجلب ونحن كلامنا في الحائض فكان الأولى حذفها أو بقول بعد هاهنا في الجلب الحائض (قوله أي لا تقر بمواضع الصلاة) يريد بذلك أن الآية على تقدير مصافح فتكون من قبيل الجواز الحذف ويصح أن يراد بالصلاة في المساجد بما عاين من إطلاق اسم الخصال وأراد أن أهل القرية على ذلك قوله الطاهر سبيل لأن الصور في مواضع الصلاة لا في نفس الصلاة وهذا كله بالنسبة لغيره أما بالنسبة للمكان فلا يحتاج للتقدير لأنه مشعور من الخشوع فيها لا مواضعها (قائلة) في كيفية قضاءه المقربة للصلاة على القول بوجوبه لها وإن كان المصنف

لا يسمع نفسه لأنها ليست بقراءة القرآن وأما فقد الطهورين بقراءتهما وسواء بقسط الصلاة لأنه معتبر بها عند التأليف في قوله لا يجوز له قراءتها كغيرها من أجزاع الصلاة فلا يجوز له أن يقرأ شيئاً ولا أن يمس المصحف طامعاً ولا أن يقرأ الحائض أو النساء إذا انقطع عنها وأما فقد البناء في المذهب فيرويه أنه إذا قرأ ولو في غير الصلاة وهذا في حق الشخص المسلم أما الكافر لا يمتنع من القراءة لأنه لا يستدعيه ذلك كما قاله الماوردي وأما تعلبه وتعلمه فهو من ربحي إسلامه والأفلا (تنبيه) يجعل لمن بعد حدثاً كبيراً ذكراً القرآن وعبرها كواظها وخبرها وأحكامها لا بقصد قرآن كقوله عند الركوب سبحانه الذي يحرقنا هذا وما كنا له مقرنين أي عطفين وعند المصيبة أنا لله وأنا الله وأسعون وما جرى به سانه لا بقصد القرآن وحده وأوسع الذكركم وإن أخلق فلا كنه عليه النور في ذلك منه لعدم الإخلال بحرمته لأنه لا يكون قرأنا إلا بالقصد قاله النووي وغيره وظاهره أن ذلك خارج عما وجد نظمه في غير القرآن كالآيتين المتعدتين وبسببه والجلد وفيها لا وجد نظمه إلا في سورة الأعراس وآية الكرسي وهو كذا في قولنا قال الزكشي لا شئ في غيرهما إلا بسببه نظمه في غير القرآن ونسبه على ذلك بعض المتأخرين كما قيل ذلك قوله الروضة ما إذا قرأ شيئاً منه لا هي قصد القرآن فيجوز (د) الرابع (مس) شيئاً من المصحف تنطبق المصنوع المنع غير سواء في ذلك ورقه المكتوب فيه وغيره لقوله تعالى لا لغة إلا المظهر وهو يحرم أيضاً من جلده المنصوب لأنه كالبزمنه ولهذا ينبغي في البيع وأما المنع من ففظة كلام الدين من صلته به بمرح السنوي وقرئ بسنه وبين سورة الاستسقاء لأن الاستسقاء الحشر ونقل الزكشي عن العراقي أنه يحرم منه أيضاً ولا ينقل ما يخالفه وقال ابن العادة الأصم إقامته قبل انتهاء التهنيت وهذا هو المذهب إذا لم ينقطع نية من المصحف فإن انقطع كان جعل جلد كلب يحرم منه قطعاً (د) كذا يحرم (ج) أي المصحف لأنه المبلغ من الأمن بمجوزة له الضرورة تكويف عليه من غرق أو حرق أو حياصة أو وقوعه في يد كافر ولم يتمكن من الطهارة بل يجب أخذه بحسب كذا ذكره في التحقيق والمجموع فإن قدر على التهم وجب ونحوه المصحف غيره كقراءة والمجمل ومنسوخ تلاوة من القرآن وإن لم يسمع حكمه فلا يحرم وجعل حله في منافع تعام له إذا لم يكن مقصوداً بالجلد بأن قصد جعله أو لم يقصد شيئاً لعدم الإخلال بتعظيمه حيث غلبت ما إذا لم يقصدوا بالجلد ولوع الامتعة فانه يحرم وإن كان ظاهر كلام الشافعي يقتضي الحلل في هذه الصورة كما لو قصد الجلب القراءة وغيره ما لم يجل جلد في تفسيره سواء تخبرنا القائل بلون أم لا إذا كان التفسير أكثر من القرآن لعدم الإخلال بتعظيمه حيثئذ وليس هو في معنى المصحف بخلاف ما إذا كان القرآن أكثر منه لأنه في معنى المصحف أو كان مساوياً كما يؤخذ من كلام الفقهاء والفرق بينه وبين الحلل فيما إذا استوى الحر مع غيره بأن الحر بأوسع دليل جوازه للصلاة وفيه من الإذلال الرجال كبره وظاهر كلام الأصحاب حيث كان الله سبحانه لا يحرم منه مطلقاً بل في المجموع لأنه ليس بمصحف أي لا في معناه حيث لم يحرم جلد التفسير ولا منه بلا طهارة حشركه (د) الخامس (دخول السجد) بكت أوردت له تعالى لا تقر بمواضع الصلاة أو تسمى مسكاري حتى تعلموا ما تقولون ولا جنباً إلا عارى سبيل قال ابن عباس وغيره أي لا تقر بمواضع الصلاة لأنه ليس فيها عبور سبيل بل في مواضعها وهو المصحف ونظيره قوله تعالى لهدمت مرامهم وبيعوا ما آتوا به من قبله في جهنم وهم لا يدرعون ولا جنبوا وأورد عن عائشة رضي الله تعالى عنها خرج بالملك والتمس أن يرد العجور

عدم إلى حوب وحامه إلى فيه طامئها أن تسهل لكل فرض وتعليق في وقته ثم تعديه في وقت الملاءة التي لا يصعب معها الملائة  
الطبري السهل كذلك العصر تسهل آخر ثم تعديه ما بعد المغرب كل واحد وضوءه من تسليته ما بعده غلبه المغرب أو بتسلي لا أول  
وضوءه الثاني من تسليته قبل غلبه المغرب وكذلك القول في المغرب والمساء مع الصبح والي الصبح مع الظهر وأما أن أعاده بعد طلوع  
المس فلا بد من غسل وتوضوء ذلك المذكور في الطولان (٨٢) ومن جهة الطرق أن تسلي كل فرض في وقته والتسلي وتعتبر

من غير قضاء حتى يغنى عنه قدر يوما  
فتتقضى خمس صلوات لاحتمال أن يرد  
الحيض أكثر فتفكيكون اليوم واليلة  
طهورا والواجب فيها خمس صلوات  
فتغتسل وتغسل الأولى من المس  
وتتوضأ لما يقوله سواء كان في ضمن  
نسل أم لا راجع الفعل أما الفرض  
فلا يكون إلا في نسل وأما الواجب فلا  
يحصون إلا الخارج النسل قوله تجزئة  
أصلها أي في السر والظاهر فوق رواية  
الطواف صلاة فهو من قبيل التبيه  
البيع أي كالصلاة قوله إلا بالله  
أحل فيه الكلام الخ فيه نظره أنه حل  
فيه غير الكلام أيضا كالأكل والشرب  
وإزكوب ويحسب أنه اقتصر على الكلام  
لأنهم كانوا يعتقدون تحريره الكلام  
وأولاهم كانوا يثبتون حكمه في الكلام  
القديم فهاهم غفروا أمرهم بالكلام غير  
القديم ولو بعد انقضاء الخ وراجع  
الجسع باب فيه ما عدا الصوم ولما عداه  
يضاهون ذكر في الكل لكن أحسن وهو  
القول أي يستغنى عنه قوله يجوز أنه  
قوله فاشفق الخ وينكر وينكر  
أقطة قوله والخط بعد انقطاع الخ  
هذا مكر لأنه قد تم عقب كلام المتن إلا  
أن يقال ذكره ههنا ثم ردت  
المكر وذكره ههنا حدث الله - فق  
قوله في الحيض الخ أي أريد معك أي  
الحيض فعمل ذلك ما عدا الخ غير  
حسب باب أريد زمان الحيض فعمل لك  
ثم الدون أنسار خرج عنه ما دونه



الاربعة لان وجوب الفسل والمسخ مختصان بها وان كل عضو يرتفع حسنة نفسه  
في الفسل وبمسح في المسوخ وانما مسح من المصنف بذلك العضو بعد عمله قبل  
تمام الطهارة لانه لا يعمى متطهرا وقد قال تعالى لايصه الا المطهرون ومن (الفلاة  
والطواف ومس المصنف وحله) على الحكم المتقدم بأنه في كل من هذه الثلاثة في الكلام  
على ما يجرى بالحض (تنبيه) قد علم من كلام المصنف تقسيم الحديث الى اربعة متوسط  
واصحروه صرح كل من ابن عبد السلام والازرق في قواعده (خاتمة) فيها مسائل  
مشورة مهمة يجرى على الحديث ولو اصر من غير طهارة وصندوق فيما مضى وانظر طهارة  
وعاء كالنفس من ادم وغيره ولا بد ان يكونا معدن المصنف كما قاله ابن القري لانها لما  
كانا معدن له كما كان لجلدوان لم يدخل في مسحه والعلاقة كالخمر طهارة اما لا يمكن المصنف  
قيما او هو قهوا لم يمسح له لم يجرى مسحه وما يجرى من ما كتب لفرس قرآن ولو بعض  
انه تلوح لان القرآن قد انشئت فيه الدراسة فاشبه المصنف اماما حكمت لغير الدراسة  
كما التحق قومي ورقة بكتب فهاشئ من القرآن ويطعن على الراس مثلاً فتنزل والكتاب  
التي يكتب عليها والدراسم فلا يجرى مسحا ولا جلده الا بعد صلى الله عليه وسلم كتب كتابا الى  
هرقل وفيه اهل الكتاب تعانوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم الا انهم لم يرجعوا اليها فاصفها  
على الطهارة وبكره كما في الخروز وتطيقها الا اذا حصل عليها فتمسحها وبكره نبد الطهارة  
لمل كتب الحديث ومسحا ويحل الحديث قلب ورق المصنف يعود ويحذف قال في الرضة لانه  
ليس محاسن ولا ما من وبكره كتب القرآن على حائط ولو لمسح وكتاب وطعام وفحوص ذلك  
ويجوز عدم الحائط وليس التوب واكل الطعام ولا تضر ملاقاته ما في المصداق بخلاف  
بتلوع قرطاس من طلبة اسم الله تعالى فانه يجرى ولا يكره كتب شي من القرآن في اناه كسرت  
ماؤه انشاء خلافا لما وقع لان عبد السلام في فتاويه من القبري واكل الطعام كتب  
الماء لانه كراهة فيه وبكره احواف خشب نقش بالقرآن الان قصده صانته فلا يكره كما  
يؤخذ من كلام ابن عبد السلام وعليه يعمل شريك عثمان رضي الله عنه المصاحف ويحرم  
كتب القرآن اوشئ من اسمائه تعالى بنفس او على نجس وبه ما ذا كان غيره معفو عنه  
كافي الجسموع لا يطاهر من نجس ويحرم المتش على فراش او خشب نقش بشئ من  
القرآن ولو شرب على مصنف نفس او كافرا وتلف بقوم قرطاس او مشاع ولم يمكن من  
طهارة حازه حله مع الحديث في الاخرة وجب في غير ما صانته كما كبرت الاشارة اليه  
ويحرم الصغرى الى ارض الكفار ان خيف وقوعه في ايديهم وتوسده وان خاف  
سرقة وتوسد كتب على الخلو من سرقة سرقة ثم ان خاف على المصنف من تلف بقوم  
غرف او نفس او كافرا حله ان يتوسده بل يجب عليه ونبد كتبه وابتناعه ونقله  
وشكله ويمنع الكافر من مسحه لاجاعه ويحرم نظمه وتعلنه ان كان معاد او غير المعاد  
ان رجح اسلامه جاز عليه والا فلا تركه القراءة يمنع من نفس وقهوا لا كراهة بصام  
وطريق ان يلبته عنها ولا كراهة لا يجب منع الصغير المميز من حمل المصنف والقوح  
لعل اذا كان محدثا ولو حدثا اكبر كافي فتاوى النوري لمسحه طهارة ومسحه استبرأ معتبرا  
بل بسند وقضية كلامهم ان يحمل ذلك في الجمل المتعلق بالدراسة فان لم يكن اخرض  
او اخرض اخرض منه جزما كما قاله في المهمات وان نازع في ذلك ابن العباد اما غير المميز  
فيعزم تمكنه من ذلك فلا تنهكه والقراءة افضل من ذكر لم يخص جعل فان خص به بان  
ورد الشرع به فله فهو افضل منها وينبغي ان يتعداها جهرا ان جهرا في غير الصلاة  
اما في الصلاة فيسقطها ويكفي تعذوا واحدا لم يقطع قراءته بكلام او فصل طويل  
حسب الفصل بين الركعات وان يجلس وان يستقبل وان يقرأ بغير وعشوع وان يركل

في المصنف ومكث وقدره والا لاول احسن  
(قوله كتابا لخروز) بان لمسته على يده  
من غير ما يدل قوله الا ان يجعل الخ  
والمراد اخر ومن القرآن (قوله)  
بمختلف استلح قرطاس الخ) أي  
ما لم يمتعه اوما لم يغيره العدل نفسه الا  
على هذا الوجه (قوله المصاحف)  
الحا لوارق التي تسخت منها المصاحف  
لان جميع القرآن من تلك الوراق التي  
كانت عند المصاحف ثم بعد ذلك حرقها خوفا  
من التبديل والتغيير (قوله ولا تمنع الصغير  
الخ) اما البالغ فيمنع ولا يحتاج لتعليم  
(قوله) كالنفس بين الركعات بان  
يكون بين الركعات قدر ركعة باركانها  
وسنها والا فلا طلب تعوذ (فرع)  
الكرسي من الجردا وان شرب عليه  
المصنف فيه اوال ثلاثة قبل يجرى من كل  
وقيل يصل من كل وقيل يجرى من  
المحاذي دون غيره اما اذا كان عليه  
لم يجرى مسحه قول واحد اما الكرسي  
الذي يجلس عليه القارئ لقراءة العشر  
يوم الجمعة لا يجرى الامس المحاذي منه  
واما كرسي الربة الذي يوضع عليه  
صندوق الربة في البيوت فلا يجرى مسحه  
واما بيت الربة فيعزم مسحه اذا كانت  
الاجزاء فيه واما الخرافات الكبار  
والخلاوي اذا عهد ذلك المصنف لا يجرى  
الامس المحاذي دون ما زاد والله اعلم  
(قوائد) يجرى المساق في المصداق وعلى  
شربة فيه ما وجدوا لوضارته او على المصنف  
واما بين اثنتي عشر بيت يحسب مستترا  
عن الصيون لا يجرى من حيث المصداق  
وان حرم من حيث تقدس مكة لغيره واما  
تحت المصنف فيكون لانه بمنزلة دفن بشرط  
ان لا يد تمكها للآخرة الحاصل فذارة  
ولا يجرى زلفه الصلاة في المصداق ولو  
كانت طاهرة وتوسد الايجز زسما  
الوضوء فيه بدججه بخلاف تزويده  
الوضوء حال الوضوء حيث لم يكن مستترا  
على قدره فيوض ولا يجوز زلفه القدم  
مبتا فيه وكذا احبنا وقبل هو زجيا كما قيل عن البراءي وكذا لا يجوز زلفه في الصلاة الا ان يعل اذا امن

توليه وقيل يجوز ان خال الغصاة التي يؤمن تلو بها وكذا خول المستيرى والمستنص بالاجار اذا امر تلو ثلث المصدا ويجوز ري  
 الطاهر في المصدا اذا لم يلزم عليه تقدير كقشر القول ونوى السلم وقطعة السلم وقصو الربط بالشرط المذكور وهو عدم التقدير  
 والابان عطف على ذلك الذاب كثيرا حتى لا يثبت تقدير (قوله كتاب الصلاة) هي من خصائص هذه الامم من حيث جمع  
 الجنس والكيفية الاثنية (قوله ولتضمن الخ) هو جواب ثان عما يقال حق الاية ان يقال وصل لهم غلاب بامر الماستنصت معني  
 التطفل عذبته على فكان الشارح يقول (٨٥) اما ان علي معني الام وصل يعني ادع واما ان علي باقية على معناها

وان يبكي عند القراءة والقراءة انظر في المعنى افضل متاعا عن ظهر قلب الا ان زاد  
 خشوعه وحضور قلبه في القراءة عن ظهر قلب فهي افضل في حقه وبحرم بالشاذ في  
 الصلاة وشايعها وهو ما نقل احاد اقرنا كما تمتا في قوله تعالى والسارق والسارقة  
 فاقطعوا ايما نهما وهو عند جماعة منهم النوى ما رواه السبعة في عمرو وناقع وابن كثير  
 وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي وعند اخرين منهم النوى ما رواه العشرة السبعة  
 السابقة في جهمرو يعقوب وخلف قال في المجموع واذا قرأ القراءة من السبع اصعب  
 ان يتم القراءة بها فلو قرأ بعض الايات بها بعد بعضها فغيرها من السبع جاز بشرط ان  
 لا يكون ما قرأه بالتاسعة سريعا لا يول ويحرم القراءة فكس الاي لا يسكن السور  
 ولكن بكرة الا في تعلم لانه اهل لتعلم ويحرم تفسير القرآن بلا علم ونسبائه او من من  
 كبره والسنة ان يقول ان ثبت كذا الاسته اذ ليس هو فاعل النساء وندب خقه  
 اول نهارا ولسل والعداء بعده وحضوره والسورع بعده في خفة اخرى وكثرة تلاوة وقد  
 افرد الكلام على ما يتعلق بالقرآن بالتصانيف وفيما ذكره ذكره في الباب

### «كتاب الصلاة»

جمعها صلوات وهي لغة الدعاء بخير لافضل وصل عليهم اي ادع لهم ولتضمنهم اي  
 التطفل عذبته يعني ونرى اقوال وافعال معتقة بالتكبير محتمة بالتسليم بشرائط  
 مخصوصة ولا تردد صلاة الاخرس لا في الكلام في الصلابة فتدخل صلاة الجنابة في خلاف  
 سجدة التلاوة والتسليم لان قولهم ادخوال وافعال تسلي الواجب والمنسوب غير التكبير  
 والتسليم لقوله معتقة بالتكبير محتمة بالتسليم وسبب ذلك الاشتباه على الدعاء اطلاقا  
 لاسم الجزء على اسم الكل ولا بد بالكل والافعال وافضل فقال (الصلاة المفروضة)  
 وفي بعض النسخ الصلوات المفروضة اي الصلوة من الصلاة في كل يوم وليلة (خمس)  
 معلومة من الدين بالضرورة والاصل فيها دل الاجماع آيات صك قوله تعالى واقموا  
 الصلاة اي حافظوا لمبدأها بما يكمل واجبا وسننها وقوله تعالى ان الصلاة كانت  
 على المؤمنين كتابا موقوتا أي مخففة مرسنة وخيار في الدين كقوله صلى الله عليه وسلم  
 فرض الله على امي ليلة الايام السبعة عشر صلاة فقل انزل ارجعوا ما له الله شري  
 سجدها خاسافي كل يوم وليلة وقوله لا اشراف حسن قال هل على غيره اقال لا ان تطلع  
 وقوله لعادنا سبعة الى العن اسبر من اننا قد فرض عليكم خمس صلوات في كل يوم وليلة  
 واما وجوب قيام الليل فيلخص في حقا وقوله صلى الله عليه وسلم في حديثه صلى الله عليه وسلم  
 لا يصبر الاواصيهم يوم وقيل الحج اربع حاد من الخمس وسبح وولنا لله صلاة  
 لجنابة لكن الجملة من المفروضات لا بد من تسلي كل كلمة الا ان قلنا انما يدل  
 عن الظاهر وهو رأي الاصم ان صلاة مسندة وكان فرض الحس الى المراجح كما قيل

خط ٢٢ (قوله من الدين) أي من ادلته (قوله لضرورة) أي بالان والافاضا لما نظر فيه دليل انه استدلل على  
 انما بها بالكتاب والسنة وان المعنى الحياض العسل الضرورة الذي لا يخفى على احد (قوله ايما خافوا الخ) تفسير مراد لا  
 الامر لا يدل على مداومة ولا يدل على الاتيان بالسنة لان الامر لو وجب فكان الاية ان يقول اي اغواها ولا تتركها ولا تتركها ولا تتركها ولا تتركها  
 الخ) أي بعد الاولى لبيان التاتيق (قوله وقوله للاعراي) أي بعد الاول لبيان انما يراد الاول لا يدل على الاول ولا يراد الاول ولا يراد الاول ولا يراد الاول  
 لا منهوم (قوله وقوله لمذا الخ) أي بعد ما تم دفعه في الخوب كائن في المند (تر) راعا وجوب الخ) واردة في قوله ..  
 في كل يوم وليلة (قوله لعلكم يا ايها الخ) اي لا تتركوا من الخ) في كل يوم وليلة وادرك جامعها من القروض العسل

وأجاب الشارح بأن المعاجيل عن الظهور على قول من أن الدليل يدل على حتمية البطلان عنه فقلنا: إن الظاهر كان ذكر الحجة بالقوة، وأما على أنها صلافة، فإنها صلافة على قول من لا يثبت على القول بالانجاسية ومما أصاب ما من مراده من الحجة الشبهة بما ذكره في يوم الجمعة (قوله للراقي الخ) متعلق بصرح وأما المستد فلا ما الشافعي (قوله والظفر كانت صلافة داود) وقيل كانت لا لهم (قوله والعصر لسمان) وقيل للزعرور وقيل لنبوتس (قوله والخبر ليعقوب) (٨٦) وقيل ليسى وقيل لما أورد (قوله)

المعصرة بسنة وقبل بسنة أشهر (قائده) في شرح المسائل الرافعي ان الصبح كانت  
 صلاة آدم والظهر كانت صلاة اود والعصر فكانت صلاة لعلجان والمغرب كانت  
 صلاة يعقوب والعشاء كانت صلاة يونس واود في ذلك خبرا لجميع آفة عصائه وتعالى  
 جميع ذلك لتبنا عليه وعلمهم الصلاة ولا سلا ولا سلا تعظيما له ولكثرة الاجور ولا منه  
 ولما كانت الظهور اول صلاة ظهرت لآدم لاول صلاة ملاحا حبل ربه عليه السلام بالذي  
 صلى الله عليه وسلم وقديدا الله تعالى بها في قوله تعالى اقم الصلاة لتروك الشمس بدا  
 المصنف بها فقال (الظهر) أي صلاة سميت بذلك لانها تنقل وقت الظهر أعاشدة  
 الحر وقبل لانها طاهرة وسط النهار وقبل لانها اول صلاة تظهر فيه الاسلام فان قيل  
 قد تقدم ان الصلوات الخمس فرضت ليلة الاسراء فلم يبدأ بالصبح احب بها من الاخر  
 انه حصل التصرع بها ان اول وجوب الخمس من الظهر قال في المجموع الثاني ان الاتان  
 بالصلاة متوقف على بياضها ولم يتبين الا عند الظهر ولما صدر الاصحرون تعالفا في  
 رضى الله تعالى عنه الباب بذكر المواقيت لان دخولها لقب الصلاة ويجزئها ما توفت  
 والاصل فيها قوله تعالى فحسان الله حين تمون وحسن تمعون وله الحمد في الجواهر  
 والارض وعشيا وحسن تظهرون قال ابن عباس اراد بحسن تمون صلاة المغرب والعشاء  
 وبحسن تمعون صلاة الصبح وبعشيا صلاة العصر وبحسن تظهرون صلاة الظهر وغيرها  
 جبريل عند البيتين تنفسي في الظهر حين زالت الشمس وكان النبي وقدر الشراك  
 والعصر حين كان ظله أي التي مثله والمغرب حين أقصر افعام أي دخل وقت افطاره  
 والمشاء حين غاب الشفق والظهر حين سم الطعام والشراب على الصائم فلما كان الفد  
 صلى في الظهر حين كان ظله مثله والعصر حين كان ظله مثله والمغرب حين أقصر افعام  
 والعشاء التي ثلث الليل والمغرب حين قال عند اوقاف الانسجام فيك والوقت ما بين  
 هذين الوقتين رواه اوداود وغيره وقوله صلى في الظهر حين كان ظله مثله أي فرغ منها  
 حيثما كان شرع في العصر في اليوم الاول حيثما قاله الشافعي رضى الله تعالى عنه زافا به  
 اشترأ كما في وقت واحد وبذلك خبر مسلم وقت الظهر اذا زالت الشمس عالم محضر  
 العصر تبعهم المصنف فقال (وأقول وقتها) أي الظهر (زوال الشمس) أي أو قبضوا لها

أحسن (قوله تعالى شاقى) جواب عن تصديق أكثر من فكاهة قال ومصدر لاكثر من يذكر المواساة لا شى فقال تعالى (يعنى قوله وقوله لا يدعوه) عليه تحذوف تقديره لانها أهم لان دخولها الخ (قوله اراد عين تمون الخ) فيه مسانعة فكان الأولى ان يقول اراد بالتمنيع حين تمون صلاة المغرب والعشاء الخ ومكانه ان يقدر في الباقي غير المغرب والصبح فلا يحتاج الى تقدير غير الذي قبله الشارح فجمعها (قوله وكان في) أى انقل قدر الشراك أى غير النخل وقدر عرض اسبغ أو قل وصل ذلك الوقت الذى يعلم فيه النخل لانه يستند دخل وقت الظهر فيجد وقت ظل وهو يسيرا (قوله والوقت ما بين هذين الوقتين الخ) هذا خلاصه الذى في المغرب أى ليس من وقت الاقرب واحد بعد ذلك قوله والوقت ما بين هذين الوقتين ظاهر الحد بثيخرج وقت الصلاة الأولى ووقت الصلاة الثانية مع أنه من وقت الاقرب ويجاب بأنه على تقدير أى ما بين ملاصق أول الاول بما قبله وملاصق آخر الثاني بما بعده فدخل وقت الأولى والثانية والمراد بالوقت الوقت المختار المراد به ما بين الساعة للظهر وجملة الوقت المتقدم لا دخال وقت صلاة الظهر المرة الأولى والثانية في جملة الوقت (قوله كما شرع في العصر الخ) أى عليه ما قرأه لم يفتي في الشراك الذى اراده وقصده هذا التقدير

[illegible]

وفي بقية الصلوات (قوله) وقت اختيار  
 (الح) وأوله من أول الوقت يجوز  
 القبلة له وقوله (الح) فيه ما يستعمل  
 وقت الحرة أو الضرورة فكان الأولى  
 أن يقول بعده يجب بقى ما سجدوا قوله  
 شمل ربه) ضيف هو بالقدار في  
 المبرر وقوله ضيف منه ضيف له  
 هو ما قاله الأكثر من الوقت (قوله)  
 وقت جواز (الح) أي لا ركعة لأن  
 الظاهر ليس فيها ركعة ركعة وقوله (الح)  
 فيه ما سجدنا لتقدم فكان الأولى أن  
 يقول بعده بحث بقى ما سجدوا (الح) ضيف  
 أن الجواز والاختيار في الظاهر مقдан  
 معنى وقتان أسداه وأتاه  
 بدخلان بأول الوقت وعمران عرجوه  
 (قوله والعصر) كان الأولى الاتيان  
 بالغناء كأفعل المنهج لئلا على التعقيب  
 وعدم التماس بين الظاهر والعصر (قوله)  
 أي صلاتها) فيه ما تقدم سواء أورد  
 (قوله) وعباراً (قوله) أنما في عبارات  
 التنبيه وعساراً لأما لأن كلام المصنف  
 يقتضي أن الزيادة من وقت المصنف  
 وكلامها يقتضي أنها ليست من وقت  
 العصر فلما ورد عليه سؤال وهو أن  
 العجب أنه لا شرط وجود باده وكلامه  
 يقتضي اشتراطها ألجب الشرط  
 وقوله وليس ذلك منافياً لغيره (الح) حكمه  
 الثاني جهان العارفين فأن جهالين  
 من أهل العلم (الح)

بعضه بخيل وقتها بالزوال كما عبره في الوجه وغيره وميل الشمس من وسط السماء  
المعنى يلوغها اليه بحالة الاستواء والجهة المغرب لاق الواقف في الظاهر لان  
التكليف انما يتحقق بعد ذلك زيادة ظل التي على ظله حالة الاستواء ويحدث ان لم يسبق  
بعد ظل قال في الزيادة كما صنف في بعض البلاد ككثرة وسماها العرب في الغل  
ثم السنة فلو شرع في التكبير قبل ظهور الزوال ظهر الزوال لوقف التكبير او في اثنا  
تمام الظهور وان كان التكبير حاصل بعد الزوال في نفس الامر وكذا الصلاة في القمر  
وغيره (وأخرى) اي وقت الظهور كما اصابه في كل واحد بعد ان سعى (في الزوال)  
الموجود عند الزوال واذا اردت معرفة الزوال فاعلمه فافانك أو شخصي بقمة في أرض  
عسوية وعلى رأس الظل فما زال الظل منقص من الخط فهو قبل الزوال وان وقف  
لا يزيد ولا ينقص فهو وقت الاستواء وان أخذ الظل في الزيادة على ان الشمس في الثقب  
التكبير وقام على كل انسان ستة اقدم ونصف مقدمه والنحس عند المتقدمين من ارباب علم  
البهية في السماء الى اخره وقال بعض محقق المتأخرين في السادسة وهي أفضل من القبر  
لكثرة فقده قال الاكثرون والظاهر ثلاثة أوقات في غيبته اول وقت اختاروا في آخره  
وقت ظهر وهو وقت الصبر لمن جميع وقال القاضي بالاربع اوقات ووقت غيبته في آخره  
والان يصبر للشيء مثل ربه وقت اختاروا ان يصبر مثل نفسه ووقت ظهور الزوال  
آخره وقت عباده وهو وقت الصبر لمن جميع ولها وقت ضرورة وسأفي وقت خبره في آخره  
وقتها بحيث لا يبعها ولا عباده وان وقعت اداهو عبران في سائر اوقات الصلاة (والصبر)  
أي صلاتها ومحتب ذلك المعاصرات وقت القروب (وأول وقتها) يادة على ظل المثل  
وعباره انفسه اذا صار ظل كل شيء مثله وزاد في ذلك الزوال الى ذلك الامام النجاشي  
رضي الله تعالى عنه بقوله فان حاور ظل الشيء مثله أقل زيادة فقد دخل وقت العصر  
وليس ذلك حائفا للصعب وهو انه لا يشترط حدوث زيادة فاصلة كافي المنابع كما صنف به  
وهو محمول على ان وقت العصر لا يكاد يعرف الا بالوهي من وقت العصر وقسل من وقت  
الظهور قبل فاصلة (وأخرى في) وقت (الاختاروا في الظل) بعد ظل الاستواء ان كان  
لحدث جبريل المارضي فخذوا من الماهة من الخزان على ما مضى وفي الاقلدي على  
ذلك لا اختيار جبريل اياهم قول جبريل في الحديث ان الوقتين من هذين الوقتين جبريل على  
وقت الاختيار (وأخرى في) وقت (الجواز الى غروب الشمس) لحدث من أدرك ركعة من  
الصعب قبل ان تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ومن أدرك ركعتين العصر قبل ان تغرب

هناجا بالجل الذي ذكره (قوله بعد مثل الاستواء الخ) واجمع الارض (قوله لمحدث جبريل) واجمع الارض من الناحية التي ذكرها مرة واحدة الاولى للاول والثانية للثاني (قوله الى غروب الشمس الخ) فتمساحة لا تدخل وقت الحجرة وقت الاستقلال والضرورة فكان الاولى التخصيص كما في الشرح بان يقول وفي الجواز بلا كراهة الى الاصفر الخ (قوله لمحدث أدرك الخ) الاستقلال بذلك على كلام المتن بالنسب لانه اذا كان يدرك وجبته في الوقت والساق خارجه يدركه نصفه فالاول ما رواه ذكره كما قبل الغروب وهو قول المتن وفي الجواز الى غروب الشمس (قائمة) الجواز كراهة يجرى في غير الظهر فقط واعلم ان وقت التفتيش والاختبار والجواز بلا كراهة مقيدة ابتداء وانتهائهما في غير هاتحين وباتساع ومختلفة انتهاء فكله لا تدخل بابل الوقت ثم



الشمس فقد أدرك العصر متفق عليه وروى ابن أبي شبة بأسناد في مسلم وقت العصر ما لم  
تقر الشمس (تنبيه) للعصر سبعة أوقات وقت فضيلة أول الوقت ووقت اختيار ووقت  
عند وقت الظهران مجسم ووقت شروق ووقت جواز بلا كراهة فهو شكر اهتدوا وقت  
حرمة وهو وقتها بحيث لا يسعها وان قلنا انها اذا دونهما صحت فانما هو وقت القضاء  
هذا اذا لم يمتد في الوقت ثم اقتضاها بعد ان قلنا تصير قضاء كائن على القاضي حسن  
في تعليقه والاولى في التقدير والى في العرو ولكن هذا رأى من حذف (والمخرب) أي  
صلاتها (ووقت واحد) أي لا اختيار فيه في الحديث الجار (وهو) أوله يدخل بعد  
(غروب الشمس) لحديث جبريل حيث بذلك لعلها عقب الغروب وأصل القريب البعد  
يقال غرب بفتح الراء أي بعد والمراد تكامل الغروب وعرف في العزم بزوال السماع  
عن رؤس الجبال وأعمال الظلام من المشرق (و) عند على القول الجديد (باعتبارها  
بؤذن الوقت) ويتوشأ ويستل العروبة بقب الصلاة) ويقدر حسن ركعتي في المباح  
لأن جبريل عليه السلام صلاها في اليومين في وقت واحد بخلاف غيرها إذ استدلت به  
أكبر الأصحاب وروى أن جبريل عليه السلام أتاه من الوقت الفجر وهو المسمى بوقت  
الفضيلة وأما الوقت المختار وهو محل النزاع فليس فيه تعرض له وإنا استقمي بدر هذه  
الأمور لضرورة والمراد بالنسب المغرب وستة البعدية رد حكر الامام سبع ركعات  
فزا ركعتين قبلها شاء هل أنه من ركعتان قبلها وهو ما رجحه النووي بالاعتبار في  
جميع ما ذكر بالوسط المعتمد كذا أخرجه الزاقي وقال النفل يستعبر في كل  
إنسان الوسط من قبل نفسه لانهم يختلفون في ذلك فيمكن كل الزاقي على ذلك  
ويعتبر ايضا قدرا كل قوم بكمهم واحدة الموضع حكمها في السرحن والروضة لكن  
صوب في التمتع وغيره باعتبار السبع المأني الصبح اذا قدم العشاء فادناه قبل  
صلاة المغرب ولا تهاو في عشاء كوجع كلامه على التسع الشرعي وهو أن كل  
العبادة ثنتين ملبسة والعشاء في الحديث يحمل على هذا أيضا قال بعض السلف  
العبادة ثنتين ملبسة والغيبات ثمانية كان كلام الحديث (تنبيه) لوجعها المصنف بالظهر بدل  
الوضوء ويشمل الفصل والتهيم وإزالة الحديث لكان أولى وغيرهما على بلس الشاهد  
ستر العروبة واصفحة الاستوى لتناول التهم والتعظيم والارادة وهو ما قلناه من كتب  
لا صلاة وعند وقتها على القول القديم حتى يقب الشفق الأحمر قال النووي قلت القديم  
أظهر قال في المجموع بل هو حديثنا لأن الشافعي رضي الله تعالى عنه علق القول به  
في الأملاء وهو من الكتب الجديدة على ثبوت الحديث فيه وقد ثبت فيه أحاديث في مسلم  
عنها وقت المغرب ما يقب الشفق وأما حديث صلاة جبريل في اليومين في وقت واحد  
فمحمول على وقت اختيار تأخر أضعافا من ذلك في المغرب ثلاثة أوقات وقت  
فضيلة واختيار أول الوقت ووقت جواز تأخر الشفق ووقت وقته العشاء من  
يجمع قال الأسنوي تسلا عن الترمذي ووقت كراهة وهو: جبريل في وقت الجديد  
أتمى ومناها وأتمى مراعاة الفلوس يخرج الوقت وإلها الصلوات شروعة ووقت حرمة  
(والعشاء) يدخل (أول وقتها) انقائا الشفق الأحمر) الماسق ونخرج بالآخر  
الاصغر والابن ولما ذكره في المخرج بالآخر لانه رأى ذلك من اللفظة لأن المعروف في  
لغة أن الشفق هو الأحمر كذا كراهة الجوهري والأزهري وغيرهما قال الأسنوي ولهذا  
لم يقع التعريض له في أكبر الأحاديث (تنبيه) من ليعلم لهم بأن يكونوا بانواحي لا يقب  
فيها منهم بدرون قد رما يقب فيها الشفق بأقرب البلاد اليهم كتمام القوت البحر

إذا مضى المقدار المذكور انتطع وقت  
الفضيلة واستقر الآن ثم ينقطع  
وقت الاختيار ويستقر وقت الجواز  
وأما وقت الفضيلة والاختيار في الظاهر  
فمحمول ان ابتداء وانتهاء ومعنى  
(قوله) أي لا اختيار فيه (الم) أي ولا غيره  
من بقية الأوقات التي شرعها (قوله) كما  
في الحديث) يرجع لقوله واحد (قوله)  
حديث جبريل) يرجع لقوله بعد  
غروب الشمس (قوله) لأن جبريل (الم)  
دليل لقوله وقتها واحد (الم) وهذا انتم  
وأما إعادة طه لا ذكره بعد من الرد على  
من استدلت به على أن وقتها واحد  
(قوله) وهو المعنى بوقت الفضيلة (الم)  
يقضى اتحادها معنى وهو ظاهر في  
خصوص المغرب (قوله) وهو محل النزاع  
أي من القديم والجديد (قوله) فليس فيه  
تعرض له) أي في غير الظاهر أمافه فقد  
تعرض وقت الجواز بقوله وأوقت  
ما بين هذين الوقتين لأن المراد بالوقت  
بالنسبة للظهور ووقت الجواز الشامل  
لجميع الوقت من أوله (الم) (قوله) ووقت  
جواز أي كراهة وهو الذي عباه الأسنوي  
فيما يذهب قوله ما يقب الشفق فيمنظر  
لأنه يشمل وقت الحرمة وكان الأولى أن  
يقول بحيث يبقى ما يسعها (صحيح) إذا  
كان هذا وما قاله الأسنوي يكون تكرارا  
وجوابا عما عاده لانه إقائه (قوله)  
لماسق (الم) أي في حديث جبريل  
بالنسبة لأولى وقوله فيما ساق  
ما يذهب جبريل أي في المرة الثانية

في الفطرة ببلده أي كان شفقهم فيجب عند ربيع لهم مثلًا اعتبار من ليل هؤلاء بالنسبة لأنهم يصرون بقدر ما يحسن من ليلهم لا من ربيع استغرق ليلهم بعل ذلك في الختام (وأخرى) وقت (الاختبار إلى ثلث الليل) خبر جبريل السابق وقوله فيه بالنسبة إلى الوقت ما بين هذين محمول على قول الاختيار وفي قول نصفه تيسر لولا أن أشق على أمتي لأخبرت أعضائه أن نصف الليل صحبه الحياكم كل شرط الشيخين ووجهه النووي في شرح مسلم وكلامه في المجموع يقتضي أن الأكثر عليه ومع هذا فالأول هو المصنف (د) آخره (في) وقت (الجواز إلى طلوع القمر الثاني) أي الصادق عليه السلام ليس في النوم تفرط أغصا التفرط على من لم يصل الصلاة حتى يدخل وقت الأخرى رواه مسلم خرجت الصبح بديل فيني على مقتضاه في غيره ما يخرج بالصادق الكاذب والصادق هو الممتثل منه معترض ما نوحى الجاهل لآلاف الكاذب فإنه يطعم مستغلا بعد لونه من كذب المرحان وهو بكسر الميم كما قاله ابن الحارث في الحديث بعبه طلة وشبهه بدين السرحان لظوله فلها سجة أوقات وقت أخيه ووقت اختبار ووقت جواز وقت حرمة ووقت ضرور ووقت غير وقت المغرب لم يجمع ووقت كراهة وهو ما قاله الشيخ أبو حامد بن القيرين (والمصنف) أي صلاة وهو حرم الصادق كراهة أول النهار فلذلك حيث يهبط هذه الصلاة وتبيل لأنها تنقضي بعد الظهر الذي يجمع بين ما نوحى وأخرى المغرب تقول وجهه فيجانبه بين ضرورة (وأول) وتمام طلوع القمر الثاني) أي الصادق الحديث جبريل فإنه خلقه على الوقت الذي يصر فيه الطعام والشراب على الصائم وإنما يصرمان بالصادق (وأخرى) وقت (الاختبار إلى الأسفار) وهو الأضواء فليجبريل السابق وقوله فيه بالنسبة إلى الوقت ما بين هذين محمول على وقت الاختيار (د) آخره (في) وقت (الجواز إلى طلوع الشمس) الحديث مسلم ووقت الصلاة الصبح من طلوع القمر ما لم تطلع الشمس والمراد بطلوعها هنا طلوع بعضها بخلاف ما جاء في الحديث ما لم تطلع الشمس يظهر بما ظهر فيها ولأن وقت الصبح يدخل بطلوع بعض القمر فباب ما يخرج بطلوع بعض الشمس فلها سجة أوقات وقت فضيلة أول الوقت ووقت اختبار ووقت حوازم كراهة إلى الأحرار ثم وقت كراهة ووقت حرمة ووقت ضرور وقته نهاره في قوله تعالى وكأوا شرورا الآية فلا يخاروا به في ذلك وهو عند الشافعي رضى الله تعالى عنه رآه أصحاب الصلاة الوسطى لقوله تعالى حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى الآية إذ لا فرق إلا في الصبح وغيره مسلم قالت عائشة رضى الله تعالى عنها إن بكت لها مصفيا كتب الصلاة الوسطى صلاة العصر ثم قالت سمعت ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا عطف يقتضي التثنية قال النووي عن الحارثي الكبير حدثت الأحاديث أنها العصر تليقونها عن الصلاة الوسطى صلاة العصر ومنه ذهب الشافعي اتباع الحديث فصار هذا مذهبه ولا خلاف فيه قولان كما قدم في بعض أصحابنا وقال في شرح مسلم الأصح أنها العصر كما قاله الماوردي وبكره ذهب أصحابنا إلى أن صلاة الوسطى والأولى عدم تبيينها في ذكر تسمى بمصاير الأثرين جارية بانه والمنة بجمعا وبكره توجه المغرب مشعونة بصلواته مع هذا ما روي في التثنية وأما ما روي من زوائد الرضة لكونها قال في التثنية مع نص في الآية لا تقسمان لا تسمى بذلك وهو مذهب عتقى أصحابنا قال طائفة قليلة بكرة هي الأولى هو الظاهر لورود النص من ذلك بكرة النوم قبل صلاة العشاء بعد دخول وقتها لا على الله عليه وسلم كان بكرة ذلك وبكره الحديث بعد صلاة الليل صلى الله عليه وسلم كان بكرة ذلك إلا في خبر كراهة قرآن

في الفطرة ببلده أي كان شفقهم فيجب عند ربيع لهم مثلًا اعتبار من ليل هؤلاء بالنسبة لأنهم يصرون بقدر ما يحسن من ليلهم لا من ربيع استغرق ليلهم بعل ذلك في الختام (وأخرى) وقت (الاختبار إلى ثلث الليل) خبر جبريل السابق وقوله فيه بالنسبة إلى الوقت ما بين هذين محمول على قول الاختيار وفي قول نصفه تيسر لولا أن أشق على أمتي لأخبرت أعضائه أن نصف الليل صحبه الحياكم كل شرط الشيخين ووجهه النووي في شرح مسلم وكلامه في المجموع يقتضي أن الأكثر عليه ومع هذا فالأول هو المصنف (د) آخره (في) وقت (الجواز إلى طلوع القمر الثاني) أي الصادق عليه السلام ليس في النوم تفرط أغصا التفرط على من لم يصل الصلاة حتى يدخل وقت الأخرى رواه مسلم خرجت الصبح بديل فيني على مقتضاه في غيره ما يخرج بالصادق الكاذب والصادق هو الممتثل منه معترض ما نوحى الجاهل لآلاف الكاذب فإنه يطعم مستغلا بعد لونه من كذب المرحان وهو بكسر الميم كما قاله ابن الحارث في الحديث بعبه طلة وشبهه بدين السرحان لظوله فلها سجة أوقات وقت أخيه ووقت اختبار ووقت جواز وقت حرمة ووقت ضرور ووقت غير وقت المغرب لم يجمع ووقت كراهة وهو ما قاله الشيخ أبو حامد بن القيرين (والمصنف) أي صلاة وهو حرم الصادق كراهة أول النهار فلذلك حيث يهبط هذه الصلاة وتبيل لأنها تنقضي بعد الظهر الذي يجمع بين ما نوحى وأخرى المغرب تقول وجهه فيجانبه بين ضرورة (وأول) وتمام طلوع القمر الثاني) أي الصادق الحديث جبريل فإنه خلقه على الوقت الذي يصر فيه الطعام والشراب على الصائم وإنما يصرمان بالصادق (وأخرى) وقت (الاختبار إلى الأسفار) وهو الأضواء فليجبريل السابق وقوله فيه بالنسبة إلى الوقت ما بين هذين محمول على وقت الاختيار (د) آخره (في) وقت (الجواز إلى طلوع الشمس) الحديث مسلم ووقت الصلاة الصبح من طلوع القمر ما لم تطلع الشمس والمراد بطلوعها هنا طلوع بعضها بخلاف ما جاء في الحديث ما لم تطلع الشمس يظهر بما ظهر فيها ولأن وقت الصبح يدخل بطلوع بعض القمر فباب ما يخرج بطلوع بعض الشمس فلها سجة أوقات وقت فضيلة أول الوقت ووقت اختبار ووقت حوازم كراهة إلى الأحرار ثم وقت كراهة ووقت حرمة ووقت ضرور وقته نهاره في قوله تعالى وكأوا شرورا الآية فلا يخاروا به في ذلك وهو عند الشافعي رضى الله تعالى عنه رآه أصحاب الصلاة الوسطى لقوله تعالى حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى الآية إذ لا فرق إلا في الصبح وغيره مسلم قالت عائشة رضى الله تعالى عنها إن بكت لها مصفيا كتب الصلاة الوسطى صلاة العصر ثم قالت سمعت ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا عطف يقتضي التثنية قال النووي عن الحارثي الكبير حدثت الأحاديث أنها العصر تليقونها عن الصلاة الوسطى صلاة العصر ومنه ذهب الشافعي اتباع الحديث فصار هذا مذهبه ولا خلاف فيه قولان كما قدم في بعض أصحابنا وقال في شرح مسلم الأصح أنها العصر كما قاله الماوردي وبكره ذهب أصحابنا إلى أن صلاة الوسطى والأولى عدم تبيينها في ذكر تسمى بمصاير الأثرين جارية بانه والمنة بجمعا وبكره توجه المغرب مشعونة بصلواته مع هذا ما روي في التثنية وأما ما روي من زوائد الرضة لكونها قال في التثنية مع نص في الآية لا تقسمان لا تسمى بذلك وهو مذهب عتقى أصحابنا قال طائفة قليلة بكرة هي الأولى هو الظاهر لورود النص من ذلك بكرة النوم قبل صلاة العشاء بعد دخول وقتها لا على الله عليه وسلم كان بكرة ذلك وبكره الحديث بعد صلاة الليل صلى الله عليه وسلم كان بكرة ذلك إلا في خبر كراهة قرآن

فنه لا في القضاء بكم مطلقاً على سواء علم أنه يقوم قبل خروجي إلى الدنيا أولاً وأخيراً فلا عسكرياً ورائياً ولا في القضاء بكم مطلقاً على سواء علم أنه يقوم قبل خروجي إلى الدنيا أولاً وأخيراً فلا عسكرياً ورائياً ولا في القضاء بكم مطلقاً على سواء علم أنه يقوم قبل خروجي إلى الدنيا أولاً وأخيراً فلا عسكرياً ورائياً

وحدث بعد ذلك وفاة أميئاس صنف وزوجه عند فاقها وتكلم بمجادعة المأخذه له  
حساب ومجادعة الرجل أمه له للأطعة وأوصها فلا كراهة لأن ذلك خير ما جاز فلان برك  
لنفسه فتوجهه يروى الحاكم عن جرمان بن حصين قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يحدثنا  
عنه أنه صلى بن إسرائيل (قائده) روى مسلم عن النواص بن سمعان قال ذكر رسول الله  
صلى الله عليه وسلم الدجال ولفته في الأرض أربعين يوما من كسنة يوم كسنة يوم كسنة يوم كسنة  
وسائر أيامه كما يملك هذه مكة أفذاك اليوم الذي كسنة تكتفي بانه صلا يوم قال لا مدبره له  
قدرة قال الاستوى فيسقي هذا اليوم ماذا كفي المواقيت ونقاس به اليومان الثالث له  
قال في المصروع وهذا مسئلة يحتاج العلم بها على حكمها رسول الله صلى الله عليه وسلم  
اتبع (تنبه) أطا من وحب هذه الصلوات موضع إلى أن سبق من الوقت ما ساءه أو ذا  
أراد تأخيرها أو إتمامه وقبيل الزمان على فعلها في الوقت على الأسع في المحقق أن  
أحرع العزم على ذلك مات أثناء الوقت وقد في من ما يبعها أو من خلاف الخ  
السلامة لها وقت محدود ولم تتركها راحة نهاما أن تتركها راحة نهاما أن تتركها راحة نهاما  
يوم غسل الصل والافضل أن يغسل أول وقتها إذا تفرغ لركعة أو ثلثة على الله عليه  
صلى في جواب أي الأعمال على قال الصلاة في أول وقتها وادادار قطعي وسريع  
بين تأخير صلاة الظهيرة في صلاة الحر إلى أن يصير له بطن ظل على فيه فلا إباحة  
تدري أن تكون مباحا أو محظرا للصل في جماعة غسل أو ثلثة كلهم أو بعضهم جماعة في  
طريقهم إليه ومن لم يؤمن بثلاثة في وقتها وكذا في كثير من الفلك أو أداء ومن هل الوقت  
التي أحترج أو أذان أو على الدرس والأقرب ما يبعد ورد ثناء لمن صلواته  
الاجتهاد وقت صل أو بها ما دها هو ما لا يدور فاش وحوو بالان فالت لا غير وبها  
أن فات بعد تركهم وبين ترتيب الفات وقد عجل في الحاضرة التي لا يشاء فوفاؤهم  
كراهة محرم كما في محبة في الوقت في محرم مكة صلاة عند استواء الشمس اليوم  
وعند انقضاءها أو في وقت محرم مكة صلاة عند استواء الشمس اليوم  
الظهر وهو ما أصعب من الصلح حتى يربط الصلاة لسبب غير متأخر عنها كعائته ثم قصد  
تأخيرها بالواصلة كسوى وغيره في محل الدنيا أفعل وجهه شكر فلا يكره في هذه  
الاقاات ونخرج محرم مكة من المدينة فأكبره

العزم ومات فانه بعضى ولوبق ماسحها  
ولوقها فى وقتها واصل هى حيث اداء  
أوقضا الجهور اداء وقال القاضى  
حسن والقاضى أبو بكر قضا (قوله لان  
دلالةها وقت محمد وراخ) كان الاطير  
أن يقول لان الصلاة يتحقق فيها الاثم فى  
الحياة باخر اجها عن وقتها بخلاف الحج  
لا يتحقق فيه الاثم فى الحياة فلو لم يتصل  
بالاثم من أحوسى الاء كان لغات فائدة  
وصوب الحج (قوله ملاه القطر) قيد  
خرج الجمعة والاذان لا يؤتى اثن (قوله)  
فقد اذ (قوله الا فى اثن) قيد  
للمطاب (أيسر) بدا لى يسن التأخير  
ولم يكن سدا حد لى (قوله بشرط  
أن يكون سدا رايخ) قيد (قوله نسل  
جماعة الخ) الجماعة لى سدا أو بعض  
فرادى على مسجد بعد (قوله يحصل ياوت  
الخ) قيد ذم الاثم الزا اب أبو  
تعالى يقوم وان لم ياذ بمختلف المحاور  
فى المسجد غير الاثم (قوله قال علم الخ)  
أى يتسه أو يضيقه (قوله هل ودها)  
أى تأهل وقت فست ال وقتا والبعض  
فست ال وقت ولو تكبيرة الاثم وبعد  
قبولها ما قطع الة نلنا أن لم يكن عليه  
فرض من حشنة الواقع عنه وأما  
لشأن الحال أوتسى اهاى ال وقت

أو عليه فلا إعادة وهذا كله إذا ضل إلى الاختيار وأما إذا ضل من غير اختيار فله رد به بطريقا أو تيمنا أما وقت (عصل)  
في الوقت وبعد (قوله ودون ترتيب العائدين) أي سواء كان قبله أو بعده أو بغيره أو بالبيع بغيره أو لا كان  
الذي بغيره من غير ما على المدة ودون ذلك كان الذي بغيره من غير ما على المدة وهو ما على الذي أتى بغيره  
الحاضرة) أي في الأقسام الثلاثة على المخدومين بالاختيار بغيره ودون ذلك كان الذي أتى بغيره من غير ما على  
(قوله أن يضاف إليها) أي كان بدلت ثامنا أو بدلت مزارعة مع الثانية والألت مع عدم إعادة (قوله التي لا تضاف  
قوتها) وإن كانت ثوب جماعة فقط قدم العائدين (قوله كراهة تميم) وقيل كراهة تميم لا تلتحق على كل حال (قوله في غير  
سبع مائة) أي في جميع الأوقات (قوله اليوم المباح) ولو لم يصر المباح (قوله عند طلوعها) أي في وأصلها في  
من (قوله ودون ترتيب العائدين) أي في جميع الأوقات (قوله وعند ذلك مرار) أي سواء قبل العصر أم لا

فمن غلب عليه حب الدنيا لم يتركها ولا يترك الصلاة عليه أصلاً ولا يتركها من أجل أن الصلاة عليه أصلاً ولا يتركها من أجل أن الصلاة عليه أصلاً ولا يتركها من أجل أن الصلاة عليه أصلاً (٩١) قوله وجوب مغالبة من أضافه السبب إلى وجوبها بأشاعته المطالبة الوجوب متبداً بجعل الصلاة عليه أصلاً

(فصل) فمن غلب عليه الصلاة ولا يتركها ولا يترك الصلاة عليه أصلاً ولا يتركها من أجل أن الصلاة عليه أصلاً ولا يتركها من أجل أن الصلاة عليه أصلاً ولا يتركها من أجل أن الصلاة عليه أصلاً (٩١) قوله وجوب مغالبة من أضافه السبب إلى وجوبها بأشاعته المطالبة الوجوب متبداً بجعل الصلاة عليه أصلاً

وقال لا بد من أن يكون حب الدنيا أقوى من حب الصلاة عليه أصلاً ولا يتركها ولا يترك الصلاة عليه أصلاً ولا يتركها من أجل أن الصلاة عليه أصلاً ولا يتركها من أجل أن الصلاة عليه أصلاً ولا يتركها من أجل أن الصلاة عليه أصلاً

[illegible]

فأما إذا ما تولى شرع فيها وهو غير كامل  
(قوله) ولما حاشى هذا شرع في وقت  
يسمى وقت الأدواك وهو ما إذا طرأت  
الموانع في الوقت بعد دخولها فإن كان  
طريقها بعد أن أدرك فهو الصلاة أتمت  
والأفلا والموانع الذي يمكن طرورها  
مادة الكفر الاسمي والصبا (قوله)  
والصلاة المستوية) أي المستوية في الجاهة  
لدليل قوله حين السد ان وقتها نظر  
لأنه في التراوح ووزن رمضان (قوله)  
متداخلة) وقيل بعضها مغاير لبعض  
وبعضها أحسن من بعض فالسنة  
أو ما نزل عليه النبي والمصباح ما ذكره  
احسانا أو ما تلوح ما ينشئ الانسان  
باختياره وأما النقل والندوب والسنن  
والمرتب فيه فهي أعم السلك (قوله)  
وهو الزائد على الصلوة فما نقص تقدره  
ومعناه واحد وهو الزائد على (قوله) بعد  
السلام على كل شخصه بعد الإيمان به  
ظاهرة أنه على قلبه هو أفضل من على  
الدين وما منعت هذا الكلام فغيرنا نظر  
لأن الصلاة من جهة أركان الإسلام وقد

جعلها بعد الإسلام في الفضل فإن عليه كون الشيء بعد تقسيمه قهواً ويجب أن المراد به الإعان في حيث هذه النصيحة أي  
الاولى ويجب أن بما أن مراد بالإسلام خصوص النطق بالشهادتين لا المركب من الأركان الخمسة وهذا الجواب فيه نظر لأنه يقتضي أن  
النطق بالشهادتين أفضل من الصلاة لأنه جعلها بعد مع أنها أفضل منه ويجب أن النطق ههنا من الكافر المراد لأن المسلم وذلك  
أفضل من الصلاة لأنه أقرب عليه العاقل من الخلو في الشار نفسه محقق ولا كذلك الصلاة لعدم تحقق نفعها إلا احتمال عدم قبولها  
قوله (المصوم فانه) فيه إشكال لأن الإيهال كلماته ويجب أن غير الصوم يمكن فيه التضييق من الإخلاص وعدمه فثبت  
لأن آدم خلاف الصوم لأن فيه إيهال ما لا يخفى فاضيف قهواً بغيره فإنه يكتفه المرأة بالصوم بأن يقول أنا صائم وقصد الشهرة مثلاً  
و يجب أن ذلك راء بالقول ولا يخار ولا نفس الصوم (قوله التابعة لقرائش) أي في الشهادة ووجه حمل القطعة والعبادة (قوله  
والحكمة في التبريل) أي في سقطة الماء حتى لا يصفى لكثرة الأروا والتواب (قوله بسمة) وفي نسخة تسعة عشر وعليها يظهر  
قوله في سبعة وثلاث بعد سبعة العشاء وما حمله خمسة عشر مثلاً يظهر الأعيان تسعة وثلاث بعد العشاء من غير انقطاع أو ما  
على النسخة الأخرى ذهب إلى أن لفظ ستة زائد وإن العدد لا مفهوم له

(قوله) وفيه ثمان بعده (قوله) لا يجمع في الحديث لا القليلة ولا القليلة كالمدة فله جاز على قول ابن الأثير أنه أربعة وعشرون وأما قوله  
فله وأثنان بعده (قوله) ثمان (الضعيف) الخ لا يدل على التأكيد فكان الأولى أن يقول المواظبة عليها في الله عليه وسلم (قوله)  
محل أن يزيد أول العبارة لأنه بيان وقوله واجهة كالمظهر الخ حاشا أن الجمع أن  
وأرسم الخ) بالرفع عطف على (٩٣)

أخفت عن الظهور كان لها أصل قبله  
و أربع بعدها وإن تنحن عنه كان لها  
أربع قبلها وليس لها سبعة والظهور  
الذي بعدها أربع قبله وأربع بعده  
قوله وقول المصنفين بواحدة الخ  
هذه العبارة لا تظهر الأصل  
لأن ثلاث بعد المصنفين وواحد متفرق عنه  
أراد أن الوتر أقبله ركعة والركعتان  
الباقيات من الثلاث سنة العشاء وأما  
في نسخة وثلاث بعد سنة العشاء فلا تظهر  
عليها عبارة الشارح أنه عليها الثلاثة كلها  
وتروين فصل الثالثة عن الاثنين  
فظهر أن الوتر أقله ركعة على هذه  
النسخة قوله وليس هي في الأصل غير  
ذلك أي إذا لم يذهب عنه أو أراد  
أن يبقى أحد عشر مثلاً وأراد تأخير  
ثلاثة بغيره من ركعة وأجره بالناسية  
قبلها بأجر واحد حاله التشديد  
كل ركعتين أو أربع أو أكثر فقد زاد في  
الوصل على تشديد لأنه لم يحرم بركعة  
واحدة قوله فإن كان له تسعة الخ  
بعده تقدمت عنده جعله آخر الليل  
ويجب أن المراء صلاة الليل في الأول  
غير التمسك بطلب تأخير الزمعة  
قوله والافتخارية أفضل أي ولو  
نقص فيه العدد أو غابت فيه الجبابة  
بهذا وروى من يعلو بعض الزمعة  
لجبابة ويؤخر بعضها بل الأولى تأخير  
كله أو التمسك على بعضها أكثر قوله  
وذلك أفضل الخ هو من الحديث وأسم  
بالإشارة راجع للشهود قوله بعد  
الز وأتب أي غير الز وأتب قوله صلاة  
الليل إلا لافقة على معنى في قوله وهو  
التمسك بهذه التفسير مراد أن صلاة  
الليل بمسألة الأصل تشمل غير التمسك

٣٤ خط ل لكن اشتراط لاقعا عليه (قوله وقوله الخ) لا يظن  
الطلب وكذا ما بعده (قوله ومن الليل) هي بمعنى مفعول مقسم للتهجد والضجير فيه  
في بعض الليل أو ان الضجير راجع ليل والماء بمعنى في

(قوله صلاة التطوع الخ) هذا بيان  
لأنه ليس منه وأما المراد منه فشمول  
صلاة العرض في الليل بعد نوم قال  
له تميم (قوله طاعت الخ) أعلم أن  
المتنوع من كلام الشيخ المذكور المثلث  
على قيام الليل وأيسر غرضه أن هذه  
الأوامر لا تنفصل لأن عدم تفصلها  
سبب ما ذكرناه من ربه ونحوه بعد من  
مثل ذلك أن رأيي بحسنه ظاهر إذا  
لم تنفصل به أكمل فلا ينافي ما نصحه  
(قوله بشر) أي شانه ذلك وهو قيام كل  
الليل أو ما فكره سواء بشر بالليل أو لا  
وأما قيام بعض الليل فإن شانه عدم  
الضرر فإن بشر بالليل كره والأفلا  
(قوله صلاة لطعمي) وهي صلاة الأشراف  
عند مد وقيل غيرها وعلى هذا فحمل  
صلاة الأشراف بركنين بعد زوال  
الشمس وما عني على ذلك ما إذا قلنا  
أنما يعارضه بركته في وقت وبقية  
بالعلم الذي لا ينفصل عنه وأيضاً  
تفوت بعض وقت ترويق الشمس  
وإنما نفي الأثر في ذلك الزوال (قوله لأن  
الخ) وكان ذلك سنة أو بعضه من  
البحر وما قبل ذلك لم يقع جماعه من  
سبع وعشر التراويح الأربعة عشر في  
السنة الثانية من الهجرة إلى إحدى  
وعشرين ليلة من رمضان فخرج النبي  
وسلوا جميعاً إلى ثلث الليل  
وكان ذلك ليلة ثلاث وعشرين ثم خرج  
لله خمس وعشر بن فصلى خمس ركعات  
ركعات إلى نصف الليل ثم خرج ليلة  
سبع وعشر بن فصلى خمس ركعات  
إلى قرب الفجر ثم انتظر ليلة تسع  
وعشر بن فخرج بهم وقال لهم فيها  
خبيت أن مرضي بكم كغيرها وأنها  
وأنا لم يخرج لهم وأما شقعة عليهم  
وبقية أراهم تاركاً لبقوتها في يومهم  
بعدهم أراهم تاركاً لبقوتها في يومهم  
أراهم تاركاً لبقوتها في يومهم  
أراهم تاركاً لبقوتها في يومهم

ما يجمعون وهو صلاة رفع النوم بالكف واصلاً صلاة التطوع على الليل بعد النوم  
كما قاله القاضي حسين في ذلك لما قصه من ترك النوم بين التمسيد القبلة وهي  
النوم قبل الزوال وهي غير صلاة التطوع وقاموا لقوله صلى الله عليه وسلم استعصوا بالقبلة  
على قيام الليل رواه أبو داود (قائدة) ذكر أبو الوليد النساوي روى أن التمسيد يشق في  
أهل بيته وروى أبو الجندب روى في النوم قبله ما فعل الله بك فقال طاعتك  
الاشارة ونجاة تلك العبادات وقت تلك العلوم ونفذت تلك الأوامر وما تفعلوا  
وكانت كناركم عند النحر وبكرتكم التمسيد تاديه لا عذر وبكرتكم قيام الليل بشر  
قال صلى الله عليه وسلم بعد الله من عرو من الناس ألم أخبر أنكم تصومون النهار وتقوم  
الليل فتبلى قال فلا تبلى من وأقله وقدمه قال بمسحك عليك حقاً إلى آخره أما  
أقيام الليل وفي الليل كامله فلا يكره فقد كان صلى الله عليه وسلم إذا دخل العشاء أو آخر  
من رمضان أحيا الليل كله ويكره من يصلي ليله ليلة من رمضان بعد صلاة  
الجمعة بقيام من يراها إلى أما أحياها ليلة الصلاة فلا يكره خصوصاً ما إذا صلى إلى  
صلى الله عليه وسلم فإن ذلك مطلوب فيها (و) السابعة (مسألة الأشراف) وأهلها ركعتان  
وأكثرها ثمان على المجموع من الأصح من وسوقه في التمسيد وسهاده والمعة روى  
الشيخ أن أكرهاته الأربعة ركعة وقال في الزيادة أفضلها ثمان وأكرهه ما عدا  
وبس أن يصلي من كل ركعتين وقوم من أزيد من ذلك إلى الزوال والاختيار على ما عند  
مضى ربح الأثر (ر) الثالث (صلاة التراويح) وهي عشرون ركعة وقد اتفقوا على  
نفيها وعلى أنها المراد من قول صلى الله عليه وسلم من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له  
ما تقدم من ذنبه ورواه البخاري وقوله إيماناً أي تصديقاً بأنه حق معتقداً أنه  
احتساباً أي إخلاصاً ما يعرف أن الغفران غنث الصغائر ونسب الجاهة فيها لأن عمر  
جميع الناس على قيام شهر رمضان إن شاء الله تعالى في كل ركعة والاشارة على ما روى  
حفص ومحمد كل أربع ركعات منها تركوا أو تركوا وحدهم أي بشر بمحمد قال  
الحلي والعسري كونها عشر بن لأن الزوال وإنشأ في غير رمضان عشر ركعات  
فصوتت لاه وقت حذوتهم أه ولاهل المدينة الشريفة فتفعلها ستاً وثلاثين لأن  
العشر بن خمس ركعات فكان أهل مكة يطوفون بين كل ركعة وبين سبعه أشواط فعمل  
لاهل المدينة بدل كل أسبوع تركعة ليلاً وركعة نهاراً وذلك لغيرهم كما قاله النضران  
لأن أهلها شرفاً بمصر وقد صلى الله عليه وسلم فيها بالقرآن في جميع الشهر ففعل  
من تكرار مرة الأضلاع وفيها بين صلاة العشاء وليلة قيام التطوع على الأشراف  
قال في الزيادة ولا يصح منه مطلق بل سوى ركعتين من التراويح أو من قيام رمضان ولو  
على أو بما يشاهد في بعض بلاد خلاف الشروع بخلاف صلاة الفجر والعصر والفرقان  
التراويح بعشرة الركعات فيها أشبهت العزائقي لا تغرب سارور (تدبر) بدل  
وهنا وأبى التي قبل الفجر بدخول وقت المرض وإلى هذه وقوله وغيره  
النوعين يخرج وقت العرض لأما ما يباح له ولوقت النفل المأثورة فبما  
ومن القوم الذي لا تنافي هذه الجملة قصة المعجزة وهي ركعتان قبل الأضلاع لكل  
داخل وتكمل ركعة أو فصل آخر وتكرار بتكرار الركعة ولو على قوب وتفوت  
معلومه قبل فعلها أو غير الفصل إلا أن حار من أو غير الفصل وتفوت بطول  
الوقوف كما في بعض المساحر (قائدة) قال الأصبهاني (أ) بأن أربع ركعات المعجزة  
بالصلاة والبيت الطواف والمار بالجرم روى الأصبهاني (ب) أنه روى ما روى  
أراهم تاركاً لبقوتها في يومهم

(قوله تمة الخ) جلة ما ذكره خمسة عشر مائة (قوله صلاة التسليم) بدأ بها لأنهم والمرد على من ادعى عدم سنتها وهي من الغفل المطلق فلا يصح في وقت الكراهة (فرع) لو توارى دخل المسجد صار مطلوا باسئام سنة الوضوء ونجسة المسجد فان حصل ركعة بنيت بها سجدا وان لم يكن كذلك بان أراد أفراد كل صلاة عدم الصلوة ثم سنة الوضوء لانه لا تقوت طول الزمان وكذا ان قال ان دخل اثبات الطواف فطلب منه ركعتان للطواف وركعتان صلاة المسجد فحصل كالتقدم (قوله من صلى ست ركعات الخ) لا يظهر انه دليل لكونها ركعتين (٩٥) فكان الاولى أن يأتي برواية أن ركعتي كامل غير (قوله وركعتا الاحرام الخ)

أي الاصل ذلك فوصل أكثر جازل لكن باحرام واحد فلا يجوز بأكثر من احرام واحد مع العدم والصلو وكذا يقال في كل ما بعده ومثل ذلك سنة الوضوء والنجسة والاسحابة (قوله الاحرام) أي قبله وقوله والطواف أي بعده وكذا ركعتا الوضوء وقوله والاستسقاء أي قبل الطاء وقوله والحاجة أي قبلها وقوله والتوبة أي قبلها أو بعده (قوا) عقب ان يخرج من الجام أي يصلح ما في المسجد أو أي مكان كان كراهة الصلاة في الجام ولو في الوضوء لكونه وصلا حقا فيها سقطت ركعتا (قوله في المصعد) أي الاكل ذلك وتحصل السنة في غيرها (قوله ومن البدع الخ) انما يسكن من البدع اذا اعتقد ان الصلاة في هذه الأوقات لها أثر على غيرها لكثرة الثواب فيها امثلا لانه حثت بخلاف السرع لأن الشرع لم ينص على ذلك وأما اذا اتفق انه امر إلهي نفسه خاصة أو خالصة فمن التوابع فلا يكون من البدع وعلى كونه بدعة يتعد (قوله وأفضل القديم الخ) حاصل التفضل ان تقول أفضل التعل لانه عباد الاضحية ثم العظمى كسوف الشمس ثم كسوف القمر الاستسقاء والورع ركعتا القبر ثم بقية الروايات المذكورة ثم الروايات غير المذكورة ثم القراوع ثم الصلوة ثم ركعتا الطواف ثم الصلوة ثم الاحرام وقيل ان الصلاة تسوا وهو ما وجدته ثم سنة الوضوء ثم التفضل المطلق في الصلاة ثم سنة الوضوء (قوله وان توى

ربحية لغاه المسلم بالسلا (تمة) من القسم الذي لا تسن الجماعة فيه صلاة التسليم وهي أربع ركعات يقول فيها ثلاث مرة سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر بعد القصر ثم قبل القراءة خمسة عشر وبعدها القراءة وقبل الركوع عشرا وفي الركوع عشرا وكذلك في الرفع منه وفي المصعد والرفع منه والمصعد الثاني بهذه خمسة وسبعون في أربع مثلاً ثمانية وسلا الا وامن وتعي صلاة العقل لعل الناس عنها بسبب عشاء أو نوم أو نحو ذلك وهي عشرون ركعة بين المغرب والعشاء وأقلها ركعتان لحديث الترمذي انه صلى الله عليه وسلم قال من صلى ست ركعات بين المغرب والعشاء كتب الله له عيادة النبي عشرة سنة وركعتا الاحرام وركعتا الطواف وركعتا الوضوء وركعتا الاستسقاء وركعتا الحاجة وركعتا التوبة وركعتا عند الخروج من المنزل وعند دخوله وعند الخروج من مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعند مروره بأرض لم يمر بها قط وركعتا تان عقب الخروج من الجام وركعتا تان في المسجد اقدم من سفر وركعتان عند القتل ان أمكنه وركعتان اذا عقد على امرأة وثبت له اذ ينس لكل منها قبل الوقوع ان صلى ركعتين وأدلة هذه الستين مشروعة لا يجعلها سرح عهد المكتات قال في المجموع ومن البدع المذمومة صلاة العايات ثمانية عشر ركعة بين المغرب والعشاء ليلة أول جمعة من رجب وصلاة ليلة نصف شعبان مائة ركعة ولا يعترفين بفعل ذلك وأفضل القسم الذي لا تسن الجماعة فيه الورع ركعتا القبر وهذا أفضل من ركعتين في خوف الليل ثم باقي روايات العرائض ثم الصلوة ثم ما يتعلق بفعل عشرين ركعة الطواف والاحرام والصلوة وهذه الثلاثة في الصلاة تسوا وأفضل القسم الذي تسن الجماعة أفضل من الذي لا تسن فيه ثم تفصل رتبة المرفس على التراويح وأفضل القسم الذي تسن فيه الجماعة صلاة العبدن وقضية كلامهم تساوي العبدن في الفضيلة قال في الخادم لكن الاربع في النظر ترجع عبد الاضحية فصلاته أفضل من صلاة العظمى وتكبر الخطر أفضل من تكبيرة ثم بعد الصلوة كسوف الشمس ثم كسوف القمر الاستسقاء ثم التراويح ولا حصر للفعل المطلق وهو لا يتقدم وقت ولا صبح قال في الله عليه وسلم لا يذبح الصلاة خير من شرب حتى استسقاء أو قل قال في فوق ركعة تشهد أو حفظ أو حر كل ركعتين فأكثر خلا تشهد في كل ركعة واداب في ركعة زاد عليه ويقص عنه ان يوا والاطلته مسلاته فان قام رائد سوا فتدركه ثم قام رائد ان شاء والنزل المطلق بالليل أفضل منه بالنهار واما وسطه أفضل من طرفه ان فيه تلا أو أقسام ثم آخره أفضل من أوله ان فيه نفسين وأفضل من ذلك السدس الأربع والحمد والصلو من كل ركعة ثم زادها ما أو المطلق النية وسن ان يفصل بين سنتي القبر مرة واحدة لجماع عن الايام عزاء في أولي تركعي القبر والمغرب والاستسقاء ونجسة المسجد على بابها كقروين في الثاني الاحلاس وبعدها كثر الدعاء والاستغفار في جميع ركعات الليل وحوا

فوق ركعة الخ) فوق صفة لمجد في أي عدد أو قدرا فوق وقوله وحيد الثواب أي عدد أو نية تنص في انه في الاول لم يرد عدد أو نية كما قيل على عدد أو محاب ما نه تنص في التصبر فعلا ولا سوف واما بعد الاودة واداءه بان حكم ان زيادة النقص (قوله مرة) (قوله الخ) هذا انظر الى ما قبل من تقدم السنة فلو أجزها اضطلع بعد التلاوة بالباب في شيع فضل الكلام في ترتيبه ناسي ان يسئل باسم الله على من قبل الله (قوله تسن) أي مائة مرة في الزمان في الزمان



(قوله) أو تبع عشاءه (الخ) وكذا ما يقتضي على عملها إلا بنية العذر والحق وقسمت والافتقار كما هو مبين في المصنف (عليه السلام) أي في غير ما نطلب ما يبين على الصدوق من الأعراض أي أن الشأن في مقتضى ما يعبرونهم معه وقوله وقارن غير قائد الظهورين إذا انجزهن الفاتحة وأتى بعدها وكان في البذل حجة لا يصح كونها غير قائد الظهورين إذا انجزهن الفاتحة وأتى بعدها لا يصح لأن البذل يعطى حكم البذل عنه والماتحة لا يصح فيها فكذلك أنها لما تحمل شروط المحدثات تكون القراءة مشروطة بمقتضى ومن تأخر واحد للجميع إلا أنه في غير صلاة الخاضعة ليست بدلائل الفاتحة عند شروط عامة فزاد في حق المصل أن لا يقعد بالقراءة غير المصنوع في غير يوم الجمعة وإن كان من أمورها أن لا يصح إلا بالقراءة أمامه فقط (٩٦) (قوله في غير الصلاة (الخ) من الغير

الطواف فتدخل عند بعضهم وعند بعضهم لأدخله لانه بمنزلة الصلاة فلو أدخلها في الصلاة عأمد ما عايطلت صلاته ولو كان خلف امام حتى لا يسجد بل يضارعه و ينتظره وهي مفارقة بخدر فلا تقوت فضيلة الجماعة أو ينتظره ويسجد للمحوى في آخر صلاة الغل الغل الذي تطرق اليه من صلاة الامام لان فعل الامام من اعتقاد ينزل منزلة السهو (قوله ويكره) هذا ليس بتركيم (قوله بل للمحوى) فلو تلفظ بالتركيم والنسبة بطلت صلاته ان كان عايدا عما ذكر (قوله بطلت صلاته) اي بمجرد هو ان احسدون الامام او بمجرد تخلفه في صورة تصد الامام دون هذا اذا قصد المخالفة وأما اذا اتفق أن الامام سجد ولم يسجد ولم يكن ناسفا له سالتنا الأولى أن يعلم بعد رفع الامام من السجود بطلت صلاته بمجرد الرفع والثاني أن يعلم قبل رفع الامام فانه يسجد فان لحقه قبل الرفع من السجود فلا امر ظاهر وان رفع الامام قبل أن يسجد الامام بم من كان في الهوى رجع عنه ولا يسجد الامام بل في المفارقة (قوله وأركانها) واصلا أن أدركها

خارج الصلاة والنكاح والتكبير والمصروف والسلام مع طمأنينة المصروف وزاد ضمنه المجلس للسلام أو الانضمام  
وبعضهم لا يشترط بعد المصروف شيئاً وأما الصلاة ففي الإمام والتفريق أحكام السنة والمصروف فقط وإن كان مأموماً فالمصروف تبعاً  
من عرفت وأما عليه (قوله له يوم نعمة) أي أنه أولاده وأزواجه وأصله بقرعة أو لعمامة المسلمين كزول المطر بعد القطر أو أمان العام  
الفتح أو شمعاً كذلك أو ذكرهم كذلك بخلاف خفض أحسن من المسلمين (قوله من المصروف بين يدي المشايخ الخ) أي سواء كانوا أو النساء  
أو أمواتاً ومثل المدد والركوع وعمل الحرمة إذا كانت متوفيقين لشروط المصروف وإلى كوع والأفلاحة ولا ركاهة وهذا التقيد  
فيه صحة بخلاف من أطلق وأما قبيل اعتناء المساجد فمفسد لا بأس به (فصل) في شروط الصلاة أي شروط أدائها  
تحتها ما تقدم شروط لوجوبها وقد عداها إلى الوضوء سابق على النية وقوله وأركانها الخ فيه نظر لأنه لا يذكر الأركان والسنة في فصل  
حسب قلنا الأولى الاقتصاد على الشروط (قوله نخرج بتعريف الشرط الخ) أي التعريف الذي ضمنه الفرق بين الشرط  
والركن وهذا الخلاف في عبد التواب مبني على اختلاف في أصل الشرط هل يشترط فيه أن يكون وجوداً فلا تكون التروك وتروطاً  
لأنها أعدام وإن قلنا أنه لا يشترط دخلت في الشرط وهذا الخلاف لغني والأقلية من ترك المواضع الصلاة على القولين

كذلك يجب بان من يتنكب او تقارن ضيقه بغير من الصلوات غير الشرعية (قوله فان سبقه الحذر بالعلم) فبذلك سبق قوله على التقديم  
القاتل بانه يبي وتطهر من غريبه لا تبطل (٩٧) والله اعلم بالصواب

فان شرطها للشرط يسكون الزاوية العلامة منه الزاوية الساعة أي جلاها بها واصطلاحها  
ما يلزم من عدمه لا عدمه ولا يلزم من وجوده وجوده ولا عدمه لانه والاشارة لثمة الحائل  
واصطلاحها ما يلزم من وجوده عدمه ولا يلزم من عدمه وجوده لانه كالصلاة فيها  
مجدد والمعتبر من الشروط لصحة الصلاة (فيل الحديث فيها) أي قبل التلخيص بها (نفس)  
الاول (طهارة الاضحية من الحديث) الاضحية وغيره فلو لم يكن منطوقها عند احواله مع  
القدرة على الطهارة لم تنعقد صلاته وان احرمت منطوقها فان سبقه الحديث فيها فانه بطلت  
صلاته لا بطلانها وتقول على ناسا لحدث ايب على قصده لا على لفظ الاقتراف  
وغیرها عما لا يتوقف على الزيادة فانه ثابت على فعله اعان قال ابن عبد السلام وعلى  
اثباته على القراءة اذا كان جسيما فظهر انه والظاهر عدم الاثابة والحديث لفظ الثاني  
الحادث واصطلاحها امر اعتباري يقوم بالاخص من جهة الصلوات لا من جهة كل  
وهو كاقال ابن الرقصة معنى ينزل منزلة الاضحية وذلك قال شمسونه وارفعه عن كل  
عصرو (طهارة النفس) الذي لا يفي عنه في قوله او بدنه حتى داخل اعمه او فقه  
او بدنه واذا نه او مكانه الذي يصل فيه فلا يصح صلاته مع ثبوت ذلك ولو مع حمله وجوده  
او يكونه مطلقا لقوله تعالى ويأتى لفظه واما جعل داخل الانف والتم هنا كطاهرهما  
بختلف غسل الجنابة لفظ الامر الخاصة بدليل انه لو وقت نجاسة في جنبه وجب غسلها  
ولا يجب غسلها في الطهارة فلو اكل من نجاسة ما لم يغسل فلو انا في ثوب  
من يد الصلاة نجاسة لا يغسل بها زمانا علامه لان الامر بالمعروف لا يتوقف على  
النسب ان قاله ابن عبد السلام كالوا ناصيا يرضى بعبادة عبادة ما هو اهل  
يكن عصبانا واستثنى من الكلام او كثر فرق الطهارة يعني عه لشفقة في الاسترا  
عنه وقد في المطلب المعبر عما اذا لم يتعد النقص على قال الركبي وهو قد يمتنع وزاد  
عبره ان لا يكون وطبا او ربه ملوذا (تنبه) لضعف قوله لا يفي عنه ولم يفسد ما  
بفسده وجب قطع موضعها ان تنقص فبسته بالقطع اكثر من اجرة ثوب يصل فيه  
اكثره هذا ما قاله الشبان نعم القولي وقال الاسنوي بغيره اكثر الامر من ذلك ومن  
غن الما هو لا شتره مع اجرة فضله عند المساحة لان كلامه لا انفرد وجب شخصه اه  
وهذا هو الظاهر وقصد الشبان ايضا وجوب القطع حصوله من المورة بالطاهر قال  
الركبي وفي ذلك من المتولي والظاهر انه ليس بقدره على ابن من وجد ما ستره بعض  
المورد زعم ذلك وهو الصحيح اه وهذا هو الظاهر ولو اشته عليه طاهر وجب من ثوبين  
او يثنى بجده في المساحة وفيه خفاء من الظاهر من الثوبين واليثنين فاذا اقبل  
بالاجتداه ثم ستر من مسلة اخرى لم يجب تجديد الاجتداه قبل اذ ذلك بشكل  
بالاجتداه في الماء فانه يجب فيها الكلي فرض اجب ان يشاء الثوب او المكان كفاء  
الطهارة فلو اجتداه فغيره من عمل الاجتداه الثاني في قوله في الاخر من غير عادة كما

جمع شرطها للشرط يسكون الزاوية العلامة منه الزاوية الساعة أي جلاها بها واصطلاحها  
ما يلزم من عدمه لا عدمه ولا يلزم من وجوده وجوده ولا عدمه لانه والاشارة لثمة الحائل  
واصطلاحها ما يلزم من وجوده عدمه ولا يلزم من عدمه وجوده لانه كالصلاة فيها  
مجدد والمعتبر من الشروط لصحة الصلاة (فيل الحديث فيها) أي قبل التلخيص بها (نفس)  
الاول (طهارة الاضحية من الحديث) الاضحية وغيره فلو لم يكن منطوقها عند احواله مع  
القدرة على الطهارة لم تنعقد صلاته وان احرمت منطوقها فان سبقه الحديث فيها فانه بطلت  
صلاته لا بطلانها وتقول على ناسا لحدث ايب على قصده لا على لفظ الاقتراف  
وغیرها عما لا يتوقف على الزيادة فانه ثابت على فعله اعان قال ابن عبد السلام وعلى  
اثباته على القراءة اذا كان جسيما فظهر انه والظاهر عدم الاثابة والحديث لفظ الثاني  
الحادث واصطلاحها امر اعتباري يقوم بالاخص من جهة الصلوات لا من جهة كل  
وهو كاقال ابن الرقصة معنى ينزل منزلة الاضحية وذلك قال شمسونه وارفعه عن كل  
عصرو (طهارة النفس) الذي لا يفي عنه في قوله او بدنه حتى داخل اعمه او فقه  
او بدنه واذا نه او مكانه الذي يصل فيه فلا يصح صلاته مع ثبوت ذلك ولو مع حمله وجوده  
او يكونه مطلقا لقوله تعالى ويأتى لفظه واما جعل داخل الانف والتم هنا كطاهرهما  
بختلف غسل الجنابة لفظ الامر الخاصة بدليل انه لو وقت نجاسة في جنبه وجب غسلها  
ولا يجب غسلها في الطهارة فلو اكل من نجاسة ما لم يغسل فلو انا في ثوب  
من يد الصلاة نجاسة لا يغسل بها زمانا علامه لان الامر بالمعروف لا يتوقف على  
النسب ان قاله ابن عبد السلام كالوا ناصيا يرضى بعبادة عبادة ما هو اهل  
يكن عصبانا واستثنى من الكلام او كثر فرق الطهارة يعني عه لشفقة في الاسترا  
عنه وقد في المطلب المعبر عما اذا لم يتعد النقص على قال الركبي وهو قد يمتنع وزاد  
عبره ان لا يكون وطبا او ربه ملوذا (تنبه) لضعف قوله لا يفي عنه ولم يفسد ما  
بفسده وجب قطع موضعها ان تنقص فبسته بالقطع اكثر من اجرة ثوب يصل فيه  
اكثره هذا ما قاله الشبان نعم القولي وقال الاسنوي بغيره اكثر الامر من ذلك ومن  
غن الما هو لا شتره مع اجرة فضله عند المساحة لان كلامه لا انفرد وجب شخصه اه  
وهذا هو الظاهر وقصد الشبان ايضا وجوب القطع حصوله من المورة بالطاهر قال  
الركبي وفي ذلك من المتولي والظاهر انه ليس بقدره على ابن من وجد ما ستره بعض  
المورد زعم ذلك وهو الصحيح اه وهذا هو الظاهر ولو اشته عليه طاهر وجب من ثوبين  
او يثنى بجده في المساحة وفيه خفاء من الظاهر من الثوبين واليثنين فاذا اقبل  
بالاجتداه ثم ستر من مسلة اخرى لم يجب تجديد الاجتداه قبل اذ ذلك بشكل  
بالاجتداه في الماء فانه يجب فيها الكلي فرض اجب ان يشاء الثوب او المكان كفاء  
الطهارة فلو اجتداه فغيره من عمل الاجتداه الثاني في قوله في الاخر من غير عادة كما

خط ل التوب نجسة وغير الماء مع اجرة فضله مستثنى في التوبة استبانها بقطع على  
كلام الاسنوي ولا يقطع على كلام الشنبري واما لو كان نقص في ثوبين مثالي المذكور رابعا فانه يقطع باتفاق الثنيتين  
والاسنوي (قوله او يثنين) أي أحدهما تنقص كله والاخر طاهر كله وسبب ذلك لفرق بين أن يكونا واحداً أو أحدهما أو متينين  
مختلفا فإذا كان النقص في بعض البيت واشبهه والاخر كله ما رجع في أن كانا متينين فلا بد من الاجتداه وأما إذا كانا واحداً فلا  
يجب الاجتداه بل له الصلاة بهما إلى أن يفي قدر الصلاة وكذا أن كان أحدهما واحداً والاخر متيناً فانه يفسد في الواحدين إلى أن  
يبي قدر الخاصة (قوله فان يجتداه في الشكل فرض) أي أن أودت أو لا فلا يجتداه ولو استمر نهروا

وعنه انه يدبر من بعدهم، سبحانه، وجهه اذ يقولون من الصلابة ذهبت وانفتحت فليس كذلك بل  
 الثاني خلاف المبدأ لانتم اجتهاده لا يعمل بالثاني بل بغيره المأمور ويتم ولا يسيردوا غايته بل بالثاني لان ان فعل ما ماض  
 الاول بما ان الثاني قد تنسى الاجتهاد الاول اى آثاره الباقية بالاجتهاد الثاني وما طاعتان متساويان فكلون محكمات وان لم يفسل  
 ما ماض بالثاني لزم ان يعمل ما لم يصب له بالحاسنة فلهذا قلنا ان يعمل بالثاني وعمله ان لم يعمل ما ماض الاول فما ماضه يبين  
 والاولى بالثاني سيده لانه لم يفتش الاجتهاد الثاني بل بغيره ما ماضه يبين (قوله ان كان المكان واحدا والاعمال  
 مختلفة فلهذا من حق بعض المنكر ان كان متساويا وتنقسم بعضه (٩٨) واشتد وجوب العمل كما ماض اكل وانما

لا يصح إعادة الأثر إذا لم يكن من ذلك نقض اجتهدا أو اعتقادا بخلاف الماد ولو نزل أحد  
الذين بالاعتقاد صح الصلاة فماد ولو جعوا عليه ولو اختلف في التوسيع والتبني فلم  
يظهر له شيء صلى عا أو ألقى أحداهما في حرمه أو وقتا أو اعتقادا في نفسه أو مدراكه  
الصلاة ولا يصح ما في الأولين من كفاي الناس ظاهرة في وقتها ولا يشبه عليه ما كان  
ربما الاعتقاد بأحدهما أو أحدهما وعمل بالاعتقاد على خلافه ولو اختلف في نفسه على  
الأثر على حقه ولا يصح الأول كالأصل بالاعتقاد إلى القلة ثم يربطه إلى به  
أخرى فإن قصر صلى منفردا أو تدينس ببعض ثوب أو يد أو مكان منسحق وجعل ذلك  
البعض وجب غسل كله لصح الصلاة فيه فإن كان المكان أو الماء بمس عليه اعتقاد  
فيه فله أن يصلي به لا اعتقادا وكذا أن ينسج الزمان والنسج والأحسن في منسج  
ذلك العرف ولو عمل بحسن كقول من غسل ما به ثوب غسل معه من منسج أو  
طهر كله والأخبر بالاجواز لا تنص صلاة بمسحوا من طرف شيء كامل أو غسل من راس  
بغيره كحجره ولا يصح غسل طرفه بمسحوله ولا يصح شاة ولو وصل عليه له أحد  
بعض من عظم لا يبلغ القوسل عره - ذكر في بعض نسخ صلواته ما لا يزمعه أحد  
الظاهر كإثبات الرخصة كالمسح أو ما لم يثبت لوجه أو وجد ما لم يجر من عبادي وجب  
علمته من أن من ترصه تراجم أقيم وأبقت ومن أقر من النظم فماد كقولهم جنب  
التفصيل المذكور وعن من محل استقامته إلى الصلاة وفي عرق ما يجوز الحقيقة  
والشفقة في حقه لا في حق غيره وعن ما عساه الاحتراز عنه غالبا من طين شارع نجس  
يقينا العصر نفسه ويختلف المصنعونه وقتا ونحوها من ثوب وبدن وعن دم وغيره  
وإذا ما قبل كقول وعن دم فسدوا فعملها من وقت ذابها أو أكثر ما ذكره أو ما تقار  
عرق ليسوم الذي بذلك لأن حكمه بغيره فإن كتب بغيره كان قتل براعب أو عصر  
الدم لم ينف عن الكثيره كما هو حاصل كلام الراعي والمجموع وعن قليل دم  
أحصى لأن قليل دم نجس كالمسح أو كالمسح أو كالمسح أو كالمسح أو كالمسح

[illegible]



(١٠٠)

وقيل إنهم لم يملوا (الصدقة) أي حقة في القاموس والمال وهو ما حوّلوه إلى غير ما رزقوه إلا بأنه أي مئلا أي ولا يند ورد  
 لا يعمل الخرم وقد اعتبروا مع الصدوق المنطعم على جنه وقد عذر الله لهم إلا أنهم لا يملوا (الصدقة) أي حقة في القاموس والمال وهو ما حوّلوه إلى غير ما رزقوه إلا بأنه أي مئلا أي ولا يند ورد  
 لا يعمل الخرم وقد اعتبروا مع الصدوق المنطعم على جنه وقد عذر الله لهم إلا أنهم لا يملوا (الصدقة) أي حقة في القاموس والمال وهو ما حوّلوه إلى غير ما رزقوه إلا بأنه أي مئلا أي ولا يند ورد

ورد اصله صلى الله عليه وسلم قال صلى الله عليه وسلم وهو خلد بن الرق انصارى اذا ذهب  
الى الصلاة فاستبصر من الضوء مستقبل القبلة رواه الشيخان وروى انه صلى الله عليه وسلم  
ركع ركعتين قبل الكعبة احدى وجهها وقال هذه القبلة مع خير صلوا كما راى جئى اصله فلا  
تقيم الصلاة دونها واجتأوا الغرض في القبلة احبابة الصلوة في القرب يقتضون في البعد عنها فلا  
يكن احبابة الوجهة لهذا الادلالة فلو خرج من محاذاة الكعبة بعين بدنه وان وقف بطرفها  
وسرج عنه بعينه غفلت صلاته ولو اتمد نصف طريق بقرب الكعبة وسرج بعينه  
عن المحاذات غفلت صلاته لانه ليس مستقلا لها ولا شك انهم اذا بعدوا عنها محاذوها  
ومحمت صلاتهم وان طال الصلوة لان صغير الحجم كلما زاده زادت محاذاته كغرض  
الزماة واشتد كماله ان ذلك انما يحصل مع الاعراف ولو استقبل الركن مع كماله  
الاذنعي لانه مستقبل البناء الجوار للركن وان كان بعض بدنه خارجا عن الركن من  
الجانبين خلاصه ما لو استقبل الحجر بكسر الحاء فقلنا لا يكفي لان كونه من البيت  
مطلوب لا المطلوب عليه انما غلبت بالاحاديث (تنبيه) اسقط المصنف شرطه ما دام وهو  
الحلم بكيفية الصلاة بان يعلم فرضها ويرى فرضها من سننها ان اعتقد ها كلها فرضا  
او بعضها او لم يميزها وكان عاملا لم يقصد فرضا بقل محتم (ويحوز) للمضى (ترك) استقبال  
(القبلة في حالتين) الحالة الاولى (في) صلاة (شدة الخوف) فيما يباح من قتال وغيره  
فرضا كانت او نعل فليس التوجه بغير طهارة القبلة تعالى فان حتم فرجا لا وركا قال ابن  
عمر مستقبل القبلة وغير مستقبلها رواه البخاري في التفسير قال في الكفاية ان قدر  
ان يصلي قائما في غير القبلة وركا في القبلة وحسب الاستقبال راكنا لانه اكتم من القيام  
لان القيام يسبقها في النافذة غير غير خلاص الاستقبال (و) الحالة الثانية (في) النافذة في  
السفر) المباح فاقصد محض معين لان النفل يتوسع فيه كقواعد القادر في المسافر  
المذكور النفل ماشيا او ركبا (على الراحة) لخديس حار كان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يصلي على راحته حيث توجهت ما في جهة مقدسة فاذا اراد ان يصلي فاستقبل  
القبلة ورواه البخاري وحيث لا تسمى قيسا على الركبا على اولي والمكتملة في القصر في ذلك  
على المسافر ان الناس يحتجوا على الاسفار فلو شرطها الاستقبال لنفل لادى الى ترك  
اورادهم او مصالح معاشهم فترك ذلك النفل في الغرض فلا يجوز وان احتج بالرد كما  
في السفر لعدم وده (تنبيه) بشرط في حق المسافر ترك الاعمال الكثيرة من غير عذر  
كالركن والعدول لا بشرط طول سفره لعدم الحاجة قيسا على ترك الجمعة والسفر القصير  
قال القاضي والبقوي مثل ان يخرج الى مكان لا يلزمه فيه الجمعة لعدم سماع النداء وقال  
السج ابو حامد وغيره مثل ان يخرج الى منسوبة مسيرته تامل او نحوها ومما عتار ما قال  
سهل توجهه راكب غير خارج عن طريق كعبه في وسفنة في جميع صلاته وانما الاركان كما  
او منه لانه ذلك لتسره عليه فان لم يصل ذلك لم يلزمه الا توجه في تحريمه ان سهل ما  
تكون الذمة رافعة وامكن اصرافه عليها وغيره بها واسايرة وسد ذمامها وهي سهلة فان لم  
سهل ذلك ما يكون صعبة او مقطرة ولم يكتفه اصرافه عليها ولا تحريمها لم يلزمه تحريم  
الشفقة واحتلال امر النفل عليه اما مصالح الصلوة وموسيرها فلا يلزمه فوخلان تسكبه  
ذلك قطع عن النفل او يترك ولا يصرح عن وطريقه الى الاقله لا بالاصل فان  
انصرف الى غيرها لم يخبرها بالصلوة ركذا التمسك او خطأ بطريق او صراح داه  
ان طال الزمن ولا فلا ولكن بمن ان لم يجد السهل لان عسدة ذلك بطل وهذا هو المعتبر  
وفي ذلك خلاف في كلام الشيخ ويكفيه اتياء ركوعه ومجوده ويكون مجوده ما خفض  
من ركوعه لا يناع والماتى يتم ركوعه ومجوده وشو به فيما في تحريمه وطولسه

(قوله بان ذلك) اي هذا اذا غاب الفصل  
مع الصلوة ويحاج به ما لا يحتاج  
لاخره لان صغير الحجم كلما زاد  
بعده زادت محاذاته وانما يحتاج  
لاخره انما اذا امتد الصلوة حتى وصل  
اتواكون عينها وشمالا فان انصرف  
اخر الصلوة صحت والام تضع صلاة  
الخارج عنها (قوله فيما يباح الخ)  
الاولى فيما يباح اوان الفداء للصبي  
(قوله على الراحة الخ) فله بالان لنافذ  
بعده صحت النفل فاشي المسافر اوانه  
انقص عليها ترك بالبدن (قوله فان  
محل وجوبه) كماله (قوله فان  
الركبان سهل عليه التوجه في جميع  
الصلاة واقام كل الاركان سواء كان ركبا  
على سفينة او مروج او سرج او غيرها  
وان اتقى الاركان الاول والثاني او اتقى  
الامر ان معال بلزمة الا توجه في تحريمه  
ان سهل عليه فقط وان لم يصل لم يلزمه  
تحريمه لا التحريم ولا التسبب وهذا في  
راكب السرج او القبط او البرذعة  
دون غيرهما تقدم والمراد بالسير هو  
السفينة وما شابهها كالنهر وان قلبي  
فيما لا القسم الاول وهو انه اذا سهل  
التوجه في الجميع وانما كل الاركان  
فيصل حثثه ولا يترك لانه لا يخالس  
في بيته او بعضها المراد بالعض  
بالوع والسهود (قوله وان لا يطأ  
نجمه) حاصلة انه ان وطئ نجمه عبدا  
بطلت صلاته وان وطئها مهورا فان كانت  
وطئة فكذلك وان كانت مضافة وفارقها  
حالا لم يضرب الاضربا ادا وطئ  
دابة نجمه قال لم يكن الزمام يسد  
ولا وحله في الركبان لم يضربوا كس  
الزمام يسد وفيه هدام او على فرحا  
او رحلا بنجمه لانه متصل بمنصل  
بنفس وان قال الركبان في رحله ولم  
يكن الزمام يسد فان كان معاملة عليه  
لم يضربوا كس افعاله على رحله من

قوله قوله وان لا يطأ نجمه لم يوطئ في سعة الشارع التي اياها بناه لعل محله عند  
قوله فيها تقدم وطأ الركبان الخ اه

(قوله ومن أمكنه علم الحكمة الخ) حاصل مراتب القليلة أو بعض العلم بالنفس ثم خبر الثقة ثم الاجتهاد ثم تولد المجهود وهذه هي أقصى السبل إلى الإله فلا يفتقد القليلة لأن أدائها يصح في تكوين المراتب فيستكملها (فوائد) أصلها إلقاء خبر من الأول ومن أمكنه علم الحكمة الثاني ومن أمكنه علم القليلة أعظم أن تكون كسرة أو غير هاهنا من الحاصل بالمجهود وكل من التعبير من صحيح وتقر بالأول أن المصلح متى أمكنه علم الحكمة بأن كان من أهل مكة مثلاً جعل خبره من خبر الثقة وما بعده وهذا هو المرتبة الأولى فإن مجرد أخذ خبر الثقة من علم بصدقه إلا بعبء وهو قولنا أنا شاهد الحكمة أو أنجزنا وأنا شاهد القطب أو رأيت أجمع السفيرون المسلمين يصلون إلى هذا الجهة وفي معنى خبر الثقة ما قسمه الله وبعثه إلى الأربعة الصحيح في خبر المصلي إذا انجز من علم الحكمة بين الأخذ بقول الثقة وأخباره عن واحد من الأربعة المتقدمين بين اعتماد بيت الأربعة ومعهم كما شارح هنا يريد بقوله وفي معنى خبر الثقة رؤية بحار المسلمين المعتمد وهذه الزيادة مشكلة لا يعقل بحسب قوله في معنى خبر الثقة الأخير للمصلي في الأخذ بقوله الثقة وبين أن يرى أنجزها مع أن المقر وأنزلة لها بحسب مقدمته في أخبار الثقة ويجب أن يعجزوا في الأول أن معنى قوله في معنى أخبار الثقة حينئذ كان لا يمنع الاجتهاد فلا يفتقر إلى ما ذكره في أخبار الثقة وأوجب الشافعي أن يفتقر إلى المراتب خبر الثقة المشبهة بأخباره من الصكوك مثلاً في أدائها وقوله في معناه وفي بحار المسلمين أخرى وفي الثقة وأخباره مثلاً وفيها أصل تحت خبره أصلي في الأخذ بقوله الثقة أنا شاهد الحكمة مثلاً (١٠٢)

فأخضع الأشكال هكذا فهم هذا المقام  
واذ قد علمنا أن روية تحارب العلمين  
في رتبة روية الكعبة كما هو مر  
في العبارة الثانية فإجابه الاقتصار على  
الكعبة في العبارة الاخرى ويجاب بأنه  
اقتصر عليها لا أنها الأصل فليس  
للتقيد وتقرر بالعبارة الثانية أن  
المصلح متى أمكنه علم الكعبة أن كان  
هدها أو أمكنه علم الهرب أن لم يكن  
عنده الكعبة لم يعل بفرضه أن يمتنع  
للا رتبة الثانية بما هو مر وكذلك  
العبارة الاولى إلا أن زيادة التي زهدا

(قوله في محراب النبي) المراد جهات صلى فيها وأطلع عليها أو قرأها والمراد بصلب المحراب ما وضعها العارفون للثبات وأقربها  
فقت السبع السابقة من أصل العدد وسكن السبعة أنه ان سهل التوجه في القصر لزمنه أو الأمل لمزته شيء لا عند القصر ولا غيره وهذا  
التفصيل في غير ركب السبعة والملاح أمارة السبعة فهو كما تجالس في بيته أن أمكنه التوجه في الجميع وانجام كل الأركان صلى  
والأقلا بصلب وهذا أي أخرج السبعة فقط ما تقدم على بقية الشيعاء المرادى وغيره وبعضهم يضم للسبعة المرقد والهودج والهيئة  
وغيرها ويخص التفصيل بركب البرذعة والسر والقب فقط وأما ملاح السبعة فبعض خلاف ففصل لا لمزته شيء لا عند القصر ولا  
عند غيره موقبل لمزته التوجه عند القصر من سهل والأه لا لمزته شيء وقوله وبكيفية معطوف على ما قبله من قوله لا لمزته شيء لا عند القصر ولا  
في القسم الثاني ومن قوله والأه لا لمزته شيء وبكيفية معطوف على ما قبله من قوله لا لمزته شيء لا عند القصر ولا  
سهل توجه ركب الكبر والوجه ولو صلى فرض المالح أعمن المسافرين والمخاض وقوله بعد ذلك توجهه شأنها ما أي كثره وحسنه  
مهمه أو مينة أو مخرج مغلوع أو رتب من ترابها الأصل لا حشيش ولا عصا مغروزة أو صمغها يصل إليها ما يأخذها فانه لا يكتفي وقوله  
بعد ذلك ومن صلى بأختها فتيقن خطا (١٠٣) معنا المخرج من قيدان وسيأتي محضر زعماء في قوله وإن تغير اجتهدا والحاصل

خطا معناه إعادة مسلاته وجوابا قال بقتة فيها استقامتها وإن تغير اجتهدا تأنيلا على الثاني  
وجوابا إن ترجع سواء كان في الصلاة أم لا إعادة عليه لما قبله بالأول حتى لو صلى أربع  
ركعات لا ترجع جهات بالاجتهاد أربع مرات فلا إعادة عليه لأن كل ركعة مؤداة  
باجتهاد ولم يتعن فيها الخطأ فان استوى ولم يكن في صلاته تغير بينهما إذ لا مزم لأحدهما على  
الأحرار وإن كان فيها عمل بالأول وجوبا كما قبله في أصل الروضة عن البخاري وقار في حكم  
التساوي قبلها ما به هنا التزم بدخوله فيها جهة فلا يقول إلا بالرجوع بشرط العمل بالثاني في  
الصلاة أن يظن الصواب مقارنا لظهور الخطأ فان لم يظنه مقاربا بطلت صلاته وإن قدر  
على الصواب على قرب بعض حرز من صلاته إلى غير قبله ولا يجتهد في محراب النبي صلى  
الله عليه وسلم جهة ولا مئة ولا يسر ولا في محراب باب المسلمين جهة  
(فصل في) فأركان الصلاة وتقسيم معنى الركن أمة وأصطلاحا والمرق  
بين الركن والشرط (وأركان الصلاة ثمانية عشر ركعة) وهذا ما في التنبيه على الطمأنينة  
في الركوع والاعتدال والجلوس بين السجدة وفي السجدة ونسبة الخروج أركانها وفي  
بعض النسخ سبعة عشر وهو ما في الروضة وأما في الأصل أن نسبة الخروج لا يجب  
وجعلها في المنهاج ثلاثة عشر كما في المهرج يجعل الطمأنينة كالهيئة التابعة وجعلها  
في الحساب أربعة عشر فإذا الطمأنينة لأنه جعلها في الأركان الأربعة وكنوا واحدا  
وأنفصل فيهم لفظي فن لم بعد الطمأنينة ركنا جعلها في كل ركن كالجزء منه وكالهيئة  
التابعة له وبذلك كلامهم في التقديم والتأخير ركن أو كثره ويضرب حيزا ذهبا في  
الصلاة لا في ومن عهد أركانها بعد الاستقلالها ومصدق اسم السجود ونحوه وجوبها  
وجعلت أركانها في أركانها مختلفا بمكانها ومن جعلها ركنا واحدا فلكونها جنسا واحدا  
كما عهدوا السجدة بين ركنا ذلك الأول (النية) لانها واجبة في بعض الصلاة وهو أركانها

لا لمزته إن غيره صواب يقابل نية يتيقن الصواب وتارة يظنه بخلاف أفراد الصواب فقام البست كثيرة ففي يقن الصواب في فرد  
يقن أن كل ما عدا هذا الفرد خطأ وقوله وإن تغير اجتهدا محضر التقديم وذلك لأن الاجتهاد انما يقدر الظن فلم يكن فيه يقن الخطأ  
وشامل لما عدا هذا الاجتهاد في صلاة واحدة وكان الثاني في كل أربع فاقه يجعل به حيث تدفع في هذه الخطأ يقن لكن غير معين ففقه  
الصورة محض زقوله معناه لو كان في الصلاة لا يجتهد يكون محضر زقوله يقن الخطأ تهيب من تقرير لركبته (قوله وإن تغير اجتهدا  
تأنيلا على الثاني) سواء كان في الصلاة أم لا ومعنى العمل به إذا كان في الصلاة اكتميل إلى الهيئة الثانية مع صحة ما قبله بالأول بالشرط  
الذي قاله أنما ومعنى العمل بالثاني إذا كان قبل الصلاة أن يصل إلى الجهة الثانية وكذا إذا كان بعد الصلاة وفي هذه لا يقد ما قبله  
بالأول لأنه لم يقن الخطأ في الأول لأن الاجتهاد انما يقدر الظن (فصل في أركان الصلاة) من إضافة الأجزاء للكل وقوله  
وكنها غير محمول لأنه غير مفرد وهو غير مؤداة لأنه معلوم من قوله أركانها خمسة ثمانية عشر لا ملة فهو مشبه باسم المعامل  
(قوله فن لم بعد المالح) هذا تقرير على كل الأقوال وتوجيه لها زيادة على ما تقدم عتب كل قول على ألف والتفسير المشوش وليس  
مفرا على قوله والخلف لفظي (قوله لانها واجبة المالح) هذا وجه الشبه القياس الذي أشار إليه الشارح بقوله كالركوع المالح فكان  
الشارح قال هي ركنان كالتيكبير والجمع أن كلا واجب في بعض الصلاة



لا في جمعها فكانت تركنا كالتركيب والركوع وقبل هي شرط لانها عبارة عن قصد فعل الصلاة فتكون خارجة ولهذا قال القرطبي في بالشرط أنه والاصل فيها قوله تعالى وما أمر الله الا بالعباد والله عظيم من الله ان قال الماوردى والاخلاص في كذا مهم ان يقول صلى الله عليه وسلم انما الاجال بالثبات وانما الكل امرى ماوى واجبت الام على اعتبار النية في الصلاة وبدأ بالان الصلاة لا تتعد الا بها فان اراد ان يصلي فرضا ولو نذر او قضاء او آتاه وجب قصد فعلها للتميز عن سائر الاصل وبعدم التميز من سائر الصلوات وتجب نية العزيمة للتميز عن النفس ولا تجب في صلاة الصبي في جميعه في الحقيق وصوبه في المجموع خلافا لما في الروضة واصلها ان صلاته تقع فلا خلاف بنوى الفرضية ولا تجب الاضافة الى الله تعالى لان العباد لا تكون الا له تعالى ونسبته لتحقق معنى الاخلاص وتسحب نية استعمال القبلة وعدد الركعات ولو لم يلبس العبد كان نوى الظهر نائلا وخسالم تعد وتصح نية الاداء بنية القضاء وعكسه عند سهل الوقت انهم اوفى بركن ظن خروج الوقت فصلا ما قضاءه فان وقته او ظن بقاء الوقت فصلاها اداه فان خروج وجهه لاستعمال كل معنى الا نوتقبل قضيت الدرس وادته بمعنى واحد قال تعالى فاذا قضيت مساسكم اى اديتم اما اذا فعل ذلك لما قلنا تصح صلاته لاداءه صككاته في المجموع عن تصريحهم ثم ان قصد ذلك المعنى القوي لم يصرفا في الاثوار ولا يشترط العرض الوقت فلو عجز اليوم وانخطا لم يصرفه نية كلام اصل الروضة ومن علمه فوائت لا يشترط ان بنوى ظهر يوم كذا بل بكمه نية الظهر والدمر والنيل ذوالوقت او ذوالسبب كالعرض في اشتراط قصد فعل الصلاة وتصح نية الصلاة الكسوف ورواية العشاء قال في المجموع وكسنة الظهر التي قبلها والتي بعدهما الوتر صلاة مستقلة فلا يضاف الى العشاء فان اوتر بواحدة او اكثر وصل نوى الوتر وصل نوى بالواحدة او اكثر ويقتصر في غيرهما نية صلاة الليل ومقدمة نية الوتر وسنة وهي اول نوى اوركعتين من الوتر على الاصح هذا اذا نوى عددا فان قال صلى الوتر واطلق مع وعدمه على ما يريد من ركعة الى احدى عشرة وراى لا يشترط نية النفل ويكفي في النفل المطلق وهو الذي لا يتقدم وقت ولا سبب نية فعل الصلاة والذلة بالقلب بالاجماع لهاها القصد فلا يكفي النطق مع عمله. لقلب بالاجماع وفي سائر الابواب كذلك ولا يضر النطق بخلاف ما في القلب كان قصدا لنصح وسبق لسانه الى الظهر ويندب النطق بالنوى قبيل التكبير ليساعد لسان القلب لانه بعد من الوساوس ولو عفا لنية بلطف ان شاء الله او نواها وقصد بذلك التسرع او ان العمل واقع بمشقة الله لم يضر او التعلق او اطلق ليصح لثانها (فائدة) لو قال من صلى لآخر فصل فركعتا وكفى على من نذر صلى هذه النية لم يصح التبرأ واخراته صلاته ولو نوى الصلاة ودفع الغريم حسن صلاته ان دفعه حاصل وان لم ينو بخلاف ما لو نوى صلاته فرفضه ولا عار بحجة وسنة وتونه لتسريحه بكمه من عبادت لا تتدرج احد اخاف في الاخرى ولو قال صلى اثواب الله تعالى او لغيره من عقابه تحت صلاته خلافا للغير الراى (و) الثاني من اركان الصلاة (القيام) في الفرض (مع القدرة) عليه ولو عجز بجملة فأنه عن مؤنه ومؤنه مؤنه يومه واما نية فيص حاله الاحرام بطلها المضاري عن عمران بن حصص قال كانت في واسير فسات التي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فقال عمل غافا فان لم تستطع فاعدا فان لم تستطع فحلى حنب زاد النساء فان لم تستطع فستلدا وكفى الله نفسا الاوسه ما وجميع الامة على ذلك وهو معلوم من الدين بالضرورة ونحوه بالفرص التعلل وبالعادر العايز وقد معهم من ذلك صحة صلاة الصبي الفرض قاعدا مع القدرة على القيام والاصح كما في البحر

(قوله فتكون خارجة) فيه نظر اذ لا يلزم خروجها على كونها القصد لجواز ان يصحكون المجموع من القصد والافعال المقصودة هو معنى الصلاة شرعا فلا تكون خارجة (قوله قصد فعلها) اى الصلاة والمراد بها هنا ما عدا النية لانها لا تنوي الخ ما في المحسنى (قوله نية القضاء الخ) الباء بدل اى نية الاداء بدل نية القضاء وقوله بعدها سكان ظن خروج الوقت الخ واجمع الثاني وهو العكس وقوله او ظن بقاء الوقت الخ راجع للاذل وهو نية الاداء بنية القضاء على القلب والنشر المشوش (قوله فلا يضاف الى العشاء) بان يقول نوت اصل نية العشاء وراية العشاء بقصد جبال الزمان لا يقدم لفظ الوتر بان قال نوت الوتر سنة العشاء او راية العشاء فانه يصح (قوله ولو عجز عن الخ) حاصل مسئلة المعين والمكافاة انه اذا احتاج الى العكازة ولو هو دوام الصلاة وجب واما المعين ان احتاج اليه في اثناء القيام عند الاحرام وعند ابتداء القيام من كل ركعة ولم يصح اليه في دوام القيام وجب وان احتاج اليه في دوام الصلاة لا يجب وهذا هو المذهب وقبل يجب قياسا على العكازة



(قوله وعدم ملأ الكبر) لأنه ان سجدنا مع فقهاء هذه كان جمع كبر وهو اللطيل  
الكبر الطويل ولواعتقد معناه كثر  
وان مذكور هذه الهمزة كان اسما من اسماء  
الاسمين ولواعتقد كثر ايها (قوله  
طوبى له الخ) ضابطها ان يكون  
مقدرا لربيع فاكثروا البسرة ان  
تكون بقدر ثلاث كلمات فاقبل (قوله ثم  
اودع الخ) لم ينص على العلمانية في  
الاعتدال ويحاط به صرح بما في رواية  
خبر ذلك (قوله مع خير صلوا الخ) ان في  
بعد الاشارة دفع وجه الخصومة بالنبي  
(قوله) وسين ان لا يقصر التكبير بحيث  
لا يجهل) اي بان يزيد على تركين ولو سيرا  
فان الاعتدال على تركين بخلاف الاولى  
وكذا ان الزيادة على تسع الفات اوست  
الفات يسكون بخلاف الاولى واما ان  
يقس عن تركين لم تضع صلته وكذا  
ان الزيادة على تسع الفات عامدا على  
صلاته في كلام الشارع مجمل يترك على  
هذا التفسير (قوله ليسمع المؤمنون  
الخ) ظاهره انه لا يسمع من المجرى  
بقصد الانماع بغير واجب بان  
الام لا اقامة والقامة اي يجهر وواقفة  
جهره الانماع والخ ويجعل من المجرى  
السمع عند الاحتياج لذلك والافلا من  
فاه جهرا فان كان يقصد الذكر او الذكر  
والاعلام لم يضر وان كان يقصد الاعلام  
او الاعلام يضر وهذا في حق العالم اما  
الجاهل فلا يضره طلاقا (قوله ويجعل  
ما ذكر الخ) أي جعل ما تقدم في تعدد  
الترك ويجعل احواله ثلاثة عند التحدث  
اما ان ان يسموا بعد تكبيرة الاحرام  
لا يضر ولا تفصيل (قوله لا يظنون  
الاي في التفسير) (قوله قرن النية  
بالتكبير) أي قرن النية وهو اركان  
الصلوة تفصيلها التبيين وتبني الغرض  
ويقصد فعل ذلك وايضا في هذا الخارج  
عن اول التكبير الخ (قوله بان يقرنها  
الخ) من غير تلقائية الحقيقية وأما  
لا تجدنا الماتيني فهو ان يستعسر

لنعم صلاته ويجعل نقصان اجرائها عند التعطيل عند القدرة والا نقص من اجزائها  
في (و) الثالث من اركان الصلاة (تكبيرة الاحرام) بسر وطها وهي ايضا بعد  
الانصاف في الغرض بلغة العربية لقادر عليها ولفظ الجلالة ولفظ الكبروتة دم لفظ الجلالة  
على الكبر وعدم مدحها الجلالة وعدم مدحها الكبر وعدم تشديد ما هو عدم زيادة او اسوأ كنه  
او مفرقة بين الكلمتين وعدم واو قبل الجلالة وعدم وقفة طو بين كلمته بكافه  
الركن في شرح التنبيه ومقتضاه ان السيرة لا تضر به صريح في الحاشي الصغير واخره  
عنه ابن الملقن في شرحه وان يجمع نفسه جمع حر وقها ان كان يجمع السمع ولا مانع  
من لفظ وغيره والا فرفع صوته بقدر ما يسمع لم يكن امم ودخول وقت الغرض لتكبير  
الغرض والفتل الموقف وذو السب وابقاها حال الاحتياط حيث شرطناه وبأخبرها  
عن تكبيرة الامام في حق المقتدى في هذه خمسة عشر شرطان اخبر واحد منها لم تنعقد  
صلاته ودليل وجوب التكبير خبر المصنف (قوله) ان قلت ان التكبيرة في الصلاة فكل من اقرا  
ما ينبر مصنف من القرآن ثم اركع حتى تطلعت ان يصحكها ثم ارفع حتى تشهد لقاها  
احد حتى تطلعت ما جسد ان ارفع حتى تطلعت طائعا افضل ذلك في صلاتك كما  
رواها التزيان والاتباع مع خير صلوا كما روي في اصولي ولا تضر زيادة تسع اسم  
التكبير كانه الاكبر لا يتأهل على زيادة مما قبله في التعظيم وهو الاشارة صارت القصد  
وكذا انه اكبر واجل اواله الجليل اكبر وكذا كل صفة من صفاته تعالى اذا لم يطل بها  
الفعل فان طال كانه الذي لا اله الا هو الملك القدوس اكبر من ولو لم يجزم الا من اكبر  
لم يضر خلافا لما اقتضا كلام ابن نون في شرح التنبيه واستدل به الدرر في قوله صلى  
الله عليه وسلم التكبير جزء اه قال الحافظ ابن حجر ان هذا الاصل له وانما هو قول  
الشيخ وعلى تقدير جرده فمعناه عدم التردد في وسن ان لا يقصر التكبير بحيث لا يسمع  
وان لا يظلم بان يبالغ في مدله بان يسمعنا والارباع اول من مرته لا يتأهل لنية  
وان يجهز بتكبيرة الاحرام وتكبيرات الالقاء بالاسم المسمى المأمومين في جاز الصلاة  
بمختلف غيره من مأمومين ومنه قوله في حق الاسرار ان لم يبلغ صوت الامام في  
المأمومين جهرا بعضهم قد يواحدوا كثر بحسب الحاجة ليلغ عنه نداء المصحفين انه  
صلى الله عليه وسلم صلى في مرته بالناس واوبكر رضي الله عنه يسمعهم التكبير ولو تصحبر  
لاحرام تكبيرات ناو ما قبل منها الافتتاح دخل في الصلاة بالاول وتارو خرج منها بالاشفاق  
لان من افتتح صلاته نوى افتتاح صلاة اخرى وطلعت صلاة هذا لم ينو بن كل تكبيرتين  
خرويا او افتتاحا والافتتاح بالنية وبسبب ان التكبير بان لم يتويعر التكبير الاولى شيئا  
لم يضر لانه تركه على ما ذكره اذ كان كما قال ابن اربعة الامام مع الرفع فلا يتأهل ومن غير  
وهو خلق عن النطق بالتكبير بالمرية ترجع عنها ما في لغة شاع وجعل التكبير ان قدر  
على يولي سفر الى بلد آخر لان ما لا يتوجب الادب فهو واجب (قوله) انما صحت هذه  
التكبير وتكبير الاحرام لانه يجهز بها على المصل ما كان حذرا لا ليقوله من عسرات  
الصلوة كالاكل والشرب والكلام ونحو ذلك ويسن رفع يده في ذكره الاحرام  
بالاجماع مستقبلا كتفه القبلة لئلا يطرا في اصابعه ثم يرفع يدها مرفقا او يدها مرفقا  
وضعا كما قاله ابو رفعة في مقابلته عليه السلام في غير ذلك من الامور التي هي من الله تعالى  
الله عليه وسلم كان يرفع يده عند تكبيرة اذا انشأ الصلاة والادوي في شرح مسلم  
معنى حذو منكبيه ان يحاذي اطراف اصابعه اهل اذنه واجها ما مدحني اذنه  
واحتا منكبيه يجب قرن النية بتكبير الاحرام لانها اول اركانها بان يقرنها اوله  
ويستحب الى آخره واختار النووي في شرحه انه لا يوجب الوضوء تبعا لا امام والفرق

ما تقدم تفصيلا والحاصل ان يقوم هنارسة اشياء احتجنا حاشيتان بان لا نكتفه

[illegible]

وركني السدة والشي وقد اثنى  
كلامه على ثلاثة ماوى وجوب قراءة  
القائمة وكونها في كل ركعة كونه في  
صلاتها اولها والمحدث الاول ثبت  
الاول والثاني ثبت الثلاثة (قوله الا  
ركعة موق) استثنائه صل ومنقطع  
كما وجد المحقق (قوله وزاد) ذكره  
والامام ركن) نفسه نظران العذر زلا  
قيل ركوع الامام ~~مكتن~~ كراهي  
ويجاب بأنه على تقدير رأى وأنى حاله  
والحال ان الامام ركن) قوله كما لا كان  
يعني القراءة الخ) حاصله ان المأمومة اذا  
كان طئي القراءة والامام بعد تعديل الصلاة  
بشأن قرائتها ويخرج على نظم صلاة  
نفسه ثم اقام من بعده فان وجد  
الامام قائما خلفه وهو اماما المكنة معه  
وان وجد ركن كراهي فيه وسقط عنه  
القائمة وان وجد في الاخذال  
فما بعده وافقه وواتته الـ

(قوله لإجماع العصابة الخ) دليل المستثنى والمستثنى منه (قوله فلم تكن قرأنا) أي من كل سورة وهذا محل الخلاف أما كونها قرأنا في ذاتها لا خلاف فيه (قوله فإن قيل القرآن الخ) هذا سؤال لم يحسن تأليفه هل هو من وصف الختم أم لا (قوله فلو كانت قرأنا قطعاً) أي اعتقاداً بأن يجب اعتقاد كونه قرأنا أو لا للسماء لا يجب فيها اعتقاد كونها أي قرأنا بمنزلة القاطعة كما تقدم (قوله لو كانت قرأنا) أي من كل سورة هذا هو المراد (قوله لم تكن قرأنا) أي من كل سورة (١٠٨) (قوله أنه كاملة من أول القاطعة قطعاً)

[illegible]

وأصلها قال بعضهم والثاني هو القياس وقال الأذري المختار ما ذكره الامام والاطلاق  
محمول على الغالب ثم ما اختاره الشيخ أي السوي اذ ما يتقدم اذ لم يحسن غيره ذلك امام  
حفظه بأبواب متواصلة أو مشترقة متقطعة المعنى فلا وجه له وان شمله اطلاقهم انتهى  
وهذا يشبه أن يكون جميعا في الكلام وهو جوع حسن ومن يحسن بعض العائنة  
بأنه لا يبدل الباقي أن أحسنه ولا ذكره في الأصح وكذلك من يحسن بعض بدلها من  
القرآن ويجب الترتيب من الأصل والبدل فان كان يحسن الآية في أول العائنة أتى بها  
ثم يأتي بالبدل وان كان آخر العائنة أتى بالبدل ثم الآية وان كان في وسطها أتى ببدل  
الأول ثم قرأ ما في الوسط ثم أتى ببدل الآخر فان عجز عن القرآن أتى بسبعة أنواع من  
ذكر أنواعه لا ينقص حرفها عن حرف العائنة ويجب تعلق الدعاء بالآخر كما روي عنه  
النسوي في جموعه فان عجز عن ذلك كما حكي عن تركه الدعاء به وقصة قدر  
العائنة في أنه لا نه واحد في نفسه ولا ترجم ضابط لآلاف التكبير لو أتى بالإيجاز فيها  
ودونه ومن عقب العائنة بعد سكنة لطيفة لقارئها في الصلاة وخارجها كمن لا يتابع رواه  
الترمذي في الصلاة وقصص ما خارجها عنها مما يبدو قصر والمدافع وأخر وهو اسم  
فصل بمعنى أصعب ولو شدد الميم لم يطل صلاة لقصد الدعاء وليس في جهر به - هربها  
فصل حتى لا يأموم قراءة امامه تعالى وان يؤمن المأموم مع تأمين امامه لم يسمع فيجب إذا  
أمن الإمام فامتناعه من وافق تأمينه تأمين الملائكة تعالى ما تقدم من دينه (عائنة)  
فائنة الكتاب لها عشرة أسماء فائنة الكتاب وأم القرآن وأم الكتاب والسبع المثاني  
وسورة الحمد والصلوة والكافرة والواقية والشهادة والاساس (و) الخاص من أركان  
الصلاة (الركوع) لقوله تعالى أركعوا ربكم في الصلاة ولا ترفعوا الأصوات مع ركوع  
العباد وما أقل الركوع في حق القائم فهو ان يغني الختان أصلا الختان فيه قدر  
بأنه غير استي بدى المعتدل حلقة ركعتيه إذا أراد وضعهما لا يحصل بالختان لأنه لا يسمي  
ركوعا فلو طالت بداهة أو قصرت أو قطع شيء مما لم يعتد به في ركعتيه عجز عن ذكر الاعين  
ولو باعتداه على شيء أو اعتداه على شيء لم يعتد به والعاجز يغني قدر إمكانه فان عجز عن الاعتداه  
أصلا أو أراه ثم يطره (و) السادس من أركان الصلاة (الطمأنينة) فيه أي الركوع  
لحديث النبي صلى الله عليه وآله إن استقرأ عشا قبرا كما يجب يتفصل وقعه من  
ركوعه عن هوبه أي سقوطه فلا تنوم زيادة الهوى مقام الطمأنينة ولا يقصد بالهوى غير  
الركوع أو قصده هو ما لا أكبر من بقية الأركان لأن الصلاة منتمية عليه فلو هوى  
لثلاوة فله ركوعا لم يكف له ضرورة في غير الواجب بل ينصب للركوع ولو قرأ امامه أمه  
صعد ثم عجز فافطن المأموم أنه يسجد لثلاوة فقهوى له لثلاوة يسجد فوقف عن  
المصود فالأربعين كمال الركعة أي لا يجلس له ويبتدئ في الركعة الثانية أو اكمل الركوع  
نحوه بطله وعنه أي بعد ما بالختان فليس بحيث صبران كما ينبغي الواحد فلا يتابع  
رواه عن طائفة تركه ركعتيه على في الامم وصباحه ونشده وأخذ تركه كمنه فلا يتابع  
رواه الحارثي وتعرف أصابعه تفرق وتواظب عليه الآية لا بأس أمرنا بالاعتدال  
ونحوه كقصة النبي لا يوصل يديه ركعتيه بل يرسلهما إن لم يسلمهما ما ورنى لاجلها  
سبقت الأخرى (و) السابع من أركان الصلاة (الاتيان) وتوالت في كماله في  
التحقق لحديث النبي صلى الله عليه وآله يحصل بعد ليد ما يري ودلى ما كان عليه قبل ركوعه  
فانما كان أو قاعدا (و) الثامن من أركان الصلاة (الطمأنينة) أي خبير  
النبي صلى الله عليه وآله بتقاعضا فعله ما كان قبل ركوعه بحيث يتفصل ارتفاعه من هوبه  
الما كان له ولوركان من تمام فقطاع ركوعه قبل الطمأنينة بعد وجوبه باليه

(قوله والثاني هو القياس) أي في  
كلام المصموج أيضا والمراد القياس  
على حصة القراءة للعبث فانه لا فرق  
قوله من كلام الأذري (الح) من  
ثم ما اختاره الشيخ من كلام الأذري  
قوله عجز (أي أي الذي لا يقدر)  
أنتي أي كلام الأذري (قوله حسن)  
من بل المقدم في صدر العبارة وهو أنه  
لا فرق (قوله ولا ترجم) أي يصح قراءة  
شي من القرآن بآثر جعة (قوله لقصد  
الدعاء) (الح) قضيت أنه ان قصد معناه  
الأصلي أو أطلق بضربه قال الشيخ ابن  
عمر والمقدم لا يضرب الا إذا قصد معناه  
الأصلي فان قصد الدعاء أو أطلق أو قصد  
الدعاء ومعناها الأصل فلا يضرب (قوله  
قوله هو أي) يقع الواو بمعنى سقط من  
باب ضرب بجله بكسر الواو ومعناه الميل  
لشي من باب فرح (قوله فان تركه تركه  
الح) ولترك صورته ان يقتصر على  
الأقل أو يزيد على الكل (قوله لحديث  
النبي صلى الله عليه وآله) منه نظيره لم يذكره  
الطمانينة في الاعتدال إلا في حال  
وردت الطمانينة في الاعتدال في  
رواية أخرى

واطمأن ثم اعتدل أو سقط عنه بعد ما نهض معتدلاً ثم مضى وان لم يصعد وان لم يصعد ثم سلك  
 محل ثم اعتدل أو اعتدل وجوباً ثم مضى ولا يقصد غيره فلو رفع شوقاً من شيء بحكمة  
 لم يكف دفعه لذلك عن رفع الصلاة لأنه صار في كمال (و) التاسعة من أركان الصلاة  
 (الصعود) مرتين في كل ركعة لقوله تعالى اركعوا واصعدوا وغيرها إذا أتت إلى الصلاة  
 وإنما عدا ركنا واحد الاتحاد كما عد بعضهم الطمانينة في محالها الأربع ركناً لذلك  
 وهو لغة النظام والميل وقيل المنصوع والتذلل وشراً أهله مباشرة بعض حبه ما يصل  
 عليه من أرضاً وغيرها الخبر إذا صعدت فكان جهتك ولا تنفر قرارواه ابن حبان في  
 صحيحه وإنما احتجني بعض المجبهة لصدق اسم الصعود عليها ذلك وخروج المجبهة  
 الجسنة والآن فلان في وضعهما فان صعد على متصل به كطرف كس الطويل  
 أو عاتقه سائران لم يصرك بركته لأنه في حكم المنفصل عنه فان تحرك بركته في قيام  
 أو قعود أو غيره كتحليل على عاتقه لم يفرق كان متجداً عما لم يطلت أصلاً أو ناسياً  
 أو جاهلاً لم يطل وأعاد الصعود ولو سلك من قعود فلم يترك بركته ولو سلك من قيام  
 لم يترك بركته إذا لم يزل في حاله إلا أنه هذا هو الظاهر ولم أر من ذكره وخرج متصل به ما هو  
 في حكم المنفصل وان تحرك بركته كقعوده فلا يصير الصعود عليه كافي للصعود في  
 نوافض الوضوء ولو صعد على شيء في موضع سجود كورقة فالتفت بوجهه وارتفعت معه  
 وصعد عليها ثانياً فصرخ أو ناسها ثم مضى لم يضر ولو صعد على حجاب جرح أو نحوه لضرورة  
 بأن شق عليه أزالها لم يلزمه إلا إعادة الأفعال ثم لم يلزمه مع الأفعال لأنه دفعه في الأولى ركناً  
 أو صعد على شئ يستعمله في حبه لأن ما ثبت عليها مثل بشرة ذكره الهروي في فتاوه ويجب  
 وضع جزء من ركبتيه ومن باطن كفيه ومن باطن أصابع قدميه في الصعود نظير الرفعين  
 أمر أن الصعود على سبعة أقدام الجبهة والبدن والركبتين وأطراف القدمين واليدين  
 كشغلها بركه كشد الركبتين أو كشد في الأم (فرع) لو خلى له رأساً وأربع أيدٍ  
 وأربع أرجل هل يجب عليه وضع بعض كل من الجبهتين وما بعدهما أم لا الذي يظهر  
 أنه ينظر في ذلك أن عرف الزائد فلا اعتبار به والاكثي في الخروج عن هذه الواجب  
 بوضع بعض أحد الجبهتين وبعض يدين وركبتين وأصابع رجلين إن كانت كلها  
 أسئلة فإن أشبهه الأسس بالزائد وجب وضع جزء من كل منها (و) العاشر من أركان  
 الصلاة (الطمانينة) أي الصعود فكان جهتك ومعنى التمسك أن يتصل بمحل سجوده  
 تقل رأسه للثبات إذا صعدت فكان جهتك ومعنى التمسك أن يتصل بمحل سجوده  
 تحتة فطر أو شمس لا تكسب وظهور أثره في دفع فرض تحت ذلك ولا يعتبر هذا في بقية  
 الأعضاء كما يؤخذ من عبارة الرضوي عبارة التعقيق ويندب أن يضع كفيه على موضعتيه  
 ويشترط أصابعهما موصلة للقبلة ويعتد عليهما ويحب أن لا يجرى لغير الصعود كما  
 مرق الكوفي سقط على وجهه من الاعتدال وسبب العود أنه الهوى منه لا لتفاء  
 الهوى في الصلوة فإن سقط من الهوى لم يلزمه العود بل يجب ذلك لمجرد الوجود الان قصد  
 بوضع المجبهة الاعتدال عليها فقط وأنه يلزم مدة الصعود لوجود العوارف ولو سقط من  
 الهوى على جنبه فالتفت بوجهه للصعود أو بالنية أو شئته ونية الاستقامة وصعد أجزاء  
 فإن نوى الاستقامة فقط لم يجز لوجود العوارف بل يخلص ثم يصعد ولا يقوم ثم يصعد  
 فإن قام عايداً عما لم يطلت مسلاته فكما صرح به في الرضوي وغيرها وإن نوى مع ذلك  
 صرفه عن الصعود بطلت مسلاته لأنه زاد فعله لا زاد فعله في الصلاة عايداً ويجب في  
 الصعود أن ترتفع أساقفه على أمانه لا يتابع كاصحابه ابن حبان فلو صلى في سفينة فلا يلزم  
 يمكن من ارتضاع ذلك ليلها حتى على حسابها وزمته إلا إعادة لأنه عذر زائد ثم إن

(قوله مرتين) ذكره لا حاجة الدعاء (قوله)  
 وشراً أهله (الخ) فله نظر لأنه يقتضي أن  
 سقطة الصعود شرعاً في محل وضع المجبهة  
 وليس كذلك فكان الألمان يقولون أهله  
 وضع المجبهة مع بقية الأعضاء السبعة  
 ويجب أن ما ذكره الشارع صحيح أيضاً  
 لأن حقيقة الصعود ما ذكره وما زاد شروط  
 لا اعتبار ولا اعتدال ذلك (قوله ما نرى)  
 إشارة إلى بعض الشروط وهو عدم  
 الخلل وبقية التماسك والتكسب وعدم  
 الصلابة وإن لا يصعد على بركته بركته  
 والطمانينة وإن تكون مرتين (قوله أو غيره)  
 عطف على قعود وقوله كتحليل مثال  
 لما يصرك بركته (فرع) لو ركب على  
 الانقلاب في نزوله من الاعتدال سقط  
 المحرف من القبلة وعاد فوراً لم يضر  
 (قوله أن ترتفع أساقفه (الخ) هي مجزئة  
 في أحوالها وأعمالها وسببها وما كانت عليه  
 صعد وضع يده على عاتقه أو وساقه أو جمع  
 يدها ناسية عن مجزئته أو مساقفه أو جمع  
 (قوله نيم) استدراكه على قوله أن ترتفع  
 أساقفه

كان به على لا يمكنه معها السجود الا كذلك مع فان أمكنه السجود على وسادة تنسكس  
 لزمه حصول هيئة السجود بذلك ولا تنسكس لم يلزمه السجود عليها لقوات هيئة السجود  
 بل بكيفية الاختفاء الممكن خلافا لما في الشرح الصغير (و) الحادي عشر من أركان  
 الصلاة (الجلوس بين السجدين) ولو في نفل لانه صلى الله عليه وسلم كان اذا وقع رأسه  
 لم يصعد حتى يستوي جالسا كما في النصين وهذا غير رد على اني حنفية حيث يقول بكفي  
 أن يرفع رأسه عن الأرض اذ وقع كذا أسقف (و) الثاني عشر من أركان الصلاة  
 (الطمأنينة فيه) لحديث النبي صلى الله عليه وسلم يجب أن لا يصدقه غيره كما في الركوع  
 فلورفع فزعامن ثم لم يحسب في وجب عليه أن يعود إلى السجود ويجب أن لا يطوله ولا  
 الاعتدال لانهما ركعتان قصيرتان ليسا بقصودين لانهما بل الفصل وانكته أن تكبر يلارفع  
 يدهم ورفع رأسه من السجود لا يتابع رواه الشيخان ويحسب مقترنا وسأيت بيانه للاتباع  
 وأضاع كنهه على نفسه غير مبين ركنيه بحيث تشابه ما روى الأصابع نائرا لاضاعه  
 معصومة للقبلة كما في السجود فالتكبير أغترى واجبرني وأجبرني وأرقتني  
 واهدني وعافني الاتباع ثم بعد الثانية كالاول في الاقل والاحسب (و) الثالث  
 عشر من الأركان (الجلوس الاخير) لانه محل ذكر واجب فكأن واجبا كالقيام لقراءة  
 الفاتحة (و) الرابع عشر من أركان الصلاة (التشهد فيه) أي الجلوس الاخير لقول ابن  
 مسعود كنا نقول قبل أن نغرض علينا التشهد السلام على الله قبل عباده السلام  
 على جبريل السلام على مكائيل السلام على فلان فقال صلى الله عليه وسلم لا تقولوا  
 السلام على الله فان الله هو السلام ولكن قولوا انصابت به الى آخره رواه الدارقطني  
 والادلاء به من وجهين أحدهما التعبير بالفرض والثاني الأخر به والمراد فرضه  
 في الجلوس الاخير وأقوله ما رواه الشافعي والترمذي وقال فيه حسن صحيح الحديث  
 سلام على أبي النبي ورجه الله وبركته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد  
 أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله وأن محمدا عبده ورسوله وهل يجزي وأن محمدا رسوله  
 قال الاذرع الصواب اجزاؤه لشبهة في تشهد ابن مسعود لفظ عبد ورسوله وقد حكوا  
 الاجماع على جواز التشهد بالروايات كلها ولا أعلم أحدا اشترط لفظ عبده اه وهذا هو  
 المحقق وأكمله انصابت المباركات الصلوات الطيبات لله السلام عليك أم النبي ورجه  
 الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا  
 رسول الله (و) الخامس عشر من أركان الصلاة (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم  
 فيه) أي التشهد الاخير لقوله تعالى صلوا عليه قالوا وقادع العلماء على انها لا تصح في  
 غير الله لانه قد بين وجوبها في القتال وجوب بجماعة في غيرهما مجموع باجماع من قبل  
 ولحديث عرفنا كنف نصلى عليك اذ نحن ملتنا عليك فقالوا اللهم صل على محمد  
 وعلى آل محمد الى آخره متفق عليه وفي رواية آتت نفسي عليك اذا نحن ملتنا عليك في  
 صلاتنا فقال قولوا اللهم صل على محمد الى آخره رواه الدارقطني وابن حبان في صحيحه  
 والمناسب لها من الصلاة التشهد آخرها فخص فيه أي عبده كما صرح به في المجموع وقد  
 صلى النبي صلى الله عليه وسلم على نفسه في الأثر كما رواه أبو هريرة في مسنده وقال صلوا  
 رأيتموني أصلي ولم يفرجها ثم من الأوجب وأما عدم ذكرها في خبر المصطفى صلى الله عليه وسلم  
 على انها كانت معلومة له ولهذا لم يذكره التشهد والجلوس له والنسبة والسلام واذا وصحت  
 الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وجب القعود لها بالتحية ولا تؤخذ وجوب القعود لها  
 من عبارة المصنف وأقل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وآله اللهم صل على محمد وآله  
 وأكملها اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم وبارك على

(قوله فان أمكنه السجود) تشهد  
 للاستدراك لقوله فيما تقدم لا يمكنه الا  
 كذلك أي من غير استعانة بشئ (قوله)  
 له أن لا يطوله (الم) وضابط الطول  
 الاخر أن يطول الاعتدال بقدر الطائفة  
 زيادة على الدعاء الواردة فيه وضابط  
 التطويل المصروف للجلوس بين السجدين  
 أن يطوله بقدر أقل التشديد بأدنى  
 الذكر الواردة فان كان دون ذلك لم  
 يضر وهذا التفسير هو الحق (قوله)  
 والجلوس الاخير (الم) لقول الذي بيحه  
 السلام فكان في ليلته لثلاثة (قوله)  
 التشهد (الم) معنى ذلك على سبيل المثال  
 من باب تسعة الكل باسم الجزية (قوله)  
 والصلاة على النبي (الم) فيه دعوات  
 ثلاث وجوبها وكونها في الصلاة كونها  
 في آخرها وقد امتدلت الشارح على ذلك  
 فلا يتيه تدل على الوجوب والرواية  
 الثانية في الحديث تدل على كونها في  
 الصلاة وكونها في الاخير من قول  
 الشارح والمناسبا لها (الم) من قوله قد  
 صلى على نفسه (الم) قوله قالوا قد أجمع  
 (الم) باعتبار أنه لا وجوب الصلاة على  
 الترخا ج الصلاة فيه خلاف على  
 أقوال كثيرة (قوله وقد صلى النبي على  
 نفسه في الأثر) قوله قبل الأوجه  
 نقص من الأثر مع أنه صلى على نفسه في  
 الأثر وغيره مع أنه صلى على نفسه في غيره



محمد وعلى آل محمد كما بارك على ابراهيم وعلى آل ابراهيم في الصالحين انك محمد محمد وقي  
بعض طرق الحديث زيادة على ذلك ونقص وقال ابراهيم اما عمل واصحاب وأولادها  
ونحن ابراهيم بالذکر لان الرجة والبركة لم يجمعنا على غير ماى عاقله قال تعالى رحمة  
الرحمن رحمة ربك عليه وعلى اهل البيت (قائده) كل الانبياء من بعد ابراهيم عليه السلام من ولده  
اصحاب عليه السلام واما اصحاب عليه السلام لم يكن من ذرية نبي الانبياء صلى الله عليه  
وسلم قال محمد بن ابي بكر الرازي ولعل الحكمة في ذلك انه راد به الفضيلة فهو افضل المبيس  
عليهم الصلاة والسلام والقبضات جمع تحبة وهي ما يجتمع به من سلام وغيره والقصد بذلك  
النساء على الله تعالى بانه ما لك لجميع القبضات من الخلق والمباركات والامانيات  
والصلوات السلوات الجنس والعصبات الاعمال الصالحة والسلام معناه اسم السلام  
اى اسم الله عليك وعلى اهل البيت من امامهم واهل بيته وملائكته وغيرهم والعباد جمع  
عبد والصالحين جمع صالح وهو القائم بعلمه من حقوق الله تعالى وحقوق عباده والرسول  
هو الذي يبلغ ربه من اوله وجده بنى محمد ومحمد بنى ما جده ومن كل شئ ما  
(و) السادس عشر من اركان الصلاة (التسليمة الاولى) نفي مسلم نحرهما التكة  
وتحليلها التسليم قال الحاكم صحيح على شرط مسلم قال الغفال الكبير والمعنى في السلام ان  
المصلى كان مشغولاً عن الناس وقد اقبل عليهم قال الغفال وانه السلام عليكم فلا يخرج  
عليهم ولا يتعلم به صلاته لانه دعاء لغائب ولا عليك ولا عليك ولا سلام عليك ولا سلام عليك  
فان تعدد التسليم عليه بالتحريم بطلت صلاته ويحزى عليكم السلام مع الكراهة كائنه في  
المجموع عن النص واكمل السلام عليكم ورحمة الله له المأثور ولتسنن بآدق بركاته كما  
يجمع في المجموع وصوبه (و) السابع عشر من اركان الصلاة (نية الخروج من الصلاة)  
ويجب قربتها بالتسليمة الاولى في قول فان قدمها عليه او أخرها عليه ما عدا بطلت صلاته  
والاصح انها لا تجب قياساً على سائر العبادات ولان النية السابقة منصفة على جميع  
الصلاة ولكن تسنن خروجاً من الخلاف (و) الثامن عشر من اركان الصلاة (ترتيبها) اى  
الاركان (كأذا ذكرناه) في عندها المستعمل على قرن النية بالتكبير وحملها مع القراءة في  
القيام وحمل التهجد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في القعود فالترتيب عند من  
أطلق مراد فيها عداة التسوية الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فانها بعد التهجد كما  
حزمه في المجموع كما مر في مرتبة وغير مرتبة باعتبارين ودليل وجوب الترتيب الانبعاث  
كما في الاخبار العديدة مع خبر صلوا كما أوجبوا أصلي وعنده من الاركان بمعنى الفروض  
صحيح ويعنى الاعزاء فيه تغلب ولم يتعرض المصنف لسعد الاوامن من الاركان وصوره  
الرافعي تبعاً للامام بعدد تغلب الركن التكبير وابن الصلاح بعدم طول الفصل بعد  
سلامه ما سأل بعد ذلك ترون ركناً صلواته كما يجزى من الركن التكبير وان لم يكن أشبه  
بالتورك وقال النووي في تنبيهه الولاء والترتيب شرط وهو ما طهر من عدهما ركن اه  
والمسهور عد الترتيب ركناً والاول شرطاً واما السنن فترتيب بعضها على بعض كما لا فتاح  
والتعذر وترتيبها على امرائنا كالنسخة والسورة شرط في الاعتقاد ما لا يفتاح  
الصلاة فان ترك ترتيب الاركان عند التقديم ركن فعلى أو سلكاً كان تركه قبل قراءته  
أو بعد أو لم قبل ركوعه بطلت صلاته أو سألها قبله بعد تركه لم يضر فروعاً في غير محل  
فان تذكره تركه قبل فعل مثله فله والا أجزاء عن تركه وتدارك الباقي فانه لم يكن  
المثل من الصلاة كمسحود تلاوة لم يجز فلو علم في آخر صلاته ترك مسحوداً من ركعة أخرية  
مصدقاً شهداً ومن غيرها أو شغل تركه ركعة فمما وعلم في قيام ثانية مثلاً ترك مسحوداً من  
الاولى فان سكتاً حاس بعد مسحوداً التي فعلها بعد من قيامه والا فليس ما عدا

(قوله وآل ابراهيم الخ) انما يخص  
اصحاب وامساويل مع انه ثلاثة عشر  
الآن حال شخصاً تترفعاً وهو  
قد رها (قوله من ولده اصحاب) وهو من  
سارة أى من ولده وهو يعقوب لان  
اصحاب له ولدان يعقوب والعص  
يعقوب ابراهيم وبنوه والعص ابراهيم  
وأخيراً (قوله نحرهما) أى الصلاة  
نحرهم الامور التي كانت حيلة لا فعلها  
فالمسحود معنى اسم الفاعل والامساويل  
لادق ملازمة لان النحر ليس للصلاة  
بل لصلاة الصلاة فيها ونحوه وكذا الفعل  
ليس للصلاة بل لصلاة الصلاة ونحوه  
بعدها (قوله ولان النية السابقة منصفة  
الخ) معنى العادة ان نية الصلاة تنصف  
انه يخرج من الصلاة بالسلام فلا حاجة  
لنية الخروج عند السلام (قوله فان ترك  
ترتيب الاركان عند الخ) تفريع على  
مفهوم المتن (قوله فان ذكر) اى الامام  
أو المفرد لانهم مستقلون بكنهما الفعل  
عند التذكر واما الامام فلا يمكنه بل  
يتابعه ويتدارك بعد سلام الامام وقوله  
فان تذكره عدة وقوله والاعزاء قاعدة  
أنهى (قوله فلو علم الخ) شروع في شروع  
أربعة الاول والثاني مفرعان على قوله  
فان تذكر الخ والثاني والرابع الخ السوادة  
مفرعان على قوله والاعزاء الخ على الالف  
والشراشوش ان نظري مجموع التفاريع  
مع المساعدة فان نظري الاول والثاني  
كانا من الف والتشريف المرتب وكذا قال  
في الثالث والرابع (قوله فلو علم الخ)  
اى سوله كان اماماً أو مفرداً أو مأموماً  
بالنسية لذلك والتشافية والاربعة واما  
الثالثة فتدعى بالاذان اماماً أو مفرداً  
فان كان مأموماً تابع الامام وتدارك بعد  
سلام الامام بان يأتى بركعة

(قوله محل الجس) هو على التوزيع أي محل الاذن في صورتهما الثلاثة في صورتها (قوله وستبها) أي المكتوبة بالخ فكون في كلام المتن استخدام لأنه أراد الصلاة عند قوله وأركانها الصلاة طائفة من أوتقلا أعاد الصبر عليها نهاية حتى المكتوبة (قوله يعلم به وقت الصلاة الخ) يعني على أنه حتى الوقت وهو حتى كقولنا بالحق للصلاة ما تلقا أي فرادى أو جماعة أداء وقضائه كما يأتي (قوله وسعى الذكر المخصوص به) أي بلفظ الأقامة الأولى بها (قوله عشر وثمان) أي لكل مكتوبه أو ثلثه إذا تفرقت وقتا أو قفلا وقتا فقال ماذا تفرقت (١١٣) وقتا فقط كما إذا في ثالثة أول الوقت للصلاة من الصلوات وأخرى أخرى ومن ذلك ما إذا صلى الظهر وأخرى وقتها ثم دخل وقت العصر عقب سلامه ومثال ما إذا تفرقت وقتا أو قفلا ما إذا صلى ثالثة قبل الظهر ثم دخل وقت الظهر عقب سلامه وكذا إذا صلى ثالثة أول وقت الظهر ثم دخل الظهر وأخرى وقتها في ذلك من الأذان لكل صلاة مقصود فالمراد بالاختلاف في الفعل أن تكون احداهما أداء أو الأخرى قضاء والمراد بالاختلاف في الوقت أن تكون صلاة وقت في وقت غير محد ولا حرج (قوله سنة المكتوبة) أي يجيب القول وسدسنا لتسريها كما في المأثور وكذا الأذان والأقامة خلف المسافر وقد من الأذان فقط كما إذا تقول الضلان أركان لتعصبان أو موهوم أو لمن ساء خلقه أو لمصرع أو يستتر في كل ذكورة المؤذن فلا يجعل بأمر أو تخني (قوله إذا تقولت) أي تصورت وتشككت وذلك بفعل افتقار إلى لكن ينسب أفعال وأقوال بلهذه الصلابة إذا قالتا أو فعلتا حولها القنن صورة إلى صورة (قوله الا عوض) هذا استثناء من (رفع وأما الأذان فنندوب على كمال وقوه جماعة أو انصرفوا ليس قيدا للدار على وقوع البس على الذين صلوا أو غابا

بعد أو علم في آخر رابعة تركه من أول ثلاث جهل بحمل الجس فيها أو جهل كعتان أو أربع جهل عليها وجب عبدة ثم كعتان أو خمس أو ست جهل عليها فلا ت أو سبع جهل عليها فعبدة ثلاث في ثمان عبدة ثلاث ركعات وتصور ذلك ترك طمأنينة أو موصود على عمامة ولا يعلم ترك ما ذكر الشك فيه وما فرغ من الأركان شرع في ذكر السن فقال (وستبها) أي المكتوبة (فعل الدخول فيها) أي قبل التلبس بها (شيطان الأول الأذان) وهو باللهمة لغة الأعلام قال تعالى وأذن في الناس بالمحرم أي أعلمهم وشرعا فقول مخصوص يعلم به وقت الصلاة المفروضة والاصل فيه قبل الإجماع قوله تعالى وإذ ناديتهم إلى الصلاة فسير المصحين إذا حضرت الصلاة فلو أن لكل أحدكم ولو ثمك أكبركم (د) الثاني (الأقامة) هي الأصل، صدر أقام وسعى الذكر المخصوص به لأنه ينضم إلى الصلاة والأذان والأقامة مشتركان بالإجماع فهما سنة المكتوبة بدون غيرهما من الصلوات كالسنن والأجانب والمنذور لعدم بنوتها في بل بكونها غير ما صرح صاحب الأنوار بغيره في الأذان في أذن المولود البني والأقامة في المسمى كالمسافر إن شاء الله تعالى في العقيقة وترجع الأذان أيضا إذا تفرقت الضلان أي غردت الجان بغير صبح وورقه وشتب الأذان للغير وإن وقع صوته بالاجتماع وقت فيه جماعة قال في الروضة كاصلا أو انصرفوا ويؤذن في الأولى فقط من صلواتها وما وعظم الأذان مني وعظم الأقامة فرادى الأصل في ذلك خبر المصنف لال ان يسمع الأذان ويؤثر الأقامة والمراد منه ما قلناه والأقامة إحدى عشرة ركعة والأذان ثلثه تسع عشرة كلمة بالترجيع ويسن السراخ بالاقامة مع بيان حروفها فيصير بين كل كلمتين منها بصوت والكلمة الأخيرة بصوت والترتين في الأذان فيجمع بين كل تكبيرتين بصوت وبفرد باقي كلماته لا مر ذلك كما أتى به الحاكم ويسن الترجيع في الأذان وهو أن يأتي بالشهادتين سرا قبل أن يأتي بجماعهما والتسب في أذان الصبح وهو قوله بعد السجدة للصلاة غير من النوم مرتين و سن القيام في الأذان والأقامة على حال أن احتج إليه والتوجه القبلة وأن يلتفت بصفته فيما عدا مرق في على الصلوات مرتين في الأذان و مرة في الأقامة وشعلا في على الفلاح ثم ذلك من غير تحويل صدره عن القبلة وقدمه عن مكانها

خط ل سن الأذان للغير ولو جمع الأذان اد الم يكن مدعو بذلك الأذان بان لم يكن من أهل خطته أو كان مدعوا به ولم يصل في مسجد تلك الخطه أو كان مدعوا به وصل في مسجد تلك الخطه ولكن لم يصبر معهم بل صل وحده ففي ذلك التيسير له الأذان وان جمع أذان غيره (قوله الأولى فقط من صلواتها) بان التصديق وقتها فلا بد أن كانت كلها صلواتا كما صلا في الجس أو كانت كلها صلواتا والأما والاختلاف وقتا أو قفلا كذا في جماعة من الروضة في الأذان ثلثه أو بعده لكن قبل فراغه من الثالثة (قوله ان يسمع الأذان) أي بكون كل كلمته مرتين وقوله ويؤثر الأقامة أي لا يكرر الأقامة في الأذان إلا بكونه من الصلوات والمراد بالصلاة أقل سابقه وأقل جماعه لاحقة الصلاة أي هو بقدر ما يسمع لأنه حشد لا يسمعه الحاضر من فلا بد أن يسمع له ما جاء به (قوله في أذان الصبح) أي أداء وقضائه (قوله القيام) هذا سنة وقوله على حال سنة أخرى (قوله مرة) معمول يلتفت وقوله في على الصلاة متعلق بيلتفت وقوله مرتين حال من على الصلاة أي حال كونها مقولة مرتين فالجس ان الالتفات مرة والقول مرتين في الأذان يمتثلون بها وأما الأقامة فالالتفات مرة والقول مرتين أو ثلثا

(قوله) بعد لى فى الشهاده ) هذا بانظر لالاكل واما اصل السنه فيحصل بعد الراءيه وحده اكله فى المؤذن احتسابا واما الذى يسميه الامام او النظر والرائف فيقتصر لجواز نسيه قوليه ان يكون رافعا بالمواقف عدلا والاحقر نفسه ومع واستحق المعلوم عند غير ابن هراما عند خلاصه النسيب واليه وروايتى المعلوم (قوله من فاس الخ) اى فبما اذا نذر القدر اى بالانفسهم فلا كراهه فى غير الحدث اى ما هو قسركم مطلقا ومع كراهه منهم يحصل باصل السنه (قوله غلط) حتى فى اقامه الصلوات مع اذان الجنب لقر بها من الصلاه (قوله والواؤه) ولا ضرر به بل يركلهم او سكوت او نوح او غمها وجنبه والافتل فى الكل استثناف الاثامه واما فى الاذان فالافتل الاستثناف فى التوم وما به سدود الكلام والسكوت اليسير (قوله جهرا) اى بقدر ما يسمع واحدا بالقوة بالنظر لانه الاذان واما بالنسبة لسمع الحاضرين فهو سنة (١١٤) واما بالنسبة لسمع اهل كل نك

الحظة فهو يكمل السنة وعلاكم الشارح  
يجهل ينزل على هذا التفصيل (قوله ولغير  
النساء المذكورة الخ) يقتضي ان النساء  
لا يشترط في اذانهن الاذكورة وان  
الواقع منهن يسمى اذانا وليس كذلك  
بل هو مجرد ذكر فكان الاولى ان يقول  
وشرط الاذان المذكورة وما حصل ذلك  
ان اقامة المرأة لنفسها وقضاء مسنونة  
وكذا اقامة انفسه ونفسه والنساء وأما  
اقتضاها للرجال وانحنائهم غرام اذا كان  
رفع الصوت او قصد اتيتهه فانه حكم  
الاعامة اذا اذان اذا ان المرأة لنفسها  
والنساء ما تراءى كان بقدر ما يسمع ولم  
تقصد التثنية لكن لا يسمى اذانا بل  
ذكر او كذا اذان انحنى لنفسه وأما  
اذان انحنى للمرأة وللرجال وانحنائهم  
فغرام هتدرف الصوت او قصد التثنية  
واذان انحنى النساء فوق ما يسمع وأما  
فان كان بقدر ما يسمع ولم يكره  
فذلك لاسماع المؤذن والغيب) والوجه في  
ما قلنا خلاصته المضمرة والوضوح في

وأي يكون كل من المؤذن والمقيم عدلا في الشهادة على الصوت حسنة وكرها من فاسق  
واسي عجز وأعمى وحده وجنب ومحدث والكراهة تجب أشد وجهي في الإقامة أغلظ  
ويشترط في الإذان والاقامة الترتيب والاولا من كل واحد تسعا واجعة وحول وقت  
الاذان سبع في نصف الليل وبشرط في المؤذن والمقيم الاسلام والتمييز والنعير النساء  
الحذ كورة وابن مؤذن لا يجرد ونحوه ومن فوائدهما ما يؤذن واحد للجمع قبل الفجر  
وأخر بعده وبين اسماء المؤذن والمقيم ان يقول مثل قولهما الا في محلات وتكسب وكسبي  
الاقامة فيقول في كل تكفي: الاول ويقول في الثانية صدقت وبررت وفي الثالثة اقامها  
النفوا داهيا وجعلني من صالحى اهلها ويس لكل مؤذن ومقيم وسامع ومستمع ان يصلي  
على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الفراغ من الاذان والاقامة ثم يقول اللهم رب هذه  
الدعوة التامة والصلوة الغائبة أتت بحمدنا والوسيلة والفضيلة وابنته فقاما لمحمد  
الذي وعده (تنبيه) الاذان وحده افضل من الاقامة وقيل ان الاذان مع الاقامة افضل  
من الاقامة ويصح التزويذ في تركته (ح) سنن أبي الصلا مطلقا (بعد الاذخول فيها)  
احاض وميثان فاعاضها ثمانية المذ كور منها هنا (شبان) الاول (الشهيد الاول)  
كله أو بعته (و) الثاني (الفنوت في) ثمانية (الجمع) كله أو بعته وعمل الاقتصاد على  
الصغير من رقة الصلوات الخمس في حال الامن فان نزل الحسين نازلة لا ترتب احتجب في سائر  
الصلوات ولكن ليس هذا من الاحاض وهو الهم اهدني فمن هدت وعافني فمن عافيت  
وتولي فمن قبلت وبارك لي فيما اطلب وفي شر ما قضيت فانني تقضي ولا تقضي عليك  
وانه لا ينزل من الثالث ولا بعز من عادت تبارك وتعالى لتابع (و) هكذا (في)  
اعتدال ركعة (الوتر في) جميع (النصف الاخير من رمضان) سواء اصل التراويح أم لا  
وهو كقنوت الصلوات في الفاطنة وحسبه بالسجود بين لا تغرد ولا ماقوم محصور بن رضوا

المنهى وقوله لاسمع قديتو لم يسمع لهم أو وعلمت طلب الاجابة واماعدم فهم الالفاظ فلانهم من الاجابة وكذا بالتعويل ان لم يسمع الآخرون فانه يجب من اوله وكذا يجب في الترجيع وان لم يسمعه (قوله بعد ان فراغ من الاذان والاقامة) ام قبلهما ففي الاقامة بمن وفي الاذان لاسين (قوله الوسيلة والنضلة) هو عبط بيان اوتنه مبرأ ومغاي و راد بالفصلية الشفاعة في فصل القضاء بالوسيلة مستقلة في الجنة كما لو ارد الوسيلة منزلة في الجنة وبالفصلية منزلة في ابراهيم وآله كالسلام متكمل ان كسف يطلب قتي ما ذارهم وآله فاصواب التفسير الاول وعائدة طلب ذلك لهم انما ثبت له صلى الله عليه وسلم عودا لثواب على الداعي واظهاره شرع صلى الله عليه وسلم (قوله اي الصلاة مطلقا) اي فرضا او لاداء او فضا (قوله شيشان) اي اجبالا او الاقل ويجعل في بقعة اساس والثاني ان بعد عشر (قوله او بعضه) الاولى وحده في بيان السلام في بعض الاحوال لاسيما في السعيد فذكر وعنده (قوله في ثمانية عشر) اي في اعتدالها اي بعد جمع الصلوات الخمس في الاعتدال المشهور وهو من (قوله وهو الهم) كان الاولى كالهمس بعضهم وبعضهم فالاعتدال المشهور مذكور في ذكره بعد اعتدال الاعتدال المشهور وهو من (قوله وهو الهم) كان الاولى كالهمس لعدم المحصر لاثنتين في القنوت بل كل اثنين متناه او دعاء حصل به القنوت كآية البقرة ان قصده مبالغة ان شرع في قنوت لئى الذي في الشارح اوفى قنوت مرتين لاداء السنة فلو تركه وعمل في غيره او تركه او ابدل حرفا بحرف محدد فهو وسين لزاما للمهر مطلقا فسر به او حصره وان دافى به مطلقا الخ وان رفع يدهن كعبه الى السماء سواء كان ثلثين شتا او مئتين

وصوه كانت الاصابع مساوية الكفين أو حالة علم وعند الدعاء بالرفع يحول ظهوره مالى العباءة والماموم يؤمن على الدعاء جهرا ويقول التماسا أو يسكت أو يقول صدقت خورثا واشهد أو بلى وأول التشاء قائم تغضي وأما إذا أُرِدَّ دعاء من عند نفسه فترك منه شيئا يصعد لعدم وروده (قوله) أن يقول بسعد فنفوت عمر الخ) أى أن كان منفردا أو أماما لمحضور ولا يتخلل إن ذلك يطول الاعتدال وهو مبطّل (١١٥) لأن عمى ليطالان يتعطل بالاعتدال في غير الزمكة الأخيرة من سائر الصلوات لأنه طلب تطويله في الجلفة

(قوله) لقر بها بالجبر باليهود من الاصابع الخ) من الاصابع متعلق بقرب واليهود متعلق بمير وهذا بيان للجامع بينهما وحيث قالوا حذّر الاصابع لان الجامع بينهما مطلق الجبر وإن كان الجبر مختلفا للجبر في الاركان بالتدراك وفي الاصابع بالصبر (قوله) ولاتسن الصلاة على الأهل في التشهد الأول بل بكرة تطويله بها وبغيرها من ذكر أو دعاء لا يصح على القنوت وهذا الحكم في الإمام والمنفرد وأما الماموم فنه تفصيل حاصله انه إن كان موافقا للإمام بأن كان ذلك أو اللمعا وفرغ الماموم من تشهده قبل الإمام لأبى بالصلاة على الأهل وما بعدها بل يسكت أو يأتى بذكر أو دعاء وإن كان أولا قسا موم أتوا للإمام فعدن إن سحر لا يكمل بل يأتى بذكر أو دعاء وعند مذكر يكمل التشهد لآخره موافقة للإمام وأما إذا لم يكن أولا قسا موم وهو آخر لا يكمل باتفاق أو يستقل بذكر أو دعاء وأما إذا لم يكن أولا قسا موم وهو أول لا يكمل باتفاق بل يسكت أو يستقل بذكر أو دعاء (قوله) والكوع العظم الذي على إبهام الداخل على تقدير معناه أى أصل إبهام اليد وهذا هو العقود قبل إبهام أصلي الإبهام وهذا الخلاف في الكوع وخالفه كإبهام أصلي الإبهام وهو العظم الذي على إبهام الرجل لا العظم الذي هو (التوجه) فهو وجه وجهي الذي فطر السموات والأرض حنيفا مسلما وما أنا من المشركين إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا

بالتطويل إن يقول بعده فنوت عمر رضى الله عنه اللهم أنا نستعينك ونستغفرك ونستدعيك ونؤمن بك ونتوكل عليك وتنتي عليك الخبر كونه تمكرك ولا تفرك وتغلق وتفتح من يفتحك اللهم أنا لك نعبد ونصل ونعصو واليك نسي ونخضع ونسبح ونسبح ونسبح ونسبح عذرك أن عذرك الجسد بالكفار ملحق اللهم عذرك الكفرة أهل الكتاب الذين بعد عن من صدقك ويكذبون رسلهم فقاتلوا أوليائكم اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات وأصلح ذات بينهم وواصلاتهم وألف بين قلوبهم واجمع في قلوبهم الإيمان والمحبكة ونبتهم على الهدى وسوِّغ وأزعمهم أن يقولوا بعدك الذي عاهدتهم عليه وأنصرهم على هدوك وعدوكهم والحق واجعلنا منهم وهو مشهور وقد ذكر في شرح التمهيد وغيره والبعض الثالث القعود للتشهد الأول والمراد بالتشهد الأول اللفظ الرابع في التشهد الأخير دون ما هو سنة فيه والرابع القيام للقنوت الرابع والخاص الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التشهد الأول والسادس الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد القنوت والسادس الصلاة على الأهل بعد القنوت والسادس الصلاة على الأهل بعد التشهد الأخير وظاهر أن القعود للصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التشهد الأول والصلاة على الأهل بعد الأخير كك القعود للأول وإن القيام لهما بعد القنوت كالقيام له فتزبد بالاصابع بذلك وتبسم هذه السنن بعضها تقر بها بالجبر باليهود من الاصابع الحقيقية أى الأركان وتخرج بها بقية السنن كذا ذكر الركوع واليهود لا يجيزونها بالصعود ولاتسن الصلاة على الأهل في التشهد الأول خلافا لبعض المتأخرين (وهيها) جمع هيئتها والمراد هنا عبادا الاصابع من السنن التي لاخير باليهود وهي كثيرة والمذكور منها هنا خمسة عشر خصلته الأولى (رفع الدين) أى رفع كفه لقلبه مكشوفتين مشورتى الاصابع مفرقة وسطا (عند ابتداء تكبيرة الاحرام) مقابل منكبيه بأن تقادى أطراف أصابعها أعلى أذنيه وإبهامها ضمتي أذنيه وراحتاه منكبيه (وعند الهوى إلى الركوع) عند (الرفع منه) وعند القيام إلى الثالثة من التشهد الأول كما هو في المجموع وفي زوائد الرضة وحزم وفي شرح مسلم أيضا (والثانية) (وضع يديك) (اليمين على ظهر الشمال) بأن يثبت يمينه على ركوع يساره وبعض مصادره واستقبلت صدره فوق سرته لا يتابع وقبل يمينه يساره أصابع اليدين عرض المفضل وبين يمينه فافوق الساعد والقضد من القبض المذكور تنكس الدين فان أرسلها ولم يثبت فلا بأس والكوع العظم الذي على إبهام اليد والبوع العظم الذي على إبهام الرجل يقال النبي هو الذي لا يعرف كوعه من يوعه والرسخ المفضل بين الكف والساعد (و) الثالثة دعاء (التوجه) فهو وجه وجهي الذي فطر السموات والأرض حنيفا مسلما وما أنا من المشركين إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا

المفضل (قوله دعاء التوجه) فنه تغير أعراب المتن والمصنف بفعل ذلك كثيرا وله صيغ كثيرة وإنما سن بشرط كونه في غير صلاة الجنازة وأبى تسع الوقت وإن أضاف الماموم فوفى بعض العائقة وإن لا يكون سبب وقار أن لا يدرك الإمام قاعدا أو يقصده معه فإن احتل شرط من ذلك فلا يسع وهذه شروط في سن التعمد أيضا إلا أنه من التعمد في صلاة الجنازة وبمن أيد إذا أدرك الإمام في القعود فوقعه لانه لقراءه فلو لم يشرع فيها (قوله وبذلك) أى بالاصابع والتوسيد

(قوله للقراءة) ومثل القراءة قبلها على المحدث (قوله وقيل المرحوم) هو داخل فيها قوله فكان الأولى أن يقول وقيل الراجح لانه رجم بالرسومة والأخوه فكونوا رجم بمعنى راسم على الثاني وبمعنى رجوم على الأقل (قوله ويحل الجهر والنسوة الخ) أفاد ذلك أن الخشيع بجهر بحضرة النساء لأنه ما جاز أو أقرأه أو ما كلام (١١٦) المجموع فيفتني أنه يسر بحضرة النساء

لا فقال وإن شئ بسر بحضرة النساء والتسليم لا تأخره إلا حال كل على أفراد فضائل في صوره التسامع أنه يجهر بقوله واجب عنه حاصل الجواب عنه إن إرادته جفاف القرع من أما بحضرة النساء فقط فيجهر كما تقدم (قوله عقب الخ) بقدر قوائمه سكوت زائد على المطلوب بالركوع فوراً وبكلام لا يسر أو يسر وأورد كذا في مستثنى رب أغفر لي وأرجني لو ردها (قوله بعد سكنة الطمعة) وضابطها بقدر سحران الله الاتي بين آمنين فأما بقدر ما يقرأ المأموم فالتمس (قوله لقصد الدعاء) فيه أنه إذا طلق أو ترك من الدعاء ومعاها الأسلي تبطل به وبه قال جمهوره والمحدث عدم الجلال إذا أقصد معاً له أصلي وحده وهو قاصدين (قوله يخلف الضمير كل حرف ملكان الخ) هذا يقتضي أن الملائكة يرون وهو كذلك كما مر عند من هذه العساة وأمثالها وأما النص فلا ينقصون (قوله مطلقاً) راجع للمأموم أي سواء صبح أو عصر أو أدام أو أوما روجه للغيره والامام فلا ينظر له معنى (قوله ومنفرد) أي غير قارئ الطهورين وكذا المأموم إذا كان غير قارئ الطهورين أو أدام فلا يقرأ غير الفاتحة وأما الامام فلا يحتاج للتسليم لأن قارئ الطهورين لا يسمع امامته (قوله بل يسمع قراءة امامه) أي وسن له أن يقرأ الفاتحة فيمكنه الامام بعد أمين

ولاً أو أدام أو أدام الفاتحة إلا أن خاف فوت بعض الفاتحة (قوله ولم يكن قراء الخ) المدار على التمكن بتطويل وعدمه لأجل القراءة بالفصل هل يمكن من قراءتها ولم يقرأ امام الامام لا يشاركها في أي شيء لكونه قد قصر وأما إذا لم يتمكن من قراءتها ولا سقطت عنه لكونه مسوقاً فتدرك في آخره وكذلك أدرك الامام في الثانية المغرب ولم يتمكن من قراءة السورة في أوله ولا سقطت عنه فجهساً لكونه مسوقاً فذكر بالسورة مرتين في ثالثة وأما إذا أدرك الامام في ثالثة ولم يتمكن من السورة في أوله فقرأها في باقي صلاته أيضاً فإن تضرعت عليه في ثالثة فقرأها في ثالثة ولا يقرأها في الرابعة فإن تضرعت في الثالثة فقرأها في الرابعة

من الجليلين لا لتابع (قائدة) معنى وجهت وجهي أي أقبلت وجهي وقيل قدمت بصادتي ومعنى فطرتاً الخلق على غير مثال والخشب المائل إلى الحق وعند العرب ما كان على ملة إبراهيم والمصالحات الحماة والموت والنسك العبادته (و) الرابعة (الاستعاذه) لقراءة لقوله تعالى فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم أي إذا أردت قراءته فقل أعوذ بالله من الشيطان الرجيم بقول ذلك كل ركعة لأنه يتدنى قراءة وفي الأولى استحساناً لالتفاق عليها (قائدة) الشيطان اسم لكل مفرد مأخوذ من شطن إذا بعد وقيل من شاط إذا احترق الرجيم المطرود وقيل المرحوم وبسبب الأسرار بدعاء الافتتاح والتعوذ في السرية والجهر به كسائر الأذكار السنوية (و) الخامسة (الجهر) بالقراءة (في موضعه) فيسبغ المأموم بالجمهر بالقراءة في الجميع وأولئى العشاء من الجمعة والعيد وحسوف القمر والاستسقاء والتراويح ووزر رمضان وركعي الطواف وللأوقات الصبح (و) الأسرار) بها (في موضعه) فيسبغ عباداً كذا في ثالثة الليل المطلق فيتوسط فيها بين الأسرار والجهر بالجمهر في السرية المقصدة وقت افتتاح الأوقات الأداء قال الأذري وبشيء أن يطق بها الصدور الأشبه بخلافه كما اعتناه كلام المجموع في باب صلاة العبد قبل باب التكبير غلبان الأصل أن افتتاحه يحكي الأداء ولأن الشرح ورد بالجهر فصلافة في فعل الأسرار فيسبب (و) السادسة (التمام) عقب الفاتحة بعد مسكة لطيفة تغارها في الصلاة وتارحها لا لتابع عذ وقصر والتمه أخضع وأشهر قائم اسم فعل بمعنى استجببني على الفتح وتخفف اليه فيه ولو شدد لم تطل صلاته لقصد الدعاء وبسبب من كل حرف ملكان قبول اللهم اغفر لي ونقول خبر الشين إذا أمن الإمام فامتوا فانه من وافق تأمينة تأمين الملائكة فقد له ما قسم من ذنبه (قائدة) في تذهب النوى سكاية أقوال كثيرة في تأمين من أحسنها قول وهب ابن منبه آمين أربعة أحرف يخلق الله تعالى من كل حرف ملكان قبول اللهم اغفر لي ونقول آمين وخرج في جهرية السرية فلا جهر بالتأمين فيها ولا مصبة بل يؤمن الإمام وغيره سراً مطلقاً (و) السابعة (قراءة السورة) ولوقصيرة (بعد) قراءة (الفاتحة) في ركعتين أو ليس لتسبغ المأموم من أمامه ومنفرد بجهرية كانت الصلاة أو سرية لا لتابع المأموم فلا تسبغ سورة مع لهي عن قراءته لهابل يسبغ قراءة امامه فان لم يسبغها الصم أو بعد أو سمع صوت لم يفهمه أو سبغ الإمامه ولو في جهر بقراءة سورة أو لا يسمع لكونه فان سبق المأموم بالأول من صلاة امامه بان لم يذكرها معه قراً هاء باقي صلاته إذا تداركه ولم يكن قارئاً هاء الدركه لا سقطت عنه لكونه مسوقاً لا لتلاخ صلاته عن السورة بلا عذر وبسبب أن يطول من تسبغ سورة قراءة أولى على ثالثة لا لتابع ثم إن ورد نص

تطو بل الثانية اتبع كما في مسئلة الزحام انه من الامام تطو بل الثانية للجمعة معتظر  
 السجود ويسن لفرد وامام مرضى محصورين في صعيد طوال الفصل وفي ظهره ركب عنها  
 وفي عصر وعشاء واساطم وفي مغرب قساره وفي صبيحة في الاولى بل تطو بل وفي الثانية  
 هل اتي للاتباع (و) الثامنة (التكبيرات عند) ابتداء (الخصف) ركوع وسجود (و)  
 عند ابتداء (الرفع) من السجود وعدها الى ابتداء الجلوس والقيام (و) التاسعة (قوله)  
 مع افعلن حده اى تقبل افعلن حده ولولا ان حده الله جميعه كفى (و) قول (و) ربا  
 (الاجل) او اللهم ربنا لك الحمد ورواها قبل لك ما للسجود وعلل الارض وعلل  
 ما شئت من شئ بعد اى بعدهما كالركبي وسع كرسى السموات والارض وان يزيد مفرد  
 وامام قوم محصورين راعين بالنطو بل اهل الشتاء والمجد أحق ما قال السجود وكلنا لك  
 بعد الامان لما أعطيت وما أعطى لما منعت ولا ينفع ذا الجداى الغناه منك اى عندك الحمد  
 والثناء وبغير الامام مع افعلن حده يسر بناتك الجدوسر غيرهم معان الملتصق  
 لا يجهر به الامام وسر بما سره كما قاله في الجموع لانه ناقل ويحمله جميع من شاربى  
 المنجا والبع بعضهم في التفتيح على تارك الفعل بل استحسن في المهمات وقال يبق  
 معرفها لان غالب عمل الناس على خلافه انتهى ترك هذا من اكثر جملة الاثمة والمؤذنين  
 (و) العاشرة (التسبيح في الركوع) بان يقول صعد اربى في العظم بلانا لا اتباع وزيد  
 مفرد وامام محصورين راضين بالنطو بل اللهم لك ركعت وكن امنك ولك املت خشع  
 لك سمى وبصرى وعنى وظمنى وعصى وما استقلت به قدى لا اتباع وتكره القراءة في  
 الركوع وغيره من بقية الاركان غير القيام كما في المجموع (و) السادسة عشر التسبيح في  
 (السجود) بان يقول صعدت في الاعلى ثلثا لا اتباع وزيد مفرد وامام محصورين  
 راضين بالنطو بل اللهم لك صعدت وكن امنك ولك املت صعد وجهى الذى خلفه  
 وصوره وشي سمعه وبصره تبارك الله احسن الخالقين ويسن الدعاء في السجود بغير  
 سلم اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجدا فاكثروا الدعاء اى في سجودكم والحكمة  
 في اختصار العظم بالركوع والاعلى من السجود كما في المهمات ان الاعلى افضل تقبيل  
 والسجود في غاية التواضع لما فيه من وضع الخيبة اى الى اسفوف الاصصاع على مواضع  
 الاقدام ولهذا كان افضل من الركوع لجعل الاطمع مع الابلع انتهى (و) الثانية عشر  
 (وضع رؤس اصابع اليدين على) طرف (الخصفين في الجلوس) بين المصدين  
 ناظرا اصابعه مضبوطة لقبلة كما في السجود وفي البدء الاول وفي الاخير (مسألة) بده  
 (البصري) مع وضع اصابعها في شدة الية حدة القبلة بان لا يرجع بين القبلة وكما  
 الى القبلة (و) يقضى (اصابعه) (الاجنحة) كلها الا الاصبع وحي يتكسر اليه الى بين  
 الابهام والوسطى (فانه) وسطها (و) ربهما اذ رقبتهما مع اماتاتها لا ساله كونه  
 (متشدا) عند قوله الا لله لا اتباع وبغيره او بغيره من اذ الله هذه الا الهان  
 المحبودة واحدة في وجهه من اعتناء ودره وقدا ولا يتركها الا اتباع فلور كما  
 كره ولم تبطل صلاته ولا افضل قبض الامام بيمينه يابى عنه ما منها على طرف راحته  
 لا اتباع فلور اسلمها معها واقتضها فوق الوسطى او على يمينه ما فوق اعلى الوسطى بين  
 عقدي الابهام اى بالنسبة لكن ما ذكر افضل (و) الثالثة عشر (الاقتراض) بان يجلس  
 على صكبه سره صحت بل ظهرها الارض وشده ساها وضعت اطراف اصابعه منها  
 قبلة فبطل ذلك (في جميع الجلوسات) الجملة سوى الجلوس بين المصدين والجلوس  
 القبلة الاول وجلوس المذوق وجلوس الساهى وجلوس المخطى تاخذ القراءة (و)  
 (الرابعة عشر) (التورك) وهو كالاقتراس لكن يخرج سره من جهة عنقه ويقتى زرا

(قراءة طوال الفصل الخ) ويعرف  
 الطول من غيره بالمقابلة فالحديث  
 وقد سمع مثلا طوال والطور مثلا قريب  
 من الطول ومن تبارك الى الخصى  
 واساطم ومن الضمى الخ قصاره (قوله)  
 وسجود اى الاول والثاني وبعد التكبير  
 الى استقراره في ردة الركوع وصورة  
 السجود (قوله) وعند ابتداء الرفع من  
 السجود اى الاول والثاني وبعد الى  
 انتهاء الجلوس اى بين المصدين  
 او لتشهد وقوله والقيام اى من الدجود  
 او من المصيدة الثانية وخرج بذلك جلوس  
 الاستراحة فانه محله فيها الى القيام ان لم  
 يصل التساييح والاقالى ابتداء الجلوس ثم  
 يسبح واذا قام قام كما (قوله واؤذنين)  
 اى الملقين لان الغالب ان المؤذن يبالغ  
 (قوله وزيد الخ) فلور اذا لاقتصار  
 على اكل التسبيح او ما ياتي بادناه مع  
 التكرار المذكور فالافضل الذكر مع ادنى  
 التسبيح (قوله في الجلوس بين المصدين)  
 ومثله جملة الاستراحة والجلوس  
 لنفسه من كيفية الوضع مختلفة ففي  
 الاول البان يسر لثان وفي الاخير  
 بينا الملقن قوله بده البصري ويقتضى  
 القبي (قوله ولا يتركها الخ) وقيل بين  
 تحريكها اذ ان قول وعلى عدم آخره  
 فلو ترك قبيل تركه ولا تبطل وقيل لا يسر  
 وتطال

(قوله أو يوقى القاصر الخ) في ذلك فنظر لان فرض المسئلة ان الذي مرض بشاق الصلاة والاقامة هنا لا تنافي الصلاة وانما تنافي القصر الا ان يسور بما اذا اراد ان يقبل نية الاقامة وكان (١١٨) متجما في قتل التيم (قوله أو وجد العاصي الخ)

قب نظر لانه لو استمر في حاله الا ان يقال ما دام عريانا (قوله أو بالسلام الخ) أي ابتداء وهذا عام في كل فعل وأما نية الرد ففصلها الشارح بقوله وينوي ما موم الرد الخ واعلم انه اذا تأخر سلام المأمومين عن تسليم الامام فالامام اغنا بنوي ابتداءه فقط بكل من التسلمتين وأما المأمومون فمن على يمينه ودخل الامام وعلى من على يساره من المأمومين بالثانية ولا يصح على الامام الرد لو قصد الا ابتداءه على يده على الركوة الذين على اليسار لا يجب عليهم الرد حينئذ قصد الابتداء عليهم ياد على الرد وأما من على يسار الامام فينوي الرد على الامام فالاولى وعلى المأمومين الذين على يمينه ابتداءه بالاولى لا ينوي عليهم جاهد العلم فيحيي سلام عليهم منهم قبلها وأما الأولى من على يمين الامام فينوي بها الابتداء اذا لم ينقدم سلامهم عليه قبل ابتداءه بها والأولى مع الابتداء والرد أو الثانية لمن على يسار الامام فينوي بها على من على يسار الابتداء في يده على الركوة لا يجب على من على اليسار الرد كالتقدم (قوله) فيها يختلف فيه الخ أي وجوباً وانما والوجوب في ستر الصورة والتسليم في غيره (قوله سمع) أي تلفظ شيء يحصل به تنبيه سواء كان تسميها أو غيره كما هي نية المكلف الخ (قوله والعورة الخ) هذان الحديثان فيهما المقصود وان كان سابق الحديث في العورة التي يجرم نظر لانه لا يجرم الصلاة لان العورة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب (قوله) مجزئة كان المناسب ان يقول وغير مجزئة وشول ويتصور ذلك في الطواف (قوله) صفت أي ولو قصد الاعمال ولو اطلقت من باب الاولى (قوله) مخالفتها السنة) أي لكافة (قوله والمراد بان التفرقة بينهما الخ) جواب عن سؤال

سأله المحدثان التسمية للرجل والتصديق سنة لراة فظاهر ان التنبيه سنة مطلقاً ان انذار الاعي ونحوه بدن واجب ويجاب بانه ليس المراد بيان حكم التنبيه بل بيان حكم التفرقة بينهما أي بسن ان يكون تنبيه الرجل بالتسليم وتنبيه

بالارض لا يتابع (في الجلسة الأخيرة) فقط وحكمته الغير بين الجلوس فلهذه من لعل المسبوق حالة الامام (و) الخامسة عشر (التسليم الثانية) على المشعور في الركعة الأولى من مرض له عقب الاولى ما تنافى صلاته فيها بالاعتصام على الاولى وذلك كان غير وقت الجلسة بعد الاولى او انقضت عدة المسع أو شك فيها وتفرق الخاف أو يوقى القاصر الاقامة اذا انكشف عورته أو سقط عليه قميص لا يعني عنه وتبين خطأه في الاستعداد واعتقت إمامة مكشوفة الرأس أو نحوها أو وجد العاصي ستره أو بسن اذا أتت بالتسليمين ان فصل بينهما كما شرح به القرأ في الاحاد وان تكون الاولى بمنا والآخرى شعباً لا ملتفتاً في التسليم الاولى حتى يرى خفيه الا من فقط وفي التسليم الثانية حتى يرى خفيه الا بترك ذلك فيستدعي بالسلام مستقبل القبلة ثم يلتفت ويصم صلاته بجمام التفتاة أو بالسلام على من التفت هو اليه من مسلكه ومضى إلى السجدة فينوي بمرءة العين على من عن يمينه بمرءة اليسار على من عن يساره وينوي به على من خلفه واماماً بها معاشاة الاولى الأولى وينوي ما موم الرد على من سلم عليه من امام وما موم فنيه من على يمين المسلم بالثانية ومن على يساره بالتسليم الاولى ومن خلفه واماماً بها معاشاة ومن على يساره بالتسليم الاولى من لا سلم الا بعد فراغ الامام من تسليمه (فصل) فيها يختلف فيه حكم الذكر والانثى في الصلاة كما قال (والمرأة تنصاف الرجل) حالة الصلاة (في خمسة اشياء) وفي بعض النسخ اربعة اشياء ما الاول (فالرجل) أي الذكر وان كان من ميسار (يجافي) أي يشرح (مرقبه) عن يمينه فيركعوه وسجوده بالتتابع (و) الثاني (يقول) بعض حوف المضارعة أي يرفع (بطعن عن يمينه في السجدة) لانه يخرج من مسكن الجبهة والوقوف من على سجوده لا يحسن هتات الكسالى كما هو في مسكن عن الخلاء (و) الثالث (يجهر) موضع الجهر المتقدم بيانه في الفصل قبله (و) الرابع (اذانها) أي اصابعه (ثمن) كتنبيه امامه على سهو ولاذنه داخل وانذاره على خشي وقوعه في نحو (سمع) أي قال سبحان الله غير المحضين من ناهي في صلاته فليسمع وانما التصديق لقضاء يعتبر في التسليم ان يقصده الذكر وانما الذكر والاعلام والابطل صلاته (و) انقسام (عورة الرجل) أي الذكر ولو كان صغيراً او كان أغيره ويتصور في غير المميز في الطواف (ما بين ستره وركبته) غير البقي وانذاره وح احكامه عدة واجره فلا تنظر الى الامة الى عورته والعورة ما بين السرة والركبة اما العورة والركبة فليسان من العورة وان وجسده بعضه لان الاثمين الواجب الاله فهو واجب (و) اما المرأة (أي الانثى) وان كانت صغيرة مجزئة ومثلها الخنثى فانها تختلف الرجل في هذه الجلسة من الاول (ثمن) فنعني الى (معنى) بان تلصق مرقبها بالجناح في الركوع والسجود (و) الثاني ان (تلصق) طهنا بفخذها (في السجود) لانه استر لها (و) الثالث انها (تخضع صوتها) ان حلت (بعضرة الرجل) الاجانب فمما للفتة وان كان الامع ان صوتها ليس بعورة (و) الرابع (اذانها) أي اصابعها (ثمن) جمار (في الصلاة) أي صلاتها (صفت) لعدت البار بغير بطن كف او ظهره على ظهر أخرى أو ضرب ظهره كف على بطن أخرى لا يضرب بطن منها على بطن الأخرى فان فعلته على وجه اللعب ولو ظهره على ظهره مالة لا تحرم بطلت صلاتها وان قل لما فاته الصلاة (تنبيه) وصف في الرجل وسبع غير ما جمع مخالفتها السنة والمراد بيان التفرقة بينهما لا بيان حكم التنبيه والا فاذن الاعي ونحوه واجب فان لم يحصل الابتداء الا بالكلام او بالنعل المبطل وجب وتبطل الصلاة على الامع (و) الخامس (جبه

بالتصديق وبعد ذلك التنبيه الواقع منهما فانه يرد عليه وتارة يسبح الى غير ذلك (قوله يصاحبه ان رأس كل منهما ملح) أيها اقتصر على الرأس لانها متفق على انها ليست هو رتبته خلاف نحو الصلوات الامتعة بعد ذلك فانه نظر لان شرط الجاهل في القياس ان يكون عمله ليسمك الغير عليه وهذا ليس كذلك وجب بان هذا قياس شبه الشرط المذكور في قياس العلة (قوله وان كان بعيدا) وجهه البعدان فمن معنى المسئلة انه دخل مقتضاه على مترابطين السرة والركبة فلا يتأق في الجمل حيثئذ وتقدم ان هذا الجمل (قوله والذى يحال الصلاة) أي ان طرأ

(١١٩)

بعد انعقادها فان قاربها منع انعقادها ثم ادخلت بالمطل ما شئت من الاعتقاد (قوله بصرفين) متعلق بالنطق ولكن فيه انه عاق به قوله فيما تنسكه كلام فليزم عليه تعلق حرفي بمعامل واحد الا ان يقال ان الثاني بذل من الاول (قوله من ذلك) أي من النطق بصرفين حاجة التي أي بشرط الموافقة ان طلبه ما تقرر له أماه بالقول وان طلبه بالفضل كما به بالفعل فان عاكف بطلت (قوله ولو كان) غاية في النطق أو في الكلام (قوله من الوفاة الخ) أي ان لاحد كونه من الوفاة سواء قصد به معنى الوفاة أو غيرها فان أطلق أو قصد انه من النطق لم يطل الا ان قصد الاقامة به وهذا يقرر ومنها تقرر آخر وهو ان أطلق أو قصده من الوفاة ضرر وجهه في الاطلاق ان ذلك لفظ مفرد ذال على معنى فصرف لبعده عند الاطلاق ولا يخرج عنه الا بقصد ولم يوجد (قوله في الاختيار الخ) الاول حذفه لان المذكورات شروط في الاختيار والاكراه فلو اكره على كلام فان تكلم عمدا لما يجرم الكلام وانه في الصلاة طلعت سواء كان الكلام قليلا أو كثيرا فان كان ناسيا أو جاهلا فان كان الكلام قليلا لم يضر وان كان كثيرا يضر وكذا يقال في الاختيار حرفا بصرف فظهر ان الاولى حذف الاختيار (قوله فلا بد) نفي عن مفهوم الشرط

بدن المرأ (الجرة) ولو صغيرة عيزة (عورة) في الصلاة (لا وجه له وتنبه) وظهرهما و بطنهما من رؤس الاصابع الى الكعبين لقوله تعالى ولا يسجدن في شيطان الا ما ظهر منها قال ابن عباس وعائشة والوجه والكتفان (والامة) ولو مبعضة (كالرجل) عورتها ما بين السرة والخصبة والمخة بالرجل بجماع ان رأس كل منهما ليس بعورة (فائدة) السرة موضع الذي ينقطع من المولد واسرها ما ينقطع من سرة ولا يقال له سرة لان السرة لا تنقطع كما مر (تنبيه) الذي لا شيء قالوا في رقاوية فان اقتصر الخشني المرد على سترها من سرة وركبتها منع مسلا على الاصمعي في رقاوية والافقه في المجموع فذلك في السرة ويصح في التحقيق العضة ونقل في المجموع في فواتح الوضوء من الغوى وكثير القطع به لذلك في عورته وقال الاستنوي وعليه الفتوى وعلى الاول يجب التضاؤل وان ذكرنا لذلك حال الصلاة والاولى حل الاول على ما اذشرع في الصلاة وهو ستر ما بين السرة والركبة ولتأني على ما اذشرع وهو ستر جليسه بدنه وسكتف عنه ما عدا ما بين السرة والركبة لان مسلاته قد انعقدت وشككت في البعدان والاصل عدمه وهذا أكل وان كان بعيدا فهو أولى من التناقض كما مر (فصل) فيما بطل الصلاة كما قال والذي يبطل الصلاة المنعقدة أمور المذكو ومنها هنا (استدشريا) الاول (الكلام) أي النطق بكلام البشر بلغة العرب وبغيرها بصرفين فأكثرا فها كتم ولو لمصلحة الصلاة كقولنا لا تقيم أو أقدم لا كمن ومن لقوله صلى الله عليه وسلم ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس أو لسان من جنس الكلام وتخصيصه بالمفهم فقط اصطلاح حادث لعمامة أو عرف مفهم نحو من الوفاة نوع من الوحي وكذا عدة بسد حرف وان لم يفهم نحو أولد الف أو وأو أو ما قال الممدودي في الحقة حرقان ويستثنى من ذلك اجابة النبي صلى الله عليه وسلم في حياته من ناداه والتلفظ بقرينة كندره وعقوبه لا تعلق ونطلب ولو كان التام في ذلك مكره بالرد الا كراهيا بشرطه في الاختيار (العبد) مع العلم بقرينه وانه في الصلاة فلا تبطل بغير كلام ناسيا له لا أوسق اليه لسانه أو جعله يجرمه فيها وان علم بجنس الكلام فيها أو قرب اسلامه أو بعد عن العلم بخلاف من بعد اسلامه وقرب من العلم بغيره ترك النطق والتخبر بالضمك والكاه ولو لم يخوف الا خوفوا لا ينزلوا ولا يرفعون الفهم والافان ان ظهر واحد من ذلك حرقان بطلت صلاته والا فلا ولو سلم امامه فسلم معهم سلم الامام فانما قال له المأموم قد سلمت قبل هذا فقال كنت ناسيا لم تبطل صلاتي وحدهم ما وسلم المأموم ويندب له سجود السجود لانه تكلم بعد انقطاع القدوة ولو سلم المصلي من تنبيه طائفة كمال صلاة وكلامه حل كما

السلالة فالتسليان فصلا محترزا لا غير وسبق الفاس محترزا والجدول محترزا فالعلم على الف والسر المشوش (قوله جنس الكلام) أي بعض افراد جنس الكلام فهو في تقديم مضامين في تدفق الاشكال الذي في الخشني أو ان المراد بنسب الكلام غير ما أتى به لاحقة الجنس فالحق انه جعل يجرم بما أتى به يعلم بغيره (قوله والضعف الخ) وكان صدور ذلك بعد انشاؤه (قوله ولو سلم امامه الخ) هذا اعم ان يكون محترزا وله مع العلم انه في الصلاة وتماثل ان يخرج من الصلاة لا يضر الكلام عنه بشرط ان يكون قليلا لسانه قائل (قوله كنت ناسيا) أي شيء من خلافه فذكرته وانه اركنه (قوله في كمال الجد) أي انما تقدم فلا يقال



صلاته ويقتضيه الكلام القليل بعد السلام لقلته انه ليس في صلاة ولو كان عالما بتحریم الكلام وبالأولى ما لو كان جاهلا بتحریم الكلام وان لم يكن قريبا عهد السلام ولا نشأ بعد اذان العلماء بالنظر لقلته (قوله اما الكثير) هذا اعتبر زوقه قليلا لضعاف تقدم (قوله اما السكير) هذا احتراز للسبب (قوله ويحذف السبب) هذا احتراز وقيد بمقدور تقديره بعمل البطلان بالنقص ونحوه فيما تقدم اذا ظهر حرقان الخ ما لم يكن قريبا فقلته فان كان لا يقبله فقد تحذف السبب ولو لم يحرر حرقان ما أكثر (قوله كان ظهر منه حرقان) ظاهره انه مثال لا كثيرا مع ان المداوي المذكورة على العرف لا تدل على الحرقان فاما ان يكون السبب بغير حرقان فلا يضر فكان الحرقان يقول وظهر منه حرقان كما هو في بعض النسخ (قوله منه) أي من المهمل وعرفه من ذلك أي من التضعيف ونحوه وما يقوى الاعتراض على قوله كان ظهر منه حرقان لم يول كثيرا التضعيف وظهر منه حرق واحد نهم ضر وتقدم الشارح من طرفين فبعد عدم الضرورة فالأولى حذف قوله كان كما تقدم (قوله ان لم يصر مرضا املازما) بان لم يبق له زمان (١٤٠) خال عن ذلك أصلا ما اذا كان له ذلك حسب

ذكره الرازي في كتاب الصيام اما الكثير من ذلك فانه لا يعذر فيه لانه يقطع نظم الصلاة والقليل يحتمل قلته لان السقي والتساق في الذكر باذر والعرق في هذا وبين الصوم حيث لا يطل بالأكل الكثير على الأصح ان المصلي به ليس بشيء مذكور في الصلاة بعد معها التساقط بخلاف الصائم ويحذف في الصيام حرقان من التضعيف ونحوه ما مر وغيره كالسعال والطماس وان ظهر منه حرقان ولو من كل نغمة ونحوها فقلته اذا لا تقصير ويعذر في التضعيف لتذكر حرقان اذا أكثر التضعيف ونحوه فقلته كان ظهر منه حرقان من كل فأكبر من سدلته تطيل كما قاله الشافعي في النفل والسعال والباطل في وقتها لان ذلك يقطع نظم الصلاة ويحل هذا اذا لم يصر الحال ونحوه مرضا املازما له اما اذا صار السعال ونحوه كذلك فانه لا يضر كنه سلس ول ونحوه بل أولى ولا يعذر في سبب التضعيف لغيره لانه لا ضرورة الى التضعيف وفي معنى الجهر صراحتا من حكمة الله في السورة والقنوت وتكبيرات الانتقالات (فروع) لو جعل سبب التضعيف مع ما يحرر الكلام فقد زلخناه حكمه على الصوم ولو علم تحريم الكلام وجعل كونه سبباً لم يعذر كالو علم تحريم شرب الخمر دون ايهامه الحذف بعد اذن حقه بعد العلم بالتحريم المكلف ولو تكلم بما سبب التحريم الكلام في الصلاة بطلت كسبائ الصلاة في شيء أو بكاسر حبه الجوبني وغيره ولو سهل تحريم ما أتى به منه من عليه بغير تحريم جنس الكلام فعدوا ركبا تحله كلام ابن المقرئ في رونه وصرح به أنه وكذا لو سلم ما سبب تكلم ما عدا الذي سببا كاذكره الرازي في الصوم ولو تضعف امامه فبان منه حرقان لم يفارقه حمله على العذر لان الظاهر تحريمه عن المبطول والاصل بقاها العبادة وقد تبدل كما قال السبكي فربما حال الامام

عليه التأخير اليه قبل خروج الوقت فان صلى في غير ذلك الزمن الذي يخالفه فكفره ففصل فيه ان ظهر منه حرق او حرقان ضرر والا فلا (قوله وتكبيرات الانتقالات) نعم ان توقف العلم بانتقالات الامام على التبليغ وتوقف على التضعيف فانه بعد زوقه أيضا ولو كثر بشرط ان يكون ذلك في الركعة الأولى من الجمعة أو في العادة مطلقا وفي المنذورة جامعها (قوله لو حصل بطلانها بالتضعيف) أي كان ما أتى به من التضعيف المبطول بان أكثر فقلته وظهر منه حرق او حرقان او كان عهدا لظهوره ذلك (قوله لتحریم الكلام) أي كل كلام أي سواء الذي أتى به وغيره (قوله ولو حصل تحريم ما أتى به) هذه هي التي تقتضت في أول الباب لكن أعادها لاجل سندها صاحبها وتر وطها بجعلها كما تقدم من كون الكلام قليلا وقرب عهد الخ (فروع) لو أكل في الصلاة

نا ساقدا لا يظن بطلان صلاته ما كل قليلا عدا ما لم تطول غلاب وهو اذا أكل ما ساقدا كمراف ظن انه افطرا فكل على قليلا عدا بطل والعرق انه في الصوم كان يجب عليه الامساك لما أكل كل علق عليه بطلان الصوم بخلاف الصلاة لما ظن بطلانها كانت ليس في صلاة في ذلك فادأكل فعد في ذلك في حقه الله التمسك ما لو تكلم قليلا أصنافا بطلان صلاته فحكم قليلا عدا ما لم تطول أيضا وبني من سببها راحة وهي ما أكل كثيرا ما ساقدا في الصلاة ما لم تطول غلاب الصوم فانه لا يطل والعرق ان الصلاة لها مشقة مذكورة بعد معها التساقط ولا كذلك الصوم (فروع) لو كان صائما وهو يصلي ويزنات نخامة في حلق الظاهر وتوقف طرحها على من عرف طرحها ويقتصر ذلك لاجل ضرورة صحة الصوم وقباحتها على التضعيف عند بعض الفقهاء ولو كانت هذه النخامة يحكموا ببقاءها لم تستغرق حد الظاهر بل راحة السائل قبل ان يتكلم من طرحها فلا يطل الصوم لبعض من طرحها وبعي عن محلها فلابد من طيل الصلاة في الحلق المذمومة (فروع) لو تقي في الصلاة وهو ساقدا ويخرج من الجساء عن وصلت الى حلق الظاهر بان كان بعد الصلاة الصوم والصلوات وان غلبه ذلك فلا يطل الصوم واما الصلاة فان مضى زمن ركن على ما طلعت وان طهره قبل مضى زمن ركن لم يطل واما ما رجع الى الجوف فورا فلا يطل النكح من طهره لم يطل الصوم ويبقى محله متصفا بان طهره حالاً لم يطل الا في الاطلاط ولا يحل محله كالضامة المحترمة بقاءها اذا نزلت الى الجوف بل التحكم من طرحها فانه يعني عن محلها لان ابتلاء الضامة أكثر منه بالنهي انتهى (قوله وقد تبدل فربما حال الامام الخ) أي باب كان شاهه التقصير وقيل المبطلات كثيرا

(قوله مني ركن الخ) في قوله لا اله الا الله اعلم ان عليه اعادة التسمية لا باطله اوز من ذكور عهده لا يرافته ولي

في خلاف ذلك فحبس المفارقة ولو لم يكن في الفارقة لنا غير الله وحده مفارقة لغيره  
 لا يصح مفارقة في الخلق بل في سره كعبادته من غير ما هو عليه من كونه في الغيبة  
 وروايتي بنظم القرآن بقصد التوسيع صكبي يعني خذل الخلق مفارقة من استأذن أنه  
 ما خلدنا أن قصدهم فهم قراءة لم تطل ولا اطلعت وتطل فتسوخ السلاوة وان لم  
 ينفع حكمه لا ينسوخ الحكم دون السلاوة ولا تطل بالذكر والعبادة وان لم يندب  
 إلا أن يحاط به كقوله لما جلس رجل الله وكذا تامل فخطب ما لا عقل لقوله بالارض  
 ويربك الله أعوذ بالله من شرك ومن شوا مثلنا ما حطاب المسائق كالك تصيد  
 وخطاب النبي صلى الله عليه وسلم كاسلام طيل في التشهد فلا يصح ومقتضى كلام  
 الزاقي أن خطاب الملائكة وما في الانبياء تطل به الصلوات هو العهد والمجة كما قاله  
 الاسوي ان اجابة النبي صلى الله عليه وسلم بانفعل كاجابة بالثقل ولا انصباحا الا بين  
 في الصلاة بل تحرق في القرص ويجوز في النقل والاولى الاجابة في حق علمها اعلمها  
 لوقر امامه انك بعدوا بالكتبت فقلوا المأموم طلت صلاة انما بعدت منها  
 وادعاء كافي التثبت فان قصص ذلك في تامل ووقال استثبت بالله واسمائه ما طلت  
 صلاته الا ان قصده ذلك الدعاء ولو سكت نحو بلا عدا في غير ركعتين قصر لم تطل صلاة  
 لان ذلك لا يخرم هيئة الصلاة (و) الثاني من الاشياء التي تطل الصلاة (اجل) اي  
 الذي ليس من جنس الصلاة (الكثير) في العرف قضا عهده العرف قليلا فخلع الخلف  
 ليس الثوب الخفيف قليل وكذا الخطوطان التوسطتان والخرتان كذلك الثلاث  
 من ذلك وغيره كثير ان والتموا ما حكانت من جنس تخطوات ام اجناس كخطوة  
 وضرة او بجم فعل وسواء كانت الخطوات الثلاث بقدر خطوه ام لا ولو فعل واحدة بنيت  
 انما طلت صلاته قاله العراقي (فائدة) الخطوة يعني خطاه في الزاوية وسواء  
 انما من الجنبين ولو رد في كل اثنى الى حد التكبر ام لا لان الامام قد سجد  
 بسلامة توجهه انظره الله لا يوزن تطل بالية الفاعلة لا الحركات انفية المتواليه  
 كتحرك الي أصابعه لا حركة كنه في جهة أو فعدا أو بدل أو نحو ذلك كتحرك الي أصابعه  
 واجفاته أو فشته أو ذكره مرارا ولا تطل صلاته بذلك الا بطل ذلك جهة الموضع  
 والتعظيم فاقبض الخلق وسواهم لعل البطي كعد (و) الثالث (الحديث) فان  
 حدث قبل الدخول الا في حد كان أو غيرها طالت لانه لعل ان طوارة بالاجماع  
 يؤيد من المعلن أن فاعدا الطهور ان اذ انصف الحديث لم تطل صلاته ويجوز في  
 في الاستوى وطاهر كلام الاصحاب انه لا يفسد وهو العبد والتعليل خرج مخرج  
 انصاف لما فهموه كقوله تعالى ولو لم يكن الا في جوفكم فاني لافضحه فطنا  
 لفظا لا محورا لفهموه (تنبيه) لو سلمنا ان لا يفسد ما يفسد في قسمة الارض فله  
 الا افرادة ونحوها مما لا يشوق على وضوء فلو لم يفسد في الارض لكانت الارض  
 التسليمت فلا ضرر ان عروض المفسد في العمل من اداء اداء لا يورس لمراة حب  
 في صلاته ان يأخذ بانفسه بنصرف جسمه انه رغبته في العمل في السجود ان يفسد  
 كذلك اذا حدث ومنه نظر المفسد في صومنا انما رغبته في العمل في السجود (و) الزاوي  
 (حدوث النجاسة) التي لا يفي عنها في وجهه بغيره في رجل الله أو فعدا أو بدل أو نحو ذلك  
 لقوله تعالى وسائل فطهرها فاحمل داخل الذي وانما تنسأ فطهرها فاحمل داخل  
 النجاسة فطهرها فاحمل فلو وقعت عليه نجاسة رطبة أو يابسة فطهرها فاحمل داخل

(قوله ولم يجهده) أي لم يجهدا

فان وجد ذلك فلا بد من قبله به ولو  
نوح الوقت ولا يصلي عاريا وهذا  
باتفاق من المشيخين والاسنوي فصل  
مخالفة الاسنوي للشيخين في هذا اذا  
كان المصلي موجودا في موضع وتقسيم تقرير  
كلام الاسنوي في باب شروط الصلاة  
(قوله بحيث يصح بغير الجبل) أي ولو عين  
وقوله لا يضري ولو لم يعمد المعين على العادة  
في الجرح وعنده (قوله انكشف العورة)  
عبر بالانكشاف للإشارة الى انه  
لا يشترط في طلاق الصلاة بكتشف  
العورة فصل فقل الفصل عدم الفعل  
ككتشف الرمح والفعل كان ككتفها  
هو وغيره سواء على أن الرمح ليس قدما  
وحاصل مسألة الكشف انه متى كشف  
عورته جهدا بطلت ولو سترها لاما  
اذا كان ناسيا انه الصلاة أو ككتفها غيره  
فان سترها حالما لم تبطل ولا بطلت وهذا  
على أن الرمح ليس قدما والمحققان  
الرمح قد مضى جرح ذلك ولو سترها حالما  
(قوله فانما مكس الخ) الاولى حذوه لان  
المدعى على سترها بالفضل لا على الامكان  
(قوله في الحال) أي قبيل محض فقد  
الطمانينة (قوله لم تبطل) أي ما يكثر  
ويتوالى والاخر (قوله فلو قلب صلاته)  
أي فرضا أو بطل وقوله صلاة أخرى  
فرضا أو بطلنا لصور الرمح وكلها باطله  
مع العادة والعلم ومنه ذلك انه فعل ذلك  
بقله وقته ولم يزد على ذلك واستقر الى  
تتم الصلاة التي قصد هاتان ذلك تبطل  
اذا كان فيها والتي انشأها وأما اذا نوى  
بطلان الصلاة التي هو فيها واستأنف  
وكبر صلاة أخرى فان الثانية صحيحة  
والاولى باطلة بنية الخروج منها (قوله)  
قبل من ركعتين) أو ركعة لان النقل  
المطلق يجوز فيه الاقتصاد على ركعة  
(قوله كالو كان يصلي الظهر) أي اداه  
أو قصاه وقوله الصراي اداه أو قصاه  
أيضا (قوله ولو قليلا) أي في حالة العمد  
أي في حالة التيسر أو الجمل فيختار القليل لا الكثير

أو نوى في ستر ولا يجوز أن ينسى الصلاة بعد أن كان فعل بطلت صلاة فلو كان لها ما  
بحود ذلك في أحد وجهين وهو العقد (تنبيه) أو نوى فيه عمدا لا يعي عنه ولم يجهده  
خلفه به وجب قطع موضعها ان لم تنقص قيمته بالقطع أكثر من أسرتوب يصلي فيه  
أو اقراء هذا ما قاله الشافعي والشافعي وقال الاسنوي يعتبر أكثر من أسرتوب من ذلك ومن  
من المصنف واشترط مع آخره غسله عند الحاجة لان كلاهما لا يفرد وجب تحصيله  
أي وهذا هو الظاهر وقيل الشافعي أيضا وجوب القطع بمحصل ستر العورة بالظاهر  
قال الزركشي ولم يذكر المتولي والظاهر انه ليس بقدر شافعي أن من وجد ما يستر به بعض  
العورة لزمه ذلك وهو الصحيح اه وهذا هو الظاهر أيضا ولا تصح صلاة ملاق بعض لباسه  
فيستوفى ان يستر بركبته كطرف عمامته الطويل أو تخاف ذلك ما لم يجد على منصفه به  
حيث تصح صلاته ان لم يستر بركبته لان احتجاب العورة في الصلاة شرع للتعظيم وهذا  
بناؤه والمطلوب في المصنف كونه مستقرا على غيره عند ما يمكن جبره فاما ما عده على  
متصل ولم يستر بركبته حصل المقصود ولا يصح صلاة فاض طرف شئ تحلل على لم ينس  
وان لم يستر بركبته لانه حامل لتصل بخاصة فكما هو حامل لها ولو كان طرف الجبل  
ملقى على جاحوز نحو كعبه وهو ما يجعل في عنقه أو مشدودا بسفينة مشيرة بحيث يصير  
الحبل لم تصح صلاته بخلاف سفينة كبيرة لا تضر بركبته فاما كذا أو لا فرق في السفينة  
بين أن تكون في الدواقي الصرى فلا فارقا لالاسنوي من انها اذا كانت في البر لم تبطل  
قطعا مشيرة كانت أو كبرية وقوله وصل عطفه لانكساره مثلا ينس نقد الظاهر الفصل  
لو وصل فعند وفي ذلك تصح صلاته مع الضرورة قال في الروضة كذا صلوا ولا يلزمه نزعه  
اذا وحيد الظاهر اه وظاهر انه لا يبرح طينته وان لم يغير شراعه وهو ذلك وان  
خالف بعض المتأخرين في ذلك اما اذا وصله مع وجود الظاهر له الخ أو لم يصح الى  
الوصل فانه يجب علمه ان لم يغير شراعه أو هو ما يجب التمسك بالماضي من وجب  
عليه النزاع لم يترفع لهلك حرمته ولحقها التكليف عنه وقضية التحليل الاول تحريم النزاع  
وهو ما نقله في البيان عن عامة الاحباب (فروع) الزوم وهو غرض الجلبد الأثره خير يخرج  
الدم ثم يذرحه ثم يذوقه ليزوق أو يخرجه بدم الحاصل بغيره الجلبد الأثره خوام لهم  
عنه فبما ان الله ان لم يغير شراعه أو هو ما يجب التمسك بالماضي من وجب  
التوبة وهذا اذا قلنا بغيره بعد بلوغه والا فلا يلزمه ان الله وتصح صلاته وامامته ولا ينس  
ما وضع فيه به مثلا اذا كان هذا هو شراعه ولو ادعى حوجه بدواه ينس أو طاعه بغيره ينس  
أو نوى موضعها في دونه وحصل فيه دما كما يجز بغيره ينس فيهمار (و) الخامس  
(انكشاف) شئ من (العورة) وان لم يستر كالو طيرت الرمح سترته الى مكان بعد فان  
امكن ستر العورة في الحال بان كشف الرمح فهو فرده في الحال لم تبطل صلاة لا تتفاء  
المحذور ويختبر هذا العارض السير (و) السادس (تغيير النية) أي غير المتولي فلو قلب  
صلاة التي هو فيها أصلا أخرى عالما بما بطلت صلاة ولحقب النية بلفظان شاء الله  
أو نواها وقصد بذلك التبرك أو ان العمل وقم بالمشيئة في بصره والتعلق أو أطلق لم تصح  
صلاة لثبوتها ولو قلب فرضا فلا مطلقا البدر كجماعة مشروعة وهو منفرد ولم يبين قلم  
من ركعتين ليس ركعتين صحت ذلك اما لو قلبها بغيره لا يصح تركه أي المصنف فلا تصح لاقتضائها على  
التصحيح ما اذا لم يشرع الجماعة كالو كان يصلي الظهر فوجد من يصلي العصر فلا يجوز  
القطع كما ذكره في المجموع (و) السابع (استدبار النية) أو التحول بعض صبره عنها  
بغيره فلو كان كان غير فقد تقدم في موضع (و) الثامن (الأكل) ولو قليلا لثبوتها فانه  
أه الا أن ذلك يشترط بالاعراض عنها الا أن يكون ناسيا للصلاة أو جاحلا بغيره كقرب عهده

التي لا ترقى الصالحات في الدنيا الا بالانفاق في الدنيا والفضل والفضل الكثير والفضل الكثير (قوله الفصل غيره) أي

[illegible]

المعادن فالخيط يقطعها إلى حبة القلعة (قوله) وينسجها أي من أصل الجدار والدمع وبين طرق الجادة والخاط وبين المصلى (قوله) والمراد بالمصلى الخيط أعلاها) كان الأول ذكره قبل قوله فإذا عمل أي في الخيط قصير القلعة ونسجها بالنسبة لخطوط الجادة (قوله) ويصغر المرور ينسجه وينسجها السبعة فوالجدا والدمع لأن من ينسجها أو ما في الخيط والجادة فالمراد أن يمر عليها وما يقطعها فيكون المعنى بالنسبة إليها أي من المعلى وأخر الخيط آخر الجادة

الشيطان

(فصل) فيما يتعلق عليه الصلاة الخ ذكر

هذا الفصل زيادة الثقة والرحمة

للمتدين بآية الايضاح وغالب ما في

هذا الفصل خلت عنه غالب الكتب

المطولة (قوله ان النار المحتلج) الخ

فيه نظيران اعتدال النار في يومين في

السنه فقط وايضا قوله وسهر الانسان

ساعات الى الغمر فيه نظر لان ذلك

لغير ناس قليلين وايضا كلامه يقتضي

ان ما بعد الغمر الى طلوع الشمس من

البحار مع انهم اقبل عند هذا الوقت

فهذه حكمه كالو دشما ولا تدعها

(قوله سبعه عشر) الخ صواب سبع عشرة

لان المحدث مؤثر منذ كذا الا ان يقال

انهم ينف من السبع (قوله وجعله

الاركان) الخ هذا الاستقيم الا يضاف

واهي من واصفا للترتيب وجعل كل

سورة ركنا (قوله الاولى سبع وسور

الخ) حيث اقرض السارح على المتن

وزاد الترتيب كان حقه ان يقول سبع

وسورون لان الصلوات ثلاثة هي ثلاث

ترتيباً تزيد على الستة والعشرين مع

قائ السارح هنا جعل الترتيب كل ركنا

واحدا وخصا ما يبعده ركناً في كل صلاة

من الثلاث فصار كلامه حاله اوله (قوله

للمحدث) فانه قال فيه فانه لم تستطع ففعل هذا

ولم يبين كيفية التعمود (قوله على اضعف)

متعلق بقوله حاله السابق بالاجسام

زعمه لا لاطلاق الحديث متعلق بقوله على

تعمده سواء (قوله واقترانه) الخ مرتبط

بأوله صلى الله عليه وسلم (قوله

وجمع به القولين) الخ فيه نظر

لان حقيقة الجمع قولنا المركب من

الركنين بان يحصل كل قول على حق

وبما ليس كذلك ويحجب بان مراده

ان معنى التباين في وجهه المخلف في

اللفظ والمادة

(قوله زهير بن الربيع) الخ الذي

في بعض النسخ وجوز ان يكون

والمرح

بمصلحة مقابلة لعمته او شواله ولا بعدد ما يفتح الميم الى ما يجعله لغاه وحده

(فصل) فيما يتعلق عليه الصلاة وما يجب عند الفزع من القيام وما بالقسم الاول

(وهو ركعتان الفرائض) وفي اليوم والليلة غير يوم الجمعة وسفر القصر (سبع عشرة ركعة)

قال الامام الرازي واكتفى بذلك ان يؤمن بالثقة في اليوم والليلة سبعه عشر ساعة فان

النهار المحتلج اثنا عشر ساعة وسهر الانسان من اول الليل ثلاث ساعات ومن آخره

ساعتان الى طلوع الغمر فعمل لكل ساعة ركعة اه (وفيها) اي الفرائض (اربع

وثلاثون ركعة) لان في كل ركعة صلاتين (و) فيها (اربع) فاحسون تكبيرة بتقديم

المنشأ على السين لان في كل ركعة اثنتي عشرة تكبيرة بتكبيره الاحرام فيجتمع منها

ستون وستون تكبيرة وفي الثالثة احدى عشرة تكبيرة وفي الرابعة تسع عشرة تكبيرة

بجملتها اربع وتسعون تكبيرة (و) فيها (تسع شهادات) لان في الثالثة تشهدا واحدا

وفي كل من الباقي تشهدين (و) فيها (عشر صلوات) لان في كل صلاة تسليمتين (و) فيها

(مائة وثلاث وتسعون تكبيرة) لان في كل ركعة تسع صلوات مضمومة في سبعه عشر

فصل فاذ ركعتك في ذلك في الثالثة ثمانية عشر وفي الرابعة تسع وعشرون وفي الخامسة

مائة وثلاثون واما يوم الجمعة فعدد ركعاته خمس عشرة ركعة فيها خمسة عشر ركعة وسائر

صلاة وثلاث وتسعون تكبيرة ومائة وخمسة وثلاثون تسليمة وثلاث وثلاثون ركعة

القصر وعدد ركعاته ثمانية عشر ركعة فيها احدى عشر ركعة وسائر ركعاتها تسعون

ركعة وفي احدى ستون تكبيرة وتسعون تسليمة بتقديم المنشأ على السين فيهما

وست تسع ركعات واما اسلام فلا يختلف عدد في كل الاحوال (وجعل الاركان في الصلاة)

الامر رتبة وهي الحس (مائة وستون وعشرون ركعة) الاولى سبع بتقديم السين وعشرون

وتكبيرة الاركان والقيام وقراءة العائفة والركوع والطبائفة ثم اربع من الركوع

والطبائفة فيكون له خمس ركعات في الركوع والقيام وقراءة العائفة والركوع والطبائفة

والصلاة الثانية والطبائفة فيها ركعة الثانية فاذن ما عدا الندة وتكبيرة الاحرام

وزيد الجلوس للشهد وقراءة تشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعده والتسليمة

الاولى وسكت عن الترتيب وقد علمت انه من الاركان وعدد كل ركعة ثلثون ركعة وسكت

ما عداه في الاركان من عدم ركعاتها واحدا وهو حلال مغن (وي المراد) من ذلك

(انما يار ويؤيد ركعات) الاول ثلاث واربعون لما عرفت ان الرئيس ركعتان اولها اثنية

واخرها التسليمة الاولى (ون) من ذلك الصلاة (الرابعة) من ذلك (اربع ركعات) (ركعات)

الاولى خمس وخمسون زيادة الغريب اربا بالنية واسرها التسليمة الاولى كما علم في

عدها في الصحيح فلا يطيل بذكره ثم سرع في النية الى ان يركع (ومن يجزئ من القيام في

المرتبعة) صلى الله عليه وسلم بالانكسار والقيام الخ على ما سبق في الاصل الحديث

الذي ذكره ولا يفسد ما بينه وبين الفصل فاما الصلاة في ركعات الاربع ولا يفسد ما بينه وبين

عدم الامكان فقط بل في حقه خوف الهلاك ابرار القرب زيادة المرض او مرض مسقة

شديدة او دوران الرأس في حق ركعة الخمسة كما ذكر بعض ذلك قال في زيادة

الركعة الذي احار الامام في ضبط التبريد لانه قد ذهب خشوعه لكن قال في

المجموع ان المذهب حلال اه ومجموع ركعات الاربع والمجموع بان اذهب

ان شيوخ نبأ عن معتمد بنده واقترانه في ذلك من الجملات لا يهاضه

مشروعة في الصلاة فكانت اولى من غيرها وذكر الامام انه ارى ان ركعات الصلاة

ان يجزئ من المصل على رجليه وهذا أصل في زيادة ركعاته بان يركع البسجوت مرة واحدة

والمرح

(قوله ثم يفتي) معطوف على قوله صلى الله عليه وآله (قوله لو قدر على القيام أو القعود) أي قد انشأه القراءات أخذ من باقي كلامه هاتان اثنتان وقوله ويجزئ عنه هاتان اثنتان (١٢٥) أيضا وقوله أي بالقدور له راجع للاربعين وقوله راجع للاربعين

ويصحب نفسه وساقه كهيئة المستوفى من الأضواء معصب عند التورج وهو أن يفرش رجليه ويضع السجدة على قدميه ثم يفتي المسلم بقاعدة الركوع بحيث تقابل حبه قد أمركه وهذا أقل ركوع وأكثه أن يجاذي حبه موشع مصدود لأنه يضاهي ركوع القائم في الحاذات في الأقل والأكثر (ومن ججز من الجلوس) بأن له من الجلوس تلك المشقة الحاصلة من القيام (صلى مضطجعا) لخشية مستقبل القبلة توجهه ومقدم يده وهو ما حدث لمران السابق وكأنت في القعود الأفضل أن يكون على الأيمن ويكره على الأيسر لأنه كجزءه في الجميع (ومن يجزئه) أي عن الاستطباع (صلى مستطجعا) على طهره وأخصاه للقبلة ولا بد من وضع نحو مسادة تحت رأسه ليستقبل وجهه القبلة إلا أن يكون الكعبة وهي مسطرة فانه إذا استلقاه على ظهره وكذا على وجهه وإن لم تكن مسطرة لأنه كنهما في وجهه فوجهه لوجهه ركوع ويصعد بقدر إمكانه ثانياً قدر المصلي على الركوع فقط كرهه للصعود ومن قدر على زيادة على أكل الركوع تحدث تلك الزيادة للصعود لأن الفرق بينهما واحد على المتكبر (فإن ججز) من ما ذكر (أولاً) بجزء (رأسه) والصعود أخفض من الركوع فإن ججز فصره فإن ججز آخرى أفعال الصلاة يستبأ (فوزي قلبه) ولا إعادة عليه ولا تسقط عنه الصلاة وعقله ثابت لو حرم مناط التكليف (تق) لو قدر أن انشأه صلاته على القيام أو القعود ويجزئ عنه أن بالقدور له أو يفتي على قرأته ومنه بادعائها في الأولى لتنعق حال السكال فإن قدر على القيام أو القعود قبل القراءة قرأها ثانياً أو أعاد أو لا يلزمه قراءة في خوضه لقدرته عليها فيها أو أكمل منه فقرأه ثانياً أو أعاد ونجيب القراءة في هوى العاجز لأنه أكمل ما بعده ولو قدر على القيام بعد القراءة وجب عليه ما لا يلزمه لأنه لم يكن له القدرة عليه وأما لم يجب الطمأنينة لغيره مقصود لتسهر أن قدره على الركوع قبل الطمأنينة ارتفع لها إلى حد الركوع عن قيام فإن انتصب تركه بطلت صلاته لما فيه من باده ركوع أو بعد الطمأنينة فقدم ركوعه ولا يلزمه الانتقال إلى حد الركوع ولو قدر في الاعتدال قبل الطمأنينة قام وأطمان وكذا بعد هذا إن أراد فتنوا في عمله ولا يلزمه القيام لأن الاعتدال ركن فصير فلا طول وقضية للمحلل حوازي القيام وقضية التحليل منه وهو أوسع فإن ججزت فاعاد بطلت صلاته (قاعدة) مثل الشيخ عز الدين عن رجل يفتي بالشهادتين ويقتصر على ما كرر يسأل من من ثبات الأرض ويحمله فقتنع بسبب ذلك عن الجمعة والجماعة والقيام في العراض فأجاب بأنه لا يخبر في روع يؤدي إلى إقصاء فرائض الله تعالى

هـ (فصل هـ) في صعيد السهو في الصلاة فرضاً كانت الصلاة أو فلا وهو لغة نسيان الشيء والتعذر عنه وأصلها النفس من الشيء في الصلاة وأما نسيان عند ترك ما أمر به من الصلاة وأصل مني عن يدي بالمثل كإسائي وقد بدأ بالقيام الأول فقال (والتركون من الصلاة) فرضاً كانت أو فلا (ثلاثة أشباه) وهي (فرض وسنة) أي بعض (وهبة) وتقدم بيانها (فالمرضى) المتركون سهواً (بالنوب) أي لا يقوم عنه صعيد السهو ولا غيره من

وأما إعادة القراءة في الأولى وثقله ولو قدر على القيام قبل القراءة تابع شروع في مراتب هذه الأولى والثانية ما لو قدر في الركوع قبل الطمأنينة أو بعد ما وافي الاعتدال قبل الطمأنينة أو بعد ما وافي الاعتدال قبل الطمأنينة (قوله حسب قيام لا طمأنينة) فلو اطمان وأعاد الفاتحة كان أكمل ولو ترك الصلاة في هذه الحالة أعاد ما لم يطل صلاته أو بساها أو جازاً فلا يطل ويصعد السهو ولكن لا ينصب هذه الركعة لترك الواجب فيها وكذا يقال في كل عمل ترك فيه واجباً زامه (قوله) ولا يلزمه الانتقال إلى حد الركوع (أي إلى الركعة) منهم من جازاه به قال بعضهم وبعضهم قال عنه وجب من القولين من قال بالجواز من كلامه على ما إذا انتصب مضطجعا يطمئن ومن قال بالمتنحى على كلامه على ما إذا انتصب معتدلاً فلا يصل إلى حد الركوع بعد هوى من القيام أطمان فيه (قوله المحلل الخ) هو قوله لم يلزمه والتحليل قوله لأن الاعتدال ركن فصار الخ والمفتد الأخذ بتمتضي التحليل وقوله ما نقتضينا عدا راجع لقوله وكذا بعد ما إن أراد فتنوا في وجهه البطلان حينئذ مع المصلي بغيره جلعة بين الاعتدال والصعود ويجب أن المختصر بقدر سبحان الله وهده

خط ٤٢ النلاوة فلا يصود تركه ما (قوله ولو بالمثل) راجع للقبس لكن وسوءه قلنا في يقيد بما إذا احتل الفعل الزيادة كما في قوله وإذا شئت في عدد الخ ويخرج ما لو شئت في تكلم قبل ناسياً أو لا فلا يصح (قوله ثم شرع في الأول الخ) مقتضى هذا المنصاع أن يقول عند القسم الثاني ثم شرع في القسم الثاني عند قول المتن وإذا شئت الخ مع أنه لم يقل (قوله ولا غيره) أي في كلام المتن اكتفاء للمراد غير ملحة الاستراحة فاتها توم مقام الجلوس بين العبدتين كما تنقضي

في وجهه البطلان حينئذ مع المصلي بغيره جلعة بين الاعتدال والصعود ويجب أن المختصر بقدر سبحان الله وهده

(قوله بل ان ذكره الخ) اصله ان كلام المصنف محتمل لكون التذكير قبل السلام ويصح قوله وايضا يكون المراد بقرب الزمان ان يتذكر قبل فعل مثله ومحتمل لكون التذكير بعد السلام ويصح قوله وايضا يكون المراد بقرب الزمان عدم طول النفس بين السلام وتذكر الترك مع ان الشارح فرض كلام المتن في ما بعد السلام وجعل حكم ما قبل السلام من عند زادة على كلام المتن والامر في ذلك سهل (قوله ان به) أي ان لم يقبل مطلق والاقام المفعول مقام التروك وانما بينهما (قوله فان ما بعد التروك لغو) فقبل لكون ذلك زادة لان السجود الذي فعله والقيام منه وقع بعد الركوع التروك فكان زادة السجود الواقعة في آخر الصلاة سبيلها الزيادة (قوله عن قرب الخ) ليس قسدا لانه قد ذكر ذلك بقوله ولم ينتقل عن موضعه بحيث لم ينتقل فلا فرق بين القرب وعدمه لانه ركن طويل لم يجوز تطويله (قوله ولم يطأ نجاسة) أي رطبة غير معفو (١٢٦) عنانها لم يطأ نجاسة أصلا أو وطئ

لنجاسة حافة أو رافقها حال أو وطئ نجاسة معفوا عنها و زاد على قول الشارح ولم يطأ نجاسة أي ولم يتكلم كثيرا ولم يفعل مبطلا كثرة أفعال متوالة (قوله أو يخرج من المسجد) أي من غير إفاصل مبطلة (قوله أو وطئ نجاسة) أي أو تكلم كثيرا أو فعل أفعال مبطلة (قوله مستنطرة في الجلة) اعترضت بآه غير ظاهر بالنسبة للرجوع من المسجد فإنه مفروض فيما إذا كان من غير أفعال مبطلة وإذا كان كذلك كان مستغفرا دائما وادبعوا أرضه ويحباب بان المراد المجموع مستغفرا في الجلة فلا ينافي بين بعض الأفراد مستغفرا دائما (قوله بانقدرا الذي نقل عن النبي الخ) أي بمن القدر الخ والمجمل أن الحديث كنهه سبحانه الأوّل ان الشخص إذا سلم تلقيا قبل فراغ الصلاة وتذكر من قرب بني ومناط القرب ان يصحكون بقدر

سنة الصلاة (بل) حكمه انه (ان ذكره) قبل سلامه أي به لان حقيقة الصلاة لا تتم بدونه وقد شرع مع الاتيان به السجود كان سجدا قبل ركوعه سهوا ثم تذكره يقوم وركع وسجد لهذه الزيادة فان ما بعد التروك لغو وقد لا يشروع السجود لتدراكه بان لا يحصل زيادة كما لو كان المتروك السلام فتذكره عن قرب ولم ينتقل عن موضعه فيسلم من غير سجود وان ذكره بعد السلام (والزمان قريب) ولم يطأ نجاسة (أي به) وجوبا (وبني عليه) بقية الصلاة وان تكلم قليلا واستدبر القبلة وأخرج من المسجد (ومجد السهو) فان طال الفصل أو وطئ نجاسة استأنفها وتفرق هذه الامور وطأ النجاسة باسقاطها في الصلاة في الجلة والمرح في طولها وقصرها الى العرف وقبل بصيرا القصر بانقدرا الذي نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم في خبري الدين والمنقول في الخبر انه قام وصلى الى ناحية المسجد وراجع ذا الدين وسأل النجاسة فاجابوه ثم شرع في القسم الثاني فقتل (والمتنون) أي البعض المتروك جدا أو سهوا (لأنه بدله بعد التلبس بغيره) كان تذكر حداته متناه ترك التشهد الاول أي يحصر عليه العود لانه يلبس بفرض فلا يقطع مسلة فان عاد ما دعا لما بالقرص بطلت صلاته لأنه زاد قعودا بعدا وان عاد له ناسيا انه في الصلاة فلا يبطل لعذره ولبزمه القيام عند تذكره (ولكنه بعد السهو) لأنه زاد جلوسا في غير موضعه وترك التشهد والجلوس في موضعه أو جلا بقرص العود فكذلك لا يبطل في الأصح كالنسي لأنه ما يعتق على العوام ولبزمه القيام عند العلم ويسجد السهو (تبيه) هذا في المنفرد والامام واما المأموم فلا يجوز له أن يتغفل عن امامه لتشده فان تخلف بطلت صلاته لتحسب المخالفة فان قبل قد صرحوا بأنه لو ترك امامه القنوت

ومن ما ينسب سلام النبي وتذكره والحكم الثاني ان الشخص اذا كان جاهلا بقرص الكلام في الصلاة وتكلم قليلا لا يضر فله وضابط أقليل بقدر ما وقع من ذي الدين فانه ست كلمات عرفة وكذلك ما وقع من التي ست كلمات عرفة أيضا واعلم انه اذا تذكر قبل السلام ترك ركعي تارة يسجد وتارة لا يسجد كما بينه الشارح وأما اذا تذكر بعد السلام فانه يسجد ولا بد له لأجل السلام الذي وقع في غير محل سواء كان معز زادة أم لا (قوله ثم شرع في القسم الثاني الخ) صنته عن نظر حيث ذكر هذه العبارة عناولم يذكرها عند الأوّل الذي هو ترك الفرض ولا عند الثالث وهو ترك الهتة وايضا في قوله في أوّل الدخول على المتن وقد بدأ بالقسم الأوّل وهو ترك المأمور وعند ذكر القسم الثاني وهو المنهي عنه وهو قول المتن وادخل لم يقل ثم تنبي بالشارح الخ (قوله بعد التلبس بغيره) والتبركرك فعل كما هنا أو قول كما يأتي في قول الشارح ولوطن المصلّي قاعدة الخواطر ان التشهد يجب الموافقة فيه تركا والاتباء الموافقة فيه فلا يعني ان الامام اذا تركه يجب على المأموم تركه وأما اذا فعله الامام لا يجب على المأموم فعله بل يجوز له تركه محمدا وينتظر في القسم أو يخافه بخلاف القنوت فانه لا يجب فيه الموافقة ولا تركا كما يعني ان الامام اذا ترك القنوت لا يجب على المأموم تركه بل يجوز له تركه محمدا وينتظر في السجود واما اذا كان فعل المأموم ويخلفه القنوت فهو لا يجوز له تركه متابع الامام وكذا اذا كان ترك المأموم القنوت فهو يلزمه العود لامام أو ما بعده التلاوة ونقص الموافقة فيها فلا يتركها (قوله كان تذكر الخ) هذا في التشهد ومثله القنوت من المصنّف في الامام والمنفرد أما المأموم في الشارح حكمه (قوله فان تخلف الخ) أي عاودا ولو عاد اليه الامام كما في الثانية

(قوله اذ الحق) نظرف متعلق بمحذوف أي ويثبت تحلقه اذ الحق الخ أي ويجوز اذا الحق في المجلسين وأما اذ اعلم انه لا يلحقه الا بعد هو به لصدقة الثانية فثبت عليه تركه أوتية المفارقة (قوله جلوس تشهد الخ) زاد ذلك لشرح في المجلس الامام للاسراحة فان ذلك لا يجوز فالامور الخلف لانه (١٢٧) لم يشترك معه في الاسم لان فصل الامام يعني جلسة اسراحة

وقبل المأموم يسمى جلوس تشهد فسلم بين الامور الخلف بخلافه في مسئلة القنوت اشتركا في اسم القيام الا ان الامام قصره والمأموم طوله (قوله ولو قعد المأموم الخ) هذه الثانية عن الاولى الانها زادت عليها بعد الامام قبل قيام المأموم (قوله لا يا ما عظمي) أي ناس وأما جعل جمع مقابلة بالاعداد والافعال معناني أيضا (قوله واذا انتصب المأموم ناسيا الخ) وهذا في التشهد

ومثله في القنوت فاذا تركه المأموم سهوا وجب عليه العود فان لم يعد بطلت صلاته وان تركه عمدا تغير بين العود ولا انتظار (قوله لزمه العود) وان سلم الامام بقعود لجل جلوس الامام ثم يقوم (قوله بعد فراغ الصلاة) أي صلاته الامام بقيام اعضائها وأقوالها فلا يربق منها الا لسلام (قوله بخلاف الناسي فان فعله غير معتد به الخ) مقتضى المقالة فانه انتقل الى غير واجب ولكن هذا لازم لما ذكره الشارع لانه لما كان ناسيا كان فعله غير معتد به فلم ينتقل لواجب (قوله كالولي يقيم) تنبيه في لزوم المشاهدة فتقتضي ان المأموم اذا لم يبق لزمه مشاهدته اذ لم يعلم انه لا يلزمه بل يجوز له تركه بعد اجمد وينظر في القيام فكان الاولى حنف ذلك (قوله ليقم اجرة) متعلق بيسلم (قوله كالقنوت) الاولى معنونة بالفعل (قوله

فله ان متعلق بقنوت اذ الحق في السجدة الاولى اسبابه في ذلك لم يحدث في تحلقه وقولا وهذا احدث فيه جلوس تشهد ولو قعد الاموم ما تنصب الامام ثم عاد قبل قيام المأموم حين قعوده معه لوجوب القيام عليه بانصاف الامام ولو انصافا مع ما عاد لم يعد المأموم لانه اما مختلج به فلا يوافقه في الخطأ واما قضاؤه بالطله بل يوافقه او ينتظر حلا على انه عاد ناسيا فان عاد معه عاذا اما بالقرع بطلت صلاته او ناسيا او اجابا فلا واذا انتصب المأموم ناسيا وجلوس امامه للتشهد الاول وجب عليه العود لان المتابعة اكد مما ذكر ومن التمس بالفرض وله اسقطها القيام والقراءة عن المسوق فان لم يعد بطلت صلاته اذ لم ينو المفارقة فان قيل اذ ان المسوق سلام امامه مقام لزمه العود وليس له ان ينوي المفارقة اسباب بان المأموم هنا فعل الامام ان يفعله ولا كذلك في المستشكل بها لانه بعد فراغ الصلاة بخار له المفارقة لئلا ما اذا تجد ان تركه فلا يلزمه العود بل يسن له كما به التورق في التصديق وغيره وان صرح الامام بقصره حثند وفرق الزركشي بين هذه وبين ما لو قام ناسيا حيث لزمه العود كما مر بان العاد ما تنقل الى واجب وهو ان يقام بقصر بين العود وعدمه لانه تغير بين واجب بخلاف الناسي فان فعله غير معتد به لانه لما كان معذورا كان قيامه كاجم فليزعه المتابعة كالولي يقيم لعظم اجرة والامام كالقنوت لتلك السنة تبعده فلا يلزمه العود اليها ولو تركه قبل امامه ناسيا تغير بين العود ولا انتظار وبقا في ما مر من انه يلزمه العود فيما لو قام ناسيا فحس الخاتفة ثم قيد فرق الزركشي بذلك واعاد ما سن له العود ولو سن المصل تا عاذا انه تشهد التشهد الاول فافتتح القراءة فقلنا لم يعد الى قراءة التشهد وان سبقه لسانه بالقراءة وهو اذا تركه لم يشهد بجاز له العود الى قراءة التشهد لان تعد القراءة كجهد القيام وسبق اللسان اليها غير معتد به ولو نسي قنوتا ذكره في سجوده لم يعد له لتبعية فقرض اوقبه بان لم يضع جميع اعضاء السجود حتى لو وضع الجبهة فقط وبعض اعضاء السجود ساء له العود لعدم التمس بالفرض وسعد لسهوان بلغ اقل الركوع فله هو لانه زاد ركوعا سهوا والعمد به مبطل لان ضابط ذلك ان ما بطل عمده كركوع اذا وسعد وسعد لسهو وما لا كالتفات والخطوتين لم يعد لسهو ولا لاجده لعدم ورود السجود ولو قام بخاتفة في رابعة ناسيا ثم ذكر قبل جلوسه عاد الى المجلس فان كان قد تشهد في الرابعة او لم يتد كسنى قراءة في الخامسة اجزاء ولو طئه التشهد الاول ثم بعد السهو وان كان لم يشهد اتي به ثم بعد السهو وسلم ولو شاك في ترك بعض معين قنوت تشهد لان الاصل عدم القنوت بخلاف الشك في ترك مندوب

فبعد فرق الزركشي) أي الشك الثاني منه المتعلق بالناسي أي انسان لم تشهد فرق الزركشي بذلك ورد على تسمية الركوع وان قعدنا فلا نرد عليه بان يزيد في قوله بخلاف الناسي فان فعله غير معتد به أي مع خش الخاتفة فخرجت مسئلة الركوع (قوله ولو نسي قنوتا الخ) التسان ليس قيدا بل مثله الحمد والجلل وهذا في الامام والمندوب وأما المأموم فيغير بين تركه سهوا او عمدا فان تركه سهوا أو فعله سهوا وجب عليه العود للامام فان لم يعد عاذا اما بطلت صلاته وأما اذا تركه عمدا لا يلزمه العود بل يغير بين العود ولا انتظار وكذا اذا فعله المأموم عمدا لا يلزمه تركه العود للامام بل يندب له اتمام القنوت ان كان يلحقه في السجدة الاولى ويجوز ان كان يلحقه في الجلوس بين السجدتين انما يتقدم (قوله ولو قام لخاتمة الخ) هذه الشارة الى السبب الثاني من سببي السجود وهو قبل الناسي عنه وكان الاولى لقرارح ان يشع على ذلك قوله ثم شرع في السبب الثاني الخ (قوله اولم يتد ك الخ) مختار قوله ما شاك فان تذكر (قوله ولو طئه التشهد) غاية التحريم (قوله وان كان لم يشهد الخ) مختار قوله فان كان قد تشهد الخ (قوله بخلاف الشك في ترك مندوب في الجبهة) صور وباصور بين في الحواشي وكل صحيح



(قوله وبخلاف الشك في ترك بعض مذهبهم) سورة اذنا سورتين ضرورة في التارخ وصورة في المحشى ضرورة التارخ غير موصلة لانها  
 عين اليقينية اسود ووجعاً وتعللاً والصح صورة المحشى (قوله لضعفه بالاها) فيه نظر لان الاهاجم قد جماع السجود كما في الصورة  
 الاينية (قوله معنى) أي منه هوم وعجزت وهو الهيم (قوله اوشك في ارتكاب مني الخ) (١٢٨) أي ولم يقل زيادة ولا سجود

كما بان في المتن (قوله اوبالنا في الخ) أي  
 واقضى السجود بخلاف ما لا يقتضى  
 السجود كالنكاح وخلوتين (قوله بنى  
 على اليقين) أي الما حق لان البناء عليه  
 لا على اليقين بدليل قوله وهو العدد  
 الاقل (قوله وباني بما في الخ) في بعض  
 النسخ ساقط وعروا لان ما قبله بنى  
 عنه وعلى فرض ثبوته هو تنبيه لما قبله  
 وسكان الاولى ان يقول وأني بما في  
 بالمحشى (قوله الى قول غيره) في بعض  
 النسخ لنظر قول في بعض النسخ حذفه  
 ١ وهو اولى لان ذكره يقتضي انه باخذ  
 بفعل التبرع منه ليس كذلك فلا باخذ  
 لا يقول الغير ولا يفعل الا اذا وافقوا عدد  
 التواتر الخ (قوله والامع انه يصح الخ)  
 مرتب على كلام المتن فكأنه قال بعد سواء  
 قد كرا ولم يتذكر (قوله وكذا حكم ما يصلي  
 الخ) هذا عن قوله واوصع انه يصح الخ  
 فهو محض تكرار الا بان قال ان الذي اجم  
 من الاول من جهة الاول مفرض  
 في صورة ما اذا شك اصل ثلاثا ام ربما  
 الموهمة اهم (قوله بان تذكر قبله  
 الخ) صادق باي جزء كان من التي قام  
 اليها (قوله فتذكر فيها انها ثالثة) أي  
 او رابعة والمحال انه ان كان التذكر في  
 الركعة التي شك فيها قبل ان ينتقل الى  
 غيرها لا سجود وما اذا تذكر بعد القيام  
 ركعة أخرى غير التي شك فيها فانه يصح  
 فظهر الفرق بين قوله هنا او رابعة حيث  
 لا يصح وبين قوله فيما سبق وانها رابعة  
 فيصير له هنا ذكر في التي شك فيها  
 وقد تكرر في ركعة بعد التي شك فيها

فان لم يتركه لان المتردد قد لا يقتضى السجود وبخلاف الشك في ترك بعض مذهبهم كان شك  
 في المتردد هل هو بعض أو لا لضعفه بالاهاجم وبهذا اعلم ان مقتضى ما من معنى خلا  
 ان زعم خلافه فدل المذهب كالمعنى وما يكون كالمعنى فيها اذا علم ان ترك دعائها وحمل  
 هو قنوت مشلا واشهد اول واخيره من الاماكن فانه في هذه سجدة له يقتضى  
 السجود اوشك في ارتكاب مني عنه وان اطل عدده كلام قليل فلا يصح لان الاصل  
 عدمه ولو ساء اوشك هل ساء بالاول او بالثاني بعد ان يتقن مقتضيه ولو ساء اوشك هل سجد  
 للسواء ولا يصح لان الاصل عدمه وهل سجد واحدة او اثنتين سجدة سوى (والثانية)  
 كالسجدة واحدة وتجرهما اما لا يجبر بالسجود (لا يعود) المحلل اليها بعد تركها ولا يسجد للسجود  
 عنها) سواء تركها عمدا ام سهوا (واذا شك في عدد ما أتى به من الركعات) أي هي ثالثة ام رابعة  
 (في على اليقين وهو) العدد (الاقل) لانه الاصل (وباني) وسبوا (بما في) فباني ركعة  
 لان الاصل عدم فعلها (وبعد السجود السجود) المتردد في زيادة أو بضع في فعله الى القول  
 غيره كالحاكم اذا نسي حكمه لا يأخذ بقول الشهود عليه فان قبل ان صلى الله عليه وسلم رابع  
 اصلاه ثم عاد لصلاته في سجدة ياليس يجب بان ذلك يجوز على ذكره بعد ما رجعت  
 فان الزكشي وينبغي تحصيل ذلك بما اذا لم يلغوا أحد التواتر وهو يجب حسن وينبغي انه  
 اذا صلى في جماعة وصلوا الى هذا الحد انه ينبغي بغلهم الا ان يصح انه زال شك  
 قبل سلامه بان تذكر انها رابعة لفعلها مع التردد وسكنا حكم ما عليه متردد واحتل  
 كونه زائدا انه يصح المتردد في زيارته وان زال شك قبل سلامه بان تذكر قبله انها رابعة  
 يصح المتردد في زيارتها اما لا يحتل زيادة كان شك في ركعة من رابعة أي ثالثة ام  
 رابعة فتذكر فيها انها ثالثة فلا يصح لان ما قبله منها مع التردد لا بد منه ووشك بعد  
 سلامه وان قصر الفصل في ترك فرض غيرية وتكبيرية فصرم في قولنا ان الظاهر وقوع  
 السلام عن تمام فان كان الفرض نية أو تكبيرية فصرم استئناف لانه شك في اصل الانعقاد  
 وهل الشرط كالفرض اختلف فيه كلام النووي فقال في المجموع فيه موضع اوشك هل  
 كان متظهرا انه يؤثر انما بان الشك في الركن يكثر بخلافه في الطهور بان الشك في  
 الركن حصل بعد يتقن الانعقاد والاصل الاستمرار على الصفة بخلافه في الطهور فانه شك  
 في الانعقاد والاصل عدمه قال الاثنى ومقتضى هذا العرق ان تكون الشروط كلها  
 كذلك وقال في الختام ومفرق حسن لكن المتقول عدم الاعادة مطلقا وهو المنص  
 وعلة بالمشقة وهذا هو المحقق كما هو ظاهر كلام ابن القري ونسقه في المجموع بالنسبة الى  
 الطهر في جميع النكاح من جميع والموافق لما نقله هو من القائلين به عن النص انه لو شك  
 بعد طواف نكحه هل طاف متظهرا أم لا لا يلزمه اعادة الطواف وقد نقل عن الشيخ أبي

(قوله استأنف) أي ما لم يتذكر ولو بعد طول الزمان وهذا اذا كان الشك بعد السلام فان كان ذلك قبلها في انتهاء الصلاة حامد  
 فان تذكر قبل معنى قد انما يتذكر الاخر (قوله وهل الشرط كالفرض) اعلم ان المعتد الشك في الشروط بعد السلام لا يؤثر  
 وان الشك فيها في انشاء الصلاة يضر كالنسي واسكبر ما لم يتذكر من قرب وكذا اذا شك فيها قبل الصلاة لا بد من دخول الصلاة على هذا  
 الشك فلا تكره المحشى في مثله الطوارق ضعيف (قوله فقال في المجموع) في تركية فلاق لا قوله انه يؤثر ان كان معقولا يقول المجموع  
 اقتضى ان قوله لو شك ليس من القول وان جعل المجموع معقول يقول لا يستقيم فكان حق الباردة لو شك هل كان متظهرا أم لا  
 هل يؤثر الا لا رابع انه يؤثر مثلا (قوله وقد نقل عن الشيخ الخ) غرضه بذلك تقوية ما قاله من ان الشك بعد السلام لا يضر ووجه

التوبة بان الامام المذكور وجو والمخول فيها بطهر مشكوك فيه مع ان الابداء والاعتقاد يحاط له بقصد فراغها وتامها لا ينظر  
الشك بالاولى (قوله بظاهر الخ)

اي جامع جواز دخول الصلاة بطهر مشكوك فيه وظاهر ان يتذكر انه متطهر  
قبل الشك والا فلا تعتقد (تنبيه) لايحي ان مرادهم بالسلام الذي لا يؤثر بعده الشك  
سلام لا يحصل بعده وهو الى الصلاة بخلاف غير موصول بناسا اليهود السجود ثم عاد وشك  
في تركه ركن زعمه تداركه كاشتبهه كلامهم وسر والمأمور حال قدرته الحسنة كان سبحانه  
التشهد الاول والحسنة كان سبب المرفة الثانية في ثابتهما من ملاذات الرافع عمله  
امامه كما يتحمل عنه الجهر والسورة وغيرهما كالقنوت ونحوه بحال القدوة وهو  
قبلها كالوسا وهو مفترود ثم اقتدى به لا يتقوله وان اقتضى كلام الشيخ في باب صلاة  
انفرد تر جميع عمله لعدم اقتدائه بحال سهوه وسهوه بعدها كالوسا بعد سلام امامه  
سواء كان مسبقا ام موافقا لنهاية القدوة فلو سلم المسبق سلام امامه فذكر كماله  
على ملاته وبعد السجود ان سهوه بعد انقضاء القدوة يؤخذ من العلة انه لو سلم معه لم  
يسعد وهو كذلك قاله الاندلسي ويلي المأموم سهوا ما عهد غير احدث وان احدث الامام  
بعد ذلك لتطرق الخلل لعلاته من صلاة امامه وتحملي الامام عنه السهو اما اذا بان  
امامه عهدا فلا يلقه سهوه لا يتحمل هو عنه اذ لا قدوة حقيقته حال السهو فان عهد  
امامه السهو لزعمه متابعته وان لم يعرف انه ساجدا لعلاته سببا فترك المأموم المتابعة  
عدا طلت صلاة خلفه حال القدوة فان لم يسجد الامام كان تركه عهدا او سهوا عهد  
المأموم بعد سلام الامام جبر الفاعل ولو اقتضى مسبقا من سبب اقتدائه او قبله عهد  
معه ثم يسجد اضافي آخر ملاه لانه محل السهو الذي تنقسه فان لم يسجد الامام عهد  
المسبق آخر ملاته تنقسه لاسر (وهو السهو) وان اكتم السهو عهدا فان لاقتضاه  
صلى الله عليه وسلم علمه على ما قدوة في الدين مع تعدد قدوته على الله عليه وسلم لم ين  
تثنين وتركهم وحشي لا يغير ما قدوة وما وقع فيه وما بعد من السهو ثم يسجد فليس  
سلامه كلاما او غيرا وسجد السهو لا ينافي ولا يفسد ثانيا لانه لا ينافي وقوعه مشقة في  
السجود ثانيا فتسلسل قال الدميري وهذه المسئلة التي سأل عنها ابو يوسف الكسائي لما  
ادعى ان من تصرف علم احدى الى سائر العلوم فقال له انت امام في النحو والادب  
فهل تهتدي الى الفقه فقال بل ما شئت فقال ولماذا لا تهتدي الى الفقه لانك  
قال لان المصنف لا يصغر كفتيهما كسجود الصلاة في واجباته ومندوباته كسجود  
الجبنة والعمامة والاحمال والتكبير والاقتراف في الجفوس بينهما والترك بعد  
وباتي بذكر سجود الصلاة فيها وهو (سنة) لا لا حاديت المارة فلا تبطل الصلاة بتركه  
(ويحده) بعنده عهد (قبل السلام) لانه على الله عليه وسلم على جسم الظاهر فقام من  
الاولين ولم يجلس فقام الناس معه اذ قضى الصلاة وانتظروا الناس تسليمة كبير وهو  
حالي فبعد عهد من قبل ان يسلم لم يروا الشبان قال الغزالي وقعه قبل السلام  
هو آخر الامر من من فعله على الله عليه وسلم وقد يتعدد سجود السهو صورة كالوسا امام  
الجمعة وسجد السهو بان فرغتها اتموا فظاهر وسجد ثانيا آخر الصلاة لتبين ان السجود  
الاول ليس في آخر الصلاة ولو تميز سجد عهدا فان عدم السهو عهدا فلهذا ما تعدد  
سجدتين سهوا لو سجد في آخر صلاة مقصود فلهذا انعام عهدا ثانيا فلهذا ما تعدد  
فيه السهو صورة لا حكاية (تفه) لوني من ملاته تركنا وسببها بعد فراغها ثم احرم عنها  
باخرى لم تنقل لانه محرم الاول فان ذكره قبل طول الفصل بين السلام وتبين القرع  
على على الاولى وان تخلل كلام بسيرة لا يستجانبني من الثانية وبعد طوله استأنفها

وكان الاولى ذكره هنا ومضى حمل الامام  
له ان المأموم لا يسجد سوا له كان مسبقا  
او موافقا (قوله ويلي المأموم الخ)  
ومعنى بلوه انه يسجد له وهو على  
تفصيل حاله ان كان موافقا فان  
سجد امامه وجب عليه ان يسجد ايان  
كل تشهد عند مرؤان لم يكمل عداين  
جبر كما ياتي في القوله فربما فان تخلف  
عدا طلت ان لم يوافقه فربما فان تخلف  
سهوا عهد وجو باول بعد سلام الامام  
فان سلم عهدا من غير سجد طلت صلاته  
اوسه واوجب الزمان تداركه وان طال  
استأنف واما ان كان مسبقا فان عهد  
امامه سجد معه وجو باول وقبل تمام  
التشهد بانقضى مرؤان يسجد لان  
المتابعة اكد من تشهد لا يستتلفه  
الموافق اذا سجد الامام قبل كمال  
التشهد فعدت بان يسجد معه صاحب  
الجمعة وصاحب البصر وهو الزواني  
يسجد المأموم وجو بان يسجد في كمال  
التشهد وجو بان لا استأنف كان يسجد  
مع الامام لا تارة في كمال الفاتحة بعد  
ذلك ولو طال ولا بعد السجود ثانيا على  
الحق بعد واذا كان ذلك في الموافق مع  
ان تشهد واجب فغير في المسبق  
بالاولى وعنده وجب فغير في المسبق  
لأنهم تشهد بظاهره ولو في المسبق لان  
كلام بان يسجد فيها كما عرفت ولكن  
الا قرب انه في التشهد بال سكن اما  
التشهد الذي يشعه المسبق فهو سنة  
والمتابعة واجبة فتقدم عليه فان عهد  
قبل اكتماله عهدا طلت صلاته واذا

خط ٣٣ تخلف المسبق عن السجود مع الامام عهدا طلت صلاته وان تخلف سجد السهو لم تبطل وسطه عنه وجوب السجود  
ان احرمه وهو في غمته الامام فان زال في اثنا وجب عليه الاتيان بما ادركه وسطه عنه الباقي (قوله قبل طول العمل) بان

يكون منهم أقل من مدلتين ما خف يمكن (قوله ثانياً في الصلاة) الألف واللام العهد أي الصلاة التي نزل الله في تكليفها أما أواسطاً فنفي صلاة أخرى حكمها الله أن تذكر قبل طول الفصل بعينه المتقدم بنى على الأولى ولغما أن في من الثانية وإن ذكر بعد طول الفصل بطلت الأولى وأستأنفها وأما الثانية فهي باطلة على كل حال (١٣٠) (قوله ثانياً الأولى الخ) هذا ظاهر إن كانت

الثانية قدر تقدم الأولى فإن زادت فلا يظهر قوله ثانياً الأولى ويحاج بان معناه قامت الثانية مقام الأولى ومنهم من بقى قوله ثانياً الأولى على ظاهره إن كانت الثانية قدر تقدم الأولى فإن كانت الثانية تزاد على تقدم الأولى فهي تحتها الأولى أي يؤخذ منها قدر تكميل الأولى وبلغوا الباقي انتهى وهذا سؤال وهو أن هذا الكلام يقتضي صحة الأحوام بالأولى وقطاعاً مع أنه تقدم إذا كبر الأحوام تكبيرات أو ما تكل منها الافتتاح دخل في الصلاة بالأوتار وتخرج منها بالاشباع ويحاج بأنه فرق بين ما لا نهنا في فقهه أنه لم يكثر للأولى فلم يتعدد الأحوام في طهه وأما ما تقدم فقد تعدد الأحوام بقسطا فدخل بالأوتار وتخرج بالاشباع (قوله كراهة قصر الخ) الفرق بينهما أن الأولى ما كانت بنسب حازم والثانية ما كانت بنسب غير حازم والفرق بين الحرام وكراهة القصر أن الأول دليله لا يمتثل للأوتار والثاني يحمله (قوله حتى تطلع الشمس وترتفع الخ) كان الأولى حذف قوله وترتفع لأنه عن الوقت الذي بعده ويحاج بأن كلام الشارح صحيح لأنه قبل الطلوع تكون الكراهة من حدث كونها واقعة بعد الصبح وأما من الطلوع إلى الارتفاع فهي من حيث الفعل ومن حيث الزمان أن صلى الصبح وإن لم يصل الصبح فيكون من حيث الزمان فقط وكذا غل فيما بقى في قوله حتى تقرب وحصل الجواب أن الوقت الأولى

بطلت بطول الفصل فإن أحوام الأخرى بعد طول الفصل انعقدت الثانية لبطول الأولى بطول الفصل وأعاد الأولى ولدخل في الصلاة ونظر أن لم يكثر الأحوام فاستأنف الصلاة فإن علم بعد فراغ الصلاة الثانية أنه كبر تحتها الأولى وإن علم قبل فراغها بنى على الأولى وسجد السجود في المثلث لأنه أتى بأصابعه وقوله عامداً بطلت صلاته وهو الأحوام الثاني (فصل) في بيان الأوقات التي تكره فيها الصلاة لا بسبب وهي كراهة تخرج كحاصره في الروضة والمجموع هنا وإن صح في التحقيق وفي الطهارة من المجموع أنها كراهة تنزيه (و هي خمسة أوقات لا يصلح فيها) أي في غير مكة (الأملا له اسبب) غير متأخر فاتهاض كفايته وصلاة صكوك واستسقاء وطواف ونجدة وتوسعة وشيوعه مدة لاوه وشكر وصلاة جنازة وسواء كانت الفاتحة فرضاً أو نفلاً لا يصلح عليه وسلم صلى بعد العصر كعتن وقال هما الوقتان بعد الظهر أما ما لم يصب من آخر كعتن في استسقاء والأحوام فاتهاض لا تتعدد الصلاة التي لا بسببها (تشمه) أي المراد المتقدم وفيه بالنسبة إلى الصلاة كافي المجموع أو إلى الأوقات المكرهه كافي أصل الروضة وأما أن أطهر ما كفاؤه الاستسقاء الأولى وعليه جوى إن الهمزة فعليه صلاة الجنازة ونحوها كاعتن الطواف جميعاً متقدماً وعلى الثاني قد يكون مقدماً وقد يكون مقارناً به وهو سهو الوقت ويحل ما ذكره المصنف وقت الكراهة ليقوعها فيه والأمان قصد تأخير لفاتحة أو اختصار ليقوعها فيه أو حل المدة وعرف الكراهة بنسبة الهمزة فقط أو غيرها بعددها به ولو قرأها قبل الوقت لم يضر إلا حاراً به ذكره ولا يضر به صلاة كطلوع الشمس ولا غروبها من أخذ المصنف في بيان الأوقات المذكورة فقال بعد تأويلها (بعد صلاة الصبح) إذاه حتى تطلع الشمس وترتفع فلي عن في العصر (و) تأنيها (عند مقارنته) طلوعها سواء أصل الصبح (لا حتى تكامل) في الطلوع (وترتفع) بعد ذلك (قدر روح) فدرى العين والأنا لمساكت بعدة (و) تأنيها (عند الاستواء حتى تزول) لما روى مسلم عن عتبة بن عامر ثلاث ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينامان لا يصلح فيهن أو تقرب فيهن من أنما حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل الشمس وحين تعطف للغروب فالظهور شدة الحرقاؤها البصر بكون باركاً فيقوم من شدة حر الأرض وتعطف بناه من شدة غرق ثم ضاده بحجة ثم شدة من تحت أي قبل والمراد بالدفن في هذه الأوقات أن يقرب الشخص هذه الأوقات لأجل الدفن وسبب الكراهة ما جاف في الحديث أنه سئل الله صلى الله عليه وسلم قال إن الشمس تطلع ومعه قرن الشيطان فإذا ارتفعت فأرقها فإذا استوت فأربا فإذا زالت فأرقها فإذا دبت للغروب فأربا فإذا غربت فأرقها رواه الشافعي بسنده واختلف في المراد بقرن الشيطان هل هو قومه وهم عباد الشمس بعدد أولها في هذه الأوقات وقيل إن الشيطان يدعى رأسه من الشمس في هذه الأوقات ليكون الساجد لها ساجداً له وقيل هو ذلك وزول الكراهة

طام وإذلة الثاني خاص بالزمان (قوله أن نسل) أي يضر بما وقوله أو تقرب أي تقرب من باب ضرب بالزوال خضراً من أغير (قوله يدعى رأسه) كلف هذا مع أن الشمس في السماء أربعة والشيطان في الأرض ويحاج بأن المراد أنه يعمل رأسه لجهة الشمس وهذا المعنى والتعليل لا يظهر في كل الأوقات بل عند الطلوع وعند الاستواء من قبلهم جهة الشمس وأما عند الغروب فالمسألة لا يضر به دليله الشمس لأنها حافظة (قوله ليكون الساجد لها) أي لجهتها والأنا لمساكت مؤمن بعد الله والسببان يصلح الله لا يفتق العبادة إلا الله فلا يدعى أن العبادة لله لا يمكن وبما تراهي بحسب الظاهر أن السجود في الأوقات التي يدعى الشيطان رأسه يكون له

(قوله وعند الغروب الخ) فبما ان الكراهة المتعلقة بالزمان من الاصغر والامن الغروب فقط ومما يزيد الاشكال قول الشارح مقارنة بالنون فلما قال عند محاربة بالباء لكان اولى لان قرب الغروب يشمل وقت الاصفرار (قوله وبعد صلاة الصبح) أى حتى ترتفع وقته وبعد العصر (١٢١) أى حتى ترتفع وقته.

صلى الصبح والامتنع من ان يصل فظاهر ان الصلاة لا تكون من الطلوع الى الانقضاء ولا من الاصفرار الى الغروب مع انها تنكره فبما ان الصلاة لا تكون من الطلوع الى الغروب (قوله كراهة) المتنازع فيه والمذكور (قوله كراهة) وقتين يجب ان يثبت بان كلامنا في الصلاة غير المنعقدة والصلاة في هذين منعقدة (قوله وزاد بعضهم الخ) ويجب عنه بما تقدم من ان مراده الصلاة غير المنعقدة والصلاة في هذين منعقدة (قوله طائف الخ) ليس قد اولى وليس قد اولى ليس قد اولى

بل المراد جميع الحرم (فصل في صلاة الجماعة الخ) العبادة مقبولة والامتناع بعد الغروب على معنى في حق العبادة في الجماعة في الصلاة (قوله لان القليل الخ) أى الاخبار به والافادات القليل تنافي ذات الكثير (قوله وان الله اخبر الخ) وهذا الجواب يتوقف على صحة نبوت تقدم رواية القليل (قوله ومكث الخ) فرضه من ذلك الهاولة على كون الجماعة شرعت بالمدينة وهو ضعف بل شرعت بكونه جميع بينهما بان اصل مشروعه بمكة لكن خفية والاظهار شرع في المدينة (قوله صلى غير جماعة) أى في مجموع المدة فلا تنافي أنه صلى بعضها جماعة وهي صلاة فاسح جبريل ومع على ومع خديجة والمراد من غير اظهارها بل كان خفياً (قوله يعزرون أنفسهم) أى يعزرون بعضهم بعضاً لا هم يعزرون أنفسهم بان يعزى كل واحد نفسه (قوله في المكتوبات) أى ولو حائزاً (قوله مسنة) أى مسنة عن وقيل مسنة كعلمه (قوله ما من الخ) من زائدة ومدخلها مبتدأ ومجمله الاستقواء خبر عنه (قوله في المكتوبات) انما قيدت

بالزوال وقت الاستواء لطيف لاسم الصلاة ولا تكاد يشعر حتى تزول الشمس الا ان الضم يمكن ايقاعه فلا تنعم الصلاة فيه الا يوم الجمعة فيستثنى من كلامه لاستثنائه في خبرنا داود وغيره والاصح جواز الصلاة في هذا الوقت مطلقاً سواء احضر الى الجماعة لا وقيل يختص بمن حضر الجمعة وصحبه جماعة (و) رابعها (بعد صلاة العصر) اداءه ولو مجموعة في وقت الظهر (حق قرب الشمس) بكما امكنه عنه في الصبح (و) خامسها (عند مقارنة الغروب حتى يتكامل غروبها) لثبته في مسلم (نبيه) قد علم مما تقرر انقسام النسي في هذه الاوقات الى ما يتعلق بالزمان وهو ثلاثة اوقات عند الطلوع وعند الاستواء وعند الغروب والى ما يتعلق بالفضل وهو وقتان بعد اصبح اداء وبعد العصر كذلك وتنقسم هذه الاوقات الى خمسة على عبارة لا هو وتبينهم في الخبر عليها وهو اولى من اقتضائها لاجل هذا الاستواء على بعد صلاة الصبح بعد صلاة العصر قال الاسنوي والمراد بصحة الصلاة في الاوقات المذكورة انها موافقة للنسبة الى الاوقات الاصلية والافساق كراهة التثفل في وقت اقامة الصلاة ووقت صعود الامام خطبة الجمعة انتهى وان ترد الاولى اذا قلنا الكراهة لثبته وزاد بعضهم كراهة وقت آخر وهو ما بعد طلوع الغيم الى صلاة وبعد الغروب الى صلاة وقال لها كراهة تحريم على الصحيح ونقله عن النسي انتهى والمشهور في المذهب خلافه بخبرنا في بعض المنايا ان الضم مذهبهم وخرج بشرح مكة شرحها لا يكرهه صلاة في نسي من هذه الاوقات مطلقاً بل روى عبد مناف في التتمه احد الطائفتين في صلاة في ساعة شاه من ليل او نهار ورواه الترمذي وغيره وقال حسن بن محمد في رواية من زاده عن اهل الصلاة هم في خلاف الاولى خروجاً من الخلاف وخرج بمجموع مكة المدينة فانه كثيره

(فصل في صلاة الجمعة والأصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى واذا كنت فيهم فاقت لهم الصلاة الاية امر بها في الخوف في الامن اولى والاخبار بخبر الحصين صلاة الجماعة افضل من صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة وفي رواية نفي عن عشرين درجة قال في المجموع واما ما قلنا من القليل لا يفي الكثير وان الله اخبر اولاً بالقليل ثم اخبر الله تعالى بزيادة الفضل فاعبر بها وان ذلك يختلف باختلاف احوال المسلمين ومكث صلى الله عليه وسلم مدة مقامه بمكة ثلاث عشرة سنة صلى فيها جماعة لان العصاة من الله تعالى عنهم كانوا مفتقرين يصلون في بيوتهم فلما هاجر الى المدينة اقام الجماعة واناب عليها واعتقد الاجماع عليها وفي الاسماعين الى طائفتين اذ ارقى قال لانه وقت احد اصلا لا الجماعة الا انه لابد من ان يكون السبب بكونهم انفسهم ثلاثة ايام اذا قامتهم الكبيرة الاولى وسبعة ايام اذا قامتهم الجماعة واقله امام ومأموم كما يعلم مما سبق وذكر في المجموع في باب هيئة الجمعة ان من صلى في عشرة ايام له سبع وعشرون درجة ومن صلى مع اثنين له ذلك لكن درجات الاول اكل (وصلاة الجماعة) في المكتوبات غير الجمعة (سنة وكذا) ولولنا للاحداث السابقة وهذا ما قاله الرافعي وبعده المصنف والاصح المنصوص كما قاله النووي انما في غير الجمعة فرض كفاية رجال اسرارهم غير عراة في اداء مكتوبة لقوله صلى الله عليه وسلم ما من ثلاثة في قرية او بدو ولا تقام فيهم الجماعة الا اسقواهم ليمس الشيطان ان يغلب عليك بالجماعة فانما يأكل الدابة من الغنم القاصية ورواه ابو داود

لاجل محل الخلاف والاعمال انظر لقول المتن سنة لا يصحاح في التمسك لانه سنة في غير المكتوبات كصلاة العبد من مثلاً (قوله ما من ثلاثة) وجه دلالة على الفرق من قوله فليكن بالجماعة لانه في الزم وكونه فرض كفاية من قوله لا تقام فيهم حيث لم يقل لا يقيمون فان الاول يصدق بانين

(قوله بحث فظهر الشعار) مناعطه و

الشعاران تسهل الجاعة على كل من  
أرادها فخرج ما لو أقيمت بطرق لمذكور  
وكان من الطرفين إلا أن لا يضمن الجاعة  
الأشعة فلا يحصل الشعار ذلك بالنسبة  
للطرفين إلا أن لا يضمن الجاعة  
من دخول عمل الجاعة فخرج بذلك  
ما لو أقيمت بحيث يحصل الاستحسان من  
دخوله فلا يحصل الشعار بذلك (قوله)  
شعار الجاعة) بالإضافة بآية أي شعار  
هو الجاعة والمراد بالشعار العلامة  
فالجاعة علامة على الصلاة والصلاة  
علامة على الإيمان ومقتضى أن بالإضافة  
من إضافة الموصوف للصفة أي شعار  
موصوف بالجاعة والمراد بالشعار الصلاة  
لأنه علامة على الإسلام (قوله وان غلبت)  
أي حجت ظهرها الشعار (قوله ومكذاتو  
تركها الخ) أي وكان الشعار من قضاة لهم  
(قوله فلا تحجب) بل تسن ويكره تركها  
(قوله ولا على المسافرين) بل تسن فيه  
وخصا به ولا يكره تركها (قوله سواء)  
فلا توافق فيها (قوله فلا تسن) ولا تتركه  
لكنها خلاف الأولى وقبل مكره وعلى  
كل فيها ثواب الجاعة (قوله بل ولا تسن)  
أي ولا تتركه أي ولا خلاف الأولى (قوله)  
في المسجد) أي وان قل جهه (قوله)  
البيت أفضل) أي ولو قل جهه (قوله)  
فهو في المسجد أفضل) ومثلها النقل  
الذي تسن فيه الجاعة وكذا النصي  
وصلاة الاستسقاء وسنة الزمونه وسنة  
الرجوع من سفره (قوله ويكره فوات  
الهيئات) أي إذا أخرجن أذن از وج  
ولم يكن فتنه ولا ظفر محرم والأمر (قوله)  
إشنان) أي عندنا وحشداي حنفية  
ثلاثة وهذا في غير الجاعة (قوله لاستسقاء  
ظام) أي وقرض المسئلة أن يعلم أن  
الذي ساء ظاهرا مشهور فالظلم لم يفتق  
أن يحمل الصلاة عنه حرام والأقوال الصلاة  
فيه حرام (قوله ولو أحسن) مستزلة  
الاستسقاء ما قبله فكانه يذكره التطويل  
الافعال أو أحسن (قوله وأن يسد لها) مع

والاستسقاء وصحبه ابن حبان والحاكم فخصيص يظهر شعار الجاعة بأقمتها جعل  
في القرية الصغيرة وفي الكبيرة والبلد الجبال يظهر بها الشعار بسقط الطلب  
بطائفة وان قلت فلو طبقوا على أقمتها البيوت ولم يظهر بها شعار لم يسقط القرض  
فإن امتنعوا كلهم من أقمتها على ما ذكرنا قلنا الامام وأئمة الدين أحاد الناس ومكذاتو  
لتركها أهل جملة في القرية الكبيرة والبلد فالحجب على النساء ومثلهم الحنثاني ولا على  
من فيه روق لا اشتغالهم بعبادة السادة ولا على المسافرين كحماز من به في الضيق  
وان نقل السبكي وغيره من نص الامام بها عليهم أيضا ولا على المرأة بل هي  
والانفراد في حقهم سواء لأن يكونوا عيال وفي طلبه تقصص ولا في مقصده خلط  
مقصده من نوعها بل تسن اما مقصده خلف مؤدا أو بالعكس أو خلف مقصده لتسن  
نوعها فلا تسن ولا في مندورة بل ولا تسن اما الجاعة فالجاعة فهاقرض عن تكاساني في  
بابها ان شاء الله تعالى والجاعة في المسجد لغير المأتم مثلها الحنثي أو مثل منها في غير  
المسجد كالبيتو جاعة المأتم والحنثي في البيت أفضل منها في المسجد لغير المسجد  
صلوا أيها الناس في بيوتكم فإن أخذت الصلاة صلاة المروق به الام لا تكتبه أي في  
في المسجد أفضل لأن المسجد مستقل على التبرع وظهار الشعار وكثرة الجاعة بكرة  
لذوات الهيئات حضور المسجد مع الرجال ما في المسجد عن عائشة رضي الله تعالى  
عنها أنها قالت لو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى ما أحدث النساء لمنهن المسجد  
سكما منعن نساء بني اسرائيل لحوق الفتنة ما غيرهن فليذكره لهن ذلك قال في  
المجموع قال الشافعي والأصحاب وشر المصنف يمتنعوا المسجد وجاعات الصلاة  
لنساءها ويحصل فضيلة الجاعة لخصص الصلاة في بيت أو نحو من زوجة أو ولد أو رقيق  
أو غير ذلك وأقلها اثنتان كما مر وما كثر جمعه من المساجد كما قاله الماوردي أفضل مما قل  
جمعه منها وكذا ما كثر جمعه من البيوت أفضل مما قل جمعه منها وأحق النزائي أن لو كان  
إذا صلي منفرد اختص وإذا صلي في جماعة فلا تفراد أفضل وتبعه ابن عبد السلام  
قال الزركشي والمبار بل الصواب خلاف ما قاله وهو كما قال وقد يكون فليس الجمع  
أفضل في صورهما ما لو كان الامام مستبدا كعزلي ومنها ما لو كان قليل الجمع يبادر امامه  
بالصلاة في أوّل الوقت المصوب فان الصلاة معه أول الوقت أولى كما قاله في المجموع ومنها  
ما لو كان قليل الجمع ليس في أرضه شبهة وكثير الجمع فضله لا استقلال ظالم عليه السلام من  
ذلك أولى ومنها ما لو كان الامام مريع القراء أو الامام مبطيها لا بدرك معه القاضية  
قال النزائي قالوا لا بد من خلف امام بطي القراء وادارك تكسيرة الاحوام مع  
الامام فضيلة وانما يحصل بالاستقلال بالقرع عقب تحريم امامه مع حضوره تكسيرة  
احوامه لحدوث الضيق انما جعل الامام ليزيجه فاذا مكسبر فكسروا وانفاده للتعقيب  
فاظهاره بالمتابعة ليسوة غير ظاهرة كما في المجموع عذر بخلاف ما لو اظلمت  
وسررت ولم تحصل الصلاة كالطهارة أو لم يصبر تكسيرة احوام امامه أو لوسوسة طاهرة  
وتدرك فضيلة الجاعة في غير الجاعة ما لم يسلم الامام وان لم يقعد معه اما الجاعة فانها  
لا تدرك الأربعة ككاساني وتدين ان يخفف الامام بغيره فقل الاعراض والوشات الا  
ان مرضى يتطوع به محصورون لا يصل لزيادة غيرهم ومكره التطول بل ليجزأ حزين سواء  
ا كان عادتهم المحضور أو لا ولو أحسن الامام في ركوع غير ثمان من صلاة الكسوف أو تشهد  
اخبر بداخل محل الصلاة بفتدى به سن انتظاره لله تعالى ان لم يات في الانتظار ولم يحز  
بين الداخلي والا كره وبن إعادة المكتوب مع غيره ولو واحد في الوقت وهل شريطة  
الفرضية في الصلاة الحادة أم لا الذي اختاره الامام ان ينوي الظهور والعصر مثلا ولا

ولا يشرع للفرع وجهه في الروضة والظاهر ان معنى في المنهاج الاشارة الى الفرض  
الاولى ونحو ترك الجماعة وعذر عام وانما من كثرة مطر وشدة ريح طيل وشدة وحمل  
وشدة موشدة ودوشة وجوع وشدة عطش بمحضه طعام ما كثر او مشروب يتوق اليه  
ومشقة مرض ومدة الفقه حديث وخوف على معصوم وخوف من خريمه وبالمختلف اصناف  
بغير علة اثنائه وخوف من عقوبة رسوخ الحائث الغفرانها بنية وخوف من تخلف  
عن رقة وفقد ناس لائق وكل ذي ربح كره به بصرازالته وحضور من يلا متعهد  
او متعهد وكان مخوف بذكر حج محض او لم يكن محض الكسبه بالنسبه وفقد ذكر في  
شرح المنهاج زياده على الاذكار المذكورة مع فوائد قال في المجموع ومعنى كونها اعدا  
سقوط الاثم على قولها الفرض والكرامة على قول الاستعلاء حصول فعلها وجزم الزواني  
بانه يكون محملا للجماعة اذا فعل منفردا وكان قصد الجماعة فلا العذر وهذا هو الظاهر  
ويؤيد له خبري موسى اذ امر من العدا واصرف تركت له من العمل ما كان يعمل محصيا فيها  
رواه النجاشي ثم شرح المصنف في شروط الاقتداء (و) هي امور الاول انه يجب على  
المأموم ان ينوي الاقتفاء بالامام او الاقتداء به او تحذو ذلك في عريضة مطلقا في جمعة  
مع مجرم لان النسبة على ما فترقت الى نسبة فان لم ينوع مجرم انعقدت صلاته فرادى الا  
الجمعة فلا تتعذر أصلا لاشراط الجماعة فيها فلتركة هذه لئلا أو شكت فيها واتاه في فعل اول  
سلام بعد انتظار كثيرا للجمعة بطلت صلاته لانه وقعها على صلاة غيره بلا رتبة بينهما ولا  
يشترط تعيين الامام فان عينه ولم يشر اليه او خطأ كان نوى الاقتداء به فان عجزا وتابعه  
كأجر بطلت صلاته لما تباحث بين نوى الاقتداء به فان عينه باشارة اليه كذا معتقد انه زيد  
او زيد هذا والظاهر صحت وقوله (دون الامام) اشار به الى انه ان الامام الامعة لا يشترط  
في غير الجماعة بل ينعيب لغيره فنية الجماعة فان لم ينو لم يحصل له اذ ليس المر من جملة الا  
ما نوى وتنعى نسبة لهما مجرمه وان لم يكن اماما في الحال لانه صبرا اماما وقتا لغيره  
وخطا لا لغيره في عدم الصلوة عند ذلك واذا عين في انهاء الصلاة حاز له الصلوة من حين النسبة  
ولا تتعطف نية على ما قبلها بخلاف ما نوى الصوم في النفل قبل الزوال فانها تتعطف  
على ما قبلها لان البار لا يند من صوما وغيره بخلاف الصلاة فانها تتبع جماعة وغيرها  
امام في الجمعة فيشترط ان يأتي بها مع التصر فلو تركها لم تصح جمعة لعدم استقلاله فيها  
سواء كان من الاربعين أو زائدا عليهم نعم ان لم يكن من اهل الوجوب ونوى غير الجماعة لم  
يشترط ما ذكره في انهاء الصلاة المعتادة كالجمعة اذ لا تصح فرادى فلا بد من نية الامامة  
فيها فان اخطأ الامام في غير الجماعة وما اخطى بها في تعيين تابعه الذي نوى الامامة لم يضر  
لان غلطه في النية لا يرد على تركها اما اذا نوى ذلك في الجمعة والحق بها فانه يضر لان  
ما يجب للتعريض له بصراط الخطأ في الثاني من شروط الاقتداء علم تقدم المأموم على امامه  
في المسكان فان تقدم عليه في انهاء صلاته بطلت واوعده الصبر لم تتعذر كالمتقدم بأكبره  
الامر قياسا على المكان في الزمان فمستثنى من ذلك صلاته الخوف كإسأى فان الجماعة  
فيها افضل من الانفراد وان تقدم بعضهم على بعض ولو شك هل هو متقدم ام لا كان كان  
في طلة صحت صلاته مطلقا لان الاصل عدم المسك كانه لا ينوي في فتاويه عن النص ولا  
تضر مساواة المأموم امامه ولا الاعتدال في التقدم وغيره فقام بالعقب وهو مؤثر في التقدم  
لا لا كعب فلو تسار باقي العقب وتقدمت اصابع المأموم لم يضر نعم ان كان اعتقاده على  
رؤس الاصابع مترك بمحضه الاستسوى ولو تقدمت عقبه وتاخرت اصابعه مضر (تبس)  
لو اعتقد على احدى رجليه وقدم الاخرى على رجل الامام لم يضر ولو قدم احدى رجليه  
واعتمد عليها لم يضر كما في فتاوى البصري والاعتبار للقواعد بالادلة كما اثنى بها النجاشي

شأنه لا يضره جوازها لأعم مأموم  
حنفي أو مالكي وأما إذا كان الحسد  
مأموماً شخصياً فإنه بعدهما ولو لمع أمام  
حنفي أو مالكي فلا يشترط الشرط  
المتقدم (قوله وعلى المأموم الخ) هذا  
شرط وكذا قوله ولا يضره بل امره وكذا  
قوله ولا يضره بل امره وكذا قوله وهو عالم  
بصلاته وكذا قوله ولا حائل وكذا  
قوله فرسامه والشارع سلك في  
تقرير الشروط وجهها آخر (قوله ولا يشترط  
تعيين الامام) أي بالاسم ولا بصفة  
ولا بأشارة بل يكفي الاطلاق كنسبة  
الاقتداء (قوله فان عينه) أي بالاسم  
(قوله) واذا نوى في انهاء الصلاة بخلاف  
ما نوى المأموم الاقتداء في انهاء صلاته  
فلا يتركه ولا لأواب وبه ولكن تصح  
القدوة وتكمل مسلك أحكامها من تحصل  
السهو والقراءة وغيرهما والفرق ان  
الامام مستقل في الحالتين بخلاف المأموم  
فانه صير نفسه تابعاً بعد ان كان مستقلاً  
فاختلصت روحه في مشيئة تالته وهي ماله  
نوى المأموم الاقتداء من أقل صلاة تنصه  
ولكن كان ذلك في أو صلاة الامام فان  
المأموم يدرك الصلوة كلها كما تقدم (قوله)  
لم تصح جمعة) وأما جزمه فان كان زائداً  
على الاربعين ولم يخلو اتصاله صحت لهم  
والا فلا (قوله لم يشترط ما ذكر) أي تصح  
صلاته مطلقاً وأما صلاة المأموم فان  
كان زائداً على الاربعين صحت لهم وان  
علموا انه ينوي الامامة (قوله) أما اذا نوى  
ذلك في الجمعة) هذه نسخة وهناك نسخة  
وهي فان كان ذلك في الخلف في تعيين  
المأموم في الجمعة هذه هي الصواب  
(قوله الثاني عدم تقدمه) جعله  
زائداً من عندهم انه يعلم من قوله انما  
يتقدم عليه (قوله والاغتصاب الخ)  
وصاحبه ان احوال الامامة وأحوال  
المأموم سبعة فمضرب ستة في سبعة باثنين  
واربعين



ويعني اقتداءه بخشي بآية الله (عليه السلام) في الصلاة وهو ظاهر وبات بعد ما دخل في الصلاة لما أن أمانة رجل  
 أول لم يعلم شيئا (قوله) بآية الله (عليه السلام) أي كمال القدوة وهو ظاهر وكذا صدق فراغ الصلاة أن دخل الرجل في الصلاة حاضرا بآية  
 رجل أول لم يعلم من حاله شيئا (قوله في الفاتحة) (١٣٥) قيد خرج غيرها أما التكبير فإن كان يحل به مع القدوة وأتم به القارئ

فإن دخل في الصلاة عالما بأن أمامه يحل  
 بالتكبير لم يتعقدوا أن يعلم إلا بعد فراغ  
 الصلاة وجبت الأمانة وإن علم في الانتهاء  
 وحسب الاستئناف والتضع نسبة المارقة  
 وأما إذا كان الإمام يحل بالتكبير مع العز  
 عن الصواب فلا يضر في صحة اقتداءه  
 القارئ وأما الانحلال في التكبيرين  
 دخل عالما بذلك لم يتعقد صلاة المأموم  
 فإن لم يعلم إلا بعد فراغ الصلاة وبعد  
 سلامه أي المأموم بعد المأموم السبور وسلم ولا  
 سلام المأموم بعد المأموم السبور وسلم ولا  
 إعادة أيضا وإن صلى في أثناء الصلاة  
 انظره لعله يصد على الصواب فإذا سلم ولم  
 بعد بعد المأموم السبور أيضا وسلم السلام  
 كذلك وهذا هو المأخذ من كلام طويل  
 وتبلي لاضرر الاخلال في الثلاثة المذكورة  
 في صلاة المأموم بين يحل بها ولو كان المأموم  
 بمسئله ان لا يدخل لتعلم الإمام فيها عن  
 المأموم اه (قوله) صحت صلاته والقدوة  
 به أي ولو لم يعلم بحاله حيث كان حاجزا  
 الخ هذه شروط صحة صلاته والقدوة بها  
 دليل T وكلامه في المحترقات (قوله)  
 ولو أن أمامه كان (أي) أو أماما أو مقندا  
 أو امرأة أو غشي أو يجهن أو سكران  
 أو نازك أو كافرة في الجهرية أو نازك أو كثيرة  
 الاحرام أو نازك أو على القيام أو نازك أو على  
 السترة أو ساجدا على كعبه ذلك كله  
 واحد وهو انه إن بان بعد الصلاة وجبت  
 إعادة أو في أثناءها وجب الاستئناف  
 ولا تنفع في المارقة وإن دخل المأموم  
 في الصلاة عالما بالمال لم يتعقد صلاته

وسلم لم يقع قوم ولو ارهم امرأة وروى ابن ماجة لا تؤمن امرأة أقرح ولا وجه اقتداءه بخشي  
 بآية الله (عليه السلام) أو رجل بخشي بآية الله (عليه السلام) مع الكراهة لما روى في صحة قدوة المرأة  
 بالمرأة والمخني كانت قدوة الرجل وغيره بالرجل فخلص من ذلك تسع صور خمسة مصحة  
 وهي قدوة رجل بمرأة رجل بمرأة رجل بمرأة رجل بمرأة رجل بمرأة رجل بمرأة رجل بمرأة  
 وهي قدوة رجل بمرأة رجل بمرأة رجل بمرأة رجل بمرأة رجل بمرأة رجل بمرأة رجل بمرأة  
 وهو من يصح الفاتحة (بأي) أمكنه التعلم أم لا ولا يفي من يحل بحرف كتحفيف شديد  
 من الفاتحة بأن لا يصح ما رتب شيئا وهو من يدع ما بدل في غير محل الادغام بخلافه فلا  
 ادال كتشديد الام أو الكاف من ما رتب شيئا بخلافه وهو من يدل حرقا بان في غيره  
 بذلك مكان يأتي بالمثلثة بدل السين بقول المتكلم فان أمكن الاي التصلو لم يعلم  
 لم يصح صلاته ولا يصح كافتائه عليه فيما يحل به وكراهة الاقتداء بخشي بآية الله (عليه السلام)  
 ولا حرجا لا يغير المخني كتم حائه فان غير معنى في الفاتحة كانت بضم أو كسر ولم  
 يصح الملاحن الفاتحة فكأن في جميع اقتداءه القارئ به وإن كان الحسن في غير الفاتحة  
 كحر الام في قوله تعالى ان الصبر من المؤمنين ورواه عنه صلاته والقدوة به حيث  
 كان عاجزا عن التعلم أو جاهلا بالحر يم أو ناسيا كونه في الصلاة أو أن ذلك لمن لكن  
 القدوة به مكرهه أما التقدير العلم بالعامة فلا تصح صلاته والقدوة به العلم بحاله  
 وكراهة فهاذا كره لها ولو بان أمامه بعد اقتداءه به كافر أو ملحفا كره تركه  
 وصحت إعادة لقدره تركه العت هتتم لو لم يكرهه الا بقوله وقد سلم قبل الاقتداء  
 به فقال بعد المزمع لم يكن انما حقة وأجتمعت ارتدت لم تحسب إعادة لا كافر  
 بذلك فلا يقبل خبره إلا بان ذلك حقة وتوجد كراهة كراهة الحقة في قوله أو بدنه  
 فلا تحسب إعادة على التقدير لانتفاء التقدير صلاته الظاهر فحسب فيها إعادة كما  
 لو بان أمامه أم أو ولد أو غشي فبان الإمام رجلا لم يسقط الله عنه لعدم  
 القدوة في الظاهر لرد المأموم في صحت صلاته عنده وبالك الشروط اجتماع الإمام  
 والمأموم يمكن كما عهد عليه الجماعة في العصر الخالية ولا يجتمع ههنا أحوال لانها  
 اما أن يكونا معجدا أو يفترق عن فضاء أو بناء ويكون احدهما معجدا والآخر خارجا  
 (و) اذا كانا معجدا (أي موضع صلي) المأموم (في المسجد) ومنه وجبت (بصلاة الإمام  
 فيه) أي المسجد (وهو على بصلة) أي الإمام فيه أي المسجد لتمكن من متابعتها برؤيته  
 أو بعض صفاتها أو نحو ذلك كصاحب صوته أو صوت مبلغ (أجزاء) أي كما ذك في صحة  
 الاقتداء وإن بدت مسافته وبالتأني في إعادة إليه كثير وسلطه سواء أغلقت أبوابها  
 أم لا وسواء كان احدهما أعلى من الآخر أم لا كان وصف احدهما على سطحه أو منارته  
 والآخر في سرداب أو غيره لا يهكم في الصلاة لاجتماعه فيه مجتمعون لا قامة الجماعة

وذكر في ذلك من تصديق المختار (قوله) لأن يرد أحد الخ أي أو نازك أو كافرة أو نازك أو كثيرة  
 طالب بالمال لم يتعقدوا بان ذلك في الانتهاء نسبة المارقة وكذا حكم من حل في غير الفاتحة لحسابه المعنى وكان اماما أو كان  
 قادرا عامدا عالما بان مأموم خلفه فهذا التفصيل المتقدم في القسم الثاني وهو انه إن علم المأموم بالمال بعد فراغ الصلاة  
 لإعادة وإن علم في الانتهاء نفعته في المارقة وإن دخل في الصلاة عالما بالمال لم يتعقد صلاته وكذلك الحكم لمن في الفاتحة من الامام  
 أن تعد الحسن أو سبق لسانه ولم يعد القراءة على الصواب راجع عبارة القارئ في هذا الفصل (قوله) اجتماع الإمام والمأموم  
 الخ والمراد بالاجتماع أن لا تزيد المسافة بينهما على ثلاثمائة ذراع وأن لا يحول حائل بالتفصيل إلا في المسجد وغيره



(في حاله يتقدم) هذا ليس خاصا بهذه المسئلة بل كل صور الاقتداء كذلك (١٣٦) (قوله الامام في المسجد الخ) فيه نظر لان

ما قبله صلى عليه يعود على المأموم والشروع  
جعل الفضل الامام فغير اعراب المتن  
وان كان المصلي واحدا على الارباب  
(قوله وهو على صلاته الخ) ليس خاصا  
بهذه الصورة بل كل صور الاقتداء كذلك  
(قوله ولا حائل) المراد به ما منع من مرور اوان  
لم يمنع الرتبة كالشاة او ما منع الرتبة  
وان منع المرور كالاباء المردود بخلاف  
الحائل الذي يشترط نفيه في المسجد والمراد  
به ما منع الوصول الى الامام وان منع الرتبة  
فغير الشاة فان لم يمنع الوصول لم يضر  
وان منع الرتبة كالاباء المردود او اخلت  
ولذا يقال فيما تقدم سواء اخلت او اياها  
أم لا ولا يضر الا لا يغير في ابتداء ما في  
الدوام فلا يضر خلافا في الحاشية ومثل  
ذلك زوال سلم الدكة وما غلق الباب  
في غير المسجد فغير مطلقا امره فغير  
في الابتداء دون الانتهاء فيكون قول  
الشراح نعم لو كان الباب مفتوحا وفتح  
الاحرام فاعتلى لم يضر من غير ما في هذا  
ولذلك قال بعضهم المراد بالفتي الرد (قوله  
فان حال الخ) مخبر عن قول المتن ولا حائل  
(قوله محوطا ووسطا) أي اوهاقا وما تامة  
شلو فيعوز الجمع لكن كيف يقال فضاء  
مع كونه محوطا مستقفا ومحوطا فقط ويجاب  
بان المراد بكونه فضاء ان لا تكون بين الامام  
والمأموم بناء فتي جميعا مكان من غير  
بناء بينهما يقال له فضاء بذلك الاعتبار  
(قوله اولم يقف احد فيهمار) معطوف  
على قوله فان حال وكل من المعطوف  
والمعطوف عليه مخبر زمان تقدم من قوله  
اما عدم حائل او وقوف الخ ومع ان  
يكون الثاني معطوفا على قوله مردود  
أي او غير مردود ولم يقف احد فيهمار الخ  
(قوله تكليم الامام) فيه نظر لان من  
شروط الصلاة الصلابة والكيفية قبل  
الدخول في الصلاة فكيف بدخول غير

حائرين جواو لموطنين الامام ويجاب بان الكيفية التي تشترط معرقتها قبل الدخول في الصلاة تميز الغرائض من وقف  
السنن وهذا معلوم لهم وامعرفة كيفية صورها لغرض والسنن فاذا الامام تكلمهم بعد دخولهم في الصلاة (قوله والمقتدى  
في نحو الخ) تفرس على قوله وفي طو به بغيره وقوله بعد ذلك والمقتدى في صحيح الخ تفرس على العكس بالنسبة لطوبه بقصيرة

[illegible]

ذلك والامام في الجلسون من المصدين  
فقط قدسية بالعبدة الثانية والقيام  
وهما طوبلان وصور واما ايضا بان  
بعد الماموم العبدة الثانية ويجلس  
للتشهد ثم يخرج في القيام وفي السلام  
هكذا ذلك والامام في الجلسون بين  
المصدين قدسية بالعبدة الثانية  
والجلوس للتشهد سواء كان الاول  
والاخير ولا يتم الركن الثاني الا بالترشح  
في القيام بعد التشهد اوفى السلام ولو  
توى المفارقة مغارضا لسروعه في السلام  
والقيام لانتفحه لانه اجتمع مانع من  
القبض وهو سرعه في الركن الثالث  
ومقتضى لجمعه وهونيه المفارقة فغلب  
المانع على المتعاضى (قوله كان ذكر  
فيه وان عاد) الواو لعل (قوله والغير  
لثقل الخ) أى كثير اما العذر لسبق  
فليس له الا التمسك والجهل (قوله  
كان أسرع الخ) المراد الايام  
الا عند ال واما الامراع حقيقة فثبت  
لا يمكن اناموم من تكميل الفاعلة  
فبرك معه وتقط عنه الفاعلة ولو في  
كل الركعات (قوله ما لم يسبق باكثر  
الخ) القاربان كما لم يتبسك امام  
الرابع فان لم تامله والامام في  
الرابع امان يتابعه أو يفارقه فان  
فرغ امامه من الرابع ونزع في الخامس  
والامام في قرأته لم يماطلت مسلما  
وكذا اذا تمام مغارضا لسروعه في انذار  
ولا تنتفحه المفارقة (قوله لثقل  
أى سواء كان الاول والاخير لان الاول

وقف الامام سيدها والاثر كره ولا يهود عساه لتركه وله قرأه بالامة لعقبت لصلواته لاسنة  
والخامس من شروط الاعتداء موافقة في سنن تيمس مخالفتها فيها فخطو ترك كجمهدة  
تلاوة وشهد اول على تصديق فيه بخلاف ما لانهم فيه مخالفة كلمة الاستراحة  
والسادس من شروط الاعتداء نعمة امامه بان تاخر تحريمه عن عزم امامه فان خالفه  
لم يتعقد صلاته وان لا يستعير كرتين فطين ولا ويرطو بلين عامدا اما بالقرع ومن لا  
يختلف عنه بما لا عذر فان خالف في السبق او اختلف بجهاد غير طو بلين بطلت صلاته  
انقص الخالفة بلا عذر بخلاف سبقه بما ناسا او جاهلا لكن لا يعتد بقاء الركعة فباقي بعد  
سلام امامه ركعة وبخلاف سبقه بركن كان ركع فيه وان عاد له او اعتد ارفع الاعتدال  
قبل ركوع امامه لان ذلك يسو لك في الفضي بلا عذر واما وبخلاف سبقه بركعتين غير  
فطين كقراءة ركوع او تشهد او صلوات في التي في الله عليه وسلم ولا يجب اعادة ذلك  
وبخلاف تخلفه بغير مطلقا وبغير بذكران اشتد امامه حوز الصدور وهو في ذلك  
القراره والسبق فيما يقاس بالاختلاف بجهاد في الفارقة في غير القراءات لكن بالاقوال  
مكرهة مفوتة لنفسه الجماعة كاجزيم في الرخصة وهل هي مفوتة لما تقرر فيه فقط  
او لجميع الصلاة القار الاول واما اواب الصلاة فلا يفت بارتكاب مكرهة مفوتة بغيرها  
بانه اذا صلى بارض مخصو بان المحققين على حله والى الثواب فالمركوه الاولى والعذر  
لما خلف كان اسرع امام قراءته وركع قبل اتمام موافق له الماتعة وهو بطي القراءه فيها  
فتجاهو سبي خلفه ما لم يسبقه بان كرم ثلاثة اركان ولو طو فان سبقه بان كرم من الثلاثة  
بان لم يفرغ من الفاتحة الا لا الامام فان من الصدور او جالس للتشهد منه فجهاد فيهم  
تدارك بعده لام امامه ما فاته كسبوق فان لم يخفها الموافق لنفسه منه كعداء اقتناع  
كبطي القراءه فعذر وفاقا فيه ما مر كما هو على اولئك قبل ركوعه وبعد ركوع امامه انه  
ترك الفاتحة فانه معذور وفي قراءه او سبي خلفه كما يرقى بطي القراءه او كان على ذلك  
او شغل فيه بعد ركوعهما لم بعد اقل من قراءته ان قراءه فيه لغو بل بسبق امامه وبطي  
ركعة بعد سلام امامه كسبوق من قبل قراءته ان شغل بعد ركوعه بسبق امامه وبطي  
بالفاتحة الا بعد ذلك فم لا ادركا كقراءة اشتغال بالسبق واذا ذكر امامه لم يقرأ المسبوق الفاتحة  
فان لم يشغل بسنة بعد وجوبها في الركوع واجزا وسقطت عنه الفاتحة واذا اشتغل بسنة  
قرا هو بان بقدره امان الفاتحة انتعير به مدونه عن فرض الى سنة سواء اقرأ من  
الفاتحة ام لا فان ركع مع الامام بدون قراءه بقدر ما بطلت صلاته (تج) فتقطع قدوة  
بمخرج امامه من صلاته يحدث او عجزه ولا موم قطعها بنية الفارقة ذكره قطعها بالاعذر  
كمن يتطو بل امامه وتركه سنة مصادرة كشهادة او لا ولى القدر متعذر في اثناء  
صلاة حازوتها فيها هو في حال فرغ امامه اول فهو كسبوق او فرغ هو اول فان تناظره  
افضل من مفارقتها فيسلم معهما اذ ذكره مسروق فاقل صلاته فيحذف بانه صبح القنوت

٣٥ خط ل وان كان سنة الا انه على صورة الركن قهر  
بمقتضاه (قوله تسعة وجوب المالح) هذا الوجوب لادراك الركعة فان لم يركع معه لم ينطل صلاته ولو عسدا وانما هذا  
مخالفه فمعلمين حامدا لعلمنا بان معنى الامام للمعصوم وهو في القيام واذا لم يتخلف بهما لن ينطل صلاته ولكن فائتبه الركعة  
فتتابع الامام او بنوى المفارقة (قوله قرأ وجوب يا خذوها) فان ركع قبل قراءة قدر ما عليه بطلت صلاته ان كان حامدا لعلمنا والا  
فلا ينطل ولا تحسب له هذه الركعة



مدرك من وقت الظهور للبر من جهة الصلاة والاداءات المذكورة في المتن وقد كان ينبغي عنه قوله في المتن  
 لولا انها الأصل ويصحب عن الأول بان انما هو في الأصل من الاداءات أو القصاصات التصور الأول ويصحب عن الثاني  
 بأنه وان كان داخل لكنه امتاز يصح في (١٣٩)

في الأولى والأصل في الثانية ويشترط القرع من متافقة التصديق في الصلاة كنية  
 الانعام فلو زاد مبدئية التصديق (تنبيه) قد علم من ان الشرط القرع من متافقة أنه  
 لا يشترط استدامة نية التصديق وهو كذلك ولو ايسر ما قصر اتم ترد في أنه يقصر او يتم اتم أو شئت  
 في أنه نوى القصر لم لا يتم ذلك في الحال انه نواه ادى جزء من صلاته حال التردد  
 على القيام ولو قام امامه ثلاثه فقل ذلك هو متهم لم يسهل وان بان انه ساء ولو قام القاصر  
 ثلاثه عند الامام وجب الانعام كنية اونه اقامة بطلت صلاته أو سهوا ثم ذكر عاد وجوبا  
 وصحة في ذلك ولو سلم بان أراد عند ذلك ان يتم عاد لم يقصد وسو بان يتم نوا بالانعام (و)  
 الشرط الخامس (ان لا يتم بغيره) أو بمن جعل سفره فان اقتدى به ولو في جزء من صلاته  
 كان ادركه في آخر صلاته أو أحدث هو عقب اقتداءه بغيره الانعام بغيره الامام احد من ابن  
 عباس سئل ما بال المسافر يصلي وكثير اذا انفرد أو بما اذا يتم بغيره فقل تلك السنة  
 وله قصر الصلاة المداية من لاهلا ولا مقصودة وسلا تاننا خلاف من يصلها مقصودة  
 أو صلاها ما وما هذا هو الظاهر ولو لم نر من تعرض له ولو اقتدى بمن نكته مسافر اثنان مقبلا  
 فقط أو مقبلا ثم بعد ذلك انهم اصابوا بان بعد ثلث مقبلا أو بانما فلا يلزمه الانعام  
 إذ لا يقدر في الحقيقة وفي الظاهر نكته مسافر أو لو استخلف قاصر حدث أو غيره مقبلا  
 المختصون به كالامام ان عادوا فجدد في قولهم الانعام مقبلا فمضت صلاته أو صلاها  
 أو بان امامه بعد ثلث انما لا يبالى به بسبب عليه انما هو ماد كرايد فيه ولو بان للامام حدث  
 أو بان يلزمه الانعام ولو اصرح من ذلك بان القصر ثم فسدت صلاته لزمه الانعام كافي  
 المصغر ولو فقد الظهور من فسر عقبا بنية الانعام ثم قدر على الطهارة قال المتنبلي وغيره  
 قصر لا ينافي ليس بمختلفة صلاته قال الأدهي ولعل في قوله ساء في انها ليست بصلاة  
 سرية بل تشبهها بالمذهب خلافه اه وهذا هو الظاهر وكذا قال فون في تبين من  
 يلزمه الاعادة بنية الانعام ثم اعادها ولو اقتدى بما قرئت في نية القصر فجزم هو بنية  
 القصر حازه القصر بان الامام قاصر الان القاهر من حال المسافر القصر فان بان انه  
 من لزمه الانعام فان لم يجرم بالنية في حال ان قصر قصره والابان اتم انعمت حازه القصر  
 ان قصر امامه لانه لو ما في نفس الامر فهو قصر مع مقتضى فان لم يظهر فاعلم موازاه  
 الامام لزمه الانعام استحبابا هذا انما يشترطها انما اشترطها المصنف واما الزائد عليها  
 فاعلم الاول بشرط حاكمه مسافر في جميع صلاته فلو اثنان سفره فيها كان بطلت  
 سنة من دارا فانه أو شئت في انما اتم والربيب الرخصة في الأولى والثالثة في الثانية  
 والثالثة بشرط قصد موضع معلوم معين أو غير معين أو سفره ليعلم انه طريق بل قصر  
 أو لا فلا قصر للعالم وهو من لا يدري ان يتوجه وان طال سفره لا تتفاء عليه بطوله أو له ولا  
 طالب سفره أو أتى رجوعه متى وجد ولا يلزم موضعه من ان قصد سفره من حيث أو لا كان على  
 انه لا يبعد مطلوبه قبلها ما حازه القصر كافي الرخصة أو صلاها وكذا القصد للعالم سفر  
 مرحلتين كما جعلت عبارة المصنف ولو لم الاسير سفره طول في قوى الهرب ان تمكن منه  
 لم يقصر قبل مرحلتين يقصر بعدها ومثل ذلك يأتي في الرخصة والعبد اذا نوت الرخصة

في الأولى والأصل في الثانية ويشترط القرع من متافقة التصديق في الصلاة كنية  
 الانعام فلو زاد مبدئية التصديق (تنبيه) قد علم من ان الشرط القرع من متافقة أنه  
 لا يشترط استدامة نية التصديق وهو كذلك ولو ايسر ما قصر اتم ترد في أنه يقصر او يتم اتم أو شئت  
 في أنه نوى القصر لم لا يتم ذلك في الحال انه نواه ادى جزء من صلاته حال التردد  
 على القيام ولو قام امامه ثلاثه فقل ذلك هو متهم لم يسهل وان بان انه ساء ولو قام القاصر  
 ثلاثه عند الامام وجب الانعام كنية اونه اقامة بطلت صلاته أو سهوا ثم ذكر عاد وجوبا  
 وصحة في ذلك ولو سلم بان أراد عند ذلك ان يتم عاد لم يقصد وسو بان يتم نوا بالانعام (و)  
 الشرط الخامس (ان لا يتم بغيره) أو بمن جعل سفره فان اقتدى به ولو في جزء من صلاته  
 كان ادركه في آخر صلاته أو أحدث هو عقب اقتداءه بغيره الانعام بغيره الامام احد من ابن  
 عباس سئل ما بال المسافر يصلي وكثير اذا انفرد أو بما اذا يتم بغيره فقل تلك السنة  
 وله قصر الصلاة المداية من لاهلا ولا مقصودة وسلا تاننا خلاف من يصلها مقصودة  
 أو صلاها ما وما هذا هو الظاهر ولو لم نر من تعرض له ولو اقتدى بمن نكته مسافر اثنان مقبلا  
 فقط أو مقبلا ثم بعد ذلك انهم اصابوا بان بعد ثلث مقبلا أو بانما فلا يلزمه الانعام  
 إذ لا يقدر في الحقيقة وفي الظاهر نكته مسافر أو لو استخلف قاصر حدث أو غيره مقبلا  
 المختصون به كالامام ان عادوا فجدد في قولهم الانعام مقبلا فمضت صلاته أو صلاها  
 أو بان امامه بعد ثلث انما لا يبالى به بسبب عليه انما هو ماد كرايد فيه ولو بان للامام حدث  
 أو بان يلزمه الانعام ولو اصرح من ذلك بان القصر ثم فسدت صلاته لزمه الانعام كافي  
 المصغر ولو فقد الظهور من فسر عقبا بنية الانعام ثم قدر على الطهارة قال المتنبلي وغيره  
 قصر لا ينافي ليس بمختلفة صلاته قال الأدهي ولعل في قوله ساء في انها ليست بصلاة  
 سرية بل تشبهها بالمذهب خلافه اه وهذا هو الظاهر وكذا قال فون في تبين من  
 يلزمه الاعادة بنية الانعام ثم اعادها ولو اقتدى بما قرئت في نية القصر فجزم هو بنية  
 القصر حازه القصر بان الامام قاصر الان القاهر من حال المسافر القصر فان بان انه  
 من لزمه الانعام فان لم يجرم بالنية في حال ان قصر قصره والابان اتم انعمت حازه القصر  
 ان قصر امامه لانه لو ما في نفس الامر فهو قصر مع مقتضى فان لم يظهر فاعلم موازاه  
 الامام لزمه الانعام استحبابا هذا انما يشترطها انما اشترطها المصنف واما الزائد عليها  
 فاعلم الاول بشرط حاكمه مسافر في جميع صلاته فلو اثنان سفره فيها كان بطلت  
 سنة من دارا فانه أو شئت في انما اتم والربيب الرخصة في الأولى والثالثة في الثانية  
 والثالثة بشرط قصد موضع معلوم معين أو غير معين أو سفره ليعلم انه طريق بل قصر  
 أو لا فلا قصر للعالم وهو من لا يدري ان يتوجه وان طال سفره لا تتفاء عليه بطوله أو له ولا  
 طالب سفره أو أتى رجوعه متى وجد ولا يلزم موضعه من ان قصد سفره من حيث أو لا كان على  
 انه لا يبعد مطلوبه قبلها ما حازه القصر كافي الرخصة أو صلاها وكذا القصد للعالم سفر  
 مرحلتين كما جعلت عبارة المصنف ولو لم الاسير سفره طول في قوى الهرب ان تمكن منه  
 لم يقصر قبل مرحلتين يقصر بعدها ومثل ذلك يأتي في الرخصة والعبد اذا نوت الرخصة

موجب القامة ومقتضاها انه ان قصر الامام قصر وان اتم اتم قوله قصد موضع معلوم معين (الح) المراد بقصد الموضع المعلوم ان يقصد  
 قطع مرحلتين من أي جهة شاء أو من جهة معينة (قوله) ولا طالب غير (الح) أي ما لم يجاوز مرحلتين فان تجاوزهما قصر فيها بعدهما  
 وهذا عبرة الاستدراك الثاني (قوله) ونوى الهرب لم يقصر (أي لمعارضه نية الهرب لم يطلوه

(قوله تعالى فخلصت) (الخ) أي أو فخلصت من التثنية ووردوا العبداني تمكن من الهرب لم يقصر أقبل من غير أن يخلصوا فخلصت  
 فخلصت ما حوله (قوله تعرض ديني) أي ولوم نية القصر فلا يضر الشرع (١٤٠) (قوله كما فهمت بالأولى الخ) كاه

الأولى خلف ذلك لأنه أغابحتاج إليه  
 لتترك المزارع مع انصره صرح بها قاضي  
 مفهومة بالقصر مع الأمن الباسين (قوله  
 حلة فقط) ان كان اراده أنه لا يعتبر  
 بمجاوزة حلة أخرى فيصعب لأن الحلة الأخرى  
 غير له قربة بمنفعة عن بلد السفر وان  
 كان مراده بقوله فقط أي لا بمجاوزة ما فرقت  
 الحلة من مطرح الرحا ومطعم الصبيان  
 وبغيره فيمكن منعها وبما بان عندنا أنه  
 يكفي بمجاوزة الحلة ولا يشترط ما ذكره بعده  
 من العرض ونحوه يصح بذلك بما إذا  
 اتصفت المذمومة بحدائقه صرح قوله  
 فقط (قوله وينتهي سفره الخ) حاصل  
 ما يقال أنه ان ترجع من سفره الى وطنه  
 انتهى مطلقا أي سواء نوى الإقامة به أولا  
 كانت له فمباحة أم لا وأما اذا رجع  
 الى غير وطنه ولو يكن له حاجة فترى قبل  
 الوصول الى الإقامة به مطلقا أو أربعة أيام  
 صحاح (قوله وقت النية ما كنا مستقلا  
 انتهى سفره بمجرد وصول السوراء بها  
 وأما اذا لم ينو أصلا أو نوى إقامة أقل من  
 أربعة أيام فلا ينهي سفره بوصول  
 السوراء وانما ينهي بإقامة أربعة أيام  
 صحاح غير بوي الدخول وانحر وج  
 وفرغ من المسئلة لم يكن له حاجة وفي هذه  
 الصورة نوى بعد الدخول انقطع سفره  
 بنية الإقامة ولا يتوقف على معنى  
 الأربعة وأما اذا كان له حاجة ولم يتوقفها  
 بل جزم بانها لا تقتضي في الأربعة انتهى  
 سفره بمجرد المكث والاستقرار سواء نوى  
 بهذا الوصول أم لا فان توقفها كل وقت  
 لم ينته سفره إلا بمعنى ثمانية عشر يوما غير  
 بوي الخروج والدخول (قوله لا الى غير  
 وطنه لحاجه) هذا الذي صادف ثلاث  
 أسبوع بان نوى الرجوع الى وطنه مطلقا  
 أي سواء كان له حاجة أولا أو نوى الرجوع  
 الى غير وطنه لتبرجاجة ففي هذه الثلاثة  
 ينهي السفر بمعنى أنه ليس له القصر  
 ولا الجوع مادام معه أي الجبل الذي نوى فيه الرحمة عز ربه - انه هدد - ومن هذه الصيغ ان قولنا لا غير

انما هي فخلصت من زوجها ورجعت والعبداني متى عتق رجع فلا يترخصان بقصر  
 مرحلتين ولو مسكان لمقصده طريقان طويل يبلغ مسافة القصر وقصر لا يبلغها  
 فذلك الطويل لتعرض ديني أو نبوي كسبولة طريق او امن جاز له القصر بحدود  
 الشريط وهو السفر الطويل المباح وان سلكه قصر القصر أو لم يمش مشيا كافيا  
 المجموع فلا قصر لانه طويل الطريق على نفسه من غير عرض ولو نوى العبد والأزوجه  
 أو الجندی ما كان له في السفر ولا يصر في كل واحد منهم مقصده فلا قصر لهم  
 وهذا قبل بلوغهم مسافة القصر فان قطعوا قصره كافيا لا يسير فلو نوى مسافة القصر  
 وسدهم دون متبوعهم قصر الجندی غير المثلث في الدوان ونحوه لانه يستدل ليس تحت  
 بالامر وقهره مثلا فلهما انهما كالحيد اما المثلث في الدوان فهو مثلهما لانه مقهور  
 تحت يد الامر ومثله الجيش والثالث بشرط القصر بمجاوزة سور مخنص بمسافرتهم كبلد  
 وقرية وان كان داخله أما ان نوى وزراع لان جمع ما هو داخله معدومها سافرتهم  
 فان لم يكن له سور مخنص به بأن لم يكن له سور مطا أو نوى صوب سفره أو كان له سور غير  
 مخنص به كقرى متفاصلة جهها سور أو نوى بمجاوزة عمران وان قطعها خراب لا بمجاوزة  
 خراب بغيره يمر بالقوى على العام أو نوى بقرى شدة ما نوى أو اندرس أن ذهبت  
 اصول حصانه لانه ليس بحمل أقامته بخلاف ما ليس كذلك أنه بشرط بمجاوزة كما حقه  
 في المجموع ولا بمجاوزة نسيان وزراع حكمها فهمت بالأولى وان اتصلنا بما سافرتهم  
 أو كانتا عوطتين لا نعلم ان الإقامة ولو كان بالبساتين قصورا ودور سكن في بعض  
 فصول السنة لا يشترط بمجاوزتها على الظاهر في المصوح خلافا لما في الروضة أصلها  
 الا نهالست من البلد والقرى ان المتصلان بشرط بمجاوزة نسيانها أو له لسكن خيام  
 كالأعراب بمجاوزة حلة فقط ومع بمجاوزة عرض وادان سافرتهم عمرته ومع بمجاوزة  
 مهبط أن كان في ربه ومع بمجاوزة مسعدان كان في وهذه هذا ان اعتدلت الثلاثة فان  
 افترقت سنها كفي بمجاوزة الحلة عرفا وينتهي سفره بلوغ مبدأ سفر من سور أو غيره  
 من وطنه أو من موضع آخر رجع من سفره اليه أولا وقد نوى قبل بلوغه وهو مستقل  
 أقامته وان لم يبلغ لها اما مطلقا ما أربعة أيام صحاح وبأقامته وقد علم ان ارب  
 لا يقتضي فيها وان توقفه ككل وقت قصر ثمانية عشر يوما حواويل غير محارب  
 وينتهي أيضا سفره بغير رجوعه ما كنا لو سلم طولي لا الى غير وطنه لحاجة بان نوى  
 رجوعه الى وطنه أو الى غيره لحاجة فلا يقصر في ذلك الموضع فان سافرتهم حد  
 فان كان طولا قصر والا فلا فان نوى الرجوع ولو من قصر الى غير وطنه لحاجة بنيت  
 سفره بذلك وكنت الرجوع التردد فيه كافي المجموع والاربع بشرط العلم بمجاوزة القصر  
 فلو قصر جالاه لم يصح صلاته لتلاخيه حكمها في الروضة وأصلها (تنبيه) الصوم  
 لسافر سفر قصر أفضل من الفطران لم يضره ما فيه من راءة الذمة والقصر له أفضل  
 من التام ان بلغ صلا من ماسرا حلالا ويختلف في حواضره فان لم يبلغها فلا تأم  
 أفضل خروجها من خلاف اني حصة اما لا تختلف فيه كالحج سافر في السفر معناه في  
 سفينته ومن بدم السفر مطلقا فلا تأم له أفضل للفرج من خلاف من أوجبه كالأمام  
 أجد وما فرغ المصنف من احكام القصر نزع عن احكام الحج في السفر فقال (ويجوز  
 للسافر) سفر قصر (ان يصح بين) صلاتي (القصر والعصر في وقت إجماعه) (تنبيه)  
 تقديمها وتأخيرها (و) ان يصح بين) صلاتي (المغرب والعشاء في وقت إجماعها)

ولم ينفى ولا سابقه عليه كفى وفي التي اثبات فاذا ادخلنا الا على غير طه صارت اياه وسدح الى ونظنه أي مطلقا سواء كان لحاجة أم لا وإذا ادخلنا على لحاجة واقتضى غير طه صارت اياه وسدح لغرو طه لغير طه فلهذا لم ينعض ضرورة تعض السائقين وأما مفهوم هذا الذي ضرورة واحد فهو ما اذا رجس الى غير طه فلهذا قلنا ينسب سفر فيها (قوله والافضل لاسرائيل) فتصل لقوله تقديم ما أو تأخير افكاه قبل وما الافضل منهما فقبل والافضل لاسرائيل وقت أولى الخ أي سواء كان سائر لوقت الثانية أو نازل لوقته ولغيره تقديم وهو من كان نازل لوقت الأولى (١٤١) سواء كان نازل لوقت الثانية أو سائر افكاهن التقديم في صورتين أو أحدهما

ضعف فما اذا كان نازل فمما قبل الافضل قبل التأخير فضعف الى التنتين فتكون التقديم في صورة والتأخير في ثلاثة (قوله ولذكر بعدهما الخ) شروع في شرحه أو راع به على هذا الشرط (قوله اياهما) هذه دعوى ولعلها قوله لاحتمال الخ وقوله فخير مع تقديم دعوى أخرى عليها عنهم بقوله لعلنا الفصل بهاي بالعصرين المرة الأولى وبالمظهر المدة بعد ما في المرة الثانية فتكون قد فصل بين الظهري المرة الأولى وبين العصرين المرة الثانية بعصر المرة الأولى وبالمظهر المرة الثانية وهذا الاحتمال مبني على كون ترك الركز من الثانية (قوله وظاهر الخ) اقتضت هذه العبارة انه لو أخر التنية الى وقت يسع ركعة من الأولى وأقل من ركعة انه يحصى بتأخير التنية الى ذلك الحد وان الصلاة المذكورة تكون اداءها فاعلمنا في وقت الثانية اعتبارا بوقت التنية أي فيما اذا كان الباقي وقت التنية يسع ركعة أما اذا كان الباقي أقل من ركعة فتكون قضاء وقوله في العبارة الثانية تأخيرها في وقت لاسمها صادق بالصورتين المتقدمتين وقد حكى المفسر بان الصلاة

شاه تقديم ما أو تأخيرها الى الجسمة كالظهر في جميع التقديم والافضل لاسرائيل وقت أولى تأخير ولغيره تقديم لا اتباع بشرط للتقديم أو بشرط الأول الترتيب بان يسدح بالاولى لان الوقت لها والثانية تسدح لها والثاني تبة الجسمة لغيره التقديم المشروع عن التقديم سهوا أو عشا في الأولى ولوم تحه منها والثالث ولأه بان لا يطول بينهما فصل عرفا ولو ذكر بعد هاترك ركز من الأولى اعادها وله جميعها تقديم أو تأخير الوحد المرض فان ذكرته في الثانية ولم يطل الفصل بين سلامها ولا ذكره تركه وقتان طال طالت الثانية بتولاجع لظهور الفصل ولو جعل بان يدركان الترك من الأولى من الثانية اعادها لاحتمال انه من الأولى بشرط تقديم الرأس ودوام سفر الى عقد الثانية فلو أقام قبله فلاجع لوال السب وشروط للتأخير أم أن فقط احداهما تسدح في وقت أولى ما بقي قدر يسعها فخيرها من التأخير بعد أو بظاهره أو أخر التنية الى وقت لا يسع الأولى عصي وان وقت ادائها في بنو الجسمة أو نواف في وقت الأولى ولم يبق منها ما يسعها حتى كانت قضاء وتاخيرها ودوام سفر الى تمامها فلو أقام قبله صارت قضاء لا تأخيرها الثانية في الاداء والعذر وقد قال قبل تمامها في المجموع اذا أقام في أثناء الثانية بنى أن تكون الأولى اداء بلا خلاف وما يحتمل بخلافه لا إطلاقهم قال السبكي وتبعه الاستوى وتعليقهم منطبق على تقديم الأولى فلو حاس وأقام في أثناء الظهري وقد وسدح العذري جميع المتبوعين أو في الثانية وقاس ما رجع في التقديم انها اداء على الاصح أي كما يفهمه تعليلهم وأجرى الطائوسى الكلام على الخلاف فقال وانما اكتفى في جميع التقديم بدوام السفر الى عقد الثانية ولم يكتف به في جميع التأخير بل شرط دوامه الى تمامها لوقت الظهري ليس وقت العصر الا في السفر وقد وجد عقد الثانية فيحصل الجمع وأما وقت العصر فيصرفه الظهري بعد السفر وغيره فلا يصرف فيها الظهري الى السفر الا اذا وسدح السفر فيها والأجاز بان يصرف الى وقوع بعضها فيه وان يصرف الى غيره لو وقع بعضها في غيره والذي هو الاصل اه وكلام الطائوسى هو المعتقد ثم شرع في الجسمة بالمطر فقال (ويجوز للتأخير أي التيمم في المطر) ولو كان ضعا فاحتج بل التوب ونحوه كتلم وردد اثنين (ان يجمع ما يجمع في السفر ولو جتمع مع العصر خلا فالو ياتي في منعه ذلك

خط ٣٦  
يسع ركعة فان العبارة الأولى تقتضى انها اداء والثانية تقتضى انها قضاء وأما ما فهو باتفاق فكان الأولى حذف العبارة الأولى والاقتضاه على الثانية وعلى تقدير وجودها يكون قوله وان وقت ادائها منقضا (قوله فلو أقام قبله صارت الأولى قضاء) صادق بصورتين أي سواء قدم الظهري على العصر أو العصر على الظهري غرضه بحكاية خلافت في الصورة التي يظهر فيها التعليل فظاهر في صورتهما ان مقدم الظهري على العصر وقام في أثناء العصر فقبل صاحب الصوم هو أي تأخير الظهري اداء كقوله وجود العذري في بعض العصر وهو منصف لانه مختص بحكاية وتعليل (قوله قال السبكي الخ) غرضه بحكاية خلاف في المسئلة الأولى وهي ما اذا قدم العصر وقام في الظهري يقل السبكي انها اداء قاسا بغير التأخير عن جمع التقديم وهو ضعيف (قوله وأجرى الطائوسى الخ) هو المختص بالمراد بالاطلاق انه متى أقام قبل تمامها صارت الظهري قضاء سواء قدم الظهري أو العصر (قوله فقال وانما اكتفى الخ) غرضه بالقرين بين جمع التقديم والتأخير (قوله الذي هو الاصل الخ) زاده جوابا عن سؤال حاصله ان الاحتياز على حد سواء المرح للاقامة فاجاب بام الاصل فكانت ارجح من الاحتمال الآخر

(قوله وكلام غيره يقتضيه الخ) يقتضى

أن ملأه الطبرى ليس هو موضوع  
مسئلة الجلب بالمطارد لو كان كذلك لما  
قال وكلام غيره يقتضيه لان الجلب  
بالمطر مخصوص عليه لا مستنبط وما  
اقتضاه كلامه من انه ليست موضوع  
الجلب بالمطر ظاهر وانما موضوع الجلب  
بالمطر هو ان يجيى الرجل من محله وقت  
المطر وهو يريد الصلاة فى المسجد فاذا  
استمر المطر انشروط ما زال الجلب (قوله  
وتغير المواقت) يعنى انه صلى كل صلاة  
فى وقتها لم يخل وقتها من صلاته ولكن  
ورد نص من الشارع باخله بعض  
الوقاات عن الصلاة بسبب ما هو  
السفر والمطردون غيرهما فعلمنا ذلك  
النص واعتنا خبر المواقت على ظاهره  
فى غير السنين المذكورين وخالفناه  
هذين فهما مستثنان منه

(فصل فى صلاة الجمعة الخ) أى فى بيان  
أمور لزومها وأموالها فاعتادها آداب  
لها دون غيرها (قوله بعض الميم) وهى لغة  
الطهار والفتنة لعموم السكون لغة عقيل  
وهذه اللفظ فى الفرد حالة سكونه  
سما اليوم أما اذا كان اسما للجموع  
فالسكون لا غير وقوله وجميعها جماعت  
أى بعض الميم ان كان المفرد يستعمل  
بالفتم ان كان المفرد بعضها أو بالسكران  
كان بكمرها وأما اذا كان المفرد ساكن  
الميم جاز فى ميم الجمع السكون والضم  
والفتن وقوله وجميع هذا جمع الساك فقط  
قوله وبومها أفضل الايام) أى ما عدا يوم  
عرفة وهذا اعتد الاثمة الثلاثة وقال الامام

أحمد انها أفضل حتى من يوم عرفة وأما  
للتأهفى أفضل الليالي ما عدا ليلة  
القدر وهذا اعتد الاثمة الثلاثة وعند  
الامام أحمد انها أفضل حتى من ليلة  
القدر والحاصل ان أفضل الايام يوم  
عرفة ثم يوم الجمعة ثم يوم عدا الاضنى ثم  
يوم عدا القنطر وأفضل الى ليلة القدر  
ثم ليلة القدر ثم ليلة الجمعة ثم ليلة الاسراء  
وهذا فى حقا أما فى حقه صلى الله عليه

وسلم قاله الامراء أفضل لانه حمل فى بارئته تعالى يعنى ربه

تقدما (فى وقت الاولى منها) لما فى المحصل عن ابن عباس صلى رسول الله صلى الله عليه  
وسلم بالمدنة الظهر والعصر جمعا والمغرب والعشاء جمعا زاد مسلم عن غير عنيف ولا سفر  
قال الشافعى كما لا يرى ذلك فى المطر ولا يجوز ذلك تأخير الا ان استدعاة المطر يستلزم  
الاجمع فقد ينقطع فتردى الى ان اجابها عن وقتها من غير عذر عن تألف السفر وشروط  
التقدم ان يوجد نحو المطر عند غمره بهما للفران الجلب وعند تحمله من الاولى لئلا ينقض  
أول الثانية فتؤخذ منه اعتبارا امتداده بينهما وهو ظاهر ولا يضربا قطعا فى انشاء  
الاولى أو الثانية أو بعدهما بشرط ان يعلى جماعة يصلى بعينهم بأمره عرضا  
صحت بتأدى بذلك فى طريقه بخلاف من يمس فى بيته منفردا أو جماعة أو يعنى الى  
المصل فى كن أو كان المصل قربا فلا يجمع لا تنفاه التادى وبخلاف من يعلى منفردا  
لا تنفاه الجماعة فيه وأما جمعه صلى الله عليه وسلم مع ان يوث ازواجه كانت يصيب المسجد  
فاجابوا عنه بأن يوثن كانت مختلفة وكانها كان بعدا فله حين مع لم يكن بالقرب  
واجيب ايضا بان الامام ان يجمع بالمؤمنين وان يتأذى بالمطر صرح به ابن ابي هريرة  
وغیره وقال الحب الطبرى ولئن اتفق له وجود المطر وهو بالمسجد ان يجمع والأستاج  
الى صلاة العصر أو العشاء فى جماعة وفيه ثمة فى رجوعه الى بيته ثم عوده اوفى قائمته  
وكلام غيره يقتضيه (تنبيه) فدخل جماعه أنه لا ج غير اسفر ونحو المطر كرض ورج وطاة  
ونحوه وحل وهو المشهور لانه لم ينقل وتسلم الوقت فلا يخالف الا مصر يحسب فى  
الصومع عن جماعة من اصحابنا حوازه بالذكورات قال وهو فى حد الف المرض وان حل  
واختاره فى الرضة لكن فرضه فى المرض وجرى عليه ان المقرئ قال فى المهمات وقد  
نظرت بنقله عن الشافعى اه وهذا هو الاثر فى حسان الشرع وقد قال تعالى وما جعل  
عليكم فى الدين من حرج وعلى ذلك حسن ان يراعى الفرق فى نفسه فمن يجمع فى وقت الثانية  
بقدمها شرائط جمع التقدم اوفى وقت الاولى بؤخرها بالامر للتقدم وعلى المشهور  
قال فى المجموع وانما لم يطبق الوصل بالمطركا فى عذر الجمعة والجماعة لان تأخرهما الى  
سبيلهما واجامع ترك الوقت بلا بد لان العذر فيها ليس بمخصوصا بل لكل ما يلحق به  
مقتضى شديدة والوصل منه وعذر الجلب معشوط بها جماعة به السنة ولم يجرى بالوصل  
(تنبيه) قد جمع فى الرضة ما يخص بالسفر الطويل وما لا يخص فقال الرخص المتعلقة  
بالطويل اربع القصر والمطر والمع على الخلف ثلاثة ايام والجمع على الاظهر والمضى  
يجوز فى القصر ايضا اربع ترك الجمعة وكل الميت وليس بختما بالسفر والتنقل على  
الاحالة على المشهور والتم واسقاط القرض به على الجمع فيها ولا يخص هذا بالسفر  
اخصائه عليه الرافعى وزد على ذلك صورتها ما سافر الموضع ولم يجد المالحق ولا وكيله  
ولا احيا ولا الامين فله اخذها معه على الصحيح ومنها ما لو استحب مع غيره زوجته  
برقة فلا قضاء عليه ولا يخص بالطويل على الصحيح ووقع فى المهمات نصيب كسبه وهو

كما قال الزركشى صهر

(فصل) فى صلاة الجمعة ضمن الميم واسكبا وفقها وحكى كسرها وجميعها جماعت وجمع  
ميت بذلك لاجتماع الناس لها وقبل الجمع فى يومها من المطر وقيل لا نه فيه  
خلق آدم وقبل لاجتماعه فيه حواء قبل الجمع فى الارض وكان يسمى فى الجمالية يوم العربة  
أى الذين المعظم وهى أفضل الصلوات ويومها أفضل الايام وخير يوم طلعت فيه  
النس يصق الله تعالى فيه مائة ألف عتق من النار من مات فيه صحت له الجنة الله تعالى  
له اجر شهيد ووفى فتنه القبر وهى بشرطها الاية فرض عن قوله تعالى يا أيها الذين  
آمنوا اذا نودى للصلاة فاستمعوا له وانصتوا الى ذكر الله وقوله صلى الله

(قوله) وهو شرط لغيره من كل عبادة غرضه الاعتراض على المتن في ذكر الاسلام وكذا قوله والتكليف شرط الخ غرضه الاعتراض على ذكر البلوغ والعقل لان الثلاثة ليست خاصة بالجمعة واقتصر على المنهي عنه والمنعوت فيه مسامحة لمطلبها السكنى الثلاثة على حد سواء ان تعدوا بموجب القضاء والا فلا (١٤٣) (قوله) والذكورية كان الاولى والذكورة الا ان يقال آفي بالماله فالحكمة لفظ

الحرية (قوله) ولا يحدرك (الجمعة) ٢٣ ومن  
الا اعتذارا لثقلها صاحب الزرع يحصده  
أوحته وكان لو تركه في هذا الوقت لتلف  
الزرع ولم يحصل الاسات (فرع)  
حاشا بالطلاق الثلاث لا يصلح وراه  
زيد فولي زيدا الجمعة فقبل صلى  
وتكون مكرها شرعا كن حلفه لا يقطع  
شباب فاقب وقبل وترك الجمعة  
وتكون ذلك عسرا في ترك الجمعة كن  
أحب بعذر ترك النفل ويتم ورد  
بان لفعل بدلا وهو التيمم وفي ذلك نظر  
فان الجمعة لا بد لها من الظهور والحاصل  
ان في ترك من المثلين قولين (فرع)  
سافر يوم الخميس للبلدة فقام بها طويلا  
لا يقم فاصبر يوم الجمعة مقاما ينظر  
فما جاءته فلا تزمه الجمعة في ذلك الحقل  
لا في حكم المسافر ومن ذلك المسافر  
السيد قبل يوم الجمعة وعزم ان يقم فيه  
اقامة لا يتعلم السفر فلا تزمه الجمعة  
انتهى (قوله) لو احدث من البلد الم  
الترديد بحله اذا كان البلد لا يصير  
الاجتماع فيه بان يكون بمسكن اجتماع  
المحبوسين وغيرهم في مكان واحد اما اذا  
كان البلد عسرا لا اجتماع فيه فلا وجبه  
لهذا الترديد بل يجوز ولو احدث الواحد  
من أهل البلد يحسب له ترتيب عده  
تدخل الجمعة لاهل البلد (قوله) انه  
ذلك أي لو يكون من التمتع فانه (قوله)  
وشبان أي تكافس وفرسان وفي نسخة  
وشباب (قوله) واستنبط بعضهم ذلك  
أي مجموعهم لان الدليل لا شاب فيه (قوله)  
قبل احواله أي ولو بعد دخول الوقت  
سواء حصل ضرر أم لا بخلافه بعد الاحرام  
فلا يجوز ما فيه من قطع الفرض الا  
لعذر شديد (قوله) لا تخوم من كافي

عليه وسلم وراح الجمعة واجب على كل محمل وفرضت الجمعة والنهي صلى الله عليه وسلم  
بمسكه ولم يصلها حاشا الى ان لم يحكم عددها وان من شعارها الاظهار وكان  
صلى الله عليه وسلم يترك مستغفرا والجمعة ليست ظهر امغصوا وان كان وقتها وقتك وتدارك  
به بل صلاة مستقلة لانه لا يفتي عنها اقول عمر رضي الله تعالى عنه الجمعة ركعتان تمام  
من غير قصر على لسان نبيكم صلى الله عليه وسلم وقد خاب من افترى وراه الامام احمد  
وغیره ويختص شروط لزومها وشروط لصحتها وآداب وستأتي كلها وقد ابا القسم  
الاول فقال (وشرائط وجوب) صلاة (الجمعة) تسعة اشياء بتقديم السن صلى  
الموحد الاول (الاسلام) وهو شرط لغيره من كل عبادة (و) الثاني (البلوغ) و  
الثالث (العقل) فلا جمعة على الصبي ولا على المجنون كثيره من الصلوات والتكليف  
ايشترط في كل عبادة قال في (الروضة) والتي عليه كاجنون يعلق السكنى فانه يلزمه  
فما جاءها ظهر اكثيره (و) الرابع (الحرية) فلا يجمع على من يهوى لنقصه ولا شغاله  
بصوق السدة عن النبي لها وشمل ذلك المكاتب لانه عندما في عليه درهم (و) الخامس  
(الذكورية) فلا يجمع على امرأ فخرشي لنقصهما (و) السادس (الجمعة) فلا يجمع  
على مرض ولا على معذور غير مرض في ترك الجمعة كما يشعرونها ومن الاعتذار الا شغل  
بقدر الميت كاحتياضهم واهلها لا ينطبق التخصيص نفسه معه ويختص منه تلويث  
المسجد كافي التتمة وذكر الرافعي في مالا للجمعة ان الجنس عذر اذا لم يكن مقصرا فيه  
فيكون هنا كذلك واهي القوي بانه يجب اطلاقه لفظها والغزالي بان القاضي ان  
راى المصلحة في منع منعه من الاذلة والاولى ولو اجتمع في الجنس أربعون فصاعدا قال  
الاستاذي فلا يقاس ان الجمعة تزمه هم وانما كان فيهم من لا يصلح لاقامته لاهل واحد من  
البلدان لا يترتب عليها الانقضاء اقامة الجمعة لهم الا لظاهر كما قال بعض المتأخرين انه  
ذلك وتزائم الشيخ الهرم والزمن ان وجد امر كمالا او اجارها واعازة ولو ادما كما قاله في  
المجموع ولم يشق الركوب عليها كتحته المشي في الوحل لا تنقضاء الضرر ولا يجب قبول  
المردوب ما فيه من المنه والشيخ من جاوز الاربعين فان الناس صغار واطفال ومجان  
وذراى الى البلوغ وشبان وقتنا الى الثلاثين وكقول الى الاربعين وبعد الاربعين  
الرجل شيخ والمارأة بنت واستنبط بعضهم ذلك من القرآن العز رجال على واثباته الحكم  
صيا قالوا جمعا في ذكرهم وكلم الناس في المهدوك سلا انه ابا شيئا كبيرا والهرم  
أقصى الصكبر والزيادة الاشارة والعامة وتزائم الاخي ان وجد قائدة او باجزة مثل  
يحد أو متبرية او ما كان في عيده لم يلزمه المصنوع وان كان يحسن لمنى بالصالحا فلا  
لقاضي حسيب ما فيه من الترخص للضرر وان كان قريبا من الجامع بحيث لا ينظر  
بذلك ينبغي وجوب المصنوع عليه لان المعتبر عدم الضرر وهذا لا يتضرر بذلك ومن صم  
ظهوره عن لائزهم الجمعة فحجته لانها اذا صحت من تلزمه فمن لا تزمه أولى ونهى  
عن ظهوره وان ينصرف من المصلى قبل احواله ما لا تخوم من كافي لا يجدها  
فليس له ان ينصرف قبل احواله ما ان دخل وقتها ولم يضره ما ينتظاره فلهما  
اواقيت الصلاة ثم لو اقيمت الصلاة وكان من مشقة لا تحتمل كن به اسهل لمن انتظاه

قوله لا يحدرك الجمعة التي في مجالها لا يخرج ولا يمل معذور بغيره من ترك الجماعة اه معجمه

حاصله انه لا انصراف ان كان قبل الوقت أي سواء حصل ضرر أم لا وكذا بعد دخول الوقت وقبل الاحرام اذا زاد ضرره بالانتظار  
ولم يتم الصلاة واقيت لكن حصل ضرر لا يعمل في الصلاة ما بعد الاحرام فليس له انصراف الا لا يتردد بعد الاحتمال عادة  
(قوله) لا تخوم من كافي (وكذا) كل من شئ عذره كونه الجوع او العطش او الخوف من غريم أو عربة أو فقد تركوب لا تقوى وحول



فاحس مولو بعد غمره وعلم من نفسه انه ان مكششفه فاقه كما قال الازدي ان له  
 الانصراف والفرق بين المستثنى والمستثنى منه ان المانع في غمر الميز من وجوبها  
 مشقة المعتبر وقد حضر مقعلا لها والمانع في غيره صفات فاقه بالاولى بالمعتبر  
 (و) الصابع (الاستيطان) والاولى ان يعبر بالامة فلاجعة على مسافر سفرها  
 ولو قسما الاشتغال و قد روى فروقا لاجعة على مسافر لكن قال البيهقي والصحيح  
 وقفه على ابن عمرو اهل القرية ان كان فيهم جمع تصعب بالاجعة وهو ان يعون رجلان اهل  
 السكك المستوطنين او قسما صوت عال من مؤذن يؤذن لكعاده في عدا الصوت  
 والاصوات هادئة والرياح راكدة من طرف بلدهم لبلد الاجعة مع استواء الارض لزمهم  
 والمعتبر صاع من اصفي ولم يكن اسم ولا حوزة مع حد العاد ولو لم يسمع منهم غروا احد  
 وبغير كون المؤذن على الارض على حال لانه لا ينطبق لحد مقل القاضى او لطلب قال  
 اصحابنا الا ان تكون البلد في ارض من اصحاب كسرى بنان وناحه في المجموع فانها بين  
 انصار قنم بلوغ الصوت فيعتبر فيها الصلوة على ما يوافق الاشياء وقد يقال المعتبر  
 السماع ولو لم يكن مانع وفي ذلك مانع فلا حاجة لاستثائه ولو سماع الله من بلدين فغمر  
 الاكثر جماعة اولى حال استو بلغراعاة الاقرب اولى كقطره في الجاعة فان لم تكن ثم ابلغ  
 المذكور ولا بلدهم الصوت المذكور لم يترهم بالاجعة ولو ارتفعت قرية به سمعت ولو سواوت  
 لم تسمع او انخفضت فلم تسمع ولو سواوت لم تسمع التانيستون الاولى اعتبارا بعد  
 الاستواء ولو وجدت قرية فيها رايعون كالمون قد دبروا والاولى فيها استغلت عنهم سواء  
 مجموعا انداء لا ويحرم عليهم ذلك لعلهم بالاجعة في قرى بهم ولو وافق الصديق لاجعة  
 فغمر اهل القرية الذين بلغتهم النداء لصلاة العبد ولو رجعوا الى اهلهم فاتهم بالاجعة فظلم  
 الرجوع وترك الجماعة على الاصح نعم لو دخل وغمر اهل انصارهم فظلمها ان ليس لهم  
 تركها ويحرم على من زعمه الجماعة السعر بعد الزوال لا يزوج بها تاق به بغير دخول  
 الوقت الا ان يغلب على ظنه انه يدرك الجماعة في مقصده او طريقه وصول المقصود  
 او يتضرر بخلفه لها من الوقت فلا يحرم دفعها لغيره ما بمجرد ان يطاعه عن الزفة بلا  
 ضرر فليس بمضد بخلاف ظنهم لان التهم لان الظاهر يشكر في كل يوم جماعة لاجعة  
 وبانه يستغنى الوسائل ما لا يشتر في انفا صدوق الزوال واوله التهم كعده في المارة  
 وغيرها وانما حرم قبل الزوال وان لم يدخل وقتها لانها مضافة الى اليوم ولذا ذهب السبي  
 قبل الزوال وعلى بعد الداروسن لغرض نزع الجماعة ولو جعلها جماعة في ظهره وانماها  
 ان شئ عذره لثلاثتهم بالربعة عن صلاة الامام وسن ابن رجب زوال عذره قتل غوث  
 الجماعة كعبد رحو المتق تأخير شرطه الى القوات بالاجعة اما من لا يرد زوال عذره قتل غوث  
 كرامة فبغير الظاهر افضل لغيره ففضله في الوقت ثم في القسم الثاني وهو من وط  
 العصة فقال (وشرائط) صفة (فقطها) مع شرط غيرها (بلاية) قل ثمانية كاستراها الا ان  
 (ان تكون الاصل) أي ان تقام في خطبة اشد او طان المصعب من ان لانداء الوهاب  
 المسقفة والساحات والمساجد ولو انتهت الالفة وانماها على عمارتها لم يضار ماها في  
 حصة الاجعة وان لم يكونوا في مظال لنها طهم ولم تنتفع في غير بناء الا في هذه وهذا  
 بخلاف ما لو زلوا ما كانوا قوا مقابله لعمومهم وفيه لا يصح جعلهم فيه قبل الانتهاء منها  
 للاصل في المالحين وكذا الوصل طائفة خارج الالفة خلف جمعة معتقدة لا جمع جهم  
 لعدم وقوعها في الالفة المجتمعة وان خالف في ذلك بعض المتأخرين ونحو في القضاء  
 المعلوم من خطبة البلد (مصر) كانت اقربيه بمسب لا تقصر فيه الصلاة كما في الكن  
 الخارج عنها المعلوم منها بخلاف غير الحدود منها فأن أطلق المنع في الكن الخارج عنها

لا تجزعه لاجعة والمستثنى هو نحو امر بين  
 وما سئل الفرق ان عذر المريض ونحوه  
 زال بالمضور وعذر غيره كالصبي  
 والمرأ والحفي والعلم زل بالمضور  
 (قوله واهل القرية الخ) لفظ الاهل ليس  
 قسدا بل الواحد كذلك والقرية ليست  
 قسدا بل العمارات انما بها كذلك  
 (قوله ولو سواوت لم تسمع الخ) اختلف  
 في معنى المساواة فقيل انه بقدر زوال  
 الارتفاع ويجعل من مكانه على وجهه  
 الارض وهذا هو المعتمد وقيل معناه ان  
 تسمع مسافة الارتفاع مجتذ على وجه  
 الارض الى حصة بلدة النداء ويجعل من  
 على طرفه من حصة بلدة النداء او تقدر  
 بمسافة الارتفاع مجتذ تخلف البلدة  
 السامعة وقيل البلدة السامعة على طرفه  
 من حصة بلدة النداء وهذا الوجه يرجع  
 للاول وكذا قال في المسئلة الثانية  
 (قوله ولو وجدت قرية بها الخ) هذه  
 تقدمت في مكررة الا ان يقال ان هذا  
 اهم مما تقدم باعتبار قوله سواء جمعوا  
 النداء ام لا (قوله ولو رجعوا الخ) المعنى  
 لو رجعوا الى بلدهم او اراد الرجوع الى  
 الجماعة لم يدركوها (قوله او يتضرر بخلفه  
 الخ) أي كانت رفته خروا قبل التغير  
 ولم تكن هومن المخرج الالفة التغير  
 او كانت رفته لانه لم يترهم المدة حصة  
 كالصبيان مثلا (قوله وقبل الزوال الخ)  
 مبتدأ خبره قوله كعده وما بينهما  
 اعتراض لكن فيه نظر لان قبل وبعد  
 عن ذكر المصناف انه لم يترهم النص على  
 الظرفية والجبرين وهما جرت بالكاف  
 رجعت مبتدأ والمبتدأ لازم للرفع الا  
 ان يقال انه ليس مبتدأ حقيقيا بل صفة  
 لفتد او التقدير والسفر قبل الزوال الخ  
 وقوله كعده التقدير كما سفر بعده فلم  
 تدخل الكاف على بعده لم تخرج قبل عن  
 النص (قوله ان شئ عذره) والعذر  
 انشئ كالجوع والعطش والخوف من  
 الغرم والخوف من العقوبة وقد المركوب  
 الاثنى والوحي والمطر وانما كان في هذين خفيلا لاحتمال ان يكون ذلك التضرر بنى اوله مركوب وبك وبه في كل عدم ذلك (قوله) اراد  
 مصرا كانت اقربيه بجهه مرتبطا بلفظ البلد المسود اتى في المارح فلو قدمه بجنب الملت كان احسن لان تأخير لم يده

اراد

(قوله بحيث لا تنصرف) بيان لكونه حجة وادعاء البلد (قوله انتم) أي كلام الأديهي (قوله وفي فتاوى ابن الزري الخ) شرع ابن الزري انه يكفي اتصال المسجد بأما الفضل أو باعتبارهما كان وهو منصف (قوله والاضابط الخ) أي لصحة الجمعة في المسجد المنفصل عن البلد (قوله مصر كانت أوقرية) (١٤٥) فظاهر ان مصر اشترت تكون وقرب بمطوف عليه وكانها تأتي فيها جازا في مقتضى

انقسام البلد الى مصر والى قرية بمقتضى انقسامها فاعادها صاحب ابن قاء بان تكون ثامة والمراد بالبلد مطلق الائمة وهذا أحسن ما حل به الشارح الآن قال ان الاضابط في قول الشارح خطه ائنه سانية أي خطه هي ائنه فربيع لكلام ابن قاسم لكن كان الأولى للشارح حذف لفظ بلد من التفسير لان ذكره مرجع الاعتراض ثانيا (قوله فيها السابقون ظهرا) أي اذا خرج الوقت واشتهروا على النص فان كل المصدق وبسبب الجمعة كما في أي شاء أو استثنافا (قوله ولو نقصوا الخ) المراد بالنقص بطلان صلاة بعضهم بحدوث أو غير كالموت أو إخراج نقصهم من الصلاة أو التبرع بها بالنقص وفيها يأتي بالنقصان فتنق (قوله فيها السابقون ظهرا) ما لم بعد المنقضيون قورا ويدر كروا الفاضحة قبل ركوع الامام وكان ذلك في الركعة الأولى وانما تلم الجمعة فينبو على ما مضى من الاحرام ومثل ذلك في ادراك الجمعة ما لا أحرع أو يكون غيرهم ان كانوا جمعوا الخطبة وكان في الركعة الأولى وأن يدر كروا الفاضحة قبل ركوع الامام فان اختل شرط القسم الأول والثاني وجب استئناف الجمعة على من عاد وعلى من كان مع الامام وعلى الاربعين الذين أحرعوا عقب الأولين اجمع انقطعت افعال الفصل أو من غير خطبة ان يطل (قوله ولو أحرعوا بعد قبل انقضاء الأولين الخ) المراد ان العدد كل قبل بطلان صلاة أحد من الاربعين فصدق بما اذا دخل واحد منهم

أراد هذا قال الأديهي وأكثرا أهل القرى يؤثرون المسجد عن جدار القرية قليلا لصاحبه له من محاسبة البهائم وعدم اعتقاد الجمعة فيه بعد وقت القاشي إلى الطل قال أصحابنا لو بنى أهل البلد مسجدا ثم شاربوا لم يميز لهم إقامة الجمعة لان اتصاله عن البناء مجهول على اتصال لا بعده من القرية اه وفي فتاوى ابن الزري اه اذا كان أي البلد كبيرا وتوب ما حوالى المسجد لم يزل حكم الوصلة عنه ويجوز إقامة الجمعة فيه ولو كان بينهما فرع اه والاضابط فانه ان لا يكون بحيث تنصرف الصلاة قبل مجاوزته أخذ اجماع ولو لازم أهل انقيام موضعنا من المصراع ولم يبلغهم انقضاء من محل الجمعة فلا جعة عليهم ولا تصح منهم الاتيم على هيئة المستوفى في وليس لهم ائنه المستوطنين ولا ن قبائل العرب كانوا عقيين احوال المدينة وما كانوا يصلونها أو امرهم على الله عليه وسلم بها (و) الثاني من شروط الصلة (ان يكون العدد اربعين) بربلا ولورضى ومنهم الامام (من أهل الجمعة) وهم الذكور والاحرار المسكونون المستوطنون يجمعها الا فطنون عنه شتله واصفا للحالة لا صلى الله عليه وسلم لم يجمع الناس بحجة الوداع مع مزمه على الاقامة بأما عدم التوطن وكان يوم عرفه فيه اربعين كافي المصنوع صلى به الظهر والعصر بقدر عاكفا في خبر مسلم ولو نقصوا فيها بطلت لاشتراط العدد قد واهما كالوقت وقد فات فيها السابقون ظهرا أو في خطبة لم يحسب ركعتين مناهل حال نقصهم لعدم مجامعهم له فان عادوا غير ما عار جازا شاء على ما مضى منها فان عادوا بعد طول الفصل وجب استئنافها لانقضاء الموالاة التي فعلها النبي صلى الله عليه وسلم والائمة بعده فحيث اتابعهم فيها كنقصهم بين الخطبة والصلاة فانهم ان عادوا غير ما عار جازا شاءوا وجب الاستئناف ذلك ولو أحرعوا بعد قبل انقضاء الأولين تمت لهم الجمعة وان لم يكونوا جمعوا الخطبة وان أحرعوا عقب انقضاء الأولين قال في الوسيط تنجز الجمعة بشرط أن يكونوا جمعوا الخطبة وتصح الجمعة خلف عدوهم جيز وصار فروع بان محدثا لو حدثنا أكبر كغيرها ان تم العدد اربعين بغيرهم بخلاف ما اذا لم يتم الاجم (و) الثالث من شروط الصلة (الوقت) وهو وقت الظهر لا تنابع رواء الشيطان مع خبر صلوا كما روي أصلي فيشترط الاحرام بها وهو (باق) بحيث يسعها جميعا (فان خرج الوقت) أو ضاقت عنها فوسن في ذلك (أو عدت الشروط) أي شروط صحتها وبعضها كان فقد العدد أو الاستيطان (حلب) حسنت (ظهرا) كالوقت بشرط القصر يرجع الى الاتمام فعمل انما اذا تمت لا تقتضى جعة بل ظهرا أو خرج الوقت وهو فيها وجب الظهر شاء الحاقا للادوام بالائنه افسر بالترام من حسنت بخلاف ما لو شك في خروجها لان الأصل بقاؤها وما الميسوق المدرك مع الامام منها ركعة فهو كغيره فيما تقدم فاذا خرج الوقت قبل سلامه فانه يجب ظهر شاء وان كانت نابعة لمصلحة محضه ولو سلم الامام الأولى وتسعة وثلاثين في الوقت وسلمها السابقون تارخه من جعة الامام ومن معه

4

خط ل في الصلاة تم بطلت صلاة واحد وهكذا كل ما أحرع واحد تبطل صلاة واحد فلا يتعد الحكم بكونه اثار بعين يصرحون بدفعة واحدة قبل بطلان صلاة الأولين (قوله وان لم يكونوا جمعوا الخ) أي ولو يقرأوا الفاضحة بان ركع الامام عقب آخر اجمعهم ولكن قرأها الأولون سواء كان ذلك في الركعة الأولى أو بعد از رقع من ركوعها أو في الثانية قبل الركوع من ركوعها (قوله جمعوا الخطبة) ويشترط أن يكون ذلك في الركعة الأولى وان يذكرها الماتعة قبل ركوع الامام (قوله والوقت الخ) جملة بجملة معطوف على جملة الشروط السابقة والشارح جعل قوله والوقت خبرا للخطوف وجعل باقي خبرا للبدن المحذوف فغير ارباب المتن

(قوله) فلا تصح جنتهم أى حتى الامام وقوله) فان قيل وارد على عدم صحة جمعة الامام (قوله) والاربع من الشروط (الخ) كان الاولى تأخير الشروط الزائدة بعد فراغ كلام المتن اذ كان ذكر هذه الاربع عند قوله) وان يكون القدما) مان يزد ويقول من ازل الحطبة الى آخر الصلاة (قوله) ولو عظم (الخ) وهذا احد قواين للتأني والقول) التأني يعمز اذا عظم البدن وعسر الاجتماع بالناس عند الجمعة بقدر الحاجة (قوله) ولا يجوز اجاها) هذا هو القول الثاني فكما قال محل القول بالمتن ما اذا عسر الاجتماع والاجاز (قوله) كبر الخ) بكسر الباء في المحسوس وفي السنن وأما في المعنى فهو بالنص تحريكه فتأخذه الله ان تقولوا لما لا تغفلون وعجزه (قوله) وطاهر النحل (الخ) وحاصله لا يجمع بصر وعظم الامم ولا يعبد واحد (قوله) لا الاحتياط (الخ) مرتبط بقوله يجوز التعدد بحسب الحاجة ونحل تكون ذلك احتباطا ومنه وبان اذ لم يدريه انقول الصعب يتبع التعدد مطلقا وأما اذا لم يراع فلا وجه لاعادة الظاهر ولا تتقدم (قوله) استؤنعت الجمعة) بان يجمع الفريقان ويصلوا الجمعة اى ان أمكن فان لم يمكن جدهم واجتماعهم وحاصل الظاهر على الجمود ويؤمن اقل الوقت وقوله) فان الامام اذن مرط عشة السك فقط (قوله) وفرأضها (الخ) تعبیرهما باعروض وهما تقدم بالشروط تمن والافكها شروط (قوله) اذا اقرس (الخ) تعليل لقوله لا يخالف والاوى حذف قد روي قال لها الحقيقي (قوله) الا دهما) اى بعد نزول الآية وأما قبلها فكانا يثبت بعد الصلاة (قوله) ونظا) الحمد والصلاة (الخ) المراد باللفظ الحروف أى حرفي الحمد والصلاة متبعية

أما المسلمون خارج أوقفة ونقصوا عن آر حين كان سلم الامام فبو سلم من معه أو بعضهم  
خارج فلا تجمع جمعهم فان قيل لو تبين حدث المأمور من دون الامام صحت جمعة كما قلناه  
الشيطان من الباب مع عدم انعقاد صلاتهم قلنا كان هناك ألقاباً حسب ما انحدث جمع  
جمعتهم في الجمعة بأن لم يجد ما هو لا رتباً بخلافه لما راج الوقت وآز اسع من الشروط  
وحدود العدد كمال من أول الخطبة الاولى الى انقضاء الصلاة لتفريح مسئلة الانفصال  
المتقدمة والخامس من الشروط ان لا يسبقها ولا يتاخرها جمعة في محلها ولو علم كما قلناه  
الشياخ على ما صلى الله عليه وسلم والخطباء ان اشهد من يقرى سورة الجمعة والصلوة ولا  
الافتحار على واحدة أو قضى الى انقص من انقلد تراخا والافتحار وانصاف الكرامة  
قال الشافعي والامور لا يرد قبلها من مسجد بل اجاز في مساجد العشرة واليهو زاجعا  
الا اذا حكي عن أهل وعصر اجتماعهم في مكان بأن لم يكن في محل الجمعة موضع يجمعهم  
بلا مشقة ولو عزم بعد فمروا تعدد الحاجة بمسبب الى الشافعي رضى الله عنه دخل  
تعداد أهلها بقولهم فيها جعتين وقيل لا فلا يجرى بكسر عليهم بحمله الا حكي عن رجل من غير  
الاجماع قال الزواياني ولا يحتل مذهب الشافعي غيره وقال السبكي وبه أقرى المزني  
عصر والظاهر ان الجمعة في العمر من يعلى لا يجزى تاريخه في غير ولا يصح ما أهل البلد  
كما قبل بذلك وطاهر النص منع الزعم مطلقا عليه اقتصر صاحب التبيين كما نسخ الى  
حامد ومناحه قال الحافظ من لم يبدعه تعددت فيه الجمعة بمسبب الحاجة ولم يحل  
سقي جمعة ما يبدعه انقلد اقلوسه قيا يجمع في محل لا يجرى والحدود ما حجة السابقة  
للاجماع الشروط فيها الامة والمعتبر بين الحدود والتكبير وهو لا اعوان  
سبقة الآخر بالزعم وهو وقتها معا وشك في الورد وقتها معا أمرت بالاسئنة  
الجمعة ان اسع الوقت لتوافقهما في العدة فليست أحداهما أولى من الأخرى ولا  
الاصلي في صورة التلذذ عدم وقوع جمعة تجزى قال الامام وسك الامة باسم اذا عاودوا  
المعترضة فندمهم مشكل لا تحل بتقدم أحداهما فلا تصح الاخرى فالتنبيه بقولهم  
جمعة ثم ظهر ان قال في المجموع وما قاله مصنف والافلا جمعة كافة في البراءة كما قلناه لأن  
الاصل عدم وقوع جمعة تجزى حتى حل طائفة وان سبقت أحداهما ولم تنسب كان مع  
مر يضاهي تنسب متساويتين وهما المتقدم فآخر اذن ذلك الوقت تنسب وتنبس بعده صلوا  
طهرا لا يفتيا وقوع جمعة صفة نفس الامر ولو يمكن اقامة جمعة عدوها والطائفة التي  
صحت فيها الجمعة غير معلومة والاصل في العرض حتى حل طائفة عدوها لم يلجأ الظاهر  
(عائدة) المجمع الخارج اليها مع الزائد عليها كما سعت الحاج الى أحداهما في ذلك  
النفصل المذكور فها كما أقبح به البرهان ان أى سرف وهو ظاهر (وقرأ الله بانه) لا  
وهذا لا يخالف من غير بالشرط كالجهر وان الشروط عانة كإمام العرض والشرط  
قد يتعمان في أن كلامهما لا يمتد الى الأول وهو الشرط السادس (مطابقان) نظير  
النفص من ابن عمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب يوم الجمعة سخطين يجلس  
بهما وكروا قبل الصلاة بالاجماع الامم شذع خبر صلوا كما روى في أصلي ولم يصل  
صل الله عليه وسلم أحداهما حال في المجموع ثبت الصلاة صلى الله عليه وسلم بعد خطبتين  
وأركبها سجدة أو لها بعد الصلوات لا يتابع وأنها الصلاة على رسول الله صلى الله عليه  
وسلم لانها عبادة اقتضت الى ذكر الله تعالى فلا يتبع الى ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم  
كالصلاة ولعل الجود الصلاة متعين للاتباع فلا يجزى الشكر والثناء ولا اله الا وهو  
ذلك ولا متعين لفظ الجود بل يجزى تحمدها أو هاء الحمد أو شؤ ذلك ونسب لفظ الحمد فلا  
يجزى الحمد لغير من أو شؤ ولا يتعين لفظ اللهم صل على محمد بن عيسى نصلى أو أصلى

أو نحو ذلك ولا يتعين لفظ محمد بل يكفي محمدنا والشيء والمسمى أو الحاشأ أو نحو ذلك ولا  
 يكفي رحم الله محمداً أو صلى الله عليه وآله أو غيرها الوصية بالتقوى لإتباع روادهم ولا يتعين  
 لفظ الوصية بالتقوى لأن الغرض الوضوء والخشوع على طاعة الله تعالى فكيف أطعوا الله  
 وراقبوه وهذه الثلاثة أركان في كل من الخطبتين وراعيهما قراءة آية في أحداهما إعلان  
 الخائب أن القراءة في الخطبة دون تعيين قال الماوردي أنه يجوز أن يقرأ من قرأههما قال  
 وكذا قيل الخطبة أو بعد قراءتها أو قبلها أو في ذلك من النص من يحاكي في الصلوة  
 وسن جعلها في الأولى ولو قرأ آية بعد منزل وسجدان لم يكن فيه كلفة فإن خشى من ذلك  
 طول ففصل بمحمد مكانه أن أمكنه والا تركه وناسبها ما يناسب عليه اسم دعاء المؤمنين  
 والمؤمنات فآخر في الخطبة الثانية لأن الدعاء يليق بالخواتم والخص به الحاشرين  
 كقولهم رحمكم الله كفي بخلاف ما لو خص به العائنين فما يظهر كما يؤخذ من كلامهم ولا مانع  
 بالدعاء والسلطان به منه كما في زيادة الوضوء أن لم يكن في وصفه سجدة فقال ابن عبد السلام  
 ولا يجوز وصفه بالصفات الكاذبة إلا ضرورة وسن الدعاء لآئمة المسلمين وولاء أمورهم  
 بالصلاح والأمانة على الحق والقيام بالعدل ونحو ذلك ويشترط أن يكونا عريتين والمراد  
 أركانها لا إتباع السلطان والخلف فإن لم يكن ثم من يحسن الأمر يستعمل تحملها حسب  
 خبرها أو أمكن تحملها حسب على الجميع على سبيل فرض الكفاية فيمكن في تحملها واحد  
 وإن (يقوم) القادر (فيهما) جميعاً فإن عجز عنه خطب بالآ (و) إن (يجلس)  
 بينهما) فلا يتابع بطمانينة في جلوسه كما هي الجلوس بين السبعين ومن خطب فاعده العذر  
 فصل بينهما بسكينة وهو ما يشترط كونهما في وقت الظهور ويشترط ولاه بينهما بين  
 أركانها بينهما من الصلاة وطهر من حدث أصغر أو أكبر ومن خص غير مقصوده  
 في قوله وبهذه مكانه وسر لهو رعي الخطبتين وإتمام الأركان من الدين تتعقد لهم الجمعة  
 ومنهم الإمام أركانها لا مقصوداً وعظم وهو لا يحصل إلا بذلك فعمل أنه يشترط  
 سماعهم أعضاؤه في فهم معناها كالصام يقرأ الفاتحة في الصلاة فلا يفهم معناها  
 فلا يكفي الأسماء كالآذان ولا الأصابع دون أركانها لا يفهم معانيها أو بعد  
 أو نحوه ومن ترسب أركان الخطبتين بأن يرد بالجدد فتم الصلاة على النبي صلى الله عليه  
 وسلم ثم الوصية بالتقوى ثم القراءة ثم الدعاء كما جرى عليه السلف والخلف وأغما لم يجب  
 لخصر من المقصود به ومن لم يسمعها سكوت مع أعضائه لها القول تعالى وإذا قرأ  
 القرآن فاستمعوا له وأنصتوا ذكر في التفسير أنها زلت على الخطبة وسجدت قرأ بالاشتمال  
 عليه وجرد السلام وسن تثبت العاطس ورفع الصوت بالصلاة على النبي صلى الله  
 عليه وسلم عند قراءة الخطبتين أن الله ولا شكته بصلون على النبي وإن اعتنى كلام  
 الرخصة لأخيه الوقوع وصرح القاضي أبو الطيب بكونه وعلم من سأل الأصوات فيها عدم  
 حرمة الكلام فيها لأنه صلى الله عليه وسلم قال لم يسمعها ما عدت قال  
 حبان بن موسى فقال قلت مع من أحببت لم يذكره صلى الله عليه وسلم الكلام ولم يسمع  
 له وحديث السكوت فالأمر في الآية للجنب جبين الله ليس أمامي لم يسمعها ما عدت  
 أو يشتهل بالذكر والقراءة وذلك الأولى من السكوت ومن توجهوا على من يقرأ لم يكن منبر  
 فليسمع من صلى على من عند المنبر وأن يقل عليهم إذا صعد المنبر ونحوه وأنهى إلى  
 الدرجة التي يجلس عليها المصلين بالستر أو صلى عليهم مجلس فترى واحداً لا يباع  
 في الجسج وإن تكون الخطبة قصيدة جزالة لا منتهى ولا منتهى فربما لهم لا عروضة وحشية  
 إذا لا تنفعها أكثر الناس متوسطة لأن الطول يمل والقصر يمل وأما سبيل العمل المطبور  
 الصلاة وأقصر الخطبة فقصيرها بالنسبة إلى الصلاة وإن لا يلتفت في شيء منها بل يستمر

(قوله أن يقرأين قارئاً) أي قراءة  
 أحدهما فهو على حذف مضاف (قوله  
 بأنحوى) وإن لم يحفظ إلا الدنوى فإن  
 عجز عن الأخرى سقط وقبل أن لا يحفظ  
 الأخرى دعا بالدنوى فساما على  
 الصلاة (قوله لهما الخ) الحاصل أنه  
 إذا كان المانع من الجماع الصم لا يكفي  
 وإن كان المانع غيره كبعد يوم خفيف  
 ولغو وضع الأصابع في الآذان فإن كان  
 صحت لوصي لم يسمع لم يكف وإن كان  
 لوصي لم يسمع كفي (فريع) الجمع المنفرد  
 لغوي في أركان الخطبة بخلاف طالع  
 الفصل بالذي لم يسمع منه كلام أحده  
 حدثه خلافاً ترك السكوت إذا لم يسمع  
 المعنى انتهى

فكيف بعد شرط الصلاة بالجمعة (قوله قال  
البلخي الخ) حاصله انه اختلف هل  
يشترط تقدم احوام من تقدمهم لتصح  
فهيها ولا يشترط وهذا الخلاف سمي  
على خلاف آخر وهو هل يصح الجمعة  
خلف الجمعة والحداد ولا فلا اتصم  
قلنا بشرط تقدم احوام وهذا قياس مع الفارق  
لان تقدم احوام الامام ضروري فلا يلزم  
من حوازل الصلاة خلفه جواز تقدم احوام  
غير الكاملين ولا يلزم من عدم حوازل  
الصلاة خلفه عدم جواز تقدم احوام غير  
الكاملين (قوله وما هنا) المراد بها  
الاحوال التي تطلب لاجلها في بعضها  
اوليتها وليس المراد بها ما تقدم عند  
الهيئات وهو ما بين وبينه يصير  
السهم (قوله أي الخالة الخ) كان الاولى  
أي الحالات لانه تفسير الجمع الان يقال  
الالف والاربع لجنس فيقبل الواحد  
والجمع (قوله ومنه ما في التز بن)  
بان قال بسن لمن اراد ان يحضر في الجمعة  
وفي العدد بسن مطلقا (قوله فان حجاز الخ)  
أي حجازا كاشمال العراق وشمالا كاشمال  
الثاني (قوله وسبق قطعا) أي ان امرها  
الزوج وقوله قطعا أي انصاف خلاف  
التي قبلها فقيل خلاف (قوله فلا يندب  
الا في نيل الخ) اعترض به ركن في  
الفسل فكيف يجعل منه ويحجب بان  
السنة استعمل الراس والاركان فبه  
ثلاث شهادات (فرفع) استعمال  
الشارب بالخلق سنة عند غير الشافعي  
ومكر ومعه (قوله السوا من يسلم  
الخ) وهو من الناس من باب عسفي  
الخصومات وأما في المعاني فمن باب  
ضرب كقولهم ولست اعلم الخ (قوله  
في وقت قراءة الخطبة) خروج معال  
صعود على المنبر فلا تذكر الصلاة (فرفع)  
الكلام حال الخطبة مكر وعند الشافعي  
احرام عن غيره فلو تكلم شافعي مع غيره  
حرم لانه آفة على معصية كعبه  
الشرع في مع الحنن وقيل لا يحرم  
الكلام المذكور وقرئ ينه وين  
الشرع في انه لا يفتقر الى اثنين بخلاف  
اجاب من الشافعي

الكلام فاذا اكتم الشافعي مع غيره فاجابه كان جوابه باختاره من غير الناس

(قوله فرجة) قد خرج نالو كان ودخل  
بينهم لوسوءه فلا يضطر حتى حثت (قوله  
ما بينه وبين البيت العتيق) فيجوز أن يكون  
النور على حقيقته ويكون ذلك يوم القسامة  
ويحتمل أن يكون بمعنى الثوب أي  
يعطيه الله تعالى بالجسم للأما بين المكانين  
ويحتمل أن يكون ذلك كتابة عن غفران  
الذنوب (قوله في العيصين الخ) خبر  
مقدم وأشار إليه مبتدأ مؤخر والتقدير  
وهذا اللفظ ثابت في العيصين (قوله  
بطني) أي عن النبي (قوله ويحرم البيع  
الخ) محل ذلك إذا جلس لبيع خارج  
المحضر فإن باع وهو سائر فلا يصح ولا يكره  
أجلس لبيع في المحضر كبيع البيع  
من سائر الحرف وممثل البيع خارج  
المحضر ما أجلس لغيره خارج المحضر  
لعبادة ككتابة وقراءة بعد الأذان  
الذي كره لعصر (قوله في الخطبة) ليس  
قسيدا ومنه جلوسه على المنبر وقيل  
قراءة الخطبة (قوله هذا الخ) مقابل  
لهذه وفي أي محل كون الركعتين نعتا  
المحضر كان صلى سعة الجمعة والأصلاها  
وحصلت النية نواها أو أطلق ما لم ينهها  
والأغلا تعلق لأنها إنما تصح بنية النية  
(قوله والأصلاها) أي سعة الجمعة أي فقط  
فلا يجوز غيرها حتى لو ترك فرض الصبح  
أو سعة فزاد فلا يصح ولو نوى سعة النية  
وقال ابن تاسم يصح سعة الجمعة (قوله  
فأطلقهم) مفرغ على قوله فلا يصح شيئا  
ويكون مفرغاً في داخل وكان الإمام  
مضطرب وكان المكان غير مسدود ويصح  
أن يفرض في الجالس إذا قام بنيت صلاة  
والإمام مضطرب

الناس لأنه صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يقضي رقاب الناس فقال له اجلس فقد أذنت  
وأنت أي تأتيت واستسقي من ذلك صورته الإمام إذا لم يبلغ المنبر أو انزعج الأيدي  
فلا يكره له أن يضطراره ويستقي ومنها إذا أوحى في الصفوف التي بين يديه فرجة لم يبلغها إلا  
يقضي رجل أو رجلين فلا يكره ذلك وإن وجد غيرهما التفسير القويم بخلاف فرجة لكن بين  
إذا وجد غيرهما أن لا يقضي فإن زاد في القطي عليهم ولو من صف واحد وروى أن يثقفوا  
إلى الفرجة إذا أقبت الصلاة كثره الأذى ومنها إذا سبق الصبيان أو الصبية وأغبر  
المستوطنين إلى الجوامع فانه يجب على الكملين إذا حضروا التخطي لسماع الخطبة إذا  
كانوا لا يسمعون مع البعد ومن أن يقرأ الكهف في يومها وليتها لقوله صلى الله عليه وسلم  
من قرأ الكهف في يوم الجمعة أضاعه من النور ما بين الجنتين وروى البيهقي من قرأها  
ليلة الجمعة أضاعه من النور ما بينه وبين البيت العتيق ويكثر من الدعاء يومها وليتها أما  
يومها فله جاءه أن يصادف ساعة الأجابة قال في الروضة والصحيح في ساعة الأجابة ما ثبت في  
صحيح مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال هي ما بين أن يجلس الإمام إلى أن تنفض  
الصلاة قال في المعتمد وليس المراد أن ساعة الأجابة مستترقة لما بين الجلوس وآخر الصلاة  
كما يشعر به ظاهر عبارته بل المراد أن الساعة لا تخرج من هذا الوقت فإنها لحظة لطيفة في  
العيصين عند ذكر ما بها وأشار إليه بفتحها وأما ما قبلها فقول النافي بطني أن الدعاء  
يسحب في ليلة الجمعة ولقياس على يومها ومن كثر الدعاء فعله انصرف في يومها وليتها  
ويكثر من الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم في يومها وليتها غفران من أفضل  
أعمالهم يوم الجمعة فأكثروا على من الصلاة فأن صلاتكم معروضة على منبرها وكثروا على  
من الصلاة ليلة الجمعة ويوم الجمعة فمن على صلاة صلى الله عليه وسلم عشرين مرة في هريرة  
رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى على يوم الجمعة ثمانين مرة غفر له  
ذنوب ثمانين سنة ويحرم على من تلازم الجمعة أن يتشاكل بالبيع وغيره بعد الشروع في  
الأذان من يدعي الخطب سألوه على المنبر لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا نودي  
لصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع فورد النص في البيع وقيل عليه  
غيره فإن باع مع بيعه لأن البيع له حتى خارج عن العقد ويكره قبل الأذان المذكور بعد  
الزوال لدخول وقت الوجوب (ومن دخل) لصلاة الجمعة (والإمام) يقرأ (في الخطبة)  
الاولى أو الثانية أو وهما ليس بينهما (صل ركعتي خفيقتي ثم يجلس) خبر مسلم جاء  
سئل الخطابي يوم الجمعة والتي صلى الله عليه وسلم يجتنب الجلوس فقال له سألته فم  
فأركع ركعتين ويحرم زعمهم قال أجازها أحدكم يوم الجمعة والأمام يجتنب فلو ركع ركعتين  
وليس في زعمهم هذه الأنحى سعة الجمعة والأصلاها محققة وحصلت النية ولا يذعن  
ركعتين بكل حال فإن لم يحصل صلح كان في غير المحضر لم يصل شيئاً فأطلقهم ومنهم  
من الرأفة ثم قيام سبياً يقتضي أنه إذا ذكر في هذا الوقت فرضاً لأتاني به وإنه لو أتاني  
لم ينعقد وهو الطاهر كما قاله بعض المتأخرين أما إذا نزل في آخر الخطبة فإن علب على  
ظنه أنه أن صلاة ما كانت كثيرة الأروام مع الإمام لم يمسس النية بل يقف حتى  
تتأتم الصلاة ولا يقعد ثلاثاً يحسبون حالاً في المسجد قبل النية قال ابن الرقبة  
ولو سلا في هذه الحالة أعتب الإمام أن يزيد في كلام الخطبة بقدر ما يكملها وما  
قاله نص عليه في الأم والمراد بالتخفيف فيما ذكره لا اقتصاداً على الواجبات كصكاها له  
الركن لا الإصرار قال بول له ما ذكره ومن أنه إذا نطق الوقت وأراد الوضوء اقتصر  
على الواجبات ويجب أيضاً تخفيف الصلاة على من كان فيها عند صعود الخطب المنبر  
وجلوسه ولا يتابع تغير الأمام من الغاضرين ناطة بعد صعوده المنبر وجلوسه وإن لم يسمع









قال لا لأن تطوع ولا نهيات ركوع وهو لا لأن لها كصلاة الاستسقاء وأما قول  
 الشافعي في الام لا يجوز تركها فمصول على كراهته لتأكدها لو اقي كرامة في مواضع  
 آخر والمكر وه قد يوصف بعدم الجواز من جهة اطلاق الخبر على مستوى الطرفين (فان  
 فانت) وقوات صلاة كسوف الشمس بالانحلال وغروها كرامة وقوات صلاة كسوف  
 القمر بالانحلال وطولع الشمس لا بطولع القمر (لم تنص) لروايل المعنى الذي لاجله  
 شرعت فان حصل الانحلال أو الغروب في الشمس أو طولع الشمس في القمر فانتهاها  
 لم تطل بلا خلاف (وبه) ان النقص (لكسوف الشمس وشروق القمر ركعتين)  
 في كل ركعة ركوعان كما ساء في كرامة فيعبر عنه صلاة الكسوف ويقرأ بعد الافتتاح  
 والتمنؤ الماتحة وركعتين بعد كل ركعة ثانياً ثم يركع ثانياً ثم يعتدل ثانياً ثم يسجد  
 له هدير وابق بالصلوات في محلها هذه ركعة ثم يركع ركعة ثانية كذلك لا يتابع وأما  
 قولهم ان هذا أقلها أي اذا شرع فيها بنيت هذه الزيادة الا في المجموع من مقتضى كلام  
 الاصحاب انه لو اجماعاً كسنة الظاهر صحت وكان تركها لا فضل أو يصل على انه أقل الكمال  
 ولا يجوز زيادة ركوع ثالثاً كترطوط مكث الكسوف ولا يجوز اسقاط ركوع ولا انحلال  
 كسائر الصلوات لزيادة في اركانها ولا ينقص منها وورد ثلاث ركوعات وأربع ركوعات  
 في كل ركعة فربما يبطل الجهر بان احاديث الركوع في العصر فهي أشهر وأصح فقد تمت  
 على بقية الروايات وكلها (في كل ركعة قيامان) قبل التمسود (يطيل القراءة فيها)  
 قد رآها القيام الأول كافي عليه في الام بعد الماتحة وسواء بقها من افتتاح وقد وقته بقية  
 تكاملها ان احسنها ولا يقتدرها وبقراءة القيام الثاني كافي آية منها وفي القيام الثالث  
 كافي وخمس منها وفي القيام الرابع كافي منها بقية باقي الجسم ونص في البوطي انه  
 يقرأ في القيام الثاني الى عمران أو قد رآها في الثالث التساء أو قد رآها في الرابع المائدة  
 أو قد رآها في التحقيق على ان ليس باحتلاف بل هو تقرب (وفي كل ركعة ركوعان يطيل  
 التسبيح فيها) فيسبح في الركوع الأول من الركوعات الأربع على قدر ما تم من  
 التمسح في الركوع الثاني قد رآها من ركوعات الركوع الثالث قد رآها من ركوعات  
 التسبيح على الموحدة كافي المنهاج خلافاً لما في التنبيه من تقديم المشاء القوقبة على  
 التسبيح وفي الركوع الرابع قد رآها من ركوعات التسبيح على التسبيح لثبوت التطويل من الشارع  
 بلا تقدير (دون المصداق) أي فلا يطيلها كالسجود فيها والاعتدال من الركوع  
 الثاني ولتشهد وهذا ما جرى عليه الرافعي والصحيح كما قاله ابن الصلاح وتبعه النووي  
 وثبت في الحصين في صلاته صلى الله عليه وسلم لكسوف الشمس ونص في كتاب البوطي  
 انه يطولها نحو الركوع الذي قبلها قال النووي السجود الاول كالركوع الاول والسجود  
 الثاني كالركوع الثاني واختاره في الروضة وظاهر كلامهم استحباب هذه الاطالة وان  
 لم يرض بها المأموعون وبغرض ينهوا بين المسكوبة بالندرة ولو تولى صلاة الكسوف  
 لم يطلق هل يحصل على أقلها وهي تسعة أقطار أو على أدنى الكمال وهو ان يكون ركوعين  
 قاس ما قالوه في صلاة الوتر انه غير بين الاقل وغيره ان يكون هنا كذلك لو لم أر من ذكره  
 وتسببها فيها لا يتابع كافي الحصين وتسبب في الفرد والعبد والمرأة والمسافر كما في  
 المجموع وتسبب في النساء غير ذوات الهنات الصلاة مع الامم وذوات الهنات يصلن في  
 بيوتهم منفردات فان اجتمعن فلا بأس وسن صلاتها في الجامع مستظفراً في العبد  
 (وعطوب) الامام (بجدها) أي بعد الصلاة (خطبتين) تخطبتين عيده كما ركن لتكبير  
 فيها لعدم ورودها غائبة انشطة للصلاة ولومسافر ينحلف المنفرد ويحث فيما  
 السامع على فعل الخير من توبه وصدقة وعتق ونحوه الا مريد ذلك في الباري وغيره

(قوله ثم يعتدل الخ) سواء اعتدلا وهو  
 كذلك لانه يقول قد جمع اقبلن جدي في  
 الرقيم ويقول بنات الحمد بعد الانصاف  
 فلو كان قياما لتمام مسكوبا ولا دون  
 الشخص به الركعة وليس كذلك فيما  
 (قوله والصحيح كما قاله ابن الصلاح الخ)  
 مبتدأ وقوله انه يطولها خبر (قوله)  
 قاس ما قالوه) مبتدأ وقوله انه يغير يدل  
 مما قالوه وقوله انه يكون الخ خبر (قوله)  
 لكن لا تكبير فيها) أي في الخطبتين أي  
 ولا في الصلاة أيا كان لو استغفر هنا  
 في الخطبة الاولى تسعا وفي الثانية تسعا  
 بكلمة الاستغناء كان حسناً لانه لا يفي  
 بالخال

أي تمام قطع الشمس في أثناء الصلاة  
والأفصح (قوله في صورتها) أي إذا  
اجتمعت الجمعة مع الكسوف (قوله وان  
يسى) أي صلاة الكسوف أكثر فرادى  
(قوله ثلاثون الخ) عليه بجمع ما قبله  
وقوله لانه غسل تقديرا أو أوى ولا يلزم  
(قوله اللهم اجعلها راحة) أي راحة  
ولا تجعلها راحة أي عذابا يلزم النظر ما وجه  
هذه التفرقة بين الجميع ولقد حدث  
جعل الجمع يعني الراحة وجعل المفرد  
يعني العذاب مع أن الراح يجمع جمع  
والراح تأتي بالراحة وتأتي بالعذاب  
ويجوز بانه لشقته صلى الله عليه وسلم  
يخفف دعاءه بالراح لطلب الرحمة ودعاءه  
دفع الراح يعني العذاب  
(فصل) في صلاة الاستسقاء الخ  
أضافه المسبب إلى السبب لان الحاصل  
على الصلاة طلب السقيا (قوله طلب  
سقيا العباد الخ) من أثناء المصفر  
للقوله فيها والتقديرات طلب السقيا  
أن سقياهم الله وأن يسق الله العباد (قوله  
من الصلاة) بعد امتياز المعنى الشرعي  
عن القوي (قوله ويستأنس لها الخ) أي  
تطعن في الشيء وتستنكر للضرورة في الام  
السابقة (قوله لما سر) أي الالتجاء وهو  
دليل لقسنة لا لنا كيد ودليل التاكيد  
المواظفة أو أمر بها (قوله ونقسم إلى  
ثلاثة أنواع الخ) راجع للمعنى الشرعي لانه  
الذي يقسم إلى ذلك وليس راجعا للكلام  
المتن وكان الوليد ذكره عند ذكر المعنى  
الشرعي (قوله وإنه لا ينص لحاجة) يرتبط  
بكلام المتن (قوله من انقطاع الماء الخ)  
ليس بيبا للحاجة بل لتعريض وقوله  
لاستزادة عطف على الحاجة مع أنه من  
جلتها الآن يقال انه من عطف الخاص  
على العام (قوله بالتوبة) أي من  
حقوق الدين اقتضى منه أن يكلم  
المتن على التوزيع أي بالتوبة من حقوق  
الله وانما يرجع من الغفلة في حقوق  
الاديين مع أن التوبة بمعنى التدمر

ويستقل صلاة الكسوف وأما التظليل بماء الشر وقول القدر فلا ينسب لها كما  
مرجح بعض فقهاء الدين فانه يصدق الوقت بظهوره فيخرج من باب مذلة كما علم  
الاستسقاء لانه لا ياتي إلا بالليل ولا ياتي من تضرعه ومن أدرك الامام في ركوع أو قعود  
الركعة الاولى أو الثانية إدرك الركعة كما قال الصلوات وأدركه في ركوع أو قعود  
قيام ثان من أي ركعة فلا يدرك شيا منها لان الاصل هو الركوع الاول وقيامه والركوع  
الثاني وقيامه في حكم التاسع (وشرقه) قراءة (كسوف الشمس) لانه جازية (ويجوز  
في) قراءة (كسوف القمر) لانه صلة دليل أو ملحقة بها أو واجبة لوجوبه عليه صلوات  
فأكثر ولم يأمن الفوات قدم الاحوف فواتنا لا كدفعه لهذا لوجوبه عليه كسوف  
وجبة أو فرض آخر غير مقدم الفرض جمعة أو غيرها لان قوله نعم فكان أهم هذا ان  
خبر فوته لعنق وقته في الجملة يعطى لها ثم يصليها ثم يصليها ثم يصليها ثم يصليها  
له في غير الجملة يصلي الفرض ثم يصلي الكسوف ما شاء ثم يصلي فوته الفرض فده  
الكسوف لتضرعها للفوات بالخطا وضربا كافي في الجموع فيقرأ في قيام العاشرة  
ويحرم ضرورة الاضلال كما في عطفها في الجملة فيقرأ في قيام العاشرة  
الكسوف ولا يصح أن يقصد معها ما يلحقه لانه يتركه من فرض ونسب مقصود وهو  
يجمع ثم يصلي الجمعة ولا يحتاج إلى أن يصلي عطف لأن خطبة الكسوف متأخرة عن صلواتها  
والجمعة بالعكس ولو اجتمع عيد وشأن أو كسوف وحاجة قدمت الجائزة فيها ما هو من  
تغيير الميث واستحسن محل تقدمها إذا حضرت وحضر إلى ولا تقرأ الامام صلاة  
تتفرقها واستعمل مع السابعة بقدرها والعبد مع الكسوف كما عرض معه لأن العبد  
أفضل منه لكن يجوز أن يقصد معها ما يلحقه من التماسات والقصد منها وحدهم  
انها تأجيل المقصود فلا تضرعيتها بخلاف الصلاة (تمة) بسن لكل احسان بضرع  
بالدعاء ويحرم عند الزلزلة وغيرها كالصواعق والريح الشديدة والسم وأن يصلي  
في بيت متفردا كما قاله ابن القري ثلاثا لانه عاقله صلى الله عليه وسلم كان اذا دعيت  
اليه قال اللهم اني أسألك خيرها وخير ما فيها وخير ما أرسلت به وأعوذ بك من شرها وشر  
ما فيها وشر ما أرسلت به اللهم اجعلها راحة ولا تجعلها راحة  
(فصل) في صلاة الاستسقاء حرفة طلب السقيا شرعا طلب سقيا العباد من الله تعالى  
عند حاجتهم اليها والاصل في ذلك قبل الاجاع الاتباع وراه الشيطان وغيره هو يستأنس  
لذلك قوله تعالى واذا استسقى موسى لقومه الآية (وصلاة الاستسقاء سنونة مؤكدة  
لما رواه البخاري في صحيحه على غيرها ينقسم أي الاستسقاء في ثلاثة أنواع اذ لها يكون  
بالدعاء مطلقا بما يأتي فرادى أو مجتمعين وأوسطها الاستسقاء بالدعاء عطف الصلوات  
فرضها كما في شرح سنن أبي حنيفة في كتابه في بيان معنى صلاة الجمعة ويحرم للصلوات ان  
يكون بالصلاة والخطبة وبأن يسانها أو لا يفرق في ذلك بين المقيم ولو بقراءة أو بادة  
والمسافر ولو قصر قصر الاستسقاء الكلي في الحاجة وانما تصلي الحاجة من انقطاع الماء أو  
فلته بحيث لا ياتي أو ملوحته واستزادة ما يقع بخلاف الاحتياج اليه ولا يقع في ذلك  
الوقت ويصل ما ذكره كماله ينقطع عن طاعة من المبلين واحتاجا اليه فيسب لغيرهم أيضا  
ان يستقوا لله و يسألوا الزادة النافعة لانفسهم وتكرار الصلاة مع الخطبتين حتى  
يسقوا كما حرقا قبلها اجتمعا والشكر ودعاء وصلوا وعطف لهم الامام شكر الله تعالى  
وطالب الزاد قال تعالى لان شكرتم لازدناكم وإذا أرادوا الخروج للصلاة (فأمرهم  
الامام) الاظهرا وآياته قبل الخروج اليها (بالتوبة) من جميع المعاصي الفعلية  
والقوله المتعلقة بحقوق الله تعالى بشر وطها الثلاثة وهي التوبة والاقلاع والعزم على

ان لا يعود (و) بالاكثار من (المصدق) على الهاء ويجوز بالتوبة من حقوق الادميين  
(و) هي المبادرة الى (الشر) وج من الخالام) المتعلقة بهم من دم او مرض او مال معناه  
ذلك الى الشر وط الثلاثة المذكورة (و) بالمبادرة الى (مصالحة الاهداء) المتشاكين  
لا مردني و ملقا نفس لغريم الحسنان ختند فوق ثلاث (و) بالمبادرة الى (صيام  
ثلاثة ايام) محتاجه و يصوم معهم وذلك قبل مصاد يوم الشر و هو يومه اربعة لان  
لكل من هذه المذكور ان اتراف اجابة الاهداء قال تعالى و يقوم استغفروا و سكتهم  
قروا اليه رسل السماء عليكم مدارا و قد يكون منع القيثنة في ذلك فقد روى البيهقي  
ولا يمنع قوم الزكاة لاحتسب عنهم المطر و في خبر الرصد في ثلاثة لا ترد عنهم الصائم حتى  
يفطر و الامام العادل و المظلم و روى البيهقي دعوا الصائم و الوالد و الماسخر و اذا امرهم  
الامام بالصوم (زمهم امتثال امره كالتقي به التوروى و سبقه الى ذلك ابن عبد السلام  
لقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اطيعوا الله تعالى قال الاستوى و القياس طرده في جميع  
المأمور به هنا انتهى و بدله قوله في باب الامامة العظمى يجب طاعة الامام في امره  
و غيره ما لم يخالف حكم الشرع و احتراز الاذنين عن عدم و حوب الصوم كالأمرهم بالعتق  
و صدقة التطوع قال القرطبي في القياس نظرا لان ذلك اخراج مال و قد قالوا اذا أمرهم  
بالاستسقاء في الجذب و حيث طاعة في قياس الصوم على الالة فيؤخذ من كلامهما ان  
الامر بالعتق و الصدقة لا يجب امتثال وهذا هو الظاهر و ان كان كلامهم في الامامة  
شاملا للاثنتين فليس وجوب الصوم منازع فيه بابك اخرج المال الناقص على أكثر  
الناس و اذا قلنا وجوب الصوم و سبقه بييت النسبة كاقاله الاستوى و ان اختار  
الاذن عن عدم الوجوب و قال بعد عدم صحة صوم من لم ينو لئلا لكل البعد (تم يخرج بهم)  
أي بالناس (الامام) أو نائبه أي الصبراء بحث لا عذر ناسبا به على الله عليه وسلم و لان  
الناس يكثر و ن فلا يصحهم المسجد بالانظار كلامهم انه لا فرق بين مكة و غيرها و ان  
استثنى بعضهم بمكة و بيت المقدس لفضل البقعة و احتوا لا تأمور و ن يا حذر  
العيبان و ما موزون بانماجتهم المساجد (في) اليوم (الرابع) من صياهم صاما الحديث  
ثلاثة لا ترد عنهم المتقدم و يفي الفارج أن يخفف كله و شره في الآية ما يمكن  
و يخرجون غير متطهين و لا متزينين بل (في ثياب ذلة) بكسر الموحدة و سكون المهملة  
أي مهنة و هو من إضافة الموصوف الى صفته أي ما ليس من الثياب في وقت التشيل  
و مباشرة الخدمة و تصرف الانسان في بيته (و) في (استكانة) أي خشوع و هو حذر  
القلب و سكون الجوارح و خفض الصوت و راد بها هذا التذلل (و) في (تخضع) الى  
الله تعالى و سن لهم التواضع في كلامهم و مشيهم و جلوسهم لا تراع و يتلفون  
بالسواك و قطع الرأس و الخ لكونه و بالتسل و يخرجون من طريق و يخرجون في أخرى  
مشافين ذهابهم ان لم يشق عليهم لاحافه مكشوفين الرأس و يخرجون معهم نيا الصبيان  
و التسيوخ و الهجر و من لا حيشة له من النساء و ان في القبع المنظر فكما قاله من  
التأخرين لان ذهابهم أقرب الى الاجابة اذا الكبير ارق قلبا و الصبر لا ذنب عليه و قوله  
على الله عليه وسلم روى بركة و تضرعون الاضعف انكم و اء الهاري و روى عنه  
ضعيف و لأشباب شمع و جهنم رجع و شيوخ و كبر و أطفال رضع له ب عليكم الذباب حب  
ونظم بعضهم ذلك فقال

(قوله وهي المبادرة الى) كان الاولى  
خذه لان التوبة هي الخروج من المبادرة  
الى (قوله لان ذلك اثر) دليل لقن  
و اعترض بان الطاعة يجب بشرطه ولو  
لم يتب و يجب بان هذه الامور تسرع الى  
الاجابة مع الشروط (قوله و قد قالوا الى)  
في قوة قوله و في القياس نظرا لانه قياس  
مع الفارق فكان الاولى لا نزعى ان  
يقبس الصوم على الصلابة في الوجوب  
بقوله لا بامام لا كلامهما عبادة (قوله)  
عدم صحة صوم الخ) يقتضى ان بعضهم  
قال بعدم الاعتداد لم ينو لئلا وليس كذلك  
بل قالوا بالصحة مع الاثر بشرك التمس  
(قوله ناسا الى) أقام أدلة ثلاثة الاولى  
للتامى و الثاني قوله و لان الناس  
و الثالث قوله و لا تأمور و ن الى (قوله)  
لان الحديث فيه اربعة و انظر قوله ثلاثة  
و يجب بان الصادق في النظم يشمل الشباب  
و التسيوخ فخلت الملاحظة أو انما في  
النظم انظر لكونه الى و اء الشهرة  
ليس فيه شباب فذلك اقتصر على الثلاثة

لوالعابد لاله و حكمه • و صيته من التامى رضع  
و مولاته في الفلانة • صاب عليكم العذاب الا وجع  
و المراد بالركع الذين انجحت ظهورهم من الكبر و قبل من العباد و سن اخرج

إليهم لأن الجذب قد صارت أبعادا في الحسد أن تبصم الأنبياء خرج في بعض  
 وأدعوا بغلة رافعة بعض قوائمها إلى السماء فقال أرجعوا فقد أصبح بكم من أجل  
 شئت الخيرة ورواه الأرقطى وفي البصائر وغيره أن هذا النبي هو سليمان عليه السلام  
 وأن الخلة وقعت على ظهرها ورفعت يديها وقالت لهم أنت خالقنا فارتفعوا ولأننا لم يكننا  
 خال وروى أنها قالت لهم أنا خلق من خلقك لأنني لم أكن من خلقك فلا تملكنا توب بني  
 آدم وتوقف إليهم من زينة من الناس ويفرق بين الأمهات والأولاد حتى بكثرت الأصباح  
 والخصبة والرفقة فيكون أقرب إلى الأجابة ولا تمنع أهل الذمة المحض ولا تنهم مستغفرون  
 وفصل الله واسمع وقد يهيمهم استندراجهم وذكرنا أحوالهم للاستغفار لا يسمو بما  
 كانوا سب القمل قال الشافعي ولا أكره من أخرج صبا منهم ما حكرهم من أحوال  
 كبارهم لأن ذنوبهم أقل لكن يذكر كفرهم قال النووي وهذا يقتضي كفر أولاد  
 الكفار وقد اختلف العلماء فيهم إذا ما أضاف قال الأكثر أنهم في الله والشارع والمفسر  
 لا تعلم حكمهم والمحققون أنهم في الجنة وهو الصحيح المختار لأنهم غير مكافين ولولا  
 على القطر التي تنسوي وغير هذا أنهم في أحكام الدنيا كما رافض على ما لا بد فتنون  
 في مقابر المسلمين وفي الآخرة مسلمون قد خلون الجنة وبين لكل أحد من ينسوي  
 أن يستشف عما فعله من خير بأن يذكره في نفسه فيعده شافعا لأن ذلك لا ينافي بالشدة  
 كما في خير الثلاثة الذين أوفوا الغار وأن يستشف به أهل الصلاح لأن دعاءهم أقرب  
 لأجابة لاسم آثار النبي صلى الله عليه وسلم كما استشف به بالعباس رضي الله عنه مما  
 فقال لهم أنا كنا إذ قمنا ننزل إلى الدنيا فنصفقنا وأنتونصل إلى ربك ثم ينزلنا حقا  
 فيسوقون ورواه البخاري (وبصلى) الإمام (بهم كعتين) للابراج ورواه الشيخان (كصلاة  
 الصدين) في كفتهم من التكبير به بالافتتاح وقبل التضرع والقراءة وسعيا في الأولى  
 وخسائي الثانية ورفع يديه وقوفه بين كل تكبيرين كما به معتدلة والقراءة في الأولى  
 جهرا بصورة وفي الثانية اقتربت الأصوات وأخافت قاسما لانسلا وتوقفت وقت  
 عهد ولا غيره فصل في أي وقت كان من ليل أو نهار لا يها أن سب فدرات مع صبا (ثم  
 يخطب) الإمام (بعدها) أي الركتين ويجزى الخطبة قبلهما للاتباع ورواه أبو داود  
 وغيره ويبدل تكبيرهما باستغفار أو لهما فيقول استغفر الله العظيم الذي لا اله الا هو  
 الحي القيوم وأتوب اليه بدل كل تكبير ويكثر في إنشاء الخطبتين من قول استغفروا  
 ربكم أنه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا ويذكر بأموال وبنين ويجعل لكم خفاف  
 ويحصل لكم أنهارا ويرسل السحاب دججا وهو لا اله الا الله العظيم الحليم لا اله الا الله  
 العرش العظيم لا اله الا الله رب السموات ورب الأرضين ورب العرش الكريم ويوجه  
 القبلة من نحو تلك الخطبة الثانية (ويحول) الخطيب (رداه) عند استقبال القبلة  
 للتحاول بقوله بل الحال من الشدة إلى الزيادة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب العقال  
 الحسن وفي رواية لمسلم وأحب العقال الصالح ويحصل بمنزلة سارده وتكملة (ويحصل  
 أعلاه اسطه) وتكملة الأول نحو بل والشافعي تنكيس وذلك للاتباع في الأول ولهم  
 صلى الله عليه وسلم الثاني فيه قائم استسقى وعليه خمسة سوادا فأراد أن يأخذ بأسفلها  
 فوضعا على أعلاها فلما نقلت عنه قلبا على عاتقه ويحصلان مما يجعل الطرف الأسفل الذي  
 على شقه الأيمن على عاتقه الأسير وتكملة وهذا في الزيادة المربع وأما المندور والمثلث  
 فليس فيه الا التحويل بل قال القموني لأنه لا يهتأ به التنكيس ويحسب الزيادة الطويل  
 ومزاده كغيره أن ذلك متعسر لا معتذر وبفضل الناس وهم جلوس مثله تعالى وكل ذلك  
 مندوب (ويكثر) في الخطبتين (من الدعاء) وما ينال فيه سرا وجهه ورفع الحاضرون

(قوله بجملة) واسمها حولة أو طافسة  
 فكانت قدرا للقطر والثالثة بالوحدة  
 كطافسة لا للتأنيث (قوله لأنني) بالقصر  
 لأنه منه الفروا ما رفع الصوت بالثناء  
 قبله (قوله قاسما لانسبا) راجع لمع  
 والناشئة (قوله قمنا بالبناء) راجع لمع  
 أو المفعول وكدام الهمزة فيه أربع  
 لصفات (قوله ولا توق الخ) عزلة  
 الاستدراك على قوله كالصدين (قوله دعاه  
 السكب الخ) فيه أن هذا ليس دعاء وإنما  
 هو ثناء صلى الله عليه وآله به بضم الدعاء  
 لأن القصص بالبناء الاستعظام  
 واستحباب الرضا العفو (قوله ويحول  
 أعلاه اسطه) إشارة إلى كفة التنكيس  
 وقوله يحول إشارة إلى التحويل (قوله  
 فيه) الضمير راجع للاستغفار أو راجع  
 للغير

أديهم بالدعاء مشيرين بظهورهم كقوسهم إلى السماء للاتباع والحق كمنه ان التقصد  
 رفع البلاد بخلاف القاصد من شئ (و) من الاستغفار والصلاة على النبي صلى  
 الله عليه وسلم أيضا لان ذلك أرحى لحصول المقصود (و يدعو) في النقطه الأولى  
 (بدعاء) سيدنا (رسول الله صلى الله عليه وسلم) استندها ما هنا الشافي في المختصر  
 وهو (الهم مقبارة) بضم السين أي استقبارة فوجه جعله نصب بالنصب المختصر  
 (ولاستقبارات) أي ولا تستقباسا عذاب (ولا تحق) بفتح الميم واسكان المهملة  
 هو الالتفاف وذهاب البركة (ولانها) بفتح الواو والمده والاشارة بكون بالمر  
 والتركيب كافى الصالح والمراد هنا الشافي (ولا عزم) باسكان المهملة أي ضاربهم المسكن  
 ولو تضرروا بكثره المطر فاستند أن يسألوا الله رفعه بأن يقولوا كما قال صلى الله عليه وسلم  
 حين استسقى اليه ذلك (الهم على الغراب والاشكام) بكسر الميمه جمع طرب بفتح  
 أوله وكسرة ثانياه جبل صغير والاشكام بالجمع أي كمنه في جميع الآكام بوزن كتاب جمع آكام  
 بفتح ثين جمع كمنه والتل المرتفع من الأرض إذا لم يبلغ أن يكون جبلا (ومنامك  
 التضرع بطن الأودج) جمع واد وهو اسم للفرعة على الشهور (الهم) اجعل المطر  
 (حوالنا) بفتح اللام (ولا) تحمله (علينا) في الآية والسورة وما في موضع نصب  
 على الظرفية والمفعولة كما قاله ابن الأثير ولا يصح ذلك لعدم ورود الصلاة ودعوى  
 النقطه الأولى أيضا بما رواه الشافي في الأم والمختصر عن سالم بن عبد الله بن عمر أن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا استسقى قال (الهم) أي بالله (اسقنا) قطع  
 الهزم من أسقى وصلها من سقى فقد ورد الماضي ثلاثا ورواها قال تعالى لاسقناهم  
 ماء عذبا وسقاهم بهم شرابا لظهور (هنا) بضم طاء مطرا (مقيتا) بضم الميم أي منقادا  
 من الشدة باروانه (هنا) بالمد والهزعة أي طيلا لانه من شئ (مرشا) بوزن  
 هنا أي محمودا لانه آفة (مرما) بفتح الميم وكسر الراء وبفتح ثين من تحت أذرع  
 أي شاة عاشور من المرأة وروى بالوحدة من تحت من قولهم أرسم العيون ربح إذا  
 أكل الربح وروى أيضا بالمتنا من فوق من قولهم رعت الماشية إذا أكلت ما شاءت  
 والمعنى واحد (غذا) بغير مهملة ودال موهة مفتوحة أي كثيرا الماء وانغير وقيل الذي  
 قطره كيار (بجلا) بفتح الجيم وكسر اللام بجلا الأرض بها جمل الفرس وقيل هو الذي  
 يجلى الأرض بالنبات (معا) بفتح السين وتشديد الحاء المهملة أي شديد الزرع على  
 الأرض يقال مع الماء ومع إذا سال من فوق إلى أسفل وساح يسع إذا جرى على وجه  
 الأرض (طحا) بفتح الطاء والباء أي عطفا على الأرض أي مستويا لها فيسبحها كطابق  
 عليها يقال هذا مطابق له أي مساو له (دائما) أي مستمرا انقطاعا انتهاء الحاجة إليه  
 طان دوامه عذاب (الهم اسقنا القمح) تقدم شرحه (ولا تخلصنا من القاطنين) أي  
 الأسنين بتأثير المطر (الهم) أي بالله (ان البلاء والبلاء) وأنهم هم والخلق كافي سابق  
 المختصر (من الجهد) بفتح الجيم وخيهما أي الشقة وقبل البلاء كذا في مختصر الكفاية  
 وقبل هوقلة الخبز والهزال وسوء الحال (والجوع) لفظة الحدوث والاداء هو بفتح اللام  
 المشددة و الهزعة الساكنة والمدشدة الجوع خبر عنه المصنف بعناه (والمنك) بفتح  
 المهملة المشددة واسكان النون أي الضيق (ما لا تشكروا الا الله) لأن قادر على النعم  
 وأخبر وتشكروا بالنون في قوله (الهم أنبت لنا الزرع وأدرتنا الضرع) بالان وهو بفتح  
 الهزعة وكسر الهمزة المهملة وفيها إله المشددة من الأدرار وهو الأكثر والضرع بفتح  
 المضاد المهملة يقال أضرعت الشاة أي نزل لبنها قبل التناج قاله في الصحاح (وانزل علينا  
 من ركات السماء) أي خبرنا بها وهو المطر (وأنت لنا من ركات الأرض) أي خبرنا بها وهو

(قوله اللهم على الغراب الخ)  
 كان الأولى تأخير ذلك من الدعاء لانه  
 لا يقال في النقطه لأصل الاستغفار سئل  
 عند التضرع بكثره المطر بنقطه أخرى  
 (قوله في موضع نصب على الظرفية)  
 أي في الأول وقوله وألفه عليه أي في  
 الثاني فهو على التوزيع ولكن قوله  
 في موضع ظاهر في الثاني أما الأول فهو  
 محرب بالواو يجب بأنهم قد يطلقون  
 المحل على ما ليس معربا بالحركات

قوله مجرى مجرى (الاب) فالمر من هنا  
الطفة والارض بمنزلة رسم المرأة (قوله  
اذا سال) اي التسل يا مزم باده او  
بالمطر (قوله فالمسوح صوت الخ)  
وحينئذ يكون كلام المتن معنا التقدير  
على عند سمع صوته او صوت مسوحه  
فالملاقاة العبد على ذلك جهاز مرسل  
علاقته التعلق اياه بجهاز يحسن  
المخاف وفعل السارح فالحلاق ذلك  
على الزعد الخ العبارة فيها قلب والتقدير  
والطلاق الزعد على ذلك جهاز (قوله  
فالاخذ نقطة) وعلى هذا لا يحتاج كلام  
المتن الى تقدير بل الزعد هي النطق  
والجري بمعنى الضحك (قوله يترى  
بالهزم) في جواب الامر بالرفع على  
الاستئناف وكذا يقال في بعدى (قوله  
ثم روى) اي الزواق  
(فصل) في كيفية صلاة الخوف الخ  
انكوف مصدر بمعنى اسم الفاعل اي  
الشخص المائف اياه باق على معناه  
والانفاة على معنى في مجالس الصلاة  
الى تفعل في الخوف انها كانت فرسا  
اولة لامر موقتا تشرع فيه الجماعة جائز  
في انواع اربعة مهران كانت فلامر وقتنا  
لا تشرع فيه جماعة جائز في الرابع وهو  
شدة الخوف واما النقل فلابد ان  
أصلا واما الدب فيفضل منه  
المسوف والمكسوف في الرابع فقط  
وهذا كله في الصلاة اما القضاء فان كان  
فانما بدله هل لان خاف الموت  
وان في الثانية عذر فعل في انواع  
كلها

الاستيفاء بالزواج لما قول آخر حكاه الشيخ ابو حامد قال في ذلك ان السجدة مجرى مجرى  
والاستيفاء بالزواج مجرى الام ومنها حصل جميع الخيرات صفاق الله وتدينه (واكتف  
عسان البلاد) بالمد الحلية الشافة (مالا يشك فيه) وفي الحديث قبل قوله واكتف  
عنا اللهم ارفع عنا هذه وذو الخوف والعري (اللهم انما تستغفر) أي تطلب مغفرتك  
بكرمتك وفطنتك (انك كنت غفارا) أي كثيرا المغفرة (قائدة) ذكر الشافي في قوله تعالى ان  
الله كان على كل شيء حسيبا ان كل موضع وجد فعد كان موصولا بالله سبحانه وتعالى يصلح  
لماضي والحال والمستقبل واذا كان موصولا بغير الله تعالى يكون على خلاف هذا المعنى  
(فارس السماء) أي المطلة لان المطر ينزل منها إلى السحاب والسحاب نفسه أو المطر  
(علينا منارا) كسر الميم أي كثيرا المذر والمخني أرسله علينا كثيرا وبسبب لكل احد ان  
يظهر لا تزل مطر السنة وتكشف من حدة غير عوفية لمسيه من المطر يركب ولا يتابع  
(ويقتل) أو يتردد ما تكل احد في الوادي ويرتقب (اداسال) ما في والافتسل  
ان يقيم بين النسل والزوجات في الصلح وان لم يبرع فليسوا بالمحب كما في المسمات  
الجمع ثم الاقتصا على الفصل ثم الوصو والقتل والوصول لا يشترط فيها الله وان قال  
الاستوى فيه نظر الا ان يصادف وقت وضوءه او صل لان الحكمة قد هي الحكمة في  
صككته البدين ليتال اول مطر السنة وركته (وسمع لرعد) أي عند الرعد (وابرق)  
فقول سبحانه من سمع الرعد يحمد والملائكة من حمده كما رواه ما في الموطأ عن عبد  
الله بن الزبير وقس الرعد البرق والانساء يقول عنده سبحانه من ركب البرق خروفا  
ومحاور نقل الشافعي في الامم عن الثقة عن مجاهد الز عن عبد الله بن البرق في معنى  
بها السحاب وعلى هذا فالمسوح صوته ارم وتسوقه على اختلاف فيه واطلاق ذلك على  
الرعد مجاز وروى انه صلى الله عليه وسلم قال بعد ان السحاب فقطعت احسن النطق  
وضحك احسن الضحك قال عند طفقها والبرق ضحكها وندب ان لا يتسمع بعده البرق  
لان السلف الصالح كانوا يكرهون الاشارة الى الرعد والبرق ويقولون عند ذلك لا اله  
الا الله وحده لا شريك له مسوح قدوس قال الماوردي فيصار الاقتداء به في ذلك وان  
يقول عند نزول المطر كما في البخاري اللهم صيبا صاعدا مهلة وتشدب المئات الغيبة أي  
مطر اشديد اناها ويدهو بمائها الماروي النبي ان الدعاء يستجاب في اربعة مواضع  
عند اتقاء المسقوف ونزول القيث واقامة الصلوة ورويه الشيخة وان يقول في أثر المطر  
مطر يا فضل الله علينا وجه لنا وكرم مطر يا ثوبه كذا يفتي ثوبه وهم آخرون وقت الضم  
الملائي على عادة العرب في اضافة الاطيار الى الزوايا لجماعه ان التوبة فاعل المطر حقيقة  
فان اعتداه الماهل له حقيقة كسر (توبة) بكرة سبال وهو يجمع على رياح وارواح  
بل بين الدعاء عنده الخير الى جميع روح الله أي رحمة تأتي بالرحمة وتأتي بالعذاب  
فاذا رأتوها فلا تسبوها واسأل الله خبرها واستغذوا بالله من شرها وروى النبي  
في شعبة الايمان عن محمد بن حاتم قال قلت لابي بصكر الزواق على شيئا يترى في  
الله تعالى ويصدق عن الناس فقال الذي يترك الى الله تعالى هو الله والله الذي  
يعدل عن الناس فترك مسلكهم ثم روى عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم  
قال من لم يسأل الله يغضب عليه ثم أفسد

الله يغضب ان تركت صلاته = ونبي آدم حين بد = يغضب  
لاتأسأ نبي آدم حاجة = وصل الذي اوابه لا تحب  
(فصل) في كيفية صلاة الخوف وهو من الامن وحكم صلاته حكم صلاة الامن وانما افرده  
يفصل لانه محتمل في الصلاة عنده الجماعة عوفيه اما لا يمحتمل فيها عند غيره على ما يأتي

(قوله واذا كنت عليهم الخ) يستعمل صلاة

بطن خض وسلاذات الرقاق ويحتل سلا

هستان على حد (قوله ثلاثة اشرب)

انما اقتصر على الثلاثة لان الراس وهو

بطن خض يصور في الخوف والامن (قوله

ذكر الشافعي راسها) أي في كلام غيره

والا فمؤثاته هنا والمضى اختص به

الشافعي دون غيره أي اختص بموازه

حضر وسفر ومجاورة ما يصنع والعدو

وغير العدو وكلاهما عند الخوف من نار

أما هو أوسع وأبعد خلف له فيصير

المختص به الشافعي ومثله الامام أحمد

التعم لما ذكره خلاف غيره فانه

لا يجوز زها الا بضره العبد ووان كان

يعلمها بالخبر والسر انما قوله وجاءه

القرآن) أي صريحاً لا يقتضيه تسلم ان

الامة تستعمل الاوضاع الثلاثة (قوله

ففرقههم الامام الخ) أي ولهم قول

الوقت من أي حصول الامن قبل

قوت الوقت (قوله بكل فرقة ركعة الخ)

ويطلب المصود من الامم والفرق

الثلاثة فمؤثاته الثانية والثالثة كل

في آخره لا يتناولوا اربعة تسجد مع الامام

بانه والاصل فيها قوله تعالى واذا كنت عليهم الصلاة الا به والاضمار الى

مع غير صلوا كما راجح اصل وهو زفي الحضر كما لفرق خلافا لما في (وسلا الخوف على

ثلاثة اشرب) بل اربعة كما تراها ذكر الشافعي واعياها وابه القرآن واختار مقتضاهم

سبعة عشر مؤثاته كورق في الاضمار وبعضها في القرآن (احدها ان يكون العدو في غير

جهة القبلة) او فيها واستر وهو قليل وفي السبل كتر في موضعهم (ففرقههم الامام

فرقتين) بحيث تكون كل فرقة تقاوم العدو (فرقة تنقف في وجه العدو) لفرقة

(وفرقة) تنقف (خلفه فيصلي بالفرقة التي خلفه ركعة) من الثانية بعد ان يصلي بهم الى

حيث لا يبلغهم سهام العدو (ثم) اذا قام الامام للثانية فارقتهم بالثانية بعد الانتصاب بها

وقبله بعد الرق من السجود جوازا (ثم تنفصل) الركعة الثانية (وغضى) بعد سلامها

(الى وجه العدو) لفرقة من الامم فقف في الاولى لا تشتغل قلوبهم بما هم فيه

وبمن لهم كلهم تخلف الثانية التي اتفردوا بها الثلاث طول الانتظار (وقضى الطائفة)

أي الفرقة (الآخرى) بعده ما ب اولئك الى جهة العدو والامام قائم في الثانية ثم يطيل

القيام بها الى نحوهم (فصلي بها) بعد اقتداء بها (ركعة) تاد اجلس الامام للتشهد

قامت (وتم لتسبها) تاتيا وهو منتظر لها وهي غير منفردة عنه بل مقبدة به ولحقته وهو

جالس (ثم يصلي بها) لتقوم فضيلة التمام مع كسائر اولئك في فضيلة التمام معه وهذه

صفة صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بذات الرقاق مكان من نجد بارض عطفان واما

التي كان وميت بذلك لان العاصم يرضى اقتداء بها فيهم لقوا بارسلهم لتفرقها تقررت

وقبل باسم نخرة هناك وقبل باسم جبل فبماض في سائر وجهه وسواد وقال له الرقاق وقبل

لترفع صلاتهم فيها بقرا الامام بعد قيامه للركعة الثانية الفاتحة وسوقه دعا في زمن

انتظار العرة الثانية ثم تشهد في جلوسه لا انتظارها قائم على الامام مضى على كيفية

ذات الرقاق ففرقه ركعتين والثالثة ركعة وهو افضل من حكمه الحاضر ايضا وينظر في

الثانية في جلوس التشهد او قيام الثالث وهو افضل او صلى رابعة فبكل ركعتين فهو

فرقههم اربع فرق وصلى بكل فرقة ركعة مع صلاته فجميع وسب كل فرقة فيقول في اولهم

لاقتداء بهم فيها وكذا الثانية والثالثة الاولى لا نفر ادهم وهو الامام في الركعة الاولى

يلقى الجميع وفي الثانية لا يلقي الاولى ففرقههم قبل السهو (و) الضرب (الثاني ان

يكون العدو في جهة القبلة) ولا سائر بيننا وبينهم وفيها كتر فيصير تقاوم كل فرقة

الهدو (فصنعهم الامام مضى) فأكثر خلفه (وبهمهمهم) جعلوا يستروا وجهه الى

اعتدال الركعة الاولى لان الحراسة التي تجعلها الاعتدال لا الركون كما يحسن من قوله

(فاذا مضى) الامام في الركعة الاولى (سجد مع احد الصقيع) سجدتين (ووقف

الصف الآخر) على حالة الاعتدال (بهمهمهم) أي الساجدين مع الامام (فاذا رفع

الصف الساجدين من السجدة الثانية (سجدوا) أي الحارسون لا تكمل ركعتهم (ويقفوا

في الصف السجدة الثانية وسجد مع الامام في الركعة الثانية من حرس اول وسجدت الفرقة

الساجدة اولاهم الامام فاذا جلس الامام للتشهد سجد مع حرس في الركعة الثانية

وتشهد الامام بالصفتين وسبهم وهذه صفة صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بمسحان

بعض العين ويكون السنين المملتين قربه يتقرب خلعهم بينها ويركع أو يصعد رجبته

لصف السجود فيها وعبارة المصنف كغيره في هذا اصادقة بان سجد الصف الاول في

الركعة الاولى والشافعي في الثانية وكل منهما فيها بكانه أو يتحول بكان آخر وانكس ذلك

ففي اربع كبسات وكلها جائزة اذا لم يتكرر افعالهم في التحول والذي في سبهم

سجد الاول في الاولى ومجرد الشافعي في الثانية مع التحول فيها ولا ان يرتب صفوا قائم

في الاعتدال



يجوز من غير أن يقرأوا أو يقرأوا بالصورة دون الركوع لأن الزمان في كل وقت  
 لا يتأخر ولا يتقدم أن يحرس جميع من في الصف بل لو حرس في الركعتين فركعتان  
 على التوالي ودام غيرهما على التماسه حاز بشرط أن تكون الحارس مقاومة العدو  
 وكان الحارس واحدا بشرط أن لا يزيد الكفار على اثنين وكذلك يجوز لو حرس فرقة  
 واحدة لحصول الغرض بكل ذلك مع قيام العدو ويكره أن يصلي بأقل من ثلاثة وإن  
 يحرس أقل منها (و) الضرب (الثالث أن يكون) قطع الصلاة (في شدة الخوف) وإن  
 لم يلحق القتال بحيث لم يأمنوا بجمود العدو ولو أعانه أو أقسموا (والتمام الضرب أي  
 القتال بأن لم يقتلوا أو تركه وهذا كناية عن شدة اختلاطهم بحيث يلتصق علم بعضهم  
 ببعض أو يقارب التماسه (المعنى) كل واحد حينئذ كيف أمكنه راحلا أي ماشيا  
 (أو راكبا) لقوله تعالى فإن خفيتم فراجلا أو ركبا أو أيسر له ترك الصلاة عن وقتها  
 (مستقبل القبله وغير مستقبل لها) فيعذر كل منهم في تركه قرب القبله عند الجهر  
 عنه بسبب العدو والضرورة قال ابن جرير رضي الله تعالى عنه في تفسير الآية مستقبل  
 القبله وغير مستقبلها قال نافع لأراء الأمر فوال قال الشافعي أن ابن جرير رواه عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم فلو انحرف عنها لمصاحح الذابة وطل الزمان طلعت صلاة ويجوز  
 اقتداء بعضهم ببعض وإن اختلفت الجهة فقد موعلي الإمام حنك ما صرح به ابن  
 الرقعة وغيره للضرورة والجماعة أفضل من انفرادهم كافي الأمن للأخبار في فضل  
 الجماعة وغفرا أيضا في الأعمال الكثير كالغزوات والعهود المتواليه خاصة القتال  
 قياسا على ما ورد من المشي وتركه أو قتال ولا بد في الصباح عدم الحاجة إليه لأن  
 السكينة هيبه يجب أن يلبي السلاح إذا دعى ما يعني عنه قال مجاز في ذلك شرفا بأن  
 احتاج إلى المساحة أو مسكه العماة ونقض خلافا لما في المباح إندره كراهة كافي  
 المجموع عن الأصحاب فإن مجازين ركوع أو سجود أو ما جهل للضرورة ويجعل السجود  
 أخفض من الركوع ليحصل التميز بينهما وله طائفة كان أو مسافرا صلاة شدة الخوف  
 في كل صباح قتال وهرب كقتال باع وذى مال لقصاصه أحسنه طائفة وهرب من  
 حرب أو سبل وسبغ لا محذور عنه وغيره له عندا عساره وهذا كله إن خاف فوت الوقت  
 كما صرح به ابن الرقعة وغيره وليس لهم تخاف فوت الحج فبوت وقوفه بعرفة أن صلى  
 العشاء ما كثر أن يصليها سائرا لأنه لم يفت فبوت حاصل كفوت نفس وهل له أن يصليها  
 ما كثر فبوت الحج لعظم حرمة الصلاة أو يحصل الوقوف لصعوبة قضاء الحج وسهولة  
 قضاء الصلاة وجواز جميع الرافعي منهما الأول والثاني بل هو به وهو المعتمد  
 وعليه فتأخيرها واجب كافي الكفاية ولو صلوا صلاة تشددة الخوف لشيء فلهو عدوا أو  
 استكثر من منعهم فإن خلافة قضاء الصلاة بالطن الدين خطأ والضرب الرابع  
 الذي أسقطه المصنف أن يكون العدو في غير جهة القبله أو فيها أو سائر وهو قتل وفي  
 المسلمين كثره وخيف جمود فغيرته الإمام القوم فرقتين وبصلي بهم مرتين كل مرة فرقة  
 جميع الصلاة سواء كانت الصلاة ركعتين أم ثلاثا أم أربعا وتكون الفرقة الأولى تجاه  
 العدو ويحرس ثم تذهب الفرقة المصلحة إلى جهة العدو وتبقى الفرقة الحارسة قصي  
 بجماعة أخرى جميع الصلاة وتقع الصلاة الثالثة للإمام فلهذا صفة صلاة رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم بطن يخل مكان من يجذب أو من غطاه وهي وإن جازت في غير الخوف  
 فمستند بذكره حكمة الصلاة المستلهم وقوله عدوهم وخوف جموعهم عليهم في الصلاة  
 (تتمة) تعمد الجماعة في الخوف حيث وقع ببلد كصلاة عصفان وكذا في الرضا كصلاة  
 بطن يخل إذا اتقام جمعة بعد أخرى وبشرط في صلاة ذات الرضا أن يسمع الخطبة مبدء

(قوله بحيث لم يأمنوا الخ) بيان لشدة  
 الخوف (قوله على ما ورد من المشي  
 الخ) أي في النوع الرابع (قوله  
 ولو صلوا صلاة شدة الخوف الخ) هذا  
 حارفي الأثرع الأدب بعدة لا يمكن قوله  
 فقلنا يحتاج لتقدير بأن قال قضى من  
 اسفلت صلاته على سبيل احتساف في  
 الخوف ولم يحصل في الأمر كقطوب  
 الاحتساف في صلاة عصفان والأفراد  
 بركعة في صلاة ذات الرضا مثلا (قوله  
 وإن جازت في غير الخوف) أي من غير  
 تدب وفي الخوف مندوبة بمعنى أن  
 الإمام يسر له في الخوف أن يفرقه  
 فرقتين وبصلي بكل مرة ولا يسر له ذلك  
 في الأمن والاختلاف الإمام معادسة  
 في الخوف والأمن وقوامهم لا يسر  
 اقتداءه المفسر بأن المتأمل أي النقل الحضر  
 المطلق ومنها صلاة الإمام ليست كذلك  
 لأنها صورة فرض بل قال بعضهم أنها  
 فرض

مختلفاً في أولها وثانيها والثالث في الأول بغير قطع وأما النص من الفرقة الثانية في الخطبة  
 (١٦١)

فيعر عنه مد رولا بغير عنه غيره وهو المعتمد  
 إذ لا معنى في القول بضرر النص في الخطبة  
 دون الصلاة فقول الشارح في الركعة  
 الأولى أي كلام ركعة الثانية الأولى وقوله  
 أوفى الثانية أي للأمام وكذا الثانية  
 الفرقة الثانية

(فصل في لباس الخ) قوله ليس  
 الحرر) أما اتخاذ كان بغير  
 استعمال حرم أو إباحة أو إباحة فكل من  
 له جاز (قوله ليس الحرر) أي سواء كان  
 بحال أم لا يختلف غير لباس قميص  
 فيه قال كان بحال لم يضر ولا ضرر لم  
 يسط الحائل ولا يضر في الحرمة بل  
 المنسوج وغيره (قوله وهو يصل الخ)  
 هذا معنى الأبرص إلا أنه الذي  
 يقابل القز أو الحر فهو يصل الخ  
 المتن في ظاهره لكان أولى ليصل  
 القدمين (قوله بغير) أي من غير حائل  
 فيه وفيما بعد ولا يشترط تحميمه عليه  
 (قوله وعمل الإمام الخ) هذا الأصح  
 لأنه لا نية في تعذر العلل وجوباً  
 وعدمها فيقتضي أنه لو اتقى من الرجال  
 الشهامة فكيف الرجال لا يحرم  
 أو وجدت في بعض المصنفين يحرم  
 وليس كذلك فيما لأن يقال هي حكم  
 لاحتله والحكمة لا بغير قطعها (قوله  
 القتم بالذهب) وكذا أسائر أنواع الخسل  
 (قوله طرز الخ) اعلم أن النظر في  
 صورته الأولى أن يشيع الحرر بالآلة  
 على الثوب فهذا ينتشر في مشرق واحد  
 لا يزداد بدونه على الثوب والمهورة  
 الثانية أن يشيع الحرر خارجاً كالنظر  
 في موضع على الثوب فهذا الشرطان أن  
 يكون حرره بغير قدر أو بغير أصابع وأن

تصعبه الجمعية من كل فرقته بخلاف ما لو غلبت بفرقة وعلى ما جرى ولو حدث نقص من  
 السامعين في الركعة الأولى في الصلاة غلبت أوفى الثانية فلا حاجة مع سبق انعقادها  
 وقهرها للثانية الأولى في الركعة الثانية لأنهم مغمرون ولا يجهر الثانية في الثانية لأنهم  
 مقتدون به وياخذ كل من صلاته حرة  
 (فصل في قبض يمينه من الحر) يجازي وغيره ولا يجوز هذا بغير الفصل (ويجوز  
 على الرجال) المكلف في حال الاختيار وكذا الختان خلافاً للفتاوى (ليس الحرر) وهو  
 ما يصل عن الدودة بعد موتها أو الفرس وهو ما قطعته الدودة وتحررت عنه وهو كذا القول ومثل  
 القيس ما في أنواع الاستعمال بغيره وتقدر وحلوس عليه واستناد السهم وتزبه كافي  
 الرضة ومنه يعلم جرح النعم في الناموسية التي وجهها حرير أو ما يسهل للرجال فيجمع  
 على تحريمه وأما العتيق فاحتياطاً وأما ما هو فقول حذفتها نارسول الله صلى الله عليه  
 وسلم عن ليس الحرر والديساج وان جلس عليه رداء الضاري وعمل الإمام والفرزاني  
 الشريفة على الرجال بأن في الحر رخصة لا تلحق بشهامة الرجال وأما في حال الضرورة  
 كحرر بردهم كسكن أو مضر كالحرق في غنى أو منغصة فيضوز أزالة للضرورة وتؤخذ  
 من حوزا ليس جواز استعماله في غيره بطريق الأولى لأنه أخف ويجوز أيضاً التمسك بحوب  
 ولم يحد غيره بغير مقامه والحاجة كجرح ودفع على لاه على الخطبة وسلم أرخص ليعبد  
 الرحمن من عرف في ليه ذلك وهو مقرر في الصلوات عن حيون أناس وفي الصلوة إذا  
 أوجسناه وهو الأصح إذا لم يجد غير الحرر (و) كذا يحرم على الرجال ومثلهم الخشائي  
 (الفتح بالذهب) لم يرد في أدلة مستند صحيح أنه صلى الله عليه وسلم أخذ في غيبته قطعة حرير  
 وفي غيبته قطعة ذهب وقال هذا أي استعمالهما حرام على ذكر أو أمي حل لأنهم  
 والحق بالذكر والنسائي احتياطاً واستحراماً في الغتم عن اتخاذ أثف أو أغصنة أو سن فانه  
 لا يحرم اتخاذها من ذهب على مقطوعها وان أمكن اتخاذها من الفضة (ويحل لفتاه)  
 ليس الحرر بواستعماله بغيره أو غيره والقتم بالذهب والصلب به لحدث المسار (ويسير  
 الذهب وكثيره) حكم (الحرير) على من حرم عليه (سواء) بالفرق (وإذا كان بعض  
 الثوب أبيضاً) وهو كسائر الممزق وتفتح الرءوفه فمما يفتح الممزق وكسائر الرء ثلاث  
 ثلثات الحرير (و) بعينه فطناً أو كذا ما جاز له ما لم يكن إلا ربح قالوا فانه يحرم قطعها  
 فلا أكثر بخلاف ما أكثر من غيره والمستوى منها لأن كلامها لا يسهل قوب حرم الأصل  
 الذي وتقليد لا أكثر في الأولى ولقوله لباس ما ذكر من الحرير وما أكثر منه صلباً ليس  
 له شهامة تشافى خنوة الحرير بخلاف الرجل ولأنه غير مكلف والحق في الفرزاني في الأحياء  
 الجنون ويحل ما طرز أو رقع بحرير فقرار بيع أصابع لورود في خبر مسلم وأطرف به  
 بأن جعل شرطه بأن لا يطرز في ثوبه فقراره بغيره فقراره بغيره فقراره بغيره فقراره بغيره  
 أن يطرز في ثوبه فقراره بغيره فقراره بغيره فقراره بغيره فقراره بغيره فقراره بغيره  
 ما رقع فانه مجرد بغيره فقراره بغيره فقراره بغيره فقراره بغيره فقراره بغيره فقراره بغيره  
 صلى الله عليه وسلم سئل عن ثوبه فقراره بغيره فقراره بغيره فقراره بغيره فقراره بغيره فقراره بغيره

خط ل  
 لا يزداد بدونه على الثوب وأما الطول فلا يتعد بقدر وأما الترفع فهي قطع حرير  
 خالصة توضع في محل من الثوب لثوبه وسكناها كالصورة الثانية من صورتي التطريز وأما التطريف أي التصفيف فهو معتبر  
 بعبادته (قوله تبة الخ) هي مناسبة للبايع من جهة الخلل تارة وعدمه تارة



[illegible][illegible]

العبارة قبل كلام ابن القري (قوله ولا تعتدوه) بإسقاطه من الأدلة أن كلام ابن القري (قوله لا تعتدوه) استدلال على عدم تنفيذ الوعدة بل الإبطال دليل على المباحرة مع جماعة القدراني وأما ما تقدم على الثاني فظاهر لا يحتاج إلى دليل لأنه وسعنا ما أتوا به على القول الثاني. فنفذ (قوله ولولم يرض) شرو فروعته (قوله وفي الحقيقة على الخلاف) أما خلافه في مسئلة الاختلاف التي قبلها فانه قبل فيها لا يمكن بطلانها. في نوب والاعتقاد لا يمكن في الاختلاف كون هذه مسئلة في اللغة فهنا خلاف والاعتقاد لا يمكن في اللغة (قوله نعم) ويجوز الثاني والثالث بل يجب وأما اقتصر على التوب لا يمل اختلاف ويجوز الثاني والثالث ولو كان أو نحوهما على



قل واحد منهم عند علي بن ابي طالب عليه السلام على ذكر ولو وجد جزء ميت مسلم غير ميت  
 صل عليه بعد غيبته وشعر بغيره وقد كان الميت الحاضر وان كان الجزء نظرا وشعر ان كان  
 لا يصل على الشيعة الواجدة كما قاله في القدر من ناله بعض المتأخرين وانما يصل  
 على الجزء بقصد الجلاء لانها في الحقيقة ملائمة على غالب (و) الرابع (دفعه) في قبر واقفه  
 حفرة فتمنع بعد ذلك ما ظهر رافعة منه فتؤذي الخي وتغنن بنش سبيح لها على كل الميت  
 فتنتفخ حرمة قال الرازي والغرض من ذكر هسان كما تلازم من بيان قاعدة الدين  
 والاقتباس وجوبه وانما لا ينبغي احدهما انتهى وانما الثاني يخرج بالضرورة ما لا  
 وضع لميت على وجه الارض وجعل عليه ما يمنع ذلك حيث لم يتعد الحفر وسأى اكله  
 في كلامه (واثنان لا يشلان ولا يصل عليهما) تعريض ذلك في حقهما الاول (الشهيد)  
 ولواثي ورقفا وغير بالغ اذا مات (في معركة المشركين) نسيب الحضاري عن جابر ان النبي  
 صلى الله عليه وسلم امر في قتلى احد فدفنهم بدمهم ولم يسلوا ولم يصل عليهم واما خبره  
 صلى الله عليه وسلم خرج فوصل على قتلى احد صلاته على الميت فالمراد جميعا من الالة  
 دعا لهم كدعائه لميت فقله له لي وصل عليهم اي ادع لهم ومي شهيد الشهادة الله تعالى  
 ورسوله صلى الله عليه وسلم له بالجحوقيل غير ذلك وهو من لم يبق فيه حياة مستقرة على  
 اقتضاء حرب المشركين بسببها كان قتله كافرا او صابح سلاح حسنة او عاد اليه صلاحه  
 او ربحته دابة او سقط عنها او تزدى حال قتاله في ثرا او انكشف عنه الحرب ولم يعلم سبب  
 قتله وان لم يكن عليه اثر دم لان الظاهر ان موته بسبب الحرب بخلاف من مات بعد  
 انقضائها وفي حياة مستقرة بصرحة قتلوا قطع عوفه منها وقبل انقضائها بسبب  
 حرب المشركين كان مات بمرض او جفا او في قتال بقاءة فليس بشهيد ويعتبر في قتال  
 المشركين كونه مسلحا وهو ظاهرا اما الشهيد العاري جاذ صكر كالتريق والمبطون  
 والمبطون والميت حيا والميت طاقا او لقتول في غير القتال المذكور طاقا فليس ويصل  
 عليه ويجب غسل جسده اصابه غير دم شهاده وان اذى ذلك ازال دمها وسن  
 تمكنه في ثيابه التي مات فيها اذا اعتدلسها غانا اما ثياب الحرب كدروع ونحوها  
 مما لا يعتدلسه غالبا تحق وفروه فتسبب زهها كسائر المرق فان لم تكفه ثيابه وجب  
 تغطيتها بما يستدر جميعه لانه حق للميت كامر (و) الثاني (السط) يتلث السبي  
 (الذي لم يتصل صارنا) اي بان لم تسلم حياته ولم يظهر خلقه فلا يجوز الصلاة عليه ولا  
 يجب غسله ويمن ستره بخرقة ودفعه دون غيره مما اذا اعلنت حياته بصباح او غيره او  
 ظهرت اماراتها كحكا حجاج او قمره ككسكبر فسلو بكن ومنصل عليه ويدفن  
 لتفنن حياته وموته بعد ما في الاول ويظهر امارات نها في الثانية وان لم تظهر حياته وتظهر  
 خلقه وجب تجهيزه بالصلاة عليه وفارقت الصلاة غير ما في اوسع ما يتبادر ليل ان  
 الذي يسلو بكن ويدفن ولا يصل عليه والسط مشتق من السقوط وهو التنازل  
 قبل تمام اشهره فان بلغها فكان كغيرها كقبي بعض المتأخرين والاستيلاء الصباح عند  
 الولادة كما قاله اهل اللغة قوله صارنا تأكيد (ويصل المستورا) كامر (ويكون  
 في اول غسله سدر) او طمي (وفي آخره) الذي يكون وتر (ثي من كافر) تقوية  
 للسيد ومعا لهوام والفقن وهو مذوب في كل علة الا انه في الاخرة اكد وعمله في غير  
 الخمر اما الحرم فلا يشرب طيبا كما في الروضة وغيرها وصمة اكل النسل قد تقدمت  
 (ويكن الميت المذكور (في ثلاثة اثواب بطن) نسيب السوا من ثيابكم الباطن فانها خير  
 ثيابكم وكفنوا فيها ما ناكم (البس فيها قميص ولا حمامة) هذا هو الافضل في حقه يجوز رابع  
 ونحو من غير اربعين ان لم يكن محرما رجاءه نصت القنائف والافضل في حق المرأة ومثلها

بلوغا وعنده ثمان كان العبد بالتساقيم  
 مقدم على الحر الصبي ويكون ذلك مخترا  
 قد يعلم قوله عدل وهو البلوغ لان  
 العدل لا يكون الا بالغاً وما اذا كان الحر  
 هو البالغ فتدفعه على العبد الذي يظهر  
 واذا كان ذلك مع بعد الدرسه فيكون  
 مع اتحاد الدرسه كذلك (قوله ليكن  
 لا يصل على الشيعة الواجدة) اي ولا  
 تقصل وتدفن وجوباً او سبيح نظرا لها  
 بخرقة (قوله فتؤذي الخي) بالنصب  
 بان مضرة معطوف على ظهور رواقها  
 يحسني مع اي تشع الظهور راذية الخي  
 وكذا قوله ما كل الميت وتنتل الخ ولا  
 بد من منع هذا الامر ولو كان الميت  
 بجعل لا بد له احداً نذير ولا يصل اليه  
 سبع انتهى (قوله واثنان لا يصلان  
 الخ) هذا بقرينة الاستثان من قوله ولم  
 في الميت او دعة اشياء فكانه قال الا  
 الشهيد والقط الخ ولكن كلامه يقتضي  
 ان كلامهما يجب فيه اثنتان ويصرم فيه  
 اثنتان مع ان ظاهر في الشهيد واما السقط  
 فليس لثناصت يجب فيه امران ويصرم فيه  
 امران بل احوال السقط ثلاثة كما سافى  
 الان يقال ان كلام المتن بالنظر للموع  
 والمجموع صدق بالعض وهو الشهيد  
 (قوله قبل انقضائه الخ) هو طرف الخي  
 اي انقضائه قبل وهو صادق بصورتين  
 بان لم تكن حياته اصلاً او كانت في غير  
 مستقرة لان السالبة تصدق متى خفي  
 الموضوع (قوله بان لم تسلم حياته الخ)  
 في هذا الجمل نظر لان ساق المتن يقتضي  
 انه يجب فيه امران ومتنع فيه امران  
 والتاخر فيه من لم يجب فيه شيء الا  
 ان يقال سبب التاخر في ذلك انه ليس  
 لنا سقط يجب فيه امران ومتنع فيه  
 امران (قوله ويجوز رابع وخامس الخ)  
 اي مرضي او رقة المطلقين التصرف والا  
 حرم الزبلة وكذا يقال في الاثني



(وان سيدنا محمدا صلى الله عليه وسلم) هذا رسولك الذي جمع خلقك (وانت اعلم  
 به) أي من الله تعالى (أي شريك وانت أكرم الأكرمين وصف الكرام بالاعتناء  
 وانت خير عزولهم) وذكرا القضاة لعلوا وكانوا أبا بكر الماتني لانه عايناه الله  
 تعالى قال الدمري وكثيرا ما يغفل ذلك (واسمع فقيرا إلى رحمتك) الرابعة (وانت تفتي عن  
 عذابه وقد جئتلك) أي قصدناك (راعين لك شفعا له) عندك (الهم ان كان حسنا  
 نفسه (فترضى احسانه) أي احسانك الله (وان كان سيئا) عليها (فتجاوز عنه) بكرمك  
 (واقه) أي انه (برحمتك مناك) عنه (وقه) بفضلك (فتنه) السؤال في (الخير) ما عاينه  
 على التثبت في جوابه (وقه) عذابه (المعلوم منهما من الاحاديث العصية (وافتح له)  
 بفتح السين أي وضع له (في قبره) هذا الصرح كما عني في الخبر (وما في الارض) أي ارقعها  
 (من جنبيه) بفتح الجيم وسكون النون يعني ما تنبئ عنه عبارة الاكثري وفي بعض  
 نسخ الام العصية عن جنبيه بضم الجيم وفتح المثلثة المستندة في المهمات وهي احسن  
 له حول الجنين والبطن والظهور انتهى (ولقبر رحمتك الامن من عذابك) الشامل لما في  
 القبر وما في القضاة واحد بالاطلاق بعد تقديمهما انما انشأه اذ هو المقصود  
 من هذه الشفاعة (حتى نبته) من قبره بحسبه ووجه (أما) من قول الموقف مساتا  
 في ذممة المتقين (إلى جنتك رحمتك يا أرحم الراحمين) جمع ذلك الشافي رحمه الله تعالى  
 من الاخبار واستحسنه الاصحاب ووجد في نسخة من الر ومنه يجوبها وحسنا هو  
 في المجموع والمشهور في قوله ونحوه واحسانه الجري يجر زرقه يعمل الواو والعال وهذا  
 في الباب الذي قال كان أي عبر الامة وانت بما يعود اليها وان ذكر بقصد التخصيص  
 لم يصح كما في الروضة وان كان حتى قال الامتوى فالحق التصريح بالملوك ونحوه وقال  
 فان لم يكن لبيت ابان كان ولد في القفا ان يقول فيه وابن امك انتهي والقياس انه  
 لو لم يعرف ان البيت حكر او انتي ان يعبر بالملوك ونحوه ويجوز ان يأتي بالضمائر  
 مذكورة على ارادة الميت أي الشخص ومؤنه على ارادة قلنا الجنازة وانه توصي على جمع  
 معاني في معانيه واما الصغير فتقول فيه مع الاول فقط اللهم اجعله قرط الاويه أي  
 ساقا ميثا لمصالحهما في الاسترخاء وسلفا ونورا بالذال المهمة وعظة واعتبرا وشيخا  
 ونقل به مواز بينهما واخرج الصريح على قوله بما لان ذلك مناسب للعال وزاد في المجموع  
 على هذا ولا تغتم ما بعده ولا تخرهما أحده ويؤثر فيها اذا كان الميت انتي ويا تي في  
 الخبيثي مامرو بكفي هذا الدعاء لعل ولا ينافي قولهم انه لا بد في الدعاء لبيت ان يخص  
 به كالمثلوث النص في هذا بخصوصه وهو قوله صلى الله عليه وسلم والسطط يعلى عليه  
 وادعى في الله بالمسافة والارحة ولكن لودعاه لم يخصه كفي ولوتردد في بلوغ الرادعي  
 قال حوط ان يدعوا هذا ويخصه بالدعاء بعد التثنية قال الاسنوي وسواء دعاه مائة  
 في حياء أو به أم لا وقال الزركشي محله في الاوين الحسين المسلمين قال ان يكونا كذلك  
 اني بما يقتضيه الحال وهذا الاولى ولو حمل اسلامهما فالاولى ان يتعلق على ايمانهما  
 خصوصاً في ناحية كثر فيها الكافر ولو حمل كثرهما كبيعة الصحرى لساوى حرم الدعاء  
 لهما بالخبر والشفاعة ونحوهما (ويقول في) التكبيرة (الرابعة) ندبا (الهم لا تخرمنا)  
 بفتح المثناة القوية وخمها (اجرة) أي اجر الصلوة له واجرا الصبية فان الحسين في  
 المصيبة كالنبي الواحد (ولا تقتنا بعده) أي بالاتباع المعاصي وزاد المصنف كالنبي  
 (واعرفنا اوله) واستحسنه الاصحاب وسن ان يطول الدعاء بعد الرابعة كما في الروضة  
 نعم لو حذف تصدير الميت او انفعاله في أي بالسؤال فالقياس كما قال الذرعي الاقتصار على  
 الراكبان (و) الركن السابع (يسلم بعد التكبيرة الرابعة) كلام غيرها من الصلوات

قوله اللهم ان حسنا محمدا  
 هذا هو الدعاء وما قبله مقدمة واستعلا  
 الرحمة واستعطاف (قوله فلا حوط الخ)  
 قبلوا اقتصر على الواو لم يكتب لاحوال  
 بلوجه وان دعا له بالرحمة كفي والا حوط  
 الجميع بينهما



في كنفه فلهذا وجب عدم من تركه خلافاً لما قال من كنفه لا ينسب  
 في التلاوة ولا يقتصر على تسليمة واحدة بل يحلها اتفاقاً وجمعه وان قال في الجهر أنه لا ينسب  
 وحل الجهر بين الجمهور بأن جهره ما رجع على عاقبة وراعه بينهما ويصل المخرجات  
 من حلقه في أفضل من التبريع بأن تقدم حلقه ونية آخر أن لا يلهو بالوالت أو  
 الرجال انصرف القناع عن جهره فلهذا وجب حلقه على حقه من كنفه ما في  
 حقه أو حقه خفاف منها سقطها والتي امامها وحدها بحيث لو انفسر أها أفضل من  
 عدمه ومن اسرع بها ان أمن بقرب الملت بالاسراع والافتقار في فان خفف بعينه ما اتقى  
 ابتزاز في الاسراع ومن قصه ما ذكره ما ستره كنهه وكفه لفظ في الجنة بل المستحب  
 التفرغ في الموت وما بعد ذكره اتباعها في التفرغ ما ذكره ولا يكره الكوب في روعها  
 ولا انبساط مسلم حنطرة فريه الكافر قال الانصاري ولا يسد الحلق الى وجبة والمملوك  
 بالقراب قال وهل يلحق به الماركا في العادة فلهذا نظرنا في ولا يسد حقه ونحو الصلاة  
 على الكافر ولا يجب طهره لانه كونه وليس من اهلها ويجب علينا ان نكف من ذي فقهه  
 حيث لم يكن له مال ولا من تلمه بعقته وقاد منه ولو اخطأ من يصلي عليه غيره ولم يزد  
 كسبه كافر وغيره يشهد وجب تعجيل كل ادلائم الواجب الا حلقه يصلي على  
 الجرح وهو افضل أو على واحد قوا احد بقصد من يصلي عليه في الكهنة ومن بعدهم  
 التردد في السهو يقول في المال الاول اللهم اعذرنا لم يسم في الكهنة ان يلى ويقول  
 اعذرنا له ان كان مصلي الكسبة الثانية ونفس الصلاة عليه بعد ذلك لانه معروف  
 فاكثير غير من مسلم عوف فمضى عليه لانه معروف الا عذر ولا من اعاد تمام ذلك  
 لو اعتدت وقت ملائمة لغيره في ما هو قتر له ما لم يفت عذره ولو في عام من  
 حاضرا أو غائبا وما موم ترك ذلك حلالا لا يفت بها ولا يفت ولو قال المأموم من  
 امامه لا عذر بتكبيره حتى شرع امامه في اخرى بطلت صلاته اذا قدسدها على طهر  
 في التكبيرات وهو يختلف فاحس به المتكبر تركه فان كان من عذر كسبان ولا يطل  
 الا بقلعه بتكبير من على ما اقتضاه كلامهم ولا يفت ان التقدم كالقطف لاولى وتكر  
 المسبوق وبقر الماتحون كان الامام في رده كالمعلم لان ما ذكره اول صلاته ولو تكبر  
 الامام اخرى قبل قراءته تكبر معه سقطت القراءة منه كما في غيره من الصلوات واذا سلم  
 الامام تدارك المسبوق بما ياقى التكبيرات بادكارها وهو بالوالو حسب ما في  
 المذهب ومن لم يترفع المنة في التبريع المسبوق ولا يترفعه فلهذا وجب ان يرفع  
 في كل الدهر الموعود تركه فقال (ويذكر في السد) وهو يفتي الامام وضعه واسكون  
 الجاهل بما حله الجبل والمراد ان يترفع افضل ما في القرا اقبل على الاعلان الاستماع  
 ما يسمع المشي ويترفع هو افضل من التبريع المنة ان صلبت الارض وهو ان يترفع  
 قمر القبر كالنهر وبني حسانه ان او بعينه عوامته التاروي من الميت بينهما الا ان  
 الرخوة خالفت فيها افضل خشية الاحياء وبوضعي الصدور عز مستعمل القلعة وجوبا  
 تنزله منزلة المصلي فلو وجه لغيره انش ووجه القلعة وجوبا ان يبعروا ولا يلا ويضع  
 المشتد اعتمدوا القبر الذي يصير عند صاحبه رجل الماب (ويصل) يضم حرف  
 المناد على البناء المفعول أي يدخل (من قبل) تكسر التانيق وقع الموحدة أي من  
 جهة (راسه برقي) لما روي انه صلى الله عليه وسلم من قبل راسه ويدخله الا حق  
 بالصلاة عليه درجة فلا يدخله ولو اتى الا الرجال لكن الا حق في الاتني زوج وان لم  
 يكن له حق في الصلاة فمصر فقهدها لانه كالحرم في النظر ونحوه وهو محسوب  
 فمصر انصفت شوهم فاجتنب صالح ومن كون المدخل وترا واحدا كتر بحسب الحاجة

ومن سائر القبر ينوب بعد الدفن وهو السجدة كمن انشأ ونشأ كذا احتياطاً (و يقول  
 الذي يلمه) أي بذنبه القبر يا (يستم الله على من) أي دين (رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم) لا نيام وقبر وابتدع رسول الله صلى الله عليه وسلم (و يصنع في القبر) على  
 عينه نداء كذا الاضطجاع عند النوم فان وضع على سائر كره على ينشئ ويندب ان ينشئ  
 بقية الى الارض (بعد ان) يوسم بان يزداد طوله وعرضه وان (يقول) القبر وهو يصم  
 حرف المضارعة ويغنى المسحلة الى باده في التزول (قائه) وسطه من رجله مد بل بما  
 وهما ربعة اذرع ونصف كما صوبه النورى شلاً فالرافع في قوله انهما ثلاثة اذرع  
 ونصف تعالى والى ويندب ان يسند وجهه ورجلاه احدهما القبر وظهره يقول كنية  
 كسبر حتى لا ينكب ولا يستلقي وان يسد فقه ففتح الله وسكون التاء بفعلين كليلين بان  
 ينشئ بذلك ثم يسد فقه بكسبر على وطى أو نحوهما وكراه ان يحصل له فرش ويحمله  
 وسندوق لم ينجح اليه لان ذلك اضاعة مال اما اذا احتج الى صندوق النداء ونحوها  
 كخاوة في الارض فلا يكره ولا تنفذ وصيته الاحتذ ولا يكره دفنه لئلا يلقاها وقتل امة  
 من اهلها بضره بالاجاع فان ضرا كره كافى المجموع (ولا ينشئ) على القبر نحو قسمة كبت  
 (ولا يصنع) أي يبيش بالجنس وهو البس وقيل البس والارادها هنا او ادهما أي  
 بكره البتة والتخصيص للنسب عنهما في جميع مسد لم يخرج بتعصبه تطهيرة لانه لا بأس  
 به كائن عليه في الامم وقال في المجموع انه التعميم ونكره السجدة عليه سواء كتب عليه اسم  
 صاحبه أو غيره وان يحصل على القبر مطلة لان مرضى الله عنه رأى غيبة فحشاها  
 وقال دعوه فله عمله ولو بني عليه في مقبرة مسلمة وهي التي جرت عادة اهل البلد الدفن  
 فيها من وهم لا ينشئ على الناس ولا فرق بين ان ينشئ قبته أو بيتاً ومعبداً أو غير  
 ذلك ومن السبل كما قال الدميري قرافة معمر قال ابن عبد الحكم ذكر في تاريخ مصر ان  
 عمرو بن العاص اعطاه القوقس فيها ما لا جز بلون كراهته وجد في الكتاب الاول انها  
 تربة اهل الجنة فكانت حرم من الخطايا في ذلك فكتب اليه في لا فترتة اربعة الا  
 لاحساد المؤمنين فاجعلوها لموتاً كره ويندب ان يرش القبر لانه لا صلى الله عليه وسلم قوله  
 بقبر ولده ابراهيم والاولى ان يكون طهوراً بارداً أو حرج بالماء والورد فالرش به مكروه لانه  
 اضاعة مال وقال السكي لا بأس بالسير منه ان قص به حضور الملائكة فانها تعجب الزائفة  
 الطيبة انتهى ولعل هذا هو مانع الحرم من اضاعة مال ووس وضع الجريد الاختار على  
 القبر وكذا الرمحان ونحوه من الشيء الرطب ولا يجوز للقبر احد من على القبر قبل بسمه  
 لأن صاحبه لم يعرض الا عند بسمه الزوال نفعه الذي كان فيه وقصر طوبى به وهو الاستغفار  
 وان يصنع عند راسه هراً أو خشية أو نحو ذلك لانه صلى الله عليه وسلم وضع عند راس عثمان  
 ابن مظعون حفرة وقال تسلم بها قبر اخي الدفن فيه من مات من اهل ويندب جمع  
 اطراف البيت في موضع واحد من المقبرة لانه اسهل على الزائر والدفن في المقبرة افضل منه  
 بغيرها التال المستدعاة المارين والزائرين ويكره الميت بها لما فيها من الوشع ويندب  
 زيارة القبور التي فيها المسجون للرجال لا لاجماع وهكذا نذكر بارتباطها عنهم تعشت  
 بقوله صلى الله عليه وسلم كنت نبينكم من زيارة القبور فزوروها وكره زيارة النساء لانهما  
 مظنة طلب بكاين ورقم أصواتهن ثم ينسب لهن زيارة قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فانها من اعظم القربات وينبغي ان يلقى ذلك بقية الانبياء والعلماء والشهداء  
 ويندب ان يسلم الزائر بقبر المسلمين مستقبلاً ووجه الميت قليلاً ما عليه صلى الله عليه وسلم  
 لاصحابه اذا خرجوا القبر السلام على اهل الدار من المؤمنين والمسلمين وانما ان شاء الله بكر  
 لاحقون اسأل الله وليكم العافية أو السلام عليكم دار قوم مؤمنين وانما ان شاء الله بكر

(قوله اعطاه القوقس الخ) وكان كافراً  
 وهو اسم لكل من ملك مصر (قوله  
 ويندب ان يرش) أي يصب الدفن

لا يحسن من حاله فاعلم زاد ابداء والهم لا حصر ما حرمهم ولا تقنأ بعدتهم  
 من قول الله ان شاء الله لتبترك ويقرأ عندهم ما تيسر من القرآن فان الرجعة تنزل في محل  
 المرأة واجت كذا خضر حتى له الرجعة ويدهوله عقب القراءة لان الدعاء ينفع الميت  
 وهو عقب القراءة اقرب الى الاجابة وان يقرب زيارته عنه كقربه منه في داره حيا  
 احسن امانه قاله النووي ويستحب ان يكثر من الزيارات وان يكثر الوقوف عند قبورها هل  
 المستبرأ الفضل (ولا بأس بالكاهل الميت) قبل الموت وبعد قال في الروضة كما علمها  
 والمكافئ الموت اولى من بعده لكن الاولى عدم محضرة المحضر والكاهل بعد الموت  
 خلاف الاولى لانه حينئذ يكون اشغافا ما فات نقل في المجموع عن الجمهور (ولكن يكون  
 من غير روح) وورد في الصوت بالنسبة قاله في المجموع وهو حرام لخبر الناجحة اذا لم تقب  
 تغلبهم القامة وعليها سائر مال من قطران ودرع من جوب ورواسم والسر بال القميص  
 والدرع من فضة فوقه (ولا شق حب) ونحوه كثر شعر ونسود وجهه والقاهر امد على رأس  
 ورفع صوت باهراط في الكاهل أي يحرم ذلك غير الشفط ليس مناع من ضرب الحودود وض  
 الجيوب وعاد عوى الجاهلية واليا حب هو تقو بر موضع دخول رأس الالباس من  
 الثوب قاله صاحب المطالع ويحرم ايضا الجزع يضرب بسفوفه كضرب حدوم من ذلك  
 ايضا فقير الذي يولس برما حرمه العادة والصابغ كل فعل يشتغل اطهار حزم الى  
 الانقياد والاستسلام قضاء الله على ولا يعذب الميت شي من ذلك ما لم يوص به قال علي  
 ولا تزوروا زواجره زورا حرم في الاب لا ما زاد اوصى به وعليه حمل الجمهور الا حاد لوردة  
 يتعذب الميت على هذا لا يصح كما قاله الشيخ ابي اسامه وان ما ذكره من حمل على الكاهل  
 وغيره من اصحاب الدنوب في باب المادرة بقية عن الميت ان يسيرا لا قبل اشغال  
 يتجهز لميرتص لمؤس أي روحه معلقا في يدوسه عن مقامه الكرم يد به سعي  
 ينفذ عنه رواه الترمذي وحسنه ويجب المادرة عند طلب المسحق في وقت يشبه وصية  
 يجب عند طلب المرحى له المعين وكذا عدا المذنب في اوقية لمقر او شوم من وصية  
 انجاب او كان يد اوصى بمجملها وكره في الموت اضرب زبل به يد اوسق في دنياه  
 العنتين فلا يكره في المجموع امامه لغرض احرى في مصوب كفي الشهادة في  
 سبل الله ويس اسد وبلغه بران الله في بضم داه الاجعل له دواء غير الهرم قال  
 في مجموع فان ترك الدواي وتكلم في الله فهو افضل وكره اكرام المرنش عليه وكذا  
 اكرامه على الطعام ويحب ان يستعد لوط على مكاب شوة في ساد بها الا في جهاه  
 الموت المعروفة لها وسن ان يكثر من ذكر الموت لخبر اكثر اوصى ذكرها نادم الذات فانه  
 ما ذكره كثيرا لا فله ولا لغيره الا كراهة في كثير من العمل في الدنيا وويل من العمل  
 ويهدم بالمعصية أي قاطع ويحرم نقل الميت قبل دفنه من محل موته الى محل بعد من  
 مقبره فحمل موته ليدفن فيه الا ان يكون قريبا مكة والمدينة او بيت المقدس فمن عليه  
 الثاني لمصلها (ومعزى) ندبا (أهله) أي الميت كبرهم تسفيرهم وذكرهم وتنام لها  
 رواه ابن ماجه والبيهي في استاذ حسن ما من علم بعزى اياه معينة لا كساء الله من حلل  
 الكرامة يوم القيامة ثم الثانية لا يعزى بها احبني واعيا عز بها محاربهها وزوجها واولادها  
 الحق بهم في حوزا انظار فيما ظهر وصرح ابن حيران انه يستحب التعزية بالمولك بل قال  
 الزركشي يستحب ان يعزى بكل من يحصل له عليه وجد كما ذكره الحسن البصري حتى  
 الزوجة والسديق وتسيرهم بالاهل وي على القالب وتندب الداء باسعفهم عن حمل  
 المصيبة وتحن قبل دفنه لانه وقت شدة الجزع والحزن وليس بعده اولى لاشتغالهم فسهله  
 بتهنئة الا ان اهرط حزنهم فتدعيه اولى اسعفهم وتناهي (ابن) آخر (ثلاثة ايام)

(قوله بالكاهل) بالتصريح والمذهب بالتصريح  
 قول المذبح وهذا لا بأس به والمذبح  
 الصوت سواء كان معه دموع أم لا  
 وهذا ايضا لا بأس به اذا كان من غير  
 قروح ولا شق حب ونحوه مما يدل على  
 عدم الرضا (قوله بالنسب) وهو ذكر  
 صفات الميت لقوله واكفاه واكرامه  
 وقوله (قوله) العمل على الكافر وغيره  
 من اصحاب الدنوب (ابن) ضعف الحديث  
 انهم مثل غيرهم لا بعد بان يدك الا اذا  
 اوصيا به

تقرى ما تفتنى (من) وقتها لو تبت بها شرو من التقديم لثابت وقيل من وقت  
 (دفعه) ومثل الغالب للبر من والجوس فكره التعز به بعدها اذا فرض منها استكن  
 قلب المصاب والغالب يكونه فيها فلا يحدونه وقال في تعز به المسلم بالمسلم اعظم الله  
 اجره أى حسنة عليه واحسن عزاء أى حسنة حسنا وغفر لثابت وقال في تعز به  
 بالصكر المسمى اعظم الله اجره وأخلف عليك أو حرم مصداقاً ونحو ذلك  
 وقال في تعز به الكافر بالمسلم عزاء له على ما أحسن عزاءك ما الكافر غير المحترم من  
 حرى ومريد كما يحسنه الأذرى فلا يعزى وقيل هو حرام أو صكره الظاهر فى المسامحة  
 الأولى ومقتضى كلام الشيخ أى ما سدا الشاى وهو الظاهر هنا إن لم يرج اسلامه  
 فان رجى استحب كما يوجد من كلام السبكي وما امتز به الكافر بالكافر فهو غير  
 مندوب كما اقتضاه كلام الترمذ والوضحة بل هي جائزة إن لم يرج اسلامه وصفتها  
 أخلف الله عليك ولا تنص عدوك لا ذلك يستغنى الدنيا بكثرة الجز به وفى الآخرة  
 بالمدام من التارقال فى المجموع وهو مشكل لأنه دعاء يدوام الخير فلهذا تركه ومنه  
 ابن النقيب لأنه ليس فيه ما يقتضى القاء على الكفر ولا يحتاج الى تأويله بتكرار الجز به  
 (ولا بد من اثبات) استاده (في غير واحد) بل بقره كل حيث يشير به إلى الاختصار  
 لما بناه على جميع اثبات في غير واحد الجنس كرجلين وأمر أن يكره عند المأوردى وحرم عند  
 النسخى وقيل عنه النووي فى جمعه مقتصر على وعقبه بقوله وعبارة لا كثر من  
 ولا بد من اثبات في غير واحد من فى الترمذ السبكي وسأفى ما يقوى الترمذ (اللاحقة) أى  
 لضرورة كما فى كلام الشيخين كإن كثر الموقوع وعصر اهراد كل حيث يشير به من الاثنين  
 والثلاثة والأكثر فى غير محسب الضرورة وكذا فى قول لا يتابع فى قتل أحد وأما بقارى  
 فقدم حيث اقتضاه ما بدأ به وهو لا يخفى بالامامة على حداد القبر القبل لأنه صلى الله عليه  
 وسلم كان يسأل فى قتل أسد بن كثرهم قرأ ما تقدمه الى الحد ليكن لا يقدم حرم على  
 أصله من حسنه وأما على حقيقه يقدم الجداول من قبل الام وكذا الحد ذاته الأسنوى فيقدم  
 الأب على الابن وإن كان أفضل منه حرمة الأب فوق تقدم الام على البنت وإن سكنت  
 أفضل منها أما الابن مع أمه فقدمه لقضية المذكورة يقدم الرجل على الصبي والصبي  
 على الغنمى والخشى على المرأة ولا يجمع رجل وامرأة فى قبر إلا لضرورة غير عند هذه  
 كما فى الحياة قال ابن الصلاح رحمه الله إذا لم يكن بينهما حرمة أو زوجة والأب يوزن بالبح  
 قال الأسنوى ومقتضى والذي فى المجموع أنه لا فرق فقال أنه حرام حتى فى الام مع ولدها  
 وهذا هو الظاهر فى الغلبة فى منع الجمع إلا إذا دلان الشهادة على خلافه لا فرق بين المهر  
 وغيره ولا بين أن يكونا من جنس واحد أم لا والختى مع الخشى أو صبره كالنبي مع له كراه  
 والصغير الذى لا يبلغ حد الشهوة كالصغير ويجهز من الميت بقراب حشاش مع ما بدأ به كما  
 حرزه ابن المقرئ فى شرح ارشاد مولانا عبد الجنىس وأما به بعدد وعمل الملاء  
 أهل القبر تلك الأرض لقتل وغيره كالصلاة عليه وتكفنه فحرام لأن فيه حشاشا كرامته  
 الا لضرورة كأن دفن لعل ولا تقسم بشرطه وهو من يجب عمله لأنه واجب فاسد ذلك  
 عند قبره نصب على الشهادة وشبهه وعمله أن لم يغبر أو دفن فى أرض أو قبر مغموس  
 وطالب جاما استكماله نصب النش ولتغير الميت ليصل المصطفى الى حقه وليس لصاحبها  
 الترك وحمل النش فى القبر إذا وحده ما يمكن فيه الميت ولا يجوز التمسك كما اقتضاه  
 كلام الشيخ أى ما حرمه وغيره قال الراعى ولكن المأمر براءى الرجل كالمنسوب قال  
 النووي وبه نظر وبني أن يقطع فيه بعدم النش انتهى وهذا هو المأخذ لأنه حتى الله  
 تعالى أو وضع فى القبر مال أو حل حاتم فيجب فيه ما لا تغير الميت تركه فيه إن شاء الله

(قوله ومن التقديم لثابت أى  
 وسكان القبر المسمى بغير الزاى أما  
 إذا كان القالب المسمى بغير الزاى لم يلا  
 تتدب له التعز به بسدا التقديم وكذا  
 يقال فى الميت من والجوس (قوله قال  
 فى المجموع وهو مشكل أى) ما لا يجرى  
 النووى نظرا لتقدمه وكثرة العدد والاول  
 التقديم وهو كونهم أهل ذمة قبل من  
 مجموع الأمرين دوام العسكر وقفاؤه  
 والدعاء بذلك مجتمع فلذلك قال والاولى  
 تركه وحاصل جواب ابن النقيب أنه  
 نظرا لتقدمه وكثرة العدد ودون التقديم  
 وكثرة العدد تصدق بحسبهم يساوي  
 فلذلك قال وليس فيه ما يقتضى القاء  
 على الكفر فلذلك كان جائزا ونحوه ولا  
 يحتاج لتأويله الحد المأخذ الى جواب  
 آخر حاصل أنه ليس من الدعاء المذكور  
 يقتضى القاء على الكفر لكن بازالان  
 حكرتهم تنفعنا فى الدنيا بالجزية  
 وفى الآخرة بالنداء من النار (قوله وأما  
 به بعدد دفنه) أى ولو لتغير فى عليه  
 وهذا مفهوم قوله ابتداء لكنه أعم من  
 المهور لأن المهور ما إذا تبش بعددته  
 لأجل الدفن عليه فقهه تفصيل فان كان  
 حذرا لا الأول حاز والأفلا ما إذا فهو  
 أعم من تبش الدفن عليه ولنقله وللملاء  
 دله ولنكتبه (قوله الا لضرورة)  
 مثله التارخ بمسألة (قوله  
 بشرطه) أى بشرط عدم الفصل والتجيم  
 وهو عدم الماء والقرباى ويصح أن أراد  
 بشرطه أى التيم وهو ما إذا لم يعمل بثلث  
 فيه وجود الماء دفن فيه وحده الماء فإنه  
 ينش لأجل الفصل

[illegible]

• (کتاب الزمان) •

اجبالوا لافعى ثمانية اوقصة تفصيلا (قوله من انواع المال) الاولى اجناس (قوله وهذه الانواع) الاولى الاجناس وقوله **براد** مستفاد الاول انواع (قوله من اجناس) الاولى بالقوة على ظاهرها (قوله ثمانية اصناف الخ) فيمضي على ان الاول مثلا ليس مستفادا من نوع بل هو نوع من جنس وهو الماشية (قوله ثمانية الخ) ثم يذكر عرض النصارى مع انهم لم يوردوا في الاجال الا ان يقال انها اخرة هذا الصانع والمعلم (قوله ومن ذلك الخ) اعيان اصل ذلك عرض لانها لا تظهر الا لو كان كل نوع من ذلك يدفع نصف واحد من الماشية مع ان ليس كذلك بل كل ذلك نوع من الانواع الثمانية ثم يعم الثمانية

(قوله في ثلاثة أجناس) الأولى أنواع (قوله وهو اسم جنس) أي جبي بدليل قوله يفرق فهو بين واحد بالثاء (قوله وهو اسم جنس) أي أفراد لأنه يصح على المذكور الأثنى (١٧٣) والقليل والكثير وقيل اسم جمع لأواحدة منه من لفظه ولا يصح كونه اسم جنس

حي لعمد واحد من لفظه (قوله هو موقوف) أي زعم الأداة والأناج وأما الواجب فثبت لا يوقف فيه (قوله ولا يجب في مال وقف لبنين) أي لو وقف بمقدار تقدر وبشتره كرون المالك حاصصا فقد روي وهذا ليس متصفا بوجوده ولا حصة أي شأنه ذلك حتى وأخبر به معصوم فلا يخفى كذلك وكان الأولى تقديم على قوله ولا يجب مال محصور عليه لأنه ذو فسخ لا مال تصفيه إلا كذا (قوله وعرض بخجارة) هي صوزان الأولى أن يفرض عرض بخجارة بخارة وبعضى عليها الخول وهي في ذمة المقرض فلهذا المقرض أن يبيع ما يشاء مثلا ويؤتي الخارة فيه ويمنى عليه حول في ذمة المسلم اليه فثبت على المسلم حصة (قوله فيستويان) أي في التعلق أي لا يتقدم أحدهما على الآخر وبهذا لا يزع المال الموجود على قدره ما بالنسبة فإذا كان مقدرا لا بخساسة والحق بوجوه حرة فالصوم خمسة عشر قاراة ثلث فضضا الطول والنجس الثلثان وبهذا في صورة الزكاة لا ينبغي يجب سوى ذلك وأما الحج فإن كان الذي يفضله بوجوه بوجوه بان يوجد من رضى بذلك فظاهر وإن كان لا يرضى فانه يحفظ إلى أن يقضى الله عليه أو يبيع به ولا عليه الأوارث هكذا قرر بعضهم وبعضهم أخذ بظاهر العبارة وقال المال الموجود يقسم فيما يابسه ولا يستويان في التعلق (قوله ولكن نتاج الحج) استدراك على منطوق المتن أو على معنوه وقده بقوله ثلاثة أن يكون نتاجا وأن يكون نتاجا نصيب وأن يتكسب ملك النصيب ويحترز زنتها في الحضي فخرج بالأول ما لو ملك دون نصيب منه أشهر ثم اشترى كائنه فلا ضم

بمراد من المصنف المراد منها بقوله (فتب الزكاة في ثلاثة أجناس منها) فقط (وهي الأولى) بكسر الهمزة اسم جمع لأواحدة من لفظه وتكون بالفتح لفظا وجمع على أفعال كحل وأحال (والثاني) وهو اسم جنس واحد بقرته باقوله المذكور والأثنى على ذلك لأنه يفرق بين أي يشقها بالمراس (والثالث) وهو اسم جنس الذكر والأثنى لأواحدة من لفظه فلا يجب في الجسد ولا في الرقيق ولا في التوليد من عم وتكسبه وأما المتولد من واحد من النعم ومن آخر منها كالنول من ابل وبقرة فثبت كذا منهم انها تصب فيه وقال الولي العراقي يبنى القطع قال وانظر انه يركب زكاة أخفهما فالنول من الأبل والبقرة يركب زكاة البقر لأنه المتضمن (وشرائط وجوبها) أي كذا كذا المشايخ أي هي الأبل والبقرة والتمن (سنة أشباه) الأول (الاسلام) لقول الصديق رضى الله عنه هذه فر بعت الصدقة التي فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين فلا تصب على كافر وجوب مطالعة وإن كان يعاقب على تركها في الأثر لأنه مكلف بفروع الشرع يستتم المرتبة لو خضع بعد وجوبها عليه أسلم ألا مؤثرا له حكم الاسلام هذا إذا لم يمت قبل رده وإن ازم في رده فهو موقوف كاله إن عاد إلى الاسلام زاد له أو لم يمت بقا ملكه والأهلا (و الثاني) (الحرة) فلا تصب على رقيق ولو مدبر أو معلقا عنه بضعه ومكاتبها لضعف ملك المكاتب ولعدم ملك غيره نعم على من ملك سبعة الخرضا بالتصام ملكه (و الثالث) (الملك التام) فلا تصب فيها لأنه ملك تاما كمال كذا في ذلك بعد اسقاطه متى شاء ووجب في مال محصور عليه وأما طاب بالأخر خارج منه وله ولا تصب في مال وقف لبنين إلا ولو لم يوجد وجوهه وفي مضمون وضال ومحمود وعائش وان تعدوا أخذ مملوكة يستند قبل قبضته لأنها ملكك ملكا تاما فلو دين لازم من نقد وعرض بخجارة للعموم الأداة ولا ينع دين ولو بهر وجوهها ولو اجتمع كادون أدى في تركه بان مات قبل ادائها وضائق التركة عنهما فثبت على الدين تقديس الدين التقديس وفي خبر الأصميين دين الله حق بالقبض والخروج دين الدين الذي في الله تعالى كذا في خروج كذا في كذا في السبي إن قال أن كان النصيب موقوف فثبت على الزكاة والافستوى بان وبالتركة ما لو اجتمع على حق أن كان محصورا عليه فثبت على الدين إذا لم يتعلق الزكاة بالعين والاقدمت مطلقا (و الشرط الرابع) (النصاب) بكسر النون اسم لقدر معلوم مما تصب فيه الزكاة قاله النووي في تحريره فلا زكاة فيما دون (و الخامس) (الحول) لميز لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول وهو أن كان من ماله محصورا بالانحصار من الخلفاء الأربع وغيرهم والحول كاف في الحكم منه كاملة فلا يجب قبل تمامه ولو بلفظة ولكن نتاج نصاب ملكه بسبب ملك النصاب حول النصاب وإن ماتت الأمهات لقول عمر رضى الله عنه لسماعه اعتد عليهم بالصفة وأيضا المحسن في اشتراط الحول أن يحصل النماء والنتاج غناء عظيم فيبيع الأصول في الحول ولو أدى المالك النتاج بعد الحول صدق لأن الأصل عدم وجوده قبله فان اتسعه الساعي من نخلة (و السادس) (الصوم) وهو اسامة مالك لها كل الحول واختصت السائمة بالزكاة لوقوعها في الرعي في كذا مصلح أو مملوكة قيمته بسيرة لا بعد ملها كلمة في مقامها لئلا تكون لعلها قد راعيش بدونه بلا شر وبين ما يقصد به قطع صوم لم يضر ما لو ساءت بنفسها أو ساء ما غير ما لكها كغصبا واعتلت سائمة

خط ل بي يندى حول من حين تمام النصاب وخروج بالثاني ما لو كان المال أربعة فثبت منها واحدة فخلاصه بي يندى الحول من تمام الثالث ما لو ملك نصيبا من أشهر وجب له حمل خمسة أو وصى له بجمعها فلا ضم له بعد حول النتاج يحول وما عسده قبل ذلك على حوله من حين الملك (قوله لكن لو علقها) استدراك على قوله الحول فهو بمنزلة الاستثناء

والاشنان لفظة المضروب منسوبة وهما  
الذهب والفضة يشعلان المضروب  
وفيهما بعد ذلك اجاب بان غرض المتن  
بيان المعنى المراد هنا لا المعنى القوي  
لان الحكم على الصام لا يقتضي والحكم  
بالمضروب الزكاة والشروط الاتية  
(قوله وليس مراد) اي لفظة (قوله)  
وحيث ان اي حيث كان الذهب والفضة  
شاملا للمضروب وغيره والاشنان خاصا  
بالمضروب (قوله وان كان حسنا) اي  
شرا وعنده الفقهاء (قوله فانه) اي  
المشغول (قوله لا يتقدم الخ) اي من كون  
الاشنان وطاعة في المضروب وغيره  
يختلف برجع النقص للاشنان عما  
يهم اختصاص الشروط والحكم  
بالمضروب (قوله بقصد الشرار) اي  
فقط (قوله بالاختيار الخ) لم تقدم  
ذكر الاختيار في المتن فكان الاولى بخرج  
عنا زوجه الا دميون الخ لان جواب  
بان المتن صريح في الاختيار بما زوجه  
الادميون فكان ذكر الاختيار (قوله)  
وبدل المصنف الخ) يقتضي ان قوله  
عنا زوجه الا دميون يعني من قيد  
الاختيار مع انه قد يزوجه الا دميون ولا  
يقتات اختيارا ويجاب بأنه يعني عنه  
بالنظر الى المفهوم اي ما يزوجه  
لا يقتات اختيارا اختيار المفهوم  
واعتبار المنطوق لا ينفي (قوله)  
يستثنى الخ) وهذا الاستثناء صوري  
لان عدم وجوب الزكاة لعدم المال  
المعين لا يمكنه ان يزوجه الا دميون  
(قوله وغلة القرية) وهو رذائل  
العلمة تشتمل على جميع او يزوجه  
الناتر من مال الوقف اما واستأجر  
شخص الارض الموقوفة وزوجهها  
من عند نفسه فليزوجه لوجب عليه  
زكاته (قوله على التاجد) اي على نفس  
المسجد اما على شخص معين كالامام  
مثلا ووضعه عليه وزوجه فوجب  
عليه زكاة

قوله إن الفحل أفضل ذكره أدلة خمسة

مجموع الأدلة خاص بالفحل وإن كان بعضها يوجب على العنب مثلاً الأول قوله زوروا والناس إننا خلقت من طينة آدم والثالث إن الفحل مقدم على العنب والرابع أنه شبه الخلة بالمؤمن والخامس أنها الشجرة الطيبة وهذا كله مما يدل على أفضلية الفحل فلذلك فرغ عليه قوله فكانت أفضل (قوله صبر الرجال) أي التي يصبر بها وما الأخرى فهي محسوسة (قوله صبر العنب) أي الخارجة عن خواصها (قوله فلا زكاة) كما ملك غير معارضة كهيئة الخ مثلاً إذا هو أشبه عشرة مقاطع فاش فحل وقوى الثمار فلا تكون مجردة الشجر وحش بخارها أما إذا باع منها أو اشتريها وقوى الثمار فأنها تكون هروض بخارها وصحفاً يقال في الإرث والوصية (قوله حال الثقل) أي وهو وقت عقد التكاثر أو الخلع أو العلق وقوله أوعده فلا يبي وقيل إذا كانت بعده في مجلسه يكتى كالواقعة في العقد (فصل) في زكاة الأبل (قوله وهو الجنس الخ) يحتمل أن يكون الجنس من كل صبي و يكون ذك في مقابل قوله بصرياً يحمله فهذا مضى بالثمن من جهة شرب المشاركة ومن جهة كونه صبراً وإن كان موزعاً ومضى بالفقره أيضاً من جهة ضرر المشاركة وأما إخراج بصريه فله فهو مضى بالمال لفظه ويحتمل أن يكون الجنس من صبي ليكون مضى بالضرر بقية من حصة ضرر المشاركة وإن كان أنفق على المالك من بصركامل (قوله بصريه) بضم الباء إذا كان متعدياً بالياء فإن تعدى بنفسه كان ينفق الساة كقوله ضره يضره (قوله والشاة الخ) تأؤها قوله سنة والالف واللام للجنس فيشمل الذكر والأنثى والواحد والمتعدد والعتان والمزك لكن يشترط أن تكون سليمة وقواتها لمعينة لأهله من غير الجنس بخلاف شاة في أربع فاته لا يشترط كونها سليمة إلا إذا كانت شبهة غير معيبة والأجاز المعيب

الأوسق أن تكون مصفاة من تينها (لا تشرب عليها) لأن ذلك لا يؤكل معها وأما أدر في قدره يؤكل معه من أروقه يصبغ الأدم والعن تروح من البرق صباه عشرة أوسق غالباً اعتباراً بغيره الذي أدره فيه أسلم له وابق ولا يكمل في التصلب حتى يحسن كالمختلط فمع الشصير يكمل في نصاب نوح يا شرب كبر بطس لانه نوع منه كجار ويخرج من كل نوع من النوعين بقسطه فإن صبراً أخرجه لكثرة الأنواع وقسطه مقدار كل نوع من الخارج الوسط منها لا يصلحها ولا دناها رجاء لصانين ولو تكلف وأخرج من كل نوع قسطه ما زاد بل هو الأفضل والمثل يضم السن وسكون الألام جنس مستقل لانه شبه الشجر في رودة الطعم والمخطة في اللون والملاحة في كسب من تركيب الشجرين طعماً بغيره وصاراً صلاباً به فلا يضم إلى غيره (وأما الفار فتجب الزكاة في شجرين منها) فقتلوهما (ثمرة الفحل وثمر الكرم) أي العنب لانهما من الأقوات المدخلة ولو عجز العنب بالحب لكان أولى لوورد النبي من تينته بأنكم قال صلى الله عليه وسلم لا تسوا العنب كرم ما عا الكرم الرجل المسلم رواه مسلم قيل صلى الله عليه وسلم لا تسوا العنب كرمه لانه عليه فكر ما ينبغي به وجعل المؤمن أخيه يما شق من الكرم يقال رجل كرم باسكان الزاء وقسطها أي كرم وثمرات الفحل والاعتناء أفضل الثمار بغيرها أفضل بالاتفاق واختلفوا في ألبسها أفضل والاربع أن الفحل أفضل لوورد كرم ما عا كرم الفحل في المحل وأنها خلقت من طينة آدم والفحل مقدم على العنب في جميع القرآن وشبه صلى الله عليه وسلم الجنة بالمؤمنين فأنها تنبسط برأسها فإذا قطع ما تشي وينتفع بجميع أجزائها حتى تنضج الطيبة المذكرة في القرآن فكانت أفضل وليس في النضر شجر فهدى كرواتي حتى أتته في الله الأثر كرموا وشبه صلى الله عليه وسلم من الرجال بحبة العنب لأنها أصل الجرة وهي أم الثمات (وشرائط وجوب الزكاة فيها) أي الثمار (أربعة أشياء) بل خمسة كما ستعرف وهي (الأصل والحريه والمالك التام والنصاب) وقد علت بغير ثمراتها تقدم والخامس بدو العلاج وهو بلوغه صفة يطلب فيها غالباً لافلامته في القرأ ما كمل المتلون أخذه في حمرة أو سودا وصفرة وفي غير المتلون منه كالعنب الأبيض لبنه وقويه وهو صفاؤه ووجوب الماء فيه أنه وقبل بدو العلاج لا يصلح للأكل (وأما هروض الثمار) جمع هروض العين واسكان الزاء اسم لكل ما قابل التقدير من صنوف الأموال (فتجب الزكاة فيها) لخبرها كما يستأدين حصص على شرط الخصمين في الأبل صدقتها وفي الثمن صدقتها وفي الزم صفة وهو ما يقال لأمتعة البراز والسلاح وليس فيه زكاة من صدقته زكماً كمتجاره وهي تغلب المال بمعاوضة أعرض الربح (بالشرائط) الخمسة (المذكورة في) زكاة (الأثمان) وترك سادسا وهو أن ملك بمعاوضة كبر وعرض خلط وصلح من دم فلا زكاة عليها كغير معاوضة كهيئة بلا ثوب وأرث ووصية لا تنفاد المعارضة وسأعها وهو أن يرضى حال الثقل الثمار لتتجزع عن التمسك ولا يجب تحديدها في كل تصرف بل يتصرف ما لم يتوالتقنه فإن توالتقنه أقطع الخول فيصالح إلى تحديده التمسك مقررة تصرف

(فصل) في بيان نصاب الأبل وما يجب إخراجها (وأول نصاب الأبل خمس) لحدث ليس بقيادون خمس زود من الأبل صدقة (وقها شاة) وأغلو بعت الشاة إن كان وجوبها على غير الأصل لرفق بالضرر بقين لأن إيجاب البصر بغير المال هو إيجاب جزء من بصر وهو الجنس بصره وبالعقراء (وقها عشراً ثمان وفي خمسة عشر ثلاث شاة وفي عشرين أربع شاة) والشاة الواحدة عبادون خمس وعشرين من الأبل جسد عتد أن من الثمن لهامة أو أخذت عقيد أسنانها وإن لم يتم لهامة كما قاله الراعي في النجبة ونزل ذلك





[illegible]

قيما الاغيط من اربع حقايق وخمس نبات لبون وثلاث مستنق وأربع حقايق مستنق  
وجدا بحاله بصفة الاجزاء لان كل منهما جافه ذاتا فاحقايقه في ماقده حفظ المستحقين  
اذ لا مشقة في تحصيله واجزاءه غير الاغيط لا تنقسم من الماء أو السائل العنبر وغير  
التفاوت لتخص حق المستحقين بقدر البلد أو جزم من الاغيط اذ اضع التخصير من الماء  
أن ندلس أو من السائل بأن لم يمتد دون نقل انه الاغيط التخصير فلا يجوز وان وجد  
فيهما بحاله أخذ وان وجد شي من الاتحاد التام فكما للعدم وان لم يوجد  
أو أحدهما بحاله بصفة الاجزاء فله تحصيل ما شاء منهما كالأول أو بمقتضاها شراء أو غير  
ولو غير اغيط لم ينافي تعيين الاغيط من المشتقة في تحصيله (تق) لمن عدم واجبات الأبل ولو  
حذقه في ماله ان يصعد درجته أو اخذ جيرانا أو لم يملكه أو يزل درجته ويصلي الجيران  
يأخذ ذلك في غير انفس فاعيرة في صعوده والنزول في تلك لا يحتاجه في صعوده ولا جيران  
شأنان بالصفة السابقة أو غير شريون درهما تقر متالصه بغيره اذ يقع صاحبها كأن لا يملك  
وله صعود درجته في أكثره والنزول درجته في أكثر من قدره اذ الجيران هذا عندهم  
القرى من جهة الفخر حولا لبعض جيران فلا يخفى شأوه عشر دراهم بجيران واحد الا  
لما لا ترضى بذلك لان الجيران حقه فله اسقاطه اما الجيران في غير موضع بعضهم في غير  
شأنان وعشرون درهما لجيران كالكتكارتين ولا جيران في غير الأبل من بقرونهم  
(فصل) في بيان نصاب القنم وما يجب اخراجه (وأول نصاب القنم اربعون  
شاة وفيها شاة حذقه ثمن العنان) بالمهر وركبه الهامسة (أو ينقص من المهر) ينقص العن  
لها شتان (وفي مائة واحدة وعشرين شأنان وفي مائتين واحدة ثلاث شياه  
وفي اربع مائة اربع شياه وفي كل مائة شاة) حذقه ثمن في ذلك رواه البزار ويقل  
لشافعي ان أهل البلد لا يفتنظون في ذلك فله اشتراؤه بالمال في أماكن هي قاتية  
في مكان واحد في لو ملك اربع شياه في بلد من بلد من الزمته الزكاة ولو ملك ثمانين في بلد من  
كل بلد اربعون لا يلزمه الا شاة واحدة وان بعدت بينهما فلا زكاة اعم أحدهما  
بلزم عنده عند التبعه شأنان (تق) يجوز في اخراج الزكاة عن موضع نوع أكثر  
كشأن عن حمز وعكسه من القنم واربعه عن مهرة وعكسه من الأبل وعربان  
بجواميس وعكسه من القريراة الغيبة في ثلاثين منزاهي اثني العشر وعشر نعام من  
العنان عزاز وبه بغير ثلاثة ارباع عزوز مع بغيره وفي عكس ذلك عكسه ولا يؤخذ  
انقص من ذكر حصص وشعر الا من مثله في غير ماعر من جوار أخذ ابن الحنبل والحن  
والذكر من الشاه في الأبل أو التبع في القرعان اختلف ماله فنصوا كالأول وأخذوا  
آخره كالملا براءة الغيبة وان لم يوف غير ناقص ولا يؤخذ بخبر كرماء ولا كولة وهي

٤٠ خط ل النقص خمسة العيب والمرض والصغر والذكورة وريادة النوع (قوله واتخذ

(وما) أما إذا اختلفوا على ما قد بيناهما المحشى البليبي (قوله براءة القبية) منها في المحشى وإيضاح قول المحشى بأن تكون نسبة القيمة المأخوذة من الرأى إلى قيمة النصاب كقيمة المأخوذة من النصاب في المثال المذكور وهو ما يتبين نسبة الثمانين إليها نصف خمس العشر لأن عشرين المائتين عشرين وخمس العشرين أو بعبارة أخرى لأن ثمانية الأربعة اثنين فإذا كانت قيمة المائتين كل واحدة منهن كانت قيمتها اثنا مائتين فيشترط أن الثمانين المأخوذة من مساو واحد منهن لأنهما نصف خمس عشرين المائتين وأن شئت قلت نفس نصف عشرين المائتين (قوله ولا يؤخذ خيار الخ) أي إذا كانت قيمة أو قيمها معادل الاستدراك الذي بعده

المسنة لا يكون في وهي الحديثة العهد بالانتاج بان معنى لمسا لم ولا يخرج منه لمسا لم  
قوله الأرضي أو شهران كاتسعة الجوهري الأرضي ما لا يكون له أحد هاتين أن  
كاهناشوا أخذ اختيار منها الإحوا مل فلا تخرج منها ما لم ياتسعه الأمام واستحقته  
وتؤخذ في تاسعة عند ورودها ما لا ياتسعه إلى الفسطح حيث فلا تخرجها ما لم ياتسعه  
إلى ذلك لا ياتسعه ان شمس المرعي فان لم يزد الماء بأن اكتفت بالكل الوقت لا يبيع  
فقد يبيعون أهلها وأقربتهم و يصدق مخرجها في عدد هاتين كان تفرقا أو اقتعدوا ولا يبيع  
عدها عند حشيت غريه واحد فواحد هو بذلك من المالك والساعي أو أتاها ما يبيع  
يشيران به إلى كل واحد أو وصيابه ظهر هاتين ذلك بعد عن القطع فان اختلفا يبيع  
الحد وكان الواجب يختلف به أعاد الحد

(فمسسل) في زكاة حطه الأوصاف وتسمى حطه جوار أذهي المذكورة في كلامه  
والخيطان) من أهل الزكاة في نصاب أو في أقل منه ولا حدها نصاب ولو في غير ماشه  
من نقد أو غيره كسابق (يزكيان) وجوبا (زكاة) بالنصب على كل من الماشية أكر كان  
المال الواحد) أجماعا كقوله الشيخ أبو حامد (شرائط بيعه) لا يبيع ما يبيع مع ما  
جوى على واحد هاتين كره على رأى ضعيف كاستشف مع ما ياله بغيره تصمما كره من  
العدد الأول (إذا كان المراح واحد) وهو بضع الميم اسم موضع بيت الماشية (ر) الثاني  
إذا كان (المسرح واحد) وهو بضع الميم وأسكان المجهول اسم موضع الذي تتجمع  
فهم ساق إلى المرعي (و) الثالث إذا كان (المرعي واحد) وهو بضع الميم اسم موضع  
الذي يرعى فيه (و) الرابع إذا كان (العمل) الذي يضر بها (واحد) أو أكثر بأن يكون  
مرسلة تزرع على كل من الماشيتين بمسلة يفتش ماشية هذا المثل على ماشية الأحرار  
كان ملكا لأحدهما أو معا رآه أو لهما لا إذا اختلف النوع كمنأى ومصر فلا يضر  
اختلافه قطعا والضرورة (و) الخامس إذا كان (المسرح واحد) وهو بضع الميم موضع  
شرب الماشية سواء كان من نهر أو غيره (و) السادس إذا كان (الحلب) وهو الذي  
يصل اللبن (واحد) على رأى ضعيف وهذا هو الأصل الذي تقدمت به على ما بأن  
الضعف جوى فيه على رأى ضعيف والأصح أنه لا يشترط الحاد بجزأه ولا أنه الذي  
يصل فيه كما لا يخفى يدل باتحاد الرأى فانه شرط على الاسم ومعناه كأي إلى وشفه أنه  
لا يبيع من أحدهما راع ولا يضر بتعدد الرعاة (و) السابع (إذا كان موضع حلب واحد)  
الذي يضره اللام يقال لبن ولا يضر وهو المراد هنا حتى يسكرهوا أو آمن إذا كانت  
المنشآت نصابا كاملا وأقل من نصاب ولا حدها نصاب كما مرث الأثر ودية والسابع  
مضى الحول من وقت حطه ما إذا كان المال حوليا فلو ملك كل منهما أربعين شاة في أول  
بصرم وخطا في أول صفر فالجديد أنه لا حطه في الحول بل إذا جاء بصرم وبيع على كل  
منها شاة فلو تفرقت شاة شاة في أثناء الحول نظران كان زناطه ولا فرق أو لا فصد  
وإن كان سيرا ولم يعلم لم يضر فان علمه وأقر أو قصد ذلك أو علمه أحدهما فقط كقوله  
الذري ضرر العاشر بنكر ما من أهل الزكاة كما مرث الإشارة إليه فلو كان النصاب  
المنحوط بين مسلم وكافر أو مكاتب لم يضر هذا الحطه شاة بل يعتبر بنصب من هو من أصل  
الزكاة كان حكايا بانه ما ياتي زكاة المنفرد والإطلاق كقوله ولا يسرقه الحطه في  
الأصح لا خفة المؤنة بإحد المراح لا تختلف بالنقد وصدقه وانما يشترط الاتحاد فيها  
لم يجمع المال كالمال الواحد ولحقف المؤنة على الحسن بالزكاة (تسه) مثل حطه  
الجوار حطه التركة وتسمى حطه أعيان لأن كل عين مشتركة وحطه شيوع (تجه)

أوصاف) أي لأنها مبيها لا تخاف  
الشروط إلا نسبة فاجتماع الشروط  
سب في تحققها فلذلك اعتبرت إلى  
الأوصاف (قوله ولو في غير ماشه) (الخ)  
راجع لقوله والخيطان وكأه قال  
والخيطان بزكاة الواحد سوله  
كان في ماشية أو غيرها وليس  
راجع لقوله ولا حدها نصاب لأنه لا يبيع  
(قوله على واحد الخ) على معنى الماء  
(قوله بعضها) متعلق بأحد الخ لقوله بأن  
تكون الخ) الثاني باعتبار معنى الأكثر  
وهو النحول والتسدي كغيره بعض التسدي  
بالنقل لفظ الأكثر (قوله كاه الخ) كان  
الأولى بالواو عطفها على جاز القسم إلا أن  
يقال أنه ليس معطوفا على المثال بل هو  
عقرب عليه والمقبس الآية قوله فخذ  
تقرا الآية بالرفع مبتدأ لا يجر (قوله)  
فلو ملك كل منهما الخ) حاصل ذلك أنها  
أن اتحادا ابتداء المالك وابتداء الحول  
على الأفراد ثم حطه زكاة الأفراد  
في العام الأول وفيها بعد زكاة الحطه  
وان ملك أحدهما أو أكثر ملك الثاني  
بعده ومعنى زمن على الملك الثاني منفردا  
يؤثر في العلق ثم حطه فصد كأي  
الناو ح وأما الميم بن ملك الثاني  
والحطه زمن مؤثر في العلق ثم حطه فهو  
زكاة زكاة الحطه لعدم ابتداء حوله  
الأفراد والأول بزكاة  
لعامه الأول وزكاة الحطه لعام القابل  
وهذا إذا كان مال كل منهما نصابا فان  
كان أقل من نصاب لسكن منهما ثم حطه  
زكاة زكاة الحطه أيد لعدم تقدم حوله  
للافراد سواء ملكا معا أو سيرا وأما إذا  
كان ملك الأول نصابا والثاني أقل من  
نصاب فالشأن بزكاة الحطه ابتداء  
والأول بزكاة الأفراد لحوله وزكاة  
الحطه لحولها فان انعكس هذا المقال  
مان تقسم ملك من له أقل من نصاب ثم  
ملك من له نصاب ابتداء حوله لا أفراد  
ثم حطه زكاة الأول وزكاة الحطه أيد

(قوله) والذين يتكفرون بالغ (وجهه لا)

الانتم تأثروا بخلطة الفروا زرع وانفسدوا عن التصاوت باشتراك الوجوه كافي  
الماشية وانما تأثر بخلطة الجوارح الفروا زرع شرط أن لا يغير الطاقور وهو الملهمة  
اشهر من المجهمة حافظ الزرع والتصير بالبحر وهو يقع الجسم موضع تحريف الفشار  
والنبد وهو يقع الموحد والال الملهمة موضع تصفية الخلق وفي التفسر عن الفشار  
التصاوت بشرط أن لا يغير الال كان والحارس وسكان الحفظ كنه زنة ونحو ذلك كالميزان  
والوزن والنقد والمناوى والحراث وجد اذا الخل والكتاب والجمال والمتعهد والمخ  
والحصا وما يسطر بهما فاذا كان لكل منهما غنبل أو زرع مجاور وتفضل الآخر أو  
لزمه أو لكل واحد كس فيه تنقد في صندوق واحد واعتصم في غنبل واحد ولم  
يقتر أحدهما عن الآخر بشئ مما سبق فيثب الخلق لان المسالين يصيران بذلك كالمال  
أو احد كادلت عليه السنة في الماشية  
(فصل) في بيان نصاب الذهب والفضة وما يباح اخراجه والاصل في ذلك قبل الاجماع  
مع ما في قوله تعالى والذين يتكفرون الذهب والفضة والصكوك هو الذي لم يؤد كانه  
(ونصاب الذهب) انما هو ولو غير مصروب (عشر ومن مثقالا) بالاجاع وزن مكة لقوله  
صلى الله عليه وسلم المكيال مكيال المدبنة والي زن وزن مكة وهذا المقدار تحديد فلو تنقد  
في ميزان أو تم في آخر فلا زكاة على الاصح لثقل في النصاب والتمثال لم يتغير جاهلية ولا  
اسلاما وهو انما ناسم وسعون جبهة وهي شعيرة معتدلة لم تقشر وقطع من طرفها ما دق  
ومال (وقبه) أي نصاب الذهب (ربيع العشر) وهو نصف مثقال بقديد لقوله صلى الله  
عليه وسلم ليس في أقل من عشر من دينار أو في عشر من نصف دينار (وقضا زاد) على  
النصاب (فحصاه) ولو بغير (ونصاب الورق) وهو تكسر الاء الفضة ولو غير مصروبة  
(ما ثلثا درهم) خالصة وزن مكة تحديد لقوله صلى الله عليه وسلم ليس في درهم خمس  
أو من الورق صدقة والواقعة تضم الهمة وتضيد السادة على الأشهر بعون درهما  
بالنصوص المشهورة والاجماع قاله في الصوع والمراد بالدرهم الدرهم الاملاية  
التي كل عشرة منها خمسة مثاقيل وكل عشرة مثاقيل اربعة عشر درهما وسدسان وكانت في  
الجاهلية مختلفة ثم ضربت في زمن عمر رضي الله تعالى عنه وقبل عهد الملك على هذا  
الوزن وأجمع المسلمون عليه ووز الدرهم ستة دواقي والدينار ثمان حبات وخمسة  
قاله درهم محسوب حبة وخمسة حبات حتى زيد على الدرهم ثلاثة اسباعه كان مثقالا وسمى  
نقص من المثقال ثلاثة اعشاره كان درهما لان المثقال عشرة اسباع فاذا نقص منها ثلاثة  
بقى درهم (وبها) أي الدرهم المذكور (ربيع العشر) منها (وهو خمسة دراهم) لقوله  
صلى الله عليه وسلم وفي القر ربع العشر (وما زاد) على النصاب ولو بغير (فحصاه)  
والفرق بين ما هو من المواشي من المشاركة والمعنى في ذلك ان الذهب والفضة معدنان  
لقها كالماشية السائمة وهما من اشرف نعم الله تعالى على عباده فلهما قوام الدنيا ونظام  
احوال الخلق فان حاجات الناس كثيرة وكلها تقضى بما يختلف غيرهما من الاموال فمن  
كثرهما فقد ابطل الحكمة التي خلقها كمن حبس قاضي البلد ومنعه ان يضي حوائج  
الناس ولا يكمل نصاب أحد التقدير بالآخر لاختلاف الجنس كالإكمال نصاب القر  
بالزبيب ويكمل الجيد بالردى من الجنس الواحد وعكسه كافي الماشية والمراد بالثبوة  
الثبوتية ونحوها بالزاداء والثبوتية ونحوها أو يؤخذ من كل نوع بقسطه ان سهل الاخذ  
بان قلت انواعه فان كثرت وثقت اعتبار الجميع أخذ من الوسط كافي المعشرات ولا يجرى  
ردى عن جيد ولا مكسور عن صحيح كالأول حتى يرضى عنه صحاح قالوا ويميز عكسه بل

الانتم تأثروا بخلطة الفروا زرع وانفسدوا عن التصاوت باشتراك الوجوه كافي  
الماشية وانما تأثر بخلطة الجوارح الفروا زرع شرط أن لا يغير الطاقور وهو الملهمة  
اشهر من المجهمة حافظ الزرع والتصير بالبحر وهو يقع الجسم موضع تحريف الفشار  
والنبد وهو يقع الموحد والال الملهمة موضع تصفية الخلق وفي التفسر عن الفشار  
التصاوت بشرط أن لا يغير الال كان والحارس وسكان الحفظ كنه زنة ونحو ذلك كالميزان  
والوزن والنقد والمناوى والحراث وجد اذا الخل والكتاب والجمال والمتعهد والمخ  
والحصا وما يسطر بهما فاذا كان لكل منهما غنبل أو زرع مجاور وتفضل الآخر أو  
لزمه أو لكل واحد كس فيه تنقد في صندوق واحد واعتصم في غنبل واحد ولم  
يقتر أحدهما عن الآخر بشئ مما سبق فيثب الخلق لان المسالين يصيران بذلك كالمال  
أو احد كادلت عليه السنة في الماشية  
(فصل) في بيان نصاب الذهب والفضة وما يباح اخراجه والاصل في ذلك قبل الاجماع  
مع ما في قوله تعالى والذين يتكفرون الذهب والفضة والصكوك هو الذي لم يؤد كانه  
(ونصاب الذهب) انما هو ولو غير مصروب (عشر ومن مثقالا) بالاجاع وزن مكة لقوله  
صلى الله عليه وسلم المكيال مكيال المدبنة والي زن وزن مكة وهذا المقدار تحديد فلو تنقد  
في ميزان أو تم في آخر فلا زكاة على الاصح لثقل في النصاب والتمثال لم يتغير جاهلية ولا  
اسلاما وهو انما ناسم وسعون جبهة وهي شعيرة معتدلة لم تقشر وقطع من طرفها ما دق  
ومال (وقبه) أي نصاب الذهب (ربيع العشر) وهو نصف مثقال بقديد لقوله صلى الله  
عليه وسلم ليس في أقل من عشر من دينار أو في عشر من نصف دينار (وقضا زاد) على  
النصاب (فحصاه) ولو بغير (ونصاب الورق) وهو تكسر الاء الفضة ولو غير مصروبة  
(ما ثلثا درهم) خالصة وزن مكة تحديد لقوله صلى الله عليه وسلم ليس في درهم خمس  
أو من الورق صدقة والواقعة تضم الهمة وتضيد السادة على الأشهر بعون درهما  
بالنصوص المشهورة والاجماع قاله في الصوع والمراد بالدرهم الدرهم الاملاية  
التي كل عشرة منها خمسة مثاقيل وكل عشرة مثاقيل اربعة عشر درهما وسدسان وكانت في  
الجاهلية مختلفة ثم ضربت في زمن عمر رضي الله تعالى عنه وقبل عهد الملك على هذا  
الوزن وأجمع المسلمون عليه ووز الدرهم ستة دواقي والدينار ثمان حبات وخمسة  
قاله درهم محسوب حبة وخمسة حبات حتى زيد على الدرهم ثلاثة اسباعه كان مثقالا وسمى  
نقص من المثقال ثلاثة اعشاره كان درهما لان المثقال عشرة اسباع فاذا نقص منها ثلاثة  
بقى درهم (وبها) أي الدرهم المذكور (ربيع العشر) منها (وهو خمسة دراهم) لقوله  
صلى الله عليه وسلم وفي القر ربع العشر (وما زاد) على النصاب ولو بغير (فحصاه)  
والفرق بين ما هو من المواشي من المشاركة والمعنى في ذلك ان الذهب والفضة معدنان  
لقها كالماشية السائمة وهما من اشرف نعم الله تعالى على عباده فلهما قوام الدنيا ونظام  
احوال الخلق فان حاجات الناس كثيرة وكلها تقضى بما يختلف غيرهما من الاموال فمن  
كثرهما فقد ابطل الحكمة التي خلقها كمن حبس قاضي البلد ومنعه ان يضي حوائج  
الناس ولا يكمل نصاب أحد التقدير بالآخر لاختلاف الجنس كالإكمال نصاب القر  
بالزبيب ويكمل الجيد بالردى من الجنس الواحد وعكسه كافي الماشية والمراد بالثبوة  
الثبوتية ونحوها بالزاداء والثبوتية ونحوها أو يؤخذ من كل نوع بقسطه ان سهل الاخذ  
بان قلت انواعه فان كثرت وثقت اعتبار الجميع أخذ من الوسط كافي المعشرات ولا يجرى  
ردى عن جيد ولا مكسور عن صحيح كالأول حتى يرضى عنه صحاح قالوا ويميز عكسه بل

هو أفندي لا يملكه غيره فخرج المخرج الدنيا والصبح أو الجبداني من وكفه الختم فخرجهم أو  
من غيرهم قال في المجموع وان لم يمسح فدفنوا في الدفن من غير أن يمسحوا عنه من الزكوة فلو  
بقي له معهم ما نتم يتفاضل هو ومعه فله ما يبيع له لا يبيعه ويتناقصوا عنه أو يشتروا  
منه نصفه أو يشتري هو نصفهم لكن يكره له شراء نصفه من ثمن يصدق عليه سواء قبل الزكاة  
وبصدق المتطوع ولا شيء في المتشوش وهو المختلط بما هو دون منه كذهب بفضة وفضة  
فحاس حتى يبلغ خالصه نصابا فإذا خلع المخرج أو أحبا نصابا أو مشروا نصابا فسد  
الواجب وكان مطروعا بالنحاس ويكره للأمام ضرب المشوش غير المحصن من عشنا  
فليس منا ولا يفتش به بعض الناس بعضا فان علم معارها صحت المعاملة بها وكذا إذا  
كانت مجهولة على الأصح كبيع العالة والمهزبات ويكره انفسر الامام ضرب الدراهم  
والدينار ولو خالصه لانه من شأن الامام ولان فيه نكاحا عليه (ولا تحب في الحل المباح)  
من ذهب أو فضة كقتال المرأة (زكاة) لانه معقلا يستعمل مباح فاشبهه العوامل من  
التميز ويكره المحرم من حل ومن غيره كالأواني بالاجام وكذا المكر وكالعنة الكبيرة  
من الفضة للعامة والصغيرة للزينة ومن اهرم الجبل لراؤه عهده ما يصير علمه انهم لو  
اتخذ شخص ملامن ذهب أو فضة لجاء عنه فهو مباح فلا زكاة فيه والسوار والجمال  
لبس الرجل بأن يقصد ما اتخذها غيرها من القصد والخشي في حل النساء كالرجل  
وفي حل الرجال كالمرأة احتياطا لئلا يفتن في ما حلت فلا يفتن الرجل سوارا مثلا ولا يقصد  
للبس ولا لغيره أو يقصد أحده لئلا يستعمله بل كراهه فلا زكاة فيه لا نقاش القصد  
الهرم والمكر وكذا لو انكسر الحل المباح فلا استعمال وقصد اصلاحه واهم يمكن بلا  
صوغ فلا زكاة ايضا وان دام احوال الادوار صورة الحل وقصد اصلاحه وحيث وجدنا  
الزكاة في الحل واختلفت قيمته ووزنه فالعبرة بغيره لا بوزنه بخلاف لغيره فالأواني  
فالعبرة بوزنه لا بغيره ولو كان له حل ووزنه مائتا درهم وبقية ثلثمائة فغيره بين أن يخرج  
ربيع عشر مشاعا ثم يبيعه الساعي بغير حسبه و يفرق عنه على المسحقين أو يخرج حسبه  
مصوغة قيمته خمسة ونصف نقد أو لا يجوز كسره ليعطى منه خمسة مكسورة لان فيه  
ضررا عليه وعلى المسحقين أو كان له مائة كذا فغيره بين أن يخرج خمسة من حسبه أو  
يكسره ويخرج خمسة أو يخرج ربيع عشر مشاعا ويحرم على الرجل حل الذهب ولو  
أخذ الحرب لقوله صلى الله عليه وسلم حل الذهب والحرب ربا لا تأتى وحرم على ذكورها  
الا أنف إذا جدم قاته يجوز أن يفتن من الذهب لان بعض العصابة قطع أنف في عزوة  
فاتخذوا ثمنان فضة فأتى عليه فأمره صلى الله عليه وسلم أن يفتن من ذهب ولا الاغلة فانه  
يجوز اخذها من قطعته منه ولو لكل أسبغ من الذهب فسا على الأنف والألسن  
فانه يجوز لمن قطعته من اخذ من من ذهب وان تعدت فمسا أيضا يباح على الأنف ويحرم  
من الخاتم من الذهب على الرجل وهي النسيئة التي يمسكها النفس ويحل للرجل من  
الفضة الخاتم بالاجام ولا نه علىه وسلم اخذنا من فضة بل يسهل سواء  
أكان في العين أم في اليسار لكن العين أفضل والسنة أن يجعل العين على كفه ولا  
يكره للمرأة لبس خاتم الفضة (تشبه) لم يتعرض اصحابنا لقدرا لحاتم المباح ولعلهم  
استوفوا به العرق أي عرق تلك البلدة فعادة امثاله فيها وهذه هو الحق وان قال  
الاذنعي الصواب منطه بدون مثقال ولو اخذ الرجل خواتم كثيرة لبس الواحد منها  
بعد الواحد حاز كافي الزينة وأصلها فان لبسها معالجا ما يؤدى إلى اسرافه كما يؤخذ من  
كل ما هم ولو فتحت الرجل في غيرا لنفسه يازع الكراهة كافي شرح مسلم ويحل للرجل من  
الفضة خبطة آلة الحرب كالسيف والرمح والمنطقة لا مالا يلبسه كالصبرج والجمام وليس

في قوله فخرج المخرج الدنيا (الخ) جواب  
فيما يقال إذا وجب عليه دنار فلا يتأق  
ديه إلا منصف الثانية لأنه حكمه كحكم  
ويعمل على الاخذ لا يمكن ودفعه واحد  
من الاصناف لا يجوز ابداله بغيره  
وتفريق قيمته عليهم لا يجوز فذا المخلص  
فأجاب بما ذكر وهو أنهم ولو كان شخص  
منهم أو من غيرهم (قوله سلم لهم دنارا  
الخ) وذلك لأنه لا يمكن أن يدفع قيمة  
النصف لهم لأنه لا يجوز وليس عنده  
نصف فخرقه ان سلم لهم الدنيا فزعه  
عن الزكاة فزعه منه اما أن الخ ما قاله  
الشارح (قوله ولو خالصه الخ) الضاربة  
ضبيعة لأنه لا يجوز انفسر الامام ضرب  
المتشوش بل يحرم ويكره ضرب الامام  
وأما الامام فخرقه له ضرب المتشوش اذا  
كان مستهلكا ولا يكره ضرب السلم  
(قوله ولا تغرب) أي من احتياجه اليه  
أو زينة أو فضة (قوله فاعبره بغيره) أي  
صحيح وزنه وقوله لا وزنه أي فقط والا  
فأوزن معتبر (قوله بوزنه) أعفط  
ولا عبرة بالقيمة (قوله أو يفرج خمسة  
مصوغة ولا يلزمه أن يخرج سبعة وفضا  
مصوغة) لكن لو أخذه لزمه أن يفرجها  
بالزائد (قوله ولو لكل اسبغ) أي غير  
الاجام (قوله على الرجل) ومثله انشئ  
(قوله للرجل) ليس قد (قوله جاز)  
أي ان كان عادة امثاله ولا كراهة  
والا كره قيل ويحرم ووجب الزكاة  
ولم يؤدى إلى صرف والاحرم ووجب  
الزكاة (قوله خبطة آلة الحرب) وكذا  
التمويه على الحق سواء حصل منه شيء  
بالعرض على الناس أو لا بخلاف الخوفا  
في الأولى فانه يفضل فيه

(قوله تحلة الخ) خرج القوم فلا يجوز على المتحد (قوله وكذا ما تميم الخ) أي له السه أفاضلها واستادها فلا يجوز (قوله المائنة) أما أصل الصرف فهو مركب وهو ما اسراف الرجل غرام وقيل اسراف المرأة حرام سواء كان عيافة أو لا (قوله الخ) ومثله التمام وكذا جلده وكبسه وعلاقته وخيطه لا مركبه (قوله ومن كتب الخ) هو شامل للرجل والمرأة وبعضهم قال الحكاية كالتحية فيجوز للرجل بالفتنة ولها بها (فصل) في الزرع والثمار وجهها الاتحاد هنا وأورجها (قوله وما يجب الخ) أي من الشرائع وأصلها باع الشرع ولا تثار باع الشرع ربع نصف العشر أي ما يأتي (قوله جمع وسق بالغنى) وجمع أي غنًا على وسوق كغنى وفلس أما بكسر الراء فيضم على أو ساقى تحل وأجال (قوله سمى) أي مذلول بهذا الاسم وفي العبارة نقص والتقدير ومنعها ما لم يجمع (قوله استغفارها) أي استغفار الجلبع التقدير الواردة في الملة وليس الملة الاحتياط لا يمتنع أن يكون لا بد من جمع الكل وقوله (قوله مستأر) أي باع (قوله لا بعد الخ) توكيد من الملة تأخر وأصلها ليس ما أصالة بل مراد لا تخاف فهو لكثرة وطاعة (قوله سه أراذب الخ) وهو الأرباع مائة وخمسون بعلاها الأقداح ختمة قدح لأن المائة بار بجمائة والجسم عاشرين من الأقداح وعلى كلام السبك قدر مائة وأربعين وبعوا بالأقداح خمسمائة وستون فكذا يكون النقص (١٨١) عشرة أراذب وستين ونصفه في قدر التفاوت بينهما (قوله الأسى مذ الخ)

قراءة تجلج آله الحرب بذهب ولا فضة ولا سبأس أنواع حسلى الذهب الناقصة كالسوار  
وكذا ما تبس بهما من الثياب ونحوهم بالمائة فى السرف كغلال وزنه اثنا عشر دينار وكذا يحجم  
أسراف الرجل فى آل الحرب ويحرق زخلة الحصف بذهب ثلثي رجل والمرأى ويحرق زخلة  
ذهب لعموم أهل الذهب والخمر زلات أمى قال الفزائلى ومن كتب الحصف بذهب فقد  
أسس ولا كافى سائر الجواهر كالقؤل والرواقيت لعموم ورودها فى ذلك  
(فصل فى بيان نصاب الزروع والثمار وما يجب أخراجها ونصاب الزروع والثمار  
خمس أسرى لقوله صلى الله عليه وسلم ليس فيمادون خمسة أسرى مسدقة والاسرى  
جمع وسرى يقع الزاد وكسر هاءى به لأنه يحجم الصعبان (وهى) بال وزن (الف) ممداد  
رسخته ربع بالرقاق (أى) على لى فى النوى سنون صها والصابا وأربعة أعداد  
والمدخل وثلاث بالخذادى وفقدت ربع الطرل الرسمى وهو ثمانمائة وعشرون  
درهما وأربعة أسباع درهم والنصاب المذكور تحدد بكافى نصاب المواشى وغيرها  
والعبرة فيه بأكل على الصبي والمقادير بالوزن استظهرها وإذا وافق الكيل فالعبر  
فى الزن من كل نوع الوسط فانه ينقل على النصف والوزن وكذا بالآردب العبرى  
ستة آردب وربع آردب كافى فى القولى يحجم فى القندس صاعا كز كذا فى القندس وكذا  
العن خلافا للسبكى فى جعلها خمسة آردب ونصف وثلاث لأنه جعل الصاع خمسة  
الأسبى مد (تسبى) لا يميز ثم عام وزرعه فى كمال النصاب إلى ثمره ثم عام آخر وعام  
ثم عام آخر (تسبى) إلى بعض فى كمال النصاب وأن يختلف إدراكه كالاختلاف  
أنواعه وبلاذ وسارة وروية كحدوثها وتماثلها مع إدراك الثمر بهما خلاف نجد  
لبدها والمراد بالعام هنا ثمان عشرة ثمرة عريية والعبرة بالضم هنا بالعام فى عام فعم  
طلع فخل إلى الآخوان أطلع الشافى قبل حد إذا دل على كذا بعده فى عام واحد ثم أخر

٤٦ خط ل ونصف كامل ليحتاج الي تكميل والسكى يقول كل قدح ناضج سبعى متدقكلها بالناقى  
وهو صاع ومدون خمسة اسباع عديان تبسط الصاع اسباعا فيكون بمثابة وعشرين معا يضاف لها مدون سبعة اسباع تلحق خمسة  
ولان تم يضاف لها خمسة اسباع الباقية تكون اربعين معا اذا ساعا على عشرين من انا يضاف كل قدح من معا يكون حينئذ  
عشرين صاعا كاملة على كلام السكى يقول الحشى التفاوت ويتل ونصفا على حدى كلام السكى من ان الصاع قدحان الاسبعي  
مدوا ماعلى كلام القمولى وهران الصاع قدحان كاملا فيكون التفاوت ويتين ونصفا صاعا ونصف صاع الاسبعي مد (قوله ونصف  
وثالث الخ) كان الصواب ونصفا ولشا بالنسب لانه معطوف على المنصوب الا ان يقال انه على لغة ربيعة الذين رجحوا المنصوب  
بصورة المرفوع والجهر وقرأ بالنسب وكنت غير انا (قوله عربية) اى حاله (قوله بالضم) الساعى على وقوله هنا اى فى  
الفتار (قوله باطلاعهما) اى طهروا وغرهما وبرز (قوله ثم الخ) صورة الاستدراك ان القر الذى ظهرنا من نفس الضل الذى  
طلع غدا واولا واما صورة ما قبل الاستدراك فان له غلظا ظهرنا حده ما قبل الاستدراك فخصم الشافى الى الاول الخ ولكن صورة

الاستنزاف المرحوم فيها الأهل الخيرة كان قالوا أنه من بقية المجلس الأول ضم الناس إلى الأول وإن قالوا أنه حصل مستقل لا يضم بمضاي العنب إذا أقرت من قضم لأنه قد جبر من قوله زرعوا العاصم الخ العام ليس قيداً بل كان نازعاً من عامين ويكون بين عمادهما أقل من سنة فإنه يضم قوله ناضم الأب بمعنى ف قوله اعتباراً الخ (١٨٢) كان الأولى باعتبار قوله وقوع عمادهما

أن يكون موصراً أو لا يجوز المحرمين ولا ينتقل الحق إلى المذمومين كيف يحتاج لهذا الشرط وهو أنه قد فرض عليه التحريم  
وبما أنه قد يكون عليه من مستغرق ذلك الحر (قوله وقيل) أي قوا (قوله فبأيها) كالسبع والثلاث قوله ويصط في الثاني  
التمثيل كواحد من مائة مثلاً (قوله غلط) بالتمثيل تحت قوله فبأيها بعد تلف المحرمين أي وكان بعد التمكن من إزالة الزاد  
لزمه شيء في يد ذي الخلوص وأما أنا كان الحر موصراً أو غلط انقراض التمكن فإنه بعد الذكر

أخروص مسدق بميته ندبا انهم والاولاين وان ادعى تلف الخروص كله أو بعضه فكلوديع لكن اليمين ههنا تبطل فها في الوديع فانها واجبة

(فصل في زكاة العروص والمعدن والركاز وما يجب أخواجه) وتقوم عروض التجارة (عند آخر القول بما اشترى به) هذا اذا ملك مال التجارة بتقدير في ذمته أو بغير تقدير البلد الغالب أو دون نصاب فانه يقوم به لانه أصل ما يبدؤه وأقرب اليه من نقد البلد غلوم يبالغ به نصابا إلى الحب الزكواني بلغ بغيره واذا ملكه بغير نقد كعروض ونكاح وخلع فبغالب نقد البلد يقوم به فلو حال الحول يحمل لا نقد به كبدل يتعامل فيه بغلوس أو نحوها اعتبر اقرب البلاد له فان ملكه بتقدير غيره قوم ما قبل النقد به والباقي بغالب نقد البلد فان غلب نقد ادعى التساوي وبلغ ما في مال التجارة متصفا بأحد همدادون الآخر قوم به ليعقق تمام النصاب بأحد التقديرين وهذا فرق ما لو تم النصاب في ميزان دون آخر أو بتقدير لا يقوم به دون نقد يقوم به وان بلغ ما قبل من مباحاتك كما في شاق الجسران ودرامه وهذا هو المذهب كما يحكي في أصل الرخصة وان صح في المنهاج كما صله الله تعالى الانعم للتحقق ويضم ربح حاصل في انشاء الحول لاصل في الحول ان لم ينضم بما يقوم به فلو اشترى عرضا بجاشي درهم فصار ثمنه في الحول ولو قبل آخره بطلعة ثلاث مائتي كما هو آخره اما اذا نض درهم أو دينار بما يقوم به وامسكه الى آخر الحول فلا ينضم الى الاصل بل يركب الاصل بحوله ويقدر الربح بحول (ويخرج من رقبته) (ذلك) لامن العروض (ربح العشر) اما انه ربح العشر كما في الذهب والفضة لانه يقوم بهما واما ما تضمنه القيمة فلا حاجة له فلا يجوز أخواجه من عين العرض (وما) أي وأي نصاب (استخرج من معدن الذهب والفضة) أي استخرج ذلك من هومن أهل الزكاة من أرض مباحة أو مملوكة (يخرج منه) أي النصاب (ربح العشر) لعموم الأدلة السابقة لخبر وفي الزعفر ربح العشر وما زاد فمسا به الا رقب في غير الماشية كما مر ولا يشترط الحول بل يجب الاجرايح (في الحال) لان الحول انما يعتبر لاجل تكامل النشاء والمستخرج من المعدن غشاه في نفسه فاشبهه الثمار والزرع ويضم بعض المخرج الى بعض ان اتحد المعدن وتتابع العمل كما يضم المتلاحق من الثمار ولا يشترط قضاء الاول على ملكه ولا يشترط في العلم اتصال التبل لانه لا يحصل غالبا الا متفرقا واذا قطع العمل بعد كاصلاح آلة أو مرض من وان طال الزمن عرفا فان قطع بلاهذه لم ينضم طال الزمن أم لا لاجراحه ومعنى عدم العلم انه لا ينضم الاول الى الثاني في كمال النصاب يضم الثاني الى الاول ان كان باقيا بجمعه الى املاكه بغير المعدن كارتبوه في كمال النصاب فاذا استخرج من الفضة خمسين درهما بالعمل الاول ومائة وثمانين في الثاني فلا زكاة في الجبس ويجب في الماشية والجنس كما يجب فيها وان كان مالكا للجنس من غير المعدن (تنبيه) خرج بقولنا وهو من أهل الزكاة المكنان فانه ملك ما يخدم من المعدن ولا زكاة عليه فيه واما ما يأخذه الرقيق فليس بجزء من ماله من حيث هو من المعدن وان كان زكاه بدارا لاسلامه كما يمنع من الاحياء جالان الدار فليس بجزء من ماله من حيث هو من المعدن ولا زكاة عليه فيه بل منع ملكه كالواحد يطلب ويقارن الاحياء بتأخير ضرره وقت وجوب حق المعدن حصول النيل في بده وقت الاجرايح عقب التخليص والتفتة من التراب ونحوه وان كان وقت الوجوب في الزرع اشتد الحب وقت الاجرايح التفتة (وما) أي وأي نصاب من ذهب أو فضة (يؤخذ) بالخاء المعجمة (من الزكاة فيه انفس) رواه البخاري ومالك

(قوله وان ادعى تلف الخروص) أي وكان ذلك قبل التمكن من الزكاة ليكون لهذه الدعوة فادعوى سقوط زكاة ما تلف من كل المال أو بعضه واما اذا كان بعد التمكن من الزكاة فلا معنى لهذه الدعوة لانها استقرت في ذمته تلف أو سقى (قوله ويضم ربح الخ) ولو كان الربح من عين العرض كقر وولد ولين وصوف (قوله ان لم ينضم الخ) صادق بصورتين بان لم ينضم اصلا او نض بما يقوم به والشرع مثل الاول وعمال الثانية ما اذا استبراء بفتنة ثم باعه في اثنا الحول ذهب بقبض الربح للاصل في هاتين الصورتين ومن كى الحول الاصل اما اذا نض من الجبس كمشال السارح الثاني فلا ينضم بل يقدر الربح بحول والاصل بحول وان كان ينضم الى الربح الاصل في كمال النصاب وقوله وامسكه ليس قدما بل واشترى به عروضا ايضا كان الحكم كذلك (قوله من أرض مباحة أو مملوكة) اما لو وحده في ملك غيره فهو لمصاحب الملك ان ادعاه وهكذا كما في الركاز وان وحده في مسجد أو موقوف على مسجد أو شخص أو جهة كالقراءة فان قال اهل الخيرة انه حدث بعد المسحبة أو وقفه فهو من ربح اليقف والمصحة فيكون ملكا للمصحة او الموقوف عليه وان قالوا انه كان موحدا وقبل المسحبة او وقفه فيكون من اهل المسحبة او وقفه لا يجوز انصرف فيه وقيل انه يكون لمصاحب الارض قبل ذلك خروك وان وجد في طريقه فان كان حدث بمسحبه عليها طريقا يقول اهل الخيرة فهو لرب وحده وان كان موجودا قبل اهلها كان ملكا فلا ربح قبل ذلك علي قياس ما تقدم



(قوله) وفي تنازع في ملك الكازاخ (هذا مشكل لأنه ان كان في ملك شخص فهو له (٢٤٤) فيجب ان يكون البايع والموخر والموخر والموخر ولا ينافي

هذا التنازع ويصحب بان المراد بال كازاخ المعنى  
الغنى وهو الثمن المدفون بان يقول  
احدهما ما دفنته ويقول الاخر انادفته  
(فصل في زكاة النظار الخ) هو لفظ  
اسلامى لم يعرف في الجاهلية لانها من  
خصوصيات هذه الامة واما زكاة  
القطر فهو لفظ لا يعرف ولا يعرف بل هو  
مؤخر من تصرفات الفقهاء واستعمالهم  
ولم يستعمله العرب و يقال لها زكاة  
القطرة وزكاة الصوم وزكاة الدين  
(قوله) كانها من القطرة الخ) فيه صراحة  
لان القطرة المأخوذة بمعنى القدر المخرج  
والقطرة المأخوذة منها بمعنى الخلقه فلم يقد  
المأخوذ والمأخوذ منه في المعنى الا ان  
يقال ان ينسب ما ع تعلق من جهة ان  
ال كازاخ مطهرة للقلعة هذا هو الذى سهل  
الامر (قوله فرض الخ) اى اظهار اولى  
او نقل (قوله الخ) اشارة الى  
المودى ولا يشترط اسلامه وشروط الحرية  
والسار وقوله على كل حوى يعنى  
اشارة الى المودى عنه وشروطه الاسلام  
(قوله صاعا) يدل احوال من زكاة القطر  
(قوله اوصاعا الخ) اول التوزيع لا التقدير  
(قوله تخير نقصان الصوم الخ) هذا اشارة  
الى وجه التمهين بها وهذا من غير الغالب  
لان الغالب ان المأخوذ يكون من جنس  
المبسور ولا مانع من ذلك لان الله ما شرع  
فوما من الضمير اى الاشرع له نوعان  
الاول بغيره (قوله شرب الخ) المراد  
من هذه الصلوات اذ لا يزعم من رمضان  
وهو لا يكتفى في الوجوب فكان الاولى ان  
يزيد وادراك اول اول شوال فلذلك  
قال الشارح ولا بد من ادراك الخ (قوله)  
ان ذلك أى قوله ولا بد الخ وارتفع

المعنى من حيث انه لا مؤثر في حصصه او مؤثره قليلة فكثير واجبه كالعشرات وبصرف  
هو والمعدن مصرف الزكاة لانه حق واجب في المستفاد من الارض فاشبه الواجب في  
الزروع والثمار (تنبيه) قد علم انه لا بد ان يكون نصيبا من التذلل بشرط فيه الحقول  
وال كازاخ يعنى المركز وهو ذوقين الجاهلية والمراد بالجاهلية ما قبل الاسلام اى قبل بيعت  
التي صلى الله عليه وسلم كما صرح به الشيخ ابو على معواذ في الكثرة بعد الاسلام وهم و يعتبر  
في كون المدفون الجاهلى ركازا ان لا يعلم ان مالكة بطنه الدعوة فان علمنا بطنه الدعوة  
وعاد ووجد في بطنه او مله التي انشأها كثر فليس بركاز بل هو حق كاحكام في المجموع  
واقره وان يكون مدفون ثانيا وحده ظاهر فان كان السبل اظهره فركازا وانه سكتا  
ظاهره اقله وان شك في كذا ليشك في انه ضرب الجاهلية او الاسلام وسأفان وان وسد  
دقين اسلامى كان يكون عليه شئ من القرآن او اسم ملك من ملوك الاسلام فان علم مالكة  
فه فيصير مدعى مالكة لان مال الحسين لا ملك بالاستيلاء عليه فان لم يعلم مالكة فافطنة  
وكذا ان لم يعلم من اى الضرب بين الجاهلى والاسلامى هو بان كان بمال اثر عليه كالتبر  
واغنياءك الى كذا الى اجد له ولزمه زكاة اذا وجد في موات او في ملك احياه فان وحده  
في مصداق وشارع فقطرة وان وجدته في ملك شخص او في موقوف عليه فذلك شخص اى  
ادعاء فان لم يدعه بان نقاه او سكتا من ملكه ونهنا حتى ينشئ الامران في الارض  
يكون له وان لم يدعه لانه ملكه ولي تنازع الى كذا في الملك بايع ومشترا ومكر ومكتر وموخر  
ومشترى صدق ذواليد بغيره كالى تنازع في امته الدار

(فصل في زكاة القطر) يقال صدقة القطر حيث ذلك لان وجوبه بما يدخل في القطر  
وقال ايضا زكاة القطر بغير النفاذ اى آخرها كما كانها من القطر اى الى الخلق  
المرادة بقوله تعالى قطرة الله التي فطر الناس عليها قال وكسب بن الجراح زكاة القطر  
لشهر رمضان كصدقة السهولة لا تخبر نقصان الصوم كما يجبر النجس ونقصان الصلاة  
والاصل في وجوبها قبل الاجماع خبر ابن عمر رضى الله عنهما فرض رسول الله صلى الله  
عليه وسلم زكاة للقطر من رمضان على الناس صاعا من تمر او صاعا من شعير على كل حو  
او عذكر او اثني من المسلمين (وتجوز زكاة القطر بثلاث شرائط) بل اربعة كما استعرفه  
الاول (الاسلام) فلا زكاة على كافر ارض لقوله صلى الله عليه وسلم من المسلمين وهو اجماع  
فانه المأوردى لانها مطهرة وهو ليس من اهله والمراد انه ليس مطالبا باخراجها ولكن  
يعاقب عليها في الاخرى اما فطرة المرتد ومن علمه مؤثته في جوفه على عوده الى الاسلام  
وكذا العبد المرتد لو غربت الشمس ومن تلمز الكفار فنفته مرتد لم تلمزه فطرته حتى  
يعود الى الاسلام وتلمز الكافر الاصل فطرته برفقة المسلم وقر به المسلم كالنقطة عليها  
(و) الشرط الثاني (بغروب) كل (الشمس) أى يوم من رمضان لانها مضافة  
في الحديث الى القطر من رمضان لانها مضافة في الحديث الى القطر من رمضان  
وحزم من ليله شوال وتظهر ان ذلك فيما اذا قال لعبد انك جرم اول حزم من اول ليله

وبجوب القطر تارة بعد ما اخرى وقرع عليه اربع صرور (قوله في علمها) اى على السيدين والقرعيين شوال  
قد الاخيرين وان كان ظاهر كلام الشارح رجوعه لاربعة واما الاولى فلا فطرة على اسجد واما الثانية فتجب فيها على العتق  
(قوله) لان وقت الوجوب محصل في وقتها المراد ان حزامه وقعه في نوبة اسجد واما الجزء الثاني في نوبة الاخرى الحقيقة  
وجوب القطر لاجل الممايات لانها لا غلبة وانما هو للكمة والقرأة (قوله يوم وليلة) يحتمل ان يكون المعنى ليلة ويومها السكل منها  
وان يكون ليلة لا حدها ويومها الاخران يختلف الحكم وهذا محله في المثال الاثر اذا كان الليل سابقا فان كان النهار سابقا بقاوا ليلة بعد  
مع فقد وجدنا جزان مما في نوبة واحدة فيختص بالوجوب

(قوله به من مات بعد الغروب أي بالظلمة التي في الموت بعده وأقبله فلا وجوب (قوله دون من ولد بعده) أي أو معاه أي ولو احتملا (قوله وجود الفضل الخ) وليس من الفضل (١٨٥) ما يحتاج إليه في العيد بما جرت به العادة في العيد من كمل وحل ونقل فلا يخرج منه إذا لم يرز على الحاجة وهذا إذا داهمه

قيل الغروب والأفصرج منه الفطرة (قوله) ويشترط اعتناء بكون الخ أي إذا كان ذلك ابتداء لوجوب الفطرة أما إذا كانت في ذمته صارت دينا لصانع فهذا (قوله نفيسين) المراد أنهما غير لائقين به فضعفهما وبذلك لهما لائق وبصرف الزائد للفطرة ورا الفطرية لأصناف الكفاية لا بما كان إذا الفهم إلا أن الكفاية لها بدل (قوله فيما تقدم من زوجة) يصح أن تكون تعليلة لزوم النفقة ويصح أن تكون بما كان تارئة نفقته وبصرف مصاف أي من ذي زوجة الخ (قوله) صابط ذلك الخ إذا تأملت العنايط وتأملت المستقي منه وجدته فيه مساهمة لأن الأول لم يدخل في العنايط وقوله ومنها الصداق فتنظر باعتبار أنه قد بقوله من (زوجة فطرة) نفسه قد يدخل العبد فكان الأحسن أن يقول كل من زوجه نفقة شخص زوجه فطرة ثم يستثنى منها وهذه المستثنيات من منطلق القاعدة ويستثنى من مفهومها المكاتب كما في قاعدة فان نفقته لا تارئة السيد وتارئة فطرته وكذا الأمهات إذا كانت متصلة لزوجها فلا يلزم سيد هاتفتها ويلزمه فطرته إذا كان زوجها معصرا أو عبدا (قوله فان الفطرة على سيد) كان الأولى فلا فطرة على المكبري (قوله فلا يجب فطرته) أي الأجير بالنفقة فصح وصعد السيد ما نفقة عبد السيد كان مملوكا لمعصود صفة أو دة ففسى من ربيع المعصود أو ما كان موقوفا على معصود أو غيره فإن عينه الزاوية صفة أو لا فتحت والأولى والأفضل أن يغيب السيد عن كل لا يجب فطرته (قوله) عن نفسه الخ اعتناء به على ذلك لا أجل قوله من غالب قوت بلدا ما إذا كان يركب عن غيره فلا يسير ففقط بلدا المؤدى عنه وقوله أيضا وإن كان ظاهره أن يركب

شوال أو مع آخر من رمضان أو كان هلك بها في رقيق بين اثنين بله يوم أو نفقة قبر بين اثنين كذلك ففسى عليها لأن وقت الوصوب حصل في وقتها فخرج عن مات بعد الغروب ودون من ولد بعده ومن أن يخرج قبل صلاة العبد لا تباع وهذا جرى على الغالب من فعل الصلاة أول النهار فإن آخر أصعب الأداء أول النهار ووجد صحتها عن يوم العبد بل لا تركة مال أو ملكة من (و) الثالث من الشروط (وصدق الفضل) أي الغافل (عن قوته وقوت من تارئة نفقته من (عسالة) من زوجة أو بعضة أو ملكة (في ذلك اليوم) أي يوم العبد (ولمكة) أو بشرط اعتناء بكون فاضلا عن مسكن وخادم لائقين به يحتاج إليهما كما في الكفاية تصامع التطهير والمراد بحاجة الخادم أن يحتاجه لنفسه أو خدمة بمنزلة ما حاجته له في أرضه وأما حيث فلا أنزلها وخروج الألقاب مع مال أو كفاية نفس يمكن إذا لهما لائق به ويخرج التفاوت زوجه ذلك كما ذكره الزاوي في الحنفية لم يثبت الفطرة في ذمة آسان فانه أيام فها مسكنه وخادمه لأنها حينئذ الحقت بالديون وبشرط أيضا كونه فاضلا عن دست قوت يليق به ويجمعه كأنه سبق له في الديون ولا يشترط كونه فاضلا عن دينه ولا دعي كما رجح في المجموع والشروط الأربع التي تركها المصنف الحرة فلا فطرة على رقيق لأن نفسه ولا عن غيره أما غير المكاتب كانه مسخرة لعدم ملكه وأما المكاتب المذكور فله نصف ملكه إذا لم يجب عليه زكاته أو لا نفقة قربه ولا فطرة على سيده عنه لاستقلاله بخلاف المكاتب كانه قاسدة فان فطرته على سيده وإن لم يجب عليه نفقته ومن بعضه حر يلزمه من الفطرة بقدر ما فيه من الحرية وبقاها على مالك الباقي هذا حيث لا لها بآية وبه ما لك بعينه فإن كانت مهاباة اختصت الفطرة بين وقت في وقت ومثله في ذلك الرقيق المشترك (وركي عن نفسه وعن تارئة نفقته من) زوجته وبعضه ورقته (المسلمين) تنب صابط ذلك من (زوجة فطرة) نفسه زوجه فطرة من تارئة نفقته بملك أو قرابة أو زوجة إذا كانوا مسلمين ووجد ما يؤدى عنهم واستثنى من هذا العنايط مسائل منها لا يلزم المسلم فطرة الرقيق والأقرب والأزوجة الكفار وإن وجبت نفقتهم لقوله صلى الله عليه وسلم في أنفيرا السابق من المسلمين ومنها لا يلزم العبد فطرة زوجته كانت أو غيرها وإن أحسن نفقتها كسبه ونحوه لأنه ليس أهل الفطرة نفسه فكيف بفعله عن غيره ومنها لا يلزم الابن فطرة زوجته أبيه ومثله وإن وجبت نفقتهم على الولد لأن النفقة لازمة للأب مع إعساره فقبضها الولد بخلاف الفطر ومنها عديت المال يجب نفقته دون فطرته ومنها الفقير المأجور عن الكسب يلزم المسلمين نفقته دون فطرته ومنها ما نص عليه في الأم أنه لو أوجبه وشرط نفقته على المستأجر فإن الفطرة على سيده ومنها ما نص عليه في المسافة والأقراض إذا شرط عمله على العامل فنفقته عليه وفطرته على سيده ومنها ما ج بالنفقة ومنها عبد المصنف فلا يجب فطرته وإن وجبت نفقتهم أسرا كان عبد المصنف ملكا أو موقوفا عليه ومنها الموقوفون على جهة أو من ترك رجل ومدرسة أو رباط أو عسكرا أو وج وقت الوجوب أو كان عبدا لزوم سد الزوجة أمة فطرته ألامرة فلا يلزمها ولا زوجها لا تنفاه بسارة والفرق كمال تسليم الحرة نفسها بخلاف الأمة لا تسد أم السيد لها ويركي عن نفسه وهو با (صاغا من) غالب (قوت بلده) أن كان بلدا بأقرب غير من غالب قوت عمله لأن ذلك يختلف باختلاف النواحي والمعتبر في غالب القوت غالب قوت السنة كما في المجموع لا غالب قوت وقت الحرب خلافا للفرز في وسطه ويميز القوت الأعلى عن القوت الأدنى لأنه زاد اختيارا

ولا عكس لنقصه عن الحق والاعتبار في الأعلى والأدنى بآلة الاقتباس لأنه المقصود  
 فالخير من القرب والارز من الزيب والشعر والشعر خير من القرب لأنه بلغ في الاقتباس  
 والقر خير من الزيب والشعر خير من الأولى وينبغي أن يكون الشعر خيرا من الأرزان  
 الأرز خير من القرب أنه يخرج عن نفسه من قوت واجب وعين تلمسه قطره  
 كزوجه وعنده وقربه وعن تبرع عنه بأنه أعلم منه لأنه زاد خيرا ولا بعض الصاع  
 الخارج عن الشخص الواحد من جنس وإن كان أحد الجنس أبلغ من الواجب كالأ  
 يجرى في كفاءة العين أن يكسو خمسة ويطم خمسة أما ما أخرج الصاع عن اثنين كان ملكا  
 واحد نصفي عيدين أو مضعفين سادس يغلب القوت فانه يوزن بعض الصاع أو حراج  
 من نوعين فانه جائز إذا كانا من القالب ولو كان في بلد أقوات لأنا بغيرها خيرا ولا فضل  
 أعلاها في الاقتباس لقوله تعالى لن تتناولوا البر حتى تنفقوا مما يحبون (تيسر) لو كانوا  
 يقتاتون القمح الخلو ط بالشعر خيرا كان الخيلطان على حد سواء فإن كان أحدهما  
 أصغر وجب منه فإن لم يجد الاصفان من ذافضهما من ذوجهما أو وهما الله يخرج  
 النصف الواجب عليه ولا يجرى الاصل لانه لا يجوز أن يعجز بعض الصاع من جنس وأما  
 من ترك عن غيره فالعبرة بغيره فبقت على المؤدى عنه ولو كان المؤدى يحمل آخر اعتبر  
 بقوت حمل المؤدى عنه سواء على الأصغر من أن الفطر تغيب أولا عنه به فحملها عنه  
 المؤدى فإن لم يعرف عمله كعمداني فحملت كقالب جماعة استثناه هذه وأخرج عن طريقه من  
 قوت آخر يحمل عهد وسوله إليه لأن الأصل أنه فيه أو يخرج الحكم لأن نزل إلى كافنان  
 لم يكن قوت الحمل الذي يخرج منه عجز ما اعتبر أقرب المحال إلهام كان نفيه عليه رطل  
 منسأ بان قربه بغيره (وقدر) أي الصاع بالوزن (خمس) أرطال (ولت) رطل  
 (بالعراق) أي بالنقد أدى وتقدم الكيل في بيان رطل فداد في موضعها والأصل فيه  
 الكيل وإنما قدر بالوزن استظهارا والعبرة بالصاع السوي وإن وجد أو عباره فإن فقد  
 أخرج قدرا يتبين أنه لا ينقص عن الصاع قال في (الوشة) قال جماعة الصاع أربعة شعاع  
 يكفي رطل معتدل الخلقه لهما انتهى والصاع بالكيل المصري قدسان وبنين أن يزيد  
 شأ بسرا احتمال اشتباها على طين أو تين أو نحو ذلك قال ابن الرقة ممكن فاضى  
 القضاة عماد الدين السري رحمه الله تعالى بقول حسن خطب مصر خطبة عبد الفطر  
 والصاع قدسان بكل بلدكم هذه سالم من الطين والعب والخلت ولا يجرى في بلدكم هذه  
 الاقمع اه (قائده) ذكر القفال الشافعي في حاشي الشريعة معنى الميفاف الجباب  
 الصاع وهو أن الناس تتنقح غالبا من الكسب في الصعد ولا يأم جدد أو يحد للعقرب  
 يستعمل فيها نهيا بأم مرور ورا حة عاب الصوم والذي يتعمل من الصاع عند جسد  
 خبز ثمانية أرطال من الخبز فان الصاع خمسة أرطال ولت كامر وضاف إليه من  
 الماء نحو الثلث فبقي من ذلك وهو كفاية العتق في أربعة أيام لكل يوم رطلان (نقمة)  
 جنس الصاع الواجب القوت الذي يجب فيه العتق ونقمة لأن النفس قد ورد في بعض  
 العشرات كالبر والشعر والقرب والزيب وقيس الباقي عليه بما جماع الاقتباس ويجزى الأقط  
 لشبهه في العيصين وهولن يابس غير متزود الزبد في معناه لغيره ومن لم يزرع زدهما  
 وأجزأ كل من الثلاثة لمن هو قوته سواء كان من أهل السادة أم الحاضرة أو المأزوع  
 الزدن من ذلك فلا يجرى وكذا لا يجرى الكيل وهو يفتح الكاف معروفة ولا الجنس  
 ولا المصل ولا السن ولا الهام ولا يطلع من الأقط أفسدت كثره الخ جوهره بخلاف الخ  
 البصر فيجرى لكن لا يحسب الخ فيخرج قدرا يكون بعض الأقط منه ما عا والاصل أن  
 يخرج من ماله كاه موله (الحى) لأنه يستقل بملكه بخلاف غيره موله كالرد وشيد وأجني

(قوله وانحر) معطوف على قوله  
 بخلاف ما أخرج الصاع عن اثنين  
 (قوله فمصل الخ) حاصل ذلك أن فيها  
 قولين القول الأول بقول أن هذه مستثناة  
 وعلى هذا يخرج من قوت السدا ومن  
 اشرف الأقوات والقول الثاني أنها  
 ليست مستثناة يخرج من قوت آخر  
 محل عهد وسوله إليه وهذا هو المعقد  
 (قوله أخرج الصاع) أو يحسب الوار  
 راجع لقولنا أي أن قلنا أنها مستثناة  
 وأخرج من قوته أو من اشرف الأقوات  
 أو قلنا ليست مستثناة يخرج من قوت  
 آخر محل لا يدفع الإلهام لأن له تحمل  
 الزكاهة هناك تقر بأن يحمل فوق قوله  
 أو يخرج الصاع على أياها ويصير قولنا  
 ثالثا ويصل ما قبله من القولين متعفا  
 (قوله والأصل فيه الكيل) أي القالب فيه  
 ذلك فلا يرد السن ونحوه (قوله ذكر  
 القفال) وهذه الحكمة لا تظهر إلا  
 الصاع لا يحسب به شخص واحد بل هو  
 للأصناف الثمانية إلا أن يقال أنه قد لا  
 من يجوز دفعهما أو أحد أو دفع الحكم  
 والحكم خص به واحد أو اثنين  
 في القرب والين ويصحب بانها بالنظر  
 القالب (قوله ويجزى) أي زاد على ما يجب  
 فيه العتق (قوله كاه موله) وهو ما صخر  
 والجنون والشفه وقيد بالحق لأجل  
 قوله وله والأول لم يكن غنيا كان واجبا

عليه (هو جلاب غير موليه الرشيد) أي (١٨٧) إذا لم يلزم نفيته والأوجب عليه فطرته وكان له إخراجها من غير إرضاء وكذا  
المملوك والزوجة

(فصل في قسم الصدقات) هي جمع صدقة  
تشمل الواجبة والمأذونة والمراد الواجبة  
ولو قال في قسم الزكاة لكان أولى  
(قوله وسواء) أي زكوات (قوله عند  
رجوعهم) أي في حوزة في المأذونة في قوله  
والى من يوسعهم (قوله من المصنف)  
وهي الصدقات على الموصوف والمعنى  
عند الإمام الشافعي أن هذه الزكاة  
مقصورة على الأصناف الثمانية  
ولاجتزاء لغيرهم وبسبب تخصيصها  
غيره أنها لا تجوز لتسريحهم ويحرق  
دفعا لصنف منهم ولا يجب التسريح  
(قوله) بأطلاق المالك المراد أنهم على كونه  
بغيره الأخذ من غير شرط (قوله وتيسره)  
أي أنهم لا يملكونه بمجرد الأخذ بل بشرط  
صرفه فيها أخذوه هذه أحوال المراد وأما  
فصل بين الأربعة الأخيرة في ثانيا  
لاشارة إلى أن الأولين أخذوا لغيرها  
والأخيران أخذوا لأنفسهم وهذه المعاني  
استنبطها الإمام من أدلة خارجة وتزلفها  
على الآية فالأولى تم تفرده بغيرها  
لكنها حاعت موافقة لما استنبطه الإمام  
(قوله لأمال له ولا كسب الخ) صادق  
بمثال صوربان لم يكن له مال ولا كسب  
أصله كسب غير لائق أوله مال وكسب  
لا يقصان موقعا من كسبه فاشته  
(قوله لائق) بالرفع مضطرب اسم لا قبل  
دخولها لأن رفعه بالابتداء لا يندفع  
ما قبله كان المناسب تنوين اسم لا لأنه  
موصوف فوشبهه بالأصناف وبعبارة  
بأنه وصف بعد دخوله لأقله (قوله  
أوسد) الأولى حذفها لأن كان العبد  
مكتاتبا فنفته على نفسه لا على سيده  
حتى يقال له مكاتب فنفقة سيده وإن كان  
غير مكاتب فنفته على سيده مسلم لكن  
لا قبله في الزكاة حتى يقال إن كسبته

لا يجوز زنا إجماعه إلا بآذنه ولو اشترك موسران أو موسر ومعمرف في رقيق لم يكن كل موسر  
قد حصه لأن واجب كإقراض في المنهاج بل من قوت عمل الرقيق كأعمالهم ومصرح  
به في المجموع بناء على ما مر من أن الأصناف يجب ابتداء على المودى عنه ثم تصليها  
المودى  
(فصل في قسم الصدقات) أي الزكاة على مستحقها وحيث ذلك لا شعاعها صدق  
بأنها لو ذكرها المصنف في آخر الزكاة لكانت على الإمام الشافعي رضى الله عنه في الأم وهو أنيب  
من ذكر المنهاج لها تعالى في بعد قسم التي موال الغنة (وتدفع الزكاة) من أي صنف كان  
من أصنافها الثمانية المتقدم بيانها (إلى) جميع (الأصناف الثمانية) عند وجودهم في  
محل المال وهم (الذين) ذكرهم الله تعالى في كتابه العزيز في قوله تعالى إنما الصدقات  
للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الزكوات والغارمين وفي سبيل  
الله وابن السبيل قد علم من المصنف بأن المال لا تصرف لغيرهم ويجمع عليه وأما وقوع  
الخلاص في استعجالهم وأما في الآية المذكورة الصدقات إلى الأصناف الأربعة الأولى  
بلام المثلث والآخر بعد الأخيرة تبقى الظرفية للأشعار بأطلاق المثلث في الأربعة الأولى  
وتنبيه في الأربعة الأخيرة حتى إذا لم يحصل المرف في مصارفها استرجع بخلافه في  
الأولى على ما يأتي وسكت المصنف عن تعريف هذه الأصناف وأما ذكرهم على نظم الآية  
الكرامة فأول الفقير وهو من لا مال له ولا كسب لائق به في جميعها أو مجموعها  
موقعا من كفايته مطاوعا وليس بآدمه كذا في غير ما لا بد منه على ما يليق بحاله وسال بمونه  
يحتاج إلى عشرة ولا يملك ولا يكتب إلا درهمين أو ثلاثة أو أربعة وسواء كان ماله على  
نفسه أو أقل أم أكثر أو الثاني المسكين وهو من له مال أو كسب لائق به يقع موقعا من كفايته  
ولا يملكه كسب ولا يكتب سبعة أوقية ولا يكتبه إلا عشرة والمراد أنه لا يملكه غير  
الغائب ومنع فقرا المقتض وسكت كفايته شفقة قريب أو زوج أو سبد لأنه غير محتاج  
ككتسب كل يوم قدر كفايته واستغفاله يتوافل والكسب عنه منها لا اشتغال به بل شرعي  
يتأق منه تحصيله والكسب عنه منه لأنه فرض كفاية ولا ينفع ذلك إيمانكته وتادمه  
وثابه وكسبه يحتاجه ولا مال غائب بمرحلته أو مؤرجل فبطل ما يملكه إلى أن يصل  
إلى ماله أو يصل إلى أجل له إلا أن فقيرا ومسكنا والثالث الصامل على الزكاة كساح  
بعبارة وكاتب يكتب ما أعطاه وأرباب الأموال وقاسم وشاشر بمعهم أو يجمع ذوى  
الشمعان لأقارب والى فلاح حق لهما في الزكاة بل رزقهما في خمس الجنس المرصدة للصالح  
والرابع المؤلفة قلوبهم جميع مؤلف من التأنيب وهو من أسلم وثبتت مضيقه فقاتل  
للقوى إيمانه أو من أسلم وثبتت في الإسلام قوبه ولو كثر له شرف في قومه يتوقع بأعطائه  
إسلام غيره أو كان ناشرا من بلده من كذا أو ما في زكاة فهذا القسم الأخير انما  
يعطيان إذا كان أعطاهما أهون عليهما من جيش يبعث ذلك يقول الماوردي يعتبر  
في أعطائه المؤلفة احتياجا إليهم محمول على غير المستفيين الأولين أما هذا فلا يشترط فقرا  
ذلك كما هو ظاهر كلامهم وهل تكون المرأة من المؤلفة وجهان أحدهما نعم والآخر  
الزكاتب وهم المساكين كاتبة صحبة لغير مولا فحطون ولو بغير إذن صلواتهم أو قبل حلول  
الحرم ما يعينهم على الحق إن لم يكن معهم ما يليق بنحوهم أما مكاتب الزكاة فلا يسطى  
من زكاة شيئا لعدم الفائدة إليه مع كونه مملوكه والسادس الضارم وهو ثلاثة من تدان

(قوله ففقره فلا يسطى) (قوله فهذا ان الشمعان) الأولى بالواو لعدم تقدم تنويع عليه  
وهو المدين فثمة ثلاثة والثاني من تدان لإصلاح ذات البين والثالث من تدان الضمان



وكافي بجزءه على الصحيح حتى يقبضه ثم رد إليه وقبل بجزءه كالأول كان ودبنة (ونحوه لا يجوز دفعها) أي الزكاة (الهم الأول (الفتح جبال) حاشر عنده (أو كتب) لا تقبضه بكتبه (و) الثاني (العبد) غير المكاتب إذا لاحق به فيماله برفق غير المكاتب (و) الثالث (سواه شمر بنوا المطلب) فلا تحمل لهما لقوله صلى الله عليه وسلم أن هذه الصدقات أغنيها أوساخ الناس وأنها لا تحمل لصد ولا لآل محمد وواحد مسلم وقال لا يحمل لآل أهل البيت من الصدقات شيئا إن لم يكن في خمس الجنس ما يكسبكم أو بختكم أي بل بغيره ولا يحمل أيضا قالوا لهم بغيره مولى القوم منهم (و) الرابع (من تلزم المزك تنقته) بزوجه أو بعضه (لا بدفعها إليهم باسم) أي من سبهم (القرأه) لا من سبهم (المساكين) لغناهم بذلك وله دفعها إليهم من سبهم باقى الاصناف إذا كانوا تلك الصفة إلا أن المرأة لا تكون عاملة ولا غاذا به كافي في روضة (تبسه) أفرد المصنف الصغير في نقته جلاله لفظ من وجهه في الهم جلاله على معناه والأحاجة إلى تنقيده بالمزك إذ من تلزم غير المازك تنقته كذلك فلو صدقه لكان أصغر واشمل (و) الخامس (لا تصنع للكافر) بغيره الأصحيين صدقة تؤخذ من اغنيائهم قدر على فقراهم نعم الكيل والجمال والحافظ ونحوهم يجوز كونهم كفارا مستأجرين من سبهم العامل لأن ذلك أجور لا زكاة (تبسه) يجب أداء الزكاة فوراً إذا تمكن من الأداء حضور مال وأخذ للزكاة من أمام أوسع أو مستحق وبغلقه ثم وثقه حب وخطوا لك من مهم ديني أو ديني كصلاة أو كل وبسبقة على غائب فأرا على استيفاء دين حاله وزوال عجزه فليس وتقر براجوة قبضته ولا يشترط مقر صدق موت أو وطء وقاؤه الأجر فإنها مستحقة في مقابلة المنافع فيقوما بتبضع العقد بخلاف الصادق فإن آخر أداءه ما وتلف المال ضمن وله إداؤها المستحقها إلا أن طلبها أمام من مال ظاهر فيجب إداؤها وله دفعها إلى الإمام بلا طلب منه وهو الأفضل من تبرعها بنفسه ويجب تبني الزكاة كهدية أو فرض صدقة أو صدقة مال الفريضة ولا يكفي فرض مالي لأنه يكون كثرة وضرراً لا صدقة مالي لأنها قد تكون ناقصة ولا يجب في أنية تعيين مال فإن ضمنه لا يقع عن غيره وتلزم الزكاة عن محصوره وتكفي النسبة عند عزلها عن المال وصدده وعند دفعها إلى الإمام أو وكيله والأفضل أن ينو باعنه بتفريق أعضائه أن يترك في النسبة ولا يكفي نسبة أمام من المزك بلا إذن منه إلا عن مجتمع من أديتها فتكفي وتلزمه إقامة لها مقام نية المزك والزكاة تتعلق بالمال الذي يجب فيه تعلق شركة بتدبرها ولو باع ما تعلق به الزكاة أو بعضه قبل إخراجها بطل في قدرها إلا أن باع ما لم يتجارة ولا ما لم لا تطل لأن متعلق الزكاة انقضى وهي لا تقوى باليسم وسن للإمام أن يعلم شهر الإخذ الزكاة من أن يكون الهرم له أو أول السنة الشرعية وأن يسلم زكاة توفى فلا تنابع في محل صاحب ظاهر للناس لا يكثر شره وحرم الوسم في الوجه انتهى عنه (تبسه) صدقة الطرود سنة لا يوردها من السكائب والسنة وتكمل العتي ولدى القري إلى القلي صلى الله عليه وسلم يحمل لكافر ودفعها سراً في برمتان ولحوقه بكر ووجهه وصدقة غارق رب قافرب أهمل ويحرم بما يحتاجه من نفقة وغيره المأمونة بنفسه وغيره أو ذر: لا يظن له قافرو تصدق به وتنسب بما فضل عن حاجته لنفسه ومعونته ووجهه وللمه وقصر كسوفه وفاء دينه أو سبيل على الأصافة والأكره كافي المهذب ويسن الأكره من الصدقة في برمتان وأمام الحلمات وعند كسوف ومرض وسفر وبيع وجهاد وفي أزمته وأمكنة فاصلة كسفر في المحلة أيام العبد ومكة والمدن وبس أن يحصى بصدقة أهل الخبر والمجاهدين ولو كان التصديق بشئ يسرف في الضعفين اتقوا النار ولو بشق ثمرة وقال تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن تصدق بشئ مثله من سببه من دفعه

(قوله ونحوه لا يجوز إلخ) ومثلهم الذي والمجنون والسفيه لعدم صحة قبضهم فلا يصح الإقبض الذي عنهم (قوله لا بدفعها إليهم إلخ) جلة مستأنفة تنقذ ما استغنى من الحظف من أنها لا تدفع لمن تلزم المزك تنقته ونظائره مطلقاً لا باسم الفقير ولا باسم غيره فذلك قد بقوله باسم الفقراء إلخ أنا نسير ذلك فيجوز دفع الهم إليهم (قوله والكافر) معطوف على الغني فهو مقام العدد وفي بعض النسخ ولا تصنع للكافر وفيه تغرلانه يقتضي أنه زائد على النسبة مع أنه منهم (قوله ضمن إلخ) أي بأن دفع ما كان يدفعه عند وجود المال وهذا بعد التمكن أم قبله فلا ضمان وهذا في التلف أم لا ثلاثة بعد الحول فتعين مطلقاً فتكفي أم لا بخلافه قبل الحول فلا ضرره (قوله لم يقع عن غيره) وبنيته على ذلك أنه لو تبين تلف المدفوع عنه الذي عنه لم يجز جعلها عن غيره بل يرجع بها على من أخذها إلا أن علق على سلامة المسكين بأن قال والأفضل غيره كان له جده عن غيره إذا ما تلف المعلن (قوله صدقة التطوع سنة) وهي الأفضل من الفرض وقيل الفرض أفضل منها

(كتاب الصيام) الخ فحتمه على الخج لكثرة افراد من يجب عليه بخلاف الخج فيكون افضل وقيل الخج افضل لانه ونظفه العصر ويكثر الصنائر والكبار ويحوز قراءة الصيام بالياد والاولا وكل منهما معناه الامساك وكل منهما مصدر لصيام واصل الصوم من التراجع القدية واما بهذه الكيفية فن خصوصيات هذه الامة وقرض (١٩٠) في السنة الثانية من الهجرة في شعبان

المبعضونه او غيرها ويحرم من بالصدق ويطلق به تواها ومن ان يتصدق بما يجيبه قال تعالى لن تناوا البر حتى تنفقوا مما تحبون

### (كتاب الصيام)

هو الصوم لغة الامساك ومنه قوله تعالى حكاية من ريم اني نذرت للرحمن صوما اي امساكا وسكوتا عن الكلام وشربها امساكا عن المفطر على وجه مخصوص مع النسبة والاصل في وجوبه قبل الاجماع انه حكمت عليكم الصيام وخبر بني الاسلام على خمس وفرض في شعبان في السنة الثانية من الهجرة واما كونه ثلاثة صائم ونسبة وامساك عن المفطرات ويجب صوم رمضان بأحد من بني كمال شعبان ثلاثين يوما وروى في الهلال ليلة الثلاثين من شعبان لقوله صلى الله عليه وسلم صوموا في ربه واقرءوا في ربه فانه غير عليكم كما رواه شعبان ثلاثين يوما ووجوبه معلوم من الدين بالضرورة وفيه هذ وجوبه فربا كافر الا ان يكون قريبا عهد بالاسلام او نشأ بعد اذن العلماء ومن ترك صومه غير حاد من غير غدر ركض فيه فركان قال الصوم واجب على ولكن لا صوم حسن ومنع الطعام والشراب نهارا الحاصل له صوم رة الصوم بذلك يشترط فيه في حق من لم يره بعدل شهادة لقول ابن عمر خربت النبي صلى الله عليه وسلم اني رأت الهلال فصام وأمر الناس بصيامه واما يروا وصحبه ابن حبان ومباري القرمذي وعمران اعرا بان شهد عند النبي صلى الله عليه وسلم روت فامر الناس بصيامه والمعنى في ثبوته بالواحد الاحتياط للصوم وهي شهادة حسنة قالت طائفة منهم الغزوي وصحب الصوم ايضا على من أخبره موثق به بالرواية اذا اعتد صدقه وان لم يذكر عند القاضي ويكفي في الشهادة أشهد اني رأت الهلال وعمل بيوت رمضان بعدل في الصوم قال الزركشي وتواصيه كملاته التراخي والاحرام بالجمرة والاحتكاك بالمعلقين بدخول رمضان لا في غير ذلك كدس مؤجل ووقوع طلاق وعق معلقين هذا كما قاله البهوي ان سبق التعاقب الشهادة فلو حكم القاضي بدخول رمضان بشهادة بعدل ثم قال قائل ان ثبت رمضان فبعدى حوازي رضى طالق وقعا وحل أيضا اذا لم يتعلق بالشاهد فان تعلق به ثبت لاغترابه (تنبيه يضاف الى الرواية كمال العدة نظر دخولها بالاجتماع عند الانتهاء وانما هو كما قاله الأذري ان الامارة المذكورة في التنازل للعلقة بالمتأخر في آخر شعبان في حكم الرواية ولا يجب الصوم بقول الجمهور ولا يجوز ولكن له ان يعمل بحسبه كما قاله في الجمهور وقال انه لا يجوز من غرضه لكن صح في التكليف انه اذا جاز اجراه ونقله عن الاصحاب وهذا هو الظاهر والخاص وهو من بعد منازل القمر بتقدير سره في معنى الخم وهو من يرى ان أول الشهر طلع العلم العلاني ولا عبرة بأعنا بقول من قال اخبرني النبي صلى الله عليه وسلم في النوم بان ليلة أول رمضان فلا يصح الصوم به بالاجماع

فصام صلى الله عليه وسلم تسع سنوات ثمانية وأهض وواحد كامل نطقنا لانه من حيث مساوات الكمال لتناقص اى من حيث الثواب الحزب على أصل الصوم اما ما زاد به الكامل على الناقص عند قطره وصحبه وثواب اليوم الا انه قد اضر بزيادة الكامل على الناقص قوله وازد حكاية الخ كان الأولى حذف لانه ساق في قوله الثاني وفرائض الصوم (قوله باحد من بني الخ) الاول عام اي يجب الصوم على عامة الناس والثاني خاص بالرأى ومن صدقه واما قوله وثبت روية فهو صحيح عام ايضا اذا حكم الحاكم بشهادة العدل ويزاد على هذه الالفة قلن دخوله بالاجتماع والامارة اذ عليه كتعلق القناديل بخلفه ما يجب الصوم أربعة (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم) دليل لما قبله على القلب والشر المنسوس (قوله فان غم عليكم) اي هلال رمضان وشبهه اذا غم هلال شوال فيكمل رمضان ثلاثين (قوله اخبرني النبي) أي ينطق الشهادة والافلا يجب الصوم على العموم وانما في الحديث الثاني تفسير الاخبار وان المراسد لفظ الشهادة (قوله موثق به الخ) ليس قيدا مع اعتقاد الصدق فان المصادر على احد أمرين اما كون الخبر موثقا أي عدلا وان لم يعتقد صدقه أو باعتقاد صدقه وان كان كافرا (قوله ويكفي في الشهادة أشهد الخ) غرضه هذا الرعي

ابن أبي المنيب حيث قال لا يكتفي ذلك انه شهد على فعل نفسه وهو لا يصح كشهادة المرأة انها ارضعت هذا الولد واشهاد البناء لفقد انه بنى هذا الخياط بل يشهد بأنه روى الهلال وان عداه من رمضان أو شهد بطلوع الهلال وان غدا من رمضان والمقدم ما قاله الشارح وان لم يقل وان غدا من رمضان والساكن ان يحكم بشهادة العدل وان دل الحساب على عدم امكان روية الهلال خلا لبعضهم (قوله المعلقين) بالنتية صفة الاحرام بالعمرة والاحتكاك وكذا قوله بعد ذلك معلقين بالنتية صفة لما قبله من الطلابة والمعنى (قوله هنا) أي كونه لا يجب من رمضان في غير الصوم الخ وحاصل ذلك قيدان وسرطان وأخذ بغيره زها الشارح

لقد خضع الرئي للثقل في الرتبة (وشرائط وجوب الصيام) أي صيام رمضان (ثلاثة أشباه) بل أربعة كاستعرفه الأول (الاسلام) ولوجها معني فلا يجب على الكافر الأصلي وجوب مطالبة كإسراف الصلاة (و) الثاني (البلوغ) فلا يجب على صبي كالصلاة ويؤثر بل سبع أن ما قبله ويصرف على تركه لشعر (و) الثالث (العقل) فلا يجب على مجنون إلا إذا أتم زيل عقله من شر أو غيره فوجب بلزومه قضاء وبعد الأثاقه والشرط الرابع الذي تركه المصنف أطافه الصوم فلا يجب على من لم يطعمه أو شرعا لكبر أو مرض لا يرجى برؤه أو مجنون أو غيره (تنبيه) سكت المصنف عن شروط الصحة وهي أربعة أعضاء اسلام وعقل ونفا من حصى ونفاس ووقت قابل له لضرع العبدان وأيام التشرع كإساق (و) قرأ من الصوم أربعة أشباه الأول (الثبة) لقوله صلى الله عليه وسلم اغتال الأعمال بالثبات ومحلها القلب والتسكي بالثبات قطعاً ولا يشترط التلقظ بها قطعاً كما قال في الرتبة (تنبيه) ظاهر كلام المصنف أنه لا يصح تركه في الصوم لم يكن نفسه فيه مخرج في العدة والمقصد أنه لا يصح الصوم أو تركه في العاش ثماراً أو أمتنع من الأكل أو الشراب أو الجائع خوف طوع الجهر كالذي كان في خطر به بالصلوات التي يشترط التعرض لها لتنفيذ كل منافعة الصوم وبشرط لزوم الصوم من رمضان أو غيره كنعائه وأذنا لتنبيهه وهو إيقاع التنبه لبقوله صلى الله عليه وسلم من لم يثبت التنبه قبل الجهر فلا صيام له ولا بد من التنبه لكل يوم لظاهر الخبر ولأن الصوم كل يوم عبادة مستقلة لفضل اليومين مما ينافي الصوم في الصلاة بقلها السلام والصحي في تبييت النية لصومه كالنائب كأي المجموع وليس على أئمتنا صوم نقل بشرط فيه التنبه الأهدأ ولا يشترط في التنبه النصف الأخير من الليل ولا بشرط الأكل والجائع بعد ذلك ولا يجب تعديدها لأن ما بعد ما تمتهه ولا يصح التنبه قبل الزوال وبشرط حصول شرط الصوم من أول النهار بأن لا يسبقها منافع الصوم ككفر جماع (و) الثاني (تعين النية) في الفرض بأن ينوي كل ليلة أن صام غداً عن رمضان أو عن نذر أو عن كفارة لأنه عبادة متعاقبة إلى وقت وجوب التعيين في نهايتها كالصلوات المنسوخة في الفرض التنبه فانه يصح بنية متعلقة قبل قال في المجموع مكذا أطلقه الأصحاب بشرط اشتراط التعيين في الصوم الراتب كعرفه وطاشور أو أيام البيض وسنة أيام من شوال كرواتب الصلوات واجب بأن الصوم في الأيام المسدودة كونه منصرف الجليل لروى به فقهاه جعل أيضاً كعبه المنصوب لأن المقصود وجود صومها (تنبيه) فخصه بكونه المصنف عن التعرض للعرضة أنه لا يشترط التعرض لها وهو كذا في جامعهم في المجموع تبصراً لا كمن روى أن كان مقتضى كلام المتأخرين اختلاف والفرق بين صوم رمضان وبين الصلاة أن صوم رمضان من الباطن لا يقع إلا بغير اختلاف الصلاة فاما لصحة تغفل ويتصور ذلك في الجمعة بأن يصلحها في مكان ثم يدرك الجمعة في أخرى يصلونها قبلها معهم فانها تنقذ نافلة ولا يشترط تعيين السنة كما لا يشترط الأداء لأن المقصود منها واحد ولو روي ليلة الثلاثاء من شعبان صوم غداً من رمضان كان من غير شك أنه لم يقع منه إذا اعتد كونه متهمة بقول من يثني به من عباده أو أمه أو فاسق أو مرائي فخصم ويقع عنه قال في المجموع فلو روي صوم غداً ففلا كان من شعبان والأما رمضان ولا أمارة فبان من شعبان مع صومه تغفل لأن الأصل بشاؤون بأن من رمضان لا يصح فرضاً ولا تغفل أو نوى ليلة الثلاثاء من رمضان صوم غداً كان من رمضان أجزاءً كان من غير أن الأصل بشاؤون (و) الثالث (الامساك عن كل منفرط من الأكل والشراب والجائع) ولو تغير زال لقوله تعالى أحل لكم ليلة الصيام الرفق

وأما التقصا فقهه تفصيل فالمنع عليه يقتضي مطلقاً خلاصاً إلى الله لا تفصل قبحاً والجائون أن تحدى قضي وألا قضي وألكر أن قبل كالجائون وقبل كالجائون عليه وألكر الأول وحشد فقوله إلا إذا أتم لإساحة إلا أن كلاماً في وجوب إلا إذا هو موافق مطلقاً وكذا قوله فيجب كان لا يولي بعده (قوله الحاقه) أي صام أو شرعاً (قوله سكت المصنف الخ) جعل هذه شروطاً للصحة انتهى بها معنياً شروط الوجوب ففيها صحتها أن يقال إن يتبعها لفتاوى ذلك لأن الإسلام في شروط الوجوب معناه ولو سكت فدخل المنة وأما في شروط الصحة فالمراد بالإسلام بالنقل مخرج المنة فزادت شروطاً للصحة ووقت قابل فانه شرط الصحة وليس شرطاً لو سبب (قوله) وفرض الصوم أربعة ألع) فيه مساهمة لأن التعيين ليس من الأركان وأما هو شرط في النية والامساك دون نفس الصوم ومعرفته طرفي النهار من الشروط كما في الشارع وجوباً بأن مراده بالقرن من مالا بدته لصحة الصوم لا الأركان (قوله) ولا يضرا لاكل الخ) بل يصح ولو قبل حال نزول دم الحيض أو النفاس إذا تم كالتراحيض أو النفاس أو قدرا العادة قبل الجهر ومثل الأكل في عدم الضرر بالجائون بعدها والسكر والاعطاش والنوم ثم الرد بعدها ورفعتها بسجل كل منها النية فيجب التصديق ومثل الرد قبل الرد نهاراً وأما رفض نية فاعترض بالليل (قوله) تعيين النية أي التزوي ولو بالنسب كنه صوم الكفار ونوان به من كرها لها أو غيره وكنة النذور أن لم يكن كونه نذراً أو لجائع أو غيره مما كنهه القضاء أو لم يكن سته (قوله) جعل ألع) أي التواب الخصوص المرتب عليها وإن نفي الصوم عن الأيام المسدودة وقبل يحصل التواب على أصل الصوم (قوله) ولا يشترط تعيين السنة وكذا اليوم فإن عين ووافق (قوله) إلا إذا اعتد الخ)

قطعه وإن انحطاً كان قائماً بما مع تلاعبه وإن كان غلطاً مع راجع الأجور في هذا المقام (قوله) إلا إذا اعتد الخ) فهذا إن احتجنا إلى إله إذ خلق كائناتاً أو غيرهم رمضان جميعاً وإن لم يكن من رمضان لم يصح عن شعبان لعدم نيته له فإن جزءاً بالنسبة مع



عن ابن سينا رحمه الله الجاع (و) عن (تجدد الف) وان يتقن انه لم يمتنع عن الى جوفه  
 المصطفى (و) الرابع من الشروط (معرفة طرف النوار) بقينا اولنا الحق اعمالا  
 جميع النوار (تجده) انفراد المصنف بهذا الرابع ولعله اخذ من قولهم لوتى بعد  
 الغير لم يصح صومه أو كل معتقدا انه ليل وكان قد طلع القمر لم يصح ايضا وكذلك الكل  
 معتقدا ان الليل دخل فبان خلافه انما اعتنا به ما حصل ذلك انما اذا اشرق او تمصر سلا  
 غير ولم ين الحلال صيفي تمصره لافي افطاره لان الاصل بقا الليل في الاولى والتباري  
 الثانية فان بان الصواب فبما هم صومه هو الاقط فبما جمع وطول القمر وفي  
 فيه طعام فليبلغ شيئا منه بان طرعا واصمكه فنه صومهم او كان طلوع القمر معها  
 فتزج ما لا يصح صومه وان ازيل تولده من مياشتر فمساحة (والذي يغطيه السائم عشرة  
 أشياء) الاولى (ما وصل) من عن وان قلب تجسده (عدا) مختارا عالميا بالخير (الى)  
 مطلق (الجوف) من منعد مفتوح سواء كان يحمل الغذاء او الدواء ام لا كباطن الحلق  
 والبطن والامعاء (و) باطن (الراس) لان الصوم هو الامساك عن كل ما يصل الى  
 الجوف فلا يضر وصول دهن او خل مخترب سام حرقه كالماء اضر اعتسله بالياء او ان  
 وجد اثر اسأله ولا يضر وصول دهن من معدة حرقه او وصول ذاب او بعض او غير  
 طريق او غير ذلك فحق حرقه لغير الضرر زعته والتقطير في باطن الاذن مطهر ووسيق  
 ماء الغضنة او لا تشاق الى جوفه نظرا بان الماء اضر والاقلو يبق طعام من اسائه  
 حرقى برقه من غير قصد بل يقطر ان يخرج من تجزئه ويجه لانه معدة وقبسه عريضة رط ولو  
 او جوا كان صماء في حلقه مكرها لم يضر وكذا ان اكره شي اكل او شرب لا يحكم  
 احتياجه ساقط وان كان باسما لم يضر وان كثر غير الصائم من دمي وهو صائم فكل او  
 شرب فليح صومه فافطامه او اسرقاه (و) الثاني (الحقبة) وهي بعم الممسوحة داخل  
 دواء او غيره من الفرج فغيره (من) احد السبلين (من) فحقها لا تقطير في باطن  
 الاكل بل ادخال عود او غيره فيه مطهر وكالحقبة في دخول طرف اسبع في الفرج  
 الاحتواء فيطهره الا ان ادخل البسورة دته ما يصبه فلا يضر بها كما جمعه البعوى  
 لاضطراره اليه (و) الثالث (الف) (عدا) وان يتقن انه لم يرجع منه شي الى الجوف كان  
 تقا ما عكس الخبر ابن حبان من درجه التي اى غلظه وهو صائم فليس عليه قضاءه ومن  
 استناده فليقض وسج فوله عدا ما كان باسما ولا بد ان يكون عالميا بالخير محاربا ذلك  
 فان كان جاهلا لقرب عهد الاسلام او ناسيا بعد اعن العلماء ومكرها لم يضر كإكرامه عليه  
 الف) وكذا الواقع فحاجة من الباطن وماها سواء قتله ما من دماغه أو ناطقه لان  
 الحاجة اليه في تلك تكثر فكل من زلات من دماغه وصحت في حدة الظاهر من القسم وهو يخرج  
 الحما المهدمة وكذا الحاجة على الرابع في الوايد فليقطعها من مجراها وجميعها ان امكن  
 فان تركها مع القدرة على ذلك فوصلها الجوف اضر لتقصيره وكالتي ما عتقش فان تعدد  
 وسج شي من محله الى حدة الظاهر اضر وان غلظه فلا (و) الرابع (الوطه) باذخال  
 حشة او قذرهما من مطبوخها (عدا) مختارا عالميا بالخير (و) الفرج (و) ولود بر من  
 اذى او غيره ازيل ام لا فلا يضر بالوطه اسوا وان كثر ولا يكره عليه ان قلنا بصومه  
 وهو الاصح ولا مع حمل غير كعاسق في الاكل (و) الخامس (الانزال) ولو قطرة (عن  
 مباشرة) بدو ليس كقبلة لاحائل لانه مطهر بالايلاج فبغير انزال فبالانزال مع نوع شهوة  
 أولى بخلاف ما لو كان بهائل او نظرا او فسكر ولو بشهوة لا انزال بغير مباشرة كاستلام وحوم  
 فحولس كقبلة ان حرك شهوة خوف الانزال والا فليتركه أولى (و) السادس (الخص) (الخص)  
 فلا جامع على غير وجهه وعدم حصته قال الامام وكون الصوم لا يصح مبالا بدرك معناه لان

هذا الذي يطلع الجوف من غير قصد بل يقطر ان يخرج من تجزئه ويجه لانه معدة وقبسه عريضة رط ولو

هذا

عن ابن سينا رحمه الله الجاع (و) عن (تجدد الف) وان يتقن انه لم يمتنع عن الى جوفه  
 المصطفى (و) الرابع من الشروط (معرفة طرف النوار) بقينا اولنا الحق اعمالا  
 جميع النوار (تجده) انفراد المصنف بهذا الرابع ولعله اخذ من قولهم لوتى بعد  
 الغير لم يصح صومه أو كل معتقدا انه ليل وكان قد طلع القمر لم يصح ايضا وكذلك الكل  
 معتقدا ان الليل دخل فبان خلافه انما اعتنا به ما حصل ذلك انما اذا اشرق او تمصر سلا  
 غير ولم ين الحلال صيفي تمصره لافي افطاره لان الاصل بقا الليل في الاولى والتباري  
 الثانية فان بان الصواب فبما هم صومه هو الاقط فبما جمع وطول القمر وفي  
 فيه طعام فليبلغ شيئا منه بان طرعا واصمكه فنه صومهم او كان طلوع القمر معها  
 فتزج ما لا يصح صومه وان ازيل تولده من مياشتر فمساحة (والذي يغطيه السائم عشرة  
 أشياء) الاولى (ما وصل) من عن وان قلب تجسده (عدا) مختارا عالميا بالخير (الى)  
 مطلق (الجوف) من منعد مفتوح سواء كان يحمل الغذاء او الدواء ام لا كباطن الحلق  
 والبطن والامعاء (و) باطن (الراس) لان الصوم هو الامساك عن كل ما يصل الى  
 الجوف فلا يضر وصول دهن او خل مخترب سام حرقه كالماء اضر اعتسله بالياء او ان  
 وجد اثر اسأله ولا يضر وصول دهن من معدة حرقه او وصول ذاب او بعض او غير  
 طريق او غير ذلك فحق حرقه لغير الضرر زعته والتقطير في باطن الاذن مطهر ووسيق  
 ماء الغضنة او لا تشاق الى جوفه نظرا بان الماء اضر والاقلو يبق طعام من اسائه  
 حرقى برقه من غير قصد بل يقطر ان يخرج من تجزئه ويجه لانه معدة وقبسه عريضة رط ولو  
 او جوا كان صماء في حلقه مكرها لم يضر وكذا ان اكره شي اكل او شرب لا يحكم  
 احتياجه ساقط وان كان باسما لم يضر وان كثر غير الصائم من دمي وهو صائم فكل او  
 شرب فليح صومه فافطامه او اسرقاه (و) الثاني (الحقبة) وهي بعم الممسوحة داخل  
 دواء او غيره من الفرج فغيره (من) احد السبلين (من) فحقها لا تقطير في باطن  
 الاكل بل ادخال عود او غيره فيه مطهر وكالحقبة في دخول طرف اسبع في الفرج  
 الاحتواء فيطهره الا ان ادخل البسورة دته ما يصبه فلا يضر بها كما جمعه البعوى  
 لاضطراره اليه (و) الثالث (الف) (عدا) وان يتقن انه لم يرجع منه شي الى الجوف كان  
 تقا ما عكس الخبر ابن حبان من درجه التي اى غلظه وهو صائم فليس عليه قضاءه ومن  
 استناده فليقض وسج فوله عدا ما كان باسما ولا بد ان يكون عالميا بالخير محاربا ذلك  
 فان كان جاهلا لقرب عهد الاسلام او ناسيا بعد اعن العلماء ومكرها لم يضر كإكرامه عليه  
 الف) وكذا الواقع فحاجة من الباطن وماها سواء قتله ما من دماغه أو ناطقه لان  
 الحاجة اليه في تلك تكثر فكل من زلات من دماغه وصحت في حدة الظاهر من القسم وهو يخرج  
 الحما المهدمة وكذا الحاجة على الرابع في الوايد فليقطعها من مجراها وجميعها ان امكن  
 فان تركها مع القدرة على ذلك فوصلها الجوف اضر لتقصيره وكالتي ما عتقش فان تعدد  
 وسج شي من محله الى حدة الظاهر اضر وان غلظه فلا (و) الرابع (الوطه) باذخال  
 حشة او قذرهما من مطبوخها (عدا) مختارا عالميا بالخير (و) الفرج (و) ولود بر من  
 اذى او غيره ازيل ام لا فلا يضر بالوطه اسوا وان كثر ولا يكره عليه ان قلنا بصومه  
 وهو الاصح ولا مع حمل غير كعاسق في الاكل (و) الخامس (الانزال) ولو قطرة (عن  
 مباشرة) بدو ليس كقبلة لاحائل لانه مطهر بالايلاج فبغير انزال فبالانزال مع نوع شهوة  
 أولى بخلاف ما لو كان بهائل او نظرا او فسكر ولو بشهوة لا انزال بغير مباشرة كاستلام وحوم  
 فحولس كقبلة ان حرك شهوة خوف الانزال والا فليتركه أولى (و) السادس (الخص) (الخص)  
 فلا جامع على غير وجهه وعدم حصته قال الامام وكون الصوم لا يصح مبالا بدرك معناه لان

اخراج المني اضر مطلقا ولا فان كان بجائل فلا فطر وان كان غير جائل اضر وان كان الجرس ما يتقن لسه او مزوة الطهارة  
 كالاجنبية اما اذا كان محرما فان كان بشهوة من غير حال اضر وان مردا عنوا بها با غير المخرج فلا

الطهارة ليست مشروطة بغيره بل هي شرط على ما يستلزمه أصلها وأما ما يجب  
 القضاء به من بعد وجوبها فهو ما ذهبنا إليه في الثاني قال في البسط وليس لهذا الخلاف فائدة فقهية  
 وقال في الصوم يظهر من هذا الوجه في الإيمان والتمات في أن يقول متى وجب عليك صوم  
 فانت طائع (و) التاميم (التفاس) لأنه دم صحت مجتمع (و) التفاس (الجنون)  
 لما قاله الصلابة (و) التاميم (الردة) لما قالها العباد في سكتة لمصنف من بيان المعاصر  
 والقائمة من الولادة فانها مطلة الصوم على الأصح في التحقيق وهو المعتمد خيلا كما في  
 المجموع من الحاقها بالاحتلام ولو نوح الفرق ولعل المصنف تركه لهذا الخلاف أو  
 لبيان ما هو (ويستحب في الصوم) ولو فضلا لشيء كثير المذكور منها هنا (ثلاثة  
 أشباه) الأولى (تجبل الفطر) إذا انقضى غروب الشمس تغير الصيام لا يزال أمي حتى  
 ما يجلي الفطر زاد الإمام أحمد وأما في الصور وفي ذلك من مخالفة اليهود والنصارى  
 ويكرهه أن يشره أن قصد ذلك أو رأى أن نفسه فضيلة والأفلا بأس به فله في المجموع  
 عن نص الام و يسن كونه على رطب فان لم يجد فله في تركه فعل ما لا يجر كان  
 التي صلى الله عليه وسلم بطريقه بل لا يصلي على رطب فان لم يكن فله تركه فان لم يكن  
 حساسوات من ما قاله طهارة وراه الترمذي و يسن الصور لغير الصيام تسعرا  
 فان في الصور بركة وتيسر لما كفي حصة استعملوا طعام الصغير على حساب النهار  
 وبقلوبه النهار على قيام الليل (و) الثاني (أشهر الصور) ما لم يقع في شك في طلوع  
 الفجر لغيره لا يزال أمي حتى ما يجلي الفطر وأما في الصور ولا نه الأقرب إلى التقوى على  
 العبادة فان شك في ذلك كان ترد في بقا الليل لم يسن التأخير بل الأفضل تركه لغير  
 الصيام مع ما يربك إلى ما لا يربك (تنبيه) لصرح المصنف في الصور كذا كونه  
 لكن أوله فان استحبابه جميع عليه وذكر في المجموع أنه يحصل بكثير المأكول وقيل  
 في صحيح ابن حبان تسعرا وأول بركة ما هو على وقت نصف الليل (و) الثالث (ترك  
 الصيام) وهو يقع في العبادة ترك الصيام (من الكلام) جميع النهار لا صلى الله عليه  
 وسلم رأى رجلا فلما خال عنه فقال له هذا أبو اسرائيل فترأى يقوم ولا يقعد ولا يستظل  
 ولا يتكلم ويصوم فقال صلى الله عليه وسلم مره أن يتكلم ويستظل ويقعد وليتم صومه  
 وراه العناري ولهذا يكره من الصوم إلى الليل كما جزم به صاحب التنبيه وأقره أما الصبر  
 نعم الهاء وهو الأمر من الاستحباب وهو الخاش في الخلق فليس مراد المصنف أن  
 كلامه فيها هو سنة ترك الخش الكلام من غيرة وغيره ما واجب ومعه من كلام  
 المصنف بالضم واعتبر عليه كالمعتز على المناهج في قوله في الشدو بات وليس  
 لانه عن الكذب والخسة فان صور الإنسان عن ذلك واجب واجب بان المعنى انه يسن  
 التفاس من حيث الصوم فلا يسل صومه بارتكاب ذلك بخلاف ارتكابه ما يجب استنباه  
 من حيث الصوم كالاستقاء في السبكي وحدثت نفس بغيرن الصائم انفسه والتمس  
 إلى آخره منصفه وان قال الماوردى قال مراد بعلان الثواب لا الصوم قال ومن هنا  
 حسن هذا الاختراع من آداب الصوم وان كان واجبا مطلقا فسن ترك شهوة لا تبطل  
 الصوم كتم الر حاش والنظر إليها ما فيها من الرفة الذي لا يناسب حكمة الصوم وترك  
 محرم كصدا لأن ذلك منفعته وترك ذوق طعام أو غيره خوف وعونه حلف وترك هلك  
 فتح العين لا نه يصح الر يق فان بطله أفطرت وجهه وان لم يفسد طعمه وهو مكره وكفى  
 الصوم و يسن أن يقتل من حدث أكبر لئلا يكون على طهر من أول الصوم وان شغل  
 عقيب طهره اللهم لا تميت وعل رقت أفطرت لأنه صلى الله عليه وسلم كان يقول ذلك  
 وراه الشيخان وأن يكثر تلاوة القرآن ومدارسته بأن يقرأ على غيره و يقرأ غيره عليه

(قوله الرد) ومثله الجنون والصبر  
 والتفاس وأما التيم خلاصه وان  
 استغرق كل اليوم وأما السكر والأفلا  
 يضرا إذا استغرق جميع النهار (فعله فاته  
 طهور الخ) فيه نظر لأنه في مقام بيان قول  
 النبي والماء ليس فعلا وقوله صلى رطب  
 ولو كان يمكن فقد ماله على ما جزم (قوله ترك  
 الصيام الفصح) هو مصدر مكره ومعناه  
 الترك وقد أضافه الفارح ترك وفي  
 التي اثبات فصار معناه التكلم فإذا  
 أضافت لفظ ترك الذي هو من كلام  
 المتن ذلك صار المعنى ترك التكلم وهذا  
 ليس مراد أستاذنا الأولى حذف لفظ  
 ترك الذي أدخله الفارح على العبارة  
 وهذا كله على الفتح وأما بالضم فكذلك  
 اسم مصدر لا يجر معنى الغش والمعنى  
 يسن ترك الكلام الفاحش (قوله)  
 بغيرن الصائم أي حقيقته وهو صائم  
 سنا عائشة وكذا المصنف الإمام أحمد  
 (قوله وهو مكره) أي التاميم مكره  
 (قوله ومدارسته) عطف خاص على  
 عام لأن المدارسة أن يصيد الثاني ما قرأه

الأول

واخذ خبرنا الاول المبيّن لقوله لا شيء على الهرم والزمن الخ على الف والشر المشوش (قوله بدخول رمضان) فأدّاهما لا يجب الادخاره وان أبين من القضاء عليه كثال الهشبي وهذا في الحى أما اذا مات (١٩٨) وأيس من القضاء فقبيل الفدية

وقبيل دخول رمضان كثال الهشبي  
 الثاني في الميت (قوله لنا أخير) فترم  
 ولوصام (قوله لا مصل الصوم) فلو صام  
 فلا فدية (قوله لتفوت الخ) فلو صامت  
 فلا فدية (قوله وبشكر را المداخ) كان  
 الأولى تقدم على المائدة (قوله على  
 الجديد) وكذا على القديم (قوله ووجبت  
 فدية التأخير) أى ولا يجوز لقولنا يصوم  
 عنها (قوله لى شخصين) أى اذا كان لازماً  
 لشخص واحد فان كان لازماً لثنتين جاز  
 لكل منهما دفع حصة واحدة (قوله  
 الهرم) ليس فيه ابل الهرم والواجب  
 والبالغ سواء (قوله ويحرم التأخير)  
 أى القضاء مع الامكان ولو لم يعمل الفدية  
 وصورة ان قاله بغير عدد فكيف من  
 ففته أما اذا مات بغير وعمل ففته  
 وأخر القضاء فلا يحرم التأخير (قوله  
 ولا شيء على الهرم الخ) يحترم قوله قضاء  
 رمضان (قوله والزمن الخ) هذا من  
 جهة مفهوم ما تقدم في شروط الوجوب  
 لانهما ما كان شرعاً وان كانا قادرين  
 حساً (قوله ولا من اشتدت مشقة الصوم  
 عليه) المراد به المرض الذى لا يرجى  
 برده (قوله والمرضى الخ) أى سواء كان  
 المرض سابقاً على الصوم أو بالعكس  
 (قوله والمرضى) أى الذى يرجى برؤه أما  
 ما لا يرجى برؤه فهو مخاطب بالفدية ابتداءً  
 ولا قضاء (قوله والمسافر) أى اذا كان  
 السفر سابقاً على الصوم بان ما قبل

بذلك لا يخالف لهم وما ثم بهذا التأخير قال في المجموع وبزمه المذهب دخول رمضان  
 أمان لم يمكنه القضاء لاستمراره وذو حتى دخل رمضان فلا فدية عليه بهذا التأخير  
 (قائدة) وجوب الفدية هنا للتأخير وقدة السج الهرم ونحوه لأصل الصوم وقدة المرض  
 والحامل لتفويت فضيلة الوقت وشكر را المداخ المضرحة بشكر را المسكين لأن الحقوق  
 المالية لا تتدخل ولو أخر قضاء رمضان مع امكانه حتى دخل رمضان أتوفات أخرج  
 من تركته على الجديد السابق لكل يوم مذهباً من مذاهب الفدية الصوم ومذهباً للتأخير وعلى  
 القديم وهو صوم الذى اذا صام حصل تدارك أصل الصوم ووجبت فدية التأخير  
 (والكفارة) أن يخرج (عن كل يوم مدهو) كاسق (رطل وثلاث الغراقي) أى  
 الخدادي وبالكيل نصف قدح بالمصرى ومصرف الفدية الفقراء هو المسكين لكن فقط  
 دون بقية الأصناف الخاصة بالشارقة قسم الصدقات لقوله تعالى وعلى الذين يطعمونه  
 فدية طعام مسكين والفقير أرواحاً لانه يأخذ حازم وهو إلى المسكين فالتقسيم أولى ولا  
 بمصالحهم بينهم وله صرف امداد من الفدية إلى شخص واحد لا كل يوم عبادة مستقلة  
 فالأمداد بمنزلة الكفارات بخلاف المداخ واحدة لا يجوز صرفه إلى شخصين لأن كل مذهب  
 فدية تامم وقد اوجب الله تعالى صرف الفدية إلى الواحد فلا ينقص عنها ولا يلزمه احتياج  
 صرف فدينين إلى شخص واحد كما لا يفتى أن يأخذ الواحد مدينين وكون متعسدة وحنس  
 الفدية جنس الفطرة ونوعها وصفتها وقد سبق بيان ذلك في كتابنا الفطر ويستبرأ إلى المذهب  
 الذى توجه هنا في الكفارات أن يكون فاضلاً عن قوته كزكاة العطر قاله الفقهاء في  
 فتاوى به وكذا اعما يحتاج اليه من مسكن ونحوه (تبس) تفصيل فدية التأخير قبل دخول  
 رمضان الثاني لتوفر القضاء مع الامكان حاشى في الأمع كتفصيل الكفارة قبل الحنث  
 الهرم ويحرم التأخير ولا شيء على الهرم ولا الزمن ولا من اشتدت مشقة الصوم عليه  
 لتأخيره الفدية إذا أخر وما عن السنة الأولى وأيس لهم والحامل ولا يرجع فدية  
 يومين فأكتر كما لا يجوز تفصيل الزكاة لعامين بخلاف ما لم يعمل من ذكر فدية يوم فيه أوفى  
 لثبته حاشى (والمريض) وإن تعدى بسببه (والمسافر) سفره ولو لا مباحاً (بفطران)  
 بنية الترخص (و بقضائ) لقوله تعالى فمن كان مكرماً رمضان وعلى سفر أو لا مباحاً (بفطران)  
 من أيام آخر ولاد في فطر المريض من مشقة تبسهم اللهم فان خاف على نفسه الهلاك أو  
 ذهب منه عضو وجب عليه العطر قال تعالى ولا تقولوا أنفسكم وقال تعالى ولا تقولوا  
 بأيدىكم أتتلكم ثم إن كان المرض طفيفاً فترك النية ومقطعا كان كان يصوم وقتاً  
 دون وقت نظراً كان مجموعاً وقت التبرع جاره ترك النية والأقطعه أن ينوى فان عاد  
 المرض واحتاج إلى الاطعام فطر وإن غلب عليه الجوع أو العطش حكم المريض وأما

الغيم بقينا بخلاف ما اذا سبق الصوم ثم سافر في أثناء النهار فلا يجوز العطر في هذا الباب رأى الامتعة (قوله ولاد المسافر  
 في فطر المريض الخ) قد تكفل الهشبي ببيان ما فيها من المناقشة والجواب ان الحالة الاولى حالة الجواز اذا لم يتحقق الضرر ولم يظنه  
 والحالة الثانية حالة الوجوب وتعمل على ما اذا تحقق الضرر ووطئه والجواب الثاني ان المنفعة في حالة الجواز المراد بها ما عدا  
 الهلاك أو ذهب المنفعة حالة الوجوب المراد بالمنفعة فيها خوف الهلاك أو ذهب المنفعة (قوله وقت التبرع) المراد به قبل  
 الفجر الذى هو وقت النية (قوله وإن غلب عليه الجوع أو العطش حكم المريض) أى في حواجز الفطر أو وجوبه وعدم وجوب الامساك ووجب  
 عليه تبسبب النية ثم إن احتاج إلى الفطر أو فطره أو لا فليس ترك النية أصلاً كما قسم الأول من المرضى فكون تنسبه بالمريض  
 في القسم الثاني منه لا من كل وجه (قائدة) الذين يجب عليهم الامساك من فطرته بالاك أو غيره أو أرذم أو أسوأ أو جامع أو نسي  
 النية لئلا أو أصبح يوم النك فطرته ثم إن ثبت انه من رمضان وأما العبي اذا بلغ مظهراً أو ألبصون اذا أفاق أو الكافر الأصلي اذا أسلم أو  
 الحائض أو النساء والمرضى أو المسافر أو الحامل والمرضع فهؤلاء لا يجب عليهم الامساك ولكن يسحب الامساك والأصاك

من خواص رمضان (قوله فيصير في الفطر الخ) هذا الكلام محل ثم فصله بكونه تارة الفطر أفضل والصوم أفضل أو وجوب الفطر وحرمه الصوم الخ (قوله الصوم أفضل) أي إن لم يتضرر (قوله أما إذا تضرر) غرضه أن يخبر من الصوم بصيرا الفطر أفضل أهم من أن يكون في الحال والمستقبل (قوله وكان سفرج الخ) ليس قبلها (قوله في سبيل الله) أي الجهاد أو طاعة الله (قوله وأما صام) أي حقيقة أن كان الفرض قبل الغروب أو أضاف إلى صوم وقرب منه (١٩٩) إن كان بعد الغروب (قوله على الله) أي من الله فهمي بمعنى من (قوله عقب العيد)

الاولى وعقب العيد لانه سنة ثانية (قوله افراد يوم الجمعة) أي يلا سبب بان كان تقديلا مطلقا (قوله وصوم الدهر الخ) مبتدأ خبره مكرره (قوله وهو مضى) مبتدأ خبره الخبر (قوله بصوم تطوع) ومثله فرض الكفارة الحج والعمرة والجهاد وسلاة الجنان متضررا وأما غسل الميت بعد الشروع فيه فإن قام غيره بمقامه جاز قطعه والأفلا (قوله بصوم واجب أو صلاة) أي سواء كان ذلك أداء أو قضاء (قوله باقي الأشهر) وذو الحجة أفضل من ذي القعدة وقيل بالعكس وخبره من رمضان أفضل من شهر ذي الحجة (فصل في الاحتكاف الخ) ذكر عقب الصيام لأن المقصود من كل منهما واحد وهو كنف النفس عن شهواتها ولأن الذي يطل الصوم يطل الاحتكاف ولأنه يسر للعتكاف الصيام وهو من الشرائع التي دلت على أنها بالكلية إلا ثمة فهو من خصوصيات هذه الأمة والاعتكاف مصدر اعتكف واسم مصدر لعتكف واعتكف لازم وأما عتكف فهو لازم ومتعذر كجمع ورجسته ونقص وثبته وعتكف من باب ضرب وغفل (قوله الحب) أي المتداومة سواء كان على خير أو شر وقوله فأتوا صلي قوم بمعون على أصنام لهم أي على عبادهم (قوله في الساحد) قبله لا اعتكاف لأن في الباصرة لا هناك كانت بوط فهمي حرام سواء كانت في المسجد أو خارجه إذا كان حكم الاحتكاف منهجا

المسافر السفر المذكو وقصر زلة الفطر وإن لم يتضرر به ولكن الصوم أفضل لما فيه من براعة الذمة وعدم إخلاله الوقت من العباد وتولاه الأكثر من فصله صلى الله عليه وسلم أما إذا تضرر به فتصوم من أيام بشق عليه احتياله فالفطر أفضل لما في التحصين أنه صلى الله عليه وسلم رأى رجلا صائفا في السفر قد ظلل عليه فقال ليس من البر أن تصوموا في السفر ثم إن خاف من الصوم تلف نفسه أو عصوا ومنفعة حرم عليه الصوم كما قاله الترمذي في المستصحب ولم يتضرر بالصوم في الحال ولكن يخاف التلف لو صام وكان سفرج أو غرر فالفطر أفضل كما نقله الرافعي في كتاب الصوم عن التتمة وأقره (تتمة) سكت المصنف عن صوم التطوع وهو مضى لما في التحصين من صام يوم في سبيل الله ياعد الله وجهه من الفارسين خير بغيرنا كصوم يوم الاثنين والجمعة لأنه صلى الله عليه وسلم كان يهجر صومهما وقال أنهم ما يؤمن تعرض فيما الأعمال فاجب أن يعرض على وإنما صام يوم عرفه وهو تابع ذي الحجة لفرا الحاج غير صام يوم عرفه يكفر السنة التي قبله والتي بعده وصوم عاشوراء وهو عاشوراء المحرم لقوله صلى الله عليه وسلم على الله أن يكفر السنة التي قبله وصوم عاشوراء وهو عاشوراء المحرم لقوله صلى الله عليه وسلم لأن ثبت لي قال بل الصوم إن تيسر فأت قبله وهو صوم من شوال لقوله صلى الله عليه وسلم من صام رمضان ثم أتبعه شات قبله أو كصيام الدهر وتبعتها بأفضل أفضل العبد ويكره افراد يوم الجمعة بالصوم لقوله صلى الله عليه وسلم لا يصم أحدكم يوم الجمعة إلا أن يصوم يوما قبله أو يامعه وكذا افراد السبت والأحد فليبر لا تصوموا يوم السبت إلا فيما افترض عليكم ولأن اليهود تعظم يوم السبت والنصارى يوم الأحد وصوم الدهر غير يوحى العبد وأما التشرية في مسكر ومن خاف به ضررا أو خوف حق واجب أو مضى ومضى نفسه لا إطلاق الأدلة وبصر صوم المرأة تطوعا وزوجها شاهد الأمانة ومن تلبس بصوم تطوع أو صلاة العيصين لا يمل لمرأة أن تصوم وزوجها شاهد الأمانة ومن تلبس بصوم تطوع أو صلاة نافله فله قطعهما أما الصوم فلقوله عليه السلام الصائم المتطوع أمير نفسه إن شاء صام وإن شاء أفطر وأما الصلاة فقام على الصوم ومن تلبس بصوم واجب أو صلاة واجب حرم عليه قطعهما سواء كان متطوعا على التطوع كصوم من تعدى بالفطر أو أو الصلاة لا يقطع لم لأن لم يكن تعدى ذلك (تتمة) أفضل الشهور بعد رمضان شهر الله المحرم ثم رجب ثم باقي الأشهر الحرم ثم شعبان

(فصل في الاحتكاف) وهو لغة الحبس ونشأ الحبس في المسجد من تنصص مخصوص بنية الأصل فيه قبل الإجماع قوله تعالى ولا تأثروا من أنفسكم كمن في الساحد خبر التحصين أنه صلى الله عليه وسلم اعتكف العشر الأوسط من رمضان ثم اعتكف العشر الأواخر منه ولازمه حتى وقاه الله تعالى ثم اعتكف أزواجه من بعده وهو من الشرائع القديمة قال تعالى وعبدواي إبراهيم وإسماعيل أن طهرا بيتي للطائفين

عليه وإن كان المراد بها المباشرة شهوة فهمي حرام في المسجد على المعتكف وغيره فتعين أنه قد فعله لا الاعتكاف (قوله العشر الأواخر الخ) الاعتكاف لا يتخير بالأفراد لأن لفظة مفردة الآن يقال أنه جمع بالفطر لعنتي العشر فهمي كل واحد آخر اجتاز (قوله أن طهرا الخ) أي بان طهرا اعتكف حرف الجر والمراد تطهيره من الأتزان المعلقة حول الكعبة ومن القدر لما قبل أن غم سبدا إسماعيل كانت تبث في الحجر



(قوله ولو غير مقيد بقوله لا تتابع) صادق ثلاث صور المندور والمندور المقيد بهما والمندور غير مقيد بهما والمعلق يقتضاه انه لا يجوز الخروج في الثلاثة الالهة الا بعد ارجاعه الى كذا قبل المطلق يجوز الخروج عنه مطلقا والمضدعة من غير تتابع يجوز الخروج منه مطلقا ان كان لتبرز او لغرض وعزم على العود فلا يحتاج لتقديره وبني على ماضى اما اذا لم يعزم على العود فالخروج جائز يمكن اذا عاد بعد النسيء وبني على ماضى فهذه الغاية فيها نظر فكان الاولى ان يقول ولا يخرج من المندور المقيد بالدة والتتابع ولباب المعنى (٢٠١) بان المعنى لا يخرج الالهة الامور اى مع بقائه على الاعتكاف اما اذا خرج

لتغير هذه الامور فلا يبق على الاعتكاف  
 اعتكافا غير وجه (قوله ولا دار اخرى  
 الخ) اى او غش ولا دار اقرب الخ (قوله  
 او غش ولم يجد الخ) كان الاقصدان  
 يقدم ذلك على قوله ولا دار اخرى  
 ويكون نظم العبارة او غش ولم يجد مكانا  
 لا غش ولا دار اخرى اقرب فالخاص  
 ان الدار اقاصه مقفلة بامر من (قوله  
 لا غش الاقرب) اى واحتمال ان ياتيه  
 البول وقوله ولا احتمال الخ في الثانية  
 اى ولا غش الا لا يتحقق فسد حصى من  
 كل ما يمتنع الا ان يفهموا احتمال (قوله  
 بان كانت لا تتخلو الخ) مناطها في الحصى  
 ان تكون اكثر من خمسة عشر يوما في  
 النفاس ان تكون اكثر من ثمانية أشهر  
 اذا لم تكن وقت النذر حاصلان كانت  
 حاصلان نذرت شهرين اول الشهر التاسع  
 لا ينقطع التتابع اما اذا نذرت عشرة  
 ايام اول الشهر التاسع واخرها حتى يبي  
 ثمانية فاعتكفت وطرقها فان غش  
 ينقطع لانها مقصورة واما المدة التي تخلو  
 عن الحصى فمناطها ان تكون خمسة  
 عشر قافل واما في النفاس فمناطها انه  
 تكون ثمانية أشهر قافل (قوله اورد من  
 الخ) فان لم يخرج من المصعد حسب  
 زمن المرض او الاغصاء دون الجنون لان  
 الجنون ليس اهلا للعبادة (قوله راتب)

المندور) ولو غير مقيد بقوله لا تتابع (الاحكام على الانسان) من بولي وتناطوما في معناها  
 كسئل من جنبه ولا يضر ذهابه لتبرزه بدار له لم يجز بعده عن المصعد ولا دار اخرى  
 اقرب منها او غش ولم يجد بطريقه مكانا لا غش ولا ينقطع التتابع فلا يجب تبرزه في  
 غير داره كعبادة المصعد وارجاعه الى داره ولا يشق في الاول والمثني في الثاني اما اذا كان  
 له دار اخرى اقرب منها او غش بعده ما وجد بطريقه مكانا لا غش فلا ينقطع التتابع  
 بذلك لا غش الا في الاولى واحتمال ان ياتيه البول في رجوعه في الثانية فيبقى  
 طول يومه في الغياب والرجوع ولا يكلف في يومه ذلك الاسراع بل يعنى على معصية  
 المعهودة واذا فرغ منه واستحب فله ان يتوضا خارج المصعد لانه يقع ناعا ذلك صلات  
 ما يخرج له مع امكانه في المصعد فلا يجوز وضوء البغوى الفحش بان يذهب اكثر الوقت  
 في التبرز الى الدار ولو عاد مريضنا في طريقه اوزار قادم في طريقه لغرض حاجته لم يضر  
 ما لم يعدل عن طريقه ولم يطل وقوفه فان طال او عدل انقطع بذلك تابعه ولو لم يفي  
 طريقه على جنازة فان لم ينظره لم يعدل اليها عن طريقه جاز والا فلا ولا ينقطع  
 التتابع بضره ولا بعد ركعتين لان اعتكافه وان طال زمنه (او عذر من حصى) او نفاس  
 ان طالت مدة الاعتكاف بان كانت لا تتخلو عنه غالباً وجنابة من احتلام لغرض المكث  
 فيه حينئذ (او) عذر (مرض) ولو جاوزوا الواجبات (لا يمكن المقام معه) اى يشق معه المقام  
 في المصعد لحاجة فرش وخادم وتردد طبيب او يخاف منه تلوث المصعد كماله وادار  
 بول بخلاف مرض لا يجوز الى الخروج كعدم حصى خفيفة فينقطع التتابع بالخروج  
 له وفي معنى المرض الخوف من لس او حرق ولا ينقطع التتابع بخروج مؤذن راتب الى  
 منارة منفصلة عن المصعد فربما منه لان اذ كان له منارة معدودة من قوابله وقد اعتاد  
 الراتب صعودها والى الناس صوته فيعذر فيه ويجعل زمن الاذان حكما المستحب من  
 اعتكافه ويجب في اعتكاف مندور متتابع قضاء من نوي وجه من المصعد لعدول لا ينقطع  
 التتابع كزمن حصى ونفاس وجنابة غير مضطربة لانه غير معتكف فيه الا زمن نحو تبرز  
 مما يطالب الخروج له ولم يطل زمنه عادة ككل غسل جنباته واذا مؤذن راتب فلا  
 يجب قضاءه الا بعد مسخا اذ لا يقدره ولا معتكف فيه بخلاف ما يطول زمنه كمرض وعدة  
 وجنين ونفاس (ويعطل) الاعتكاف المندور وغيره (بالوطة) من عام بضره عدا كرا  
 للاعتكاف سواء وطئ في المصعد ام خارجه عند دخوله لقضاء حاجته او نحوها المناقاة

خط ل وكذا ثلثه (قوله الاذان) وكذا ما يعل في الجبل من الاولى والاد والتتابع بخلاف  
 يوم الجمعة فلا يتغير الا الاذان دون السلام والامة وقيل بغير ذلك (قوله كزمن حصى) وكذا زمن الجنون (قوله واذان) وكذا زمن  
 الاغصاء (قوله بخلاف ما يطول زمنه) هذا انتم وانما اعاده لاشتماله على زيادة دوى المرض والعدة (قوله كرض الخ) والمراد  
 يكونه يقضى ذلك اى يقضى منه بقدر ما عليه من الاعتكاف لا جميعه لانه مجاز ادى ما عليه (قوله وعدة) اى لم تكن باختيارها  
 فان كانت باختيارها انطلعت الاعتكاف كان قال لسان شت طلق فقات دوى معتكفت شت (قوله وسطل الخ) حاصل  
 ما يطالبه الوطء والازوال والسكر المندى به والردة والحصى والنفاس على ما تقدم من الخروج من غير عذر والخروج لا يستفاد  
 هغو به ثبت باقراره وكذا الخروج لا يستفاد حق عطله بالخروج لعدة باختياره في طريقه او احد من ذلك على الاعتكاف المقيد  
 بعدة وتتابع ابطاله وخروج منه وجوب الاستئذان وان ائيب على ماضى في غير الردة وان كان مقيدا بعدة من غير تتابع وبني  
 بطلانه ان زمن ذلك لا يجب من الاعتكاف فاذا زال ذلك جرد التيسر بين على ماضى وان كان مطلقا فبني بطلانه انه انقطع

استمرار دواءه ولا يشاء ولا يجد منه ولا غيره وما مضى عنه من قبله الاعتكاف (٢٠٢) قوله وبفضل بدء فيه أي إن كانت

أرضه ترابية تشرب الماء والأحمر لا تغدق (قوله ويجوز قصه) أي عرته أي ما لم يحصل منه تغدق والاحمر (فرج) البناقي هو الماء المصعدان بنى قبيل المصعد فليس له حكم المصعد وكذا أن بنى مع له مصد أمالوني هذا مصد فله حكم المصعد (قوله إذا لم تكن بفعله) واحد فأنه فقط فان كانت بفعله لم يفت الأذن القليل وإن كان طاهر انتهى كاتب بفعله لا يعني هنا

### كتاب الحج

الحج دواء آخر وأركان الإسلام وأمره من الصوم نظراً للقول بأن الصوم أفضل لكنه أقصر من يجب عليه الصوم واقصداء بالحدث وأركان الإسلام نعم ثلاثة أقسام ففي بعض كالمهادتين والصلوة والصوم وبالي معنى كالحج كتركيب منها وهو الحج (قوله العبد) أي لمعلم لا مطلق القصد وقيل القصد والبار (قوله قصد الكعبة) الحج فيه مسألتان الحج هو الأعمال الثلاثة لا القصد فهو ميسر على المسئلة فانها الأعمال والصوم ناه المسالك فمسكان الأولى أن يقول الأعمال الثلاثة ويجيب بأن العبادة فيها قلب والتقدير الأعمال المقصودة وعلى الترادف كعبه في هذا التعريف موافقة القاصد وهي الما حتى التبري يكون أخص من المعنى القوي ومختلفا عنه فلها صوم والمعنى القوي الجي بالقدرة اضطر وأن يقولوا اعتناء تبراً بالقصد لا محال إلى آخره (قوله من استطاع الحج) بدل من الناس وقيل انظر لا بهر المعنى أنه يجب على كل المسلم أن يخرج مسعى بهم وليس كذلك إلا أن يجب إل إل الناس للعهد

العبادة البدنية وأما المباشرة بشهوة فعبادون الفرج كس وقيل غنطه إن أنزل والافلا غنطه لما ترقى الصوم وتخرج بالمباشرة إذا انظر أو تفكر فأنزل فانه لا يسلط بالشهوة ما إذا قبل بقصد الأكرام ونحوه وألا قصد فلا يسلطه إذا أنزل والاستثناء بالمباشرة ولو جامع ناساً لا اعتكاف أو جامعاً لا يجمع مع الصائم بالصوم أو جامعاً لا يجمع ما كافر في الصائم ولا يفرق في الاعتكاف الطيب والزين باغتسال وقص شارب وليس شارب حسنة وتعود لمن دواعي الجماع لأنه لم ينقل عنه أنه صلى الله عليه وسلم لم يتركه ولا أمر بتركه والاصل بقاؤه على الأصل وله أن يزوج ويؤخر بخلاف الفهم ولا يكره له المسائغ في المصدا كالحطاة والكتابة ما لم يكرهها فان أكثرها كرهت لم يكرهه الكتابة إلا بذكره الاكثر منها لأنها طاعة كتبت لم يكره في الجموع وله أن يأكل ويشرب ويفضل بده فهو الأولى أن يأكل في سفره ونحوها وأن يفصل بده في طس وقصها بالهيكور انطقت بقصد ويجوز قصه يستعمل خلا ما جرى عليه البدوي من الحرمة لانه فيهم على حواز الوضوء وقصه واسقاط ما فيه أو منعه أنه يستعمل ويجوز الاحتياط والقصد في ما مضى الكراهة إذا أمن تلوث المصعد يحرم البول فيه في أثناء والفرق بينه وبين ما تقدم أن الدم أخف منه لما مر أنه يعني عنها في محلها أو كثرت إذ لم تكن بفعله وإن استعمل المعتكف بالفران والفرغ يادة خبره لا طاعة في طاعة (خاتمة) بسن للمعتكف الصوم للاتباع والفرج من خلاف من أوجب له وبضر الفطر بل يصح اعتكافه الليل وحده بخبر بعضهم أن عمر رضي الله تعالى عنه قال بأمر رسول الله في شرب أن اعتكف ليلة في الجاهلية قال أوف سنرك فاعتكف ليلة وخبرنا ليس على المعتكف صيام إلا أن يصحده على نفسه ولو نذر اعتكاف شهر يصح فيه أن ينقض قبل فطره لم يلزمه شيء لأن اعتكاف شهر قد مضى محال وهل الأفضل لقطع عن الاعتكاف الحروج لعبادة المريض أو دوام الاعتكاف قال أصحابنا ما سألوا عن الاعتكاف في الصلاة الحروج لها ما عاين الفة لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يخرج ج ذلك وكان اعتكافه طوعاً وقال البلقيني ينبغي أن يكون موضع التسوية في عبادة الأجانب أما ذوال حسم والأواب والامدقاء والخيران فالظاهر أن الحروج لعبادتهم أفضل لاجتماع الأعم بالبقى عليهم وبعبارة القاضي الحسين مصرحة بذلك وهذا هو الأصل

### كتاب الحج

يقع المهمة وكسرها لثنتان قرئ بهما في السبع وهولة القصد وشراً قصد السكعة لتسلك الأ في بابها كقوله في المجموع وهو فرض على المستطيع لقوله تعالى وقطع على الناس حج البيت الآية ولقد ثبت في الإسلام على خمس ولقد ثبت هو أفضل أن لا يجعوا قالوا كيف نخرج قبل أن لا نخرج قال أن تعقد العرب على بطون الأودية فمهمعون الناس السبل وهو معلوم من الذين بالضرورة يكثر ما حده إلا أن يكون قري بعبه بالامام أو ثمانية بعيدة عن العلماء هومن الترائع القدره روى أن آدم عليه الصلاة والسلام لما حج قال حبر بل أن الملائكة كانوا يطوفون في كعبته الدنيا تسعة آلاف مرة وقال صاحب التفسير أول من حج آدم عليه السلام وأمه مع أربعين سنة من الزمان ما رقب ما من نبي إلا وصح وقال أبو إسحاق لم يمت الله تعالى بعد إبراهيم إلا في الأودع الدنيا وادعى بعض من ألف في المسائل أن الأصم أنه لا يجب إلا على هذه الآية وما عداها من غير فرض

رهم المستطعمون فيكون بدل كل من كل (قوله روى أن آدم لما حج الحج) قول الحنفية إن هذا يدل على أنه من الترائع القدره وأما يدل على أن الطوائف من الترائع القدره في نظر بل الدليل من قوله آدم لما حج والرائع أولها من حين رجوع آدم وما قبله فليس فيه تشريع وحصل الملائكة ليس بشريعة ولا تكليف وإنما هو طوع

(قوله على التراخي) وذهب الإمام مالك والإمام أحمد إلى أنه على الفور وأما أبو حنيفة فله قول في المسئلة وإنما وجد صاحبها فقال محمد بن علي التراخي وقال أبو يوسف أنه على الفور (قوله حرم الله شعره بشرة) أي أن استرقه قوت به ومع كونه كذلك فالصلاة أفضل منه خلافاً للقاضي حسين وهو يحسب كفر الصغار والكبار حتى التحات أن مات فيه أو بعده ومات قبل التحات وعزم على ادائها وهذا بالنظر للآخرة (٢٠٣) وأما في الدنيا فلا يزال عنه وصف النفس بالباطنة بمعنى مدة الاستبراء ورد

ما غلبه من أصحائه أو يقضي عنهم تركه ويزاد على الخ جريح البهرا إذا كان في جهاد الكفار فإنه كفر الصغار والكبار حتى التحات (قوله وجميع) أي في المعنى بين القولين فيه نظراً لأنه لا معنى لكون الفرض في الخامسة إلا توجه الطلب والخطاب فيمكن تبصير ذلك بأن أتفق أن فرض الخ في الخامسة كان بعد فوت وقت الخ لحثه لطلب الخ بالفصل الألف السنة السادسة (قوله سبعة الخ) فيه نظراً لأن المحدث في كلامه ثمانية وأربعة جعل الزاد والرحلة وما بعدهما شرطاً لوجوب معاجلة شرط للاستطاعة ويجب عن الأول بأنه عدل الزاد والرحلة واحداً وعن الثاني بأنه يجوز وجعل شرط الشرط شرطاً (قوله فإن أسلم الخ) خرج ما لو مات فإنه لا يجب عنه وإن كان يعاقب عليه زيادة على عقاب الزدة (قوله ومات قبل التحات الخ) ليس قدراً بل بعده الأولى (قوله فلا يخفى في) فائدة أي لا في حال الزدة وهو ظاهر ولا إذا أسلم طلاقاً أو إقراراً (قوله) وانحلس الاستطاعة الخ على الخارج

وقبل قبل الهجرة حكامه في النهاية والمشهور أنه بعد ما عليه قبل فرض في السنة الخامسة من الهجرة ووجهه في الإغني في الكلام على أن الخ على التراخي وقبل في السنة السادسة وصحها في كتاب السير ونقله في المجموع عن الأصحاب وهذا هو المشهور ولا يجب بأصل الشرع الأمروا واحدة لأنه صلى الله عليه وسلم لم يحج بعد فرض الحج الأمرة واحدة وهي حجة الوداع وغيره صلى الله عليه وسلم لم يحجها العامانم لا بد قال لا بل لا بد وأما حديث البيهقي الأمر بالخ في كل خمسة أعوام فمعمول على التنبؤ بقوله صلى الله عليه وسلم لم يحج خمسة أي فرضه خمس حجاً متتابعين ومن حج ثالثه حرم الفسح وهو بشره على التناوب قد يجب أكثر من مرة لعرض كذا وقضاء عن إحصاء التطوع والعمره فرض في الأثره لقوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله أي التواجها ما من ومن عاتبه مرضى الله تعالى عنها إنما قلت بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم على التساهل جهاداً قال فجهاد في الحج والعمرة وأما خبر الترمذي عن جابر رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم عن العمة أو أجنبية هي قال لا وإن تعذر خبر قال في المجموع اتفق الخاط على ضعفه ولا يجب في العمارة واحدة (وشرائط وجوب الحج) أي والعمرة (سبعة) بل ثمانية كما شرعها الأول (الاسلام) فلا يجزئ على كافر أصلي وجوب مطالبة كافي الصلاة أما المرد بعد الاستطاعة فلا يستطاع عنه فإن أسلم معصراً استرقاً في ذمته بذلك الاستطاعة أو مرسوماً قبل التحات وح و عمره من تركه ولو ارتد في أثناءه بطل في الإجماع فلا يصح في فائدة (و) الثاني والثالث والسرور والعقل) فلا يجزئ على من يجهل أو لا يدرك تكليفهما كالأطفال والمجانين (و) الرابع (المريضة) فلا يجزئ على من فيه رقة لأن منافعها مستحقة لبدنه وفي إيجاب ذلك عليه اضطرار لبدنه (و) الخامس (الاستطاعة) كما يعلم ذلك من كلامه فلا يجزئ على غير مستطاع لم يفهم الآلة ولا استطاعة نوعاً من أحدهما استطاعة ما شرعاً ولو لها شرط أحدهما (وجود الزاد) الذي تكفيه وأجزعته حتى السفرة وكافة ذهابه لمكة ورجوعه منها إلى وطنه وإن لم يكن له فيه أهل وغيره فلو لم يجد ما ذكر ولكن كان يكتب في سفره ما يفي بزمه باقي مؤنته وسفره من بل مرحلتان أكثر لم تكف التسك ولو كان يكتب في يوم كفاية أيام لأنه قد قطع عن الكسب لعارض وينتقد عدم الاتطاع بالخ من غير تب

مؤاخذة من وجوه الأول أنه ذكر الاستطاعة والمستطاع لم يذكر ما هو الثاني أنه جعل الزاد والرحلة شرطاً للاستطاعة والمستطاع جعلهما شرطاً للوجوب والثالث أنه قال ولها شروط ولم يذكر الاثنين والرابع أنه جعل الزاد والرحلة شرطاً للاستطاعة وجعل تخليه الطريق واماكن المسير شرطاً للوجوب كالمكتف مع انهما شرطان للاستطاعة أيضاً وجب على الأول بأنه لم يرد الاستطاعة بل هي ما عود من ذكر الزاد والرحلة وما بعدهما فكان المتن ذكرهما بالقوة وعن الثاني بأن عذره موافقة الواجب مع انهما شرطان للاستطاعة لا للوجوب بخلاف المتن المذكور عن الثالث بأن مراده ولها شرط أي في الواقع وهي عشرة قطع تجمع الخ وعن الرابع بأن عذره في ذلك تصح العدول من ذلك لوجوبهما شرطاً للاستطاعة كالأذن قبلها لم يكن كون الشرط خمسة بالنظر للاستطاعة أو أربعة بتفسيره وكان الأول الخارج من ذلك كونه أن يجازي المنز ويمنع عذره بمول وقد تسامحت المتن وعذر شرط الشرط شرطاً (قوله ولها شروط) أي عشرة أربعة في المتن وهي الزاد وما بعده واليه في الخارج أولاً قوله وسرور ما هو راد وعطف دالة فإن الإنسان ونحوه شرطاً من شرطه وهذا واحد وقوله وحده مجزئ بل بأنه ذاتان إحداهما في الرحلة والآخر



(قوله يا معلى تحريم المسئلة الخ) هو ضعف والمخدة انه لا يحرم (قوله أو أجرة مثل) (٢٠٤) لازي ياد وان قلت (قوله لم ينه

فيين مقتضى) سواء كان وجلا أم امرأة  
أم خنتي قد فعل الشيء إلا (قوله) لكن  
مقتضى الخ) أي ولو لاء (قوله يلزمه الخ)  
أي ولو كان من أهل المروآت وقيل  
لأنه ان كان من أهل المروآت وهذا  
في الشيء أما الدابة التي يركبها فقبل  
يشترط ان تلتقي به وقيل لا يشترط العقد  
عدم الاشتراط بخلاف الجسة فبشرط لئلا  
الدابة به لان لها دلا فلو كان القادر على  
الشيء امرأة فقبل يلزمه الخ فبما  
على الرجل والمخدة لا يلزمه ان ثانيا  
الصفت (قوله) فان قلت بالاراحة مثقة  
الخ) هذا التفصيل في الرجل وأما المرأة  
والشيء فبغيره في حقهما وجود الحمل  
مطلقا لا استرلا في وحوط الشيء  
وان كان ظاهر كلام الشارع ان التفصيل  
في الكل وحديثه فيسرى كلام  
الشارح وإنما يشترط الحمل في حق  
الرجل ان لا يضره ألام المرأة والشيء  
فبغيره مطلقا وكذا الدابة تعتبر في حقها  
مطلقا في العقد (قوله) ويلزمه صرف  
حال بشارته) وسكدا أرض يستغلها  
وونقة وموقوف عليه يمكن إيجاره  
فحصل من ذلك ما صرفه في الخ  
لكن بشرط أن يكون فاضلا عن كفاية  
مونه والأفلاخ علق كسب الفتنة والآث  
المعترف بهائم الزا عتقلا يلزمه صرفها  
صب (قوله بمن مثل) وان زائد مادة  
قلته لزمه الخ بخلافه في استيها والدابة  
بأجر مثل اذا زادت عن ذلك ولو  
سير الازمه الاستيها والفرق ان نفع  
الشيء يدم ذلك بخلاف الموجب  
(قوله فخرج زواج الخ) ولا يشترط فيه ولا  
ها الحرام ان يكون نفسه لكن يشترط  
أن يكون له غيره عليها بشرط في العبد  
أن يكون نفسه وفي النسوة كونهن ثقات  
ان تكن غير عاهم والأفلا يشترط ولا  
يشترط في الشكل البلوغ والبالر بل  
الشرط أن يكون وجوده معها عن من  
طاع اعين الناس لها والارد والجل كما مر

لكن لا يجزى مع مثله وان كبر (قوله لفرضا الخ) خرج به النقل لا يجوز زوجه مع النسوة ولو كثرت الامع الزوج فليزنها

الصغروا لكسب فيه مشقة عظيمة وان قصر سفره وكان يكسب في يوم كفاية أيام الخ كسب  
الخ) بأن يخرج له لثمة المشقة حيث قد عرف المجموع أيام الخ بما ينز وال صاحب قد  
العتو زوال ثالث عشر وهو حق من لم ينفر النفر الا بالثمن لم يجز اذا واحتاج أن  
يسأل الناس كره له اعتقاد على السؤال أن لا يمكن له كسبه الا منع منه على تحريم  
الذمة لكسب كاجته الا ذره والثاني من شروط الاستطاعة (و) جود (الراحلة)  
الصالحه لثمة شراء واستيها بمن أو جوهل لمن ينمو من مكة رحلتنا فاكتر قد  
على الشيء أم لا لكن يندب القادر على الشيء نحو وجاهن خلاف من أوجبه ومن  
ينمو بين مكة ودون رحلتين وهو قوي على الشيء يلزمه الخ لعدم المشقة فلا يعتبر في  
حقه وجود الراحلة فان ضعف عن الشيء بان عجزا ولفقه شرط ظاهر فكلما بعد عن  
مكة فبشرط في حق وجود الراحلة فان لثمة بالراحلة مشقة شديدة اشترط فحمل وهو  
الغنية التي ركس فيها يسع أو أجرة بعض مثله ففعل الصغر في حق الرجل ولأنه استر  
الانتي واسوط فلتني واشترط طرية انصاع وجود الحمل بحمل في الشيء الاستر  
لتمدر ركوب شق لا معادله شيء فان لم يجد له يلزمه التسلل وان وجد مؤنة التسلل فبما  
أو كانت العادة طرية في مثله بالمعادله بالانقال كما هو ظاهر كلام الاصحاب وبشرط كون  
ما ذكر من الزاد والراحلة والحمل والشرط بان لا يضره من دينه كالان أو مو جلا عن  
كفتم من عليه فيقيم مدة هابه واباه وعن مسكه الا أن يه المستغرق لحا صته وعن عبد  
يلقى به ويحتاج المتكلمة ويلزمه صرف حال بشارته الى الزاد والراحلة وما ينطبق بها  
(و) الشرط السادس هو جوب (تخلية الطريق) أي امنه أو نطقا في كل مكان بحسب  
باليق به فلو خاف في طريقه على نفسه أو موصو أو نفس محترمة معار أو نطقا في كل مكان بحسب  
ولو يسرا سبعا وعدوا أو رعدا ولا طريق له سواء لم يصب التسلل عليه لحصول الضرر  
والزاد بالامن الامن العام حتى لو كان الخوف في حقه وسده قضى من تركته كما نقله  
البلقي من النص ويجب ركوب البصران علب السلامة في ركوبه وتعين طريقا كسلوك  
طريق الرهنة غلة السلامة فان غلب الهلاك أو استوى الامران لم يجب بل يحرم لما فيه  
من الخطر (و) السابع (امكان السير) الى مكة بان يحسب قد بقي من الوقت ما  
يتمكن فيه من السير المتبادل لاداء التسلل وهذا والمخدة كما نفسه الرافعي في الامنة وان  
اعترضه ابن الصلاح بأنه يشترط لاستقراره لا لزوجه فقد صوب النووي ما له الرافعي  
وقال السكي ان نص الشافعي، مشاهده ولا يلزم وجود وقت يخرج معهم في الوقت  
الذي حوت عادة أهل بلد بالخروج فيه وان يسروا والسير المتبادل ان خرجوا قبله أو  
أنوا بالخروج بحيث لا يصلون مكة الا بأكثر من مرحلة في كل يوم أو كانوا يسرون فوق  
العادة لم يلزمه الخروج هذا ان احتج على الرافعي ففعل الخوف فان أمن الطريق بحيث  
لا يخاف الواحد قبله ولا حاجة لرافعة لا نظرا الى الوحدة بخلافها في السير في التيم لانه  
لا دل لما يحتاجه ثم والثامن من شروط الوجوب ومن شروط الاستطاعة ان ينبت  
على الراحلة اوراق يحمل ونحوه بلا مشقة شديدة فان ينبت عليها أصلا أو ينبت في حمل عليها  
لكن بمشقة شديدة تلعبه وأغرها تبقى على استطاعة البشارة لا تضرب مشقة فحمل في  
العادة يشترط وجود ما هو زاد مسال وبعاد سبلها عنها بمن مثل زانها كما هو وجود  
عطف دابة على كل مرحلة وخروج خروج امرأة كزمتها وعبدها أو نسوة ونفاس معها  
لأنهم على نفسها ولغير الصبيح لا تضاف المرأة تومين أو معها زوجها ومجرم يكتي  
في الجواز لفرضا امرأة واحدة وسفرها وحدها ان امتد ولو كان خروج من ذكر بأجرة

أو الحرم أو العبد (قوله أو يوجد عطس) يعلق على قوله أما بجره أي أو يطعم فحرم كل منه ما في كل من الميت والمعدية وفي المطعم من الميت لا يشترط الأذن دون المعضوب (قوله وكون بعينه الخ) خرج الأجنبي فليزله الأذن له ولومانيا والمعدية أنه لا فرق بين الحي والعبد وغيره في اعتبار عدم التمس (قوله لا مطعم حال الخ) وسنتي من ذلك أصله أو فرقه إذا قال أحدهما للعاجز استأجر أو أأدق الأجرة أو أذن لي وأنا استأجر عنك فليزله الأذن أو الاستئجار وقيل لا سنتي ذلك وزاد بعضهم ما ودفع الأب لابن مال استأجره فليزله القبول أيضا (٢٠٥) (فرع) يعتبر في شروط الاستطاعة وجود هامن وقت خروج أهل بلده إلى عودهم

فليزله أجرة إذا لم يخرج الأجنبي فترط لزوم التسليم لها قدرتها على أجرة ويلزمها أجرة الحرم كقائد أحمي والصور عليه بسفه كغيره في وجوب التسليم عليه فيصير أحرامه وينفق عليه من ماله لكن لا يدفع له المال للابن لأنه لم يخرج معه الولي بنفسه إن شاء لينفق عليه في الطريق بالمعروف أو ينصب شخصاً له نفقة ينوب عن الولي ولو بأجرة مثله إن لم يخدمه تبرعا لينفق عليه في الطريق بالمعروف والظاهر أن أجرة كاجرة من يخرج مع المرأة أو النوع الثاني استطاعة بغيره فحيث أتت عن مست غير مرد عليه نكاح من تركته كاجرة من مهادونه ولو قبله عنه أجنبي جاز ولو لا أن كان يقضي دينه بالأذن وعن معنوب بمصادقهم أي عاجز عن التسليم بنفسه لكثيراً وغيره كنفقة شديدة يتنوب عن مكنه مملكتان فأكثر أما جرة مثل فقلت جميعاً في النوع الأول غير مؤنة عماله سفر الله إذا لم يشارفهم يمكنه فصيل مؤنتهم أو يوجد مطعم بنفسه سواء كان أمه أم فرعه أم اجنبياً بشرط كونه غير معنوب مؤنقاه أي فرقه وكون بعينه غير ماش ولا معلولاً على الكتب أو السؤال الآن نكتب في يوم كسابة أيام وسفره دون مرحلتين ولا يجب عليه أمانة مطعم حال الأجرة فلعظم أمانة خلاف النية في بذل الطاعة ونسلك دليل أن الإنسان يستتلف عن الاستعانة بحال غيره ولا يستتلف عن الاستعانة بنفسه في الأشغال (تنبيه) سكت المصنف عن شرط صحة النكاح في شرطه الأمانة فلا يصح من كافر أصلي أو مرد لعدم أهلية العقد ولا يشترط فيه التكليف فلو لمال ولو أعذره أحرام عن صير ولزيم آخر مسلم عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم أتى ركباً إلى رضاء ففزع امرأة فأخذت بعضدها صبي صغير فأخرجته من محبتها فقالت يا رسول الله هل لنا ج قال نعم ولك أجرو عن جهمون فهاض على الصغير ويشترط للبشارة مع الإسلام التبرع ولو من صغير ورفيق كافٍ سائر العبادات فليزمن أن يحرم بأذن ولهم من أب ثم جد ثم وصي ثم حاكم أو قهواً مشروط بوقوعه عن فرض الإسلام مع الإسلام والتبرع بالبر والحرية ولو غير مستطيع فيعزى ذلك من فقير لكمال حاله فهو كالنكاح المرفق من الشقة وحضر الجمعة لأمن صغير ورفيق إن كلاً بعد فغير إجماعي ثم بلغ قطعه بغيره أخرى وإجماعه حج ثم عتق قطعه بغيره أخرى فالمراتب المذكورة لله والوجوب أربع الوجوب والصفة المطلقة وصحة المباشرة والوقوف عن فرض الإسلام (وأركان الحج أربعة) بل ستة كما ستعرفه الأول (الأحرام) به (مع التنية) أي نية الدخول في الحج فغيرها الأعمال بالنيات (و) الثاني (الوقوف عرفه) تحريم الحج عرفه (و) الثالث (الطواف) لقوله تعالى ولطوفوا بالبيت العتيق (و) الرابع (السعي) لباري الدار قطعي وغيره بإسناد حسن كما في المجموع أنه صلى الله عليه وسلم استقبل القلبة في السعي وقال يا أيها الناس اسعوا فان السعي فقد كتب عليكم (و) الخامس (الحلق) أو التقصير لتوقف التحلل عليه مع عدم جبره بدم حصى الطواف والسادس ترتيب المعظم بأن يقدم الإحرام على الجنب

خط ل على الشروط شرع بتكلم على الأركان وقدم الأولى لأنها خارجة عن الماهية سابقة عليها (قوله الإحرام مع التنية الخ) العبارة فيها قلب أي التنية المصاحبة للإحرام أي الدخول فلهذا قال الشارع أي نية الدخول وأعيد أن الأحرام هنا بمعنى الدخول ولا بد وأما إذا استحسان مفرداً عن التنية فله استعلان أن يكون معنى التنية أو معنى الدخول في التسليم بالنية والمعنى الأول سديد وكان المعنى الثاني يكون مورد اللفظ والفساد كقولك مع الإحرام أي الدخول بالنية في الحج والتلبس وقسمنا الأحرام أي الدخول بالنية في الحج والتلبس

(قوله والخلق) خلق على طواف الركن فهو بالجهر والتفكير صلت عليه (٢٠٦) وقوله والطواف بالنسب معطوف

على الاحرام (قوله على ما ذكرناه) يستعمل أن تكون على التعليل أي لأجل الذي ذكرناه في دليل الترتيب في الحج ويكون دليلا اعتبار الترتيب في العشرة ومع أن تكون متعلقة بمحذوف حال والتقدير حال كون ذلك الترتيب على الوجه الذي ذكرناه في عدد الاركان من تقدم للاحرام الخ (قوله انعقدت واحدة) يصح رفع واحدة على انها فاعل ونسبا مقول والفاعل ضمير ما انعقدت فتمت (قوله فان ارم وأطلق الخ) وله صورتان ان يقول نوبت الاحرام الثانية ان يقول نوبت الاحرام بالنسبة (قوله وتبسة فارفع) والاولى التصبر بالعناء فلذلك على الترتيب (قوله مكة) والافضل أن يكون بدى طوى (قوله وعزلة لعمدة) ان تعبر المراد منه الوقوف بالمشعر الحرام وهو بمنه الفصل ان لم يفصل العدة فقط ما في المحصى (قوله وسحب بدى امرأة الخ) وهو وان كان لا يتبع اخرمة لكن يصح لون البشرية (قوله ليك الخ) مني اصله ليس كحديثه ولا صامه واللام ليعتقف والعالم على محذوف أي لي ليس لك وليك انشائية تأكيد وكذا الشائعتين وقفه لطمعة على الثالثة على ليك بعد الاشارة لك ووقفه على الملائكة قبل الاشارة لك (قوله اي الجسد) يكسر اوا ومعهما (قوله واذا فرغ من تلبسته الخ) أي من كل ودرمنا بان بكر والتبسة ثلاثا يصح ثلاثا (قوله وسأل الله الجنة) بان يقول اللهم اني اسألك ربناك والجنة وفي الثاني اللهم اني استعذ بك من غضبك والنار (قوله جسد الخ) ولو طال الزمان سواء كان عبدا او مملوكا فان زال الطهر بالاعاء والجنون استأنف (قوله والعبادة بالله تعالى الخ) أي من

والوقوف على طواف الركن والخلق أو التفتير والطواف على السبي ان لم يفصل بعد طواف القدوم ووليه الاتباع مع خبره خذ واعني منكسركم وقد عده في الرضة كاعلمها وكذا وفي المجموع شرطا والاول انسب كافي الصلاة ولا دخل للعبور في الاركان (وأركان العدة أربعة أشياء) بل خمسة كما تفرقه الاول (الاحرام) الثاني (الطواف) والثالث (السبي) الرابع (الخلق في أحد القولين) القتال بأنه نكاح الطهر والاطهر ومثله التفتير والخامس الترتيب في جميع أركانها على ما ذكرناه (تنبيهات) الاول الافضل أن يحسن في احواله النسك الذي يحرم به بان ينوي حيا او عمرا أو كليهما فلو احرص بمحبتين أو محبتين انعقدت واحدة فان احرص وأطلق بأن لا يزيد على نفس الاحرام فان كان في أشهر الحج صرفه الى ماشاء بالنية من التكبير أو تكليم أو صلح الوقت له ما تم بعد النية في جها شاء فلا يجزئ العمل قبل النية فان لم يصلح الوقت له ما بان فان وقت الحج صرفه العدة وان سكتان في غير أشهره انعقدت عمرة فلا يصرفه الى الحج في أشهره لان الوقت لا يقبل غير العدة. وبين النطق بنية وتلبية فيقبل عليه ويسانه نوبت الحج والعمرة أو هاتيك الهم ليك الى آخره كما ساقى ولان النية في طواف ولا سبي فيهما اذ كانا واحدة وبين الفصل الاحرام وله دخول مكة والوقوف بعرفة بمنزلة غداة النحر وفي أيام التشريق القرى فان عجز عن التمسك بجم من ايسر ما بين مكة والاحرام بداه الاحرام بداه الاحرام ولا بأس باستدائه بعد الاحرام ولا بين تلبية فيه خلافا لما في النجاشي ومن غضبه بدى امرأة الاحرام الى الكعبة بمناء لا ينافي بكتفان وضع وجهه ماشى منه وبين ان يصلي مردي الاحرام في غير وقت الكراهة ركعتين الاحرام والافضل أن يصبر الشخص اذا توجه لطريقه وبين القربى كثار التلبية في دوام احواله ورفع الايدي كركونه بها وتناكده عند شعير الاحوال كركوب وصعد وهبوط واختلاط رفقته فاقبل ليل أو نهار ووقفه صبر ولفظها ليك اللهم ليك لا شريك لك ليك الخ الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك واذا رأى ما يهيبه أو ذكره بدت أن يقول ليك ان العيش من الاخرة واذا فرغ من تلبسته صلى وسلم على النبي صلى الله عليه وسلم وسأل الله تعالى الجنة ورضوانه واستعاذ به من النار والافضل دخول مكة قبل الوقوف بعرفة والافضل دخولها من تنبيه كذاه بالعمى والقوى العلوان ان تكن بطريقه يخرج من تنبيه كذا بالعمى والقوى السفلى والثقة الطريق العنق بين الجبلين واذا دخل مكة ورأى الكعبة أو وصل محل رؤيتها لم يرعها أو طلة أو نحو ذلك قال زيارته ابدى الله كرمه هذا البشائر فاعظمها وتكبرها وما بها وز من شرفه وحكمه من جهاد اخرمه تشريفا وتكبرها وتكبرها وما بها وز من شرفه وحكمه من جهاد اخرمه ويدخل المصعد من باب بني شيبه وان لم يكن بطريقه ويسد ابواب القدوم الى الاصد كاقامة جماعة وصلى وقت صلاة ويخص طواف القدوم حلال وحاج دخل مكة قبل الوقوف ومن دخل الحرم للنسك بل للحج فاجرة من له احرام بالنسك (التبسة الثاني) واجبات الطواف ثمانية الاول ستر العورة والثاني طهر من حدث أصغر والثالث وعنه يحس كافي الصلاة فلو زال الاطراف جسد الستر والاطهر وبني على طوافه والثالث جعل البيت عن يمينه مارا لتفاه وجهه والاربع بدو ما يحجر الاسود مما جاءه أو لم يجزه في مروءة بدنه فلو بد أن يعبره ليحس ما طافه فاذا انتهى اليه ابتدأ منه ولأزبل الحرا والعبادة بالله تعالى وجب محاذاه عمله ولومضى على التناذر وان انما خرج عن عرض جدار البيت أو من الجدار وفي موازاة أو دخل في إحدى قضى الحرا المحوطة بين الركنين

الحياة والبقاء الى ذلك الوقت والا فرقه محقق لان كل ما كان من الجنة فلا بد من رفعه ومعه وهدى لها (قوله الخارج عن الشاميين عرض جدار البيت) أي من الجهات الاربعه وان لم يبق منه الا ان الذي جهة الباب وأما بقية من الجهات الثلاث فقد سويت بحد

الشاميين لم يصح طوافه وانما خمس حصونه سبعا والسادس كونه في المسجد والسابع ثمة الطواف ان استقل بان لم يشهد نكاحا والشاميين عدم صرفه لغيره كطلب عزمه وسننه ان ينشئ في كله الا لذكر كرض وان يستلج البحر الاسودا ول طوافه وان يقبله ويصعد عليه ويفصل بجمله اذا اقبل ول العباد باقته تعالى كذلك فان عجز عن التقبل استلج به فان عجز عن استلامه أشار اليه بيده وراعى ذلك الاستلام وما بعده فله كل طوفة ولا ينسب تقبل الركنين الشاميين ولا استلامهم اوبين استلام الركن الباقين ولا ينسب تقبله والطواف سنن اخر وادعية ذكرتها في شرح المنهاج وغيره (التبعية الثالث) واجبات السي ثلاثة الاول ان يسد باب الصفا ويحتم بالروية والثاني ان يسي سبعا من الصفا الى المروة مرة وعود منها مرة اخرى والثالث ان يسي بعد طواف ركن أو قدوم بصحة لا يقبل بين السي وطواف القدوم والوقوف بعرفة ومن سعى بعد طواف قدوم لم تسقط له اعادته بعد طواف الاضائة لم يستثن ذلك في شرح المنهاج وغيره (التبعية الرابع) واجبات الوقوف بعرفة مشهوره يميز من أرداهوا ان كان مارا في طلب آبق بشرط كونه محرما اهلا للعبادة لا محلي عليه جميع وقت الوقوف ولا بأس بالثوم ووقت الوقوف من وقت زوال الشمس يوم عرفة الى فجر يوم الترميل وبقرا اليوم العاشر غلظا ولم يقبلوا على خلاف العادة أحزابهم وقوفهم فان قلوا على خلاف العادة وجب القضاء (واجبات الحج) غير الاركان (ثلاثة اشياء) بل خمسة كما ستعرفه وغار المصنف بين الركن والواجب وهما مترادفان الا في هذا الباب فقط فالقرض مالا توجه مابية الحج الابه والواجب ما يجبر تركه بدم ولا يتوقف وجود الحج على فعله الاول (الاحرام من الميقات) ولومن آخره والافضل من اوله والميقات في اللغة الحسد والراد به هنا من العبادة ومكانها فالميقات الزمان في الحج شوال وذو القعدة وعشر ليل من ذي الحجة فلو احرمه في غير وقته انعقد دمرة وجبعت السنة وقت احرام العروة وقد منع الاحرام بها لوارض منها ما لو كان محرما بجمع فان العروة لا تدخل عليه ومنها ما لو احرم بها قبل نقره لا شغاله بالرى والميت ومنها ما لو كان محرما بجمرة فان العروة لا تدخل على اخرى واما الميقات المكافي للبيح في حق من يكتسوا كان من اهل الام لا نفس مكة واما غيره فيمقات المتوجه من المدينة ذوالحليفة وعلى كل شعور عشر مراحل من مكة وميقات المتوجه من الشام ومن مصر ومن المغرب المحفة وهي قرية كبيرة بين مكة والمدينة قاله في المجمعوع على نحو ثلاث مراحل من مكة وميقات المتوجه من تهامة اليمن يسلم وهو موضع على مرحلتين من مكة وميقات المتوجه من نجد الدن ونجد الحجاز قرن وهو جبل على مرحلتين من مكة وميقات المتوجه من المشرق العراق وغيره ذات عرق وهي قرية على مرحلتين من مكة والاصل في المواقف خبرا يجهن انهم صلب الله عليه وسلم وقتل لاهل المدينة ذوال الحليفة والاصل الشام ومصر المحفة واهل نجد قرن المنازل واهل اليمن يلمون قاله من لهن وان افق عليهن من غير اهل من اراد اهل الحج والعروة من كان دون ذلك فن حيث انشأ حتى اهل مكة من مكة (فاذلة) قال بعضهم صالت امام اجد بن حنبل في اى سنة اذ سلى على الله عليه وسلم مواقيت الاحرام فقال صلت عام حج ومن سلك طر يقا لا تنهى اى ميقات احرم من محاذاته فان حاذى ميقاتين احرم من محاذات احرهما آله فان اتى باقى القرب اليه احرم من محاذات ابعدهما من مكة وان لم يحاذ ميقاتا احرم على مرحلتين من مكة ومن مسكن بين مكة والميقات فقاته مسكنه ومن حاذ ميقاتا لغيره من مسكنا ثم اراده فقاته موضعه ومن وصل اليه يريد ان كان يحج مجاوزة بغير احرام بالاجماع فان جاوز زمره

الكعبة ولا يمكن المنى عليها وكذا الذى جهة السباب (قوله بان لم يشهد نكاحا) اما ما قبل النكاح عليه كطواف القدوم والاضائة فلا يصح الى ثمة بخلاف طواف الوداع وطواف تطوع به المحرم فيحتاج الى ثمة (قوله وعدم صرفه لغيره) اى وحده فلا يصح للتشريك (قوله واجبات السي) اى شروطه او فرضه من كل ذلك بمعنى واحد وقوله لم يفرق بين القرض والواجب في باب الحج اى اذا انصف الى الحج اما اذا انصف لغيره فعنى الكل واحد (قوله بعرفة الحج) حاصله انه ان وقف باربعها صبر وكذا حصل ضمن عشرة اصلها في عرفة والنصن ايضا في هاء بعرفة اما لو طارقه هو اليه ووقف على ضمن عشرة في هواء بعرفة والاصل خارج فلا يكتفى واما اذا كان اصل البصرة في عرفة والنصن خارج فجه خلاف فقبل يصح قياما على الاعتكاف وقبل لا يصح وهو المعتقد (قوله اليوم العاشر) خروج التامن والحادي عشر والفلطى المكان نصب القضاء (قوله على عشر مراحل) قبله نظر لى على اكثر الان يحمل على السير الشديد (قوله على ثلاث مراحل) فمستحب بل على اكثر الان يحمل على السير الشديد (قوله والاصل في المواقف) اى في غالبها لا تميز يذكر اهل المغرب ولم يذكر المشرق

قوله فيه نظرية عبارة الشاوخ على نحو عشر ولا نظير معها وكذا يقال في قوله فيه مسامحة اه

الحمد لصومه منه الا اذا ضاق الوقت او كان الطريق غموا فان لم يعد بعدد اربع وعشرين  
دم وان أحرم ثم عادة بل تلبسه ينسك سقط عنه القدم والا فلا ومقات الحرة المكاف لمن  
هو خارج الحرم ومقات الحج ومن بالحرم يلزمه الخروج الى أدنى الحل ولو بأقل من  
خطوة فان لم يخرج وأدى بأفعال الحرة أحزاه في الاظهر ولكن عليه دم فلو خرج الى  
أدنى الحل بعد احواله وقبل الطواف والسعي سقط عنه الدم وأفضل بقاع الحل الجمرات  
ثم التمتع ثم الحديبية (و) الواجب الثاني (وي الجمار الثلاث) كل يوم من أيام  
التشريق الثلاث ويدخل رمي كل يوم من أيام التشريق بزوال شمس ويخرج وقت  
اختياره بقروها وأما وقت جوازها فالي آخر أيام التشريق فان نهر ولوا انفصل من منى  
بعد القرب أو عاد لتغفل في اليوم الثاني بعد رميه حاز وسط ميتة السلة الثالثة  
ورمي بها واشترط لصحة الرمي ترتيب الجمرات بأن يرمى أولاً إلى الجمرات التي على يمينه الخفيف  
ثم إلى الوسطي ثم إلى جمر العقبة (تنبيه) لو قال المصنف والى لكان أخصر وأجود  
ليتم رمي جمر العقبة يوم النحر فله واجب يمر تركه دم ويدخل وقت نصف الليل النحر  
ويبقى وقت اختياره إلى غروب شمس يومه وأما وقت الجواز فالي آخر أيام التشريق  
ويشترط قدر رمي يوم النحر وغيره كونه سبع مرات وكونه بدلاً له الوارد وكونه بصرف رمي  
بأثره وقصد المرمى وتحقيق أصابته بالرمي الطبري لم يذكر وفي الرمي حذاه لوما  
غير أن كل جمره عليها غنم فينبغي أن يرمى غنمه على الأرض ولا بدعته احتياطاً وقد قال  
الشافعي رضي الله تعالى عنه الجمرات بمنع المصلي لأمسأله من المصلي وحده بعض  
الناحورين بثلاث أذرع من سائر الجوانب إلى جمر العقبة ليس لها إلا وجه واحد  
وهو قريب مما تقدم (و) الواجب الثالث (الحلق) على القول بأن استباحة محظور وهو  
مروجح والمعتداته ركن على القول بالظهور أنه نسك كما مر بل نقل الإمام الاتفاق على  
ركنيته وحديثه صحيح للمستف ما ذكره من العدد بإبدال هذا المروجح بالبيت بمزدلفة فانه  
واجب على الأصح ويمر تركه دم والواجب فيه ساعة في النصف الثاني من الليل فإذا  
دفع قبل النصف الثاني لزمه العودة فان لم يدع حتى طام الغمر لزمه دم ويسن أن يأخذ  
منها حتى الرمي وهو سبعون حصاة منها سبع لرمي يوم النحر والباقي وهو ثلاث وستون  
حصاة ثلاث أيام التشريق كل واحد احدى وعشرون حصاة لكل جمر سبع حصيات ويسن  
أن يرمى بقدر حصي الخذف وهو دون الأغلة طولاً وعرضاً، قدرا لباقلا ومن مجز عن الرمي  
أناب من رمي عنه ولو ترك رصام من رمي يوم النحر أو أيام التشريق تداركه في باقي أيام  
التشريق أداءه والا لزمه دم تركه رمي ثلاث رصيات فأكثر الواجب الراسع الميت يرمى  
لنالي أيام التشريق بمعظم الليل كالوحلف لا يبيت مكان لا يبيت معظم الليل  
فان تركه لزمه دم ومحل وجوب ميتة الله الثلاثة لمن لم ينفر النفر الأول كما مر الإشارة  
اليه والواجب الخامس التضرع بحركات الاحرام أو ما لطواف الوداع فهو واجب  
مستقل ليس من المناسل على المعتد فصب على غير نحو حائض كنساء بفرق مكة ولو مكياً  
أو غير حاج ومعمراً أو غارقه السرقص كافياً لجهوم وعيمير تركه دم فان عاد بعد فراقه بلا  
طواف قبل مسافة قصر ومات فلام عليه وان مكث بعد الطواف للسلاة أقيمت أو شغل  
سفر كثر أعزاد أعاد الطواف (تنبيه) يسن دخول البيت والصلاة فيه والشرب من ماء  
زمن وز بارقة النبي صلى الله عليه وسلم ولولغى خارج ومعمر وسن أن قصد المدينة  
الشريف فقل بارقة أن يكثر في طريقه من الصلاة والسلام عليه فإذا دخلها قصد  
الروضة وهي بين قبره ومنبره وصلى بحية المصطفى جانب المنبر ثم وقف مستنداً إلى القبلة

(قوله فصرى أنواعه) ومنه الساقوت  
والعقبة والبلور وبجاء الذهب والفضة  
والحديد قبل فخلصها والكلام في  
الأجزاء وبمسند ذلك أن لم يرمي على الرمي  
بذلك كسره ونقصه ما لم يرمي واحداً  
(قوله فليس لها إلا وجه واحد) أي  
لأنها جنب جبل (قوله طواف الوداع)  
فما فيه أنه إن غارقه مكة لمساقة قصر أو  
لوطنه لزمه طواف الوداع مطلقاً في  
الرجوع أم لا وإن غارقه السرقص ركن  
توى الرجوع إليها فلا طواف كن خرج  
من مكة لعرفة الأولى وللتعميم وأراد  
الرجوع إليها وان لم ينو الرجوع إليها  
لزمه طواف الوداع (قوله لا للصلاة) الخ  
ومثلهما شرب ماء زمزم وشرا زاد لم يدخل  
زمنه وشد حول لم يطل زمنها وانظر  
وقصة واعضاء وكراهة وان طال زمنها  
ولا يصح لز بارقة وصديق وقضاء دين  
(قوله بجانب المنبر) الأول أن يكون  
في المجلس الذي كان يصلي فيه النبي  
صلى الله عليه وسلم

(قوله لئلا عرفه) وهي لئلا التاسع وهذا المنة تركت لأن وصاروا يستونها في عرفة (قوله ويحرم الرجل الخ) سابق أن فيه قولين قبل بالوجوب وقيل بالندب الخ وجمع الحنفى بينهما لاصح لأنه جل أوجب على ما بعد الأحرار وأجمع والندب على ما قبل الأحرار مع أن فرض التزانه عند إرادة الأحرار فحينئذ إن الخلف معنوي لا لفظي ووجه القول بالصفة استحسان الأحرار الذي هو صوب الحرمان الأسبق لئلا يوجد فيكون (٢٠٩) التبردة ووجه القول بالوجوب أن ترك نكس الشاب واجب على الحر

ولا يتنزه ذلك إلا بالتبردة فليس يكون واجبا من باب ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب

(قوله فصل في محرمات الأحرار الخ) من إضافة المسبب إلى السبب فلهذا ذكرها بعدما تقدم من الأركان وجمع أن أراد الأحرار الشدة والدخول مع التبردة يشترط في كل الحرمان العبد والطم بالحرم والاختيار فإن اتى شي من ذلك خلاصة وأما القسمة ففيها تفصيل آخر فإن كانت من باب الأتلاف المحض كقتل المصد وقطع الشفر فلا يشترط في وجوبها جلد ولا علم وإن كانت من قبيل الترفه كالتطيب والبس والهن اشترط في وجوبها ذلك وإن كانت فيها شائبة من الأتلاف وشائبة من الترفه فإن كانت حلقا أو قاطلا يشترط ما ذكر على العقد وإن كانت جاحا اشترط ذلك على العقد (قوله ويحرم على الأحرار الخ) أو سوا كان أحرارهم صبا أو أرقا وسواء كان فسادا في الأشداء أو في الذموم (قوله لبس الخط الخ) أي مع ساطعة يخرج الصلاة والأزار والخط فلا يحرم (قوله لبس الخط الخ) هو وما بعد من هذا الذكر بقينا وما بعدهما خاص بإزالة الخنثى والتساق عام في الشكل (قوله في جميع بدنه) متعلق بلبس وهو ليس فيه دليل على حرمة بدنه أيضا تحريم طه البنية أو وجهه أو أعضائه (قوله فقال لبس الخ) حابه بتبعية الكعبين أي أي غوازا لخنثى بشرط ثلاثة عدم وجود ما يجوز لبسه من التماسوة وهي صرمة تبسها الأروام لها ما جازير يخطبها الأصابع والعق

مستقبل رأس القبر الشريف ويعد عنه نحو أربعة أذرع فأرغ القلب من علق الدنيا ويسلم بالأرغ صوت وأقله السلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يتأخر صوب يمينه فذراع فيسلم على أي يكرى ثم يتأخر فذراع فيسلم على عرضي القبر فيسلم على يمينه فجميع إلى موافقة الأول فبأنه وجه النبي صلى الله عليه وسلم وتوسل به في حق نفسه ويستقيم إلى ربه وإذا أراد السردية المحض كعتن وأق القبر الشريف وأعاد نحو السلام الأول (وسن الخ) كعبه المذكور منها هنا (سبع) بتقديم السن على الموحدة وسمى المصنف في بعضها على ضعف كاستعرفه الأول (الأفراد) في عام واحد (وهو تقدم) أعمال (الخ الخ) أعمال (الخ) فإن الخيم والعمرة يؤدى بان على ثلاثة أوجه الأول هذا الأفراد والثاني التمتع وهو عكسه والثالث القرآن بأن يحرم جماعا في أشهر الخيم أو العمرة ثم يجمع قبل شروعه في طواف ثم يعمل على الخيم فما وافضلها الأفراد إن اعتبر عامه ثم التمتع أفضل من القرآن وعلى كل من التمتع والقرآن دم أن لم يصحوا بجان حاضري المحض الحرام وهم من مساكنهم دون مرحلتين منه (و) الثانية (التلبية) إلا عند الرمي فيستحب التكبير فيه وسميها وتقدمت صحتها ومن لا يحسبها بالعربية يأتي بها بلسانه (و) الثالثة (طواف القدوم) وتقدم أنه يختص به جلال ويجاهج دخل مكة قبل الوقوف فلو دخل بعد الوقوف لنعين طوافه الأضحية لدخول وقته (و) الرابعة (البيت) بزدانة على وجهه ضعيف والأصع أنه واجب كإبر (و) الخامسة (رحمته الطواف) أخلف المقام فإن لم يتيسر في الجهر فإن لم يتيسر في المحض فإن لم يتيسر لم يشاء من الحرم (و) السادسة (البيت بعي) إليه معرفة الاستراحة لا لتسليح وتخرج بقدره الميت بها لئلا التشريق فإنه واجب كإبريانه (و) السابعة (طواف الوداع) على قول مرجوح ولا يظهر أنه واجب كإبريانه وقد بقي الخيم من كثير ذكرت منها جلة في شرح التنبيه وغيره (و) ويحرم الرجل هند الأحرار عن الخط وجوبا كإبريانه النووي في مجرعه وهذا هو المحقق وإن خالف في مناسكه الكبرى فقال فيه بالاشتباب ولو عبر بالخط مع المم وبها مهمة بدل الخط بالحاء المهمة لكان أولى ليشمل الخلف والبد والمسوح (و) ليس نذبا (أزارا ووداعا) بوضين) جديدين والأقسام ونظير وتخرج بالرجل المرفوعة الخنثى لأن ذكره عليه ما في غير الوجه والسكتين (فصل) في محرمات الأحرار وحكم القنات وقد بدأ بالقسم الأول فقال (ويحرم على الأحرار) صحيح أو عمرة أو جماعا من كثير المذكور منها هنا (عشرة أشباه) الأول (لبس الخط) وما في معناه كالتمسوح على هشة والمزق والندس أو كان من قطن أو من صلب أو من غير ذلك في جميع بدنه إذا كان معولا على قدره على الهيئة المألوقة فيه يخرج ما إذا ارتدا بقصيص أو جلاء أو تزر وسراويل فإنه لا يقع في ذلك ولا أصلي في ذلك الأخبار الحصة كثيرا بعض من ابن عمر أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم ما لبس الأحرار من الثياب فقال لا لبس القمص ولا الخاتم ولا السراويل ولا النراني ولا الخفاف إلا أحد لا يجد نعلين فلبس الخف ولبس أسفلهما أسفلهما لا لبس من الثياب شيا

خط ل الذي صرح به الرجل المعروف فكل ذلك تقدم على الخنثى القهقريين لأن ما خف متسما في الأحاطة وأما المزالع والوج والركوب فلا يجوز وأن كانت على هيئة الخف المعطوع لأن الذي لم يستن إلا المعين

(قوله ولا يلبس من الثياب الخ) فان  
لبس على الهيئة المعتادة حرم من جهة تزيين  
اللبس والطيب وان لم يكن على الهيئة  
المعتادة في نفسه حرم من جهة الطيب  
فقط (قوله وقبته تنبيه الخ) وهذا  
يسمى تقبيل الخياط بغير ما يتقرب  
وهو من تخرجه الكلام على خلاف  
ما يعتد به في ظاهر الحال ويقع في القرآن  
حسبكنا كقوله بساؤنك ماذا ينفقون  
فاجابهم بالمتفق عليهم (قوله من الرجل  
الخ) راجع الى اثنين قبله (قوله من الرجل  
الوجه الخ) كان الاولى نقطة لانها  
المذكورة في المتن (قوله من المرأة)  
راجع الى الذين قبله وهو ليس قيدا  
لانها صارت على الرجل ايضا اذا  
كانا عطفين ويمكن ان يقال ان الرجل  
والمرأة فرق في ذلك فان المرأة لا يصرم  
عليها في الكفن الا القضا وان يخلاف  
الرجل يصرم من طبعه وغيرهما من كل  
مجيط (قوله وعلى المرأة الخ) جواب  
عن سؤال حاصله المرأة اذا كانت في  
العلاء توجب عليها ستر راسها وجب  
عليها كنف وجهها الاحرام فالحاصل  
لها ثياب بانها ترضى العسللة (قوله  
الحنف الخ) حاصله انه ان سترها معا  
حرم ووجب الفدية وان ستر الرأس  
وكنف الوجه فهذا هو الواجب عليه  
لانه كالمراة وان كنف الرأس وستر الوجه  
حرم لانه كالمراة ولا فدية لاحتمال كونه  
رجلا وان كنفه معا وكان في صلاة  
او بعضه رايا جانب حرم والا فلا لكن  
الحرمة لان حيث الاحرام (قوله  
بالذن الخ) بانهم ما يذن به وبالفق  
القول والمراد الاول وحاصل الاقوال  
فيها ثلاث قول الحق وقول الحب الطبري  
وقول الولد المصري والاحتمال كلام  
الطبري (قوله الجلب) ان كان المراد به  
الصبي فهو على تشديد مضائق أي  
استحبال وان كان المراد به التطيب  
فلا يحتاج الى تقدير المعانف (قوله ولو  
مع فخره) بان خلط فيه ويحق له طعم  
او ريح او ما لا لون فلا يضر بقاءه ووحده على المعقود

زعفران أو ورس زاد الصاري ولا تنقب المرأة ولا تلبس القفاوين فان قيل السؤال عما  
يلبس فأجاب بما لا يلبس المحسنة فذلك ما يجب بان لا يلبس مخصوص بخلافه ما يلبس  
اذ لا أصل للأباحة وقبته تنبيه على انه كان ينبغي السؤال عما لا يلبس وبان المعترف في الجواب  
ما يحصل المقصود وان لم يطابق السؤال مرعا (و) الثاني (تنبيه) يعني (الرأس من  
الرجل) ولو لبس من الذي وراء الاذن وسر استر المعصن الاستحرام لانها بعد ستر اعرا  
مخطا كان او غيره كالعمامة والطمسان وكذا الظن والحناء التصفين لغير العاصمين  
انه صلى الله عليه وسلم قال في الهرم الذي حرم على نسيه ميتا لا تخمر وراة فانه  
يسمى يوم القسمة طبيا بخلاف ما لا يعد سيرا كاستغلال الحمل وان حله فان لبس اوسر  
ذلك بشرع عقر حرم عليه ورمته النعنة فان كان له ذم من حوا وروا مسدا واه كان حرج  
راة فشد عليه خرقة فيصور لقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج لكن تازمه  
الفدية قياسا على الخلق بسبب الاذى (و) الثالث ستر بعض (الوجه والكفين من المرأة)  
ولو اامة كافيه المجموع بما يسترها الخاضعة فيصور زعم الفدية وعلى المرأة ان تستر منه  
مالا يتألف ستر جميع راسها الا انه احتاط بالراس اذ لا يمكن استبعاد ستره الا ستر قدس  
ستر بمائل الوجه والمحافظة على ستره كاله تكونه عورة او لى من المحافظة على كنف  
ذلك المقدس من الوجه ويؤخذ من التعليل ان الامة لا تستر ذلك لان راسها ليس بعورة فاذا  
أرادت المرأة ستر وجهها عن الناس ارخت عليه ما يستره بضمير يوجب مصاف عنه بضم  
خشية بحيث لا يقع على البشرة وسواء قبلته حاجة كحريود أم لا ولها ليس الضغط وغيره  
في الرأس وغيره الا القضا فليس لها ستر الكفين ولا احد ما به لعدت التفتيم وهو يثنى  
بعل للدين بمعنى يقطع ويكون له اذن تزرع الساعد من البرد تلبسه المرأة في قد بها  
ومراد القضا ما يشعل المحسوس وغيره (تنبيه) يحرم على الحنفى المشكل ستر وجهه  
مع راسه بلزقه الفدية وله ستر وجهه مع كنف راسه لا فدية عليه لان الوجه باالاش  
قال في المجموع وبن أن لا يستر الخيط بلواز كونه رجلا وان ستره بغيره (و) الرابع  
(ترجيح) أي ترجيح (النصر) أي ستر رأس الهرم أو لحيته ولو من امرأة (بالذن) ولو  
غير مطبق كزيت وشحم هذا لباقه من التزين المنافي لخال الهرم فانه اشعث اعبر كما  
ورد في الخبر ولا فرق في الشعر بين القليل والكثير ولو واحدة كما هو ظاهر كلامهم ولو  
هككان شعر الرأس أو العمة على لباقه من تزين بين الشعر ونعته بخلاف رأس الا فرع  
والاملع وذفن الامر لا تنقاه المعنى وله ذن بدنه ناهرا او ليلنا سائر شعره وذلك وله  
أكله وحمله في شدة طور راسه والحق الحب الطبري شعر العمة شعر الوجه كالحاج وشارب  
وهنقه وقال الولي العراقي الهرم طاهر فبا اتصال بالعامة كالشارب ولنعقة والعداد  
أما الحاج والهدب وما على الجبهة أي والذق فذلك ما تنهى وهذا هو الظاهر لان ذلك  
لا تزين به ولا يكره غسله وهو راسه عظمى وغيره كسدر من غير تنقب شعره لان ذلك  
لأزالة الوسخ لا لالتزين والتفتيم لكن الأولى تركه وتركه الا كتمال الذي لا يجب فيه والهرم  
الاحتياط والعصا ما لم يقطع بها شعر (و) الخامس (حلقه) أي الشعر من سائر جسده  
ومثل الخلق التنف والاحراق ونحو ذلك قال تعالى ولا تخفوا فركب أي شعرها وشعر  
سائر الجسد ملحق به (و) السادس (تقليم الاظفار) قياسا على التمر لباقه من الترفه  
والمراد من ذلك الجنس الصادق بجنس شعره أو بغيره (و) السابع (الطيب) سواء كان  
الهرم ذكرا أم عبيده ولو اختم بما يقصد منه وانجته غالب السار لمع غيره كالخيط والعود  
والكافور والورس وهو شرطيب بسلامة العين والزعفران وان كان بطلب الهيئة

والندوى اذ يمسوا كان ذلك في ملبوسه كسواءه من القدره صلى الله عليه وسلم في الحديث المار ولا يلبس من الثياب ما معه ورس اوزعفران وسواء كان ذلك ما كل لم اسعاط ام احتقان فصب مع التخرج في ذلك القدية واستعماله ان يلبس الطبس منه او ملبوسه على الوجه المعتاد في ذلك نفسه او ما ذوته ولو استهلك الطبس في الخافه له بان لم يبق له ربح ولا طعم ولا لون كان استعماله في دواء عاز استعماله واكفه ولا فدية وما يقصده الاكل او الندوى وان سحكان له ربح طيبة كالنضاح والسبل وسائر الازرار الطبية كالمطسكي لم يحرم ولم يجب فيه فدية لان ما يقصده منه الاكل او الندوى لا فدية فيه (و) الثامن يحرم على المحرم (قتل الصيد) اذا كان ما كولا رباحيا كبخر وحشي ودجاجة او كان متولدا من الماء كولي البرى الوشوى وبين غيره كمتولدين حمار وحشى وحمارى او بين شاة ونظي اما الاول فقتله تعالى وحرم عليكم صيد البر اى اخذه مادتم حيا واما الثاني فلا خياط وتخرج بمذاق متولدين بين وحشى وغيره كمر كولى وانى ما كولى كالتوليد من ذئب وشاة وما تولد بين غيرهما كولين احدهما وحشى كالتوليد بين حمار وذئب وما تولد بين فلين احدهما غيرهما كولى كالتوليد فلا يحرم التعرض اثنى منها ويحرم ايضا اصطاد الماء كولى البرى والمتولد منه ومن غيره في الحرم على الحلال بالايجاع كما قاله في المجموع ولو كان كافرا ملتزم الاحكام وغير المصحين انه صلى الله عليه وسلم يوم فزع مكة قال ان هذا البلد حرام بجمرة اقله لا بعدد شجرة ولا ينقر صيده اى لا يجوز تنفير صيده بغيره ولا الحلال فغيره للتنفير اولى وقيل يتكف باقى الحرم (و) التاسع (عقد النكاح) بولادة او وكاة وكذا قبله له او وليه واستترز بالعقد من الرجة فلا يحرم عليه على الصحيح لانها استدانة نكاح (و) العاشر (الوطء) باختلال الخشفة وقدرها من مقطوعها فاته يحرم بالايجاع ولو لم يسه في قبل او دبر ويحرم على المرأة الحلال تمكين زوجها المحرم من الجماع لانه عانة على معصيته ويحرم على الحلال جماع زوجته المحرمة (و) كذا (المباشرة) قبل التحلل الاول فيما دون الفرج (شهوة) لا يفرها وكذا يحرم الاستئمانه بالسيد (و) يجب (في) كل واحد من (جسد ذلك) اى المحرمات المذكورة (الفدية) الا في سبائها في الفصل بعده (الا عقد النكاح) او قبله فلا فدية فيه (فاته لا منعقد) فوجوده كالتعلم ولو جامع بعد المباشرة شهوة او الاستئمانه سقطت عنه الفدية في الصورتين له دخولها في فدية الجماع (ولا يفدعه) اى الاحرام من شئ من محرمة (الا الوطء في الفرج) فقط وان لم يزل اذا وقع في العرة قبل الفراغ منها وفي الجماع قبل التحلل الاول قبل الوقوف بالايجاع وبعده خلافا لاق حنفية لانه وطءه صادف احراما محصيا لم يحصل فيه التحلل الاول ولو كان الجامع في العرة او الجماع فبقيا وسببا مجزا لقوله تعالى فلا تراثى لا ترفقا واقلقت خبر ومعناه النهى ولو بى على الخبر امتنع وقوله في الحج لان اخبار الله تعالى صدق قطعا مع ان ذلك وقع كثيرا والاصل في النهى اقتضاه الفساد وقاسوا العرة على الجماع غير المميز من سى او مجنون فلا يفسد ذلك بجماعه وكذا النكاح والجماع والمكره ولو اصر بجماعه لم ينعقد احرامه على الاصح في زوائد الرضة ولو اصر حال التزويج معق اسد او وجه يظهره جيه لان التزويج ليس بجماع (تبيه) يحصل التحلل الاول في الجماع بفعل اثنين من ثلاث وهي رجب يوم الضر والخلق او التقتير والطواف بالنسوة اى ان لم يكن فعل قبل ويحل به الياس وسائر اس الرجل والوجه للمرأة والخلق والفسل والطب والصيد ولا يجل به عقد النكاح والامباشرة فيما دون الفرج لمار وى النسائي باسناد جديد كما قاله النووي اذا رميت الجمره حل لكم كل شئ الا التمساهوا ذات التحلل الثالث بعد الاثني حصل

(قوله اولوكه) الصواب اولوكه وسواء كان المتكفل محرما حلالا او وكيل محرم ولا ية (قوله والمباشرة) حاصلها ان الاستئمانه حرام سواء كان محصيا ام لا انزل ام لا ولا يجب الفدية الا اذا انزل واما النظر شهوة فحرام ولا فدية وان انزل واما اللبس مع الحائل شهوة فحرام ولا فدية وان انزل واما المباشرة شهوة من غير حائل فحرام وان لم ينزل ويجب الفدية وان لم ينزل (فرج) باشر شهوة او استئمانه وانزل لم يجمع بعدهما دخلت فدية بها في فدية الجماع سواء كان ذلك الجماع ناشئا عن ذلك ام لا وسواء طال الزمن ام لا بخلاف ما لو حصل بعد الجماع او معه فلا دخلان والفرق انه في الاول دخول قوى على ضعف فيمنع بعل معه دون ذلك انتهى (قوله المتزوج بالنسوة) فان لم يمسح لم يحصل التحلل الاول الا اذا كان سى قبل الوقوف بعره فلا يتوقف التحلل على سى بعد الطواف



(قوله زمن ثمة الوقوف الخ) أي من خبر حصر أفعال الحصر فليس تفصيل باقي (قوله بعذر) أي غير الحصر (قوله تحلل) أي وجوب فوراً للتلاصق بالأحرام في غير وقته وهو واهم كابتدائه في غير (١١٢) وقته أي منه لا من غيره (قوله

بمرة) ولا يشترط في تلك الأعمال الترتيب ولا يشترط نسبة العسر وتوابعها الواجب نسبة التحلل أي الحسروج والتتمسك من الأحرام الأول ويكون ذلك عند كل فعل من أفعال العسرة المذكورة فلا يكتفي به في أول فعل (قوله فوراً الخ) ولا يشترط الاستطاعة بل يجب عليه ولو ما ساء ولو كان بينه وبين مكنته حائلان فأكبر وهذه العسرة التي حصل التحلل بها لقولنا الأول يحصل بفعل الخلق أو الطواف التبعوي بالشيء إن كان هناك شيء والتحلل الثاني بفعل الأمر فقولهم العسرة لها تحلل وأحد أي غير العسرة العوات (قوله) وبأنه قضاء عسرة الإسلام الخ) أي بان كان أحاسه الذي فاته عسراً بمعصية بالقضاء فربما وجب أن يقضى العسرة في عام الفوات لأنه لا وقت لها (قوله) كالحائض الخ) حاشية أنها إن كانت من أهل مكة أو ربيبة مهالهما معاصره الأحرام حتى تأتي بالطواف ولو طالع الزمان ويحصر عليها محرمات الأحرام وأما إذا لم تكن كذلك ورحلت القافلة ونظمت على نفسها وتوقف فتخرج معهم حتى تصل لعل لا يمكنها فيه الرجوع إلى مكة فتدخل حكا الحصر ويستقر الطواف حتى تأتي به بأحرام أي حطاق أو تقول لعل الطواف لأن أحرامها بطل بالتحلل ويحصر عليها المحرمات (قوله بفعل في الدماء الخ) اعلم أنه ذكر هذا الفصل بعد تنصيص من المحرمات لأنه ناتج عن فعل شيء منها أو عن ترك شيء من الواجبات في الباب قبل ذلك وأصل إن الدم يطلق على الحيوان وما

الخطأ الثاني وحل به باقي المحرمات بالأحرام ويجب عليه الاتيان بما عني من أعمال الحج وهي الرمي والحيت مع أنه غير محرم كما أنه يخرج من الصلاة بالتسليمة الأولى وتطلب منه التسليمة الثانية لكن المطلوب هنا على سبيل الوجوب وهناك على سبيل التنبه أما العسرة فليس لها التحلل وأحد لأن الحج بطول زمنه وتكثر أعماله فاجب بعض محرماته في وقت وبعضها في وقت آخر بخلاف العسرة وتغليظ ذلك الحسب والمجانبة لما طال زمن الحسب جعل لا ارتفاع محظوراته محلان انقطاع الدم والاختسار والمجانبة لما قصر زمنها جعل لا ارتفاع محظوراتها محل واحد (و) إذا حرم الحصر (لا يخرج منه) أي الأحرام (بالفساد) بل يجب المضى في فاسد نكته من حرم أو عسرة لا خلاص قوله تعالى وأتوا الحج والعمره فاته لم يفصل بين الصبح والعصر والفساد صورة الأحرام بالحج فاسد لأن فساد العسرة بالجماع ثم يدخل عليها الحج فاته جمع على الأصح وينتقد فاسد على الأصح في الزمعة في باب الأحرام قال في الجواهر وإذا سئل عن أحرامه ينتقد فاسد أهذه صورة ولا أعلم لها أخرى انتهى وأما إذا أحرم وهو جامع فلم ينتقد أحرامه على الأصح في زوائد الزمعة ثم شرع في القسم الثاني وهو الفوات فقال (ومن ثمة الوقوف بعرفة) يحذر أو غيره وذلك بطول جرم يوم الترويض حضوره عرفات وبقائه بقوات الحج (تحلل) وجوباً كما في المجموع ونص عليه في الام لا يصير محرماً بالحج في غير أشهره واستدعاة الأحرام كابتدائه وابتدائه حيث لا يجوز ويحصل التحلل (بمرة) أي جعلها فائتي أركانها الخمسة المتقدم بيانها ثم شرط ليجاب الشيء أن لا يكون شيء بعد طواف قدوم فإن كان كذلك لم يحتج لأدائه كافي المجموع عن الأصحاب (وعليه القضاء) فوراً من قابل للحج أي فاته بقوات الوقوف سواء كان فرضاً أم تفل كافي في الأقسام لأنه لا يلحقه من نصيبه وأما يجب القضاء في فوات لم يتأخر حصر فإن نشأ عنه بان أحصر فلك طر خا عرفاته الحج وتحلل بعمل عسرة فلا إعادة عليه لأنه بذل ما في وسعه فإن قيل كيف توصف عسرة الإسلام بالقضاء ولا وقت لها أحجب بان المسراد بالقضاء القضاء العفوي لا القضاء الحقيقي وقيل لأنه لما أحرم به تعين وقته وبأنه قضاء عسرة الإسلام مع الحج كما قاله في الزمعة لأن عسرة التحلل لا تنجز عن عسرة الإسلام (و) عليه مع القضاء (الهدى) أيضاً وهو كدم القنص وسأني (ومن ترك ركناً) من أركان الحج غير الوقوف أو من أركان العسرة سواء تركه مع إمكان فعله أم لا كالحائض قبل طواف الأثنتي لم يعمل) بفتح المثناة التبعة وكسر المعجمة أي لم يخرج (من أحرامه حتى يأتي به) أي المترك ولو بعد سنتين لأن الطواف والشيء والخلق لا تخلو قته أما ترك الوقوف فقد عرف حكمه من كلامه مساقاً (ومن ترك واجباً) من واجبات الحج أو العسرة المتقدم ذكره سواء أتركه هذا أم سواه أم جهلاً (لزمه) تركه (دم) وهو شاة كما سباني (ومن ترك سنة) من سنن الحج أو العسرة (لم يلزمه) تركها شيء كتركها من سائر المسادات (فصل) في الدماء الواجبة وما يقوم مقامها (والدماء الواجبة في الأحرام) بترك ما هو دونه

يقوم مقامه من طعام وصيام و يطلق على نفس الحيوان فقط والتنازع جري على هذا الساني حديث اوارن تحسب قال وما يقيم مقامها أو المراد بيان أحكامها من كونها على الترتيب والقدراً وغيره كما يأتي فهو على تقدير معصية (قوله أوارن تحسب) منهي عنه أي شاة ذلك والاقتضاب القدي ولو كان جازراً كالس لعدس

(قوله خمسة أشياء الخ) اعلم ان غير المصنف جعلوا احدا وعشر من كان المقرى وقصره ايضا جعلها تسعة انواع كالشارح وغيرهما جعلها اربعة عشر من جنس واحد منها ويحاط بان الاختلاف في ذلك لفظي أي من حيث العدد والصوره والأغلاحد والعشرون في كلام غير المصنف واختلف في الخمسة وكذا التسعة اختلف في الخمسة كما بين ذلك الشارح وكذا الأربعة فاقبالا لثالث الخمسة فان التثاني في كلام من جعلها اربعة تحتها قسمان دم الاحصار ودم الوطء فاخذ المصنف دم الاحصار وحده وجعله قدما ثانيا واخذ دم الوطء وجعله قدما ثالثا واخره من السكك لثلاثة فرجعتا الخمسة لاربعة بذلك الاعتبار (قوله بطريق الاختصار ) أي الاختصار للحلى والأجبال الحلى

وارتكاب منهي عنه (خمس أشياء) بطريق الاختصار وبطريق البسط تسعة أنواع دم القتل ودم الفوات والدم المنوط بترك ما هو روم الحلق والقتل ودم الاحصار ودم قتل الصيد ودم الجماع ودم الاستمتاع ودم القرائن فهذه تسعة أنواع اخصل المصنف بالآخر منها والاثمانية معلومة من كلامه اذا التفتة الاول داخل في تغييره بالنسك كما سيظهر لك ودم الاستمتاع داخل في تغييره بالترك كما سيظهر لك ايضا واستمرق التاسع ان شاء الله تعالى (احدها) أي الدماء الدم الواجب تركه نسك وهو شامل لثلاثة أنواع الاول دم المتنجس وانما يجب ترك الاحرام بالحي من ميقات بلده والشافعي دم القوات للوقوف بعد الفصل ببل حمرة كالم والثالث الدم المنوط بترك ما هو من الواجبات المتقدمة (وهو) أي الدم الواجب في هذه الأنواع الثلاثة (على الترتيب) والتقدير وصائي بيان التقدير وأما الترتيب فهو ما أشار إليه بقوله (شاة) بمعنى في الأضحية أو سبع بدنة أو سبع بقرة ووقت وجوب الدم على المتنجس أحرامه بالحي لا نه يتخذ بصير متنجسا بالجمرة إلى الحيض ويجوز ذبحه اذا فرغ من الجمرة ولكن الأفضل ذبحه يوم الفطر بشرط وجوبه أن لا يكون من حاضري المسجد الحرام وهو من مكنته دون مسافة القصر من الحرم وأن يحرم بالجمرة في أشهر الحج من ميقات بلده وأن يمين بعده في سنها وأن لا يعود إلى الاحرام بالحي إلى الميقات الذي أحرم منه بالجمرة بعد مجاوزة الميقات وقديق بينه وبين مكة مسافة القصر فعليه دم الاساءة (فان لم يجد) نازك النسك شاة أو عجزتها خاضع فقد ذبحها أو ثمنها أو شرطها بأن وجدها بأكثر من غن مثله أو كان محتاجا إلى الهواض عنه ماله أو نحو ذلك في موضع وهو الحرم سواء أقدر عليه ببلده أم لا بخلاف كفارة العين لأن الهدى يختص ذبحه بالحرم والكفارة

لأحد والعشرين وتسميتها أنواعا ظاهر لان المراد بالأنوع ما دل على تعدد لان ثل واحد منها تحتها اقرارا كثيرة وأما قول المصنف فيه تغليب أذليس فيها الا فوان الدم المنوط بترك ما هو روم الاستمتاع فغير ظاهر (قوله اخل المصنف الخ) قد يقال لا لخلال لانه داخل في الاول وهو دم ترك النسك لان القرائن فيه ترك ميقات أحد التمكن فانه يحرم بجماع من ميقات واحد (قوله شامل لثلاثة) قد مضى على ما شاع بل شاع تسعة (قوله من ميقات بلده الخ) ليس قبلها بل المتنجس فيه ترك الميقات بالجمرة بالنسبة للحيض (قوله بعد الفصل الخ) ظرف لفردوف تقديره ويجوز ذبحه بعد الفصل بعسل حمرة وأن كان لا يجب ذبحه الا في عام القضاء (قوله الدم المنوط بترك ما هو روم تحتها تسعة كما يعلم من كلام ابن المقرئ (قوله وهو على الترتيب الخ) هو مبتدأ وأعلى الترتيب خبر أول وشاة

خط ل

(قوله فهو ما أشار إليه الخ) فيه مساهمة لان الإشارة اغماهى من قوله فان لم يجد الخ (قوله فمجردات الاحرام بعد ذبحها من الحرم) يتقرب ذلك الاستغناء إلى الاحرام بالحيض (قوله وتطرو وجوبه) أي في القتل والحرم مفرد معناه قيمه هي اربعة بشرط (قوله إلى الاحرام) ليس قبله بل لو عاد حرمها وصل إلى الميقات ثم رجع فلام ايضا (قوله الذي أحرم منه) بالجمرة ليس قبله بل لو عاد إلى أي ميقات كان ولو أقرب من ميقات الجمرة فلام (قوله به مجاوزة الميقات الخ) بمحتمل أن يكون ظرفا ليعود والتقدير أن لا يعود بعد مجاوزة الميقات وهو معناه أنه اذا عاد لادم وهو صحيح لكن لا خالصة لقوله بعد انفاذ ولا نه منهم من قوله أن لا يعود انه جاوز ويصح جعلها ظرفا لقوله أحرم أي أحرم المتنجس بعد مجاوزة الميقات الأصلية للجمرة ثم الخصال للجمرة فان لم يعد إلى الحيض لم يعد وان عاد إلى ذلك الذي أحرم منه بالجمرة فلام وهذا صحيح ايضا لكنه يكون فاصرا على هذه الصورة وهي ما إذا أحرم بالجمرة بعد المجاوزة مع انه ليس قدما فكان الاول حذفا كما قاله بعضهم (قوله وقديق بينه الخ) جملة حال للصدق لقوله أن لا يعود أي انتهى عنه العود والحال انه كان بينه وبين مكة مسافة القصر وقت الاحرام بالجمرة فانه يلزم من ذلك ثبوت عاد فلام ومعناه الحال انه كان بينه وبين مكة دون مسافة القصر وقت الاحرام بالجمرة لازمه الدم أي لانه من حاضري المسجد وهذا المعنى صحيح لكنه يكون مكررا مع قوله أن لا يكون من حاضري المسجد الحرام فكان الاول حذفا ايضا كما قال الشيخ القلوبي (قوله فعليه دم الاساءة) ثم رجع على ما قبله فكأنه اذا وجدت الشروط لدم الاساءة ولكن تحسبه دم اساءة مشتهرة في الفتوة وانما المهور انه دم قتل والمراد الاساءة ترك الاحرام من الميقات بالنسبة للحيض (قوله أو ثمنها) أو بمعنى الواو (قوله أو نحو ذلك) كتحذر الوصول لماله ولو كان سائرا (قوله بخلاف كفارة العين) أي فلا ينقل إلى الصوم عند الجواز اكان له مال غائب ببلده

لا يخص (فصل عشرين أيام) بدلهاء وجوار (ثلاثة منها) في الحج (قوله تعالى فمن لم يجد  
 إلى الهدى فصل ثلاثة أيام في الحج إلى بعد الاحرام بالحج فلا يجوز تقديمها على الاحرام  
 بخلاف الدم لان الصوم عبادتة فلا يجوز تقديمها على وقتها كالسجدة والدم عبادتة  
 مالية فاشبه الزكاة وسقط صومها قبل يوم عرفته لانه بين الحاج فطره وقصره قبل سادس  
 ذي الحجة ويصومه وثلاثة ايام في زمن من يسع الثلاثة وجوب عليه تقديمها على يوم النحر  
 فان احرعها يوم النحر ثم وصارت قضاءه وليس السفر هذرا في تأخير صومها لان صومها  
 مرتين باقاعه في الحج عن النص وان كان مسافرا فلا يكون السفر عذرا وبخلاف رمضان  
 ولا يجوز صومها في يوم النحر وحككا في أيام التشريق في الجدد ولا يجب عليه تقديم  
 الاحرام من زمن يمكن من صوم الثلاثة فيه قبل يوم النحر خلافا لبعض المتأخرين في وجوب  
 ذلك اذا لا يجب تحصل سبب الوجوب ويجوز ان لا يجب في هذا العام وبين قوسران  
 يحرم بالحج يوم الترويض ويومان في الحج لاتباع ولا مر به كافي للصحيح وسعي يوم التروية  
 لا يتناقله من فيه مكة الى منى (و) صام بعد الثلاثة (سبعة) أيام (اذا رجع) الى أهله  
 ووطنه ان أراد الرجوع اليهم لقوله تعالى وسبعة اذ رجعتم ولقوله صلى الله عليه وسلم  
 فمن لم يجد فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذ رجع الى أهله واه الشيخان فلا يجوز  
 صومها في الطريق ذلك بان أراد الإقامة بمكة صامها كلها قاله في النحر وبتدبنا  
 الثلاثة والسبعة اداء كانت اوقعتها لانه من مبادرة القضاء الواجب وغيره وجان بخلاف  
 من اوجبه ثم ان احرعها سادس ذي الحجة ثم صوم الثلاثة متتابعة في الحج لضيق  
 الوقت لا لتتابع نفسه ولوانته الثلاثة في الحج بعدوا وغيره فمقتضاها وبصرف في  
 فعلتها بينها وبين السبعة فدر أربعة أيام يوم النحر واما التشريق ومدة اماكن السراى  
 اهل على العادة الغالبة كافي الاداء فلو صام عشرة ولا حصلت الثلاثة ولا يعتد بالبقية  
 لعدم التفريق (والشافي الدم الواجب بالخلق والتره) كالنظم من البداء والرجل  
 وتكمل الغنية في ازالة ثلاث شمرات اوازلة ثلاثة لغار ولا بان اقتدر الزمان والمكان  
 ذلك لقوله تعالى ولا تخلفوا رؤسكم اي شعرا وشعر سائر الجسد فليحى به جامع لترقه واما  
 الظفر فقباضا على النحر لافس منه لترقه والشعر يصدق بالثلاث ويقاس بها الاظفار  
 ولا يعتبر جمعه بالاجاع ولا فرق في ذلك بين الناسي للاحرام والجاهل بالحكمة لعدم الاتية  
 وكسائر الاطلاقات وهذا بخلاف الناسي والجاهل بالحكمة في الاقتع بالناسي والطيب  
 والذهن والجماع ومتدبنا له اعتبار العلم والقدرة فهو مختلف فيما نسب اوازلة الجاهلون  
 او معنى عليه اوصى غيرهم بل تلمه الغدفة والفرق بين هؤلاء وبين الجاهل والناسي انهما  
 يعقلان فعملهما فتنسبان الى تقصير بخلاف هؤلاء على ان الجاهل على قاعدة الاتلاف  
 وهو جامع عليهم ايضا ومثلهم في ذلك التامم ولأجل ذلك يقطع حلهاء وعصاوي يجب فتن  
 لان التأجيل تابع غير مقصود بالازالة ويلمه في الشعر الواحدة او انظر الواحد او احد  
 بعض شيء من احد همام طعام وفي الشعرين او الظفرين مقدار واحد وفي الخلق بايذاه  
 في اوجوه كوسخ ان يحلق ويغنى لقوله تعالى فمن كان منكرا لم يقض الاية قال الاثنى  
 وكذا تلمه الغدفة في كل محرم ابيع للحاجة الى البس السراويل والحقين المقطوعين لان  
 ستر العورة وقاية للرجل عن الحفاة ما هو بهما تخفف فيها والحصر فيها قاله جمهور  
 او مؤول فقد استسنى صور لافدة فيها ما اذا ازال ما نبت من شعره عنه وتأذيه  
 ومنها ما اذا ازال قدر ما يغطيها من شعر رأسه وحاجبه اذا اطلق بحيث ستر بصره ومنها  
 ما لو انكسر ظفره فقطع المؤذي منه فقط (تنبيه) دخل في اطلاق المصنف لترقه كما تقدم

قوله تعالى (الخ) بالمرجل من عشرة وسبعة كذا يدل مفصل  
 (قوله فليصم من كل ما بهاء بالجموع  
 بان يصم في الخامس وبان يصم  
 ليلة السادس (قوله وليس السفر  
 عذرا (الخ) اي اذا احرع بالحج وكان  
 مسافرا لا يكون السفر عذرا بل يصومها  
 في السبتران لم يتغير بخصلة صوم  
 ومثان فان السفر عذره (قوله ولا  
 يجب عليه (الخ) خروج ما لو احرع بالدم  
 في زمن يسع الثلاثة قبل يوم العيد  
 فيصم صومها قبل يوم العيد فان احرع  
 حرم وقوله يسع الثلاثة اي كذا أو بعضا  
 فما لم يمكنه يجب عليه تقديمه ويصم  
 عليه تأخير من كل ما أو بعضا (قوله  
 لا تباغ) اي قبل التي التي يقتضى ان  
 احرام الناسي من ذي الحليفة كان  
 بالعرف ودخل مكة وانما ثم احرع بالحج  
 وهذا قول ضيف وقيل كان احرع  
 بالحج من ذي الحليفة افراد اثم دخل  
 مكة ادخل الحرم على الحج خصوصية  
 له ولا يجوز لغيره وقيل كان احرامه  
 قراوا بعضهم جمع من هذه الروايات  
 فمن قال افراد انظر للاشياء ومن قال  
 قرا فانظر للدوام (قوله صام بمكة) اي  
 وبشرق بين الثلاثة والسبعة اربعة  
 ايام سواء كانت الثلاثة اداء أم قضاءه  
 بان لم يكن صامها قبل العيد (قوله  
 مكان الازالة (الخ) قبل هو الارض التي  
 يحبس عليها وقت الازالة وقيل كان  
 الشعر والمعد الاقل ولو ازال الشعر  
 في ثلاث مرات فان اختلف المكان او  
 الزمان زمت ثلاثة امداد وان اختلف فليل  
 فدية كاملة وقيل بدوا حدوه والمعد  
 ولو شق الشعر نصفين لم يلزمه شيء لانه  
 لم يلزمها (قوله لا لبس السراويل) اي  
 ولم يجعدها ولم يكن الزناز بها وقوله  
 والحسن اي لم يجعدها من النعلين  
 والناسية واقتطاع الذي سيرة سيرة  
 (قوله مجموع) انه ان كان حقيقيا  
 (قوله او مؤول) اي عمله اثنافا  
 بالنسبة ليس (قوله صام بمكة الذي في السبعة التي بايد بناصها بها وقوله مكان الازالة ليس له وجود في السبعة اه التنب

(قوله) والثالث الدم الواحش وهو الثالث في كلام ابن المقرئ وعنه في كلامه اثنا عشر الاحصار ودم الوطء ذكر المصنف  
 عند الاحصار وسبأ في ذكر دم الوطء وانتهى لمصنفه (قوله بالاحصار) أي العام وهو المنع من جميع الطرق وانما خص بكثرة  
 الموانع الاربعة (قوله من جميع الطرق) (٢١٥) اما وانما لك الانهاب في طريق آخر له ولا يجوز له التحلل

(قوله ويكف المصنف الخ) أي عن  
 بيان حكمه بخلاف بقية الدماء من  
 استحبابه وليس كسكوته نظر القول بأنه  
 لا يدل فليس بكسفة الدماء (قوله كما  
 جدي) راجع لقوله تعدل أي يأتى في  
 الشارح ونص عبارة بجنى أن الشارح  
 لم يفهمه بالتفويض والتعديول (قوله  
 وتقل) أي نوى الخروج من شبكة  
 الاحرام وورطته وقوله ويهدى عطف  
 لازم على ما زود لانه اذا نوى الزم الذبح  
 مع التمتع والخلق مع التمتع في ثلاث  
 نبات (قوله جواز الخ) أي ويجوز له  
 مضارة الاحرام ان اتسع الوقت (قوله  
 بجاسأني) أي من الذبح مع التمتع والخلق  
 مع التمتع الخ (قوله ما يفهمه) كعدم  
 رفقته يخرج معهم بعد ما أحرم وأجس  
 أو غيره مما يأتى (قوله ولا يتحل بالمرض  
 الخ) أي اذا لم يشترط دليل قوله فان  
 شرط (قوله اذا شرط عند الاحرام انه  
 يتحل) أي بلا هدى (قوله فالشرط فته  
 لاغ) أي فليخوف نفي الهدى أيضا  
 (قوله ولو أطلق الخ) حاصل ذلك انه  
 اذا شرط عند الاحرام انه يتحل بالمرض  
 وأطلق أو نفي التحلل بالهدى بان قال  
 نوبت الاحرام بشرط ان يتحل أو  
 يتحل بلا هدى ففي الصورتين يتحل  
 بالحق والنسبة فقط وان قال التحلل  
 بالهدى لم يلزم الذبح مع النسبة والخلق مع  
 النسبة وان قال اصبر لئلا ينفس المرض  
 لا يلزم شي ولا الخلق فعلى هذا التفسير  
 ينزل كلام الشارح (قوله وكذا الخلق  
 الخ) أي لا بد منه في التحلل (قوله ان  
 جعلناه نسكاً) اما اذا جعلناه استباحة

التسعة عليه في تعدد الانواع دم الاستمتاع والطب والس ومقدمان الجماع والجماع  
 بين الثقلين ومن شمر الزمان والسة ولو لم يحرل في الخلق والحق المصطفى بذلك نص  
 الخاحب والصداد والشارب والعنفقة وتصل ابن التقي بالحق بالنية ما اتصل بها  
 كالشارب والعنفقة والعادون الخاحب والهدى وما على الجملة وبرت الاشارة الى ذلك  
 وان هذا هو الظاهر (وهو) أي الدم الواجب بما ذكر هنا (على التفسير والتقدير) فيجب  
 (شاة) بمنزلة في الاخصه او ما يقوم مقامها من سبع بدنة أو سبع بقرة (أو صوم ثلاثة  
 أيام) ولو متفرقة (أو اتصدق بثلاثة أصع) بدالهمزة مضمومة المهملة جمع صاع (على سنة  
 مسكين) لكل مسكين نصف صاع وتقدم فيز كاذة افطر بيان الصاع وذلك لقوله تعالى  
 فمن كان متمسكاً بأه أو أذى من رماه أو خلق فقه من صيام أو صدقة أو نسك (فائدة)  
 سائر الكفارات لا زاد المسكين فيها على ذلك في هذه (والثالث الدم الواجب بالاحصار)  
 وهو المنع من جميع الطرق عن اتمام الحج والعرو وكسبها المصنف عن بيان الدم هنا وهو دم  
 ترتيب وتعديل كجاسأني (وتقل) جوازاً بجاسأني لا وجوباً كما كان حلياً لم يصرح  
 فان أوصوا كان التمتع بقطع الطريق أم يفهمه من الرجوع أيضاً لا وذلك لقوله تعالى  
 فان أحصرتم أي وأردتم التحلل فما استمر من الهدى اذا احصر بغيره لا وجوب الهدى  
 والاولى للصبر المعتر الصبر عن التحلل وكذا الصالح ان اتسع الوقت والا فالاولى التحلل  
 لخوف الفوات ثم ان كان في الحج وتيقن زوال الحصر في عدة يمكنه ادراك الحج بعدها  
 أو في العروة وتيقن قرب زواله وهو ثلاثة أيام امتنع تحله كما قاله الماوردي وهذا أحد  
 الموانع من اتمام النسك وهي ستة وثلاث الموانع الخمس ظاهراً كان جسدياً وهدى وهو محصر  
 فانه يجوز له أن يتحل كما في المحصر العام ولا يتحل بالمرض ونحوه كاشلال طريق فان شرط  
 في احرامه أن يتحل بالمرض ونحوه جاز له أن يتحل بسبب ذلك (ويهدى) المحصر اذا أراد  
 التحلل (شاة) أو ما يقوم مقامها من بدنة أو بقرة أو سبع احداهما حيث احصر في حبل  
 أو صوم ولا سقط عنه الدم اذا شرط عند الاحرام أنه يتحل اذا احصر بخلاف ما اذا شرط  
 في المرض أنه يتحل بلا هدى فانه لا يلزمه لان حصره للعدول لا يقتضي شرط فالشرط فيه  
 لاغ ولو أطلق في التحلل من المرض بأن لم بشرط هدا لم يلزمه شي بخلاف ما اذا شرط  
 التحلل بالهدى فانه يلزمه ولا يجوز الذي يحرم موضع من الحل غير الذي أحصر فيه كما ذكره في  
 المجموع وانما يحصل التحلل بالذبح بنية التحلل المفارقة لان الذبح قد يكون التحلل  
 وقد يكون لغيره فلا بد من قصد صرفه وكيفية ان ينوي خروجه عن الاحرام وكذا الخلق  
 أو نحوه ان جعلناه نسكاً وهو أشهر وأكبر ولا بد من مقارنة النسبة كما في الذبح هو بشرط  
 تأخر عن الذبح الاربعة الساعات فان فقد الدم حساً كان لم يحدته أو شرها كان احتياج الى  
 ثمنه أو وجدته غالباً قالوا طهرانه لا بد لاقصا على دم المتنجس وعده والبدل طعام بقية الشاة  
 فان هجز عن الطعام صام حيث شاء عن كل مدوم اقصا على الدم الواجب تركه المأمورية  
 وله اذا انتقل الى الصوم التحلل في الحال بالخلق بنية التحلل عنده لان التحلل انما شرع  
 لدفع المشقة تنصيرها بالمقام على الاحرام وثالث الموانع التي فاذا أحرم الرقيق بلا إذن

محظور ولا يحتاج الى في التحلل (قوله لا يظهر الخ) مقابله انه لا يدل له بل يستقرى دمه الى أن يقدر (قوله بقية الشاة) أي وقت  
 الوجوب على الاحصار (قوله التي) أي الكامل وكذا المصنف ان لم تكن معها بأداة كانت موقع في نية السيد

فقطه فملا من بنوى وقطعه ان كان الحلق شتمه او رضى به سنده تعين التصديران لم يكن رأسه شرم محال شتمه فقط ولا زمره لان حرمه لا طعام لم يمد ملكه واما الصوم فقبل بلزومه والمعد لا يلزمه لانه بدل عما يجب (قوله او اهرم) أى ان زاد احرامها على احرامها الا فلا فرق في الزوج بين الرشد وغيره والبالغ وغيره اذا كان يمكن وطؤه (٢١٦) ولادخل لوى الزوج كيفية

سده فله تحمله بان امره بالنسب لان احرامه بعد تزواجه حرام لانه يحل عليه منافعها التي يستحقها فانه قد ريدت مما لا يباح له ثم كالا صبياد وله ان يحل وان لم ير امره بذلك سببه فان امره به لم يمهق وقبيل بنوى التحلل فعمل ان احرامه بعد تزواجه صحيح وان حرم عليه فان لم يحل فله استيفاء منتهى منتهى الاثم عليه ورابع الموانع الزوجية فلا زوج الحلال او اهرم تحلل زوجته كاله منتهى ابتداء مع او عمره تطوع لم يأن فيه فله تحللها ايضا عن فرض الاسلام مع او عمره بلاذن لان حقه على الفور والنسب على التراخي فان قيل ليس له منعها من فرض الصلاة والصوم فلا كان هنا كذلك اجيب بان مستحبها لا تطول فلا يلقى الزوج كثير شرو و خاص الموانع الا بقاء الاحكام الوالد يستغل بلاذن من ابويه لكل منهما منه وتحمله وتحمله اله كتحليل الصدقة وليس لاحد من ابويه عنتمه من فرض النسب لا ابتداء ولا دوا ما كالصوم والصلاة ونحوها في الحرة الجهاد باه فرض عين عليه وليس الخوف فيه كالخوف في الجهاد وبس الولد استثناء ما اذا كان احسب في انفسك فرضا وتطوعا وفتنة كلالهم لان الزوج في زوجته كان لا يبرها به او هو ظاهر الان سافر معها الزوج وسادس اوائع الدين فليس لغريم المدين تحمله اذا شتر عليه في احرامه وله منعه من ان يزوج اذا كان موسرا والدين طالبا لو فيه حقه بخلاف ما اذا كان عسيرا او موسرا والدين مؤجلا فليس له منعه اذ لا يلزمه اذ وجد حقه فان كان الدين يحل في غيبته استحب له ان يؤكل من يقضه عنه محال طوله ولا عنه على المحصر المتطوع لعدم روده فان كان نسكه فرضا مستقرا كحجة الاسلام فها بعد السنة الاولى من سنى الامكان او كانت قضاء او فترافق في ذمته او غير مستقر كحجة الاسلام في السنة الاولى من سنى الامكان اعتبر الاستطاعة بعد زوال الاحصار (والرابع الدم الواجب بقتل الصيد) المأكول البرى الوحشى او النول من المأكول البرى الوحشى ومن غيره كقوليد بن حمار وحشى وجارحى واعلم ان الصيد بشر بان ماله مثل من النعم في الصورة والحلقه تدرى باهضه به وما لم يمس له يقض بالحق ان لم يكن فيه نقل ومن الاول ما فيه نقل بعنه عن النبي صلى الله عليه وسلم بعنه عن الصلف فيبيع وقيد شرع المصنف في بيان ذلك فقال (وهو) أى الدم المذكور (على التقدير) بين ثلاثة أمور (ان كان الصيد) المقتول أو المزمع (عالمه مثل) أى حصى صوري من النعم وذكر المصنف الاول من هذه الثلاثة في قوله (أخرج المثل من النعم) أى ذبح المثل من النعم ويتصدق به على صاحب كن الحرم وفقرائه في اثنان النماء ذكر ان كان أو اثني بدنه كذلك فلا يخفى بقره ولا سبع شياء أو كثر لان جزاء الصيد راعى فيه الممانعة في واحد من بقرا الوحشى أو حمار بقره قوي القفال وهو ولد الفطية الى ان يطعم قرناه معز صنفه في الذكركى وفى الانثى عناق فان طلع قرناه صبي الذكركى والانثى ثنية وفيها عز وهو انثى المعزاتى ثم لهاسنة وفى الارب عناق وهي انثى المعزاتى او بنت ما لم تبلغ

تحمله اذا كانت حرة فكذلك المحصر المتقدم وان كانت رقيقه كتحليل الرقيق المتقدم (قوله وله تحللها) أى وله منعها ابتداء الاولى وسكت عنها هنا اكتفاء بما تقدم (قوله الاوه) المراد الاصول مطلقا لقوام ارقاه مسلمون أم ككفلى حتى لا بعد المنع ولو مع وجود الاقربه ولكن المنع بشرط اربعة ان يكون الحريم نفسا وان يكون من غير اذن وان يكون اولد من غير اصل مكة وان لا يكون اسكه مصحاحا في السفر ولا خرق في الولد بين الصغير والكبير اذا كان به نفلان كان غير مستطيع وان كان في وقعه فرضا لا اقدام عليه سة (قوله كتحليل الصيد الخ) أى من صيده الا بران يأمرفه بالنسب كما يبر السبد وقته هذا هو المراد بالفتنة وتعد ذلك ان حوائف كتحليل الحرام و رقيا فكذلك الرقيق (قوله فليس لغريم الدين الخ) ويحتد فقهه من الموانع فيه مساهمة من انتمه من ان يزوج بسد الاحرام ولم يكن من تمام النسب وناف الفوات تحلل لكن حيث الدين بل من قبيل الحبس المتقدم (قوله ولا قضاء على المحصر المتطوع الخ) أى ان قاته او قوف بعرفة وهو حلال اما اذا فاته او قوف بعرفة فهو باقى على الاحرام فيحصل قان استمر ما كاثنا في طريقه وصار الاحرام غير متوقف زوال المحصر لزمه

القضاء وكذا اذا سطر يقاتل خرافه من الاول اوسوا يرافقه الوه وف بعرفة حرم الزمره القضاء واما اذا سكت طرعا مثل من الاول اوسوا الاحرام متوقفا زوال المحصر ففاته او قوف بعرفة فهو محرر فلا قضاء عليه وهذا كله في التطوع اما الفرض فان كان مستقرا كحجة الاسلام فها بعد السنة الاولى او كان قضاء او فترافق في ذمته او غير مستقر كحجة الاسلام في السنة الاولى فلا بد من استطاعة فان وجدت وجب عليه القضاء الا فلا (قوله والرابع الخ) هذا هو الثالث في نظم ابن المقرئ ويحتد الصلح والاضمار (قوله او المتولد) أى مع كونه غير مأكول لان الفرع يشبع اخص الاصل في الاكل واشد منه في وجوب الجزاء (قوله ومن الاول الخ) أى بعنه الاخر كحمله عدلان ويكون متلبا بذلك (قوله بين ثلاثة) فسه قصه ولانه خاص بالثنية فكان الاول ان يقول بين ثلاثة ان كان متلبا او اثني ان كان غير متلبى وقوله على التقدير أى والاعتماد وقوله ان كان الصبد الخ ببيان التقدير

(قوله عا ساق الخ) الاولى من سلف وهو النبي والاصنام (قوله وفي الكبير) أي وجوباً (قوله وفي الصغير) أي حوازا  
(قوله وفي الذكر ذكرا الخ) أي الاولى ذكراً ويجوز له الذكر بالاشي وعكسه (قوله وفي الصبح صبح) أي وجوباً (قوله وفي  
الحبيب صبح) أي أن الحمد جنس (٢١٧) الصب أي حوازا (قوله أو بما هو عند) معطوف على قوله بغيره ولا معنى له

ويجاب بأنه متعلق بمحذوف أي أو  
أخرج مما عتده (قوله الذي وجب فيه  
الدم الخ) الاولى الذي وجب فيه الغزاة  
لأنه لا دم هنا (قوله أخرج بغيره) أي  
لو كان حلالاً منته لا لقوله (قوله  
وقد سكمت العصابة بها) أي القبة  
لأننا في عتده بالجراد فما تقدم لنا  
لا تفل فيه لأن ما تقدم المراد منه لا تفل  
فيه بالدم والدم وهنا تفل بالقبة فلا  
تتأخر أن في النفل فيما تقدم عن  
الجنس وأثبت النفل هنا في فرد خاص  
من الجنس ولا سلم المطرادة في جميع  
الأفراد (قوله في الواحدة منهن شاة)  
أي مجزئة في الواحدة وان صغرت  
الجماعة جدا وقبل في شاة وإن لم يجر  
في الواحدة (قوله فقه المثل الخ) في  
بعض السنين أفل المثل من غير باقي  
آخر وهي طاهرة لأن الذي يقوم هو  
المثل كالبدنة للمثل الذي هو ألتامة  
وفي بعض السنين باقي آخره وهي غير  
طاهرة لأن المثل قد مات والتقوم  
لمثله لأنه فقد رمضان أي قيمة مثل  
المثل (قوله وغير المثل الخ) هو بالساه  
هنالته لا مثله يقوم وحاصل ذلك أن  
الصدان كان له مثل تعتبر قيمته يوم  
الاخراج وسعر الطعام في الحرم  
لا وقت الحرب ولا يمكن الاتلاف  
وقد غير المثل تعتبر بوقت الوجوب  
لا وقت الاخراج وتعتبر بجل الاتلاف  
لا بالحرم مثال ذلك إذا تلف فعامة  
ملا يوم الجمعة في الحل وأراد الاخراج  
يوم الاثنين في القسم الاول تعتبر  
القيمة يوم الاثنين سعر مكة لا يوم الجمعة  
بجل الاتلاف كالحل مثلاً وفي القسم  
الثاني لو كان المنفرد يوم الجمعة

سنة وفي البر بوع جفروهي التي المزا إذا بلغت أربعة أشهر وفي الضبي كبش وفي  
التعليل شاة وفيها لا تفل فيه من الصدع من ساق فيسكب فيه بطنه من الدم عدل لقوله  
تعالى فيسكب ذواته منك الذوات والعرة المانعة بالخلقة والصورة تنقسم بالتحقق  
فإن النعامة من البدنة لا بالقبة فأنزل في الكبير وفي الصغير صغير وفي الذكر ذكر  
وفي الاثنى اثني وفي الصبح صبح وفي المعصبة أن الحمد جنس الصبح وفي السمين  
سمين وفي الهزل هزل وفي وليد المرعى الصبي أو المعصبة أو السلم أو الهزل بل بالسمين  
فهو أفضل ويجب أن يكون الصلوان فقهين فطنين لأنهما يستثنى أعرف بالشبه المستبر  
شرا وما ذكر من وجوب لفته محمول على الثقة الخاص بما يحكيه هنا وما في المجموع عن  
الشافي والاصحاب من أن لفته مستحب محمول على زيادة (تنبيه) لو حكم عدلان بأن له  
مثلاً وعدل بعدهم فهو مثلي كما يتم به في الرضة ولو حكم عدلان بمثل وأخوان بمثل  
أخرج فيهم على الأصح ثم ذكر الشافي في الثلاثة في قوله (أو قومه) أي المثل يدراهم بغيره  
مثله بغيره في الأخراج (واشترى بغيره) أي قدورها (طعاماً) يجوز باقي المطرة أو ما هو  
عنده (وتصدق به) أي الطعام وجوباً على ما كبر الحرام وقرائه القاطن وغيرهم  
ولا يجوز له التصديق بالدرهم ثم ذكر الثالث من الثلاثة في قوله (أو صام عن كل مد من  
الطعام (روما) في أي مكان كان (وإن كان الصعد) الذي وجب فيه الدم (بما لا مثله)  
بما لا تفل فيه كالأراد بغيره الطهور وما عدا الجماع لمساكني سواء كان أكبر منه من الجماع  
أم لا (أخرج بغيره) أي قدورها (طعاماً) وأما لفته في القبة عملاً بالأصل في المتقومات  
وقد سكمت العصابة بها في الجراد ولا تفل فيه معقول لا مثله ضمن بالقبة كمال الأدمي ورجع  
في القبة التي قول عدلان بما لا مثله له مماثلة في حقه وهو الجماع وهو ما عدا أي شرب الماء  
بلا صم وهو رأي يرجع صوته وعدل كالماء وأتقوى والفاحشة وكل مطلق في الواحدة  
منه شاة من ضأن أو معصية يحكم المعصية رضى الله تعالى عنهم وفي مستندهم وجهان أحدهما  
توقيف بلغهم فيه والثاني ما بينهما من الشبه وهو الف السوت وهذا الثاني في بعض  
أنواع الجماع إذا تباثني في الدواخت ونحوها أو تصدق بالطعام على مساكين الحرم  
وفقراته كالحرم (أو صام عن كل مد من الطعام (روما) في أي موضع كان فيساكن الحرم  
(تنبيه) يعتبر بزمان المثل والقسم في الزمان بمحالة الاخراج على الأصح وفي المكان بجميع  
الحرم لأنه محل الأخرج لا محل الاتلاف على المذهب وغير المثل يعتبر بزمانه في الزمان بمحالة  
الاتلاف لا الاخراج على الأصح وفي المسكان بجل الاتلاف لا بالجرم على المذهب  
(والخامس الدم الواجب بالوطء) المقصد (وهو) أي الدم المذكور (على الترتيب)  
والتعديل على المذهب فيجيبه (بدنة) على الرجل بصفة الانثى العصابة رضى  
له تعالى عنهم بذلك ونرجح بأوطء المقصد مستثنان الاول أن يجرم في المدينين التحليلين  
الثانية أن يجرم من أيا بعد جماعه الاول قبيل التحليل وفي الصورتين إنما تلزمه شاة  
و بالرجل المرأة وأن شجتها بغيره فلا فدية عليها على الصبح سواء كان الواطء زوجاً أم  
غيره غير ما ملأ حلالاً (تنبيه) حيث أطلقت البدنة في كتب الحديث والفقهاء المراد به البعير

خط ل  
فتعتبر يوم الوجوب بسعر مكة وأما فدية الدم في جزاء الشجرة فتعتبر بوقت الوجوب بجل الاتلاف وكذا دم الاحصاء تعتبر قيمته وقت  
الوجوب بجل الاحصاء (قوله إنما تلزمه شاة) وتكرر بشكر رآله وحدها إنما كدم المائتين ثم تخيير وتقدر



(قوله شاة) أي تسمى في الاخصصة وسكنهما ما تقدم فلور زادت عن السبع فقل ما زاد يحصله حتى كل سبع شاة إلى سبع شياه وقيل لا يجب الإشارة إلا بالتمتع بخلاف في العظم فاتي في السبعين اعظم من التي في السبع وان لم تواترين (قوله والواجب الخ) كان الأولى اربعين حكمه من الحرمة (٢١٩) ثم ذكر الضمان (قوله يدفعه) أي يطأه ويرده (قوله ويجوز رمي الخ) أي فعمل حومة

شاة فان مخرت سدا فعضها القوت ولو أخذ غصنا من شجرة حرمه فأخلف مثله في سنته بان كان لطفا كالسواك فلا ضمان فيه فان لم يخلف أو أخلف لأمثله أو مثله لا في سنته فعليه الضمان والواجب في غير الشجره النبات القليلة لانه القناس ولم يرد نص بدفعه ويجوز أخذ نباته لطفا فأنه لم يرد نص ولا يجوز قطع السبع من بطنه لانه كالطعام الذي أبيع كله لا يجوز بيعه ويؤخذ منه ما حيث يجوز تأخذ السواك كما سبق لا يجوز بيعه ويجوز رمي شجش الحرم وشجره كائن على في الأم بالهائم ويجوز أخذ أوراق الاشجار بلا خط ولا يضربها ويخطها ثم كافي الضموم تغلق عن الاصحاب وتقل اتفاقهم على أن يجوز أخذ شجرها وود السواك ونحوه وقضته انه لا ضمان القطن اللطيف وان لم يخلف قال الاذري وهو الاقرب ويحرم أخذ نبات حرم المذنبه ولا ضمان ويحرم صدوج الطائف ونسائه ولا ضمان فيما قطعا (فائدة) يحرم نقل تراب الخرمين أو عمار أو ما حل من طين أحدهما مسكا الأباريق إلى الحل فيجبر رده إلى الحرم بخلاف ما ذهب إليه فانه يجوز نقله ويحرم أخذ طيب الكعبة فمن أراد التبرك مسحه لطيب نفسه ثم يأخذها واستمرها فالأمر به إلى الامام بصرفه في بعض مصارف بيت المال سيما أعطاه ثلاثا تنفق بالدماء بهذا قال ابن عباس وعائشة وأم سلمة رضي الله تعالى عنهم وجوزوا لمن أخذه لبيبه ولوجنها ومائتها (والحل والحرم في ذلك) أي في تحريم صد الحرم وقطع شجره والضمان (سواء) بلا فرق لعموم النسيء فاعده نافعة فيما سبق ما كان اتلا فحسنا كالصد وحبب الفدية مع الجهل والنسيان وما كان استنطاقا أو تركها كالطيب والمس فلا فدية فيه مع الجهل والنسيان وما كان فيه شاة من الجانبين كالجراح والحلق والقلع فيه خلاف والأصح في الجراح عدم وجوب الفدية مع الجهل والنسيان وفي الحلق والقلع إلزامه وجوب معها (خاتمة) حسب إطلاق في المتأصل الدم فالمراد به كدم الاخصبة فتعزى البسنة أو البرقة سبع دماء وان اختلفت أصنافها فلو فصحها عن دم واجب فالعرض سبعها فله أخراجه عنها أو كل الباقي إلا في جزاء الفصد المثل فلا يشترط كونه كالاخصبة فصب في الصخر صغير وفي النكسر كبير وفي المصب معيب كما مر بل لا تعزى البسنة عن شاة فاحاصل الدماء ترجح باعتبار حكمها إلى أربعة أقسام دم ترتب وتقدير ودم ترتب وتعديل ودم تحبى وتعديل ودم تحبى وتعديل بل القسم الأول يشتمل على دم التمتع والقران والنواف والموط ترك ما موه وهو ترك الاحرام من المفات والرمي والميت بجزلة وفي وطواف الأذاع فهذه الاما دم ترتب بمعنى انه يلزمه الذبح ولا يجوز العود إلى غيره الا اذا عجز عنه وتقديره على ان الشرع قد مر ما يدل على العمل بالزهد ولا ينقص والقسم الثاني يشتمل على دم الجراح فهدم ترتب وتعديل بمعنى ان الشرع أمر فيه بالتقويم والعدول إلى غيره بحسب القية فيصحب به ثم بقره سبع شياه فان عجز قدم البسنة بدراهم واشترى بها طعاما وتصدق به فان عجز صام عن كل مدبر وما يكمل المتكسر كما مر على دم الاحصار فقله شاة ثم طعام بالتعديل فان عجز صام عن كل مدبر ما والقسم الثالث يشتمل على دم الحلق والقسم فتنجز اذا حلق ثلاث شعرات أو قس ثلاثا انقار ولاهين بدفع دم وأطعمت مسكين لكل مسكين نصف صاع وصدوم ثلاثة أيام

شاة فان مخرت سدا فعضها القوت ولو أخذ غصنا من شجرة حرمه فأخلف مثله في سنته بان كان لطفا كالسواك فلا ضمان فيه فان لم يخلف أو أخلف لأمثله أو مثله لا في سنته فعليه الضمان والواجب في غير الشجره النبات القليلة لانه القناس ولم يرد نص بدفعه ويجوز أخذ نباته لطفا فأنه لم يرد نص ولا يجوز قطع السبع من بطنه لانه كالطعام الذي أبيع كله لا يجوز بيعه ويؤخذ منه ما حيث يجوز تأخذ السواك كما سبق لا يجوز بيعه ويجوز رمي شجش الحرم وشجره كائن على في الأم بالهائم ويجوز أخذ أوراق الاشجار بلا خط ولا يضربها ويخطها ثم كافي الضموم تغلق عن الاصحاب وتقل اتفاقهم على أن يجوز أخذ شجرها وود السواك ونحوه وقضته انه لا ضمان القطن اللطيف وان لم يخلف قال الاذري وهو الاقرب ويحرم أخذ نبات حرم المذنبه ولا ضمان ويحرم صدوج الطائف ونسائه ولا ضمان فيما قطعا (فائدة) يحرم نقل تراب الخرمين أو عمار أو ما حل من طين أحدهما مسكا الأباريق إلى الحل فيجبر رده إلى الحرم بخلاف ما ذهب إليه فانه يجوز نقله ويحرم أخذ طيب الكعبة فمن أراد التبرك مسحه لطيب نفسه ثم يأخذها واستمرها فالأمر به إلى الامام بصرفه في بعض مصارف بيت المال سيما أعطاه ثلاثا تنفق بالدماء بهذا قال ابن عباس وعائشة وأم سلمة رضي الله تعالى عنهم وجوزوا لمن أخذه لبيبه ولوجنها ومائتها (والحل والحرم في ذلك) أي في تحريم صد الحرم وقطع شجره والضمان (سواء) بلا فرق لعموم النسيء فاعده نافعة فيما سبق ما كان اتلا فحسنا كالصد وحبب الفدية مع الجهل والنسيان وما كان استنطاقا أو تركها كالطيب والمس فلا فدية فيه مع الجهل والنسيان وما كان فيه شاة من الجانبين كالجراح والحلق والقلع فيه خلاف والأصح في الجراح عدم وجوب الفدية مع الجهل والنسيان وفي الحلق والقلع إلزامه وجوب معها (خاتمة) حسب إطلاق في المتأصل الدم فالمراد به كدم الاخصبة فتعزى البسنة أو البرقة سبع دماء وان اختلفت أصنافها فلو فصحها عن دم واجب فالعرض سبعها فله أخراجه عنها أو كل الباقي إلا في جزاء الفصد المثل فلا يشترط كونه كالاخصبة فصب في الصخر صغير وفي النكسر كبير وفي المصب معيب كما مر بل لا تعزى البسنة عن شاة فاحاصل الدماء ترجح باعتبار حكمها إلى أربعة أقسام دم ترتب وتقدير ودم ترتب وتعديل ودم تحبى وتعديل ودم تحبى وتعديل بل القسم الأول يشتمل على دم التمتع والقران والنواف والموط ترك ما موه وهو ترك الاحرام من المفات والرمي والميت بجزلة وفي وطواف الأذاع فهذه الاما دم ترتب بمعنى انه يلزمه الذبح ولا يجوز العود إلى غيره الا اذا عجز عنه وتقديره على ان الشرع قد مر ما يدل على العمل بالزهد ولا ينقص والقسم الثاني يشتمل على دم الجراح فهدم ترتب وتعديل بمعنى ان الشرع أمر فيه بالتقويم والعدول إلى غيره بحسب القية فيصحب به ثم بقره سبع شياه فان عجز قدم البسنة بدراهم واشترى بها طعاما وتصدق به فان عجز صام عن كل مدبر وما يكمل المتكسر كما مر على دم الاحصار فقله شاة ثم طعام بالتعديل فان عجز صام عن كل مدبر ما والقسم الثالث يشتمل على دم الحلق والقسم فتنجز اذا حلق ثلاث شعرات أو قس ثلاثا انقار ولاهين بدفع دم وأطعمت مسكين لكل مسكين نصف صاع وصدوم ثلاثة أيام

ما ذكره ثمانية ويزاد عليها المتى اذا نذر فخالقه (قوله والقسم الثاني) والذي تحت انسان الاحبار والوطه أي دمه ما



(قوله على عدم الجناح) معطوف على هذا الأصناف (قوله بعد دخول وقت الاحرام الخ) ليس قبلها متقدمة اتم بمجرده في عام الهيف (قوله وهذا هو العقد الخ) راجع لقوله بمجرده بعد دخول الخ (قوله بعد دخها) ظرف لقوله تصديق وقوله ثم يخرج عطف على قوله سلق وكذا على الخ عطف تنسيب على العسري والمراد اذان الحوان الذي تؤخذ منه القرب وان لم تكن الاذان في القرب فاضافها اليها لاني ملامه (كتاب السبع الخ) هـ هذا هو القسم الثاني من اركان الشريعة لما تقدم ان المقصود من بعض اهل اهل انما في احوال العباد في المدا والمدا والام والام الاحكام النطقية والشهوة والنطقية والام والام الاحكام المتعلقة بها فان تعلقت الاحكام بتمام القوى المتعلقة بقوى العبادات وان تعلقت بقوى الشهوة فان كانت شهوة بعين فاسكانها من المعاملات وان كانت شهوة فخرج فاسكانها (٢٢٠) المناكحات وان كانت الاحكام اتمام القوى الغضبية

على عدم الاستمتاع وهو التطيب والذهن بفتح الهمزة والوجه وبعض شعر الوجه على خلاف تقدم واليس ومقدّمات الجماع والاستثناء والجماع غير المفسد والقسم الرابع يشتمل على جزاء الصيد والشجر فله هذه الدماء عشر ونما وكلها لا تختص بوقت كأم وزراق في السلك الذي وجبت فيه وذلك القواش يصير بعد دخول وقت الاحكام بالقتل كما تقدم اذا فرغ من جرته فانه يجوز له ان يذبح قبل الاحكام بالحج وهذا هو العقد وان قال ابن القري لا يجوز الابدال الاحكام بالقتل وهو كذا يدلها من الطعام تختص بقرته بالخروج على مساكنه وكذا يختص الذبح به الا الحصر فذبح حيث احصر كما مر فان عدم المساكن في الحرم اخره كما مر حتى يحدد مكان فذرا التصديق على فقره بل لم يحدد ومن لم يحدد مكانه يحد من جهة واحدة او جهة ان يهدي اليها اشياء من الثمن نسبها للصبيان انه على الله عليه وسلم اهدى في حقة الذودع مائة بنت ولا يجب ذلك الا بالنذر وبمن ان يظلم البدنة او ابقه قتلين من الثمال التي تباين في الاحكام وتصديق بها بعدد جهايم يصح صحتها سناها التي يحد بدنة مستقبلا لها القليل والعلية بالدم لتعرف والقيم لا تجرح بل تقلد عري القرب واذا نالها لم يذبحها

### (حكايات البيوع)

(غير هـ من) انواع (المعاملات) كقراض وشركة وصبر بالبيوع الماسب لاية الذكر في قوله تعالى واحل الله البيع وطريق الاختصار نظرا الى تنوع وتقسيم احكامه فانه يتنوع الى اربعة انواع كاساني واحكامه تنقسم الى صحيح وفاسد والصحيح ينقسم الى لازم وغير لازم كما يعلم ذلك من كلامه والسبع لفة مقابلة شيء ينشئ قال الشاعر ما بعتكم معي الا بوجهكم ولا اسلمها الا بدينه وشرا مقابلة مال عال على وجه مخصوص والاصل فيه قبل الاجماع الا ان كقوله تعالى واحل الله البيع واحداً كقوله صلى الله عليه وسلم انما البيع عن تراض (والبيوع بلا تشابه) أي انواع بل اربعة كما سباني الاول (بيع عن مشاهدة) أي مرئية للتباين (بخائر) لا تنقضاء الثمر (و) الثاني (بيع شيء) بيع السلم فيه (موصوف في الدمة) القصد المربك من الايجاب والتقبل

فانما بات واعلم ان البيع مفسر في اطراف خمسة العوض والفساد وعقد والى باب الارصكان والشرط والجواز والقرم وعقد والى باب الحساب وحكم البيع قبيل القبض وعده وعقد والى باب البيع قبل القبض والغايبين بها غير معاملة عقد والى باب الاصول والقرار والمراجعة والمطالبة وغيرها والمطالبة وعاملة البيع وهو آخر الاطراف والمتم هنالك يذكر الا الاثني الاولين لم يذكر النكاح الاشياء الاسلام في المنهج (قوله وغيره الخ) ان اراد بالمعاملة التصرفات الماسة الواقعة من اثنين فيكون الاقرار والقبض ونحوهما كما يكون من واحد اذا ادى الترجية وان اراد التصرف المالى اعم من ان يكون من واحد او اثنين دخل كل ذلك فلا زادة (قوله ولطريق الاختصار) معطوف على الاية توجيه الاعتراض واما طريق بيانته (قوله نظرا) جواب عن الاعتراض الذي اشار اليه بقوله وعبر الخ (قوله الايد الخ) منصوب على الحال اعم الاعلى صفة المتعاضة (قوله مقابلة الخ) فيه نظر من وجوه لانه يقتضى ان البيع نفس المقابلة مع انه القصد المربك من الايجاب والتقبل

وايضاً تعريف بالا ع لانه يشمل القرض وايدناه محاولة على مجهول فكان الاولى ان يعرف بما قاله بالعدل المحمي وطاق البيع شرعا على قسم الشراء وهما وقتان يعرض ويطلق على التناقد اللازم للصحة ويصدق البيع بالام خلافاً عن كثيرا (قوله أي مرئية) اعم من ان تكون الزوية وقت العقد او قبله ولم يمتن زمن تنقضي العقد الى وقت العقد اعم من ان تكون الزوية لسلك البيع كبسب العسيرة بقاءه والاروبة لبعثه كبسب سماع من العسيرة او كانت الزوية لظرفه كالزمان وغيره مما ياتي لانه صواب له (قوله بيع عن مشاهدة) صورته ان يقول بعتك عدة امهنة كذا وكذا فيقبل او يقول المتري اشتريت منك عسيرة امهنة كذا وكذا فيبيعها بالبيع فيصور بين خلافاً ما لو قال بعتك العسيرة الذي عندى الذى صفته كذا وكذا او قال المتري اشتريت منك العسيرة الذى عندك المتعاضة فيقبلها لاجل الوصف فانما مقام الزوية بخلافه في التصو والاول قد داخدا على امهنة ولو كان البيع عند مقابلة لاضر (قوله بيع السلم الخ) كان الاولى حذفه لان ما في البيع في الدمة بلعنا البيع وهو بشرطه فعد ذلك ليعلم وان لم يصح السلم بكتابته وولده هاتماً ولؤلؤ كبيراً وياقوت فان هذا اذا وصف وعقد لفظ البيع صحيح وان عقد بلعنا السلم فانه لا يصح

(قوله بلفظ السلم) كان الأولى حذفه لما تقتضيه لأن السلم له أحكام والبيع في الذمة له أحكام فالحكم السلمي يشترط قبض رأس المال في المجلس ولا يصح الاستبدال عنه ولا التراجع ولا علمه بمعد ذلك كله في الثمن في البيع في الذمة ولا يشترط قبض الثمن في المجلس (قوله إذا وجدت المصلحة) متعلق بحذفه ولا يعمّر إلا لصاحبها مطلقاً وجبت المصلحة أولاً ولا يتقدير الحذف ويؤمّر المشتري بقوله إذا وجدت المصلحة والا فلا يلزمه قبوله بل له التخيّر (قوله مع قبضة شروط الخ) كان الأولى حذفه لأنه بناء على أن المراد عقد السلم وقد عرفت أن المراد عقد البيع (٢٢١) (قوله لم تتشاهد الخ) هو تفسير غائبة فيشمل الصورتين في الشارع والشارح

جعله قبضاً في الثانية جفتني  
 أن الأولى لا تصح مطلقاً شوهدت  
 وليس كذلك بل على التخصيص قالوا  
 الأول أولى لأن يقال أنه حذف  
 من الأول دلالة ثانياً (قوله فلا يصح  
 بيع المتخص الخ) هذا مكرّر مع ما يأتي  
 في المتن فالأولى حذفه (قوله وكذا  
 الدهن الخ) فصله لثلاث (قوله  
 يباح) خرج المجهون بما قد لا يصح  
 بيعه كالمجهون بالرماد وما دون السرجين ثم يصح  
 بيع الأمانة المأخوذة منه ولا يصح  
 ما أصابها صح الرطوبة ولا المانع ولا  
 الماء القليل الذي يقيأو يعني عن الآخر  
 المجهون بما بالرماد في بناء المساجد  
 ومشاهاو يبيع مع الرطوبة (قوله  
 متفق به) أي وفي الأثر كما عيّد  
 الزمن لمقتضى اختلاف الجمار الزمن (قوله  
 أي بأن يكون الخ) انقاصه بذلك لأن  
 كلام المتن قاصر على المكث فاشترط أن  
 المسد على الولاية بمكث أو ولاية كالألب  
 والجيد والوصى مثلاً وأذن من الشارع  
 كالملتقط فمما يخاف فساد فله يبيع  
 والظافر بغير جنس فله يبيع بجنس  
 حقه من بملكه (قوله في بيع غير جنس  
 الخ) ومثل البيع لغيره ما كان  
 المقصود منه العلق كان اشترى أصله  
 أو فرعاً أو من شديريته أو أقر بها  
 فلا يسيطر القدره على التمسك لأن  
 القصد العلق (قوله أن احتاج فيه إلى

لفظ السلم) بخلاف إذا وجدت المصلحة (قوله ما وصفته) على ما وصفته العن  
 السلم فيها مع قبضة شروطه إلا في باب (و) الثالث (بيع عين غائبة) عن مجلس العقد  
 أو حاضرة فيه (لمتشاهد) للعاقدين (فلا يجوز) لغيره عن بيع الغرر (تنبيه) مراده  
 بالجوهر فما ذكر في هذه الأنواع ما عدا الأصناف والأبواب التي لم يدرى المقود المفسدة حرام  
 والزابع بيع المنافع وهو الأجرة وسائر ما يبيع شروط خاصة كالقائم للمحتاج ذكر  
 المصنف منها ثلاثة الأول ما ذكره بقوله (وبيع بيع كل شيء ظاهر) عينا ويطهر  
 نفسه فلا يصح بيع المتخص الذي لا يمكن تطهيره كالثلث والبن لانه في معنى نفس العن  
 وكذا الدهن كما لا يخفى لا يمكن تطهيره في الأصغر فأنشأوا ما لم يراقه الدهن فبما  
 رواه ابن حبان أنه على الله عليه وسلم قال في القارة التي غوت في الدهن أن كان جاسداً  
 فأنشأوا ما دونها وإن كان مائلاً فأمره أما ما يمكن تطهيره كالثوب المتخص والآخر  
 المجهون يباح بيعه كقولنا يبيع به لا مكان طهره وسائر محترز قوله طاهر في كلامه  
 والشرط الثاني ما ذكره بقوله (متفق به) شرطه في المال كالشخص الصغير وسائر  
 محترز في كلامه والشرط الثالث ما ذكره بقوله (عولك) أي بأن يكون للعاقدين  
 ولاية فلا يصح عقد فضولي وإن أجازها المالك لم يأنه لثقل المقود عليه مع بيع  
 مال غير ظاهر إن كان بعد البيع أنه كان باع مال مورثه فلما أحاطه بيان متناهين  
 أنه ملكه والشرط الرابع قدرته عليه في بيع غير جنس ليقرب يحصل العوض فلا يصح  
 بيع نحو مال كائق ومضروب لمن لا يقدر على رد الفضل عنه في نفسه حال اختلاف بيعه  
 القادر على ذلك ثم إن احتاج فيه إلى مؤنة ففي الطلب يبيح المنع ولا يصح بيع جزء معين  
 تنقص بقطعه قيمته أو قيمة الساق بجزءه ما هو أثوب بنفس ينقص بقطعه ما ذكره في  
 عن تسليم ذلك شرعاً لأن التسليم فيه لا يمكن إلا بالكسر أو القطع وفيه نقص وتضييع مال  
 بخلاف ما لا ينقص بقطعه ما ذكره على طرأه كإسقاط يأس انتفاء المذخور والشرط الخامس  
 العلم به للعاقدين عينا وقد أوردنا على ما يأتي بيانه حذر من الغرر لما روى مسلم أنه  
 صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغرر ويصح بيع صاع من صيرة وإن جهلت صاحبها  
 لعلمها بقدر السبع مع تساوي الأجزاء فلا عرو يصح بيع صيرة وإن جهلت صاحبها كل  
 صاع بدمر ولا يضرب بمجوعة الصحن المجهول لجهل الثمن لأنه معلوم بالتفصيل وبيع  
 صيرة بمجولة الصحن مما تقرر هم كل صاع بدمرهم إن خرجت مائة والأفلاص لتعذر  
 الجمع بين جهة الشيء وتفصيله لا يصح أحد قوبين مثلاً بماء ولا يصح بأحدهما أو تساوت  
 قيمتهما أو جله أو لا يثبت برأى أو برز الحصة ذهباً وعلء البيت وزنة الحصة بمجولة

خط ل ٥٦  
 كالنصف وغرر وقبض ويكون شركاً وأما الملمح بجزء من الأمانة مثلاً في مطال العمل (قوله العلم به للعاقدين عينا وقد أوردنا وصفه الخ) اعترض  
 بأنه ليس بالبيع يشترط فيه ذلك لأنه من تأويل بان يقال العلم به عينا أي فقط في مسبق لم يخطأ بعينه كما يأتي في قوله وتكفي  
 معانة عوض عن العلم بقدره الخ وقوله وقد أوردنا أي مع انحصار أي في المسبق المختلط بعينه كما يأتي في قوله ويصح بيع صاع من صيرة الخ  
 وقوله وصفه أي مع القدر وذلك في باب الذمة كما يأتي في السلم وكما تقدم في المتن فلا بد من هذا التأويل (قوله ويصح) كان الأولى  
 الأتيان بالغائه لا شرع في وقوع غائبة الثلاثة الأولى على متطوق الشرط والخسة بعدها على الغهرم

(قوله في البيع) (البيع) . والمعنى بين هذه العشرة الباطلة أنه مما لا كان البيع معينا والبر معينا وعلم أن البيع كان ثلث  
 في الرجل الأمر فيها بخلاف الأولى فإن المعلوم البيع فقط والبر مجهول لأنه ثابت في الذمة فكذلك الجهر فخر (قوله لأن  
 يكون) وكذا العند ليس بصنع وكذا القدر للمرأة والهرم الأهلته دفع القار أو ما الوضحة فإن كان يؤخذ منها زاد صريح والأطلاق  
 البروع والضبط وأنه لقي لص الدم والدود لقوله (قوله تبسكت المصنف الخ) أي عن التصريح والاقوى معلومة عنه: أن قوله يبيع  
 حينئذ لأن البيع تضمن العاقدين والعرضين واليجاب والقبول (قوله كعقل الخ) (٢٢٢) أن بالكاف إشارة لعدم الحصر

في الاعتدال بالمدار على ما يدل على الرضا  
 ولو خذوها (قوله وكعقل الخ) قوله  
 لأن ما قبله صريح وأما هو فكانت تحتاج  
 إلى تبيين وأشار بالكاف في الكتابة إلى  
 عدم الحصر في ذلك فنها يارك الله لك  
 فيه بكذا وأما الله هكذا (قوله واشترى  
 حتى الخ) أي لفظ الأمر بلفظ  
 المضارع مع الاستفهام كقوله اشترى  
 حتى أو من غير استفهام كقوله اشترى  
 مني لأنه على تقدير الاستفهام وكذا  
 اشترى بمعنى لفظ الماضي لأنه على  
 نية الاستفهام (قوله كعقل الخ) أي  
 بالآمر بخلافه في المضارع والماضي على  
 ما تقدم والذي من طرف الآخر قاله  
 استعجال قائم مقام الإيجاب والذي  
 من طرف المشتري قاله استحباب  
 قائم مقام القبول (قوله فلا يبيع بمطاعة)  
 وهي السكوت من الجانبين أو أحدهما  
 ولا فرق في عدم الخصمين المخبر وغيره  
 وعند الإمام مالك بنعتجهما في كل شيء  
 ولو جلا بشرط الرضا وبأن العرض  
 (قوله فلا يبيع بمطاعة) أي سواء في  
 الحضر وغيره وقيل بنعتجهما في  
 الحضرات دون غيرها (قوله ورد) أي  
 في الدنيا (قوله أن لا يتقلاهما كلام  
 أجني الخ) المراد به ما ليس من  
 مقتضات العقد ولا من مصالحهما ولا من  
 مسبقة فالأول كشرط القبض والرد  
 بالسبب والثاني كشرط الشهاد والرضن  
 على الثمن أو الأجل لفتن والثالث  
 كالحطه كقول المنزعي سم الله الرحمن  
 الرحيم والحمد لله وصلى الله على سيدنا

محمد فليقتل فداك الله وأضر والكلام الأجني غير ما تقدم بقدر ما اطل الصلاة ولو ما معهما أو من وإن لم يفهما ثم يا عرض  
 يشتتر البسر لبيان أو جعل كاصلا ف يقتصر لفظ قدو يشتتر لفظوا فاشتترت وأنا اشتترت على ما قاله بعضهم في الثاني (قوله)  
 وهو ما أشعر بأمرنا الخ) العقد ما تقدم ما نطلع القراء في النافعة وهو الزاد على مكتبة التفتيش أو التفتيش إذا قصد به الإعراض  
 بخلاف السكوت الطويل لعذر من من جهل أو نسيان فلا يضر كالمصلحة

(قوله معنى) اما لفظا فلا يشترط قولنا **باعت** فخرش فقال ثلاثين نصف فئعة مع (قوله مكسرة) المراد بها قطع من النقد في حقهم والجميع هو ما عليه ختم المعاملة ومنه ارباع الى اربال ونحوها (قوله عدم التعليق) لا يستثنى المال كان ملكي فقد سبكه او كان كان زكائي فلا في بيعه فقد سبكه وان كان مات ابي فقد سبكه (قوله والتأقبت) ولو لباعه الدنيا (فرج) بشرط في الصيغة ان تدل على الرضا فلا في رخصه فبقوله خسرنا واقتصر على ذات دفعه فادفع في الاخر العيش على السكوت فنهما اكتفاه مما تقدم لم يناف لانه لا يدل على الرضا لانه استغفام وجواب (قوله وشروط في العاقد) حاصل شرطه ان يعضها عام وهو الاطلاق ومثلهما في المأمور اما اذا كان المعقود عليه معينا او اما قوله واسلام الخ فهو من الشروط الخاصة فهو مباح عدم اسوام من بشرى له يسدري وحشي وعدم حواشي من بشرى له عقد سوب (قوله اطلاق تصرف) عبره دون الرشد لان المدار عليه لا على الرشد فبدل الرشد وهو ظاهر من مطلق (٢٢٣) مطلقا لانه دينه ثم بذل ولم يحصره الحاكم فهو مطلق التصرف وان كان

له من رشيد او دخل النفس اذا عقد على ما في الذمة ببيع او شراء فبيع مختلف ما اذا عقد على الدين ودخل ببيع العبد من نفسه فبيع لان حر وان تقدمه الاذن له وهو اذا اذن له ببيع نصرة (قوله فلا بيع عقد صبي الخ) ثم ان تلف او ائتم ما قبضه فان قبضه من رشيد صاحبه على صاحبه لانه منصف له بالبيع ولم ير الرشيد رد اذن لولي فلا يراد له لو لا ما امان قبض من غير رشيد فقبض من كل ما اخذه من صاحبه ان كان غير اذن الولي فان كان باذن الولي فالصانع على الولي لانه الذي ورطه (قوله وعدم اكرام الخ) صادق بصورتين الاختيار والاكراه بحق (قوله في التظلم بارت والرد ببيع الخ) راجعنا لك القهري وصورة ان يسل العبد ثم يموت صيده وقرينه كافر فبره وصورة ارد ان يرى في العبد عيبا بعد ان اسلم فبره على البائع ويدخل في ملكه فبره (قوله انك بالمر على تقدير حرف العطف)

بأمره من القول وان تنوافي الايجاب والقول معنى فلو اوجب بالث مكسرة فقبل بجمعة او عكسه لم يجمع وبشرط ايضا عدم التعليق والتأقبت فلو قال ان مات ابي فقد سبكت هذا كذا او سبكته بكذا اشهر لم يجمع وشروط في العاقد بالثما او بشرط بالطلاق تصرف فلا يجمع عقد صبي او عتقون او يحجبون عليه سقعه وعدم اكرامه يبرحق فلا يجمع عقد مكروه ما له فغير حق لعدم رضاه بهم بحق كان توجهه عليه ببيع ماله لو فاه دين فاكره الحاكم عليه ويولى باع ماله غيره باكره عليه مع لانه المانع في الاذن واسلام من بشرى له ولو كان له نصف او نحوه ككتب حديث او كتب علم فيها اثار السلف او مسلم او مر يد لا يثبت عليه مناسق ملك الكافر لخصه ونحوه من الالهة وللعلم من الاذلال وقد قال تعالى ولن يجعل الله الكافرين على المؤمنين سبيلا ولو لباعه لعة الاسلام في الميراث بخلاف من يعتق عليه كايه او ايه فبيع لا تشاء الاذلال بفسد استقرار ملكه (فائدة) بتصور رد دخول الرقبي المسلم في ملك الكافر في مسائل نحو الاربعين صورة وقد ذكرتها في شرح المنهاج واقردها البقعي بصنف دون الكسرة والشامل لجميعها تسلافة اسباب الاول ملك القهري الثاني ما يفيد التسع الثالث ما يستعقب العتق فاستفده فانه ضابط مهم وبعضهم في ذلك ينظم وهو

ومسلم يدخل ملك كافر \* بالارث والرد يجب ظاهرا  
اقالة وتوضعه وما واهب \* اصل وما استعقب عتقا سب

وتقد مت شرط المعقود عليه ولو باع بشفة مثلا ثم يندفأ ببيع لان الظاهر اوافتهما له او فندان مثلا ولو حصيا ومكسرا ولا غالب تبين لفظان اختلفت فيهما فان استوت لم بشرط تبين ونكفي معانته عرض عن العلم بقدره اكتفاه بالقبض من المصوب بالعائنة ونكفي روية قبل عقد قبلا لا يوجب تبينه الى وقت العقد بشرط كونه ذكرا

وهي والغنم والاربعون في امة ترجع لقوله ما يفسد الغنم وصورة الاقالة ان يقبل البائع المشتري من البائع بعد اسلام العبد فهي فصح لفظا الا لا تصور رد الغنم ان يختلف البائع والمشتري في قدر الغنم مثلا ولا يثبت بها الغنم وشيخ العتق كان ذلك بعد ان اسلم العبد فرجع العبد للبائع وصورة اية ان يجب الاصل لفرع عيبه ثم يرجع فيها بعد ان اسلم العبد قبلا اخذ ولو حككان صلبا (قوله وما استعقب عتقا) رجع لقوله وما يفيد العتق بان اشترى الكافر اياه المسلم او اياه المسلم او من اقرضه واشترى عيبا بعد ان اسلم العبد في ذلك وانما عرق الاخبار ان عدم استقرار ملكه (قوله ولو باع بشفة الخ) أي نوع من النقد كال بالات وقوله وثم أي في عمل العتق من قرينه أو ولده أو ابادة بشفة الخ أي صنف من ذلك النوع كال بال أي بطاقة أو سبيكة فانه تبين ان يمكن ان بالات المعقود عليها من الخالب ولو اعهاله السلطان او كان ناقص القيمة فهو باضره وقوله وان قدس ان معطوف على نفس غالب والمسمى اوصاف من النوع ولا غالب منتمها ففضل فان استو الخ (قوله ولو حصيا ومكسرا الخ) أي اذا فرستنا ان لا يطلق على السبيكة وعلى قطعة مضروبة من غير ختم عليها ففضل فان كانت تلك القطعة مساوية لقيمة السبيكة لم بشرط تبين وان كانت اشد او انقص اشترط التبين لفظا بان يقول عشرة من ان بالات النعام أو السبيكة مثلا (قوله عن العلم بقدره) أي كسافي المكمل وزنا في الموزن وذرفافي المذرع وعد في العدود ومكسجا انكفي عن معرفة الجنس والصفة ووظاهر حصيا لاختياره لتبينه بعد البحث والتأمل



(قوله) وأغلب تناولوا له أو استعملوه في حقهم فليدبروا في ما مع الله في نظر التناول أو ما ما توسع إلا في معنى فقط فهو مطلقا وان لم يملكه  
 إلا دميون أصلا ولا توسع إلا في حقهم فلا يرى ولا غلب فيه إلا دميون (قوله) قصد الحام أي قصد القصور أو دميون بعد أن كان يلقى  
 الله على ضرر وبالعين أصنافه كما قدم مثلا أن هذا الذي قصد الله فلا دميون أولها ما يتشرك في معنى وصل أرباب  
 المناصب فخطوبها وبمجرد أن المراد قصد الإدميون أي بان قصد الإدميون تحصل ذلك الذي يزرع أو شره أو غيرها إلا دميون  
 فقط أولها ما فقط أولها ما (قوله عين الذهب الخ) قال بعضهم لاسمها العيال هي مضره لأنها تنتمي

والرجيل والافرقي بن ما يصلح الفداء أو يصلح الدين فإن الاخذة تحفظ الفضة والأدوية  
تزداد الفضة ولا يبقى حب السكين ودهنه ودهن السمك لانها لا تصد لهم ولا فيها اختص  
به المكن كالعلم أو البهائم كالدين والحشيش وأوعاب تناولها أو ما إذا كان على حديد سواء  
فلا يصح ثبوتها اليه ولا يبقى الحيوان معلقا سواء أجاز به كصغار السمك أم لانه  
لا يبدل لكل على هشته (ولا يجوز بيع) عين (الذهب بالذهب) لا يبيع عين الفضة  
كذلك أي بالفضة (إلا) مثلا بشرط الأول كونه متعاضدا أي متساويا في القدر  
من غير زيادة أو نقصان والثاني كونه نقدا أي حالاً من غير نسبة في شيء من الثلاث  
كونه معقوضاً فيل التفرق أو التناثر للغير السابق وهذه لا يبقى الذهب والفضة حسنة  
الانحان غالباً بحسبه في الجموع وعبر عنها بالجمهورية في الانحان غالباً هي متفتة  
عن الفلوس وغيره من سائر العروض واحترز بتأليف عن الفلوس إذا راجت غالبها لا يرا  
فيها كإجماع ولا أنزعة الصنعة في ذلك حتى لا يشتري بدينار ذهباً بمصوغ أو بضاعة  
التي تارة اعتبرها المعاملة ولا نظراً إلى القيمة والحالة في غلبك أن يرى بحسبه متعاضداً كبيع  
ذهب بذهب متعاضداً أن يبيع منه صاحبه بدينار أو عشرين ويشتري منه بها أو بذهب  
بعد التفاضل فهو زان لا يتفرق أو لم يتفرق (ولا) يجوز ولا يبيع (بيعه ما استأجره) ولا  
الأشراك فيه ولا التولية عليه (حتى يفتنه) سواء كان متقولاً أم مقاراً أو ذا البائع  
وقبض الممن لا يلزم من ابتاعه ما إذا سله حتى ينسوقه قال ابن عباس ولا حسب  
كل شيء إلا مثله رواه الحسن وبيعه له أن يشره بذهب لا يعم الأخبار واعتصم الملك  
والأحرار والاسكنة والحرن والصدائق والبهية والأقراض وجهه عوضاً في كل حال أو طمع  
أو طمع أو غيرة ذلك كالبيع فلا يصح بناء على أن الحظ في البيع ضعف الثمن ومع  
الاحتياق لتسوف الشارع إليه وتقل ابن المنذر فيه الإجماع وسواء كان البائع حتى الجبس

٥٧ خط ل  
 القصة اذ احدثت في غيرهما بمقتضى الارباعين كذلك (قوله وشئى منهما  
 أو به الذبح بعد التفاض) أى ان جرى العقد الثانى بجارى عليه العقد الاول والا فلا يشترط أن يكون العقد الثانى بعد  
 بعض العوض فى العقد الاول لانهما عقدان مستقلان لا ارتباط لاحدهما بالآخر وانما يشترط كون العقد الثانى بعد التفاض  
 بأن جرى العقد الثانى بجارى عليه العقد الاول لمسايق من قوله ولا يصح بيع ما انتاعه حتى يتصفه (قوله ولم يقار) أى لما  
 القعداى بالقبض والا فلا تصرف المذكور فى العقد الاول لكنه لا لفظا بل بالتصرف (قوله ولا يصح ما انتاع) هذه المسئلة وكذا  
 بيع اللحم بالحيوان وكذا بيع الفرد دخل فى هذا السبب لان المقصد سان مسائل الاربعة ليس منها (قوله ما انتاعه) ما واقعة  
 على مبيع أى سواء كان معناه فى الذمة كفى قوله ولا يصح بيع المسلم فيه مخرج المبيع الفقه تتفصل فان كان معناه كالمبيع  
 وان كان فى الذمة مع الاستدلال عنه كما يافى (قوله قال ابن عباس الخ) هو قول صحابى وهو لا يستدل به ويحاج بأنه لم ينع شوقيه من  
 التى اواجه عليه اصحابه فخصه به (قوله وبه لا ينع غيره) أى ما لم يمكن بعين الماثل أو مثله ان كان فى الذمة أو تلفت فيخوز  
 ويكون قاطنة المبيع وما اذا كان خبر الماثل أو زيدا وانقص ليليجوز (قوله والا حارم الخ) مبتدأ مجرور على الاق وأشار  
 بذلك الى ان المبيع فى التمس بقدا (قوله والصدق) أى والشكاف فيه ويرجع لهما المثل (قوله وحده عوضا الخ) مكررم  
 والصدق يمكن ان صورته ان جعل المبيع لقب عوضا عن مءاق في ذمة قايض أو والصدق على حاله بذهته (قوله أو غير  
 ذلك) منه العار به وقصده ان لا يناعه (قوله وهو الا اتفاق الخ) مستثنى من عموم غير ذلك وقصده ان الرصة والتدبير وقصده غير  
 زروا حصة الطعام للفقراء (قوله وسواء كان بالتمثل) بصرفه مسائل المذ والمائل الحوازا وان كان ظاهر الشارع انه لا ينع

[illegible]

حق بمقتضى مكان قوله وبكى في قبض الثوب الخ) بمنزلة الاستثناء من النقل في المقول فكانه قال الاى الخفف فلا يشترط  
تقليل بكنى استدامته في البناء ولسه (قوله واطاف المشتري المبيع الخ) ذكر هاتيفه نظرا لان كالا متافى القبض المفيد لبعه التصرف  
وهذه معنى القبض فيها انه انتقل من ضمان البائع لتمام المشتري (قوله ولو كان المبيع الخ) تحته صورتان اى مقول او غيره  
وعلى كل هو تحت المسمى (قوله صار مقبولا الخ) منسحب بل لا بد من معنى زمن يمكن فيه نقله ان كان مقبولا او معنى زمن يمكن  
فيه نقله ان كان غير مقبول وان كان فيه امته تغير المشتري فلا بد من نفس فيه ضمان وان كانت لتسرى فلا بد من معنى زمن يمكن فيه  
التفرغ من قول قبل الستة بوق صورتان لم يذكرهما الشارع وهما النقل وغيره الغائبان تحت هذا المسمى وسكهما انه لا بد  
من معنى زمن يمكن فيه الوصول اليه ونقله او فرض نقله وتخليته لاوله يدع ايضا فالمراد بالنقل والقبض الاقوال وان قيل  
امته تغير فلا بد من نفس فيه ضمان وان كان غير مقبول فمضى زمن التخليته اى قول (قوله في قبضها) الا ان لا يتطابقا فالمراد بل  
من التخليط فقط ان كانا صابرين غير المشتري او معنى زمن يمكن فيه التخليط اذا كانت سببا للمشتري الى ما تقدم (قوله للمشتري  
الاستقلال الخ) اى لا يتوقف على إذن البائع في القبض (قوله وشرطه في قبض ما يبيع مقبولا الخ) صورته ذلك يستلزم هذه الصفة على  
سام درهم مثلا فلا بد من التل من الكيل وكذا مقال في الموزن والمدرع وما تقدم في السابح كله اى هاتيف القبض المفيد لبعه

تصرف في البيع والشراء أما الذي لا يتصرف في البيع والشراء فلا يتصرف فيه ولا يجوز له ان يتصرف فيه والفرق بين ضمان البائع والضمان  
وجهه ولا يتصرف في البيع

بمكسب العبر وليكون الفضي والإفاضي مضمون وتكون استدانته في نحو ذلك كقولنا  
بكر العبر واقض من زيد مالي عليه ففعل فعله من له اتحاد القاض والمقضى ولكل  
من العاقدین حين عزمه حتى يقضى مقابلة ان خاف قوته يهرب وأخبره فان تخلف قوته  
وتنازع في الأنداء أجبره ان عين الثمن كالبيع فان كان في الذمة أجبر البائع فذا سلم  
أجبر المشتري ان حضر الثمن والأقان أحصره بالمبايع الفضي والعاس وان أسير فان لم يكن  
له مال بمسافة القصر جهر عليه في أمواله كإفاضي وسلم الثمن وان كان ماله بمسافة القصر كان  
له الفضي فان صبر فأجر كجار ومحل الطهر في هذا وما قبله اذا لم يكن محمورا عليه فليس والاول  
فلا هو وما ان الثمن المؤجل فليس بالمبيع حين البيع بل زمانه متأخر ولو سلم قبل التسليم  
فلا حرج ايضا (ولا يجوز بيع العلم وما في معناه كالتهم والكبد والقلب والكبد  
والعلم والولاية (بالسوان) من جنسه أو بغير جنسه من ما كره كبيع لحم الفرس  
بالضأن وبغيره كبيع ضمان ببحار التمس من بيع العلم بالسوان أما بيع الجلد بالسوان  
فبيع بعد دونه بخلاف قوله (ويجوز بيع الذهب بالفضة) وعكسه (متفاضلا) أي زائدا  
أحدهما على الآخر بشرط ان الأول كونه (تقدا) أي حالا والثاني كونه مقبوضا بكل  
منهما قبل تفرقهما أو تخارجهما (وكذلك الماعود ما بين المتقيد بمانها (لا يجوز بيع  
الجنس منها) أي الماعود ما بين (عنه) سواء اتفق بوجهه أم اختلف الاشارة بشرط الاول  
كونه (متفاضلا) والثاني كونه (تقدا) والثالث كونه مقبوضا بكل منهما قبل تفرقهما  
أو تخارجهما كما مر بيانه في بيع التقديته والمائة تنصرف في المكسب ككيلا وان تفاوت  
في الوزن وفي الموزون وتفاوتت في الكيل والمعتبر في كون الشيء مكسلا أو  
موزونا غالب عادة كالحاجز في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يظهور انه اطلع على ذلك  
واقربه وما لم يكن في ذلك العهد أو كان وجعل حاله وجوهه كالقمر راعي فيه عادة بله البيع  
فان كان أكبر منه فالوزن ولو باع جزا فالتقدا أو طعنا بمسندة فخصمنا لم يبع البيع وان  
خرجه سواء البهل بالمائة عند البيع وهذا معنى قول الأصحاب الجهل بالمائة حقيقة  
المفاضلة وتعتبر المائة لار بيع حال الكيل فتعتبر في النجاء والحبوب وقت الجفاف  
وتنقش فلا بداع رطب الماعودات رطب ما يقع له أه فاعوا ولا بما فيها اذا كانت من جنس  
الافى مسئلة العربا يولوا كفي بمائة الدقي والسويق والخبر بل تعتبر المائة في الحبوب  
وحاوي حبوب الدهن كالشمس كبر السنين حيا أو دهاوق الصنوبر والطين سياتا وقرا  
شمل غنص ورطبا وأصبر ذلك وفي القن لئلا يؤده ما خالفه في شمس أو نار فهو يبيع  
بعنه بعض وزنا وان كان ما على النص فلا تنكفي بمائة ما اثر فيه النار بالطح أو  
أقل أو أثنى ولا يضربا بغيره كالعسل والسن (ويجوز بيع الجنس منها) أي  
الماعودات (بغيره) كاختطه بالشمس (متفاضلا بشرط ان الأول كونه (تقدا) أي حالا  
والثاني كونه مقبوضا بكل منهما قبل تفرقهما أو قبل تخارجهما (لا يجوز بيع الغرير)  
وهو غير المعلوم للثمن عنه ولا يشترط المذهب من كل وجه بل بشرط العلمين المبيع وقدره  
وصفته فلا يبيع بغير القابض الا اذا كان راء قبل العقد وهو ما لا يتفرقا بالبالا كالأرض  
والاواني والحدود والنحاس ونحو ذلك كما مر في الاشارة اليه في الفصل قبل هذا وتعتبر

والم يكن كالنقاه لم يكن في زمانه (قوله كالمسك) أي فله حالان بل ثلاثة الثالثة كسب خالص عنه (قوله وفي الطب والعنب)  
أي فله مولات حالت (قوله وفي اللبن) أي فله حالان (قوله ببيع الغرير) أي البيع المشتل على الغرير أو البيع الذي فيه الغرير  
(قوله من كل وجه) أي من جنس ونوع وصفة وغير ذلك (قوله وتعتبر روية الخ) كان الاول ذكر ذلك عند شرط المبيع عند قوله  
والخاص العلم الخ



(قوله فرفشه) أي وثنى منه معروف الضرع (قوله قبل الخزاو والتذكية الخ) أو معنى الواو أي لأن ما تقدم أخص من  
ولا يبين (قوله في الضرع) أي وثنى منه معروف الضرع (قوله قبل الخزاو والتذكية الخ) أو معنى الواو أي لأن ما تقدم أخص من  
شاهان كان السبع بعد الخزاو وقد التذكية جاز صورة (٢٢٨) البطلان يبطل السبع فيها ولو شرطنا الجز قبل اختلاف الحوادث

يا قسده أو سامعه البائع من المحدث  
 لعله أني قالها الغنى وهو العسر  
 عليه لأنه لا يمكن إلا باستمائه وهو قول  
 المصنف ونظير العلة الشارح بإزاء ذلك  
 عند شرط الجزاء أو المصلحة (قوله)  
 فأنه أي بطله أي معها أو دونها  
 (قوله كما قبل في المجلد) أي قبل السخط  
 وكذا بعد السخط وقبل تنقيته ما في حقه  
 أن يسع وزنا أو الحاز قبل تنقيته ما في  
 حقه بخلاف الجهل أو الجسر أي يجوز  
 بيعه قبل تنقيته ما في حقه مطلقا أي  
 يسع وزنا أو حزا فأنه ما في حقه  
 (قوله) الأصل في التبرع الزم الخ  
 أعرض بأنه ليس بالتبرع بل بالبيع  
 البيع قبل الزم استبداد أصلا وبجواب  
 بأن المراد أن مقتضى العقل ذلك أن لم  
 يوجد في الخارج فهي أصالة عقلية  
 لا شرعية (قوله لأن القصده الخ) أي  
 عقلا وشرعا (قوله وكلا معا في الزم)  
 أي عقلا والأفخذ اجتمع أو أمثال  
 شيئا لأنه لا ينقل الملك للشرع فمن  
 خياره ويجوز التصرف بالبيع في زمن  
 خياره وكذا المشتري وإن لم يجد في زمن  
 الآن يقال المتوقف على الزم الملك  
 القوي والتصرف القوي وما ذكر ليس  
 قويا (قوله الآن الشارع الخ) أي بقاء  
 الشرع حالنا لمقتضى العقل (قوله)  
 خيارته الخ) أي بالشرع وهو الأخيرة  
 وهذا ظاهر في خيار الشرط ما أخبر  
 القاضي فثبت فهو واجب بأن المراد  
 ما نثبت فيه الشهادة وهو خيار الشرط

فلا يصح بالعقبة حتى يلزم من جهتها البين جهته البائع وأما في شراء من أقرب يربى أو شبهه بها فثبت له البيع قطعاً وأما في شراء العبد  
نفسه من سيده فلا يصلح البائع ولا المشتري (قوله) وبشر التفرق (عراقاً) تربط بالمتن (قوله) فلو كان ما لم) تقرر بيع على  
منطوق المتن (قوله) وكان ابن عمر (الخ) دليل المفهوم المتن (قوله) فلو كان ما لم) تقرر بيع على قوله وبشر في التفرق  
العرف (قوله) فلو كان ما لم) منابضة لثلاثة أذرع فأكثر (قوله) في سقنة (أي صغيرة) أما الكبيرة فلا كالدار الكبيرة قطعية في الشارع  
راجع لهما (قوله) والثالثة (الخ) والولي فيها الحما كقطعة بخلاف الجنتين فإن الولي الأب ثم الجد ثم الحما كان اتفاقاً في زمن الخلفاء  
رجع لهما الخيار (قوله) ولهما أن يشترط (الخ) الجار والمجرور خبره مكم (قوله) منهما أو من أحدهما) ويرافقه الآخر والمشروط  
لهما أو البائع أو المشتري فهداه (٢٢٩) ثلاثة والمشروط له أكثر هذه الثلاثة أو أجنبي واحد أو نسنان  
فيكون الأربعة تضرب في الثلاثة

المقدمة فيكون خمسة عشر وعلى هذه  
الطريقة قد يكون الذي شرط له الأثر  
غيره بشرط له الخيار وهذه طريقة  
ضعيفة في غيرها شيخ الإسلام ولم يسته  
إليها أحد ولا يجوز إيرادها  
لأجنبي والطريقة المقيدة أنه يجوز  
شرط الخيار لأجنبي واحد أو اثنين  
فيكون المشروط له الخيار مدين والثلاثة  
السابقة وهي التي يشترط لها وقوع  
الأثر بدون هذه الطريقة الخيار  
والأثر متلازمان بشرط الخيار لا بد  
تبعه الأثر وعلى الطريقة الأولى المقيدة  
أن الأجنبي لا يصح رعاية المصلحة  
من فسخ أو إجازة لأنه قليل له وليس له  
عزل نفسه ولا أن هو وكيل عنه عزله  
وليس لمن وكاله بقضاء الأثر وإذاته  
الأجنبي يجمع الأثر للوكيل ويشترط  
تكميله لأشده ويجوز فسخه ولو كان  
كافراً والمبيع عبده لم يكن محرماً  
والمبيع مدين ويحسب (قوله) وليس  
نشار (ه) الضعيف ١٠٨ مع لار الذي  
وز شرط لأجنبي على هذه الطريقة  
وقوله خياراً ترميها وأما الخيار  
فثبت له (قوله) وليس وكيل أحدهما

يلزم به العقد ولا فلا ناليس له حد شرط ولا لغة يرجع فيه إلى العرف فلو كان ما لم  
متنازلاً دام خياره كما لو طال مكثهما وانزادت المدة على ثلاثة أيام أو أرفع منها ما يتعلق  
به العقد وكار بن جرير وأبو النضر إذا اختلفا فارق صاحبه فلو كان ما لم دار كبيرة  
فالتفرق فيها بانزوح من البيت إلى العين أو من العين إلى الصفة والبيت وإن كان في  
سوق أو صحران أو في أحدهما لا يخرج عن ظاهره وعش فلو كان ما لم بعد من صماخ خطاب  
وإن كان في سقنة أو دار صغيرة فخرج أحدهما منها ولو تنادى بالبيع من بعد ذلك تلحق  
الخيار واعتدالم يفارق أحدهما مكانه فإن طارقه ووصل إلى موضع لو كان الآخر معه  
عجلس العقد فترابطا بل خياره ولو لم يوافق أحدهما أو أخرج عليه ما تنقل انتداب  
في الأولى إلى الوارث ولو كان في الثانية والثالثة إلى الولي من حاكم غيره ولو إجاز  
الوارث أو فسخ قبل حله جوف موده نفذت كاستاهل من باع مال مورثه طاراً فله خياره  
ميتاً وموشتراً إلى لغة في ثيابا فخرج شديداً قبل التفرق لم ينتقل إليه الخيار كما في الفهر  
ويبقى قول علي الأوجه من وجهين كما كان في العرف وأما في خيار الشرط ثم شرع  
في النسب الثاني من النوع الأول بقوله (ولهما) أي المتماثلين (أن يشترط الخيار)  
لهما أو لأحد هما أو شرطاً يقع أثرهما أو من أحدهما أو من أجنبي كالعبد المبيع  
ونحوه شرطاً على مدين واحد أو اثنين مثلاً وليس لشارطه لأجنبي خيار إلا أن عوت  
الأجنبي فزعه من الخيار وليس لو كمل أحدهما شرطه فلا نحو ولا لأجنبي بفرا من سوكه  
وله شرطه لو كمل وانفسه وأخيراً يجوز شرطه معلومة مفعولة بالشرط متوالية (أي ثلاثة  
أيام) فأقل بخلاف ما لو أطلق أو قدر بمدة مجهولة أو زانفت على الثلاثة وذلك لخبر  
الصحابين عن ابن عمر رضي الله عنهما قال ذكر رجل لرسول الله صلى الله عليه وسلم أنه يفتد  
في البيوع فقال له من يبيع بقل لا يخلو بتم است الخيار في كل ساعة ثم يات ثلاث ليل  
وفور وانه يجعل له عهدة ثلاثة أيام ولا يخلو بكسر الهمزة وبالموحدة النون والندبة قال  
في الزيادة كلها لا يشرط في الشرع أن قوله لا يخلو عبارة عن اشتراط الخيار ١٠٨  
وتحسب المدة المشروطة من حين شرط الخيار واشترط في العقد أم في غيره ولو شرط  
في العقد الخيار من العبد بطل العقد والادى إلى جوازه بعد زوجه ولو شرط لأحد

٨٨ خط ل شرطه الضعيف راجع لار يدل قوله خير إن تارة تفتني أنه يجوز بالاذن والذي يجوز له  
على هذه الطريقة هو الأثر (قوله) ولنفسه (الخ) وعادة رعاية المصلحة من الفسخ بالإجازة لأنه وكيل عن في أصل العقد (قوله) وأما  
يجوز شرطه (الخ) ولا يمدن زمانه على ذلك من تعين من له الخيار فلا يكتفى بشرط الخيار فيسقط العقد ولو كان كومة معلومة (قوله) أي الثلاثة  
أيام) أولى من قوله ثلاثة أيام لأن الأولى تعد حياً وادون الثلاثة وتلاها في الثلاثة فقامت أم الثلاثة (قوله) بخلاف (الخ) شروع  
في مفهوم الشرط الجسة على القف والتشر المصط (قوله) أنت (الخ) أعان غتها وحمل ذلك أن عرفاً منها ولا لا يصح فسخه عدلان  
لبدلها وهو ثلاثة أيام (قوله) عهدة ثلاثة أيام) بالإضافة هل معنى في المراد بالعهدا يتعلق بالمبيع والفسخ والإجازة ويجوز  
تتو بن عهدة يكون ثلاثة بدل اشتغال لأن الثلاثة تشمل على التحق فيها بالمبيع

(قوله ولا يخلو) ثلاثة أي من جملة ذلك اليوم الأول فيكون اليوم الأول لهما أو الزمان شرطه (قوله والمك في البيع الخ) وكذا المقتضى من لبن وصفه وبين وأجره ومهر قسي تابعة لذلك فإن كان الملك لبايع فبيع له وان لم يبيع والمشتري ان كان المك في البيع وان دفع البيع وان كان لهما فهو قرف وحكم المنة في الجاهل الأولين ظاهر لانها تابعة للملك ما في الحالة المذكورة فان امتنعوا لان واحد منهما لم يظهره فان كان هو الذي تم له الملك فلا خروج والارجع على صاحبها ولم ينتقانا انفق أحدهما باذن الحاكم أو بالاشهاد عند عدم الحاكم فان تم له البيع فلا خروج (٢٣٠) وان بان الملك لتسيرة وجع على

من له الملك بان انتفى من غير ان الحاكم  
 المعادن يوم والاخر يومان أو ثلاثة سائر المك في البيع في مدة الخيار بان انقضى من  
 بايع ومشتري فان كان الخيار لهما فهو قرف فان تم البيع بان ان الملك للمشتري من حين انعقد  
 والا فلهما وكما في غير مرجع عن ملكه ولا فرق فيه بين خيار الشرط أو الجاهل وسكوته  
 لاحدهما في خيار الجاهل بان يختار ان يسترد أو العقد وجبت حكم على المبيع لاحدهما  
 حكم على المك لا للاخر وحديث وقف وقف ملك الف رجل وبيع فسخ العقد في مدة الخيار  
 بغيره ففسخت البيع كفسخه والاجازة فيها بغير اجازة البيع كامتني والمشتري فيها كوط  
 واعاقق وبيع واجازة وزوج من بايع وخياره أو لهما ففسخ البيع لا لشعاره بعدم البقاء  
 عليه وصح ذلك منه ايضا لكن لا يجوز وطء الا اذا كان الخيار له والمشتري بالبقاء وعدم  
 المشتري والخيار له أو لهما اجازة من المشتري لا لشعاره بالبقاء عليه والاعتاق نافذ منه  
 ان كان الخيار له أو ذن له البائع وغيره فان كان البائع وموقوف ان كان لهما لم يأن فيه  
 له البائع ووطءه لئلا ان كان الخيار له والاخرام والدية حصصه ان كان الخيار له أو ذن له  
 البائع والا فلا وانما يكون الوطء فسحا واجازة اذا كان الموطوء اني لا ذكر ولا خشي  
 فان بانته أو فتنه ولو باختياره تعلق الحكم بذلك الوطء وليس عرض المبيع على البيع في  
 مدة الخيار والتوكيل فيه فخصا من البائع والاجازة من المشتري لعدم اشماره من  
 البائع وعدم البقاء عليه ومن المشتري بالبقاء عليه ثم عرق في النوع الثاني وهو المعلق  
 بغوث مقصود فمقتضى نفاذ الظن فيه من فتنه عرق أو التزام شرطي أو فتنه رفعه مبتدئا  
 بالامر الا وهو ما يظن حصوله بالعرق وهو السلامة من العيب فقال (واذا وجد بايع

أومن غير اشهاد فلا خروج  
 والتصرف الخ) مستداه وقوله من بايع  
 حال من المبتدأ وقوله والخيار حال  
 ثانية وقوله فسخ غير المبتدأ والمحال انه  
 ذكر لتصرفات البائع أحوال الثلاثة  
 الأولى قوله فسخ والثانية قوله وصح ذلك  
 والثالثة قوله ووطءه لئلا الخ ففاته  
 قال ولها حال الا الوطء ففسخ تفصيل  
 (قوله والتصرف المذكور من المشتري  
 الخ) مبتدأ وقوله من المشتري حال وقوله  
 والخيار له أو لهما حال ثانية وقوله اجازة  
 خبر (قوله والاعتاق نافذ) ذكره  
 أربعة أحكام نافذ في اثنين وبالطريق  
 واحدة وموقوف في واحدة (قوله  
 ووطءه الخ) كان الا في ان يزوج من  
 قوله والدية حصصه لانه من تمام الحاة  
 الثانية وحكم الوطء هو الحالة الثالثة  
 (قوله والدية حصصه ان كان الخيار له

أو ذن له البائع الخ) فان قلت ما الفرق بين تصرف البائع اذا كان الخيار لهما حيث لم تتوقف صفته على اذن المشتري حسب  
 دون العكس يجب بان تصرف البائع أقوى لاصل الملك له وعلم انه شرط في كون الوطء فسحا واجازة ان يكون الوطء ذكر  
 ففسحا والموطوء اني كذلك وان لا يصدق الزاوان بطلان المبيعة وان يكون مختارا وان لا تكون غير ماله وان يكون الوطء في القرض  
 والا فلا يكون فسحا واجازة ولا فرق في ذلك كله من حد قوله والمك في زمن الخيار الى فتابين خيار الشرط والمجلس وقبل القرض  
 وبعده وذلك لزيد بان باقى (خرج) وتلف المبيع باقية في زمن الخيار قبل القبض انفسخ وورد الفتن الى المشتري وكذا والدية  
 البائع ابتداء ما اذا تعيب بنفسه او عيبه البائع أو اجنى أو اتلفه الا جنى اذ انفسخت الخيار فان فسخت ترد الفتن وان اجازة استقرطه  
 الفتن ويرجع الى الارض في تعيبه الا جنى أو بالقيمة في تلف الا جنى ودار ش له في تعيب البائع أو تعيب المبيع بنفسه ففسخت لانه  
 كان متكثرا من الفتن وما اذا كان ذلك بعد القبض فان كان الخيار للبائع وتلف المبيع باقية أو اتلفه البائع أو اتلفه أو اجنى  
 أو اتلفه اجنى فثبت الخيار كما تقدم واذ افسخ البائع أو تعيب بنفسه فان فسخ المشتري فظاهر وان اجازة فلا راس له لما تقدم وما اذا  
 كان الخيار للمشتري أو لهما وتلف المبيع باقية أو اتلفه اجنى فالحيار باقى فان فسخ استرد الفتن وبضم القية البائع في صورة التلف  
 وبضمها الاجنى في صورة التلف للبائع وان اجازة للمشتري استقر عليه الفتن ولا شيء في صورة التلف لانه من ضمانه بعد القبض  
 وبأخذ القية له من الاجنى في صورة تلف الا جنى وما اذا تعيب بنفسه فان اجازة فظاهر وما ان فسخ فبضم الارض للبائع لانه  
 من ضمانه وما اذا افسخ البائع فان فسخ فلا شيء عليه وان اجازة فلا شيء لانه متكثرا من الفتن وما ان اتلف المشتري لفسخ ففسخ كما  
 تقدم انتهى خلاص من متن المنه من زيادة عليه (قوله عندنا بالامر الا الخ) فيه نظرا لانه يقتضي ان المتذكر الامر من الاخرين  
 مع انه لم يذكر ههنا اتخاذ كرها للتأرجح الا ان يقال المراد اننا اذا ذكرنا (قوله وهو ما يظن الخ) ان كان الصغير راجعا للامر المقصود  
 المقتضى وهو اول الثلاثة مع اخباره عنه بقوله وهو السلامة وما اذا كان الصغير راجعا للامر فلا يصح قوله وهو ما يظن الخ الا ان يقال  
 انه على تقدير راي وهو المعلق بغوث ما يظن الخ يكون قوله وهو السلامة راجعا لما يظن لان الباعث (قوله واذا وجد الخ) أي اطلع  
 المشتري وعلم ان المبيع معيب ولو فيه افسخ عند البائع وان لم يوجد عند المشتري كان الخ بايع بعض العيوب لا بشرط وجوده عند

المشترى بل يبقى العلم بسود هاتئة البائع كما لو التزقة والابق واما الحق بهما في الحشى بخلاف الضم والصان والبول الخ فلا  
يدن بسود هاتئة المشتري زياد على بسود هاتئة البائع فلفظوا: قد في المتن من الوجدان والعلم بالامن الوجود (قوله فلفظت زيوده)  
سأقي معنى الزاد اما القمع اذا صادف واحد المردود عليهم وقت الاطلاع على العيب والامان والضم والبطلان عليه مقورا بكتب  
الاطلاع على الصالح والافاق (قوله يقول الخ) صفة تليق وكان الاولى تأخير عن الصفة اذ حالته لا بد منه فيها الا ان يقال  
حذف من الثاني قد لا لانه لا (قوله نقصا صلاحيات الخ) اي قلصت عدمه كما لا بد في حقه معلقا وان زادت قيمته كما لا يخبر  
والخيل وكحل الضراب بخلاف ما يوجب (٢٣١) وسوده فيه كما لا يخال وأما ابدن وغل الصان والاكل والبيان الفحل (قوله كتمل عن

(الخ) أي سوا غلب وجوده كما ينسب إلى استوى وجوده وعقده كما ينسب إلى (قوله كشيرة) أي سوا غلب وجودها كنت سبع أو استوى الأمر أن كنت (ث) (قوله) واستند لسبب متقدم (الخ) أي أول يستند لكن كان أنشد بالباع وحده أوله حذفت من ضياع (قوله مثلا) أي وكقصاص أو قلته لمرض بسبب ترك صلاة (قوله مرض سابق) ومثل جرح سرى أو طاق جمل سابق على النقص سواء حدث بعد العقد وقبل النقص (الخ) ما تقدم أم لا (قوله إلى الموت) (الخ) ليس قبله بل لو زاد المرض قبلت فاته وجسم بالارش (قوله) وقشيري ورس المرض (الخ) أعلن أن المرض بالارش بالدرج سبع يخرج من النفس أي من عنه سواء تقدم أو تضرع مناسفة ذلك الجزء إلى النفس بقدر قوة نقص العلب إلى القوة سلما بخلاف السابق إذا وجع بارش على الشري فانه أنما وجع بقدر نقص القلب يخرج من النفس سواء كان النقص قبله أو بعده (قوله) ولما الأمر الثاني من (الخ) أن كان الضعيف أراجعا لثاني فهو الخلل وهو المقصود المخلو من الخلل يكون الأثر بقوله وهو المخصص وأما إذا كان الضعيف راجعا للضار فمحتاج إلى تقدير أي وهو المتعلق

[illegible]

فقال الأرض إلى أبي بلعش وبغيره فبعضه التالف لاشتماله على غيره وسواء التالف أو إذا ورد على الشيء مع غيره كان وردا للعقد على  
 على التسمية لا يفسد بل بغيره فبعضه التالف ويطلب حله بدل التالف (قوله والرد على الفور) محتمل لغتين المتقدمين وأول الدرس  
 وهذا النوع ان صادف أحد الوقت المطلاع على البيع أو المسمى والذهاب إلى الرد وعليه ان لم يصادف أحد فان رأى شيئا فوجبه  
 منها على مستحقه (قوله فسطل بالتأخير بلا عذر) أمامه العرف فلا يسطل كالجمل بل إن له الرد أو يكونه على الفور وكان معذورا في  
 ذلك بأن كان قرب عهد بالسلام بالنسبة إلى الأول أو عاها حلا بالنسبة إلى الثاني وكلا عذرا إلى قوله الشارح فإذا استعمل في  
 مدة العرف سقطت من الرد على ما قاله ابن جرير لا يسطل كلام غيره والأول هو المختار (قوله فبعضه المشتري الخ) أي يفسد عند واحد  
 من ذلك ان صادف وقت الإطلاق على البيع فان لم يصادف أحد فالواجب عليه السعي والذهاب فوراً وحاصل الكلام فيما إذا لم  
 يصادف أحدا من المردود عليهم أنه تأخر به الرد بدفعه وتأخر به الرد (٢٣٢) بالوكيل ويكون الركن ليس أهلا للتفاد

الموجود منها لم يصح الشرط لأنه اسقاط للشيء قبل نيته ولو بلف المبيع غير الروي  
 المبيع يحضه عند المشتري ثم علم به عيبا يرجع بالارش لتعذر الرد بقوات المبيع أما  
 الروي المذكور على ذهب سبي وزنه باقيا من عيبها بدفعه فلا ريب فيه أو الألف من  
 القرن فبعض الباقي منه مقابلا كبريت وقيل بالرد والعيب (على الفور) فبعضه  
 بالتأخير بلا عذر واعتراضه وصادف فلا يضره سبلا أو كل دخل وقتها كمنه حاجة  
 وتكمل ذلك أو قبل وقد ان الرضا كون البطلان عذرا كانه المبرور فبعضه المشتري ولو  
 وكه على البائع أو موكله أو وكه له أو واره أو رغم الارضا كمنه لفسده وهو كدف  
 الرضى حاضر بالبدل من رد عليه لأنه جاحجه إلى الرضا وواجب في نيات من البلد  
 وعلى المشتري اشد اشد فبعضه في طريقه الرد المبرور عليه أو الخ كمنه أو كل وكه له أو بعد رده  
 يجوز عن الانهيار بالتحسين بلزمه تأخذ بالبيع وعليه ترك استعمال التارك ركوب ما عسر  
 سوجه وقوده فلو استخدمه فبعضه أو تركه دابة مرجأ أو كافا فلا رد ولا ريب لا شعاع  
 ذلك بالرضا بالعيب ولو حدث عيب المشتري عيب سقط الرد القهري لا شعاعه بالبائع ثم  
 ان رضى بالعيب البائع رده المشتري عليه لا ريب له لعماد أو فبعضه بالارش القديم وان لم  
 يرض به البائع فان اتفقا في غير الروي على فسخ أو اجازة رضى لعماد أو القديم فذلك  
 ظاهرا والواجب طالب الاسكان سواء كان المشتري أم البائع لما فيه من تقرير العقد  
 الروي فبعضه في البيع مع رضى المشتري مع رضى البائع أو ما لحادث مع  
 القديم ليشتار ما تقدم فان أخا اعلامه بلا عذر فلا رد ولا ريب عنه. شعار التأخير  
 بالرضا ولو حدث عيب لا يعرف القديم بدونه ككسر بعض نعام وجوز وقبور بطبخ  
 مدود. بعضه رده بالعيب القديم بالارش عليه لعماد لأنه معذور وفيه أو ما لا امر الثالث

ككافر وناسق فالواجب على كل  
 منهما السعي فوراً إلى إلحاق المردود  
 عليه ان كان كل منهما حاضر بالملقوه  
 بخير بينهما حتى ياتي بالبيع عند مولا  
 يجب عليه البعش من التهود بل ان  
 صادف حد أو بعد ان فسخ عند واحد  
 وسط عنه الفور ولا يسطل حقه  
 بالتأخير وبالا استعمال لأن البيع  
 انقضى وأما إذا كان معذورا بمرض أو  
 سبب ولم يجد وكلا فبعضه البعش  
 والتفتش عن الشهود أن يفسخ عندهم  
 فان ترك ذلك فسقط حقه فان وجد واشهد  
 سقط وحسب الفور كما تقدم فعل هذا  
 ينزل كلام الشارح فيقول قوله فبعضه  
 المشتري على البائع الخ على الحالة الأولى  
 ويصل قوله وعاه اشهاد على الخ الحالة  
 الثانية وهي ما إذا لم يصادف واحدا  
 وقت الإطلاق على البيع (قوله ولو  
 وكه) أي في الرد أو كان وكلا فبعضه في  
 البيع وقوله في جانب البائع أو وكه  
 أي في البيع أو في قبول البيع المبيع

يصح كل (قوله أو رضى الأمر لما الخ) المراد بالرضي في صورته ما إذا كان المردود عليه حاضر أو بعده بالبيع ثم يدعى  
 على غيره ويطلب احصائه فان بدأ بالرد هو مطلق حقه (قوله وواجب في غالب الخ) المراد بكونه واجبا أنه لو عدل عنه إلى المردود  
 عليه الغائب بطل حقه هو الرضى في صورة الغائب الدهوي كما في شرح المنهجي ان، قول اشترى ثمن من فلان كذا اقبل وقبضه وأنه ظهر  
 بالبيع عيب وانى ففسخ البيع ثم ان لم يكن فسخ في طريقه يكون هذا انشاء وان كان فسخ يكون هذا اخبارا ويقع البيع على عوا  
 ثم يختلف بين الاصل فظاهر ثم يأخذ الحكم المبيع فان كان لغائب مال وفيه منه فبعضه المشتري وبالعيب (قوله فلا رد ولا ريب الخ) أي لا  
 لعدم لجهله بالحكم لو كان دفعه عنها بغيرها وكان يثق عليه جله أو لا يطبق به (قوله سقط الرد القهري) هذا انقباض القول المتأخر فبعضه  
 أي ما لم يحدث عليه عيب جديد (قوله سقط) أي حدث له بكر خسار بخس أو شرط والا فبعضه بذلك (قوله ثم ان رضى الخ) هذا وهم (قوله  
 رده المشتري الخ) أي يفسد بالار من المسد كورين (قوله وان لم يرض الخ) مقابل (قوله ثم ان رضى الخ) (قوله والواجب الخ) مقابل  
 قوله ان اتفقا في غير الروي على فسخ أو اجازة العقد (قوله فلا رد ولا ريب الخ) إلا إذا كان الحادث في سبب أو ان كان فسخه لم يضره  
 بل فبعضه ما تقدم (قوله ولو حدث عيب الخ) فنحن نقول سقط الرد القهري أي إذا كان القديم لم يضره في الرد ولا يضره فبعضه  
 (قوله ككسر بعض نعام الخ) أي بقدر الحاجة ولا فلا رد (قوله مدود معناه) أو ما حش وأغرف في كسرة الطبخ (قوله وهو ما يظن  
 حصوله) ان كان الفسخ راجعا إلى امر الثالث وهو المقصود المظنون الخ فلا يصح اخبار بقوله فهو التفسير إلا ان يقال على تفسير  
 معناه أي فهو مسبب التصريح وهو كثره أتابين

(قوله هذا الخ) ليس قبله من جهة الحكم وهو ثبت الخبار ولا في كونها مصادرة هو قد في الحرمة (قوله فثبت المشتري بالخيار الخ) هذا المصنف يفتي فيه لا في قوله ان ثبت بها الخيار سواء كان هناك تصرف أم لا (قوله فان كانت الخ) اعم من أن تكون مصادرة أم لا وسواء رعاها بعب التصرف أو بعب (٢٣٣) آخرها بأقالة أو تحالف (قوله سواء تلف الخ) يعم في رد الصالح (قوله والعبرة في

الترافع الخ) فيه قولان قيل نعم بلد البيع فان فقد فقهته بقرب البلاد له وقيل في المدينة الشعر بقفان فقد فقهته بها وقت الرد والشارح لم وافق لا هذا ولا هذا (قوله فروع الخ) أي ثلاثة الأول غرضه بتسديد ما تقدم من رد المبيع بالمبيع مكانه قال فله رد أي كسبه لا بعتن والفرع الثاني تسديد أيضا أي فله رد أي أن ثبت العيب بالبيعة أو بالتلفهما فان اختلفا صدق البائع ولا رد والفرع الثالث قصد به التسليم أي فله رد ولو معز باده المتصلة (قوله لا رد قهر الخ) أما بالرضا فيعوز على العقد (قوله بعب الخ) أي لا غيره كعقد المجلس أو شرط ببل اما الرضا بالشكل أو رد الشكل وإذا رضى بالعيب فليس له أن يشكك في العقد من القس ودفعه رد المبيع بعد التسليم هل المشتري وكذا كل بدائنة يختلف بدلا لانه فقرة رد على المالك (قوله كمن أي وكبر نصرة وتعلم صفة (قوله كمن الخ) الكاف للتفصيل لانه ليس من الزيادة لانه بعض المبيع حيث كان موجودا عند العقد (قوله فانه يتبع أمه في الرد) أي ان لم يحصل بها نقص بالولد أو بالامتنع الرد بالعيب وله الأرض (قوله المنفصلة) أي كونه حذو ما التقا واه ان فصل أم لا وأجروهم رد المصالح في الرد وهو ظاهر في غير الرد أما إذا ظهر

وهو ما ينضم حصره بالتفرير الفصل فهو التبرية وهي أن يترك البائع طلب النافعة أو غيرهما قبل بيعها اليوم المشتري كثره لأن فثبت المشتري بالخيار كان ما كثره ما كثره رد مبيعها صاع غريبه ألحق المصوب وان قل ألحق والتمسعت المصرا تصد الصالح بصددها كائن عليه في الأم هذا في يتقاعلى رد غير الصالح من ألحق وغيره سواء تلف ألحق أم لا بخلاف ما إذا لم يتقاعلى الرد والعبرة في التمر المتوسط من غير البلد فان فقد فقهته بالمدينة الشعر بقة وقيل بقرب بلد الترابية وثبت الخيار للمالك بالتبرية على الفور ولا ينضم خیاره ما يتم به بل كل ما كثر من الخبز والحب والفاكهة والأتان ولا رد مبيعها شيئا بل ألحق لأن الحب والفاكهة من غير ما يتبع عنه غالبا والأتان نجس لا يحوز فيه (فروع الخ) لا رد قهر البائع مبيع مضمون فيه من تغريق الصفقة ولو اختلف في قدم هيب يمكن عدونه صدق البائع في ماله فاقته الأصل من استمرار العقد ويختلف في جواربه والزيادة في المبيع أو ألحق المنفعة كمن يتبعه في الرد إذا لم يكن أفرادها كمثل قازن بيعاته يتبع أعمه في الرد وان باده المنفعة كالولد والأجرة لا تستم الرد بالعيب وهي ان حصلت في ملكه من مشتر أو باع وان رد قبل القبض لا نهان فرع ملكه وجس ما العتقة وماه الرضى الذي يدرها لخص الميراث ما كل منها عند البائع وتعميد الوجه وتوسيد الشعر وتخصه بثبت اختيار ألحق قرب الرقيق عدا تقبيل الكففة فظهر كونه غير كائن فلا رد له أنليس فيه كبر غرر (ولا يجوز بيع القرعة مطلقا) أي غير شرط قطع ولو تنفعة (الا بعد بدو صلاحها) فيعوز بشرط قطعها و بشرط قائلها سواء كانت الأصل لأحدهما أم لا فله لا نه على اقله وسلم نهي عن بيع القرعة قبل بدو صلاحها فيعوز بصدده وهو صادق بكل من الأحوال الثلاثة والعنى الفارق بينهما أن العاظمة بصددها غالبا لتلفها وكبر زواها وقيل ألحق الصالح ان بيعت منفردة عن الشعر لا يجوز البيع ولا بيع الغير المذكور والأشطر القطع في المال وان كان الشعر لشري وأن يكون المقطوع متفعا به وإذا كان الشعر لشري فيجب الوفاء بالشروط الا لمعنى لتكليفه قطع غرره عن غيره وان بيعت القرعة مع الشعر بغير شرط لان القرعة هنا تتبع الأصل وهو غير متعرض للفاقة ولا يجوز بشرط قطعها لان فيه جهرا على المشتري في ملكه ولا يصح بيع الباطن والبازنحان ونحوهما قبل بدو الصلاح الأشطر القطع وان بيع من مالك الأصل لما لم ولو باعهم أصوله فكسبه القرعة مع الشعر على المحدث بشرط لبس الزرع والقرع بعد بدو الصلاح ظهور المقصود من الحب القرعة للناك من بيع غالب كثر وعقب لانها ماعا لأحكامه وتعتبر ظهوره في سنه والاربي حبه كائن له والعقد في السبل لا يصح بيعه

بأنه إذا ارش وأما استثنى أوقات فله رد الأم (قوله لا يلحق قرب الرقيق الخ) وكذا تور حبه لا لتوهم المشتري كثره بالرد أو ألحق من غير شرط قطع وأما الفاء فأنها قد أتمت بها معنى المشتري ليس كذلك (قوله جواز بيعها بعد رد الصلاح من غير شرط قطع) وأما الفاء فأنها قد أتمت بها معنى المشتري ليس كذلك (قوله بعد رد الصلاح من غير شرط قطع) وأما الفاء فأنها قد أتمت بها معنى المشتري ليس كذلك (قوله لا نه على اقله وسلم نهي عن بيع القرعة قبل بدو صلاحها فيعوز بصدده وهو صادق بكل من الأحوال الثلاثة والعنى الفارق بينهما أن العاظمة بصددها غالبا لتلفها وكبر زواها وقيل ألحق الصالح ان بيعت منفردة عن الشعر لا يجوز البيع ولا بيع الغير المذكور والأشطر القطع في المال وان كان الشعر لشري وأن يكون المقطوع متفعا به وإذا كان الشعر لشري فيجب الوفاء بالشروط الا لمعنى لتكليفه قطع غرره عن غيره وان بيعت القرعة مع الشعر بغير شرط لان القرعة هنا تتبع الأصل وهو غير متعرض للفاقة ولا يجوز بشرط قطعها لان فيه جهرا على المشتري في ملكه ولا يصح بيع الباطن والبازنحان ونحوهما قبل بدو الصلاح الأشطر القطع وان بيع من مالك الأصل لما لم ولو باعهم أصوله فكسبه القرعة مع الشعر على المحدث بشرط لبس الزرع والقرع بعد بدو الصلاح ظهور المقصود من الحب القرعة للناك من بيع غالب كثر وعقب لانها ماعا لأحكامه وتعتبر ظهوره في سنه والاربي حبه كائن له والعقد في السبل لا يصح بيعه

(قوله كظهوره الم) انه في فسطاط النجدة وان كان كل مسألة منهما في جهة غير جهة الاخرى ويؤخذ من التسمية انه لا يلقى المشبه من الشروط الا في جهة في المشبه وهو اتحاد اجل والجنس والبستان والمقد والافضل حكمه (قوله ما دأب عليه) فمدح لوجوب السقي بمد القلة اما لثبوتها فيجب السقي مطلقا وعمل وجوب السقي اذا باعه الغرور حده (٢٣٤) فان باعها معا فلا باع الغرور ثالث

التشعر فلاسقي وان لا يتعذر السقي والا  
كان غارت العس او ذفت فلاسقي ولا  
يكلف ماء غيره (قوله ولا يجوز بيع ما فيه  
الربا الخ) هذا كان المتناسك ذكره افي باب  
الربا باعتدله وكذا المطعومات الخ لانه  
اشارة على شرط في المائنة التي هي شرط  
في بيع المطعوم عنه فكانه لا ويعتبر  
في المائنة ان تكون رجال الخفاف الا  
حاشا المتناهي والشرح (قوله اوفى  
احدهما الخ) يعني تحت الغاية في فكان  
الاو في قول ووفى احدهما (قوله  
الا لعن الخ) فيجوز بيع بعضه حتى  
اذا كان غير مقي بالناذر وغير مخلوط  
بالماء الا فلا يجوز ولا فرق في اقل بين  
الحليب وغيره فهو شرط بجلب آب و  
اشترط ان لا يغشى خالص من الزبد  
عنه او اقله خالص من الماء ويجوز  
لنعتن هذا بعض ما عدا الخبز فلا  
يجوز بيعه بغير الخبز ولا يجوز بيع  
الخبز بالزبد ولا بالخبز ولا بالخبز  
ولا بالخبز ولا بالخبز ولا بالزبد  
بالزبد ولا الاقطعة اذا كان فيه ملح  
والا لمثل مثله (قوله لاما غيبسا  
الخ) فته صورتان (قوله والواحد  
مقابل قوله واحد وقت صورته فلا  
يشترط فيها المائنة (قوله ان كان  
خبز) فته صورتان (قوله وان كانا  
من خبز) فته صورة واحدة (قوله  
وهما خبزتان) فته صورتان وزك  
مفهومه وله وهما خبزتان فته صورتان  
فتا عشرة (قوله والمائنة بين الخ) من  
تمام الدالة لان الجزء الاول منها يوجد  
في خبز الرطب بالقرمح انه لا يجوز  
(قوله وكذا بيع الاعراب الخ) صنعتي الخ  
(قوله خبزها) الخ اعرابا وخرصا او خرص  
عسى الخضر وخرصا وخرصا يتدرج في اى  
الجزء او فساد الخ (قوله فسادون خسة اى

بعض الخيرو من وهو على تقدير مصاف اي بقدر غرضها (قوله هيا دون خمسة اوسق) متعلق بمحذوف اي ومحل التعاضل  
 انما اذا هيا دون الخم (قوله هيا دون خمسة اوسق) بدل من قوله في بيع العرا بالان

(قوله ولا يصور شيء مثل المرأى باقى التعليل كالخروج والوزن) أى بان يباع نحوخ على التبرع نحوخ ناشق على الأرض ولو زوى النهر بلوز على الأرض بابس هذا والمراد ما يبيع انتموخ (٢٣٥) معلا بالقرصع بشرط الحلول والتناقص فخط اذا كان ما على النهر

ظاهرا غير مستور بأوراق واقه اعلم  
(فصل فى السلم) ما فرغ من الكلام  
على بيع بيع الاعيان شرع يتكلم على  
بيعوه لفظ السلم وهو نوع من  
اليوع الا انه يلفظ خاص وانما افرد  
يفصل لان له شروطا اذ قد وتفاصيل  
زائد على أنواع اليوع وكل من السلم  
والسلف اسم مصدر لاسلم وسلف  
والمصدر الاحلام والتسلف ولفظ السلم  
خاص بما فى الباب بخلاف لفظ السلف  
فمنه يفرق بين السلم والقرض (قوله دين  
الح) الباء الزائدة أى جعلته ديناً وهو  
المسلم فيه (قوله وتقدم تعريف الخ) أى  
شره وأما العطف بذكر الشئ والاخبره  
معناه لغو واغداً فكذلك ملاحظ من  
الخفصة ان معناه لغة الاستعمال وكان  
وجهه ان الشرع لما اوجب تسليم رأس  
المال فى المجلس فكأنه استعمله (قوله  
حالا الخ) أى خلافاً لثلاثة (قوله  
حالا ومثلاً) أى بالقياسه للسلم فيه  
فتكون حالا ومثلاً جلا من من السلم  
بمعنى العقد على سبيل الأستاذ المجازى  
من استناد الشئ لغيره من قوله كفى  
الامر بالمدينة (قوله بان يصرح بها)  
أى أو يطلق ويختصم (قوله فان  
قبل) هذا وارد على قوله اما الحال الخ  
وهو من طرق الخلافين (قوله بشرط  
سليم الخ) هذا ما فى المتن وقوله وان  
يتقا يعاقب التفرق فتكون مكر راعيه  
(قوله فلو اطلق) أى رأس المال أى  
لغيره وان كان مكرراً بلونه فى الغمة

التفاضل يتسام القراء يربوا الى الباتر كلاً والتفلسف فى رطب القتل وعيب الكرم لانه  
مطعموم بمطعم ولا يصور شيء مثل المرأى باقى التعليل كالخروج والوزن لانها مستورة  
بالاوراق فلا يتأخر عن غيرها ولا يختص ببيع العسرا يا بالقرصاء لاطلاق احاديث  
الخصصة  
(فصل فى السلم) ويقال له السلف يقال اسلم وسلم وأسلمت وسلمت والسلم لغة أهل المجاز  
والسلف لغة أهل العراق قاله الماوردى معنى لمات تسليم رأس المال فى المجلس وسلفاً  
لتقدم رأس المال والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا تدانتم  
دين الاية قال ابن عباس رضى الله تعالى عنهما تزلت فى السلم وغيره المحققين من أسلف  
فى شئ فيسلم فى شئ معلوم وزن معلوم الى أجل معلوم وتقدم تعريف السلم  
فى كلام المصنف أول اليوع (و) يبيع السلم حالا ومثلاً بان يصرح بها أما الخ  
فبالنسب والاجماع وأما الحال فبالاولى لصدع عن الضرر فان قبل الكتابة لا يصح الحال  
وتصح بالمؤجل اوجب بان الاجل فيها وانما وجب لعدم قدرة الرقيق والحلول ينافى ذلك  
و بشرط تسليم رأس المال فى مجلس العقد قبل زومه فلو تفرقا قبل قبض رأس المال  
أو زياه بطل العقد وقبل تسليم بعضه بطل فيها بقبضه وقبضه بقبضه من المسلم فيه فلو  
أطلق كانت البك دنانير دنى فى كذا عين الدنار وسلمت فى المجلس قبل التصريح  
ذلك لان المجلس خرج العقد وقبضه السلم الى فى المجلس وأودعه المسلم قبل التفرق جاز  
لان الودعة لا تستدعى لزوم المكركب يجوز زده اليه عن دينه كما اقتضاء كلام أصل  
الروضة فى باب ابا يهود كون رأس المال منفعة وتقتضى قبض العين ورؤيتها  
المال تتكى من معرفة قدره ولا يسل (أى فى تسامك) (فيه خمس شرائط)  
الأول (ان يكون) المسلم فيه (مضبوطاً بالصفة) التى لا يبرأ الوجود بها كالسبوب  
والادمان والتجار والشباب والذواب والارواق والاصواف والاحساب والاحجار  
والمدند والراسخ ونحو ذلك من الاموال التى تنشط بالصفات فى الاضبط بها كالتل  
لا يعم السلم فيه وكذا ما يبرأ وجوده كاللان الكبار واليوافق بغير الجواهر والجارية  
واختها وولدها (و) الثاني (ان يكون) المسلم فيه (حنياً) واحداً (لم يمتزج به) جنس  
(غيره) اختلاطاً بالضبط مقصوده كالمختلط المقصود الاركان التى لا تنشط كهرسة  
ومعجون وغالبه وخف تركب لا شغلة على نظاره وبطانة فان كان الخلف منفرداً مع  
السلم فيه كان جديداً وانما جديداً من غير جديده والا امتنع ولا يجمع فى اوراق المحلوطان كان  
مفرداً اما السلم فيه ولا يصر فى رؤس الحيوان لانها تجمع اجتماعاً مقصوداً ولا تنشط  
بالوصف (ولم تدل النار ل حالته) أى قصير غير مضبوط فلا يعم السلم فى خبز ومطبوخ  
ومشوى باختلاف القرض باختلاف تأثير النار فيه وتعد الرطب بخلاف ما ينشط

وكذا اشترط حله فى شرط احلا وهو صير امر ولو تفاضل قبل التفرق  
بل ولو كان جائزاً كانا بل قد يجوز الودعة ولو لم يكن مالاً كاصلا فى بعض صور الودعة كان أراد السفر ربحاً على الطريق فله  
أن يودعها كما فى بل ويجوز ان تصرف هتافاً هذه الحالة ولو كان التصرف يتوقف على زوم المكركب كالبسة والقرض ومصلحة الدين  
(قوله ان يكون مضبوطاً الخ) أى ان يكون له صفات فى الواقع تضبطه وتميزه فيخرج ما ليس كذلك (قوله الى لا يبرأ الوجود بها) أى  
الصفة فيخرج ما يبرأ وجوده بالاصح ولكن قوله لا يبرأ الوجود بها الخ ساقى فى المتن وقوله وان يكون موجوداً عند الاستحقاق  
الخ فيكون ذلك مكر راعيه الا ان يقال ان ما فى أهم معامتها (قوله والجارية واختها الخ) هذا أكثر مشاهد كيف يكون هنز زاندا  
ويجاب بانها كان يحتاج الى وصف كل منهما صفات على حدة كان اجتماعهما صفاتاً مكرراً (قوله لا ينشط مقصود الخ) هذا  
اصلاح من الشاغل لئلا يظن ان طراد الرطب ناصره على جوارحه فى جنس واحد فقط مع ابا يهود



في الحرب إذا كان منتهظا على عمله فإنه إذا تم ذلك وصرنا صاعدا في الصور وتم وجبة لا ينقطع حصة الاختلاط والاصل مقدور به يعود على الاختلاط (قوله وقيل لا يصح كافي الربا) أي كاتعني سبع بعضها يمن في الربا كذلك تمنع السلم فيها والمحدد الأول ومنه اختلاف في غير العمل الفضل واليمن امامها فاضتران في البابين (قوله جولة) أي مضونة بالانقضاء كانت من مهر او خشب مثلا او مدفونة بالمطرق بان كانت من حديد (قوله ولا يصح في الجدة) أي الكامل الم (٤٣٩) وكان الاولى تأخير ذلك عن الاسطال

(قوله ومع في اسطال) أي سوا مكان  
مقصود بالآية من الاحجار والاختلاف أو  
مطروقة بالمطرق أو مضروب في قالب  
شرط أن تكون واسعة الرأس وأن  
يكون جنبها واحد غير مغطى بخبره  
فإن كانت من حديد (قوله بشرط  
ورق الخ) كان الأولى ذكره عند  
قوله أن صنعه بعد ذكر جنسه الخ لأن  
كل ما في صفات المص في الواقع لا في  
قوله في القيد له بأن (قوله وهذا  
التوب الخ) تعيين رأس المال ليس  
هدفي البطلان بل المدارفة على تعيين  
المص قسموا مكان رأس المال مصنا  
أم في الزمة (قوله لاستتلاف اللفظ)  
أي ما فاء أوله لا آخره لأن أوله يقتضي  
الدينس وآخره يقتضي عدم الدينسة  
ففسد اللفظ فلم يكن يساعا (بنا) قوله  
لا يؤمن الانتفاع الخ هذا أصلاح من  
الشراح لغيره لأن مقتضى أمسي  
عن الحمل لا يصح وليس كذلك فأعاد  
الشراح أن التمين المضرا الذي لا يؤمن  
معه الانتفاع بل يخاف معه (قوله فلو  
أسلم) تفرع على قوله معين لا يؤمن  
معه الانتفاع وقوله ما إذا أسلم في غير  
طبيعة تفرع على منطوق قول المتن  
أن لا يكون من معين لا يؤمن الخ بأن  
يكون معينا يؤمن معه الانتفاع الخ  
وتظاهر الشراح أن المصدر على صخر  
الترقية فلا يصح أكبرها فصح وليس  
كذلك بل المدارجة في التفرقة وكثرة  
قاسكان تأنه من ذلك الحمل فيصح  
صغرا كان الحمل أو كسرا والأفلا يصح

كذلك أي صغيرا كان الحمل أو كبيرا أو ذكرا أكله أو شربه أو لم يولد له فمهره كالأنثى من التامر ح أمّا إذا أسقطت بغيره فلا يصح قطع مالا ينشيط متلف بعضه (قوله وإن يكون صاحبها حرة الخ) كان الأولى حقه لأنه ليس من التامر وط الزائد والفصل إنما هو عقود لبيان الزائد على البيع لا لبيان البيع (قوله بعد ذكر الخ) هذا الترتيب ليس بقابل لو قدم ذكر المهرات ثم ذكر المهرين والنوع مع (قوله بالصفان الخ) أي التي تقدمت في قوله وشرط ورفق الخ



(قوله آخره) أي أول آخوه (قوله وحل على الأول) وهو أول الشهر المذكور الذي انصرف اليه لفظ أول وهذا ظاهر في الأول وما لثانيتها فيها أقوال الأول أنه يصح ويحل بأول النصف الآخر من الشهر المذكور لأنه أول آخره وقبل يحل بالنصف الأخير أي حقا وتاليا وهذا هو العقد وقبل بأول النصف الآخر أي بشيئ بلال الشهر الذي بعده أن الأول حل بأول النصف الآخر وقبل يحل بأول الشهر كما مثله التي معها (قوله نعم الخ) فإني به قرضا مستقلا كان صوابا (قوله أن يكون موجودا الخ) يحصل هذا الشرط أن يكون موجودا عند التسليم ويحل الذي بعده أن يكون وجوده في الغالب أي كثيرا أو نادرا واعترض بأنه ينبغي أن الأول قوله فيما تقدم وأن يكون مما يصح به لأنه إذا كان معدوما كان مجهوزا عن تسليمه فلا يصح بيعه فلا يصح فيه فخر من عدم معناه لبيع عدمه سلم الآن مثال ذكره فوطه أقوله في الطالب (قوله وكذلك الخ) فصله لثلاث فيه (٢٣٨) (قوله مع الخ) متصفا كما تقسم

(قوله ولو ظن الخ) محتمر فقدم تقدير أي كان موجودا أي من غير مشقة لا محتمل والا فلا يصح (قوله فإن كان المسلم الخ) محتمر فقدم تقدير أي كان موجودا أصله العقد فإن لم يكن موجودا بجاه نفسه تفصيل (قوله وحل على ما اخترناه الخ) إنما كان ذلك نادرا فلا يلزم أنه محتمر لأنه يحتاج إلى وصف كل واحدة نصفه على حدثها أو اجتماعهما بصفتها فنادر (قوله في السلم المؤجل الخ) ليس قبدا في جميع الصور فلو علم من شأن الحال والمؤجل وقبل فيما بعدهما كان أولى والحاصل أن الصور عما ينشأ حال أو مؤجل وعلى كل فيه مؤجلة وألا وعلى كل محل العقد صالح أو غير صالح ويجب البیان في خمسة وهي ما إذا كان غير صالح سواء كان حالا أو مؤجلا وسواء كان له مؤنة أم لا فلهذه أربعة وكان صالحا وله مؤنة وكان مؤجلا يجب البیان أنهما في الجنسية والثلاثة التي لا يجب فيها البیان إذا كان السلم حالا أو مؤجلا صالحا لا يحتاج لبیان سواء كان له مؤنة أم لا أو كان صالحا ولا مؤنة والسلم مؤجل لا يجب البیان كما علم ذلك كله من الشارح (قوله لتفاوت الأجزاء الخ) علمت أن (قوله ويكتفي في تعيينه الخ) ببيان لمعنى المتن وقوله فكتفي احتضار السلم معطوف على قوله ويكتفي في تعيينه (قوله أما السلم الحال الخ) محتمر المؤجل (قوله اشترط البیان

أي سواء كان له مؤنة أم لا (قوله فإن عتاه الخ) راجع لمشتتين الحال إذا كان صالحا ومسئلة المؤجل إذا كان متضمنا صالحا ولا مؤنة لفعله (قوله بخلاف المبيع المعين) مقابل السلم الحال أي أن السلم الحال في تفصيل بخلاف المبيع المعين يتعين فيه محل العقد لتسلمه فلو شرط تسامح في محل غير محل العقد قد سدس أو كان محل العقد صالحا لتسلم أم لا (قوله لأن السلم الخ) أي من حيث هو يتقبل الأخرى بخلاف المبيع المعين (قوله فقتل) أي السلم شرطا تنضم تأخير التسليم وهو بيان محل غير محل العقد لتسلم أن كان محل العقد صالحا بخلاف المبيع المعين لا يتقبل التأجيل فلا يتقبل شرطا يتضمن تأخير القبض عن محل العقد

كذا أو شهر كذا أو سنة كذا لم يصح على الأصح أو قاله أول شهر كذا أو آخوه مع وحل على الجزء الأول كما قاله البصري وغيره ويصح التأجيل بالعقد جادى وبيع ونحوه الحرج ويحل على الأول من ذلك التحقق الأصح به نعم وقال بعد ذلك الفطري إلى الصلح على الأصح لأنه الذي يلى العقد قاله ابن القنفذ (و) الرابع (أن يكون) السلم فيه (موجودا) عند الاستحقاق أي عند وجوب التسليم لأن المجهوز عن تسليمه ينتج به فتحقق السلم فيه فإذا سلم في منقطع عند الحلول كالربط في زمن التسليم لم يصح تركه أو السلم سلم كافرا في عدمه نعم أن كان في يد الكافر وكان السلم الأصح ولو ظن تفصيل السلم فيه مشقة ظنية كقدر كثير من الباكورة وهي أول الفاكهة لم يصح فإن كان السلم فيه نوعا بحد أو نوع مع السلم فيه أن اعتدته غالبا منه لبيع ونحوه من العمالات وأن بعدت المسافة لقدره علموا الألفايص السلم فيه لعدم القدرة عليه ولو سلم فيها سم وجوده فاقطع وقت حله لم ينقض لأن السلم فيه يتعلق بالذمة فإنيته بفلاس المسترى بالفرن فيقتضيه المسلم بين نفسه والمصري حتى يحد فطالب به دفعه للضرر ولو لم قبل المهل انقطاعه عنده فلا خيار فيه لأنه لم يدخل وقت وجوب التسليم (و) الخامس (أن يكون) وجوده (في الغالب) من الزمان فلا يصح قبله بغير وجوده كما هو السلب بمحل يرض وجوده فيه لا تنفاه الوقتي بتسليمه نعم أن كان السلم حالا وكان السلم فيه موجودا عند السلم إليه عوض بغيره مع كافي الاستقصاء ولا خيارا واستقصى وصفه عن وجوده كالأكل الكدابر والبراقع ومارية وأخها أو ثباتها أو عتيا أولها وما وشاؤه مطلبها فإن اجتماع ذلك بالصفات المشروطة فيها نادر (و) السادس (أن يذكر) في السلم المؤجل (موضع قبضه) إذا عقد بموضع لأصله لتسلم كالنابذة أو يصلح ويحل السلم فيه مؤنة لتفاوت الأغراض فيفراد من الأمكنة أما إذا صلح لتسلم ولم يكن له مؤنة فلا ينسب ما ذكره ويتم مكان العقد لتسلم للعرف ويكتفي في تعيينه أن يقول تسليمه في بلدة كذا إلا أن تكون كثيرة كعقداد والصوره فكتفي أحضاره في أولها ولا يكتف أحضاره إلى منزله ولو قال في أي البلدا نشئت فسد أو في أي مكان شئت من بلد كذا فإن اتسع لم يجز والأجزاء سلمه كذا أو لم يلكذا فهل يفسد أو يصح وينزل على تسليم النصف بكل بلدة وسكانهم كما قال الشافعي الأول قال في المطلب والفرق بين تسليمه في بلدة كذا حيث يصح وتسليمه في شهر كذا حيث لا يصح اختلاف القرض في الزمان دون المكان فلو عني مكانا بقرى ونوح عن صلاحية التسليم تبين أقرب موضع صالح له على الأقصى فال وضمن ثلاثة أو جهه أما السلم الحال فتمتيع فيه موضع العقد لتسلم نعم أن كان غير صالح لتسلم اشترط البیان كما قاله ابن الرقة فإن عتاه غيره تبين بخلاف المبيع المعين لأن السلم قبل التأجيل قبل شرطه

(قوله والمراد بموضع العقد الخ) واجمع المسلمين الخال اذا كان المثل صالحا والمستثناة التوكل اذا كان صالحا ولا مؤنة بله (قوله أو القمار) أو بمعنى الزواجر المعقود منه م ر وعند ابن جرير وشيخ الاسلام على بابها وضد (قوله لكان في معنى الخ) انما لم يكن منه لان بيع الدين بالدين (٢٣٩) أن يكون الدينان ثابتين من قبل وهما منشأان ثابتان من قبل (قوله ولو أخل الخ) محترز

قضا حقيقيا (قوله وقضه الخ) وبالأولى اذا لم يقضه (قوله سواء أذن الخ) أي اذا تأجده أخيه اذن الحواة (قوله ولا يشترط تعيين الخ) هذا انقضى فهو مكرر (قوله لا يدخله خيار الشرط) تفسير بقوله ناجزا (قوله لانه لا يحتمل) أي بالتمسك برأس المال أو بالمسلم فيه قبل (قوله لانه) علة لكون الخيار أعظم غررا (قوله ذائع من المك) أي ان كان الخيار لهما أو للمسلم وقوله أومن لزومه أي ان كان للمسلم البسه (قوله لو احضر الخ) قيد سابق محترز وقوله المؤجل قبل ساق محترز (قوله أجبر على قوله) أي عينا (قوله سواء كان لؤذي الخ) فالنظر هنا لجانب المسلم لكونه قبل وقت التسليم (قوله فان أمر الخ أخذه الحاكم) وكذا ما استدلوا به اذا أوقف بعد المثل فوجد المسلم ما شافيا أخذه ولو كان له مؤنة في هذه الحالة (قوله ولو احضر الخ) محترز المؤجل والمراد اخل اصالة أو عرضا (قوله أجبر المسلم على قوله الخ) والمتصور اليه هنا وجانب المسلم لانه في وقت التسليم وفي محله (قوله ولو ظفر الخ) محترز احضر الخ (قوله ولنه مؤنة) المراد بها ما يتحمل مؤنة النقل وارتفاع الاسعار في محل الظفر (قوله ولا يصحها المسلم) له مورثان بان يدفع الاجرة للمسلم البسه أو يكسرى ويدفع الاجرة بخلافه فيما اذا تمسك المسلم البسه المؤنة فالمراد به ان يحسب كسرى ويأشتر

تضمن تأخير التسليم بخلاف المبيع والمراد بموضع العقد تلك الحالة لان موضع العقد (و) الساسع (ان يتناضيا) أي المسلم والمسلم اليه نفسه أو ثابته رأس مال المسلم وهو الحق في مجلس العقد قضا حقيقيا قبل التفرق أو انقضاء الأثر كما تفرق كاسر في الخيار اذا تأخر لكان في معنى بيع الدين بالدين ان كان رأس المال في الذمة ولان في المسلم غررا فلا يضمن اليه غررا بخلاف رأس المال ولا يضمن حلول رأس المال كالصرف فلو تفرق قبله أو الزامه بطل العقد أو قبل تسليمه به بطل فماله يضمن وفيما عاقله من المسلم فيه وضع في الناقض بطله وخرج بقيد الحق في مال أو مال المسلم اليه رأس المال وقضه المسلم البسه في المجلس فلا يصح ذلك سواء اذن في قضه المبيع أم لا لأن الحواة ليست قضا حقيقيا فان افعال حلبه يؤدي من جهة نفسه لان جملة المسلمين ان قضه المسلم من المال عليه أومن المسلم اليه بعد قضه بالذمة وسلم اليه في المجلس مع ولا يشترط تعيين رأس المال في العقد بل الصريح جواز في الذمة فقال اصل البلد بنار في ذمتي في كذا ثم عين الدينار في وجهه في المجلس قبل انقضاء ذلك لان المجلس هو م العقد فحكمه فان تفرقا أو تخارفا قبل بطل العقد (و) الثامن (ان يكون العقد ناجزا لا يدخله خيار الشرط) لهما ولا لاحد ههنا لا يحتمل التأجيل والخيار أعظم ضررا منه لانه مانع من المك أو من لزومه وأحترز بقيد الشرط عن خيار الخاسر فانه ثبت نفسه لعموم قوله صلى الله عليه وسلم البعان بالخيار ما لم يتفرقا والمسلم يبيع شيء موصوف في الذمة كاسر (تت) لو احضر المسلم اليه المسلم فيه المؤجل قبل وقت حلوله فامتنع المسلم من قبوله لغرض صحيح بان كان حيوانا يحتاج لمؤنة لم وقع أو وقت اغارده أو كان غررا أو خيارا بدا كله عند المثل رطباً او كان يحتاج الى مكان له مؤنة كالخطبة الكثيرة لم يجره في قوله فان لم يكن فلم غرض صحيح في الامتناع أجبر على قبوله سواء كان لؤذي غرض صحيح في التجهيل كذلك من أوشمان أو مجرد به ذمة أم لا كما افترضنا كلام الرض لان عدم قبوله له تمت فان امره على عدم قبوله اخذها كره ولو احضر المسلم في الحال في مكان التسليم لغرض غير البراءة أجبر المسلم على قبوله أو لغرضها أجبر على القبول أو الأبراء ولو ظفر المسلم بالمسلم اليه بعد اخل في غير محل التسليم وطالبه بالمسلم فيه ولفقه مؤنة ولم يصحها المسلم عن المسلم اليه لم يلزمه الاداء لو طالبه بغيره وان امتنع المسلم من قبوله في غير محل التسليم لغرض صحيح لم يجره على قبوله لتضرده بذلك فان لم يكن له غرض صحيح أجبر على قبوله ان كان لؤذي غرض صحيح كتحصيل براءة الذمة ولو اتفق كون رأس مال المسلم جملة المسلم فيه فاحضره المسلم اليه وسبق قوله

(فصل) في الازن وهو لغة الثبوت ومنه الحالة الازنة وشرع جعله من ما لم يوثق به من يستوفى منه عند تعذر وفاته والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى قرهن مغيضة

الاكثره ودفع الاجرة ولا يجوز دفع الاجرة للمسلم لكتري به لانه في معنى الاعتراض وهو محتمل (قوله) (فصل في الازن) لما فرغ من الطرفين الذين ذكرهما من اطراف البيع المتشترع في الترجمة الثانية وهي قوله وغيرها من المعاملات أي سواء كانت تجارة من أحد الجانبين أو من الجانبين أو ما كانت من اثنين أم من واحد (قوله جعل عن الخ) اشتمل هذا التعريف على اركان الازن التي لا يخلل سلبها جاعلا ويجعل لا عند موصفة وفيه اركان صريحة (قوله منها) من الاستدناء فبعد ما اذا كانت محسنة من الدين أو موصوبة أو اقل كحكمة يتشكلا فانها تكون موهوبة وأما اليسار يصير برهونا لا يعتد آخر

(قوله قال القاضي الخ) انما يحتاج لذلك لان رهن الخ جواب الشرط وجواب الشرط لا بد ان يكون جملة غالبة عنه بانه جملة او بلا لانه  
 يعني ارهنا الخ وهو مطالب الاصحاب الذين فككون ارهنا بمعنى ارهنوا واقتبوا واصل الهمزة لانه من قبض واظهاره مطلب  
 للذين دليله ساقى الآية ويكون ارهنا باقيا على معناه لا يعني ارهنوا ويكون اقتبوا بقطع الهمزة من اقتبض واجاب بعضهم  
 بجواب آخر وهو ان رهن غير مستند بحذف اى قالدى (٢٤٠) بنونين به رهن او بالعكس (قوله)

قال القاضي معناه قارهنوا واحصوا لانه مصدر سهل جزاء لقسر بالغاء غير مجرى  
 الامر كقوله تعالى فخر برقية وخير اصعين انه صلى الله عليه وسلم رهنه دره عند يهودى  
 يقال له ابراهيم على ثلاثين ماعا من شعير لاهله والوثاقى بالمخوف ثلاثة شهادة ورهن  
 وخمان بالشهادة تلوف اهدوا والاشتران تلوف الاقلاص وان كانه اربعة مرهون ومرهون  
 به وصيغة وقادان وقد يداند كراكن الاول وهو المرهون فقال (وكما سار سبه) من  
 الاعيان (جازرته) فلا يصح رهن دين ولو رهن هو عليه لا غير مقدور على نعم له ولا  
 رهن منفعه كان رهن سكي داره معدة لان المنفعة تلتف فلا يصلح بها استثاق ولا رهن  
 عين لا يصح بهما كوخف ومكاتب وام ولد يصح رهن المشاع من الشريك وغيره وقبض  
 يتسلم كله باقى البيع فككون بالتلفه في غير المنقول وبالنقل في المنقول ولا يجوز زنه  
 بغير اذن القرض بل فان ابي الاذن قال رضى الميرين يكون فيه الشرط جاز وباب عنه  
 في القبض وان تنازعا نصب الحاكم عدلا يصحكون فيه لهما ويستثنى من مطلق كلام  
 المصنف سورتان لا يصح رهنه او يصح بهما الاولى المير رهنه باطل وان سار سبه  
 لما فيه من الضر ولان السد قد عوت بما فاعطى لمقصود الرهن الثانية الارض المزروعة  
 يجوز بيعها ولا يجوز رهنها ومن مفهومه ضرورة بيع رهنها ولا يصح بيعها وهي الامه التي  
 لها ولد غير مملوك لا يجوز افرادها بها البيع ويجوز زياره عند الحاجة باعانا ويقوم  
 المرهون فتمت ما موصوفا بكونه حاشنا ومحض ربا ثم يقوم مع الخرافة لانه قد عرفت فيه  
 الاخر ووزع الفين علمه ما نلتك النسبة فاذا كانت فيه المرهون مائة وقيمتها من الاخر  
 مائة وخمسين فالنسبة بالاثلاث فتعلق حق الميرين بلثي الذين ثم شرع في الركن الثاني  
 وهو المرهون به فقال (في الدين) أى بشرط المرهون به كونه دينا فلا يصح بالعين المضمونة  
 كانه موصوفا بانه مضمون ولا يصح المضمونة كمال القراض والمودع لانه تعالى ذكره  
 في المداينة فلا يثبت في غيرهما ولا في الاستوفى من رهن المرهون وذلك بخلاف افترض  
 الرهن عند البيع (تنبيه) يؤخذ من ذلك مسئلة كثيرة الوقوع وهي ان الواقف يشف كتبنا  
 وبشرط ان لا يخرج منها كتاب من مكان يحسبها فيه الارهن وذلك لا يصح كما مر به  
 الماوردى وان اقبى القفال بخلافه وضعف بعضهم ما افق به القفال بان (ارهن) احد  
 المستحقين والارهن لا يكون مستحقا بالمقصود بالرهن الوفا من رهن المرهون عند التلف  
 وهذا الموقوف وتلف بغير تعدل لا تقرب لم يضمن وعلى الغاء الشرط لا يجوز اخراجه  
 برهن ولا بغيره فكأنه قال لا يخرج مطلقا ثم ان تعذر الانتفاع به في محل الموقوف فيه

درهه) وهي ذات الفضول تعد  
 الحرب انه افتنك اوبكر بسعدمية  
 (قوله اربعة) اى اجمالا والافهس  
 ستة تفصيلا (قوله فلا يصح  
 رهن دين ولا منفعه الخ) محرز عن  
 (قوله ولا رهن عين لا يصح بيعها)  
 محرز يصح بيعها (قوله) وبصح رهن  
 المشاع) تنبيه في المتن كنهه قال الا فرقى  
 في العينين ان تكون مشتركة او غيرها  
 وكذا الفرق بين المنفعة والموصوفى  
 الفضة (قوله ولا يجوز زنه الخ) خص  
 ذلك بالمنقول فخصه بان العقار يجوز  
 فيه ولا يكون ضامنا فيه لحصة الشريك  
 والفرق ان البعلى المنقول حصة وعلى  
 العقار حصة فلا يظهر فيها التعدى  
 (قوله صورتان) بل اكثر وانما اقتصر  
 علمه على اكثر وقوعهما (قوله الارض  
 المزروعة الخ) هذا ضعف والمعدنه  
 يصح بيعها ورهنها (قوله اى له اولد)  
 اى من غير السيد بان كان من زوج او  
 من زنا (قوله في الدين الخ) معنى على او  
 السببية (قوله ولا يثبت في غيرهما ولا في الاستوفى الخ) لانه  
 نادامت العين باقية قالوا جبردها وان  
 تلفت فان كانت غير مضمونة فلا ظرم ولا  
 دين وان كانت مضمونة فان قمتها  
 وان كانت دينا فذمة الغاصب مثلا

لكن لا نستوفى من المرهون لان الدين الماد كوراغنا ثبت بعد الرهن ويشترط في الدين ان يكون موجودا  
 قبل الرهن وهذا الدين وجد وبت بعد الرهن (قوله مر ذلك) اى من قوله فلا يصح الرهن من اومن قوله لانها لا تستوفى الخ (قوا)  
 وذلك اى شرط الرهن الخ (قوله اذ المقصود الخ) ظاهره انه تعليل لما قبله ولا يظهر ومضى الحقيقة وجهه ان لا تصدق كلام الفقهاء  
 قولوا لان الخ لكان اولى (قوله بغير تعدل الخ) ليس قيدا وهذا اذا حكاى الرهن من جهة الموقوف عليهم وما اذا لم يكن فقوليد  
 عدم الضمان والاشتم (قوله لم يضمن الخ) اى فلا قائد فالرهن فكان شرطه بالظواهر يفرض الضمان فان قائد فالرهن لانها لا تستوفى  
 من المرهون لان قيمته بعد تلفه دين حدث بعد الرهن فلا تستوفى (قوله وعلى الغاء الشرط الخ) فكأنه قال لا يخرج اصلها  
 الانتفاع به في محله والاخر وما اذا لم يبلغ شرط الرهن بان ارد الرهن القدرى فلا يخرج الا برهن ولكن ليس رها مشاء  
 بل للوقوف فقط (قوله ثم ان تعذر الخ) مان شرط ان لا يخرج من خزائنه ومسجدا ورواقه



(قوله ولو ربح نصف المثل) فربحه ثلثه المثل أي أن كلام المتن مقيد بثبوت ثلاثة أن يكون العقد واحدا وأن لا يستعد الراهن أو المرتهن (قوله في الجرح) هذا الفروع من معنى المتن (قوله كالوصلها المثل) (٢٤٢) هذه نسخة ظاهرة وهناك نسخة سلامه ضمير المتى راجع

للمدين والمقر الذي بعده المدين  
وهذا ضمير اخصه فكان أو واجب الفصل  
في الثاني بأن يقول سلما بأموه واجب  
بأنه قد يجوز أن يصل عند اتحاد الرتبة  
كما قال ابن مالك في اتحاد الرتبة الم  
(قوله كرهون) أي فليس له تصرف فيها  
لا يأكل ولا يبيع ولا ضميرها وحمل المنع  
في غير التصرف لبقاء الدين ولا في حوز  
وبشبهه الاعتاق ولا بلذ من موصري  
في حوز (قوله كرهون الم) فنية  
القبضه إن الوارث لو أدى حصة رقبه  
التركة لم يملكه وليس كذلك لأن يقال  
القبضه في مطلق التعلق لأن كل  
وجه (قوله فلا يتعلق الدين بزوائد  
التركة) أي التي حدثت بعد الموت  
كولد ابن جلت بعد الموت وعشر مهر  
ملا فقهى الوارث تصرف فيها بأزواج  
التصرفات من قبض الوارث عن زوج  
أخضر وعليه دين فإن الدين يتعلق  
بمقدار ما كان موجودا من الزرع وقت  
الموت وما زاد حتى السائل فهو الوارث  
(قوله ولوارث أسماها الم) أي فلا  
يصبر على بيعها لاحتياز بلد لأن  
الأصل عدم الزيادة فلا يلزم الوارث ما  
زاد على قيمة التركة  
(فصل في الجرح الم) ذكر بعد الرهن  
لأن الزامن من جهة المجهور وعليه كما  
سألت (قوله المنع من التصرفات المالية)  
أي سواء كانت في العين أو في الذمة  
بأنه ليس لغير المخلص أو في العين فقط  
بأنه ليس للمالكة ليست قبدا وكذا  
الولايات والعبادات في المجهور  
والولايات في المصحب ويجب بأنه اقتصر  
على ذلك لأنه عام في أنواع المصاحب (قوله  
واستأوا البتاي) أي احتبر وهم قبل  
البلوغ لا يستحب تبنيهم لبعدهم السلوك  
(قوله لمصلحة المجهور وعليه) أي لحفظ  
ماله وهم ثلاثة فقط (قوله لمصلحة الغير

(فصل في المهر وهولته المنع وشتره المنع من التصرفات المالية والأصل فيه قوله تعالى  
واستأوا البتاي حتى إذا بلغوا النكاح إلا أنه قوله تعالى فإن كان الذي عليه الحق  
سقبها الآية (والجرح) ضرب (على) جاعلا ذلك كمرهم منها (سنة) والجرح نوع  
شرع لمصلحة المجهور وعليه نوع شرع لمصلحة الغير فانوع الأول الذي شرع  
نفسه ضرب على ثلاثة فقط الأول الجرح على (المصبي) المصبر كذا كان أو أثنى ولو جعرا  
إلى بلوغه فنقل بلا فاض لأنه حرثت سلاتا من فلا تزوق زواجه على فلان وغير  
في المصالح ككثير بلوغه رشدا قال الشيخين وليس اختلافا ثم يقال من عبر بالثاني أراد  
الاطلاق الكلي ومن عبر بالأول أراد المصحب وهذا أولى لأن المصحب سبب مستقل  
بالجرح وكذا التبني وأحكاما متقاربة (و) (الشافي الجرح على المجهور) إلى إقامته منه

واقصر منهم المصنف على ثلاثة أو صلها غيره إلى مبعين (قوله وأحكامها متقاربة) أي لأن السببه تتبع عبارة  
في الإقرار ووجه سببه في بالتبني وفي النكاح والطلاق والطلاق وشع عهده كما في باقي الأقسام من الصل الإجابات فلو كان

السنة والعشرون شأ واحد الخازن من الصبي التبرعات المذ كور فلو است كذا ك (قوله المفسر) أي بعد بلوغه رشدًا وهو قبله الحاكم أو بلغ غير مصلح له ودينه وهذا الثاني محله ورعله شرعا والاول محله حرمه حاشا لغيره وبني قسم ثالث وهو من بلغ مصلحا له ودينه ثم بشره بغيره القاضى فهو غير رشيد ايضا لكن تصرفه صحيح ومثاله سنة مهمل (قوله ان استقل) أي بان كان رشدا (قوله في مال مولاه الخ) (٢٤٣) فان قلعت مولاه لايصم تصرفه من ابن زوجه الدين ويصور دين الاتلافات (قوله بطلبه) أي

مع طلب الغرامة منهم والى الاطلاق (قوله ولادين ماله او انقص) لكن لو طلب الغرامة منهم وامتنع من الوفاء وجب الجرم لكن ليس جرم صرف فلا تجرم عليه استحكامه (قوله والمراد بماله الخ) جواب عن سؤال كان سالنا مال المراد بماله الذي يعتبر ز يادنا من عليه فاجابه بانه مال العبد البصير أو الدين الذي يتصور الاداء ما بان تكون الدين حاضر فيم يتعلق بها حق والدين حال على موصي مقروا به بدنة بخلاف غير ذلك فلا يعتبر في القاطنة وبعد ذلك اذا هرعدي الجرم له كسواء يتصوره الاداء لا وسواء كان اعباء او منافع وتعمد لم يحدثا بغنا تبعية او فرض او شرافة ذمعة او كسب (قوله ومنافع) أي التي لا يتصور الاداء منها بان يمكن احرازها والا اعتبر وتلك المنافع ملكها بوجه أو وقف (قوله ويبيع) أي بعد الجهر وجوبه بصل القاضى فوراً ويكون البيع بحضوره أيضا ويبيع كل شئ فوسقه وتسلم ما يضاف فساد ثم الحيوان ثم العقار (قوله فقلعه السنة) بشرط أن تكون السنة تقضى بطلنجه واراوصية في سفر أو معاملة (قوله المر من) أي حقيقة أو حكما بان وصل الحاة تقطع بموته فيها كالتبديم للقتل واضطرار الخ في ركاب السفينة والقام القتال واسر من اعتاد الاسر لكتاد وقتلهم فهذا كله ملحق

فنبطل بطلان فاض كافر على الصبي (د) الثالث الجهر على البالغ الصبي (المبذر ماله) كان يرميه في بحر أو غيره أو يضيعه ما احتمال غبن فاش في معاملة أو يصرفه في محرم الا في غير كسدة ولا في محرم مظاهر وملابس وشراء اماء كثيرة للتعن وان لم تلق بماله لان المال يتقيد بتمتع به وبلنذبه وذهنته انه ليس بمهرام وهو كذا في غير ان صرفه في ذلك بطريق الاقتراض ولم يكن له ما يوفيه به غرام (د) النوع الثاني الذي شرع لمصلحة الغير ضرب على (الغالب) وهو (الذي ارتكبه الدين) الحالة اللازمة الزائدة على ماله اذا كانت لا تدعى فيه غير عود وهو باقية انه ان استقل او على ولم يفي مال مولاه ان لم يستقل بطلبه أو بسؤال الغرامة ولو زواجهم كاليامه فلا جهر بالمؤجل لا مالا يطلبه في الحال واذا جهر بماله لم يحل المؤجل لان الاصل مقصوده فلا يقرب عليه ولو جبن المدين لم يحل دمه وما وقع في أصل الزمته من جميع الحلول به نسبته الى السهو ولا يحل الابالوت أو الردة انصبة بها أو استرقاق الحر في كائنه الا بقي عن النص ولادين غير لازم كغيره كالمدين من اسقطه ولادين مساو له أو انقص عنه ولادين لله تعالى وان كان فوراً با كائنه الا في غير ذلك خلافا لبعض المتأخرين والمراد بماله الحال البصير أو الدين الذي يتصور الاداء من خلاف المنافع والمصوب والغالب وضربها ويبيع في الدين بعد الجهر لم يمكنه وتادمه ومكرهه وان احتاج الى خادم أو مكرهه زمانته أو منعه لان شخصه لا يتركها اسبل فان تعدد فعل المدين وترك له دست ثوب يلقى به وهو قس وسراويل ومندبل ومكعب وراذق الشناعة أو قربة ولا يجب عليه أن يزوج نفسه لبقية الدين لقوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة وتواذ ادعى المدين انه معسر أو قسم ماله بين غرماؤه وزعم انه لا يملك غيره وانكر وامازجه فان زعمه الدين في مقابلة مال كسراه أو مرض فقلعه اليانة بعصاه في الصورة الاولى وبانه لا يملك غيره في الثانية وان زعمه لافي مقابلة مال سواء كان باختياره كخيمان ومداق أم بغير اختياره كارض خبائه صدق بيمينه (و) ضرب على (المر من الخوف عليه) بما يستعفه عن شأه الله تعالى في الوصية (فما زاد على الثلث) لحق الزوجة حيث لا دين وفي الجنبه ان كان عليه من مستغفر (و) ضرب على (العبد الذي لم يؤذن له في القارة) لحق سيده وعلى أئكتة حتى يمددوه تعالى زاد النسخان في هذا النوع وعلى الزمان في السن المراد من لحق الزمان على المرء من قبل المدين والى ورده على المدين ثلاثين نزعاً فيما جهر لحق الغير وسبقه الى منعه ما شئ السبي من اراد فطرحه ذلك في المهمات قبل من صار له منه ذلك (وتصرف) كل من (الصبي والمجنون والسفيه) في ماله (غير صحيح) أما الصبي فانه مملوك العبارة والولاية الامانة حتى من عبادة جبروا ذن في دخول

قوله ويبيع ما يتركه المدين في مال مولاه

بالمريض والجهر على المر من بالنسبة لغيره عات كوفته ودمه ووصية وقد قوتحت وأما البصير وسره وهو الذي انقرضه فصحيح (قوله والعبد البالغ) والجهر عليه بالنسبة لغيره عات مطلقا (قوله غير صحيح) وما قصصوه ان تلف في اذهم أو اتلفوه ونصب على صاحبه ان كان رشدا أو تلف قبل طلب من صاحبه وقد وبانه زور المدين مثلاً ولا يملكهم وأما اذا تلف ما احذوه من غير رشدا ومن رشدا بعد طلبه لحقه وامتناعهم من رد أو عتوه منه خبرا ذنه فانهم يتخونه في مالهم ان كان يبرأ من الزنى والا فلا ضمان على الزنى واذا كان ذلك في التلف في الآثاف أولى وأما باقي التتبي الى ان كلاً أو تلفوه أو تلفت في الضمان راجع ابن عباس العبادي اذا كان غير مكاتب وأما المكاتب فاجهر عليه في التبرعات كاله زانية او مرض والصدقة وامانة مرغاة نصبة واذا كانت في الذمة أو الألاء







الاصحاح المثلثون حواما الم (استثناء منقطع لانها جندوم وما قبله صريح حلال (قوله على انكار) كان الاولى ان يكون على غير  
 الزمان انكارا وسكوت (قوله الثاني الم) كان الاولى حذفه لانه ليس فيه ابل يجوز في الاصل ان احصا (قوله ثم تصالحا على الم) أي  
 صرح الصلح الناطقة الثلاثة وكل واحد يحتاج قبل ذلك فذكر الفارح دليل الأخيرة بقوله لانه في الصلح الم وما لا اثنتين الا وثلاثا كساق  
 ذلكهما في قوله ويلقي بذلك (قوله اوبسجه) كان الاولى حذفه (٢٤٩) لانه بعدد الصلح على غير المدعي به

(قوله يلقى) أي في الإعلان الم  
 وأما كان مطلقا لان النطقين لا يبان  
 فيه وانما في الاولى منهما ان كان صادقا  
 ولا تافيا الثاني اوبسجه الثاني ان كان  
 كاذبا ولا تافيا الاول كما هو مفسر في  
 الحنفى والشافعي يحتاج اليه في الاول  
 أي اذا صلح على نفس المدعي دون  
 الثاني أي اذا صلح على غيره لثاني  
 التعليل فيه وفي ذلك قال الشيخ القلوبي  
 الاولى يصدق قوله أو بعضه هنا (قوله  
 ويلقى بذلك الصلح على المدعي به الم)  
 وله صورتان أي سواء كان المدعي يتركها  
 لغيره عليه أو يأخذها المدعي من  
 المدعي عليه وكل منهما باطل كما تقدم (قوله  
 فقول المتهاجم الم) مفرغ على ما تقدم  
 من تصور الصلح الباطل بغيره (قوله  
 فقول المتهاجم الم) مستند وقوله ان جرى  
 مقول القول وجواب الشرط مخوف  
 أي فيقبل وقوله صلح خبر ولفظ المتهاجم  
 النوع الثاني المصلح على الاستسكار  
 فيقبل ان جرى على نفس المدعي وكذا  
 على بعضه (قوله وان لم يكن في الحرر  
 ولا غيره) والذي في المصدر النوع  
 الثاني الصلح على الانكار فيقبل ان  
 جرى على غير المدعي به (قوله والقول  
 بأنه لا يستقيم الم) قائل ذلك الاستنوي  
 ولفظ قول مبتدأ (قوله لان على ولباء  
 الم) توجه للاحترار أي ان وضع  
 الصلح ان يكون معناه اثبات احدهما  
 من قولك تدخل عليه من الثاني ما حوذا

الزوجين عند الشقاق وصلح في المعاملات وهو المراد هنا والاصل فيه قبل الاجماع قوله  
 تعالى والصلح خير ونبرا الصلح جائز بين المحلن الاصلح احل سرا ما اوجرم حلالا ولفظه  
 يشدق فقولك بين وعن ولا اخذ على والباء قد غلبوا وهو قسمان صلح على اقرار وصلح على  
 انكار وقد بدأ بالقسم الاول فقال (وبيعم الصلح مع الاقرار في الاموال) الثانية في الذمة  
 فلا بيع على غير اقرار من انكارا وسكوت كما قاله في المطلب عن سلم الرازي وغيره كان  
 ادعي عليه دارا فأنكر او سكنت ثم تصالحا عليها او على بعضها او على غير ذلك كسوء اودين  
 لانه في الصلح على غير المدعي به صلح يحرم للعلل ان كان المدعي صادقا لقصر المدعي به أو  
 جحده أو على القرام كاذبا كان المدعي كاذبا يأخذها ما يصدق عليه ويلقى بذلك الصلح  
 على المدعي به أو بعضه فقول المتهاجم ان جرى على نفس المدعي به بيع وان لم يكن  
 في الحرر ولا غيره من كتب الشفيع والقول بأنه لا يستقيم لان على والباء دخلن على  
 الماخوذ ومن وعن على القول مردود بان ذلك جرى على الغالب كما مررت الاشارة اليه  
 وبأن المدعي المذسكور ما اخذ ومردود باعتبارين فانه ان انشاء الصلح في ذلك  
 لانكار ولفساد الصيغة بالجماع والعوضين وقوله صلح على ما لم يرض عنه ليس اقرارا لانه قد  
 يريد به قطع الخصومة ويستثنى من بطلان الصلح على الانسكار ما سأل منها اصطلاح  
 الزينة فما وقف بينهم اذا لم يبدل أحدهم عوضا من خالص ملكه ومنها اذا أسلم على  
 أكثر من أربع نسوة ومات قبل الاختيار أو طلق إحدى زوجته ومات قبل البیان أو  
 التمين ووقف الميراث بينهما فطلعن منهما ما لو تداويا به عند حدر قبل لا يصلح  
 لا يكمل أو دارا فيدهما أو اقام كل بيته ثم اصبحا واذا تصالحا ثم اختلفا فادعيا تصالحا  
 على اقرار أو انكارا الذي نفس عليه الشفيع ان القول قول مدعيه الانكار لان الاصل  
 ان لا اعتدوا لواقبت عليه ستة بعدا لا يكمل حازا الصلح كما قاله الماوردي لان زوم الحق  
 بالذمة كلزومه بالاقرار وفي آخره انكار حاز الصلح ولو انكر فصوله ان اقرار كان الصلح باطلا  
 قاله الماوردي (و) جمع الصلح ايضا في كل (ما يغني) أي يقول (البها) أي الاموال  
 كالعقود القصاص كن ثبت له على شخص قصاص فصالح عليه على ما يلفظ الصلح  
 كما لحظت من كذا على ما تسقعه على من قصاص فاه جمع أو يلفظ البيع فلا (وهو)  
 أي الصلح بربان صلح على دين وصلح على من وكل منهما (فوعان) فالأول من نوع الدين  
 وعليه اقتصر المصنف (ابراه) وساق في كلامه الثاني من نوع الدين وذكر المصنف  
 اختصارا ما اوصته وهو الجارية على غير العبد المدعى فأن صلح من بعض أموال ال باهل  
 ما يوافقه في الهة اشترط قبض العوض في المجلس ولا يشترط تعينه في نفس الصلح على

تدخل عليه على وليس هنا الشيء واحد دخلت عليه من وعن (قوله مردود) خبر وحاصل الرد جوابان  
 الاول بالنسليم والثاني بالمنع وحاصل الرد تصح تصور المتهاجم (قوله ولفساد الصيغة الم) كان الاولى حذفه لانه بدل على فساد  
 التصور والتقدم تصحبه ما تقدم (قوله ويستثنى الم) فتمنظر فانه صلح على جهل لا على انكار الا ان قال نزل المجل منزهة الانكار  
 (قوله اذ لم يبدل الم) فان دخل أحدهم عوضا فلا يصح الصلح لانه يشتر المصلحة مع انها غير حققة لاحدهما (قوله ومات قبل الاختيار)  
 أي واسلم قبل موته (قوله أو طلق) أي طلاقا باثباتي يحتاج للصلح اما الرجعة فثبت ولا يحتاج الى الصلح (قوله ومات قبل البیان)  
 أي ان كانت معلومة عنده في قصده (قوله أو التمين) أي في المبيعة عند الطلاق (قوله وانما كل بيته) أي اولم يتم احد بيته لان  
 البيتين كانتم لتعارفهما (قوله فوعان) وكل منهما فوعان فذكر في الدين الاراء ورك (المحاضرة لكونه ذكر هاهنا العين وذكر في العين  
 المحاضرة وذكر صلح الخطبة لكونه ذكر نظيره في صلح الدين فيكون في كلام المصنف شبه احتياله (قوله على غير العين) كان الاولى  
 حذفه لانه الكلام في الدين لا العين وكان يقول على غير الدين أي المدعي به

الاصح وان لم يحسن العوضان و يبين فان كان العوض هنا مع الصلح وان لم يحسن  
في المجلس وان كان ديننا مع على الاصح ويشترط تصينه في المجلس والنوع الاول من  
نوع العين وز كذا المصنف اختصارا لصلح الخطيئة وهو المار على بعض العين المدعاة  
كن صالح من داخل بعينه او من ثوب على احد هما وهذا لبعض العين المدعاة ان  
هو في هذه فيشترط لصحة القبول ومضى مدة امكن القبض ويصح في القبض المسترك  
بلفظ آنية والتقليد وشبههما وكذا المفظ الاصح على الاصح كصالح من المار على بعضها  
ولا يصح بلفظ البيع لعدم الثمن (و) الثاني من نوعي العين وعليه اختصار المصنف  
(معاوضة) وساقى في كلامه (قالا ابراه) الذي هو النوع الاول من نوعي الدين  
اقتضاه من حقه من الدين المدعي به (على حقه) و يبي معنى الخطيئة ويصح  
بلفظ الاراء والخط ونحوهما كالوضع والاسقاط في العينين ان كسب من حاك طلب  
من عبد الله بن ابي جند وروى عنه انه عليه كانتعت اصواتهما في المصنف حتى جمعهما وصلى  
الله على الله فهو سلم يخرج الجاهل اذ رأى كسب فقال ليك يا رسول الله فاشربه يدان  
منع الشطر فقال قد فعلت فقال صلى الله عليه وسلم قم فاقتضوا ذاك مني ذلك مسعة الاراء  
كما رأيت من خصمائه من الانب الذي على او نحوهما مما تقدم كوضعت او اسقطتها  
عني لا يشترط القبول على المذهب سواء اقلنا الاراء اسقاط أم عليك وكونه اسقاطا او  
عليك اختلاف ترجيح اوضحته في شرح المنهاج وغيره وجمع بلفظ الصلح في الاصح  
كصالح من الانب الذي على عليك على خصمائه وحل بشرط القبول في هذه الحالة في  
خلاف مدركه مراعاة المفظ او المعنى والاصح ما دل عليه كلام الشرح هنا اشتراطه ولا  
يصح هذا الصلح بلفظ البيع كقلية في الاصح من العين (ولا يجوز) أي ولا يصح (فعله)  
أي لم يبق الصلح بعني الاراء (على شرط) اقله اذا صار رأس الشطر فقد صالحك  
(والمعاوضة) الذي هو الواو الثاني من نوعي الدين (عذوله من حقه) المذهب (الى  
غيره) كان ادعى عليه دارا او شقصاحتها فاقوله بذات صالحه منه على ثوب ولو نحو ذلك  
كعبد مع (ويجبر عليه) أي على هذا الصلح (حكم البيع) من الرد بسبب وثبوت الشفعة  
ومنع تصرفه في المصلح عليه قبل قبضه وفسده بالقرض والجهالة والشرط الفاسد الى  
غير ذلك سواء اعتد بلفظ الصلح أم بشره لان حد البيع يصدق على ذلك وصالح من  
العين على دين فان كان ذهابا او فسخ فهو بيع ايصال وان كان عدا او ثوبا موصوفا  
بصفة السلم فهو سلم تثبت فيه احكامه وان صالح من العين المدعاة على منفعة نصير العين  
المدعاة تكفي منه حد متعلومة فاجارة تثبت احكام الاجارة في ذلك لان حد الاجارة  
صادق عليه فان صالح على منفعة العين فهو جارية تثبت احكام العارية فيها فان عين عدة  
فاجارة مؤقتة والافطلة والوقال صالح من دارك مثلا كذلك من غير سبق خصومة فاجابه  
فالاصح خلافه لان لفظ الصلح يستدعي سبق الخصومة سواء كان عتقا أم لا (تبييه)  
قد علم ما تقر ان اقسام الصلح خمسة البيع والاجارة والعدا والدية والسلم والاراء  
والمعاوضة من دم العدو بقي منها اشاء انتموا ان تلحق كصالح من كذا على ان تطلق  
ملقة ومنها الجعالة كصالح من كذا على رد عدو يضمنها الفداء اقله على طرفي صالحك  
من كذا على الملاقاة هذا الاسير ومنها لتعدي كان صالح من المسلم قبضه على رأس المال  
(تفه) لو صلح من دين حال على مؤجل سلمه او صلح من مؤجل على حال سلمه لفظ الصلح  
لا وعده الاول من الدان بالملاقاة الاجل وصفة الحلول لا يصح الحاقها وفي الثانية

الاصح وان لم يحسن العوضان و يبين فان كان العوض هنا مع الصلح وان لم يحسن  
في المجلس وان كان ديننا مع على الاصح ويشترط تصينه في المجلس والنوع الاول من  
نوع العين وز كذا المصنف اختصارا لصلح الخطيئة وهو المار على بعض العين المدعاة  
كن صالح من داخل بعينه او من ثوب على احد هما وهذا لبعض العين المدعاة ان  
هو في هذه فيشترط لصحة القبول ومضى مدة امكن القبض ويصح في القبض المسترك  
بلفظ آنية والتقليد وشبههما وكذا المفظ الاصح على الاصح كصالح من المار على بعضها  
ولا يصح بلفظ البيع لعدم الثمن (و) الثاني من نوعي العين وعليه اختصار المصنف  
(معاوضة) وساقى في كلامه (قالا ابراه) الذي هو النوع الاول من نوعي الدين  
اقتضاه من حقه من الدين المدعي به (على حقه) و يبي معنى الخطيئة ويصح  
بلفظ الاراء والخط ونحوهما كالوضع والاسقاط في العينين ان كسب من حاك طلب  
من عبد الله بن ابي جند وروى عنه انه عليه كانتعت اصواتهما في المصنف حتى جمعهما وصلى  
الله على الله فهو سلم يخرج الجاهل اذ رأى كسب فقال ليك يا رسول الله فاشربه يدان  
منع الشطر فقال قد فعلت فقال صلى الله عليه وسلم قم فاقتضوا ذاك مني ذلك مسعة الاراء  
كما رأيت من خصمائه من الانب الذي على او نحوهما مما تقدم كوضعت او اسقطتها  
عني لا يشترط القبول على المذهب سواء اقلنا الاراء اسقاط أم عليك وكونه اسقاطا او  
عليك اختلاف ترجيح اوضحته في شرح المنهاج وغيره وجمع بلفظ الصلح في الاصح  
كصالح من الانب الذي على عليك على خصمائه وحل بشرط القبول في هذه الحالة في  
خلاف مدركه مراعاة المفظ او المعنى والاصح ما دل عليه كلام الشرح هنا اشتراطه ولا  
يصح هذا الصلح بلفظ البيع كقلية في الاصح من العين (ولا يجوز) أي ولا يصح (فعله)  
أي لم يبق الصلح بعني الاراء (على شرط) اقله اذا صار رأس الشطر فقد صالحك  
(والمعاوضة) الذي هو الواو الثاني من نوعي الدين (عذوله من حقه) المذهب (الى  
غيره) كان ادعى عليه دارا او شقصاحتها فاقوله بذات صالحه منه على ثوب ولو نحو ذلك  
كعبد مع (ويجبر عليه) أي على هذا الصلح (حكم البيع) من الرد بسبب وثبوت الشفعة  
ومنع تصرفه في المصلح عليه قبل قبضه وفسده بالقرض والجهالة والشرط الفاسد الى  
غير ذلك سواء اعتد بلفظ الصلح أم بشره لان حد البيع يصدق على ذلك وصالح من  
العين على دين فان كان ذهابا او فسخ فهو بيع ايصال وان كان عدا او ثوبا موصوفا  
بصفة السلم فهو سلم تثبت فيه احكامه وان صالح من العين المدعاة على منفعة نصير العين  
المدعاة تكفي منه حد متعلومة فاجارة تثبت احكام الاجارة في ذلك لان حد الاجارة  
صادق عليه فان صالح على منفعة العين فهو جارية تثبت احكام العارية فيها فان عين عدة  
فاجارة مؤقتة والافطلة والوقال صالح من دارك مثلا كذلك من غير سبق خصومة فاجابه  
فالاصح خلافه لان لفظ الصلح يستدعي سبق الخصومة سواء كان عتقا أم لا (تبييه)  
قد علم ما تقر ان اقسام الصلح خمسة البيع والاجارة والعدا والدية والسلم والاراء  
والمعاوضة من دم العدو بقي منها اشاء انتموا ان تلحق كصالح من كذا على ان تطلق  
ملقة ومنها الجعالة كصالح من كذا على رد عدو يضمنها الفداء اقله على طرفي صالحك  
من كذا على الملاقاة هذا الاسير ومنها لتعدي كان صالح من المسلم قبضه على رأس المال  
(تفه) لو صلح من دين حال على مؤجل سلمه او صلح من مؤجل على حال سلمه لفظ الصلح  
لا وعده الاول من الدان بالملاقاة الاجل وصفة الحلول لا يصح الحاقها وفي الثانية

كان الاول ان يقول وصفة التاجيل لا يصح الحاقها بها لان يقال المفعول محذوف أي الحاقها بالاجل فخرج مما ذكر في المعنى



(قوله فذلك) أي صبر وذا الطريق موقوفاً (قوله فماعد أملكه) وهو الموات فحق في هذه التسمية (قوله ثاناً اختلعا الخ) مقال  
 مذهبون أي من أن يتفقوا فظاهر وأن اختلعا الخ (قوله على ماسر) أي من الاختلاف في كون تسمية أذرع أو قدراً الحاجة (قوله)  
 أن يستولى على شيء منه (أما من تراه فيموزع الكراهة بخلاف تراب السور فيصير لأن شأن أخذ تراب السور أن يضر بخلاف تراب  
 الطريق ويحوز أخذ تراب الطريق (٢٤٩) بخلاف طين البرك الموقوفة أو المملوكة فلا يجوز إلا بأذن أصحابها أو بغيره

ومناهم ذلك (قوله أما إذا جسدنا الطريق) مقال له لقوله فإن اختلعا (قوله ويحرم الصلح الخ) هذا ظاهر  
 في روشن وكذا السابط إذا كان العوض على أصل الشراعه وأما صاحب الجدار فله أخذ العوض على وضع أنشبه على جداره ومذهبنا  
 سواء كان الزون في نافذة أو غيرهما (قوله على فتح الباب به وض غلظتني غير أنه قد دون النافذة لأن الحق فيه  
 لعموم المصلين (قوله وهو الخلق عن نحو مصد) أي قدّم الحاصل ذلك أنه إذا  
 كان المصدور نحو مذهبنا اشترط ما تقدم من الشروط الثلاثة وأما إذا لم يكن  
 مصدراً فلا وكان وهو ما قد بعد به بعداً بالغا فمن الأولين ياد على ما تقدم  
 وكما فتح الباب فيه أنه في القسم الأول يجوز دفع الباب بشرط عدم الضرر  
 وفي الثاني بشرط عدم الضرر والأذن ولا فرق في الباب بين المسلم والكافر بخلاف روشن فخاص جوارزه  
 بالمسلم كما مر (قوله فلأودوا الرجوع الخ) حاصل مسألة الرجوع أنه إذا كان  
 المضرج لمر وشن من الشركاء متسع الرجوع وانه متسع ابتداء بوجه بل يفي  
 مجازاً وأما من غير الشركاء فخاص الرجوع ويغرمون أرش النقص وأما الرجوع في فتح الباب فيموزع مطلقاً  
 سواء كان من الشركاء أو من غيرهم أي وكان دفع الباب من غير عوض والأفلا رجوع لأنه بيع والفرق بين الزون

تصلا عن الإمام بأنه لا حاجة في ذلك إلى إفتل بمسيرة وقفا على قاعدة الأوقاف قال في المهمات وعمله فماعد أملكه أمافه فلا يضمن لفتل بمسيرة وقفا على قاعدة الأوقاف انتهى وهذا ظاهر وصحت وجوبه على ما عطفنا بقا اعتدنا في نفسه الظاهر ولا يلتفت إلى مبدأ جعله  
 طر بقا فان اختلفوا اعتدوا الأحباب في تقديره قال النووي يصل سبعة أذرع لجبر الصميمين عن أبي هريرة رضي الله عنه قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الاختلاف في الطريق أن يجعل عرض سبعة أذرع وقال الزركشي مذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه اعتبار قدر الحاجة والحدث مجهول عليه اه وهذا ظاهر فإن كان أحكمتهم سبعة أذرع أو من قدر الحاجة على ما مر يجوز لأحد أن يستولى على شيء منه وإن قل ويجوز أحدهما حوله من الموات بحيث لا يضر بالممر أما إذا كانت الطريق مملوكة يسلمها المالكها فتقدرها إلى خبرته والأفضل له توسعها ويحرم الصلح على إشراف الملتجأ أو السابط بعض وإن صلح عليه الإمام لأن الهواه لا يفردها المصدور ويحرم أن يبنى في الطريق دولة وغيرها أو يخرس فيها شجرة ولا توسع الطريق وأما ما انتفى الضرر لنسب الطريق في ذلك المثل ونسبنا لأحد ما عاهدنا الأتباع ولأنه إذا طالت المدة شبه موضعها الأملاك وانقطع أثر احتقاق الطريق فيه بخلاف الأصحة ونحوها (ولا يجوز) إخراج روشن (في الدرب المشترك) وهو غير النافذة الخالي عن نحو مصدرك باله ويترموه في حق جهة عامة لتسريحه ولبعدهم (الأبازن الشراك) كلهم في الأولى ومن باقهم من يراه بأسد من رأسه من محل الفرج أو مقابله في الثانية فلأودوا الرجوع بعد الأخراج بالأذن خالف في الطلب فيه منع قلله لأنه وضع بحق ومنع إبقائه بأجرة لأن الهواه لا أجرة له ويعتبر أن المكتري أن تضرك في الكفاية أو هل غير النافذة من نقد بابه لا من لاصق جداره من غير نفوذ باب الهو وتخص شركة كل منهم بمسار بابه ورأس غير النافذة لا محل تردده (ويجوز) لمن له باب تقديم الباب) بشرط أن تنقش الشراك (في الدرب المشترك) إذا سد الباب لتقديم لأنه ترك بعض حقه فإن أسد ففتر كانه متعه لأن انضمام الشافعي إلى الأول يورث زحمة وقوف الدواب في الدرب فيستزرون به ولو كان بابه أو الدواب فإراد تقديمه وجعل الباقي دهن لدار محار (ولا يجوز) لمن له باب في رأس الدرب المشترك (تأخيره) أي الباب الجديد إلى أسفل الدرب سواء أقرب من التقديم بعده أو سواء أسد الأول أم لا (الأبازن) من تأخر باب داره (من الشراك) عن باب دار الدار ذلك لأن الحق في زيادة الاستطراق لمن يأخر باب داره بغاية إسقاطه بخلاف من يابه من المحتوج ورأس الدرب أو مقابل لفتوح كافئاً أو ومنعه عن الإمام أي المحتوج القديم كاهمه السبكي وغيره وفهم البليغي أنه الجديد باعتراضه عليه بان المقابل لفتوح متارك في التقدرا لفتوح فيه وله

والباب إن الزون شأنه عدم الضرر ولما أذناه ورطوه وغيره وعند الرجوع لتقصير وأما الباب فتشأنه الضرر فإذا رجعوا كانوا معدودين في فصل رجوعهم على الضرر فلا غرم عليهم سواء كان النافع من الشراك أم لا (قوله فلتتركه متعه) والذين لهم المنع من تأخير عن القديم أو كان مقالا له أو سنو سباً الجديد أو مقالا له بدون ما من الجديد ورأس الدرب فليس لهم المنع ولا ذلك (قوله عن باب دار المرء ذلك) أي لفتح الباب إلى داخل الدرب والمراد باب دار المرء أي القديم فيقبل ما وراءه والمقابل الجديد والذي من القديم والجديد بخلاف ما وراء القديم والمقابل القديم فلا حق لهم لا في الأذن ولا منع (قوله فاعترض) أي البليغي أي على صاحب الزون واعتراضه متى على فهمه وهو مردود بما همه السبكي من أنه مراد صاحب الزون ومقابل القديم

وخرج بالمال (الخ) مستحان حقه ان يتقنه على فتح الباب لانه من تمام الكلام على الـ وشن لاهل فتح الباب (قوله)  
 بقوله لما بقى كوهو كون الفرج مسلما واماماته الهضي من انه هو كون الباب احدهم راس الدرب او اقرب من طرف من القديم  
 فعد ليس بقدا في الـ وشن وانما هو قد في فتح الباب والقصد الذي مناسب الى وشن كون الفرج مسلما وقال الشارع فلا يجوز  
 الاخراج ولا الفتح بقية السابق مع ان راد القيد بالنسبة لباب مذكور (٢٥٠) الهضي والنسبة الى وشن الاسلام

وكانت يستقيم العبارة (قوله لافقه  
 لطريق بغير اذم) أي كلمه من كان  
 ذات مل الدرب او متاعها عن الباب  
 للفرج وصور ذلك ان الدرب مسدود  
 ليس فيه مسدود قديم ولا غيره (قوله)  
 ولما فتح الطقات) أي ولو اشرفت  
 على سحر جارد وليس لجارده منه من  
 النظرة لانه يمكن من دفع الضرر ببناء  
 من قسمة بونه ويحل ذلك اذا لم تكن لها  
 بلب بقل عاها اوله او كان في داخل  
 ملكه كما اذا كان لها ويقتل لهواه  
 الطريق كان حكمها كار وشن ففتح  
 منها لا شرط حوازه عدم الضرر وهذا  
 فيمنع (قوله ولو تنازعا جدارا (الخ)  
 هذه العبارة لا تنضم الى امر اجتهاد  
 شرح الهضي في هذا المثل (فرع)  
 اذا كان في الشركاء ناقص وقف الامر  
 الى كاله لانه لو اخرج الى وشن ياذن  
 غيره به ما يلزم من فتح فيحصل الضرر  
 لصاحب الـ وشن جهده

(قوله فصل في الحوائج) ذكر ما بعد  
 الصلح لان كلامهما يرتب عليه ففتح  
 التراجع وهي اسم مسدود حول او حصول  
 وهي رخصة لما بقى (قوله والانتقال)  
 وهو عطف خاص على عام او تفسير (قوله)

الفتح وخرج بالمال عن نحو مصداق ما كان به ذلك فلا يجوز الاخراج بقية السابق  
 عند الاشتداد وان اذن السابق ولا يصح الصلح على اخراج جناح او فتح باب لان  
 الحق في الاستطراق ببيع المثلين (نقطة) يجوز لمن لا يملك جدارا الدرب المتسد ان يفتح  
 فيه بابا لاستنفاة وغيرها سواء امره ام لا لان له رفع الجدار فحقه اولى لافقته لطريق  
 بغير اذنه لتضررهم بمرور الفاتح او بمرورهم عليه واهم بعد الفتح باذنه الرجوع متى  
 شاؤوا واغرم عليهم والمالك يفتح الطقات لاستنفاة وغيرها بل له ازالة بعض الجدار او جعل  
 شاكلا مكانه وفتح باب من داره وان كانا متعلقان الى درين او درين وشارع لانه تصرف  
 مصادق للفتح هو كما لو ازال الحائط بينهما وجعلهما دارا واحدة وزل ما بينهما لهما  
 ولو تنازعا جدارا او مستقيمين ملكهما افاض علمه اني مع ما اجد احداهما له الدار اظهر وامارة  
 الملك بذلك وان لم يعلم ذلك فلهما البدل لعدم امرهم بان اقام احداهما به الله او حلف او  
 نكل الا حرقه ليه بالاجل بينهما لظاهر الدفقت مع كل عامه  
 (فصل) في الحوائج وهي بفتح الحاء اقصر من كسرهما لغة القول والانتقال وسرعا عند  
 يقتضى قبل دين من ذمة الى ذمة اخرى وتطلق على انتقاله من ذمة الى اخرى والاول هو  
 غالب اسمع الـ الفقهاء والاصل فيها قبل اجماع خبر العصم مطلق النبي ولم اذا  
 اتبع احده على مطلق فليست بامكان التناهي الموضعين أي لا يقتل كجاره وهكذا  
 النبي ويسن قوله على مطلق لهدم الحديث وصرفه عن الوجوب القياس على سائر  
 المتأخرات وبغيره في الاستصحاب كما بهما الاذرعى ان يكون المني واخيرا لاشبهه في ماله  
 والاصح انما يصح دين جوارحه لاجتهاد ولذا في اعتبار التناهي في المني وان مستحان  
 الدينان روي عنهما كنهية تحمل وبحال وبحال عليه دين فيحمل على الحمل ودين للحمل  
 على الحمل عليه وصيغة وكما تؤخذ عما يأتي وان سمي بعضها شرط كما قال (وشرائط) حصة  
 (الحوائج اربعة) بل خمسة كما شعره الاول (رضي المصلح) الثاني (قبول المحتال)  
 لان الحمل انشاء الحق من حيث شاء فلا يلزم بجهته وحق المحتال في ذمة المصيل ولا ينتقل  
 الا برضاه لان الذمم تتفاوت والامر للولد كالتب كامر (تبني) اغاخير بالمصيل المستدعي  
 لا ليجاب لا فاداة له بالذم ليجاب المصيل كما في البيع وهي دقيقة حسنة ولا يشترط رضی

عند الحل تختم التعريف بالاركان الستة الاولى (قوله على انتقاله) أي الذي هو اثر العقد (قوله على العي الخ) من اضافته المحتال  
 المصدر لخاصة والمحتوف هو المفعول والنتيجة يدخل الدين التي الدين فخرها كان او غنيا (قوله كجارا وما عدا ذلك) هذا او مع له وله  
 فليست ورضي بذلك الدليل على هذا التفسير وخبر ما فسرته بالوارد (قوله والاضح انما يصح الخ) ومقابلته انما متفاد لا يصح ويرتبط على  
 ذلك انه على الاصح يحتاج لصيغة وعلى مقابلة لاحتجاج وكذلك الاعيان والتعاليق وعلى كونها بما لا يباع المصيل والمشتري المحتال  
 والمسدود من المحتال والخ من دين المحتال والفرق بين ما بين بيع الدين بالدين ان البائع هنالك وعليه يتحمل في بيع الدين بالدين فانه له عليه  
 (قوله الاول رضى المصلح الخ) ان ارادته ليجاب اعترض عليه بانه من الاركان لامن الشرط فان ارادته الرضى القلي فهذا لا يشترط  
 ويحاج عن الاول بان مراده بالشرط مالاذمة فدخل الى كونه الثاني بالهضي ذكر الرضى بهذا المعنى ففسر بالذمة بل ليكنه  
 وسيلة ونقطة للايجاب لانه لا يعرف الرضى الا به فيكون عبر بالزوم وازاد اللازم مرجع هضي الاول وعلى ان المراد بالرضى عدم  
 الاكراه على هذا يكون من الشرط ويكون استعادة الايجاب من ذكر القول كما في الشارع (قوله وقبول الخ) اعترض على حقه من  
 الشرط مع امره من الصفة الا ان حال مراده بالشرط مالاذمة (قوله لا للمحل) دليل للاول وقوله وحق المحتال دلل لاشتراط  
 رضى المحتال (قوله والامر للولد الخ) جوابه عن سؤال الوارد على قوله فلا ينتقل الا برضا مع ان الحديث يدل على وجوب قولها

(قوله كون الحق مستقرا الخ) اعراب الحق ان مستقرا خبر عن الكون والشارح غير اعرابه وحمل خبر الكون على ما يفاده بقوله لازما وحمل مستقرا خبر الكون على نفسه وقوله ولم يكن مستقرا وهذا صواب الان يقال غير الشارح ان اقسام الحق على اعرابه المذكورة في خلاصة لانه بمعنى اشتراط الاستمرار مع انه لا يشترط في ذلك خبرا لا اعراب لما ذكره وهذا الظاهر يتقدم في الرهن من الاعتراض على الاستمرار وهذا مبني (٢٥١) على ان المراد بالاستمرار ما استوفى مقابله وهذا ليس بلازم بل له معنى آخر

تصح ارادته وهوان المراد به الاذن فلو حمل كلامه على ذلك سلم من الاعتراض واستغنى عما تقدمه (قوله سواء اتفق الخ) تعميم في الحق الذي في المتن (قوله فلا تنصع بالبيع الخ) محتمل الحق لان المراد به الذي (قوله ولا يبيع الا يجوز الاعتراض الخ) محتمل سوا ذلك لا اعتناض والذي لا يجوز عنه الاعتناض دين السلم الشامل لراس المال والسلم فيه والبيع في الذمة والحق في الرهن المبيع برئوي الا في حارة الذمة والركعة وابل الذمة على قول (قوله لا امتناع الاعتناض الخ) على لغة القضاة وامامه

المطوي تحت الفاية فلا يباحس فيها من مشتركة واعنا عبادة فلا تخلفا الثانية (قوله وتصح الحوالة الخ) يتجزأ قوله ولا فرق في الحال عليه بين الحي والميت (قوله والحق في مد الخايار) وليس هذا مذكرا مع ما تقدم لان ما تقدم قبل قبض المبيع بغير خلاف ما هنا وما تقدم كان لا يضره بخلافه هنا (قوله وعليه بان يحمل البائع انما مال الخ) وبطل خيال البائع سواء كان المشتري ضارما لان الرهن تم البيع استمر الحوالة وان دفع البيع بخيار المشتري خيار مجلس او شرط بطلت الحوالة فبعد الهتال ما اخذه غلى المشتري وبقي حقه على البائع كما كان لكن هذا يشكل بما في من ان البائع انما حال على المشتري لا تنطلي الحوالة اذا بطل البيع الا ان يقال ما هنا مفروض في بطلان البيع بالتبليغ بخلاف ما في بطلانه بغير التبليغ

الحال عليه لانه محل الحق والتصرف كالبيع المبيع ولان الحق لجعل فيه ان يستوفيه نظيره كاتوكيل غيره بالاستفاد (و) الثالث (كون الحق) أي الذي الحال به وعليه لازما وهو ما لا يخبره ولا يذن يجوز الاعتناض عنه كالفن بعد زمن التبليغ وان لم يكن (مستقرا في الذمة) كالصداق قبل الدخول والموت والاصرة قبل مضى المدفوع الف قبل قبض المبيع بان يحمل به المشتري البائع على ثالث وحده كذلك ان يحمل البائع غيره على المشتري سواء اتفق الله شان في سبب الوجوب ام اختلفا كانا أحدهما افتنا والآخر اجرة او قرضا فلا تنصع بالبيع لما فيها من دين ولا يبيع الا يجوز الاعتناض عنه كدين السلم فلا تنصع الحوالة ولا عليه وان كان لازما لا تنصع الحوالة لخاصة ولا للمصلحة بالركعة من هي على الله وحسبه وان تلف النصاب بعد التمكن لا امتناع الاعتناض عنها وتصح الحوالة على الميت لانه لا يشترط رضی المثل عليه واغتصب عليه مع ثواب ذمته لان ذلك اغما هو بالنسبة للمستقبل أي قبل ذمته شئ بعد موته والا فذمته مبرورة بذمته حتى يقضى وظاهره انه لا فرق بين ان يكون له تركه أولا وهو كذلك وان كان في الثاني خلاف ولا تنصع على التركة لعدم التخصيص الحال عليه وتصح بالدين المثل كالنقد والحبوب وبالمقوم كالصيد والنبات والحق في مدة التبليغ بان يحصل المشتري البائع على انسان وحده بان يتحمل البائع انفسا على المشتري لانه لا يتركه الى التزيم بنفسه والجواز عارض فيه وبطلان المبادر بالحوالة التي تراضى عاقدان لان مقتضاها لزوم قبولي الحيازات مقتضاها وفي الحوالة عليه بطل في حق البائع لانه بالاف حق مشترك برئوي فلو رضى بها بطل في حقه ايضا في أحد الوجهين وجه ابن القري وهو المعتقد وتصح حوالة المكاتب بسده بالقبول لوجود التزيم من جهة السيد والحال عليه قيم التزيم منها دون حوالة السيد غيره عليه حال الكلفة فلا يصح له الكلفة باثر من جهة المكاتب فلا يمكن الهتال من مطالبة والزامه وتخرج بقصور الكلفة ما لو كان السيد على المكاتب دين معاملة واحال عليه فانه يصح كافي وانما الذمة لا تنظر الى سقوطه بالتبليغ لان دين المعاملة لازم في الجهة ولا يصح بيع المصلحة ولا عليه قبل تمام العمل ولو بعد التزيم فيه لعدم ثبوت دينها حتى يشترط خلافه بعد التمام (و) الرابع (اتفاق) أي موافقة ما في ذمة الممثل لقتال من الذين الحال به (و) ما في ذمة الحال عليه لجعل من الذين الحال عليه (في الجنس) فلا يصح بالدرهم على الذمات وبه حكمه وفي الاقدار فلا يصح خصصة على عشرة وعكس لان الحوالة معارضة اوراق جوزت لخاصة غير فيها الاتفاق فيها ذكر كالقرض (وفي النوع والحلول والتأجيل) وفي مقدار الاجل وفي الخصصا والتكسيرا لما كانت تفاوت الوصف تفاوت القدر (تنبه) افسهم كلام المصنف انه لا يعتبر اتفاقهما في الرهن ولا في الضمان وهو كذلك بل لو ائتمل بين اوعلى دين به رهن او ضمان انتقل الرهن وبرئ الضامن لان

(قوله بالنسبة الخ) أي من المشتري وبطل الحياز في هذه الحالة سواء كان المشتري والبائع اولهما لانما المراضا بعد الحوالة كان ذلك حازرة للعقد ولكن كيف تصح حوالة المشتري البائع اذا كان التبليغ لهما أو قبض مع ان البائع لم يتلقا الف من في صورتين الا ان يقال وتصح انما في ذلك كما يجوز وما عايناه من دين الدين فلو فرض بطلان البيع سبب آخر كدعوى بغيره وتبين بطلان الحوالة فبعد البائع ما اخذه من الحال عليه المشتري وان لم يكن قبض امتنع عليه القبض (قوله لان دين المعاملة لازم في الجهة) أي اذا لم يحصل تبليغ بركان السيد اسال على المكاتب (قوله ايضا الخ) على قوله في النوع الى آخره (قوله افهم الخ) أي حيث اقتصر على ما ذكره ولم يتعرض للرهن ولا ضمان



**الحالة (الخ)** أي القتل أي أن يظن المصدق أن نجاوي أدبني (قوله وتبرأ بها الخ) شروع في فترة الحوالة بعد اجتماع شروطها (قوله كجهد الخ) أي خلا رجوع احتمال لكن أن يطلب المصلي إثبات الدين على احتمال عليه (قوله ثم تصح الحوالة الخ) والفرق بين شرط الرجوع عند التعذر وبين شرط البسار حيث خسر الأول دين الشاقي أن الأول منافي صريح لما قلناه بطلان اختلاف الشافعي من غير صريح لها فبطل وحده (قوله لم ين على المعانة) بل ينبت على الذنب يختلف البسار بين على المعانة أو الوصف القائم مقامه فقد قطع حصار السرط وفيه منة الغاية بالنسبة أي لأنها يشرط فيها الاتفاق جنسا وقدر الخ فلا بد قطعها خصا بالشرط (قوله ولقد أعال مشتر بينهما بطلت الحوالة الخ) والفرق بينهما بين المصدق إذا أحالها به فصح الشك حيث لا ينبت على الحوالة (قوله) للمصدق أثبت وأقوى من غيره (قوله تعلق الحق ثالث) فيه نظر لأن الأولى كذلك لأن الحوالة لا بد لها من ثالث ومباح ما أن المراد ثالث له الحق فلا يصح عليه حقه بخلاف الأولى فإن الثالث عليه الحق (٤٥٢) (قوله لأنه با أن لا نغن الخ) بشكل

يحالها لأنه يبين أن لا نغن أيضا الآن يقال التصغير ههنا من المحتمل حيث وافق على الحصر وهو ما قاسمها قبلها فالتصغير من الباتح حيث أقال من البس أو باع المحب ولم يغير بعده (قوله حلفا الخ) التفتيش في هذا أول لوجه أحدهما كفي وامتنع على الثالث تحليفه لأن خصوصهما واحد (قوله ثم يرجع المشتري على البايع لأنه قضى ذنبه الخ) وكذا المسئلة التي قبل بيع السيد ذلك (قوله صدق المشتق عليه بهنسه) أي وبطلت الحوالة وانكسر احتمال الو كانه انزل وحششك أن لم يمكن قبض امتنع عليه القبض لأنه لا محتمل ولا ركيس في ذنبه وان كان قبض ردما فمقتضى الحلف له وكل في ظنه وبقي حقه في ذنبه (قوله صدق المشتق) أي وبطلت الحوالة وانكسر احتمال المصلي الو كانه انزل عنها المحتمل فإن لم يكن قبض امتنع عليه القبض وان كان قبض ردما فمقتضى لمن أحذمته لفساد مقتضى وبقي حقه كما كان (قوله أو قال أردت) يقع التناه يتوكل بكاف الخطاب والتعصير قال

للمشتق وهذا هو المتعين وهما نسخة أخرى بضم التاء من أردت وصغير المتكلم في قوله وتقدرها أو قال اراد أردت بضم التاء يقول أحلتك الو كالة وقاسما صحمي وحوه ثلاثة الأول أن هذا اللفظ مناسب للمشتق الذي كالا واه واما بتأنيب المصلي والثاني أن يناعي هذا المصطلح تكون عن الناسة المتقدمة في القسم الأول والثالث أن يحالها في المصالح لأن الخارج قس على تصديق المشتق فيها مع أنه يقدم نص على تصديق المصلي عليه (قوله ثم الخ) تيقينا ناعلم أي بل ما تقدم من تصديق منكرا لحوالة إذا كان اللفظ محتملا له ولو كالة فإن لم يحتمل كالة صدق دعي الحوالة (قوله فصل في العمان) ركزه هذا واه لأن كلامها ترتيب عليه قطع النزاع والآن في كل منهما مشعل دعي لم تكن مشعولة قبل ذلك انتهى في العمان في قبل أن تكون قائمة أن أحسن الضم لما فيه من ضم دعة إلى دعة أخرى ويحتمل اسمها أحسن أن أحسن السمن في المال في ضم دعة العمان (قوله الالتزام) أي مطلقا سواء كان المال أولا وسواء كان مقتدا ولا (قوله التزام الخ) أي أنه الذي هو أثر المقدور وقدره وحكمه أقسام العمان الثلاثة في هذا التمر يق اشار لثمان المال الأول وأشار لثمان رد العين بقوله واحد وليس لأنه مطلوب عمل حق والالتزام مطلقا عليه وأشار لكافة بقوله أو يد وهو معاوض على و والآخر أنه لا يملكه لأن أحسن واحد



٢٠٤  
بالنظر لثباتي واللائحة

وسبل هذا فان تعدد دهاوي باقية حتى فتحها اليه لولا ان تلك المسيح ضمن الضامن هذه من مثل في المثل وقبته  
في التثمين بالمسوة الى الروح لانه امن على المشتري التفصيل المتقدم وكذا قال في ضمان الثمن الشئ في هذا الضمان خارج عن حكم  
ضمان الاعان الذي تقدم على ماله بعضهم وانما شرط في ضمان الثمن الشئ في ضمانه فان كان ضمان مختلف ضمان الثمن في غير  
البرء يعم ضمانه قبل قبضه لان الضمان هناك معاها تقدم كقبضها ما خلا ضمانه ثم البرء للغير ضمان دهم واداء فلا توقف على قبض

[illegible]

أثنى أولباع المسيح أن خرج مقابله مستقفاً ومعبوداً لأنه أفاض النعم من مفعده رحلت أ  
صفحة أخرى وقد ورد في ذلك إعجابه إليه وما وجهه به القول طلائع من أنه ضامن ما يوجب  
أسيبته بأنه إن خرج الماثل كما ذكره ربح وحب رد المضمون ولا يوجب قبلي قبض  
المضمون لأنه أفاض نعم من ماله في البيع أو المشتري (تت) وأصلح الضامن من  
الذين المضمون بماله فإنه كان ماله من ماله مستغنياً وشيئاً فحسبه وتعالى بربح الأرباح  
غرمه لأنه الذي به لم يرضه في ماله يتناهل مسلم ثم تتناحل غيري بربح لتعلقها  
بالمسلم ولا قيمة لتفقر حسده وسوالة الضامن المضمون له كالاداء في ثوب الرجوع  
ومعه ولو ضمن اثنان فالضامن كان له مطالبة كل منهما بالالف لأنه ضامن في جميعها  
فاله المتأمل

رفعت في جميعها وقطاع محوطة ونج ووسل (قوله ولو شرط الخ) وبس من الشرط أو قال كلفت به ما دلت على ضمان المال  
عصم الكفاية وهذا لازم الزاوية (قوله في الشركة الخ) حاصل ما ذكره الأربع لثبات ثلاثة من الشارح والرافعة ترك  
بعض الماء وكما أن يكون الرأب في هذا الأربع مشترك بين الشركة يعني التقدير بين الضميمة من التي فقال له شرك وهي  
أسم معد لا شركة (قوله الاحتياط) وسواء كان بعدد أو لا مع غير أو لا مثل (قوله نفوذ الخ) أي الاحتياق والقبض  
كما هو جواز التصرف أم لا سواء كان امتلاكاً أو ملكاً عان (قوله هذا الخ) مفصول قوله أي أنهم هذا التتقدم (قوله  
والأول) أي انما كان الأول لأن المقصود بالانفصال الشركة التي لا يكون رأساً وسرواً وأما الشركة بدت ونحوه فله التصرف الأول  
فلا يشترط في صحة تدل على الشركة ولا احتياط فخط ولا تكون المال متبايناً لأن الشركة المقصودة بالانفصال في غير ذلك لها ذلك

[illegible]

الأكهار الثلاثة أنه إذا لم يكن هناك مال  
فهي حصة شركة الأبدان في قسميها  
المتكلم وإن كان هناك مال من غير  
سخط ففأثره مال كل في غنمه وعلمه  
غنمه ومع الخط يكون الزائد على قدر  
المال بينهما مع ما لهما حق قدر المالين  
وإن خرج كل على الآخر بأجرة وجه مال  
كل مع المال المخطوط كس فكذلك  
(قوله ما يشتر به) أي ما يشتر به كل  
لنفسه ثم بعد ذلك بقصد أنه لنفسه  
وصاحبه وهذا وجه البطلان لفتاوى  
بين الترافع ونقد صاحبه معه بعد  
ذلك (قوله ما يشتر به) التنبه لغيره  
فقدال أو اشتريه أو احكمه لنفسه ثم  
بقصد نفسه صاحبه فكذلك وحكمه  
فيلتزم بالمالين أن اشتراكه مع مال  
على نفسه لا يخرج له أو قال للمثل  
(قوله لهما) أي يكون ما يشتر به كل  
لنفسه يكون بعد ذلك لهما (قوله لأنها  
شركة في غير مال) أي في المظلم والا  
فإنما وضعتها مال (قوله ثم) استعواك  
على قوله باطله (قوله أن أو) كان  
الأول أن يقول أن وجدت شروط  
شركة العنان محتم (قوله وأركان شركة  
العنان) أي الشركة المفسدة كقواعد  
التصرف بعد العقد (قوله وجه المخرج)  
عوض ما به شروعا رجح من عقد  
شركة فلا تعرف شريكتها علما فلا  
توجد بقولهم اشتراك فقط و يجب بان  
الصدور عن الأركان ذكره في العقد  
مأى بقول اشتراكنا وإذا أي التصرف

وهذا أثره على حقيقة الشركة المقتدرة للتصرف (قوله وره الخ) المراد بها مجموع قوله اشتراكا واذافي مثلبا التصرف لأجل حصول الشركة المقتدرة للتصرف وليس المراد بالصفة لفظ اشتراكا لأنه لا يرتفع على هذه الشركة حوازا بالتصرف (قوله ذكر المصنف الخ) بل ذكرناها تأملا لم يعممها مع العادان من قوله أو محله أو المصلحة وأعلن من قوله أو بأذن الخ فإذ أشار إلى المصنفين أعل (قوله الأول الخ) فيصعب تقديره هو الأول لأن الأصل الترتيب بثبوتها فأن أولهما كان حق الكساح يتبعها على قوله واذ أعلن اعتقده الأول (قوله قضية كالم المصنف) أي حيث اقتصر على الاتفاق في الجلس والوع (قوله شأن الخ) متجاوزا ومعنى العبارة أن اتحادا ضمنيا لغير التماثل في القيمة مع الشركة في الصورة المذكورة أو في الأصل والاعتقاد المتفردا

نظر القصة وهذا من حيث جهة العقد وأما من حيث قسمة الراجح فمقتضى النظر القصة ولا بد (قوله أو ثلث مثلك) مثال ذلك لأحدهما  
 للآخر فمقتضى النظر ثلاثون جزء فباع صاحب القرض ثلثها بثلاث الميز فصار له في القرض والميز الثلثان وصار للآخر ثلث القرض وثلث الميز  
 فالنسبة الثلاث في المال فان فرض ان قيمة القرض قد بقيت قيمة الثلث قسم الراجح انصافا وان كان المالك اثنان (قوله اشارة الى الصيغة)  
 يحتمل ان يكون المراد بالصيغة مجموع (٢٠٧) قوله اشتركتا واذنا في التصرف بدليل قول المصنف بشرط في الصيغة

لنظير يصير باذن في القرض فمقتضى النظر ان  
 الصيغة متى كثر من جملته الاذن في  
 القرض أو يحتمل ان يكون المراد باللفظ  
 قوله اذنتك في التصرف لانهما لو  
 اقتصر واحدا على الاذن من غير لفظ  
 اشتركتا كفي (قوله اشارة الى الصيغة)  
 أي وأصل اذنتا (قوله لن تصرف)  
 يتعلق بالاذن والمضي ان المتصرف  
 اماهما أو أحدهما لكن ان كان  
 المتصرف كلا منهما يمكن الاذن من كل  
 منهما وان كان المتصرف أحدهما يكون  
 الاذن من الآخر فقط مع ان ظاهر  
 الشارح انه لا بد من الاذن من كل  
 منهما في الصورتين لانه قال الاذن من  
 كل منهما ان تصرف من كل منهما أو  
 من أحدهما الا ان قال الاول فيه  
 تقدير رأى الاذن من كل منهما أو من  
 أحدهما فيكون حذف من الاول  
 دلالة الثاني فيكون الاول واحدا  
 لا الاول والثاني لثاني (قوله الا باذن  
 بهما) أي في حصة صاحبه اما حصة  
 نفسه فمقتضى النظر ولا يخوف على  
 اذن (قوله ولا سائر من حصولها الخ)  
 من على محذوف أي بفرض كون  
 ذلك انشاء لشركة باللفظ لا بدليل على  
 جواز التصرف لانه لا يلزم الخ (قوله)  
 وأن يكون الخ) ليس المراد انه يشترط  
 التصرف بدليل المراد انه لا يشترط  
 خضاعه سواء صرح به أو أطلق كقائل  
 الشارح شرط اذنا لا (قوله فان  
 شرط اخلاصه) حاصله صورا رية وكلها  
 باطلا (قوله في الراجح وانسيران) أي

مثلا في نفسه ولو كان كل منهما يعرف ماله بعلامة لا يعرفها غيره ولا يمكن من التمييز هل  
 تضم الشركة نظر الى حال الناس أولا نظرا الى حالهما قال في الصريح يحتمل وجهان انتهى  
 والاول وجههم المصلحة اخذها من عموم كلام الاصحاب وجعل هذا الشرط ان آخرهما مالين  
 وعقد اثنان كان ملكا مشتركا كما تضمنه في الشركة أولا كالمرحومين يارث أو شرعا ومقتضاها  
 واذن كل منهما الا ان في القصة وقت الشركة لا ان المضي المقصود بالخلط حاصل ومن  
 الخصلة هو الشركة في المصروفات ان يبيع أحدهما بعض ماله في بعض عرض الاخر  
 كتصريف نصف أو ثلث مثلك ثم يادله بعد التفاضل وبغيره مما شرب في البيع في  
 التصرف فيه لان المقصود بالخلط حاصل بل ذلك ان يبيع من الخلط لان ثمن حصة هذا الا  
 وهو مشترك بينهما وهذا لو ان بعد الخلط مال كل واحد متمايز عن مال الآخر وحسب  
 في ملكه بالسوية ان يبيع نصف نصف فان يبيع ثلثين لاجل تفاوتهما في القيمة  
 ملكاه على هذه النسبة (و) الثالث (ان باذن كل واحد منهما لصاحبه في التصرف)  
 بعد الخلط وفي هذا الشرط اشارة الى الصيغة فهي ما يدل على الاذن من كل منهما الا ان  
 في التصرف لن تصرف من كل منهما ومن أحدهما لان المال المشترك لا يجوز لأحد  
 الشريك التصرف به الا باذن صاحبه ولا يعرف الاذن الا بصيغة تدل عليه فان قال  
 أحدهما لا اشتركتا أو تصرف في الشركة فبما شاء ولو لم يدل فمما شئت كالقراض ولا  
 تصرف الغائب الا في نصيبه عالم باذن له الا تصرف تصريف الجميع ايضا فان شرط ان  
 لا يتصرف أحدهما في نصيب نفسه لم يعم العقد لانه من المجرى في المال في ملكه ولو  
 اقتصر كل منهما على اشتركتا لم يكف في الاذن المذكور ولم يتصرف كل منهما الا في  
 نصيبه لا احتفال كون ذلك اشعارا من حصول الشركة في المال ولا يلزم من حصولها  
 جواز التصرف بدليل المال المورد وشركة (و) الرابع (ان يكون الراجح وانسيران  
 على قدر المالين) باعتبار القصة لا الاجزاء واعتبر طذا ذلك لم لا تساوى الشرع بمسكان  
 في العمل أم تتفاوته لا ذلك ثمرة المالين فكان ذلك على قدرهما كالمالين كان بينهما شجرة  
 فاشترى أو شاة فتمت فان شرط اخلاصه بان شرط التساوي في الراجح وانسيران مع  
 التفاضل في المالين أو التفاضل في الراجح وانسيران مع التساوي في المالين عند العقد  
 لانه مخالف لموضوع الشركة ولو شرط زيادة في الراجح لا كثر منهما على كل شرط كما  
 لو شرط تفاوت في انسيران فيرجح كل منهما على الآخر باجود عمله في حال الآخر  
 كالقراض اذا فقد وتقدم التصرفات منها ولو سوي الاذن والراجح بينهما على قدر المالين  
 و يتسلط كل منهما على التصرف اذا وجد الاذن من الطرفين ولا ضرر فلا يبيع نصيبه  
 لغيره ولا ينسحب نقد المبدأ لا يشتريه فحين ولا يسافر بالمال المشترك لما في السفر من  
 الخطر فان سافر ضمن فان مع البيع وان كان ضامنا ولا يدفعه لمن يبيع فيه لانه لم  
 يرض بشريعه فان فعل ضمن هذا كله اذا قد نذر ان شريكه فان اذن له في فتح محاذرك

خط ٦٥ في هذا الفاسد (قوله فيرجع) تبرع على قوله دلي قوله وتعدد التصرفات معطوف  
 على قوله فيرجع (قوله و يتسلط الخ) هذا راجع لاصل الباب وليس مرتبطا بمسائل الفاسد (قوله بالضرر) كان الاولى ان يقول  
 بمصلحة كافي المضي وفي هذه الثلاثة صعب البيع في حصته دون حصة شريكه الا في مسئلة السفر اذا خالف وصافروا مع بعض في النكاح  
 (قوله هذا كله) أي كون البيع لاي بيع في حصة الشركة فيما اذا كان سيرا الاذن الخ

قوله الحق وتكمل الخ ويجوز القول أن يشارك حتى حال حوله إذا كان المشرك له أصيبا أن كان يصرف فان تصرفه أولى فتلك هي  
 على التشريك ذلك وتخص شركة الكفاية مع ضرورة أن يكن يصرف فان كان يصرف فلا ضمان إذا السد لان في ذلك تروا بعينه قوله  
 ويجوز أن يمنع كل معاهد) أي إذا أفضته أحد هاتين الأديما بخلاف العزل فان وسد بينهما مع العزل والا انزل العزل فخط (قوله  
 أي التفتيت) إنما أول ذلك ثلاثا وهم بطلانهم أصلا فبطلان التصرفات الماضية وليس كذلك (قوله وظاهر كلام الأصمعي  
 الخ) معناه بعد الإقافة أن شاء قسروا وأخذوا وإن شاء أعادوا الشركة (٢٥٨) ولو لفظ التفرير بأن يقول قسروا

الشركة (قوله وفي الخلف) وكذا في رد  
الاحمال بالنسبة لحصة الشريك لا لاثبات  
حصة على الشريك

(فصل في الوكالة الخ) مصدر وكل  
بالضمة واسم مصدر وكل أو وكل  
بالفتح وفيها ذكر كراهة عند الشركة لأن  
كل واحد عاقد على كل منهما بنفسه  
بالمين وهو دواكل أمين كالشريك  
في الشركة معنى التوكسل والتوكل  
(قوله تفويض شخص الخ) اشتمل  
التعريف على الأركان الأربعة ثلاثة  
صريحها السابقة بالاتزام لأن التفويض  
لا بد له من صيغة واشتمل هذا التعريف  
على هذه الثلاثة وهذا التعريف منطوقه  
هو أن الذي يفوض له صاه وكل فيه

ومفهومه هو أن الشيء لا يجوز له مفارقة  
الابن وكل شيء في النفس اقوى  
الائقه كونه ومفهوم قوله لا ينفصل في  
شيء الا ان لا ينفصل في شيء  
فيعني بما اذا انفصل في شيء أو  
أطلق (قوله وكل ما جاز الخ) حاصل  
ما تعينه كلامه أن ربع قواعد اثنان  
بالنطق واثنان بالفهم بيان الاولى  
كل ما جاز للانسان التصرف في نفسه  
بما جاز له في نفسه ومفهوم ذلك كل  
الما يجوز للانسان التصرف في نفسه

جاء ويستمر في العادة اهله وتوكل كل كلامهما وكسبل عن الاخر فان كان  
أحدهما هو المتصرف اشتد طعنه عليه التوكل وفي الاشتراعية التوكل فقط حتى يصور  
كونه اعمى كانه في المطلب (ولسلك واحد منهما) أي التبرك (فمنها) أي الشراكة  
(عنى شاء) وهو بعد المتصرف لانه عقد جائز من الجانبين ومنه لان من المتصرف به من  
كل منهما فان قال أحدهما الآخر عز لنكلا ولا تتصرف في نصبي لم ينصزل الهازل  
فتصرف في نصيب المخرزل (ومنى مات أحدهما وبعن) وأعمى طعه وأمر عليه بسفه  
(بطلت) أي انقضت لما رتبها عقد جائز من الجانبين واستوى في الصراغها لانه خط  
به فرض صلاة خلافه حتى به لانه خفف ونظرا كلام الأصحاب يخالفه (تمة) الدائر يلزم به  
أمانة الكاذب ولو كسبل فيقبل قوله في الرجوع والمصدران وفي الثالث ان أذاعه بلا سبب  
أو سبب حتى كاذب بقية قال أذاعه سبب ظاهر كجره بطوالب يمينه بالسبب ثم بعد  
أنها يصدق في الثالث به يمينه فان عرف الحربى دون هجومه صدق بيمينه أو هجومه  
صدق بلا عين ولو قال من قيد أو المال هو قال الآخر هو مشترك أو قال من قيد أو المال  
هو مشترك وقال الآخر هو صدق صاحب اليمين لا تبادل على المال ولو قال صاحب  
الدين اقسمنا وأضار بما قيدى لى قال الآخر بل هو مشترك صدق الشكر بيمينه لأن  
الأصل عدم التهمة ولو أنشأ أحدهما شيئا وقال الشكر به فسر كذا أول نفسى وقذبه الآخر  
صدق المشتري لانه عرف بقصد

(فصل) في الزنا والجماع بغير الزواجر وكسر هالكة النفوس بين قتال وول أمره إلى فلان ففوت  
 المواعيد حتى به ومنه توكلت على الله وسرعتان في دفع شخص ماله فعله بما قبل النجاسة إلى  
 غيره ليعطيه في حياته والأصل فهمان الكلبي العزيز قوله تعالى فاعشوا حكاما من أهله  
 وحكام أهلها ومن السجادة بنت صاحبها النصيب أنه صلى الله عليه وسلم بعث السجادة  
 لاختار كانتواركانها إلى بصرى موكلين وكل موكل فيه وصيفة وبدا الحنف بالموكل فقال  
 (وكما جازل لسان النصف فيه بنسبه) بجلا ولا ولاية (جازه أن يوكل فيه) غيره لأنه لا يلزم  
 تحدر على النصف بنفسه فتنبأه أولى وهذا في الغالب والأشهاد استثنى منه مسائل طردا  
 ونكاحا في الطرد الظاهر منه فلا يركب في كسر الباب أو عند سقه أو كوكيل قادر وبعد  
 مأذونه. وبعد ما ذنوبه في نكاح ومن العكس كأن يبيع يوكل في تصرف وإن لم يبيع  
 مباشره له لغرضه ولا يكره يوكل حلالا في النكاح بعد الخلع ببيع أو كسر ولو عن

لا يجوز له أن يركل فيه والثابت كل ما جاز للإنسان أن يتصرف فيه بنفسه سائر أن يتوكل فيه وهو مبرها كل ما لا يجوز فيه  
 للإنسان أن يتصرف فيه بنفسه لا يجوز له أن يتوكل فيه من غير (قوله لأنه إذا لم يتوكل) تحليل لأهله وهو مبرها من بعض النسخ  
 (قوله وهذا الخ) الإشارة للطلاق والمفهوم (قوله طردا وعكسا) متضمنان على التفسير المحول عن المضاف) أي من طرده وعكسه  
 تحذف المضاف ثم في محل غير الخ (قوله فلا يركل في كسر الساب الخ) وأن يجزى على التقيد (قوله وكوكيل الخ) أي بالكاف على زعم  
 وسوءها فيعاقبه وكما قال به نبي مسائل كذا وكوكيل الخ والألف تحذف الكاف وفيه مغلطاة على القافر (قوله نكاح)  
 أي قوله (قوله ومن العكس كأي الخ) تركب فيه غلطة فصاح على التصديري ومن العكس مسائل كأي الخ (قوله بعد الفعل  
 طرف لثمنون) أي ويعد بعد الحال أو يطلق وعقد الوكيل بعد الفعل (قوله ويكره الخ) فترفع على منطوق المتن

(قوله أن عليك التوكيل الخ) فيه أن الغنير واجبة لكل جمعه هذا وأصله لا يشترط الأولى في حال المولى عليه فانه ليس مال الكالعين مال مولاه ويجب أن المراد أن عليك أي التصرّف بمعنى ملكه لا تصرف أن يصح مع مودع على إنشاء سواء كان عاكف العين أو ولاية (قوله الاتباع) استثناء من قوله فيما لا عليك وسواء كان التابع من جنس المتنوع أم لا لتوكيله في إطلاق من يستحبها مع اتباعه ليس هذا العدد (قوله فيصم الخ) تفرّيع على المنطوق (قوله وقبض وأقباض) أي لادن وألعين من مالهما فيصوز كل منهما بخلاف هذا التوكيل فلا توكيل في أقباض العين (٢٥٩) ودفعها لصاحبها (قوله بيان نوه الخ) وكذا بيان الخ كورة والأوتة (قوله محلة) أي سلطة بل كرم أي بيان محلة

نفسه أو مولاه من صبي أو مجنون وفيه بعد مباشرة له وسكت المستصحب عن شرط المولى فيه وشرطه أن عليك المولى حين التوكيل فلا يصح التوكيل فيما عليك وطلاق من سببها لانه لا يشترط بنفسه فكيف يستتب غيره الاتباع مع التوكيل يصح ملاه لك تبعاً للملك كما نقل عن الشيخ أي حامد وغيره ويشرط أن يقبل النيابة فيصم التوكيل في كل عقد كبيع وهبة وكل فسخ كإقالة ورد سبب وقبض وأقباض وتخصمه من دعوى وجواب وقت مباح كاحياء وامطاد واستفتاء مقربة لأقراء فلا يصح التوكيل فيه ولا في التقاط ولا في عسادة كملأه أن لا يفسد من ج أو عمره ودفع لحوز كإفكارة وذم لمخوخصه كعقبة ولا يصح في شهادة إلا ما قالها بالعبادة ولا في شوطها كقتل ولا في تجويع كالأولاد أن يكون المولى فيه معلوماً ومن وجبه كوكلتك في بيع أمواله وعق ارتقا في كل أموري ككل قليل وكثير وإن كان تابعاً للعين والفرق بينه وبين ما حرر بأن التابع ممن عزم بخلافه هنا ويصح في توكيله في شراء هبة بغيره سكر في وفي شراء درجته وسكة ولا يجب بيان عن في المستثنى لأن غرض المولى قد يتعلق بإحسان من ذلك فبما كان ذلك أو تسبباً من أجل بيان ما ذكر إذا لم يقصد العبارة والأفلا يجب بيان شيء من ذلك وأشار إلى التوكيل قوله (أو توكيل غيره غيره) فأردنا تقسيمه أي شرط التوكيل حصة مباشرة التصرف المأذون فيه لنفسه أو لأفلا يصح تركه لانه إذا لم يقدّر على التصرف لنفسه فغيره أولى فلا يصح توكيل صبي ومجنون ومعنى عليه ولا توكيل امرأة في نكاح ولا محرّم بعدد في إجماعه وهذا في الغالب والأفلا استثنى من ذلك مسائل منها المرأة فتوكيل في طلاق غير هام منها الصغرة والعبد فتوكيلان في قبول النكاح بغير إذن الولي والسداد في إيجابه ومنها الصبي المأمون فتوكيل في الإذن في دخول دار وإفصال هبة وإن لم تخص مباشرة له بالإذن ويشرط تعيين التوكيل فلو قال لانتين وكنت أحدكما في بيع كذا لم يصح نعم لو قال وكنتك في بيع كذا أملاك مسلم مع كاشته بعض المتأخرين وعليه العمل بشرط في الصغرة من وكل ولو سألها بغير رضا كوكلتك في بيع كذا أو بيع كذا كسائر العقود والأول إيجاب والثاني قائم مقامه أما التوكيل فلا يشترط قبوله لفظاً ونحوه الحاقاً بالتوكيل بالإباحة وأما قوله معنى وهو عدم رد الو كالة فلا بد منه فلو رد فقال لا قبل أو لا فعل بطلت ولا يشترط في القبول هنا الموقر ولا المجلس وضعه وثبتت كالة نحو وكنتك في كذا إلى ربك وتعلق التصرف نحو وكنتك الآن في بيع كذا ولا تبعه حتى يبيع رمضان لتعلق الو كالة نحو إذا أجازت عبداً فقد وكنتك في كذا أفلا يصح كسائر العقود لكن ينفذ تصرفه بصد وجود المعلق عليه بالإذن فيه (د) الو كالة ولو

نفسه أو مولاه من صبي أو مجنون وفيه بعد مباشرة له وسكت المستصحب عن شرط المولى فيه وشرطه أن عليك المولى حين التوكيل فلا يصح التوكيل فيما عليك وطلاق من سببها لانه لا يشترط بنفسه فكيف يستتب غيره الاتباع مع التوكيل يصح ملاه لك تبعاً للملك كما نقل عن الشيخ أي حامد وغيره ويشرط أن يقبل النيابة فيصم التوكيل في كل عقد كبيع وهبة وكل فسخ كإقالة ورد سبب وقبض وأقباض وتخصمه من دعوى وجواب وقت مباح كاحياء وامطاد واستفتاء مقربة لأقراء فلا يصح التوكيل فيه ولا في التقاط ولا في عسادة كملأه أن لا يفسد من ج أو عمره ودفع لحوز كإفكارة وذم لمخوخصه كعقبة ولا يصح في شهادة إلا ما قالها بالعبادة ولا في شوطها كقتل ولا في تجويع كالأولاد أن يكون المولى فيه معلوماً ومن وجبه كوكلتك في بيع أمواله وعق ارتقا في كل أموري ككل قليل وكثير وإن كان تابعاً للعين والفرق بينه وبين ما حرر بأن التابع ممن عزم بخلافه هنا ويصح في توكيله في شراء هبة بغيره سكر في وفي شراء درجته وسكة ولا يجب بيان عن في المستثنى لأن غرض المولى قد يتعلق بإحسان من ذلك فبما كان ذلك أو تسبباً من أجل بيان ما ذكر إذا لم يقصد العبارة والأفلا يجب بيان شيء من ذلك وأشار إلى التوكيل قوله (أو توكيل غيره غيره) فأردنا تقسيمه أي شرط التوكيل حصة مباشرة التصرف المأذون فيه لنفسه أو لأفلا يصح تركه لانه إذا لم يقدّر على التصرف لنفسه فغيره أولى فلا يصح توكيل صبي ومجنون ومعنى عليه ولا توكيل امرأة في نكاح ولا محرّم بعدد في إجماعه وهذا في الغالب والأفلا استثنى من ذلك مسائل منها المرأة فتوكيل في طلاق غير هام منها الصغرة والعبد فتوكيلان في قبول النكاح بغير إذن الولي والسداد في إيجابه ومنها الصبي المأمون فتوكيل في الإذن في دخول دار وإفصال هبة وإن لم تخص مباشرة له بالإذن ويشرط تعيين التوكيل فلو قال لانتين وكنت أحدكما في بيع كذا لم يصح نعم لو قال وكنتك في بيع كذا أملاك مسلم مع كاشته بعض المتأخرين وعليه العمل بشرط في الصغرة من وكل ولو سألها بغير رضا كوكلتك في بيع كذا أو بيع كذا كسائر العقود والأول إيجاب والثاني قائم مقامه أما التوكيل فلا يشترط قبوله لفظاً ونحوه الحاقاً بالتوكيل بالإباحة وأما قوله معنى وهو عدم رد الو كالة فلا بد منه فلو رد فقال لا قبل أو لا فعل بطلت ولا يشترط في القبول هنا الموقر ولا المجلس وضعه وثبتت كالة نحو وكنتك في كذا إلى ربك وتعلق التصرف نحو وكنتك الآن في بيع كذا ولا تبعه حتى يبيع رمضان لتعلق الو كالة نحو إذا أجازت عبداً فقد وكنتك في كذا أفلا يصح كسائر العقود لكن ينفذ تصرفه بصد وجود المعلق عليه بالإذن فيه (د) الو كالة ولو

المفهوم وأما المنطوق فقال لا يستثنى منه شيء منهم استثنى منه الغاصب فانه تصرف عن نفسه ولا تشكل في حال صبي أو مجنون أو صغره (قوله ولا يشترط في القبول الخ) هذه أمثاله لاول العبارة الثانية في القبول وهذا إنشاء ويجب أن هذا على قول ضيف وطه فلا يشترط ظهور ولا مجلس (قوله لكن ينفذ تصرفه الخ) وعلى هذا الفرق بين الصغرة والغاصب فبما ينفذ التصرف في كل منهما ويجب أنهما إذا كانتا تجب في الصغرة بغير المسمى وفي الغاصب بتسبب أجراً للمثل (قوله ولو يجعل غاية الرد) على من جعلها حبساً أجارة لازمة بل هي بحالة جارية



ليس المروني أي أنه إذا أذن المروني للراعي في بيعه أو كبل فبيعه ثم رجع الراعي فيها (قوله حكما) أي من غير خلاف  
 (قوله وكبرها) أي تلفها وقد تفرقة طارئة بل كنه في غير شرعي (قوله وبطريق) أي على كل من الموكل أو الوكيل وكذا الصنفان  
 القليل فطر وعلى الموكل بطلها وأما طريقه على الوكيل فإنه لا بطلها لأنه لا شرط على الغرماء في تصرفه كشرائه في الذمة إلا أن يصور  
 بما إذا كانه شخص أن يشتري للوكيل بعين من أصناف ماله أو كسل ثم يهر عليه بالغسل قالوا كالة تبطل لأن دفع العين من ماله أما  
 قرض أو بيعه أو كبل فمما يمتنع على الغسل وإلى هذا أشار قول الشارح ع لا ينفذ الخ (قوله عا لا ينفذ الخ) متعلق بغير الموكل المقدر وما  
 واقعة على تصرف (قوله وبسته) أي سواء كان الوكيل أو الموكل (٢٦٠) (قوله تبييه لوعبر الخ) ظاهر كلامه من الناموس

يعمل غير لازمة من جانب الموكل والوكيل يجوز (الكل واحد منهما) (صنفهما) (شأنه) ولو بعد التصرف سواء تعلق بما حذر ثالث كبيع المروني أم لا (وتنفسخ) حكما  
 (يعين أحدهما) أو يحوطه وانما هو شرعا عزل أحدهما بأن يعمل الوكيل نفسه أو يهرله  
 الموكل سواء كان لفظ العزل أم لا كمنعه أو كالة أو بطلها أو فسخها أو بعهدها ما كبرها  
 بلا عرض له فيه بخلاف انكسارها لسانيا أو شرعا كاختلافها من ظاهرها وبطريقها  
 كغيره أو قلن عا لا ينفذ الخ من النصف بها وبسته فيما فيه العدالة شرط كوكالة النكاح  
 وأوصافا وبزوال ملكه وكل من يعمل التصرف أو منعته كبيعه وفسخه أو والولة  
 وإيجارها أو كبل في بيعه وملكه وتوزيعه ورهقه مع قبض لأشعارها بالندم على التصرف بخلاف  
 نحو العرض على البيع (والوكيل) ولو يعمل (من فقه سابقه) لموكله (وقضا  
 بصرفه) من مال موكله عنه (ولا يضمن) ما تلف في يده من مال موكله (إلا بشرط) (فيما  
 في حقه كسائر الأعيان) (تبييه) لوعبر أن تصدى لكأنه إلى لا يلزم من التصدي  
 التفرص ولا عكس لا احتمال لبيان وجهه وصدق بيسته في دعوى التلف والرد على  
 الموكل لأنه انتمعه بخلاف دعوى الرد على غير الموكل كرسوله أو أن تصدى كان ركب الدابة  
 وليس الثوب تعدا يضمن كسائر الأعيان ولا ينزل لآل الوكالة إذن في التصرف والأمانة  
 حكم ترتب عليها ولا يلزم من ارتفاعه بطلان الأذن بخلاف الوديعة فإنها يضمن الثمان  
 فإذا باع أصل المبيع زال الضمان عنه ولا يضمن الشيء ولورد المبيع طه بعبد العمان  
 (ولا يجوز) لو كبل (إن يبيع ويشتري) بأوكالة المطلقة (الائتلاف شرط) (الأول  
 أن يصدق) (بش المثل) إذا لم يجد رعايا زيادة عليه فإن ودهه هو كما لو باع بدونه فلا يصح  
 إذا كان حين فاحش وهو لا يجهل غالبًا بخلاف البسوه وهو ما يجهل غالبًا في تصرفه  
 ما يساوي عشرة بدنه محتمل وبهانية غير محتمل (و) الثاني كون الفتي (تقديرا)  
 أي أسلافه ببيع نسبه (و) الثالث أن يبيع (بقد البدل) الثاني ببيع لا بد للمبيع لا بد للتوكيل  
 فلو خالف فباع على أحد هذه الأنواع وسلم المبيع ضمن بدله لتدعيه بشبهه ببيع فاسد  
 فيسترد ما كان بقي وله بيعه بالأذن السابق ولا يضمن عنه وإن تلف المبيع غرم الموكل بدله

غيره ولو يضمن مع البعثة بل بعضهم جعله متعديا حيث خالف ومن التعلد  
 ما لو منع من المال ولم يعرف كيف ضاع  
 أو منع المال في عمل ونسب فضاغ  
 (قوله في دعوى التلف فالد) والعرقه ضل ما بأن يبيته (قوله  
 على غير الموكل) كرسوله أو راعيه  
 أو وكيله وكذا دعوى الرد من رسول  
 الوكيل أو راعيه أو ربه على الموكل فلا  
 يضمن بيته في ذلك كله (قوله ضمن الخ)  
 أي صار متعديا في الضمان بمعنى أنه  
 لو تلف بعد ذلك ولو بغير شرطه  
 (قوله ولا يضمن الفتي الخ) جواب عن  
 سؤال صاحبه أن المبيع كان مضمونا  
 وأن يبدل منه والبديل يعطى حكم  
 البديل عنه فيكون مضمونا فأجاب بقوله  
 ولا يضمن أي إذا تلف بغير تخصصير  
 (قوله عاد الضمان) حتى لو تلف بغير  
 تخصصير عنه وليس له بيعه إلا إذا  
 جدد لأن البيع الأول كان مضمونا  
 فقد انتهت وكالة فلا بد من إذن بخلاف  
 ما لو كان البيع الأول باطلا ورده فله  
 بيعه بالأذن السابق (قوله ولو كالة  
 المطلقة الخ) الباء بمعنى الفاء وهو على

تقدير مضاف أي في صورة وكالة المطلقة أو إقراره أي الوكيل وكالة مطلقة أو إقراره أي الوكيل  
 المتعدي بالوكالة والتعدي بها والمراد بالمطلقة غير المقيدة بن أو حلول أو أجل أو مشتري (قوله إذا لم يجد رعايا الخ) بتقديره لأن  
 ظاهره أنه يجوز له البيع في مثل مطلقا ولو مع وجود الراغب وليس كذلك ما صله أنه أو بيع صورعه مع وجود راعيه أو وجود  
 راعيه وعلى كل أمان يبيع بأقل من غن المثل في صورة عدم الراغب ما كبرها فباعه أو كبلها ببيع أو كبلها ببيع فباع بأقل  
 من الزيل بغير المثل أو بغيره مع (والأول) (قوله عشرة) أي عشر قدر أهرم أو أضاف مثلا لألف أو مائة ولا يضمن (قوله  
 نسبه) ولو با أكثر من غن المثل ولو يرضى وإن وافته (قوله بتقدير البدل) المراد به ما تعامل به فيها ولو عر وضافه أعدل منه فيها ما كان  
 ويجعل اشتراط نقد البدل أن يرد الضارة والأجزاء ببيع بغيره ولو عر وضافه شرط المصلحة (قوله على أحد هذه الأنواع) أي معاهم  
 الأنواع والأواع هي غن المثل وما بعده فكلام الشارح على تقدير مضاف أي غير أحد أو معاهم أحد مثلا (قوله ضمن بدله الخ) صوابه  
 قسمته لأنها لم يول (قوله ولا يضمن عنه) أي في البيع الثاني وأما الفتي في البيع الأول لو عر وضافه فمضته لتدعيه بغيره لأن العقد  
 فاسد (قوله غرم الموكل بدله الخ) التصدير بالبدل هنا صحيح فالمراد به البديل الشرعي من مثل أو فسخه أو بطله بالنسبة للوكيل وأما المشتري  
 فيضمن المثل أن كان متبليا وأقصى النقص أن كان معقوما لأنه مقبوض بقصد فاسد

(قوله لزم البيع باطلا) مقابل تحذوف أي أن كان تعدد البلد واحدا فظاهر لزوم البيع بهان تعدد دفعه وماله وحسن حاله  
 ما لزمه لم يصح البيع ويجري فيه ما تقدم (قوله ويشترط الأشهاد) أعوان يكون المشتري ثقة وموسرا والأخلاص (قوله ضم البيع)  
 أي بشرط ثلاثة منهم من الشارح (قوله فرع الخ) الأقل فروغ والمقصد عند الشئ م ر ان الحكم فيها ذكر وان لم يعرف معناها  
 المذكور العاقدان ورجع لما فيها الموضوعة لها وقال ابن هيران عرفنا معناه المذكور فظاهر والأقان عرف لهما عرف مطرقها  
 فظاهر انما تحمل عليه والأخلاص للعمل بمراد الموكل (قوله أو عاثره وشكها بأي شئ شئت أو عاثره وشكها بأي شئ شئت) قوله لمن  
 نفسه من معنى اللام لأن البيع يتعدى عن وبالام واللام أكثر (قوله لانه منهم الخ) الغلة الصعبة اتحاد الموصي والشايل  
 وانما حاقوا بالبدطر في تزويج بنت ابنه لا التحول ان الولاء له اصالته من الشرع (قوله كايه وولده الرشيد الخ) لا تنفاه  
 التهمة بوجوب البيع عليه بقرن المثل (٢٦١) بخلاف ما لو فرض اليه أبر القضاء فولى اياه أو اياه فلا يصح قيمته (قوله ضمن  
 قيمته أي لصلولة سواء كان مطالب  
 متقوما (قوله وليس لو كبل الخ) حاشه  
 انه ان كان طالبا بالبيع واشترى بين  
 مال الموكل وصي الموكل أو واهو وافق  
 الشايل على ذلك بطل البيع وان اشترى  
 في الغصة وقع لوكيل وصي الموكل  
 وتلقوا التهمة وان اشترى بالعين ولم  
 شو الموكل ولم يصح أو واهو أو واهو ولم  
 وافق البائع على ذلك وقع لوكيل أيضا  
 وأما ان كان الوكيل جاهلا بالبيع وقع  
 الشراء لوكيل مطلقا واشترى بعين  
 مال الموكل أو في الغصة وسواء صي  
 الموكل أو واهو أو واهو ان رضخ به الموكل  
 فذاك والأقان كان الشراء في الغصة  
 وصي الموكل أو واهو وافق البائع على  
 ذلك فخلص من الموكل والوكيل الرد  
 على البائع وان لم يصح الموكل أو لم وافق  
 البائع على ذلك فبطل الموكل على الوكيل  
 ولو كبل برده على البائع وأما ان كان  
 الشراء بالعين وصي الموكل أو واهو رد  
 الموكل على البائع ولا يرد الوكيل فان لم  
 يصح الموكل رد الموكل على الوكيل  
 والوكيل برده على البائع اه من المنهج  
 وحواضيه (قوله لان التفويض يثنى  
 الخ) بشرع بمثل الموكل جاهلا فان  
 كان جاهلا لعله امتنع التوكيل (قوله

من شاهين الوكيل والمشتري والقرار عليه (تسبي) لو كان بالبلد نفسا لزمه البيع  
 باطلا فيما كان استويا في المعاملة باع بائنهما الموكل فان استويا فغير بينهما فاذا باع بها  
 قال الامام فسه تردد للأصحاب وان ذهب الجواز وركسه لبيع موقلاص وان اطلق  
 الاجل وحصل مطلق اجل على عرف البيع بين الناس فان لم يكن عرف راي  
 الوكيل لا يقع لوكيل ويشترط الأشهاد وحسن قدرا الأصل اتبع الوكيل ما قدره الموكل  
 فان باع بحال او بغيره عن الاجل كان باع الى شهر ما قال الموكل به الى شهرين مع البيع  
 ان لم ينه الموكل ولم يكن عليه فيه شر كتنص عن خوف اوه قوة حفظ وينبغي كما قال  
 الاستوى حمله على ما اذا لم يكن المشتري والأخلاص فقد قصده الصيانة (فرع)  
 لو قال لوكيله بيع هبة انك شئت فله بعه شين فاحسن لانيته ولا يصح تعدد البلد  
 او عاثره وشكها بأي شئ شئت فله بعه شين فاحسن لانيته ولا يصح تعدد البلد  
 لا يخس ولا يغير تعدد البدو وما عثره وان فله بعه عرض وشين لانيته وذلك لان كالمعد  
 قشيل القليل والكثير وانما الجنس فقبل التقد والعرض لكنته في الاخير فمافرن بزوهان  
 نزل عرف القليل والتكثير أيضا وكيف الحال فمثل الحال والموكل (ولا يجوز) فوكيل  
 (البيع) ما وكن فيه (من نفسه) ولان مويله وان ادن له في ذلك لانه منهم في ذلك  
 بخلاف ضميرهما كايه وولده الرشيد لوقبض عن حال ثم يعلم البيع المعين ان تسله لانها  
 من مقتضيات البيع فان سلم البيع قبل قبض الفين ضمن قيمته وقت التسليم لتعدي  
 وان كان الفين أكثر منها فاذا غرمها فقبض الفين دفعه الى الموكل واسترد ما غرم اما الفين  
 الموكل فله فيه تسليم البيع وليس له قبض الفين اذا سلم الا اذا كان جدي وليس لو كبل بشراء  
 شراء معيب لا قضاء الاطلاق عرف السالم وله توكيل بلا ان فها لم يثبت منه لكونه لا يثبت  
 به او كونه عاجز عنه عملا بالعرف لان التفويض يثل هذا لا يقصد منه عت فلا توكيل  
 لما جاز الا في القدر الذي جرحه ولا توكيل الوكيل فهاذ كرهن نفسه بل عن موكله (ولا)  
 يجوز له ان (يقرب على موكله) بما لزمه (الا بانه) على وجه ضعيف والاصح عدم حصة  
 التوكيل في الأقرار مطلقا فاذا قال اخبره موكله كنت تترضى على لان بكذا فقول الوكيل  
 اقررت عنه بكذا او جعلته مقرا بكذا يصح لانه اخبار عن حق فلا يقبل التوكيل

٦٦ خط ل على موكله (على معنى عن (قوله الا بانه) أي باذن جديد غير الاذن الذي تعهده  
 الو كالة وصورة المسألة ان يقول وكذا كنت تترضى على اعلان بكذا اصلا فقول صل ماله الموكل باذن جديد عن اذن الو كالة فصلى كلام  
 المنع ومع الصحيح انه لا يصح التوكيل في الأقرار مطلقا سواء كان باذن جديد او لا وما كون الموكل يكون مقرا بالتوكيل او لا فحاصله  
 اربع احوال اما ان ينفذ عن غير موكله او اقرارا على الاصح سواء مع الأقرار والمضارع وان صح بينهما أي عنى كان أقسرا  
 قطعاً وان حذف ما لم يكن اقرارا قطعاً وان ذكر على قطع لم يكن اقرارا على الاصح وان كان الشارح قال قطعاً هذا تصور اقرارا شارح  
 لكن وصورة بعضهم بان موكله يحاول عنه في دعوى قاربان الذين مثله على الموكل أو قارباً لا اراه من الذين أو مالهوا اليه أو نحو ذلك فلا  
 يجوز ذلك الا بان جديد غير اذن الو كالة والمقصد ان لا يصح اقرارا مطلقاً باذن أو بغير اذن بل بشرط اقراره بالبراءة أو الحوالة أو نحوها

من يمينه **عبد بن يسوع** يعطى يد الموكل أو يده الموكل لا تنقسم (قوله واسحق عيسى) **عبد**  
 قوله ولكن يجوز دفعه (أن صدقه فإن رجع الموكل وانكر أو كاذب فإن كانت العين باقية في يد الموكل احتجها صاحبها بمكره  
 الخمين غير تنصير رجع صاحب العين على كل من كان غرم أحدهما لارجوع للخازم (٢٦٢) على الآخر لانه مظلوم

فلا يجوز رجع على غير ظالمه وان تلفت  
 تنصير فان رجع على الدافع رجع  
 إليه بل على الموكل لانه فريط ضمن  
 وان رجع على الموكل لارجوع الموكل  
 على الدافع وان كان المدفوع دناءه  
 يلقى يد الموكل رجع الموكل على الأصل  
 ورجع الدافع على المدفوع له بالدين  
 (قوله وأدعى أنه مختال الخ) فان رجع  
 أي المصيل وانكر الخوالة أخذه من  
 الحال عليه ولا يرجع له حال عليه على  
 المختال لانه اعترف له بانتقال خلق فهو  
 مظلوم فلا يرجع على غير ظالمه (قوله  
 أنه وارث) أي مستغرق والأصل يجوز  
 الدفع له  
 (فصل في الأفراد ذكره عقب الوكالة)  
 لأن المال تحت يد المصور وهو في نفس  
 الأمر ليس له فهو شبه الموكل (قوله  
 من قبل) مقتضى أخذه من ذلك  
 لا يقول وهو لغة الأثبات بل الثبوت  
 ومقتضى قوله الأثبات أن يقول ضمن  
 أقرنا قول الكلام بنا في آخر جواب  
 عنه المصنف (قوله من قبل) من باب  
 ضرب ومن باب يصب (قوله بالنسب)  
 هو أنسب من الضمك الأصل لأنسب  
 نادم النسب لأن الأول أصل والثاني  
 انصراف وأما اختيار النسب لمرسل  
 لانه من قبيلة المرأة والعرب يكره أن  
 يؤثر عليها من غير قبيلتها (قوله أرسمة)  
 ولا يشترط مقررته من حاكم أو شاهد  
 على الخلع (قوله بالشبهة) أي الطريق  
 في سقوط الشبهة كحكاية رجع عن  
 الأقرار ودعى الأكره المألول

كالشهادة لكن الموكل يكون مقرا بالموكل على الأصح في الرخصة لا شعارة بشيئت الحق  
 عليه وعلى الخلاف إذا قال وتكفلت لفرعي فلان تكذبا كما مثله فلو قال أقرضني فسلان  
 بأن له على كان أقرا وأقطعوا وقال أقره على بأن لم يكن أقرا وأقطعوا رجع صاحب  
 التخصيص (تتمة) أحكام عقد الموكل كزوية المسع ومعارفة مجلس وتفاضل فيه تتعلق به  
 لا بالموكل لانه العاقد حقيقة والمالك مطالبة أو كفل المالك بفن أن يضمنه من الموكل سواء  
 اشترى منه أم في الذمة فإن لم يضمنه منه لم يطالبه أن كان الفرض معناه لأنه ليس بسيد  
 وان كان في الذمة طالبه به أن لم يعترف وكانت مان أنكرها وقال لا عرفها فإن اعترف  
 لم يطالب كلامه بما به والموكل كصاحب كاهل فاذهرم رجع بمسخره على  
 الموكل ولو تلفت من قيمته واسحق مبيع طالبه بمشتر بدل الفرض سواء اعترف المشتري  
 بالوكالة أم لا وألوا قرار على الموكل فيرجع الموكل بمسخره عليه لانه غرم من ادعيه أنه  
 وكيل يضمن ما على زيد لم يصدق به له لا يثبت بواكاه لا لاحتال أنكر الموكل لها ولكن  
 يجوز له دفعه إن صدقه في دعواه لانه يحسن فنده وأدعى أنه مختال به وأنه وارث له أو  
 دعي أو موصى له منه وصدقه واجب دفعه له اعترافه بانتقال المال إليه  
 (فصل في الأفراد وهو لغة الأثبات من قرأ الشيء أي ثبت وشرا أخبار الشخص بحق  
 عليه فإن كان له على غيره فدعى أو غيره فدعى فشهد أو لا قاله قبل قبل الإجماع  
 قوله تعالى أقر ربح وأدعى على ذلك أمري أي عهدي قالوا أقرنا ونسب المصنف أن  
 بالنسب إلى امرأة هذا فان اعترفت فأرجعها واجت الامعة على المأخذ به وأركاه أربعة  
 مقررته وصيغة ومقرره (وللمقرره) من الموقوف (مربان) أحدهما (حق المصنف)  
 وهو ينقسم إلى ما يسطر بالشبهة كالزنى وشرب الخمر وقطع السرقة وعليه أقصر المصنف  
 وإلى ما لا يسطر بالشبهة كالزكاة والكفارة (و) الثاني (حق الادعى) كحد القذف  
 لشخص (حق المصنف) الذي يسقط ذلك إذا أقر به (بمع الرجوع فيه عن الأقراره)  
 لأن من ادعى على الذرة والسر ولا نه على الله عليه وسلم عرض لمع بالرجوع بقوله لمك  
 قلت لك لمست المتحذون ولتأني أن عرض له بذلك لما ذكر ولا يقول له ارجع  
 فتكون أمراه بالكذب وخروج الأقرار ما ثبت باليمين فلا يصح رجوعه بما لا يسقط  
 بالشبهة (و) الضرب (الثاني حق الادعى) إذا أقر به (لأصع الرجوع فيه عن  
 الأقراره) لتعلق حق المقر به إلا إذا كذبه المقر به كسأفي في شروط المقره ثم رجع  
 في شروط المقر فقال (وتنقصر حصة الأقرار) في المقر (إلى ثلاثة شروط) الأول  
 (البلوغ) فلا يصح إقرار من هودن البلوغ ولو كان بمنزلة الرق عليه سلمه فإن ادعى بلوغا  
 بأمنه أن بان استكمل تسع سنين صدق في ذلك ولا يضاف عليه وإن فرض ذلك في  
 خصومة سلطان تصرفه مثلا لأن لا يعرف الامت ولأنه كان صادقا فعلا يحتاج إلى  
 عين والأخذ فائدة فيها لأن العين الصغير غير معتقدة وإذا لم يخلع فخلع بلغا يقطع فيه

الزنى بمنزلة وجهه (قوله الذي يسقط ذلك الخ) فبهم من كلام الشارح اعترض على المتن لأنه لا يلحق  
 في محل التنبه نكار الأولى التنبه ويخالف عن المتن بأن مراده حق الله الحق الله المحض ومراده حق الآدمي المحض وما فيه حق الله  
 وأدعى كالزكاة والكفارة (قوله بضع الرجوع) بل يصح ل الأولى عدم الأقرار بالمرفوعة وبطائفة الشهود تدب لهم عدم  
 الشهادة أن كان فيه مصلحة (قوله وتنقصر حصة الأقرار) أي سواء كان في حق الله أو الآدمي (قوله فإدعى بلوغا الخ) هذه مسألة  
 مستقلة بأن ادعى أنه بلغ لأجل أخذ المال من ولده مثلا وأدعى ذلك في خصومة كإثبات النكاح (قوله لأن ذلك لا يعرف) بليل  
 لقوله صدق وقوله ولا نه تحليل لقوله ولا يضاف عليه فهو ثابت ونسب مرتب

عليه سورة فيصيب بالثقي (٢٦٣) فلم يوافق طلاقها عليه وادعته واتهمها بخلت (قوله أن يضرب لغير) صرورة ذاك أن يدعي عليه سورة فيصيب بالثقي

يؤيحه قال الامام قال ظاهرا معناه لا يحفل لاتهاء التسمية ولا الامتناع في ذلك المسمى  
(و) الثاني (المقل) فلا يصح اقرار بجنون ومشي عليه ومن زال عقله ذكر شرب  
دواء او اكره على شرب خمر لا ممتنع تصرفهم وسأني - كذا - ان شاء اقتضاها في  
الطلاق (و) الثالث (الاختيار) فلا يصح اقرار مكره بما كره عليه لمقوله تصلي الامن  
اكره عليه مطمئن بالامان بصل الاكرام متطاع الحكم الكفر فالاولى ما عدا ما وصورة  
اقراره ان يضرب لغيره فلو شرب لصدق في القضية فاقرار حال الضرب او بعد طرسه  
ما اقر به لانه ليس مكره هذا الحكم كما كره على شي فواحد وهذا انما ضرب لصدق ولا  
يخصر لصدق في الاقرار فالاذني والاولا في هذا الزمان ما تبهم من تبهم بصرقة او  
قتل او جرحه ما فخر به لغيره اقر به في الحق الاقرار بما ادعاه خصمه والصلوب  
ان هذا اكرامه اقر في سلاله به بعدد وعلم ان لم يقر ذلك لضرب ثانيا انتهى  
وهذا متعين (وان كان) يعني آدمي كافر به (جاء) انكشاف (اخره) مع  
ما تقدم (شرط رابع) ايضا (وهو الرشد) فلا يصح اقرار مكره من او اتلف مال او  
تخلفه قبل الجهاد بعدد مع اقراره في الماثل فيقيم بعد ذلك الجهاد كان صادقا  
فيه ونخرج بالمال اقراره بموجب عقوبة كذا في قوله وان عني عنه على مال لهدم تعلفه  
بالمال وما شروط المقر له ولم ذكرها المصنف فيها كون المقر له مستأخر مع تبهم بحيث  
تتوقع منه الهوى والطبع فلو قال الانسان اولوا احد من بني آدم او من اهل البلد  
انك لم يصح اقراره على الضبط ومنها كون اقراره ما عليه اشتقاق المقر له لا يستند  
بعادة عقوبته وحده بمثل ويبدأ بغيره ما لاذا اقرب الماثل ان تصدق ما عاتق الشك  
لغيره او اثار وجع بدل ان تلزمه الماثل ان تصدق او اياها في عليه بالارش متب اشتقاقه  
لغيره فلو قال لهذ الهوى والذاه على كذا لم يصح لانها ليست اهل لذلك فان قال على سببها  
اقتلان كذا مع جلاله انه جنى عليها او كرها او استعمل ما عدا ما كرهه الاقرار على  
هندوان استند اليه لا يمكن في حق كقولهم اقرضناه او باعني بشيئا ويعلق الاستناد  
المذكور وهذا ما يحسنه الزا في شرب وهو الماثل وما وقع في الماثل من انه اذا استند  
الي جهة لا يمكن في حقه لغوصه ومنها عدم تكذبه بغيره فلو كذب في اقراره مجال  
ترك في هذا المقر له في شرب ما ظاهرا هو مطلق اقراره بمعاوضة الانكسار في ربيع  
هذه التكميد قبل ربيع وما عاقل غلط في الاقرار ما تعمد الكذب ولو رجع  
المقر له عن التكميد قبل قبل فلا يعلى الاقرار بعدد ما بشرط الصفة ولم يذكرها  
المصنف اعنا في شرط فيها القاصر يح او كانته تشرب بالتزام وفي معناه الكفاة  
التبواشارة انوس منقمة كقولهم اقرضني كذا اما لو حلف على او عتدى لم  
تكن اقرارا الا ان يكون المقر به معنا كهمذا الشرب فيكون اقرارا وعلى اولى ذهني  
قاسدين وهي او عتدى الامن وجواب لي عليك انا اولى سبي او

القول الأول قبل القول بالحجة كان في ذلك الزوج ولم يحفل في هذا الزمان الضيق أن يستقل من الزوج الهاونها انصرمها (قوله وما وقع الخ) مستدا وقوله ضيف خبر وقوله من أنه يان لا لأوّل، هنا قوله لغو بيان وقوله إذا استند ما لم يحول لقوله ولغو مقام عليه (قوله - أي لو وجب الخ) لأحاطه الرجوع لأن الأقرار باطل بمجرد التكذيب (قوله أوالو ذكر في أو عند الخ) أو يعني الزاو فلا ند من حذفها (قوله لم تكن الخ) سواء لم يكن (قوله الذين الخ) أي سواء كان تداءوا وتظاهروا أو متفقوا كقول منصفه كذا وكذا ويكون في الذمة عرض أو مسعى للذمة (قوله لعمين) أي سواء كان من جنس التدبوع وتظاهروا من المنقولات كهذا التوب و يرتب على ذلك أنه في الأقرار بالدين إذا ادعى أنها تدبوع وتختلف قبل منة أو إذا أقرب من وادعى أنه تدبوع وتوافق لا يقبل لأن التدبوع لا تكون في ذمة ولا عليه (قوله وجواب الخ) مستداهم أقرارا لا في بعده

(٢٦٤) **قوله** لا ياتى بغيره أى كسر الهمزة وسكون الهمزة **قوله** ثم وجه بانها لا تكون اقرب الى التثنية من التثنية الى الجمل **قوله** لا ياتى بغيره أى كسر الهمزة وسكون الهمزة **قوله** ثم وجه بانها لا تكون اقرب الى التثنية من التثنية الى الجمل **قوله** لا ياتى بغيره أى كسر الهمزة وسكون الهمزة **قوله** ثم وجه بانها لا تكون اقرب الى التثنية من التثنية الى الجمل

ثم أو صدقاً وأما غيره وأخوها كبرانيته أفرد أجواب أفضى الألف الذي عليه  
 أن أو بقره أفضى غداً أو أهمل أو وحشي أفع الكسب أو أجدد المفتح مثلاً أو أخرها  
 كانت من يأخذ له أجواب ذلك من أو خذ وأتم علماء أو جدلي كسكاً أو أمانتر  
 أو أفره وأخوها كهي صامح أو ومة فليس بأقرب لأن مثل ذلك كالأستزاه وأما  
 شرط القره ولم يكره أضافه فطره أن لا يكون ملكاً للقرح من قره قوله داري أودني  
 الذي عليه أن أو لولاً أن أضافه إليه يقتضي الملك له فتناقى الأقرار فيه لا قوله هذا  
 لأن وكان ملكي إلى أن أقررت به فليس لقوا اعتباراً بأوله وكذا أو عكس فقال هذا  
 ملكي هذا الخلق غايته أنه أقرار بعد انكار وإن يكون يبدو لولا أن لم بأقرب لقره  
 حيث قلوا لم يكن بعده حاتم صامحاً بمحمل يقتضي الأقرار بأن يسم لقره حيث قلوا أقر  
 بحرية متضي بعده ثم اشتراه حكم صاولاً: رأوه اقتداه فهو يصح من جهة المانع فله  
 المخبرون المعتبر (وإذا أقر معمول) كشيء وكذا صامح أقرارمو (وصح البقي  
 يثبت) فلو قال له على شيء أو كذا قبل فليس يعتبر بعبادة ثم ورسم لم يقتضي  
 تقتض رسوله كالأول أن يشترط كفس وجبى برام لا يشترط وحشي شفعه وحده قد  
 وزل لأصدق كل من باب التامع كونه شتر ما وإن أقر عيال أو وصيه بضوء عظم  
 كدوله عظيم أو كبير أو كثير قبل تصدقه بمقابل من المال وإن لم يتعمل تحمة ويكون  
 وصفه بالعظم ونحو من حدث أم غاصبه قال الشافعي رضي الله تعالى عنه أصح ما ينبغي  
 عليه الأقران أن الزم المتقن وأرجح الخلو ولا تستعمل الغلبة ولو قال له على وعدتي شيء  
 شيء أو كذا أو كذا لمعني واحد لأن الثاني ما كيداً قال شيء شيء أو كذا أو كذا لا شأن  
 لاقتضاه العطف بالمعارض ولو قال له على كذا درهم برفع أو نصب أو جراً وكو أو كذا كذا  
 بالأحوال الأربعة أو قال كذا أو كذا درهم بالثمن بغير درهم فإن كره ما نصب ما  
 قال كذا أو كذا درهم الزم الدرهم لأن التميز وصف في المعنى فله وقال الجهم قوله  
 قال الزم الدرهم التي أقرت ما غاصبه أو أن أو مضمون شأن كذا درهم المطلق التي  
 أقر بها كذا أو مضمون قوله كذا كذا بالأقرار بقره قوله أو قال له على درهم في صمرة  
 قال أو أدمعة فاحده عبرا أو صابا عه فشره وإن أراد فطره أو صابا عه أو أدمعة  
 أو درهم لأنه المتقن (وصح الاستثناء) بالأوحدى أو نحوها (في الأقرار) وغيره  
 لكن تنوذه في القرآن والسنة وكلام العرب وذلك بشرط الأول وعليه أقدم المصنفين

مختلف فيه خلاف ما قبله لأنه متفق عليه (قوله لأن مثل ذلك الخ) ظاهر في غير اختصاص والسادس ماوجه في اختصاص فعله جعل الإقرار بغير الالتفات كونه انية أقوالاً ماوجه في السادس فعله وعلاصام الزوجه (قوله فشرطه الخ) الأولى حذفه لأنه يتقدم في قوله بشرطه وكان يقول فهو أن لا يكون لأن الحديث عنه الشرط لا لا يشترط له (قوله أن لا يكون الخ) أي أن لا يفتي في صفته يعادل على أنه ملكه وإنما أفتى بذلك لأن ما كان ملكاً للنفس لا يصح الإقرار به فغير فلاحاً جعله شرطاً (قوله دأري الخ) هذا إذا لم يرد اختصاصها إليه إضافة سكتي وإن أذن إضافة إليه مباشرة سببه كونه وكلاهما شأن أود ذلك كان أقراً لأن أطلق استفسرو وجعل تشبیهه وهذا في مثل هذا لو ما كانا إنما المشتق كركوبي في وسعي وطبسي فتبدل الإضافه على الاختصاص لا ملك فيكون أقصراً (قوله اعتباراً بقوله الخ) ليس بقيداً وكذا ما يؤخذ لأن آخره لا ينافي أوله (قوله ثم استترام) أي مثل أوله وأورثه

أوصى به (قوله فله الخيار) أي خيار الخمس وخيار الشرط وخيار العبد إذا كان في الثمن (قوله دون الأثرى) أي  
 فلا خيار له ووجهه صيغته (قوله وإذا أقر فهو بالخ) مقابل لمخوفه تقديمه، فإن أقر به لم يقدّر  
 ظاهره وإن أقر فهو من كل الوجوه، ومن أقره وأوصف كالشمال الأول وأقره وأوصف - كما ساقه - قوله له على مال (قوله رد) أي أقر  
 فهو (أي سواء كان ابتداء أو جوا) بالدعوى لأنه خاضع حتى فيبيع بمجرده لا بوصفه (قوله رجع الجائع) أي ما احتج به من ثمن ما فات  
 ثم وأقره ما فات من قبل المقر له ما دفعه المقرض إن أقر به ولو دفعه لم يملك المقر له شيء (قوله له على من أقر) يخرج ما لو قال له  
 خصمك شيء فإنه يملك تسعيرة من ذلك لا يفتقر إلى أن يسمع الجواب ثم يقر ويخبر بمجرده (قوله رد) أي سلمته، وبخبر  
 مختصمه (قوله أصل ما بيني) أي عندنا خبره وقوله إن الزم الذي يروى ما دفعته له أو طبقته ثم لم يزم واستأفقه أصل ما دفعه  
 بيننا وأصل ما بيني عليه الإقرار (قوله الاستشهاد بالخ) أي الذي يروى الجواب عن أي المسموع في رجع من مذهبنا يروى  
 الأول (قوله بشرط) متعلق بيسم

(قوله اذا واصل) أي الاستثناء يعني المستثنى فكون فيه استخدام (قوله سكتة تنفسي) أي ما يقصد به القطع (قوله ان ينوء) أي أن  
الاستثناء يعني المستثنى أي نوى الانان مسواة قصصه في الاستثناء وهو الاجراخ أو اطلق (قوله قباهه) أي وقامه بقبام المجهي  
منه (قوله فان استقرقه) ضرابا يشبه باستانده آخر والمحقق في الجمل سواء كان وسطا كله على عشرة الا لا مشرة بالاشعة لا غ أو  
متأخر كله على عشرة الاشعة الا الأخيرة (٢٦٥) ولا تعتبر الاغنية (قوله ولا يجمع مفرق الخ) هذا الشواذ في شرط رابع فكان الأولى  
في هذه المسألة (قوله لا يستنظر) أي لا ينتظر.

[illegible]

قوله قدم صاحبها أي العين أي وان لم يوجد غيرها وقوله كعكسة بان قدم الاقرار بالعين (قوله لانه منهم الخ) وعنده العكسة تجري في القول بالعكس ويحاط بانها صنعت بما قاله الشارع وهو قوله لانه اتبى الى الحالة الخ (قوله ويجري الخلاف في اقراران واحدة الخ) اغراض عليها مبنية اذ دخل فيها قبلها اعتقادها بوجوب كثرة وقوعها أو ان ما قبلها في الدين وهذا في قسمها بالماضي الزوج (قوله فبعد قصد الجبران الخ) أي يكون الاقرار باطلا على المحدث لا ضعيفا (قوله لا يهل لقوله اخذ) أي ان لم يكتبه في الواقع (قوله وان افترض المال بالاعتذار بوجوب القصد وقوله أوبالوثق بوجوب النكاح لف وثم يرتب (قوله قبل الاستيفاء راجع لقول) قوله ان الزوج مثلا قبل استيفاء المهر (فصل في العارية الخ) ذكرها بعد الاقرار لما قبلها (٢٦٦) فإن كلامها فيه إزالة البد

عاجتها بقوله لكن في الاقرار لا يعد وفي العارية تعد (قوله اسم لما صار ولقد عدا أي شرعا فيها وقيل لعقبا وقيل لئلا في الأول وشرعا في الثاني (قوله وقدر جمهور الخ) وجه دلالة الآية على العارية انه وعد بان بل على تركها تكون مشروعة وجازة ولكن الآية تدل على ان جواب لا يعد على تركها بالبل بل يكون تركها حراما ويكون قتلها واجبا ويحاط بان لا تمنع ذلك بالنظر لسر الأسلام ثم صرح بعد ذلك بالوجوب وانها محمولة على المستعير المضطر وان العدا بالوجوب على مجموع الثلاثة لا على كل واحد

بخصوصه (قوله وقدر جمهور الخ) وغيره بالجمهور فسر الماعون بالزكاة وحديث فلا تشهد فيه (قوله استعار قرضا الخ) سببه انهم سألوا عارية بالخدمة فقلنوه عدا واستعاروا نسي قرضا تركها بهما في اخرج الى العارية في بعد شيئا ثم رجع فوجد القوم خارجين فقال لهم لم يكن شي ان تراها لو كانت هذه القرض بطنه السور فشطت من حسد وصارت لا تسبق وكذا استعار أعضا ما قدور من صفوان يوم القنع فقال اغضب يا محمد فقال لا بل عار به عطوئة (قوله وكل ما أمكن الخ) حاصل ما في الشرط ثلاثة وزاد الشارع رابعا وناسا (قوله فخرج بالتيد الأول الخ) هذا لا يخرج نظر لانه قبل الحكم

فلو أقر في حصة من الإنسان وفي حصة من لا يولد يقدم الأول بل يشاء بان كالو شيئا بالينة ولو أقر في حصة أو مرضه من الإنسان وأقر وارثه بعد موته من لا يولد يقدم الأول في الأصح لان أفراد الوارث كالأفراد المورث لانه خلقته فكلها أفراد الذين (قوله) لو أقر المريض لإنسان ولم يستقر تأم أولا ثم بعد قدم صاحبها كعكسة لان الاقرار بالدين لا يتعين جرائي الدين بل نفوذ تصرفه فيها بتصرف ولو أقر باعق أخيه في الصحة عتق وورثته لم يجبه غيره ما باعق عتق في نفسه وعليه من يستغرق تركه عتق لان الاقرار باعق لا يبرع ويصح إقراره في مرضه لو أنه على المذهب كالاجني لان الظاهر ما يحق لانه اتبى الى حالة يصدق فيها الكاذب ويتوب فيها بالغاي وفي قول لا يصح لانه منهم جبر من بعض الزينة ويجري الخلاف بأقرار الزوجة بقبض صداها من زوجها في مرض موتها وفي إقراره لو أنه بجهة أجنبية في حال مرضه والخلاف في المذكورة في الصحة وعدمها أما القصر فبعد قصد الخمر ما لا يثبت فيه كإصرح به جميع منهم القتال في قتاله وقال انه لا يهل لقوله اخذ اتبى والخلاف في الاقرار بالمال أما لو أقر نكاح أو عتق أو قبض حراما وان افترض الى المال بالاعتذار بالوثق قبل الاستيفاء لصحت التهمة

(فصل في العارية يتوهم يشدد اليها وقد تخفف اسم لما صار ولقد عدا من عار اذا ذهب وجاء بسرعة ومنه قبل التلأم الخفيف عار لكثرة عداه ويحيته والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى وقصره والمفسر بن قوله تعالى وعنون الماعون بما يستعير الجبران بعضهم من بعض كالدلو والغاس والأبر وغيره الصبيح أو على الله عليه وسلم استعار فرسانا أي طلبة تركها وكما حادثة اليها وهي متسقة وقد ذهب كأجارة الثوب بغير حراور وقد قسم كأجارة الأمة من أجنبي وقد ذكره كأجارة العبد المسلم من كافر وأركانها أربعة عشر ومستعير ومعار وصفية وقد بدأ المصنف بالمستعار فقال (وكما أمكن الانتفاع به) متعنتا بما (مع بقاء عنه) كالعبد والثوب فخرج بالتيد الأول ما لا يتفق به فلا يصاروا لانفع فيه كالجار الزمن وأما ما توقع نفسه قبل التسليم كالخشب الصغير فإني يظهر فيه العارية ان كانت مطلقة أو مؤقتة زمن يمكن الانتفاع به نعمت والافسلاو أمر من ذكره وخرج بالتيد الثاني ما لو كانت متعنتة معمرة فلا يعار ما ينتفع به انتفاعا عارما كالآلات المأوى ولان تكون متعنتة قوية فلا يسار الانتقدان لآن بين أذعنته جهما وأضرب على طبعها متعنتة ضمنية قبل ما تنصده معظم متعنتها في النفاق والإخراج نعم امرج بالترين أو الضرب على طبعها أروى ذلك كما يشاء به يصح امت لا تخادع هذه المتعنتة معما وان نعمت وشي يجمع هذا الاستدعاء بالمعلوم الاتي وخرج بالتيد الثالث

عليها بل عار فكان الأول تقدم قوله جائز اعارته الآن يقال لاحظ الاخبار أو لا ثم أخرج أو نكل على العلم ما لو صحت (قوله) والضرب الخ هذه العارية تشمل وجهين الأول أن يكون قوله والضرب معطوف على التز في فهو مؤثر من تقدم وجهه أن يذكر بمنع تركه الضرب في متعنته لتعريف وفي جهما التزير والضرب وقبه عود الضرب على متار فلنظركه متعنتة من قوله هذا الوجه مما عدا ما في الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالمتدا والآخر بالمعطوف والوجه الثاني أن الضرب في متعنته جاز على التزير وقوله والضرب بالمرعط على غير التزير ولكن يرد على ذلك ان الضرب لم يتقدم في الدعوى وإنما تقدم قبل التزير ويحاط عنه بان الضرب معقد أيضا والتقدير فلا يدار ذلك ان التزير أو الضرب الخ خذف من الأول دلالة الثاني

(قوله فإذا اجتمعت الخ) فيه تيسير اعراب المتن لان قوله حازرت خبر فعله جوا بالشرط مقدور وانى المتدا في المتن من غير شرط ويجاب عنه بأنه حل معنى (قوله بالانصر) فيه مسامحة لان الذي بالانصر انما هو المرد والاشاح شريح على تضييق المرد فقال بالانصر (قوله ايا بقية الخ) فيه مسامحة لان بقية الاشارة الى انصاره العين فيكون كانه قال مع بقائه عنه وهذا قد تقدم فكون مستدركا فكان الاول ان يقول اى منافع غير اعيان (٢٦٧) كقوله غير مورد غلبه انه يلزم التكرار ايضا فانه قال اذا كانت منافع متنافعة وجاب

بان المنافع في الاول المراد بها الفترات اعم من الاعيان والا ثلثا الثاني المراد به الا توافقت فكون التامه اخص بقية الاول (قوله فخرج بالمنافع الخ) فيه مسامحة فان المنافع الذي في المتن لم يجعل شرطاً وقيداً وجاب بأنه على تقدير معنائى أى قيد المنافع وهو قوله انما وهذا الخارج منقضى والمقتضى ان العارية صفة والاستفادة منها منقضى وهي وصفاً لحقت من العين ونحوه واما البين فهو ما حوز بالاخرة لا العارية (قوله ولو اعادة اشارة الخ) كان الاولى الاقتصار على الثاني لانه اذا اعادة الشافعية لم تكن شرطاً لكانت الاعارة مصحفة على ما تقدم واما البين والتمسك بها خيولان في اليه القاسم واما الثالث فساد العارية لعدم الصفة (قوله استعاره فخرج الخ) من اضافة المصدر لخاصة وقوله واعاد فخرج بمحمل اضافة المصدر لخاصة او لنحوه وتصور ذلك في الخامسة (قوله واستعاره كافر الخ) من اضافة المصدر لقاعدة في الاول ومن اضافة المصدر لمفعوله في الثاني (قوله فلا تصنع من ص) وبعضها من اخذها مطلقاً (قوله ولا يصح) وبهين الخ) ولا ضمان عليهم ان اخذوا من ورشد ولا اخذوا (قوله وان تأخر احدكم الى هذا معلوم فانه لا بد من التأخر فكان الاولى وان تراخى احدهما (قوله كما في الاية الخ) فيمنظر لان الاية لا تتوقف من الطرف الاخر على لفظ ولا فصل فكان الاولى كما في الودية (قوله نظرا الى المعنى) راجع لاجابة المسئلة والاعارة المنفية (قوله

ما لو كانت منفعة في اذهاب عنه فلا يصار للمعلوم ونحوه فان الانتفاع به انما هو بالاستهلاك لا بتاتى المقصود من الاعارة فاذا اجتمعت هذه الشروط في المعار (جائز) اذ اعادة اذا كانت منافع اثاراً بالانصر اى بما قد كان الثوب والعبد كما يرفع بالانصر الاعيان فلو اعادة شاة لغيرها او شجرة لغيرها او نحو ذلك لم يصح ولو اعادة شاة او فصيله وملكته دراهم وسلمها لم يصح ومن اخذها الدرهم لئلا يخذها بجهة قاسدة وبهين الشاة بجهة العارية الفاسدة (وبهين) اعارة جارية لخدمة امرأة او ذكر محرم الصابرة لعدم الخذور في ذلك على معنى المرأة والحرم المصحح وزوج الجارية بقولها كان صغيرها من متاعها او اوصى له بمنفعتها او طبق بالجارية الامرد الحاصل كقوله انك ركنى لاصحاب عرف بالجمهور قال الاموي ومكروا من اعارة الصدقة لغيره وهو كملكه لئلا يملك ولو كان المستعار والمعار خشي امتناع استطاها بذكر كراهة تزيه استعارته واعاد فخرج اصله لخدمته واستعارته واعاد كافر مسامحة لهما من الاذلال (تبس) مكنت المصنف من شرط بقية الاعارة فيشرط في المعبر صفة تبرع بالانصاف (تبس) مكنت فلا تصنع من ص) وبهين ومكنت بغير اذن سيد ومحمود وسنه وفلس وان يكون مختاراً فلا تصنع من مكر وان يكون مالكاً للنفقة للمعار وان لم يكن مالكاً للعين لان الاعارة انما ترد على المنفعة دون العين فمصح من مكر لا من مستعارة لغيره ما كان منفعة وانما ايجع الا تفرغ فلا يملك نقل الاية بشرط في المستعارة تبين واطلاق تصرف فلا تصنع لغير مع من كان قال امرت احدكم ان لا تصنع الا بالاصح وبهين وسنه الا بعد ولهم اذا لم تكن العارية معقولة كان استعار من مستأجر والمستعير انما من يستوفى له المنفعة لان الانتفاع راجع اليه بشرط في الصفة لفظ ينشر بالاذن في الانتفاع كما عرفت او طلبه كما عرفت مع لفظ الاتي او فعله وان تأخر احد هما عن الاتي كما في الاية وفي معنى اللفظ الكتابة مع بنية وشارة اخبر مفهومة وقالوا عرفت فربى مثلا تعلقه بلفظ اول تعبر في فركه فهو اشارة لا اعارة نظرا الى المعنى فاسد شبهة المدة والعوض وجب اجرة المثل ومؤثر قد المعار على المستعير من مالاً ومن نحو مكران درهمه فان رد على المالك فائزته عليه كالأمر وعليه المتكرى ونحوه بغيره فمؤثره فلام المالك لانها من حقوق المالك وان خالف القاضي وقال اتبع على المستعير ونحوه (العارية مطلقة) من غير قيد زمن (ومقدمة عمدة) كشره فلا يفرق في الحال بينهما المؤقتة بموثرتها تكرر المستعير ما استعاره فاذا استعار ارضاً لبناء او غراس جازله ان يبنى او يفرس المرة بعد الاخرى ما لم تنتف المدة او يرجع المبر وفي المصلحة لا يفل ذلك الامر واحدة فان قطع ما شاء او فرسه لم يكن له اعادة الا بآذن حديد الا ان مخرج له بالتقدير مرة بعد اخرى سواء كانت الاعارة مطلقة او مؤقتة لكل من المبر والمستعير فخرج في المعار بمقتضى شاة لانها تكرر من الطرفين فتتغير بمقتضى الحال ونحوها من دون احد هما او غيره ويستثنى من رجوع المعبر ما اذا اعار ارضاً لدفن ميت محرم فلا يرجع المعبر في موضع الذي دفن فيه واشتد ايضا على المستعير دهاهمى لازمة من جديتها

لجهة المدة والعوض) راجع لمصورتين (قوله وجب احوال المثل) راجع لمصورتين واما حكم العطف فخرج به في الصورة الاولى واما الثانية فان فعل ذلك باذن الاخر او باذن المالك عند علمه او بالاعضاء عند علم المالك كرجوع والا فلا (قوله فلا يفرق الحال) اى في الاحكام الاتية الا فيما قال به بذلك



المستعبر (قوله) أي وموتوا المغرر بالحاصلة بالقطع بالأحاطة بالنساء لا يحيطن ذنوبهن فيها (قوله قلنا العسير) أي وموتوا بالمتصل المستعبر بأن رفع المعبر إلى الأرض كما أوصاهن من العبر بعد عدم إلحاقهم بقتل اليهود والمغروس على المستعبر أيضا (قوله) بمصان أوش نغمه (قوله) أي وألحق على العبر أمانونة بقتل الملقوح فعلى المستعبر وإذا اختار العبر شيئا كلف المستعبر ما اقتضاه ولا كلف بغيره من الأرض (قوله وهي) أي العار بغيره باستخدام الأنثى في الأول بمعنى الصدوقا (٤٦٨) بمعنى العين (قوله إذا تلفت)



في هذه الصورة وكذا في غيرها (قوله ولو الغائب) غاية البرة (قوله لا شاهد في) أي هو الميت  
 الحساب عليه أو لم يستحق الميراث (قوله بأنه زمن ميراثي) أي ما كان له التأسيس (قوله وإذا وجبت جرة الميراث) أي وجبت ميراث  
 قوله ولو تفاوتت الأجزاء وذكر ذلك في مسائل الأولى في خلافه الثاني يوافق (قوله على الأصح) ومقاله يعني أن التكميل يارث  
 بالنقص الميراث وأجزاء المثل (قوله كله أو بعضه) يدل أو يعطى بيان على المنصوب والمبدل منه (٢٧٠) في نية الطرح فكانت

قلت بحرفي بد ثم رد ما لما اكتمل فانه يحس عليه قيمته المعلقة لان المائل يمر لاتساع  
 ذكره المحب الطبري قال وعلى الغائب التصرف حتى افتهت على وابتدئ في الامام ولا  
 يسقط بأمره المالك ويستثنى من وجوب الرد على الفور ومثلثان الاول ما لو غيب لوصيا  
 وارده في سفينته وكانت في حلة وشيف من زعمه هلاك يحترم في السفينة ولو لا غائب على  
 الاصح فلا يزعم في هذه الحالة والثانية تأخيرها لاتخاذ وان طال به المالك فان قيل هذا  
 مشكل لا سقار الغصب احب به زمن يسير اغتفر الضرورة لان المالك قد ينكره  
 وهو لا يقبل قوله في الرد (و) الزمن مع رد (أو) نقص عنه كلفه بد أو مرفعه  
 كسنان مستعد لا نقص قسمته (و) الزمن مع الرد والارث (أو) مرفعه (لأنه قامته في يده  
 ولو لم يستوف المصلحة ولو تفاوتت الأجزاء في المدة ضمن في بعض من المباح المدة أجرة  
 مثله فيه وإذا وجبت جرة فدخله نقص فان كان بسبب الاستعمال كلبس الثوب وجب  
 مع الأجرة ورشه على الأصح وان كان بسبب عدم الاستعمال كان غصب عبد افقتت  
 قيمته بأجرة صباه في حقه كقسط عضو مرض وجب مع الأجرة الارث ايضا ثم الأجرة  
 حيث لا قبل حدوث النقص أو مرفعه عليه ما لو بعد أجرة مرفعه مباحا واطلاق المصنف  
 شامل لذلك كله (فان تلف) المنصوب المتقول عند الغائب بأجرة أو تلف كله أو بعضه  
 (ضمنه) الغاصب بالاجماع أما غير المتقول كحجر وكلب وقتي وزيل وحشرات ونحو ذلك  
 فلا يضمنه ولو كان مشتق الزيل فقدر على نفيه أجرة لم يوجبها له الغاصب ويستثنى  
 من ضمان المتقول اذا تلف مسائل منها ما لو غصب الحرفي مسلم أو زنجي ثم أسلم  
 عتقت له ذمة بعد التلف فانه لا ضمان ولو كان كافيا وحرده ومنها ما لو غصب عبدا  
 وجب قتله لحق الله تعالى برده وأخوه ما فقتله فلا ضمان على الأصح ومنها ما لو زيل  
 المنصوب في يد الغاصب واقتضى المالك الثمن الفاتل فانه لا شيء على الغاصب لان المالك  
 أخذ منه قاله في العز (تنبه) قول المصنف تلف لا يتناول ما اذا تلف هو وأجنبي  
 لكنه ما خوز من باب أولى ولذا اختلفوا في تلفه المالك في يد الغاصب أو تلفه  
 من لا يعقل أو من يرى طاعة الامر بأمر المالك الميراث من الضمان ثم لو سلم المنصوب على  
 المالك فقتله فدفع الميراث للغاصب سواء علمه عبده أم لا لان التلف في هذه الجملة كتلف  
 نفسه وتخرج بقولنا عند الغاصب ما لو تلف بعد ردائه لا ضمان له شيء من ذلك  
 ما لو رد على المالك بأجرة أو ورث أو دعه ولم يعلم المالك بخلافه عند المالك فان ضمانه  
 على الغاصب وما لو قتل بعد رجوعه الى المالك برده أو جتاه في يد الغاصب فانه يضمنه  
 ويضمن منصوب تلف (بمثله أن كان له مثل) موجود والمثل ما حصره كبل أو وزن  
 وما زاد السلم فيه كما هو في الزرابي والخصا وسلك وقطن وان لم يتزعم حبه ودقني ونجاعة  
 كما قاله ابن الصلاح وأما ضمن مثله لا يتردد عندنا على ما علم ولا أقرب الى التألف وما  
 عد ذلك منقوما وساقى كالنذر وما وعد وما لا يجوز السلم فيه كجهنم وغاية ومعب  
 وأورد على التعريف البر المختلط بالشعيرة لا يجوز السلم فيه مع ان الواجب فيه المثل

أي على مفهومه وهو ما لا يجوز السلم فيه لا يكون مثلهما فلا ضمان بالمثل فورد على ذلك البر المختلط بالشعيرة فانه لا يجوز  
 السلم فيه فليس مثله فلا يضمن بالمثل مع أنهم أوصوا به المثل فيكون مثلهما واجب من ذلك بجوابين الأول يمنع قولنا وأوصوا به  
 المثل فيكون مثلهما لا رد للمثل لاستلزام كونه مثلهما كما قد رد بدل مثل آخر من المتقوم كبد فبد منه صورته هو باقى على كونه منقوما  
 والجواب الثاني بتسليم قولنا لا يجوز السلم فيه ومنع قولنا فلا يكون مثلهما لان امتناع السلم فيه عارض من الاستسلاط وأما بانظر



في خمسة ذكر صاحب النصب وهو انما بتركة الاستثناء (قوله لفظ النصب) أي ما فيها  
 من جهة إلى جهة أو ما شذو من الشفع عند الزوا من الشفاعة لأنها كانت في الجاهلية تؤخذ بالتفاعة والنصب بالشرعي  
 لغيره (قوله حق) أي استحقاق واستلزام تسلط على تلك الم (قوله قهرى) بالرفع صفتين وهو ظاهر لأنه ثبت قهره من  
 التبرك القديم ويصم بالمرصة لملك ونظرا له بالاختيار ويحاط به من الأستاذ المجازي أي قهرى سبه كمنشتره أي  
 وامن صاحبها وقد اشغل التعريف على الأركان الثلاثة (قوله فيما لم قسم) أي لم يقع فيه قسمه ولكن يقبلها على القاعدة  
 في المني لم يلفظ ما يفسره الراءاة الثانية فيكون معنى ما أرض أو بيع أو طاط فلذلك أتى بها بعد ما تصير إليها (قوله وصرفت)  
 حلف مرادف أو تفسير (قوله وأصدقان عطف) على قسمه (٢٧٢) والسن وأتباعه الذين والمراد به

الذي ما أخذ بالشفعة على ما وقع بينهما  
 قسمه وطلعت المرافقة لغيره فصاح  
 القسم إلى أحد ما حدث مرافق فإذا أخذ  
 بالشفعة أذقم عنه خبر وذلك وقوله  
 في الحصة متعلق بأصدقان وقصة  
 العيار متعلق في الشارح وهو بهذا  
 الضمير ما قبل البيع الخ فكان  
 الأولى ذكرها هنا (قوله فكانت مستثناة  
 الخ) أي ما هي كان لها ما تدخل في  
 النصب لتقدمه بكونه لاحق (قوله  
 والمصفة أذقم) أي خوار عن سؤال  
 لم جعلت الأركان الثلاثة في هذه المصفة  
 وهي قوله تلكت فاجاب بأن كلامنا  
 في أركان الاستحقاق وهو لا يتوقف  
 ثبوته على صفة هذا مراد الشارح وبعد  
 ذلك فيه نظرا لأن الاستحقاق لا بد له من  
 صفة قلما أحكم البيع ما ضرورا  
 به وله انما طالب بالشفعة فلا كان لا يتل  
 ذلك من غير غير فلا حق له ويحاط بال  
 هذا الغلط لإدوام الاستحقاق واستمراره  
 وأما أصل ثبوته فيسرد البيع ولو لم يعلم  
 النصب (قوله وهذا المصنف الخ) أي  
 متى شرط ما أخذ وما حصل ما يؤخذ من  
 كلام المتن أنه يشترط فيه كونه شرعا  
 و يؤخذ من كلام الشارح أنه لا بد أن  
 يكون شرعا بكافي عنه وأنه لا بد أن ينصف  
 يكونه ما كان له (قوله وما ورد فيه)

أي في الخبر المار الخ واعتبر بأن الخبر المار في الشفعة للهار وهذا يقتضي إثباته له أنه الآن قال إن الخبر ثابت  
 على الجواز وأنه راجع لغيره من حيث هو لا يتعد المار والمراد بالخبر الحديث (قوله ولا شفعة أشركه ملك الأرض) أي لا ينصف  
 متعة المار ثم بعد ذلك أراد الواو أن يبيح دفع الدار وليس للمو له نصف المتعة أن يأخذ بالشفعة (قوله لا من قسمه أوقف)  
 لتعليل الضرر وبه وقوله ولا تنافا الخ لتعليل الدار (قوله لا امتناع قسمه أوقف عن الملك) أي وإذا امتنع سمة الوصف اتنى الضرر  
 وإذا اتنى الضرر امتنع السعة (قوله ثم) استمرار الموع على قوله ولا من تركه الخ وأما الأولى فلا شفعة فيها اتفاق وهذا الاستدراك  
 معتقد أن كانت قسمه أقرأز (قوله فيما ينقسم) متعلق بخطة أو واجبه وتوجهه الشارح متعلقا بمحذوف ومطل ما ذكره المتشرعان  
 الأول هذا أو متعده أنه لا بد أن لا يعطى نفسه وقسم والثاني قوله ولو بكل ما لا ينقل الخ وهو تأني كون رضائنا في أو أراضا مع تابعها  
 وسيا في شرط ثالث وهو أن ملكه عوض

(قوله ومن حق الراب فيه الخ) فلهذا ذلك انه لو عرض عليه البيع فامتنع انه ليس له الاخذ بالشفعة وليس كذلك ويجيب بان ذلك  
 سكتة لا علة (قوله بان تكون ارضا متواصلا) أي هم وتايعها فالسواء بمعنى مع وكان الاولى ان يقول ولو توايعها للثقل الأرض الحالية  
 (قوله غير متواصلا الخ) (٢٧٣) حال من الأرض (قوله لا غنى عنه) راحل لهما (قوله ولا في نحو مجرد الخ) اعاده تائيدا للاحق

التمسور (قوله فلو باع دار) أي كلها  
 خرج ماله وان كانت مشتركة باع حصته  
 وتبعها حصته في المرفق ان لم يكن  
 باعها حصته مع شقها من المرفق (قوله  
 من حكامه) أي من معهم  
 (قوله ومن المقول الخ) وكان الاولى  
 ان يقول ويستثنى من غير المتقول البناء  
 على الأرض (قوله المتحركة) أي  
 المصنوع عليها من مؤبد بان كانت  
 وفقا وحرها الناطقة فهدا جوه او  
 كانت ملكا راجعا ملكها اياها عليها  
 (قوله تاجر مملوك الخ) هذا ادق  
 من التعبير بان المالك لا يتصرف بل  
 الميرة يتصرف بسبب ملك الاخذ في سبب  
 ملك المأخوذ منه (قوله فالشفعة لا تشرى  
 الا في الاول) أي بعد لزوم البيع لا قبله (قوله  
 وان لم يتفق الشفعاء) (قوله لا يملك  
 بصفه ماله او اشترى اسان الخ) هذا محترز  
 قوله تاجر مملوك الخ وفي هذه تقاربا  
 (قوله باليمن الخ) اشارة الى شرطه  
 المأخوذ وهو ان يملك بعض ولو قال  
 المثنى بالعموم لكان أولى وأعم (قوله  
 باليمن) أي يتجمل ان كان مينا أو بقيه  
 ان كان مقتوما فهو على حذف منافع  
 (قوله في ملك المأخوذ منه) أي اصالته  
 وهو البائع لا المرددة التي وهب تحت  
 يد البائع وليس المرددة القصص حتى  
 يقول المأخوذ منه وهو المشتري (قوله  
 وغير النبيع الخ) مقابل لمخذوف  
 تقديره فان كان اليمن حالنا لفظ  
 النبيع على الاحذلا وان كان مؤجرا  
 حبر (قوله لا اختلاف الدم) أي ذمة  
 الشفع وذمة المشتري وهو عبدة  
 مخذوف تقديره لا نه لزم بالاختلاف

فبما يقبل القصة اذا اطلبها السريك بان لا يطل نفعه المقصود منه وقسم بان يكون  
 بحيث يتنفع به بعد القصة من الوجه الذي لا يتنفع به قبلها كطاحون وحمام كبير وذلك  
 لأن علة ثبوت الشفعة في التقسيم كالمرفق فخر رؤيته القصة والخاصة الى افراد القصة  
 الصادرة للسريك بالمرافق وهذا الضرر حاصل قبل البيع ومن حق الراب فيه من  
 الشر بكن ان يخلص صاحبه منه بالبيع له باع لغيره مصلحه المرفق على اخذ منه (دون  
 ما لا يقسم) بان يطل نفعه المقصود منه لوقسم كحمام وطاحون صغير وذلك على ان  
 الشفعة ثبت لما لا يشترط اقصاؤه ان باع شركه فثبتا لا عكسه لان الاول يجرى على القصة  
 دون الثاني (د) ان يكون (في كل ما لا ينقل من الأرض) بان تكون ارضا متواصلا  
 كصبر وقرع صبر مؤبد وشاه وتايعه من ابواب وغيره غير مكرى بشر لا غنى عنه فلا شفعة  
 في بيت على سقف ولو مشتركا ولا في مرفق باع بالبيع او بيع مع غيره فقط ولا في مرفق باع  
 سريك في مرفق الذي لا غنى عنه فلا شفعة فيه فخر من الاشرار المشتري بخلاف ماله كان  
 له غنى عنه بان كان له ارضا او اموال مسكنة احداث ممرها الى شارع او نحوها وتسل  
 المصنف لما لا ينقل بقوله (كالنقل) بفتح الهمزة وهو اسم للقول والارض والبناء كما في  
 تذييل الروي وغيره كحكاية من القصة (وغيره) أي المرافق على معناه كالحمام  
 الكبير اذا امكن حله جامين والبناء والشمير بما لا يارض كالتقدم (تسبه) قد علم من  
 كلامه ان كل ما قبل لا يثبت فيه شفعة وهو كذلك ان لم يكن تبعا كالمرفق ومن المتقول  
 الذي لا يثبت فيه الشفعة البناء على الأرض المتحركة فلا شفعة فيه كادوه الدمري وهي  
 مسئلة كثيرة الوقوع وان علق المأخوذ بعض كسبي ومهر وعوض صلح وبيع فلا  
 شفعة فيها بل يملك وان جرى سبب ملكه كالعمل قبل الفراغ من العمل ولا في ما لم يفسر  
 عوض كارت وصندوقه لا لزوم وبشرطه في المأخوذ منه وهو الركن الثالث تاجر  
 سبب ملكه عن سبب ملك الاخذ فلو باع احد السريكين نصيبه شرط المصارف ببيع الاخر  
 نصيبه في زمن المصارف ببيع فاشفعة لا تشرى الا قبل وان لم يبيع فانه لا تقدم سبب ملكه  
 على سبب ملك الثاني لا الثاني وان تاجر عن ملكه ملك الاول لنا حبر سبب ملكه عن سبب  
 ملك الاول وكذا باعنا بغير المصارف لهما دون المشتري سواء اجازا امام احدهما  
 قبل الاخر بخلاف ماله واشترى اسان دارا او بعضها ما فلا شفعة لاحدهما على الاخر  
 لعدم السبق واحد التمتع الشقق من المشتري (بالقن) المعلوم (الذي وقع عليه)  
 عقد (البيع) او غيره فباخذ من مثل كنفه وجب عليه ان تبصر ولا يفتيه وفي مقدم  
 كمل يوجب بشفته كما في التصديق وتتم قيمته وقت التقدم ببيع ونكاح وخلع وغيره ما  
 لا وقت ثبوت السعة ولان ما زاد في ملك المأخوذ منه وخبر الشفع في حق من مؤجل من  
 تفهله مع اخذ محالا من صده الى المخلو ثم باعوا حل المؤجل حل جوت المأخوذ منه  
 لا اختلاف الدم وان لم يزل بالاختلاف لا يغيره من الحال اضر بالشفعة لان الاصل تقابله  
 قسط من اليمن وعلم بذلك ان المأخوذ منه لو رضى بذهبة الشفع لم يغير وهو اوضح ولو  
 ببيع مثلا لقص وغيره كقول اخذ الشقق بقدر حصته من اليمن باعتبار القصة فلو كان

وطى اليمن في دمه الى المخلو اضر المأخوذ منه وهو المشتري لا خلاف انه لا يضر بما  
 كانت ذمة الشفع صبيحة وذمة المشتري سببه (قوله وعلم بذلك) أي بقوله لا اختلاف الدم (قوله ولو ببيع ملاحق وغيره) نعم  
 في اليمن والتغير بان كان كان المأخوذ كل المبيع او بعضه ان كان المأخوذ من المبيع كما

(قوله بيزان) أي معاخذ العلم السبع وهذا محذور القيد الذي قلده (قوله بيزان) أي دخلته بغيره أو أخلته فبطل معرفته قلده (قوله وهذا من الحيل الخ) وكلها سامة على علم الأخذ بمكانة لورثي الشفيع إلا في المجهول الذي لا تمكن معرفته فلا يمكن الأخذ بغيره المراد بالجيل ما يتعدونه الوصول المقصود بل المراد بالباعث على الترك (قوله أن يبيده النفس الخ) أي ضاعه أن شرفا ما ضاعا على فمن قبل ثم يبيد النفس أكثر منه ثم يدفع عوضا يساوي ما ترضى عليه بالطلب ويحصله عوضا عن الألف المسمى بظاهر (قوله ومنها أن يبيده الخ) هذا مكر رتب الذي تقدم في أول الحيل (قوله ثم يتقاضي الخ) فيه حذف (٢٧٤) تقديره ثم يجب الأثر

القيمة ويقضيها لمن ثم يتقاضي (قوله ومنها أن يشتري الخ) فيه مسامحة لها مكر ومع الذي تعذر (قوله فان كان غالب الخ) مقابل فله وتقدره ثم ان كان الخ من معينا معلوما حاضرا فظاهر تسلط الشفيع على الأخذ فان كان غالباً أو مجهولاً لم يسلم البائع الخ (قوله ودفع محاقبا) أي بصد معارضة المجلس وأما الواقع في المجلس فهو كواقع في العقد (قوله ولتبيع صفته بأخذ الخ) البناء لتصوير أي صورة الشفيع هي الأخذ بالشفعة فان أخذنا دفع ذلك العصرف ولا يحتاج لتدفع مع على الأخذ وحاصل ذلك ان تصرف المشتري الأول ان كان وقتاً وفيه نص على الشفيع الأخذ من المشتري الأول وان كان بعده بيعا كان الشفيع عسيرا من أن يأخذ من المشتري الأول أو من المشتري الثاني لانهما كانا عوض في الثاني أمهل الخ ما قاله المشرح (قوله وهي على الفور الخ) مستأنف استئنافا بياناً جوابا عن سؤال وهو هل الشفعة على الفور أو لا فاجاب بقوله وهي على الفور والكلام على تقدير مضاف أي وطلبه على الفور الخ حذف المضاف واقسم المضاف اليه مقامه وأن الكلام على ظاهره وان الشفعة بمعنى الطلب ويكون في الكلام استقراء فذكر الشفعة أو لا يعني الاستعفاء وإعادة عليها العجز بمعنى الطلب (قوله بالبيع الخ) أي مثلا كما وهو صريح فيه بما قبل وانما اقتصر عليه هنا لانه لا يقول المتن بأن الخ (قوله والمراد بكموا على الفور هو طلبها) أي بان يقول الماطل الشفعة أو أخذها لكن يقول ذلك اذا صادف واحدا من المشتري أو وكله أو وارثه أو وليه أو الخ كما كرم علم بالبيع مثلا فان لم يبق ذلك من غير عذر بطل حقه فان لم يصادف واحدا منهم وقت علمه بالبيع فان لم يكن معذورا وادعى عليه السي والدعاب فورا الى واحد من تقدم بطلب عنده أو بول من سي وذهب لواحد من ذكر وطلب عنه فان ترك ذلك دفع القدر بطل صدق أو كان معذورا بمرض أو وجب عليه التوكيل في الطلب فورا فان عجز عن التوكيل اشهد بالطلب فورا فان ترك مقدور ومن ذلك من غير هذا بطل حقه (قوله وان تأخر التملك الخ) ظاهره انه لا يشترط الفور في التملك والعقد انه يجب السي فورا في سبه اي اكرهية الشفيع مثلا والمحال من الفن الخ

في الكلام استقراء فذكر الشفعة أو لا يعني الاستعفاء وإعادة عليها العجز بمعنى الطلب (قوله بالبيع الخ) أي مثلا كما وهو صريح فيه بما قبل وانما اقتصر عليه هنا لانه لا يقول المتن بأن الخ (قوله والمراد بكموا على الفور هو طلبها) أي بان يقول الماطل الشفعة أو أخذها لكن يقول ذلك اذا صادف واحدا من المشتري أو وكله أو وارثه أو وليه أو الخ كما كرم علم بالبيع مثلا فان لم يبق ذلك من غير عذر بطل حقه فان لم يصادف واحدا منهم وقت علمه بالبيع فان لم يكن معذورا وادعى عليه السي والدعاب فورا الى واحد من تقدم بطلب عنده أو بول من سي وذهب لواحد من ذكر وطلب عنه فان ترك ذلك دفع القدر بطل صدق أو كان معذورا بمرض أو وجب عليه التوكيل في الطلب فورا فان عجز عن التوكيل اشهد بالطلب فورا فان ترك مقدور ومن ذلك من غير هذا بطل حقه (قوله وان تأخر التملك الخ) ظاهره انه لا يشترط الفور في التملك والعقد انه يجب السي فورا في سبه اي اكرهية الشفيع مثلا والمحال من الفن الخ

(قوله وهو من يعني علم ذلك) أي بان كان قبر سيده بالأحلام أو أنها سيدها من العلماء لان ذلك من التلوام التي لا تخفى على أحد فاشترط فيها ذلك (قوله ما قال العاصي الخ) وان لم يكن قبر سيده بالاحلام لان هذا من الفائق (قوله فاعاد الخ) تقرير على كلام المتن (قوله فليبادر) أي بالطلب بان يسيئ لكن هذا تقرير فاصر على ما اذا كان المتري عالماً فانه محتمل يكون القبر الزنا وبالسعي أما لو كان حاضراً فالقبر في التنقل (٤٧٥) بالطلب الخ محتمل (قوله ولا يخطف الاشهاد على الطلب) المني أنه اذا سعي الى المتري

ومعهم يخفى عليهم ذلك ومنها أن قال العاصي لما أعلن أن الشفعة على المورث أن المذهب هنا  
وفى الرد بالعيب قبول قوله فاذعالم بالبيع مخالفاً لما ذهب عنه بالقرأ على العبد ولا  
يكف البذر على خلفها بالعبد ونحوه من مرجع فيه إلى الحرف فاعده الحرف قصيرا  
وتوابعه كان مسطواً وما لا فلا (فان أخرها) أي الشفعة مع العلم بالبيع مثلاً بأن يطالبها  
(مع القدر عليها) بأن يمكن عذر (سلطت) أي الشفعة تنصير وهو ج بالعلم إذا لم  
يعلم فانه على شفعته ولو معنى سنون ولا يكف الاشهاد على الطلب إذا صار طالبا في الحال  
أو وكل في الطلب فلا تبطل شفعته بتركه ونحو ج بعد العذر ما إذا كان معذورا أو كونه  
برضا من رضاعه لا كصداغ كسيرا أو كان مجموعا لغيره أو بد من وهو معسر  
وإعزب من الشفعة وأقامت على بلد من بلدات تبطل شفعته إذا كان غير نكاح العذر بزول  
عن قريب كالصبي والاشكال فأنشئ الحاجة والذي في الحام ج أن ألتأخرا بإصالي نذاله  
ولا يكف القطع على خلاف العاد ولا يكف الاقتصار في الصلاة على أقل ما يجزى له  
أن يستوى السحب الشربة فان زاد على الذي يظهر أنه لا يكون عذرا ولم أر من تعرض  
لذلك فلو حضر وقت الصلاة والطعام أو قضاها الحاجة جازة أن يقدمها وان لم يسر فيه  
فأذ فرغ طالب بالشفعة فان كان في ليل حتى يصبح ولو أخر الطلب بها قال لم يصدق الخبر  
بيع الشر بثلث النقص لم يعدلنا أخره عدلان أو عدل وأمر أن يذكرك إذا أخره  
تفيرا أو بعد إقراره في الأصح لا حاجة لغير الشفعة ما قبل أو بعد في خبر من قبل  
نقصه كما سبق وصحي ولو عجز وأخر الشفع بالبيع ما قبل وتركة الشفعة باقية بخصمها  
في حقه في شفعته لا أنه بتركه زاد على قضاء طلب مقصرا بان يكثر ما أخره  
بطل حقه لانه إذا لم يرجع فيه بالأقل قال أكثر إلى ولو في الشفع المشتري قبل عليه أو  
سأله عن الحق أو قال بركة الله في مقبلك لم يطل حقه أما في الأولى فلان السلام سنة  
قبل السلام وأما في الثانية فلان جاهل الحق لا بد من معرفته وقد رد المعارف أقر  
المشتري وأما في الثالثة فلا نه قد بدع بالبركة لتأخذ صفقة مارة (وأذا تزوج امرأة)  
أو طالها (على شقص) فيه شفعة وهو يكسر الشئ المهمة وأساكن القاف اسم قطعة من  
الأرض والمطافعة من النقي كما تفق هذه أهل القعة (أخذ الشفع) أي شرك المصدق  
أو الخالع من المرأة في الأولى ومن الخالع في الثانية (معتبر اليوم العقدان  
الضيق متقوم وقسمه مهر الأولى ونقص الشفعة متفله لا مهر متفله في الواجب  
بالفرق والنقص عوض عنها وأختلف في قدر القيمة الماخو بها الشئ المنفوع  
صدق الماخو فته قاله الروابي (وان كان الشفعة جاهة) من التركة (استحقوه  
على قدر الاملاك) لأنه متى سبق بالملك فقط على قدره كالاجرة المارة فلو كانت  
أرض بين ثلاثة أو أحصتها ولا اخترتها ولا عزمها فاجد الأقل حصته أخذ الشافي  
سنتين والثالث معهما وهذا معجمه الشبان وهو المقدوقيل بأشدن بعد الرواس

(قوله فان كان العذر يزول) الخ انما فصله عما قبله ولم يقطع له لان حكمه يخالف لما قبله لانه لا يوجب عليه التوكيد ولا الاشهاد  
 حالة العذر بخلاف ما قبله (قوله كما لمصلحة الخ) اي كصلاة المصلحة الخ لانها هي العذر (قوله او الاطعام) صعب الرفع وبالحرج (قوله قسم  
 عليه الخ) اي قبل طلب الشفعة تركه اذ لم يصعب عليه او ما عدا ذلك فهو راجع (قوله ولان الاطعام) فان لم يكن سنة كما لمصلحة على  
 الفاسق سقط حقه (قوله اشرى بك المصدق) تكسر الالف والهمزة بعده فيغى الاطعام والاشهاد كسرا للام والاول والآخر والواو في  
 الزوج (قوله من المرأة) مشتق باخذ فتكون المرأة في النكاح كما بابعت بعضها واخذت الشقص وكان الزوج في الجميع باع به بها  
 واخذ الشقص



بقوله «لأننا نتبع الصفة (أ)» حتى لو رضى ولكن الشفيع ذلك (قوله لعذرة في أن لا يأخذنا في حقه من الخ) إن وما دخلت عليه في أو لم يصبر وجرى وبني وهي السببية وما فعلوا بأخذ الأولى وهي «يقع الماء يؤخذ الثانية يضم السابعة لما وما واقعة على شخص والمضى لعذر الحاضر في عدم أخذ جزء ماخذ منه الغائب وحضر والمضى لعذره بعد استيفاء ذلك الجزء وإيضاح ذلك بأن المعاصر يقول لاحقاً في أن أخذ الكل الذي يؤمى في إلا أن لا في لأخذه لم يدم كله (٢٧٦) بل يأخذ منه الغائب حصة

واعهد جميع من المتأخرين وقال الاسنوني الاول خلاف مذهب الشافعي ولو باع احد الثمرتين بدينار بعض حسنة رجل ثم باها بالآخر فالشقة في البعض الاول لثمرته لا تقسم لان فردا لم يلق فان في حقه شراكة المشتري الاول في البعض الثاني لانه صار ثمر بأكمله قبل البيع الثاني فان لم يحجب عنه بل اخذه لم يشرك فيه بل والملك ولو في احد شفعين عن حقه او بعضه سقط حقه كالقود واخذ الآخر المثل أو ترك فلا يقتصر على حسنة ولا تتضمن الصفقة على المشتري او حصة احدىها وغاب الآخر اخره أخذ في حضور الغائب احده في ان لا يأخذ ما يؤخذ منه أو يأخذ الكل فإذا حضر الغائب شاركه في الباقي لو ما قبله الآخر الاقتصارعلى حسنة ولا تتضمن الصفقة على المشتري بل يأخذها المشتري استوفاء المخر من المتأخر في الغائب لا يقتصر على الغائب وتتعدد الصفقة بعد الصفقة أو انقص فللمشتري اثنان من واحد صا أو اشتراه واحد من اثنين فليشفع اخذ نصيب احدىها وحده لا يتفاد بعض الصفقة على المشتري أو واحدة حصص من دار من فليشفع أخذ احدىها لا يلقى البعض البعض شي واحد في صفقة واحدة (٥٦) لو كان مشتركا في أرض كان كائنا من ثلاثة المأذاع أحدهم نصيبا لاحد صاحبه اشترك مع الشفعة في المبيع بقدر حصته لاستوائهما في الشركة فأخذ الشفعة في المثل السدس لأجبع المبيع كالوكان المشتري احديا ولا يشترط في شتوت الصفقة حكمهما من حاكم لثبوتها بالنقص والاضور عن كاسبه ولا حضور ومشترا لاشارة كالابعية ونشره وتبنيها وتبعها وتبعها وتبعها وتبعها وتبعها والمشتري والسلم لثمري منه من ورته غير ما عاقلط وتبعها بالمخلف ومعناه ما مر في ايمان كسلكها واخذت بالشفعة مع قبض مشتركا ان اومر صراه يكون الدين في ذمة الشفعة ولا بالبيع حكمه بالشفعة اذا حضر بمجمله وانبت حقه فيها وطبله (فصل) في القراض وهو مشتق من القرض وهو القطع شيء بالثان المالك قطع لاجل قطعة من ماله يتصرف فيها وقطعة من الربح وبسي ايمان معاينة ومقارنة الاصل فيه الاجاع والمخاض واحتج الماوردي بقوله تعالى ليس عليكم جناح ان تتنقوا فاضلا من ربكم والله عليه وسلم شارب لندح بري في الله تعالى عبا بما لها

واستمر فهدا مجتمع اذا كان بالازمان  
 فان كان بالزمان الحاضر حاز ويحتمل  
 ان يؤخذ الاولى بضم الباء الثانية  
 والمعنى ان الحاضر يقول لاحاجة لي في  
 اخذ السك الذي تلمزني به لا في  
 اخذه لعمامة الغائب من اخذ  
 حصته قطع كله فلا اظفر على يمينه  
 فاضرب (قوله شارح) انظر هل ذلك  
 ظريف الزمان حاضر او غابر  
 فاذ استمر قد حدثت مع من الغائب اخذ  
 وهذا هو الظاهر ولو حضر الغائب فوجد  
 الارض مزروعة كان به طلب الابوة  
 من حين حضوره بخلاف ما لو اخذ  
 الشيع الثمن بعد زرع المسترى  
 فانه يبي بلا حجة والعراق الغائب  
 معذور فبعبه يتلافى الشيع نسب  
 الى تقصير في الجلب (قوله بقية الصفه)  
 وعنه صور ان بعدد الباش والمختري كان  
 يحل صورته انما هي تفصيل الفن  
 لكن الشارح اقصى على الاولى (قوله)  
 ولا شرط في شوق الشفة الخ عبارة  
 الزملي ولا بشرط في التملك بها الخ  
 او اوضح من ان اشرار لا هذه  
 وهي واعية وتهم استرها التاك  
 للاشعة على الاستباق (قوله كارد  
 الصب الخ) استحقاقه والرضا

ومعان أقلاما بان لها العلمات طلعت ثم رجعت فكان وكان سنة خمس وعشرين سنة وسبها أو بعون سنة وكاننا اجل اهل عصرها وكان النبي ثالثا وأجها ومات قبل الهجرة ثلاث سنين وسبها خمس وستون سنة ووجه الدليل انه على اقتضاه وسلم حكاية بعد البعثة مرقاه (قوله وحقيقته الخ) اشغل هذا التفسير على الاركان الستة لانها صريحة في الالتماسة فانها تتوخى بالالتزام من قوله توكيل (قوله يجعل) (٢٧٧) الياء بمعنى مع (قوله ويعرف بعضها) يحتمل ان يكون على ظاهره وان يكون على تقدير

مضاف أي شروط بعضها وقوله وايضا أي وشروط وايضا (قوله هو أحد الاركان) كان المراد به السادس (قوله على مافي الزمة) شامل لخدمة المال أو العامل أو جنسي وقوله من دين راجع لخدمة الصالح أو الاجنبي وقوله أو غيره أي غير دين بان كان في ذمة المال أو مافي ذمة المال لا يسميه دينا (قوله وان استقل) معطوف على قوله مافي وتكمل (قوله عولك المال) أي سواء كان مال كالتجارة أو مال كالتسعة كالجور ولو كان ذلك باجرة على العامل ولا بد من تقدير النفقة ان ذكرت ومثل ذلك قال في عولك العامل (قوله في البيع الخ) بدل من التصرف بدل حار ومجبرودين حار ومجبرود ان الفاء بمعنى الياء (قوله مطلقا) مقصود مصدر محذوف أي اذا ما مطلقا وتصرفا مطلقا أو مال من التصرف (قوله الى الركن الرابع) صوابه الى الركن الثالث (قوله في تجارة) من طرفه العام وهو العمل في الخاص أو ان العاقد ائدة (قوله فلا يصح) محتمز قوله في تجارة (قوله ولا على شراء متاع) محتمز قوله ان لا يمتنع (قوله معنى) أي بالخص صرح المحقق بانواع قبض (قوله أو سبلا) قطع معناه أي أو بان يذله اذنا مقاديرها لا يتطوع والشايع قد يراد ذلك بقوله أي لا يضر في العقد الخ وهو غير ملائم لكلام المتن وان كان مصحفا في نفسه (قوله ويصرف ما سدر) محتمز قوله غالبا (قوله في الأول) وهو ما لا ينقطع

الى التام وانفذت معه عبدا مائة وحققت توكيل مالك يجعل ماله بيد آخر ليعرفه والي مع مشترك بينهما وكان سنة مائة وعمل وعامل ورجع وصيغة ومال ويعرف بعضها من كلام المصنف وايضا من شره (والقراض أو بعض شروط) الأول (ان يكون) بقده (على ناسي) بالمدونة في المصنف وهو ما ضرب (من الدراهم) الفضة الخالصة (و) من (الدينارين) الخالصة وفي هذا اشارة الى ان شرط المال الذي هو أحد الاركان ان يكون قد اخذ الصواب ان يكون معلوما جنسا وقدر او مائة وان يكون مصنبا ليد العامل فلا يصح على عرض ولو فلو سوا تبرا وحلوا ومنفعة لا في القراض انما اذا جعل فيه غير مضبوط والي مع غير موقوف به وانما حوز الحاجة فخاص بمبار ورجع بكل حال وقيل التجارة ولا على نقد مشوش ولو راجع الى انتفاء خلوصه من ان كان غشه مستل كما زعمه الجرجاني ولا على مجهول جنسا وقدر او مائة ولا على غير معين كان قارضة على مافي الذمة من دين أو غيره وكان قارضة على احد غيري ولو منساو شين ولا يصح شرط كون المال يتغير العامل مستحكما للمالك لكونه ممن ما اشترا العامل لانه قد لا يجد عند الحاجة وشرط في المالك ما شرط في موكل وفي العامل ما شرط في موكل وهما الركنان الأولان لا في القراض وتكبل وتوكل وان يستقل العامل بالعقل لتفكير من العمل متى شاء فلا يصح بشرط عمل غيره معه لان انقسام العمل يقتضي انقسام السدو يصح بشرط اعانة موكل المالك معه في العمل ولا بد للموكل لانه مال يعمل عمله فيما قال وشرطه ان يكون معلوما برؤية أو وصف وان شرطت نفقته عليه جاز (و) الشرط الثاني (ان ياذن وبالمال للعامل في التصرف) في البيع والشراء (مطلقا) وفي هذا اشارة الى الركن الرابع وهو العمل فشرطه ان يكون في تجارة واشارة بقوله مطلقا الى اشترط ان لا يمتنع العمل على العامل فلا يصح على شراء ملحقه وعرضه أو غزل يشعه وبسببه لان العمل وما معه العمل لا يمتنع في تجارة بل العمل مضبوطة يستأجر عليها ولا على شراء متاع معين كقوله ولا يمتنع الا هذه السلعة لان المقصود من العقد حصول الرجوع قد لا يحصل فيما يصح فيفضل العقد (أو) أي لا يضر في العقد انه (فيما لا ينقطع وجوده غالبا) كالتبريض فيما يندرج وجوده كالباقيات الامور وان قيل الباقى لمصطلح المقصود وهو الرجوع في الأول دون الثاني ولا يصح على معاملة شخص معين كقوله ولا يمتنع الا ان يذن او لا يذن الا لانه (و) الشرط الثالث وهو الركن الخامس (ان يشترط) المالك (له) أي للعامل في طلب العقد (جزا) ولو قليلا (معلوما) لهما (من الرجوع) يميز بينه كنصف أو ثلث فلا يصح القراض على ان لا حد همامة أو مبالا رجع أو ان لا يفسر همامة شأ عدم كونه لهما والمشروط لمملوك أحدهما كالشرط في دفعه في الثانية دون الاولى أو على ان لا حد همامة شركة أو نصيبه المملوك حصصه العامل أو على ان لا حد همامة أو غيرهما من حيث لعدم العلم بالجزئية لانه فلا يبر غير المشرة أو غير رجع ذلك الصنف فيفوز أحدهما بجميع

٧. خط ل الثاني وهو ما يندرج وجوده (قوله ولا يصح على معاملة شخص الخ) كان الأولى ذكره عند قول الشارح ولا على شراء متاع الخ لانها خارجان بقوله ان لا يمتنع والمراد شخص معين بخلاف أشخاص معينين يتنافى من جهتهم الرجع مع (قوله وهو الركن الخامس) صوابه الرابع (قوله أو ان لا يفسر همامة شئ الخ) خرج ذلك بما يستند في المتن فسه نظرا وانما يخرج لقال وان يكون الرجع له سافرج ما اذا شرط لتبر همامة شئ الآن قال يمكن استفادته يجعل لهما الذي ذكرها الشارح قبل الرجع حال من الرجع مقدمه فتخرج ذلك قبل وتفسر خروج ما قبله من قوله فلا يصح على ان لا حد همامة الخ وما يدل

على ذلك قول الشارع لعدم كونه لهما (قوله وشروط الضميمة الخ) في جعل التاريخ قول المتروك ان لا يقدر العمل بغيره انما  
الصيغة كاقبل في الاركان السابقة مع انه لا مانع من ذلك (قوله وهو الركن السادس) سواء الخالص (قوله انما الشرائط) ظاهره  
سواء قاله متصلا بغيره سنة او متصلا بالمتقدم التفصيل ان قاله متصلا مع وان قاله متصلا مع بيع نصف التاقب في حالة الاتصال  
(قوله ويجوز تعدد كل من المالك والمعامل) أي ابتداء اموالهما وان قارض العامل آخر لشاركه (٢٧٨) في العمل والبيع لم يصح سواء

اذن المالك لان ما كان قارضا له لشروط العمل  
والبيع فان كان باذن المالك فهو الاصل  
وتصرف العامل في الصورة الاولى  
او الثانية بغير اذن المالك غصب فان  
اشترى بعين مال القراض لم يصح اوق  
زعة له قال في العمل من العاملين وعليه  
الثاني اوجه ان جعل طاعة مواعده اذا  
توفي الشراء في اذمة العامل الاولى او  
أطلق فان نوى نفسه كان له البيع ولا  
اجرة له على الاول (قوله وادافسد  
القراض) أي لفوات شرط من الشروط  
المعتبرة له من اول الباب الى هنا  
وكان المقارض مالكا مطلقا التصرف  
فان كان وبكلاء غيره او بولاد فسد  
القراض فلا يجوز تصرف العامل  
وكذا لو كان العاقد عبدا او مجنون او  
سفه (قوله لا يضمن) أي لا يبيع ولا  
شراء وكذا التبذير (قوله ان فقدت  
مصلحة الاجارة) أي وحده ما بان كانت في  
الوفاء فقط او بنصف قيمها او وجدت فيما  
(قوله فان استغنى الخ) مقابل لحدوث  
تقصيره ثم ان اتفاقا لظهوره فان  
اختلفا بان قال احدهما بالصلصة في  
الرد فادروا في الاخرى الا بقا فلا رد  
عمل بالصلصة أي عمل الحاكم لنظرة  
او بيعه من اكد الحكم (قوله الا ان  
اشترى في ذمته) حاصله انه اذا كان يجوز  
شراء ما لشيء فقراض واشترى بعين مال  
القراض كان للقراض وان نوى نفسه  
وان كان لا يجوز كزواج المالك ومن  
معتق عليه متلافا مسكان بعين مال  
القراض بطل مطلقا وان كان في اذمة

البيع او على ان المالك النصف مثلا لان البيع قائم برأس المال فهو ذلك الا ما نسب  
منه العامل ولم ينسب له شيء منه بخلاف ما لو قال على ان العامل النصف مثلا فصح ويكون  
الباقي للمالك لانه من مال العامل والباقي للمالك بكم الاسل وبيع قوله قارضا وان كان البيع  
بيننا وكان نصفيين كالقول هذه الدارين زيد وعمر وشروط في الصيغة وهو الركن السادس  
ما عرفها في البيع بهما مع ان كلاهما عاقد معا وانه كقارضا وان كان في كذا على  
ان البيع يتأقفل العامل لفظا (و) الرابع من الشروط (ان لا يقدر) احدهما العمل  
(عنده) كسنة سواء استكتام منه التصرف ام البيع بعد ما لم الشراء لا احتمال عدم  
حصول المقصود وهو البيع فيها فان منه الشراء فقط بعد مدة كشو ولا تقتصر بعينه مع  
الحصول الاستراح بالبيع الذي فعله بعدها وعمله كقال الامام ان تكون المدة بمثابة  
فيها المراه لفرض البيع بخلاف شراعه (تنبيه) قد علم من امتناع التاقب امتناع  
التعلق لان التاقب اسهل منه دليل احقاه في الاجارة والمساقاة ومنع ايضا تطبيق  
التصرف بخلاف الوكالة لمساقاة غرض البيع ويجوز تعدد كل من المالك والمعامل  
فالمالك ان قارض اشترى متصلا ومتنا باي المشرط لهما من البيع مسكان بشرط  
لا حدهما ثابت البيع ولا تجزأ بيع او شرط لهما النصف بالو به سواء شرط على  
كل منهما امر اجبة الا حراما ولما لم يكن ان قارض واحد او يكون البيع بعد نصيب  
العامل منهما بحسب المال فاذا شرط العامل نصف البيع ومال احدهما ما ثابته ومال  
الآخر مائة قسم النصف الا حراما فان شرطه ما يغنيها عن النصف ففسد العقد  
واذا فسد القراض صح تصرف العامل الاذن فيه والبيع بطل المالك لانه غناه ملكه  
وله العامل ان يبيع بغيره ولا يبيع على اوجه مثله لانه يبيع بغيره فانه المعنى ويتصرف  
العامل ولو بعرض بمصلحة لان العامل في الحقيقة فكل لا يضمن فاحش ولا ينسب فلاذن  
ولكل من المالك والعامل رد بعين ما فقدت مصلحة الابقاء فان اختلفا على بالصلصة  
في ذلك ولا يعمل العامل المالك كان يبيع شيئا من مال القراض لان المال له ولا يشترى  
باحتك من مال القراض واس مال ورهبا ولا يشترى زوج المالك ذكر ان كان  
او ابني ولا من يثق عليه لكونه بعضه فلاذن منه فان فعل ذلك بغير اذنه لم يصح الشراء  
في غير الاولى ولا في الزائد فيها لانه باذن في الزائد لم يتغيره بانفساخ التكاح  
وتفويت المال في غيرها الا ان اشترى في ذمته فبيع للعامل ولا سافر بالمال فلاذن  
لحقيقه من الخطر فان اذن له جاز لكن لا يجوز في البصر الا بغير علمه ولا يضمن منه نفسه  
حضره ولا سافر او لمه فعل ما يعتاده فعله كطوبى وزن يخفى كذهب ولا ضمان  
على العامل) بثلث المال او بعينه لانه ليس فلا يضمن (الاعتداء) منه كفر بطل  
او سافر في رايه بغير اذنه وبغير قوله في التلغ اذا اطلق فان اسند الى سبب فعل  
التفصيل الا في الرد ببيعة وملك حسنة من البيع ببيعة لا ينفرد لانه لو ملكها

وقيل مطلقا وان نوى القراض وان كان الشراء في اذمة وكان يجوز شراءه للقراض فان نوى القراض كان له وان نوى  
نفسه كان له (قوله وعليه فعل ما يعتاده الخ) ومعنى كونه عليه انه ان فعله بنفسه لاجرة وان اكترى عليه فالاجر من ماله واما ما ليس  
عليه فان فعله بنفسه من غير اذن فلا يبرأ ان كان باذن فله الاجر ومن مال المالك او اكترى عليه فالاجر من مال المالك انما اذا زاد  
بعضهم او من مال القراض وانظر وجهه وعلل وجهه ان المال للمالك حتى العامل فيه متعبد (قوله وبيع العامل حسنة ببيعة)  
سواء كان ما قيم من غير القرض او اقتدا ولكن ملكه ذلك مراعي ولا يستقر الاجماع على ان الشارع

(قوله وليس كذلك) أي لم يبرأ من الخصم فصل (قوله حتى لو حصل بعد القيمة فقط) تنص جبراً على أن يسترد من الرجوع بقدر القيمة بقدرته من العامل ما أخذ واسترد من المالك ما أخذ بمعنى أنه لا يصب على العامل (قوله بعده) ليس بقدر ما قبله (قوله) بعد تصرف العامل أراجع لكتاب التفت والتصرف من غير أن يصيب أو رخص ومثل الآية السماوية الجارية إذ اتعدوا وأخذوا بها لأن كان الحاق حيوانها لم يتعدوا وأخذوا بها (٢٧٩) قامت مقام مبداهي تأملها الخ (قوله ولو أخذ المالك بعينه الخ)

أي سواء كان ما أخذه المالك من التفت أو من العرض الذي اشتراه العامل وكذا يقال فيما بعده (قوله) فالأخذ من رجوع رأس مال بخلاف القيمة الخاصة من مجموع رأس المال والرجوع وذلك مائة وعشرون فقيمة الرجوع كل ذلك سدس فخص كل عشرة من مائة من رجوع وهو ثلاثون وثلاثون فيكون من الذي أخذه المالك مائة وثلاث من الرجوع والباقي وهو ستة عشر وثلاث من رأس المال فإذا أسقطت من المائة ستة عشر وثلاث بقيت ثلاثون وثلاث وثلاث وهي الباقي من رأس المال وإذا أسقطت ثلاثة وثلاثين من الذي هو عشرون بقي ستة عشر وثلاث وهذا إذا أخذ المالك في عشرة من رأس المال أو بأكثره وصرفها بالأشعة أو أطلقها فخصها الأخذ بالرجوع خصص به فإن اختلف فخصه بما حصل بقصد المالك (قوله فيستقر للعامل الخ) حتى لو نقص المال ورجع الثمن لم يسقط حق العامل في الثلاثة والثلث الذي أخذه المالك ولكن يكون مخالفاً لا تقدم فإن حصة العامل لا تستقر إلا بالتعويض مع القيمة والقيمة هنا لم يحصل ذلك إلا أن يقال إن هذا مستثنى فخصه ما تقدم أن يأخذ المالك بعينه بعد ظهور رجوع (قوله فيجوز رأس المال ثمانية وسبعين) أي فكل ما خرج شيئاً يصير

بالظهور كان شر كافي المال فيكون النقص الحاصل بعد ذلك يخصصوا عليه ما ليس يحسب ذلك لكنه إنما يستقر ملكه بالقيمة إن نزع رأس المال وخصم العقد حتى لو حصل بعد القيمة فقط تنص جبراً على الرجوع المقسوم ويستقر ملكه بها بنقص المال والقيمة بلا قسمه والقيمة حصل من مال قراض كقروض وكسب ومهر وغيرهما من سائر الزوائد العينية الخاصة بتغير تصرف العامل لأنه ليس من فوائد القيمة (وإذا حصل) فيما يده من المال (رجوعه من غير أن) بعده سبب رخص أو عيب سادت (جبراً لتسري) الحاصل رخص أو عيب سادت (بالرجوع) لاقتضائه العرف ذلك وكذا لو تلف بعينه لقيمة ما يده بتصرف العامل جميع وشراؤه قياساً على ما مر من أحد المالك بعينه قبل ظهور رجوعه ونقصه من رأس مال مثاله المال مائة والرجوع واحد وعشرون ظهور رجوع فالأخذ المأخوذ من رجوع رأس مال مثاله المال مائة والرجوع واحد وعشرون فقيمة الرجوع ثلاثون وثلاث من رأس المال فيستقر للعامل المشروط منه وهو واحد وثلاثين إن شرطه نصف الرجوع أو أخذ بعينه بعد ظهوره من رأس المال على المأخوذ والباقي مثاله المال مائة والعشرون وعشرون وأخذ عشرون فخصها من رأس المال المبرك أنه أخذ خمسة وعشرين فبعد رأس المال إلى خمسة وسبعين وصدق للعامل في عدم الرجوع في قدره لموافاقته فماتاً فلا يلزم في شراؤه أو قراضه وإن كان تاسراً ولو اختلفا في القدر والمشرط فماتاً فلا يفرق بينهما في قدره وإن اختلفا في قدره في المثل وصدق في دعوى رأس المال لأنه أثبت حكم المردع بخلاف الظاهر في المهرين والمستاجر (تتم) القراض حائز من الطرفين لكل من المالك والعامل فخصه متى شاءه وينقص بما ينقصه له ولو كان كره أحدهما ونوته لما رآه أو كسر ولو كل ثم بعد النقص أو لا تنقص بلزم العامل استيفاء الدين لأنه ليس في قبضته ورد قدر رأس المال لئلا يشك بان نقصه وإن كان قد بدعه بتدليس غير مضمون أو لم يكن رجوعاً لأنه في عهدته ورأس المال كما أخذه إذا اطلب المالك الاستيفاء أو التفتين والافلا بلزمه ذلك إلا أن يكون محصور عليه وحظه فهو لو تم اقدار على نقد وتصرف فيه العامل فاطل السلطان ذلك التفت ثم فسخ العقد فليس للمالك على العامل المثل التفت المحذور على الصحيح في الزوائد (فصل) في المساقاة وهي لغة مأخوذة من السقي يقع المين وسكون القاف المحتاج إليه

به المحسور لا يتم حتى يصير المال خمسة وسبعين بالفضل فإذا رجع بعد ذلك حصة متلاك تكون بين المالك والعامل (قوله) وإن كان خامراً (بأن اشتراهاه يذنه أو أن اشترى من رجل حصل بعد الشراء (قوله لكل الخ) أي ما يلزم من فسخ العامل ضائع المال والأفلا بلزمه النقص ولا ينفذ فسخه وحمل جوارزه المالك إذا لم يلزم عليه تنصيص حتى العامل من الرجوع والأفلا ينفذ فسخه (قوله استيفاء الدين) بأن باع نسبة أذنه أو كان باع رجوعه سلم المبيع ولم يقض الثمن ثم بين المالك مائة من سوق الدين المذكور في الصورين (قوله) لأنه ليس في قبضته أي ليس في يده وهو في عهدته ورأس المال كما أخذه (فصل) في المساقاة الخ لما أخذت شعباً من القراض من جهة أن كلا منهما على فسخه من قالة والعمل مجهول واشتبهت الأجرة من جهة الزرع والثابت ذكرت بينهما (قوله) وهي لغة مأخوذة من السقي ومعناها لغة كذلك (قوله المحتاج) بالجرمفة للسقي جواب عما قال لماذا أخذت من والسقي واشتق لها عنه اسم مع أنها تشتمل على الحرث متلاكاً كان يصح أن يقال لها بحرثة مشتقة من الحرث فأجاب بأن السقي يحتاج إليه أكثر من غيره

في قوله (الم) حقه قوله المحتاج فهو له قوله قوله له على تقدير حرف العطف أي ولا له (الم) قوله (ان حامل الم) مثل هذا  
 وهو ينف على الأركان الستة لانهما سبعة فيه الا المسقة قبل التبعين والتقدير ان حامل أي سبعة (قوله والتربية) عطف عام على  
 خاص (قوله على ان) متعلق بقوله حامل (قوله حامل الم) أي عام فحق خبرها لما فيها من قوله (الم) ورضها وتخلها وقصها من  
 إضمار خبرها من الفعل والارض أدت كذا على ما فيها بالمشروط وانما تخاطب (٢٨٠) التي المقدت بآيتين الضامتين ولكن

هذا الظاهر جواز المساقاة وأما دفع  
 الأرض فهو من قبيل الحارة إذا كان  
 البذر من عندهم وهي بالغة ولو بقاها  
 ان يحمل دفع الأرض على أنه مزارعة  
 والبذر من عند النبي مثلا وعبر افراد  
 الأرض بالزرع واتخذ العقد والعامل  
 وقدمت المساقاة على المزارعة عندنا  
 مزارعة تبعا (قوله لان مالك الأرض الم)  
 فيه دليل العقل (قوله ولو أكرى  
 المالك الم) من تمام التعليل (قوله  
 وعلى) أي وذكر كل من ذكر عمره ماري  
 القراض والشركة (قوله هذا أحد  
 الأركان) أي وهو السادس (قوله  
 بشرط فيه الم) ان سكان الضمير  
 واجبا وقد قالوا لم يرد ان كان الضمير  
 واجبا لخل اقتضى ان ذلك لا يشترط  
 في العنب مع أنه لا يمتنع فيه أيضا  
 فكان الأولى تأخير دفعه من قوله ومنه  
 العنب وحاصل ما ذكره شرطه في قوله  
 عليا كون المورد غنما ونباتا وسائر  
 الشارح يأخذ عن زرنا على والتشتر  
 المختص (قوله وتسمية الم) عرضه  
 الاعتراض على المتن بأنه وقع في التسمية  
 ويجب من المتن بأنه اشارت إلى ان  
 التسمية لتبني القصر (قوله واختفوا  
 في الجاهل) أي في جواب هذا  
 الاستدعاء (قوله ان القتل أفضل الم)  
 انظر معني الفضلة فان القتل

ليس محل على يرتب عليه ما لا يوجب ان يكون أفضل من غيره ويجب بان المراد بالقتل السرقة  
 والزيادة في النفس وهذا ينفع في أمثال ذلك قوله فصل السرقة على الطعام والحاصل ان الشارح اقام على هذه القصة  
 الأولى قوله ليردوا الثاني قوله وانما خلقت والثالث قوله والخل مقدم الم والاربعة قوله وشبه الم (قوله وانما خلقت) وفي بعض النسخ  
 فانما خلقت ويكون تعليل قوله كموال الم ولكن هذا لا يمتنع بالخل بل الزمان والعنب كذلك لان يقال المقتضى بالخل احتياج  
 الاربعة فيه (قوله بالرجل المؤمن) ووجه التسمية لثلاثة (قوله فلا يصح الم) شروع في التخرجات (قوله بئوا الم) فيه نظر فكان الأولى  
 ان يقول اقتصر ا على مورد التسمية (قوله بئوا) أي العامل الم وهو ليس جدا بل جعل العرس على المالك لا يصح (قوله ماري القراض)  
 الآية لا يجوز ان يكون المالك أي بالمتقود عليه مشاهدا وما المالك فان كانت المساقاة على عنبه يمكن ذلك والآية كونه أي (قوله  
 وهو الركن الثاني والثالث) أي بالتفصيل الأركان اما بالنظر لاجال فعمما الأول والثاني ان عد التين او الأول ان عد اودعا

ليس محل على يرتب عليه ما لا يوجب ان يكون أفضل من غيره ويجب بان المراد بالقتل السرقة

والزيادة في النفس وهذا ينفع في أمثال ذلك قوله فصل السرقة على الطعام والحاصل ان الشارح اقام على هذه القصة  
 الأولى قوله ليردوا الثاني قوله وانما خلقت والثالث قوله والخل مقدم الم والاربعة قوله وشبه الم (قوله وانما خلقت) وفي بعض النسخ  
 فانما خلقت ويكون تعليل قوله كموال الم ولكن هذا لا يمتنع بالخل بل الزمان والعنب كذلك لان يقال المقتضى بالخل احتياج  
 الاربعة فيه (قوله بالرجل المؤمن) ووجه التسمية لثلاثة (قوله فلا يصح الم) شروع في التخرجات (قوله بئوا الم) فيه نظر فكان الأولى  
 ان يقول اقتصر ا على مورد التسمية (قوله بئوا) أي العامل الم وهو ليس جدا بل جعل العرس على المالك لا يصح (قوله ماري القراض)  
 الآية لا يجوز ان يكون المالك أي بالمتقود عليه مشاهدا وما المالك فان كانت المساقاة على عنبه يمكن ذلك والآية كونه أي (قوله  
 وهو الركن الثاني والثالث) أي بالتفصيل الأركان اما بالنظر لاجال فعمما الأول والثاني ان عد التين او الأول ان عد اودعا

(قوله ذكر المصنف منها شرطين الخ) فيه نظر فان الشرط الاول ليس في الغرل هو متعلق بالصفة أو بالعمل كما قاله ابن تميم اصله  
تقدم وصاف اي ان لا يتقدم العمل الخ (قوله فلا تنعم مؤبد ولا مطلقا) عجزنا التندر عدة وقوله ولا يادراك التمر عجزنا وقوله معلومة  
وفي هذه الثلاثة يتحقق العامل اجرة المثل من غير تفصيل وكذا القدر عدة لا يبق اليها التصر واما تفصيل التامر فيقول الراسع  
تخطى حق ما لو اتم التمر في المدة وقرحت المدة ولم يبدل صاحبه فهل يبقى له ما وانه أو يقطع الظاهر بقاؤه وهل اصل عليهما وعلى المالك  
أو على العامل الظاهر انه عليهما لان الغرة بينهما ما لو اتم وبدا اصلاحه ولم يفرغ المدة فهل يلزم العامل العمل أو لا يلزمه الظاهر  
الزود وكذا ان لم يفرغ (٢٨١) التمر أو لم يفرغ وفيما لا شيء واما اذا ظهر مسخفا فليزيمه العمل وله اجرة المثل (قوله فلا يجوز

شرط بعينه الخ) عجزنا الثاني وهو  
اختصاصها به وقوله ولا عليها عجزنا الثاني  
فهو لف ونشر مشوش (قوله السادس)  
صواب الخامس الا ان يقال باعتبار  
التفصيل لاني الاجال المتقدم وانه  
سادس باعتبار رخصه بقية الاركان لانه  
لا ترتيب فيها (قوله لا تنقبض اجمال) أي  
سواء اعتقد لفظ المساقاة أو غيرها على  
المعقد وهو معطوف على قوله فيما سبق  
ما مر في البيع (قوله وعمل المطلق الخ)  
عطف على قوله فلا بشرط (قوله هذا شروع  
في بيان حكمها الخ) يقتضي انه لا يتعلق له  
بشي من الاركان مع انه متعلق بالعمل  
الا ان يقال هل في ذلك ان العمل الذي  
ذكره المثل ليس كله من متعلق عمل المساقاة  
لان ما على المالك ليس من عمل المساقاة  
(قوله أو يتكرر) أو بمعنى الزاو وهو  
منصوب عطفا على اذ بادئها على حد  
وليس جلاء وتقرعني الخ (قوله كل  
سنة) ليس قيد ابل المراد انه يتكرر كلما  
احتج به (قوله كسني الخ) بين العمل  
التي على العامل بعشرة أمور (قوله  
حشيش) اسم للربط فكان الاولى  
التعبير بالكل لا يضل الباس أيضا  
(قوله وظلها) أي يجعلها كالظل (قوله  
ويحفظ) بالنصب عطف على قوله كسني  
على حد وليس جلاء وتقرعني الخ (قوله  
فهو كله على العامل الخ) هذا كان خبرا  
عن قوله جعل يعمل يعود نفعه في المستن

شروط ذكر المصنف منها شرطين قوله (ولهما شرطان احدهما ان يتقدمه أي العاقدان  
(بعد معلومة) يفرقها التصر غالبا كسنة أو أكثر كالاجارة فلا تنعم مؤبد ولا مطلقا ولا  
مؤقتة يادراك التمر للمهل وقتها متقدم تارة وتأتا أخرى ولا مؤقتة زمن لا يفرق  
التصر غالبا لمصلحة المساقاة عن العوض ولا جرة للعامل ان عمل او ظن انه لا يفرق ذلك  
الزمن وان استوى الاختلاف او جهل الحال فله اجرة لانه جهل طامعا وان كانت  
المساقاة بالظلم (و) الشرط (الثاني اربعين) المالك (للعامل جزءا) كثيرا كان  
أو قليلا (معلوما) كالثلث (في الثمرة) التي وقع عليها العقد والشرط الثالث  
اختصاصها بالثمرة فلا يجوز بشرط بعينه لتبعضها ولا كلها لثالث قال في الزمعة وفي  
استحقاق الاجرة عند شرط الكل لثالث وجهان كالقراض اخصهما المنع وشرط في  
الصفة وهو الركن السادس ما مر فيها في البيع غير عدم التأقيب بقر بتمتارنا  
كسابقنا واعلمتلك على هذا ان امرئ يفتا في قبيل العامل لا تنقبض اجمال  
بناحية بهاء عرف غاب في العمل عرفه العاقدان فلا بشرط فان لم يكن فيها عرف  
غاب اركان ولم يعرفه ما شرط ويجعل المطلق على العرف الغالب الذي عرفاه في ناحية  
(ثم العمل فيها على ضربين) هذا شروع في بيان حكمها الاول (عمل يعود نفعه على  
الغرة) لزادها اوصلا حها وبتكرر سنة كسقي وتقبض بحري الماه من طين ونحوه  
واصلاح اجابن يفت فيها الماه حول الشجر ليشرب شربا جابجا من الفحل جمع اجانة  
وتلقح الفحل وتقبض حشيش وقضبان مضرة بالثمرة وتقرعني الخ لغبان جوف به عاده  
وهوان ينصب احواد او يظلمها ورفعه عليها ويحفظ الثمرة على الشصوى السدوع  
السرقوا الشمس والطير بان يجعل كل حقود في وعاء حيث المالك كتمر ووقفه  
وتحفظه (فهو) كله (على العامل) دون المالك لاقتضاء العرف ذلك في المساقاة قال في  
الزمنة وانما اعتبر التكرار لان مالا يتكرر في سقي الزم بعد فراغ المساقاة وتكليف العامل  
مثل هذا الخفاف (و) الضرب الثاني (عمل يعود نفعه الى الارض) من غير ان يتكرر  
كل سنة ولكن بقصد حفظ الاصول كسنة حطمان السنان وعقره واصلاح ما انتهار  
من الثمر ونصب الابواب والدواب ونحو ذلك وآلات العمل كالعاس والمحول والمخل  
والطلع الذي يلحق به الفل والجمعة التي تدرك الدواب (فهو) كله (على المالك)  
دون العامل لاقتضاء العرف ذلك وعمل العامل حصته من الثمر والظهور ان عقد قبل  
تذوهر وفاق القراض حيث لا يملك فيه الى مع الا بالقيمة كما مر بان الخ مع وقاية لراس

٧١ ح ط ل والشارح جعل قوله عمل يعود الخ خبرا عن بخذوف قدره الاول فلي هذا يكون قوله  
فهو على العامل مفرعا على خبر المبتد الا عمل له من الاعراب قلزم تغيير اعراب المتن (قوله وآلات العمل الخ) بالرفع عطف على  
قول المتن عمل يعود نفعه الى الارض ولا يصح جوه عطفا على ما قبله لانه ليس من العمل (قوله والمحول) الفاس العطية فقطعه على  
ما قبله من عطف الخاص على العام (قوله وعمل العامل حصته من الثمر الخ) فلو لم يفرق المدة وادرك فيها او طلع عرق بمدة  
ثم ادرك فهل يخص المالك بالتاني او يشتركه العامل الظاهر اختصاص المالك به

**(قوله والكراي)** وهو غطاء الثوب قبل تنقيته **(قوله واليف)** ومثل ذلك العزبون وهو مساعد القنوا وما القنوه وهو جمع الثوب أي مع الثوب أي في شربكان فيه **(قوله أوتبعه غيره الخ)** ولا من قصده العامل بالفعل حتى يبقى منه **(قوله متى حق العامل الخ)** أي سواء المساقاة أتت على العين والتي على الزمة **(قوله فأن لم يتبعه غير مرقع الأمل الخ)** هذا في المساقاة على الزمة ما إلى حبل العين فلا يرقع الأرقب إنما حكى كثرته على العامل بل غير المالك من القنوه وعليه الأحوة لما فعله العامل أو جعل متربعا أو بشرط الأشهاد بأجرة مثله أو عاقبة كونه ذلك من الاستدراك **(قوله ثم الخ)** استدراك على قوله أكرى (٢٨٤) **(قوله ثم أن هذا كراؤه)**

وهو انما يقابل به قوله تعالى (قوله ظاهره) أي في الظاهر فهو منصوب برفع الحافظين واستزاد ذلك جمالي وهو  
حيث أتاه من مضي مدة لها أثر فحينئذ عدم الوجوب هكذا قال بعضهم وقوله نظر فاته لم يبين عدم الوجوب بل يقال سقط الوجوب  
ولم يستقر فلذلك قال بعضهم قوله ظاهره لا يفهم منه بل يجب بالعدد ظاهره أو باطنه والحق وقيل لا يفهم من قوله على العقد بالنسبة للحي  
الصحح أما الجرة المثل فقد يجب من غير عقد كالقراض والشركة والمساواة إذا عقدت مع أنه لم يقع عقدا جاريا ولو وقع - فقد لا الإجارة  
لما عقدت ولو لا يوجب شيئا بل الوجوب هو استيفاء المنفعة (قوله وامي) أي يجوز ولكن (قوله ربه) أي إجمالا والآخرى مستغنى (قوله)  
(قوله) (قوله) مقتضى قوله ربه أن يقول وعقد (قوله وما يمكن الخ) حاصل ما ذكره شرط ثمانية يجعل البذل والاباحة وأحد

وعد الامكان مستقلا (قوله) وهي الزكن الثاني) أى فى تقسبل الأركان لتقدم المنفعة فى المقن وأما بالنظر لاجال فهو أول (قوله) هذا الثوب الخ أى مستقلا بكذا حتى يصح العقد فلا يصح بمجرد تعيين الثوب (قوله) وتعتقد ايضا الخ) انما قلناه عاقبة لكونه فيه خلاف عكافى ما قبله فى اتفاق (قوله على الاصم) ومقابل له لاصح لان المنفعة معدومة والعقد فعل العدوم لا يصح ويحاجب عنه بأن العين لما كانت موجودة كانت (٢٨٣) المنفعة موجودة بالقوة (قوله) أجرتك الاول ذكر القول بان يقول

أجرتك اذارا واجرتك لالاقتصان  
على ذلك لا يكتفى (قوله العين)  
كاستثمار رستان الخرى مثلا (قوله يباع)  
أى مثلا ومعلم قرآن أو ذكر على شئ  
لا يتبع خروج بذلك استثمار صاغ على  
ضربه تزيل او حجاج منكسر لا متشقة  
فها قامه بضم وان كان من غير مشقة لان  
أصل فعله لم يحمله لا يتبع ومشقة  
والفرق بينه وبين القرآن والعلم حيث  
لا يصح الاستثمار بما لا يتبع منه مع  
أن أصله حصل بثبقة لان الأصل  
التسليم به ولا ذلك الثاني فان قصد  
منه معرفة الدين والثواب بقراء القرآن  
(قوله) منفعة المبيع الخ) خروج به نظرا لان  
الزوج لم يملك (قوله) والعقبة) فان انتفاع  
سكن من التبرك بن جعل الآخر لا مقابل  
له (قوله) والآخرة) خروج بها فمقتل لانها  
لا مأك غيا فاذ دخل (قوله) كالخ بالزق الخ)  
مثالان المعاملة ومثال المساقاة ظاهر  
فانه اذا فسل له الاعمال و بين حصته  
من القرض قال ان العمل معلوم والعموض  
مجهول أى من جهة انه لم يسلم كم يخص  
حصته من القراض أو وسقان مثلا  
وان كان معلوما من جهة كونه نصف مثلا  
(قوله) او العمل الخ) اشار الشارح الى  
ان كلام المتن على تقدير مضاف لان ذكر  
العمل فقط لا يكتفى (قوله) فلو قال  
لقسط الى الخ) فترجع على مفهوم المتن  
(قوله) بل شرط الخ) اضطراب انتقال  
لان الحكم بعدم الصفة ثابت وانتقل عنه  
لحكم آخر وفى عبارة نفس تقديره بل

وهو الركن الثاني كاستحراك هذا الثوب مثلا فقول المستاجر قبلت واستاجرته وتعتقد  
ايضا بقول الخرج اذارا مثلا أجرتك منفعة مستقلة على الاصم فقتل المستاجر فهو كالو  
قال أجرتك ويكون ذكر المنفعة كذا اقول المائع هناك حين هذه الدار ورفقتها بخرج  
بمنفعة العين وبمقصود التافهة كاستثمار يباع على كلة لا تتبص بمسئومة القراض  
والجعالة على عمل مجهول وبمقابلته كذا من منفعة المصنع فان العقد عليها لا يسمى اجارة  
وبسبب هذه المنافع والوصية بها والشركة والاعارة ومعلوم المساقاة والمعاملة على عمل  
معلوم بعوض مجهول كالخ بالزق ودلالة الكارة لانه على قلمة يحارب بها وسماه عنه  
ما ذهب عنه فى الاستعمال كالتم السراج فخلص الاجارة فى هذه الصور وذكر ثلثها  
شرطا آخر وضعتها فى شرح المنهاج وغيره وانما يصح اجارة ما يمكن الانتفاع به مع هذه  
الشروط (اذا قدرت متافعة) فى العقد (باحدا من) الاول ان يكون (تعيين مده) فى  
المنفعة المجهرية القدر والكسكى والصراع وسق الارض ولهذا اذا الشئ وما يشيع  
الصبي من العين وما يورثه من الارض من السقى مختلف ولا يضبط فاحتج فى منفعته الى  
تقديره عمدة (أو) أى والاخر الثاني بتعيين عمل (عمل) فى المنفعة المعلومة القدر فى نفسها  
تكملة الثوب والى كواب الى مكان فحين العمل فيها طريق الى معرفتها فلو قال ليقسط لى  
قربا لم يصح بل بشرط ان بين ما يورث من الثوب من قبض وغيره وان بين نوع انشطة  
أهى رومية او فارسية الا ان تطرد عاده ونوع فعمل المطلق عليه (تسمية) بغير علم  
المصنف قيم ثلاث وهو تقديرها بما معا كقوله فى استثمار عين استأجرتك لتعمل لى كذا  
شهر اما لو جع بين الزمن وعمل العمل كأكبر تلك ليقسط لى هذا الثوب باض النهار  
لم يصح لان العمل قد تقدم وقد تناخرا كقوله فى فخر حطه شرط كون وزنه كذا لاصح  
لاحتقال ان يزيد او ينقص وهذا اندفع ما قاله السبكي من انه لو كان الثوب صغيرا غلط  
بفراده فى اليوم فانه جمع بشرط فى العاقدين وهو الركن الثالث ما شرط فى المتأخرين  
وتقدم بيانه ثم فم اعلام المشتري شرط فيما اذا كان المبيع عبد امسلا وهنا لا بشرط  
فحص من الكافرا استثمار المم اجارة ذمة وكذا الحارة عين على الاصم مع الكراهة  
ولكن يقوم بازالة ملكة عين المنافع على الاصم على المجموع بان يورثه لمسلم ولا تعتقد  
الاجارة بل يلفظ البيع على الاصم لان لفظ البيع موضوع لملك الاعيان فلا يستعمل  
فى المنافع كمالا يستعمل البيع بلفظ الاجارة وكلفظ البيع لفظ الشراء ولا يكون كتابة فيها  
ايضا لان قوله بذلك يتناقض قوله سنة مثلا فلا يكون مريها ولا كتابة خلافا لما ذهب عنه  
من انه فيها كتابة وترد الاجارة على عين كاجارة معين من عقار ورقى ونحوهما  
كاكثر تلك لكذا سنة واجارة العقار لا تكون الا على العين وعلى ذمة كاجارة موصوف  
من دابة ونحوها لمل مثلا وازام ذمته على كاتبة وطب وبناء ومورد الاجارة المنفعة العين

يشترط ان عين الثوب وان بين الخ) (قوله) جها) أى بكل منهما مفردة عن الآخر ويكون راجعا لقيم الثاني وهو اذا كانت المنفعة  
معلومة فبكتى فيما التقدير واحد من عمل الجبل او الارض بخلاف المنفعة المجهولة فلا يجب فيها الا التقدير بالزمن (قوله) مع الكراهة) راجع  
لها (قوله) لمسلم) ليس قبل او هذا فيما باره العين فقط (قوله) ولا تعتقد الاجارة) هدار شرط بالسنة فكان الاول ذكره ههنا (قوله)  
بعضهم) هو شيخ الاسلام (قوله) ورد الاجارة على عين) أى على منفعة ترتبط به (قوله) واجارة العقار الخ) ومثله السنة (قوله) وعلى  
ذمة) أى منفعة ترتبط به بشئ موصوف فى الذمة (قوله) ومورد الاجارة المنفعة الخ) هذا يناق ما تقدم ويحاجب بان معنى ذل ان المستاجر  
لا يأخذ من العين المنفعة فلا يسقط جزءا من العين وهذا عام سواء كانت واردة على عين وعلى ذمة



في حياها العقد قوله اجبركمه بقدره على ان تصرفها في ذلك لم يصح انتقال العقد على شرط ليس (٢٨٤) من مقتضيات العقد قوله  
القول في ان كراهي الرابح اي في تقصيل الزكوان والافهم في الاجال ثالث (قوله الان تكون) مستقي من الثلاثة (قوله عبارة  
القول في) وان اسرف وقصد الزجوع ربح والا نحو ربح عليه باجرة المثل وصدق المستاجر اذا ادهى فدا لا تقاولا فلا بد من  
يقول لا تقبل شهادة الصانع ان قالوا صرف على ايها كذا الا انها شاهدة على فعل انفسهم (قوله نأوي العقد الخ) خرج ما لو ان  
في حياها العقد قوله اجبركمه بقدره على ان تصرفها في ذلك لم يصح انتقال العقد على شرط ليس (٢٨٤) من مقتضيات العقد قوله

على الاصح سواء اوردت على العين ام على الهمة بشرط في الاجرة وهو الركن الرابع  
ما عرفه الحق فبشرط كونها معلومة بنسبها وصفة الان تكون معينة فبشرط دونه  
فلا تصح اجارة دار او دابة بعارة او علف للمهل في ذلك فان ذكر معلوما واذن له نأوي  
العقد في صرفه في العارة او العلف مع ولا لسلخ الشاة بمحلها ولا لطين الزمير مثلا بعض  
دعته كلكه للمهل بثقانة الجلد وقد اورد الحق ولعدم القدرة على الاجرة حالا وفي معنى  
الدين في الضالة وتصح اجارة امرأة مثلا بعض رقيق حال الارضاع فانها تعلم بالاجرة  
والعمل المكترى له انما وقع في ملك غير المكتري تبعا بشرط في صحة اجارة الهمة تسليم  
الاجرة في المجلس وان تكون حاله كراس مال السرا لنها صلف فلا يجوز تسليم  
تأجير الاجرة ولا تأجيلها ولا الاستبدال بها ولا الحوالة بها ولا عليها ولا ابراءها  
واجارة العين لا بشرط في صحتها تسليم الاجرة في المجلس معينة كانت الاجرة اوقى الهمة  
كالمثل في المبيع ثم ان كان تسليم مكانا لتسليم مكانين والا فوضع العقد يبيد في  
الاجرة في اجارة العين تفصيل الاجرة وتأجيلها كانت الاجرة في الهمة كالتمن  
واطلاقا يقتضي تعهد (الاجرة) فتكون حاله كالتمن في المبيع المطلق (الان بشرط  
التأجيل) في صلب العقد فتحتاج كتمن ويجوز الاستبدال بها والحوالة بها وعليها  
والا ابراءها وان كانت معينة لم يجر التأجيل لان الاصل لا يؤجل وقيل في الحال بان عقد  
سواء كانت معينة ام مطلقة ام في الهمة ملكا كما مر اي بمعنى انه كلما مضى من عقد  
السلامة كان المؤجر استقر ملكه من الاجرة على ما يقابل ذلك ان قبض المكترى  
العين او عرضت عليه فامتنع فلا يستقر ملكها الا بعض المدة سواء انتفع المكترى ام لا  
لنفذ المنفعة تحت يده وتستغرق اجارة فائدة اجرة منه بما يستقره مسمى في صحة  
سواء كانت مثل المسمى ام اقل ام اكثر وهذا هو الخالف وقد قالوا في اداءها  
التفلية في العطار ومنها الوضع بين يدي المكترى ومنها العرض عليه وامتناعه من  
القبض الى انقضاء المدة فلا يستقر فيها الاجرة في القاسد ويستقر بها المسمى في الصحة  
وسرط في ايجار دابة اجارة عين كروب او جمل روية الدابة كما في البيع بشرط في اجارتهما  
اجارة دابة كروب ذكر خضها كابل او خيل ونوعها كطائي او عرب ود صكورة  
او نوقوصة سيرا من كونها مهيبة او جيرا او قطونا لان الاخرى تختلف بذلك وسرط  
في اجارة العين والهمة كروب ذكر قدر سري وهو السير لئلا او قدر تاروب وهو السير  
ثم اراحت لطر در عرف فان المراد عرف جمل ذلك عليه بشرط فيما جمل روية لغيره او ل  
حضرا او امثاله يدا او تفرد بمحضرا وخاب وذكر جنس مكبل وعلى مكرى دابة كروب  
ا كاف وهو ما تحت البرذعة وبرذعة وسوام ونشورية وهي الحلقة التي تجعل في اذن البعير

بجملها او بدلهما مقابل سلمه (قوله  
بعض دفعته) اي اودقني غيره قبل  
فحتمه (قوله) وبشرط صحة اجارة الهمة  
الخ) دخول على كلام المتن لا كلام المتن  
تأجير في اجارة العين فكل الشارح  
ذلك بيان اجارة الهمة وبقية حكم اجارة  
العين (قوله) وذلك في الحال (بالقيد) اي  
سواء كانت اجارة عين او همة وقوله  
ملكها راي الخ هذا راجع لاجارة  
العين فقط واما اجارة الهمة فتستقر  
بالقيد لانها لا تنضم بالتلف بل يبدلها  
بغيرها ويبقى على ملكها بالقيد انه  
تصرف فيها بانواع التصرفات حتى  
بالوطو كانت امانة او كانت اجارة وقف  
على بطون على الترتيب (قوله) ام مطلقة  
الخ) هذه مقابلة غير معينة لان الاطلاق  
لا يقابل المعين والذي يقابل المعين هو  
ما في الهمة فكان الاولى تأخير قوله ام  
مطلقة عن قوله في الهمة و يقول ام  
مطلقة ام حالة ام مؤجله ويكون تعبيرا  
في قوله في الهمة (قوله كالمسمى زمن الخ)  
بالرفع خبره وما واقعة على زمن فيكون  
ذكر زمن بعد ما لها في مقام الاخبار  
(قوله الوضع بين يديه) اي في المتقول  
وقوله العرض اي في المتقول وغيره  
وقوله وامتناعه بالتصديق على الهمة  
راجع الثلاثة والواو بمعنى مع والحاصل  
انه متى حصل استنفاد المنفعة فبطل  
التمن ان كانت الاجارة معينة وتجب  
اجرة المثل ان كانت فائدة ولا يختلف

الحال فيها الا اذا لم يحصل استنفاد المنفعة في الصحة يجب المسمى وفي العادة لا يجب بشرط الا اذا استولى على العين وحطام  
(قوله كروب) في اجارة الهمة يخرج بالجل فلا بشرط ذكر ذلك بل بشرط روية المحمول الخ ما يلقى في الخارج الا ان كان جمل زجاج  
او كان في الطريق ماء او جمل فبشرط وقوعها فبشرط اجرة المثل وان لم ينضم لتقصيره (قوله روية الدابة) اي جمل ذكر قدر سري وناديب  
بالنسبة والمكروب روية المحمول او امثاله بالنسبة للعمل (قوله بجر الخ) وهو اسم تام معرب بفتح ظاهره (قوله سري) هو اسم  
مقصود (قوله وهو الحلقة) اي السجادة بالخزام بانها والواو

(قوله ونعم الاجارة الخ) مرتبط بقوله في الحق بمقتضاه قال والمدة التي تقدر بها الاجارة هي التي تبقى فيها العين وكان الاول ذكره  
عنه (قوله ولا تبطل الاجارة الخ) شروع في احكام الاجارة وذكر لها احكاما ثلاثة (قوله وتنفق عورت الاجير) اي ويرجع المكسرى  
بقسط الاجرة (قوله لانه مورد العقد) اي من حيث منفعة لانه من حيث ذاته (قوله لانه لا يعاقد) اعني الاجير العين جهتان كونه  
مورد او كونه مقادرا لانفساخ من الاول لانه الثانية قل ذلك لا يستثنى (قوله لكن استثنى الخ) استثناء صورة فان الانفساخ  
في الثلاثة لاجل العقد وفوات (٢٨٥) المنفعة لاسل موت اعاقده حتى لو لم يمت العاقد في الاول تبطل الاجارة (قوله ولا تنسخ  
عورت طارئة الوقت الخ) تعميم في الماتن

فكانه قال ولو كان العاقد غيبا ملك  
لا تبطل بجمته كالنظر المذكور (قوله  
واجردون اجرة المثل) فمدوا للاختلال  
وتربيع العن الثانية على تركه الاول  
بقسط الاجرة من حين موته ولا ترجع  
على المتأجر ولا على الناظر (قوله  
انفسخت) ويرجع المكسرى على تركه  
المؤخر قسط الباقي فان لم يكن له تركه  
صانع ذلك عليه (قوله ولو اجر البطل الاول  
الخ) انما فيه منفصل ولم يحطه وقول  
وما واو اجر الخ لان فيها فرقا لاو لا تبطل  
الا اذا جردون اجرة المثل واما الثانية  
فتبطل ولو اجر باجرة المثل لان الاول كان  
شرط النظر لمؤخر مطلقا بخلاف الثانية  
فانه مقيد بعبارة استحقاقه (قوله انفسخت  
في الوقت) اي فرجع المكسرى على  
تركة الاول بقسط ما بقي ولا يستوفى  
المتأجر المنفعة الا بعد جدد (قوله  
ولا ولا به عليه ولا بناية) خرج الاولى  
اذا اجر باجرة المثل فانها لا تنسخ  
الاجارة فيها لانه لا بناية او بناية (قوله  
اي وتنسخ الخ) انما اوله بالفسخ لانه وهم  
بطلانهم اصلها مع انها لا تبطل الا من  
حين عروض المانع والظلال مقيد  
بقيد ثلاثة التلف وكونه لكل العين  
وكون الاجارة اجارة عين اما التنب

دخاطم وهو ما يصل في الحلقة ويتبع في نحو مرج وجبر وكل وخبط وصنع ونحو ذلك  
عرف مطرد بين الناس في محل الاجارة لانه لا مناط له في التمرع ولا في المنة فمن اطرد في  
حقه من العاقدن شي من ذلك فهو حاسه فان لم يكن حرف او اختلف الحرف في محله  
الاجارة وجب البيان ونصع الاجارة عند بقي فيها العين المؤخر فالا فوجو الرقيق  
والدار ثلاثين سنة والاداية عشرين سنة والثوب سنة وستين على ما يليق به والارض مائة  
سنة او اكثر (ولا تبطل الاجارة) سواء كانت واردة على العين ام على الزمة (عورت احد  
المتعاقدين) ولا يجوز تمايل نبي الى انفساخ المدة لا بما يقدر لازم فلا تنسخ بالموت كالبص  
ويحذف المستأجر وورثته في استيفاء المنفعة وتنسخ عورت الاجير العين لانه مورد العقد  
لانه ما يقدر لا يستثنى ذلك من عدم الانفساخ لكن استثنى منه ما لم يتأجر او اجاره  
المعلق عنه بصفة فوجدت مع موته فان الاجارة تنسخ بعوضه على الاصع ومنها ما لو اجر  
ام ولده مات في المدة فان الاجارة تنسخ بعوضه ومنها المبرقاة كالمعلق عنه بصفة  
واستثنى غير ذلك مما ذكره في شرح البص وغيره ولا تنسخ عورت ناظر الوقت من حاكم  
او منصوبه او من شرط له النظر على جميع البعوث ويستثنى من ذلك ما لو كان الناظر  
هو المستحق للوقت واجردون اجرة المثل فانه يجوز له ذلك فاذا مات في أثناء المدة  
انقضت كقوله ابن الرضا ولو اجر البطل الاول من الموقوف عليهم العين الموقوفة  
مدد قومات البطل المؤخر قبل تمامها وشرط الواقف لكل بطل منهم النظر في حصته  
مدة استحقاقه فقط او احرز الى صياها مدة لا يبلغ الصبي فيها بالن فبلغ فيها  
بالاستلام وهو رشيد انفسخت في الوقت لان الوقت انتقل استحقاقه بعورت المؤخر لغيره ولا  
ولاية له عليه ولا بناية ولا تنسخ في الصبي لان الولي تصرف فيه على المصلحة (وتبطل  
اي وتنسخ الاجارة في المستقبل) (تلف) كل (العين المستأجرة) كانه مدام كل الدار  
ازوال الاسم وفوات المنفعة بخلاف المبيع المقبوض لا ينسخ البيع بتلفه في الماتن  
لا الاستدلاء في البيع حصل على جهة المبيع والاستدلاء على المنافع المعقود عليها  
لا يحصل الا شافها فثالثا لا تنسخ الاجارة بسبب اقطاع ما ارض استؤجرت لراعه  
لبقاء الاسم مع امكن زرعها فبقي المأجور المقتطع بل بقيت الحياض لغيره على التراضي  
وتنسخ بغيره مكر العين مدة جسه ان قدرت بعده سواء اجسه المكسرى لم غيره

خط ل وتاتف البعض فثبت الحياض لا الفسخ واما التلف في اجارة الزمة فبقي فيه الادال  
فلا فسخ ولا خيارا لمخالص ان العين المؤجرة اذا تلفت في أثناء المدة وسلم الشيء للمتأجر له كوت الدابة وسلم الحمول وعرق السفينة  
وسلم الجمل وموت النخيل والبناء والصباغ والمعلم وسلم الثوب والمناه والصبي المتعلم وح قسط الاجرة في ذلك كله ما قل ذلك كان  
غرق الجمل وصلى اسفنته او انكسرت الجرة المحمولة وسلم الحامل فلا اجرة لاشي لانه لم يظهر ارضه على الحمل واما اذا تلف الثوب  
اي معنى كان سرق بغير حيلة ففسخه او قبل تكميل صبيته او تلف الصبي معنى بان هرب ولم يعلم بحله في أثناء العمل فان كان ذلك العمل  
معلما بان كان بمضرة المالك اوفى بتمه وجب القسط فان كان التلف في ذلك حقيقة بان استغرق الثوب وهدم الدابة وسلم الثوب ومات الصبي  
في الاثناء فلا يجب القسط كقري الحمول بسلامة السفينة وسباني مثل ذلك في البعثة (قوله غير متكرر) من مكررا وحكي ولو كان  
حسب المكسرى لاسل الاجرة واما حسب الاجني فيستقرط أن يكون ظلالا او عين جهة المكسرى كمن عليه فان كان عن المتأجر فلا تنسخ  
مدة الحبس (قوله مدة حبسه) نظري لتنفذ معناه انما لا يحسب على المستأجر واذ رجعت العين له ملك عليها ما بقي من المد فقط

فان قيل فليس المنفعة هي قبل استيفائها سواء كان قبل قبض العين او بعد (قوله ولا ياتى حتى يرضى) في قوله لا ياتى حتى يرضى

الاجارة سابقة على التمتع سواء كان التمتع مطلقا او مقبوضا (قوله يجوز اذ لا يستوفى الخ) فان شرط عدم اذاله فسد العقد بخلاف ما عده فانه لا يفسد ويحل بالشرط (قوله ولا ضمان على الاجرار الخ) أي سواء كان التقديما او تاسدا وكان الاجير مكلفا فان كان ضمانا بأجره منه فلا ضمان الا بالانفاق وان كانت الاجارة من رتبة فلا ضمان الا بالتقصير والضمان على ولده لا عليه (قوله الاجرار الخ) اصطلاح الفقهاء ان الخطيب وهو بمقال الاجير ومالك التوب يقال له مستاجر واما اخذ الدار والاداة فقيل له مستاجر ومكسر وماحب الدار والاداة قال له مؤجر ومكر وحسنه قايما ان أراد الاجير حقه وبقال ومثله المستاجر كما قال ابن قاسم او يقال المراد ما يتسل المستاجر على وجه التخليص (قوله لا أمين) على الاجير يعني المستاجر (قوله لا ياتى الخ) على لهما ما عدا ما في الاولي عاقبة بالاداء ويكون على تامة (قوله ولو بعد الخ) غايته في التمتع (قوله استصحابا) على قلنا (قوله ولم ينضم) ليس قبدا (قوله فقلعت) أي بانه مما به أخذ ما ياتي (قوله لا يستوفى الخ) وليس منه شيئا اذ ادب اذ لم ينجم خصوصا اذا كان العتور من عاداته (قوله لا يترك الا انتفاع الخ) قبل ان ضمان ضمانا معن بانه ضمان المستحق في الوقت المذكور دون غيره وقبل ضمان يدفعه من غيره كدفع الحية والعقرب وتزول صاعقة من السماء ومرة قهوا هذا الحق لا نه لم يوجد منه فصل واما ما عدا ذلك فهو ضمان حنانية بانفاق (قوله ما تزل شعر الخ) وجهه ان جرم الشعر حشنة اكثر من جرم القمع فحينئذ هو اشد فقتل عليها ومبر كالتعليق

على ظهرها (قوله او كسبه) وجهه حسنة ان القمع امر ذو ثقل لا يترك في جرحها بخلاف الشعر فانه مفرق ولا يترك في جرح واحد والحاصل ان ابدال الوزن بغيره بغير مطلقا ولا أخف بخلاف ابدال المتكفل كان ياتى ضررا ولا ذل (قوله ويجب على المكسري الخ) معنى الوجوب على المكسري انه ان يادر وقيل ما عليه فلا خيارا لتساجر وليس معناه ان يتركه او يبيع عليه

(قوله ورفع الثلج عن السطح) أي لو كان يتوقع به المتعاجر وقد عرفت معنى كونه على المكوى (قوله على المكوى) معناه أنه لا خيار له سقاه وليس معناه أنه يجب على تله وأنه يصر عليه عدم تله وهذا في دوام الإجارة أما صدق فراغ المدة فمحصري على نقل الكنتاخذون أنفع ومثل الثلج المشققة في دوام الإجارة على المكوى بالمعنى السابق وبعد الإجارة وتضاعفها على المؤجر بالمعنى المتقدم فيه (فرع) إذا أصر العين مدة لا يتبقى فيها قبل تطل في الشكل أو في الزائد للمعتمد أنها تبطل في الزائد وتفرق الصفقة (فرع) آخر لو أنكر صاحب الثوب وقال أنه ليس فيه صدق أو دفع من خطا أو صباغ وبترك الثوب في يد منى بعد ما كان يعرف بأنه سته (فرع) آخر لو بعد الصباغ الثوب ثم أتى به (٢٨٧) مصبوغا قبل له أخرا ولا أن صبغة قبل الجمدة أصح في الإجارة وأما أن كان بعد الجمدة

فمفصل فإن قصد الصنع لنفسه فلا إجارة له أو لا إن قصد الصنع من الإجارة أصح (الاجرة) (فرع) آخر لو أنه دامت الإجارة على متاع المتعاجر فهل يعين بمصاحب الدار أم لا وهل يكلف رفع القرض عن متاع المستأجر أم لا للجواب أنه لا يعين ولا يزوي مع القرض

(فصل) في الجملة ذكرها عاقل الإجارة لما فيها لها في غالب الأحكام الأمانة (قوله) وجعلها مثله (الخ) وقيل الشارح لفتان أخوان بجيلة وجعل (قوله) التزام) أي بصيغة الخ والتلف هذا التعريف على الأركان الأربعة لأن العوض والعمل مذكوران والتزام يتضمن ملتزما وملتزما وصفتيه سواء كان الالتزام من المالك أو أجنبي كما يأتي (قوله معلوم) أي غايها ومن غير الغالب المستثنان لفتان في الشارح عند ذكر العوض وتقسيمه في العلم لزومه صفة والاختصاص جرحا مثل (قوله معنى الخ) أي كذا الضمان فانه معنى أي لا يلبس فيه ولا تعدد فيه وقوله معلوم أي كونه من مساط أو مجهول كونه من الشام (قوله) اشتراط القبول هنا وجهه العوض وعدم الثاقبت هنا (قوله عمل) أي ذكر عمل وذكر عوض الخ والمراد بالعقد ما يشمل العامل ولكن في جعل العامل من الأركان ما سألناه

والأصل المكوى اعتبارا ورفع الثلج عن السطح في دوام الإجارة على المؤجر لانه كجارة الدار وتختلف عرصه الدار من ثلج وكثافة على المكوى أن خلا في دوام المدة فإن تفتت الدار جبر على نقل الكنتاخذون الثلج ولو كان التراب أو التلج موجودا عند العقد كانت الأمانة على المؤجر إذ يحصل له القسم التام (فصل) في الجملة أوجهها مثنتان كما قاله ابن مالك وهي لغة اسم لما يحصل للانسان على فصل شيء بشرط التزام عوض معلوم على عمل معين معلوم أو مجهول صريحه أو كرها المصنف كصاحب التنبه والفرز والي وتعيهم في الرخصة عقبا لإجارة لا شرا كقولها غالب الأحكام إذا الجملة لأختاب الإجارة إلا في أربعة أحكام منها على عمل مجهول صريحه كرد العتال والأبني ومنها مع غير معين وكونها جائزة وكون العامل لا يتحقق الجبل لا بدقائم العمل وذكرها في الخارج كماله تبعها للجمهور وعقب باب القسط لأنها على التقاطع الضالة والأسل فيها قبل الإجماع خبير الذي رآه الضابي بأن ناقصة طلب قطيع من القسم كافى العيصين من أي سعد الخلد رضى الله عنه وهو الرافى كادوا ما يحكمه والقطيع ثلاثون وأسمان القسم وأيضا الحاجة فثبتت عوالمها لجازت كالإجارة بستانس لها بقوله تعالى ولمن جاء به حل بعير وكان معلوما عند قسم كالوسق ولم يستدل بالآية لأن شرع من قبلنا ليس شرعا لنا وإن ورد في شرعنا ما نقره وأركانها أربعة تجمل وجعل وصفتها عقد وشرط في العاقد وهو الركن الأول اختيار وإطلاق تصرف مطلق ولو غير المالك فلا يصح التزام مكره وصحى ومجنون ومحمور وعفه وعمل عامل ولو مجبرا بالتزام فلو قال إن ردته بذهبه كذا أفرد مفرقا لم يذك وأمن رد آقى فله كذا أفرد من لم يعلم ذلك لم يستحق شيئا وأهله عمل معين فجمع عن هو أهل ذلك ولو عبدا وصدا ومجنونا أو مجهورين ولو ولدان مطلقا خلاصا فغيره لا يقدر على العمل لأن منفعة معلومة كاستيثار راحي الخلف (والمعالجة حائزة) من الجانبين فكل من المالك والمعامل العمل قبل تمام راحي الخلف (والمعالجة حائزة) ابتداء من التمام المصين وما غيره فلا يتم والقبض منه لا يعد الشرع في العمل فإن قبض المالك أو العامل العمل قبل الشرع في العمل وأوسع العمل بعد الشرع فيه فلا يتحقق في الموردين أما في الأولى دلالة لم يحصل شيئا وأما في الثانية فلا يلزم يحصل غرض المالك وإن كان المصين المالك بعد الشرع في العمل فعليه أخرا المثل لما عمله العامل لأن جواز العقد يقتضى التسليم على رده وإذا ارتفع لم يجب المصين كسائر الفسخ لكن عمل العامل وقع عمرا فلا يثبت عليه فرجح إلى بدله وهو أخرا المثل (وهي) أي لغة الجملة

لا يشترط القبول منه ولا حضوره وقت خطاب المالك إلا أن يقال جعله من الأركان بمعنى أنه متى تقصود من العقد وحصل لفظة (قوله اختيار) هذا عام في المالك والمعامل وما بينهما من المالك والذات بعدد ما سألنا من العامل (قوله وصباغ الخ) أي كونه مع فرد في حال قدرته بعد ذلك لم يستحق وأما إذا لم يكن الخطاب مع فرد بعد القدرة استحق العوض (قوله ومجنونا) أي إذا كان المجنون مقارنا العقد فأن طرأ المجنون بعد العقد فإن كان العامل مصنوا والعقد معه حين بعد ذلك انفسخ العقد فإن لم يكن الخطاب معه وكان هناك شخص عاقل يسمع النداء حين بعد ذلك ورد في حال المجنون أو بعد الأتقاء استحق العوض (قوله لما عمله) أي سواء كان كل العمل بأن لم يعلم إلا بعقد العمل أو أجزأ ما مضى قبل الفسخ إن علم الفسخ قبل تمام العمل (قوله وهي الخ) نسمة بالتأنيث وتكون باعتبار صيغة الجملة وتسمية بالتذكير يكون باعتبار ظهوره وان شغيط لأنه في تأويل مصدر وهو في تقدير

أي الصفقة فيها وهي الزكركن الثاني (أن بشرط) العاقدان التسليم ذكره (فقد  
ضالته) التي هي اسم لما ضاع من الحيوان كما قاله الأزهري وغيره وأوفى رد ما سواهما بعد  
من مال أو أمانة وقبورها أوفى على شرطه (عوضا) كثيرا كان أو قليلا (معلوما)  
لأجما أو ضمة فاقترعت على صفة تدل على المطلوب كالإشارة بخلاف طرف العاقد  
لا بشرط له صفة فلو عمل أحد يقول أحسن قال زيد يقول من رد عدي فله كذا وكذا  
كان ذا فلا شيء له لعدم الالتزام فإن كان صادقا فله على زيد ما التزم به أن كان الحيعة فله  
فهو كما لو رد عدي بغير علم بأذنه والتزامه ولو رد من أقرب من المكان المسمى فله  
من الجمل فإن رد من أعلمته فلا زيادة له لعدم التزامها ومن مثله من جهة أخرى  
كل الجمل لحصول الفرض وقوله عوضا معلوما إشارة إلى الزكركن الثالث وهو العمل  
فبشرط فيه ما بشرط في الثمن فما لا يقع مثلا الجمل أو قبضه أو قبضه معا من اليد  
لا يكاد أحدهم عيى العمل مع جهة لا الجمل ولا قبضه مقصود العقد يستثنى من ذلك  
مستثناة العلم إذا جعل له الإمام أن يدخل قلعة حارة منها وما وصف بالحق بما عده العلم  
وإن لم يصح كونه ثلثا لأن البيع لازم فاحتط به بخلاف الجمل وشرط في العمل وهو الزكركن  
الرابع كونه موعودا من قبل الجمل فلو عمل فله الجمل لا كونه مولا في ما تبين عليه كان مال من دلي على  
ماله فله كذا والمال بيد غيره أو تبين له الرد فهو غيب أو كان قبضه كونه ما لا شأن  
فيه وما تبين عليه شرطا لا نقلا بتعوض وما لا تبين عليه فله الجمل أو قبضه أو قبضه معا من اليد  
حسب لما قبل مال لا ينسب في خلاصه بجاهه وأخبره فله الجمل لا كونه مولا في ما تبين عليه  
وعدم تأقيته لأن تأقيته قد يفوت الفرض فيفسد سواء كان العمل الذي يجمع العقد  
عليه معلوما أو مجهولا أو غير له الجمل كما في الفرض بل أوفى بالبيع بعد عمله أو غير  
منه إذا لا حاجة إلى احتمال الجمل في تناقضه كذا في رد عدي بغير علم أو غير  
بما تبين به وفي الحياطة بغير وصفها أو وصف الثوب (فأدارها) أي العتلة أو رد غيرها  
من المال المعقود عليه أو فرغ من عمل الحياطة لا (استحق) العامل حيث دخل  
المعامل (ذلك العوض المرسوم له) في مقابلته فله والثالثان يتصرف في الجمل الذي  
شرطه للعامل بزيادة أو نقص أو بتغييره قبل الفراغ من عمل العامل سواء كان قبل  
الشروع أم بعده كما يجوز في البيع في زمن الحياطة أو في زمن الجمل أو قبل من رد عدي فله  
عشره ثم قول فله خمسة أو عشرة أو قبض من رد عدي فله دينار ثم يقول فله درهم فإن جمع  
العامل ذلك قبل الشروع في العمل اعتبر النداء الأخير ولما لم يذكر فيه وإن لم يسمع  
العامل أو كان بعده الشروع اعتبر استحق أجره المثل لأن النداء الأخير فسخ للاول والعوض  
من المالك في أثناء العمل يستحق الرجوع إلى أجره المثل فلو عمل من مع النداء  
الاول خاصة ومن مع الثاني استحق الاول نصداوة المثل والثاني نصف المسمى  
الثاني والمراد بالمعاج العلم وأجرة المثل فذا ذكر ببيع العمل لا المسمى خاصة  
(تقدم) لثقل المردود قبل وصوله كان ما أتى بغيره فقل المالك له من بعض  
الطريق ولو قرى دارسده أو غصب أو تركه العامل أو هرب أو رد ما أتى المالك قبل  
تسليمه له فلا شيء للعامل وإن حضر الثاني لأنه لم يرد بخلاف ما لو أتم من يجمع عنه ثانی  
بعض الأعمال وما تبين به فله نصف من الأجرة يتدبر ما قبل وفرقا بينهما ما أن المقصود  
من الجميع الثواب وقد حصل بعض العمل وهما لم يحصل شيء من المقصود أو زاد أو أتى  
على سدة فليس له حصة من المثل لأن الاستحقاق بالتسليم ولا يفسد قبل الاستحقاق  
وكذا لا يجبه لاستيفاء ما أتى عليه بآذن المالك ويستحق المالك بيمينه إذا أنكر شرط

من الجمل أو قبل من رد عدي فله دينار ثم يقول فله درهم فإن جمع  
العامل ذلك قبل الشروع في العمل اعتبر النداء الأخير ولما لم يذكر فيه وإن لم يسمع  
العامل أو كان بعده الشروع اعتبر استحق أجره المثل لأن النداء الأخير فسخ للاول والعوض  
من المالك في أثناء العمل يستحق الرجوع إلى أجره المثل فلو عمل من مع النداء  
الاول خاصة ومن مع الثاني استحق الاول نصداوة المثل والثاني نصف المسمى  
الثاني والمراد بالمعاج العلم وأجرة المثل فذا ذكر ببيع العمل لا المسمى خاصة  
(تقدم) لثقل المردود قبل وصوله كان ما أتى بغيره فقل المالك له من بعض  
الطريق ولو قرى دارسده أو غصب أو تركه العامل أو هرب أو رد ما أتى المالك قبل  
تسليمه له فلا شيء للعامل وإن حضر الثاني لأنه لم يرد بخلاف ما لو أتم من يجمع عنه ثانی  
بعض الأعمال وما تبين به فله نصف من الأجرة يتدبر ما قبل وفرقا بينهما ما أن المقصود  
من الجميع الثواب وقد حصل بعض العمل وهما لم يحصل شيء من المقصود أو زاد أو أتى  
على سدة فليس له حصة من المثل لأن الاستحقاق بالتسليم ولا يفسد قبل الاستحقاق  
وكذا لا يجبه لاستيفاء ما أتى عليه بآذن المالك ويستحق المالك بيمينه إذا أنكر شرط

قد كره تكرار معناه (قوله فلو كان الخ) لم يتقدم ما يتفرع عنه فكان الأولى أن يقول وكل منها باطل إلا أن كان الخ أو كان من قول المتن لم يحزم ويكون استثناء من عدم الجواز (قوله مطلق التصرف) قد لا لزوم للدون وهو واجبة المثل والأفلا جوة على صاحب الأرض لأن اذنه لا يحزم (قوله له الرجل) أي ولو كان غير مطلق التصرف (قوله وشروطه الخ) صادق بما إذا كان الشرط من مالك الأرض مع البذر وهو المزارعة وما إذا كان من مالك البذر فقط هي المخابرة والتابع قصره على المزارعة وحصل المخابرة من عند فقهه مسامحة (قوله يمكن بالاجارة) صادق بصورتين بان يجر القسبر بعض معلوم أو يستأجر حائل بل فيها بعض معلوم والمنفعة كلها للمالك فلا حاجة للمزارعة والمخابرة (قوله بتسليم البذر) لا يمكن اجارته بان يقره لا تخمعه ويقره لا يجوز وأما استيعار حائل فله فقه طيس من اجارة الثمن بسل الاستيعار لأجله (قوله ولا يدهي هذه الاجارة من ربحية الزرع) أي لا يجوز ولا اجارة فان لم توجد الشروط وجب للبذر فان كان من المالك فالزرع له تبعاً للبذر (قوله وان اكره اياه) وفيه فتح وان اكره الخ امامه لفظ اياه وعدمه فان كان دون اياه يكون الصغير في اكره اما لا يكره او المالك وامامه وجود لفظ اياه اما الصغير لا يكره (قوله نصف البذر) أي ويرجع عليه الا يخرج جميع العلف لانه من ثمنه (قوله فان نصف الغنطوط الخ) ويضمن له الا يخرج جميع العلف كما قاله الحنفية وقال بعضهم يضمن له نصف العلف فقط لأن النصف الاستعروق في نفسه الذي ملكه في ثمنه فهو متبرع به

العمل للعامل بان اشتغافه فقال العامل شرطتني جعلوا انكر المالك وانكر معي العامل فيرد الا بقران قال ثم رده وانما يرجع بتسليمه لان الأصل عدم الشرط والرد فان اختلف الملتزم من مالك وغيره والعامل في قدر العمل بعد فراغ العمل فمما لا يفرغ من العقد ووجب للعامل أجره المثل كالأجر في اختلاف الاجارة (قوله) في المزارعة والمخابرة ذكرناه الأرض في المزارعة تسلم الأرض لرجل ليزرعها بعض ما يخرج منها والبذر من المالك والمخابرة لكن البذر من العامل وكراه الأرض ساقى فلو كان بين الثمنين خلافاً أو عندنا الأرض لا يزرع فيها المزارعة على جميع المساقاة على الثمنين بما لا يحسنه الذي ان كان التحد قد وعامل بان يكون عامل المزارعة هو عامل المساقاة وحصر افراد الثمن بالنفي وقد صفت المساقاة على المزارعة لتحصي التبعات وان تفاوت الجزآن المشروطان من الثمن والزرع يخرج المزارعة المخابرة فلا تصح فيها المساقاة لعدم ورودها كذلك (واذا) افردت المزارعة أو المخابرة بان (دفع) مطلق التصرف (الى) رجل (أرضاً) أمكنه منها (ليزرعها) وكان البذر من المالك (وشروطه) أي للعامل (جزءاً) كثيراً كان أو قليلاً (معلوماً) كالثمن (من ربحها) وهو المسمى بالمزارعة أو كان البذر من العامل بشرط لثمنها وهو المسمى بالمخابرة (لم يحزم) في صورتين فلهي هي الأولى في مسلم وعن الثانية في العيصين والمعنى في المتن فيما ان يحصل منفعة الأرض يمكن بالاجارة في يزرع العمل فيها بعض ما يخرج منها كالواشي يختلف الثمن فانه لا يمكن عقد الاجارة عليه فلو تفرقت المساقاة والبذر فمطلق في المخابرة للعامل لان الزرع ينسج البذر عليه لثمنه المثل الأرض وفي المزارعة لثمنه لانه فله ملكه وعليه للعامل أجره مثل عمله وعمل دوابه وعمل ما يتعلق به من الآلة سواء حصل من الزرع شيء أم لا اخذ من ثمنه في القراض المأدود كانه لا يرض سلطان منفعة الا يحصل له بعض الزرع فاذا لم يحصل له وانصرف كل المنفعة للمالك استحق الا جوطر بق جعل الفسخ لهما في صورة ايراد الأرض بالمزارعة ان يستأجر المالك العامل نصف البذر شأنا لزرع له النصف الاخر في الأرض وبعض نصف الأرض شأنا أو يستأجر العامل نصف البذر شأنا النصف ونصف منفعة الأرض كذلك لزرع له النصف الاخر من البذر في النصف الاخر من الأرض فيكونان شركتين في الزرع على المساقاة ولا أجره للاحدهما على الاخر لان العامل يستحق من منفعة الأرض بقدر نصيبه من الزرع وللمالك من منفعة بقدر نصيبه من الزرع وطور بق جعل الفسخ لهما في المخابرة ولا أجره ان يستأجر العامل نصف الأرض ونصف البذر ونصف عمله ومتافع دوابه ولا أنه ونصف البذر ويخرج بالعمل والمبايع ولا يدهي هذه الاجارة من ربحية الزرع وتقدر المزارعة وغيرهما من شروط الاجارة (وان اكره اياه) أي الأرض للمزارعة (بذبح أو فسخة) أو جهامها أو يعرض كالغولس والتباب (أو شرط له طعماً معلوماً في دمنه) قدره ويضمنه ونوعه وعفته عند وعنده المكثري (جاز) ذلك على المذهب المنصوص بل تقل بعضهم فيه الاجماع (تة) لو اعطى شخص آخر دابة ليعمل عليها أو يتعهد لها وقواتها بغير مال يجره العقد لانه في الأولى يمكن ايجار الدابة فلا حاجة الى ايراد عقد عليها فمعر روى الثانية القوائد لا يحصل ثمنه ولو اعطاه له لعلها من عند نصف دهرها ففعل ثمن له المالك العلف وضمن الاخر المالك نصف البذر وهو اقتدار الشرط له لحصوله بحكمه يبيع قاسد ولا يضمن الدابة لانها غير متالبة ببعض وان قال لتعلقها بنصفها ففعل المالك نصف الشرط متضمن على

٧٣ خط ل فلا رجوع به واما لو قال هذا بكدام من اولادها فهو باطل ايتوا على ملك صاحبها وكذا ما حصل منها ولا يرجع بالثمن لانه مرفوع على ظن المالك (فرع) موت العامل وهو في المزارعة المصيبة كالمساقاة وكذا اكل من الثمن في حقه لا يوان قبل تمامه فلو ترك العامل الباقي في المزارعة المصيبة حتى تلف الزرع ضمن دون العائدة وأزرع بعض الأرض في المزارعة

وقوله البعض الاسترخاء على شياطينه في الحفارة اذ لم يزرع بعض الارض لانه اجرة وكذا لم يزرعها اصلا لوجود وضع يده عليها (قوله فصل في احياء الموات الخ) حاصل ما ذكره في تعريف الموات اربع عبارات اضافة وعبرة الماوردي وعبرة ابن الرقعة وعبرة الزركشي وهي متعارفة المعنى او بين بعضها العموم والخصوص المطلق او الترادف (قوله ولا ينتفع بها احد الخ) تخرج الشوارع والمقابر وحريم العمار (قوله من عمر) يقع الميم والتخفيف من العادة وهي تهيئة الارض (٢٩٠) لما برادتها واستقرت

بغير مساجد الله الخ بخلاف عمر بكسر الميم من باب نصب وعمرها تشديد فعلها من المعنى في السن ومنه قوله ولم نعلم الخ (قوله لم يكن عامرا) أي في الاسلام سواء عرفه الجاهلية وسهل ماله كركان دميما والافال الخ في ملك القهر والاستيلاء فلا تفصيل في غداة الذي وكذا الحكم ان لم يعرف الجاهلية اسلا (قوله فله فيها) أي سببا ما قلناه السبية (قوله منها) أي من زرعها فهو على حذف مضاف فيكون خاصا باليهما والطيران وان من لتعليل أي من اجبها وهم العالة الذين يعتمدون على اربابها (قوله وانما صالح الخ) أي يحسن الواو لا بد من نعيمها معاني كونه مواتا (قوله وانما قل الخ) في هذا الصنيع مسابقة لان طهارته انما قد كرس وطا لجواز الاجراء والشارح جعله شروطا لثالث وان كان يلزم من جواز الاجراء الملك والعكس وجب ان هذا الناتج في ذلك ان قوله فيما يأتي وان تكون الارض حرة هو معنى الموات فكان المقتضى ان احياء الموات حائرا بشرط كونه مواتا وهذا فيه علاقة صفة بالشراح الى الملك ليسل المقتضى من الاعتراض وان كان يمكن الجواب عن المستبان مراده بالموات في الاول الارض الخراب (قوله ولو غير مكاف) أي ولو غير ميسرها لا يتوقف على قصد كاحياء المسكن

وارزبه بخلاف حفر البئر في الموات اذا حفرها غير المير فلا يملكها الا ملكها يحتاج الى قصد الملك وقصد له لا يعم الاستسقة تحصل على الاتفاق فيكون أولى بهما من غيره (قوله يلاذ الاسلام) المراد بها ما بنى في الاسلام كقبعة والبدلة وواسم له عليه يلاذ به او وقع فيها كعمر وسواد العراق او صلحا على ان الارض لنا كقرى ريف عصر واتام (قوله ولو غير مكاف) نعم فان أي ما لم يملكه حق كجائفي (قوله على امتة) أي أمة الاجابة ليلام ما قبله وان كان يحج رجوعه لامة الدعوة في شمل احياء الكفار في بلادهم يلاذهم وهي ما فنت صلحا على ان الارض لهم فلعلمهم ملكهم ومواتهم مقصير لهم (قوله نعم ان كان الخ) هذه العبارة قدس قيس مكررة (قوله لانه ملك) أي كالمملوك في الاختصاص فله منع غيره مما يضره دون ما لا يضره

(قوله ليرثها الخ) قال بعضهم (٢٩١) هي سفرة يسببها ما من نهر وغيره ثم يسف منها وينزل في القناة وقيل وحده بعض

بلاد القوم يحفر بئر ثم اذا خرج ماؤه  
ملأ البئر وقاض فنزل في القناة (قوله  
والحرث لا يرث الخ) اي حياها بساتين (قوله  
والحرث لا يرث الخ) فيه تناف لان في  
الحرث ثم اثبت بقوله لان ما يحصل الخ فان  
ذلك يقتضي ان هناك حيا وجاب بان  
المتى في الاول الاختصاص والثالث  
المشترك والتقدير لا حرث مختص أي  
بل مشترك لان ما يحصل الخ (قوله وصفة  
الاحياء الخ) مبتدأ وقوله ما كان الخ  
ما واقعة على فعل وجلة كان حجارة  
فحصل رفع صفتها (قوله الذي يحصله  
الخ) يحتمل قراءة بعدمبينها للعامل  
ويكون التفسير راجعا للعرف والعنبر  
في مثله عائدا على ما الواقعة على فعل  
ويكون الذي صفة للعرف ويحصل فراهته  
بالصفة الفعلية ويكون صفتها الواقعة  
على فعل والتقدير وصفة الاحياء فعل  
بعدمثله حجارة الخ وهذا المعنى حاصل  
من المتن غير الزائدة المذكورة فكان  
الاولى حذفها (قوله ان يهي الارض  
الخ) أي ولا يحتاج الى لفظ يدل على الملك  
لان الملك سابق لان النسي اعطاء الله  
ارض الدنيا وارض الآخرة فردد هاعل  
أتمه فالملك حاصل وانما هذا الفعل  
مقرره ومثبت (فريح) لو قد نزلوا في  
يقصد نوع آخر مع بقائه بعد فعل الاول  
لم يملكه بخلاف ما اذا عرض عن قصد  
الاول فملكه فيما القصد الطارئ (قوله  
او اقطعه له الامام) أي اقطاع ارقاق  
بخلاف ما اذا اقطعه اقطاعا علقه فانه  
ملكه بمجرد الاقطاع وليس لغيره ان يبيع  
ولو احياه لم يملكه (قوله والماء المباح  
الخ) دخول على المتن لان المتن بين حكم  
الماء المملوك بقوله القاضل عن حاجته  
فكمل الشارح القائده ببيان حكم الماء  
المباح (قوله أولى بهامن غيره) فله منه  
الغزو ولكن لو أخذ الغير ما منها ملكه  
مع الاتيان كان من غير غزوى

الاستقامة وهو يطلق على ما سبقي به التنازع وما سبقي به بالذمة ونحوهما كما هو الموضع  
الذي يصب فيه التنازع الماء وينتد الدابة ان كان الاستقامة بها والموضع الذي يطرح  
فيه ما يخرج من مذهب الماء ونحوه والحرث ليرثها ما لو حفره تنص ماؤها وأوقف  
انهارها أو غطت ذلك بصلابة الارض وروايتها ولا يحتاج الى موضع تنازع ولا غير مما مر  
في ثبوت الاستقامة والحرث لاداره وقسامته دارنا ومطرح نحو رماد ككتلة ولا حرث  
لداره وخوفه دور بان احببت كلها معالان ما يحصل حرثها ليس بأولى من جعله  
حرثا لآخرى ويصرف كل من المالك في ملكه عادة ولن ادى الى ضرر جاره أو اتلاف  
ما له من حفر بئر ماء وحش فاختل به جداره أو تغير عا في الحش ما به بئر ماء جاور  
العادة فهاذا ضمن بما حاور نفسه كان في دفعه اعتنا اذع الاشياء وحسن الما في ملكه  
فانتشرت النداء الى جدار جاره وان يغض في ملكه ولو نحو انتزاع ارض جارا وما حصل  
واطعنوا نزاعا من حد اذان احكم حد رانه ما يلحق بمقصوده لان ذلك لا يضر الملك ان ضر  
المالك بصورة الجملة كره (وصفة الاحياء) الذي يملك به الموات شرعا (ما كان في العادة)  
التي هي الارض الذي يبعده (عمارة قهي) يختلف ذلك بحسب الفرض منه ومناطيه  
ان يهي الارض المأبودة فيعتري فيمكن تحويط القعة بأشجار أو طين أو طين أو زرع  
خشب بحسب العاد فانه باب ويصنف بعض القعة ليهيها للبناء كحصى وفي زينة  
لادواب وغيرها كثمار وغلل القويط ونصب الساب لا السقف مما لا العادة ولا يكتفي  
الطوبى بنصب حقف او اها من غير بناء وفي مزرعة جمع نحو تراب كقصب وشوك  
حولها ليعمل الله من غيره ونسبها بطم مضعف وكعم مستعمل ويعتبر حزمها ان لم  
تزرع الا فان لم تزرع الا ما ياتي اليها فلا يمنة لئلا يزرع وتبته ما لها ان لم يكن  
مطرح متاد وفي بستان نحو بطة وجميع تراب حول أرضه وتبته ما له بحسب العادة  
وغرس لقع على الارض اسم البستان ومن ثمر في احياها ما بقدر على احياها ولم يزد على  
كلماته أو نصب عليه علامة كنبها اها أو اقطعه له الامام فمغير ذلك انه دروه  
مستحق له دون غيره ولكن لو احياه أو لم يملكه ولو طالت عرقا مدة تحمير ولا عدرو لم يهي  
قال له الامام اي اوانزل قال استعمل لعدرا مهمل مدقة قرية (تبيه) من احياها أو اقطعه  
فيه معدن ظاهر وهو ما يخرج بالاعلاج كنفط وكبريت وقار وموميا ومعدن باطن وهو  
ما لا يخرج بالاعلاج كذهب وفضة وحديد يملكه لانه من اجزاء الارض وقدم ملكها  
بالاحياء يخرج ظهورها على قبل الاحياء فانه انما ملك المعدن الباطن دون الظاهر كما  
رجه ابن الرقة وغيره وأقر النووي عليه صاحب التبيين اما بقعتها فلا ملكها باحياها  
صحب عليه جمعا لئلا يفسد قصد لان المعدن لا يتخذ اولا ولا يستأما ولا مزرعة أو نحوها والماء  
المباح من الاودية كالنيل والفرات والعمون في الجبال وغيرها ووصول الامطار تستوي  
الناس فيها لغير الناس شركا في ثلاثة في الماء والكلالة والنار ولا يميز لاحد تحميرها  
ولا الامام اقطاعها بالاجاع فان أراد قوم سقي ارضهم من الماء المباح ففناق الماء منهم  
سقى الاعلى فالأعلى وحسب كل منهم الماء حتى يبلغ الكعبين لانه على الله عليه وسلم قضى  
بذلك فان كان في ارض ارتفاع وانخفاض افر ذلك طرف سقى وما اخذ من هذا الماء  
المباح في اياه او حفره أو نحو ذلك ملك على الاصم كالاحتطاب والاحتشاش  
وحتى ان الميزنة بالاجاع وحافر بئر بموات لا يقلل بل لا يرتفع بها لانه مدة  
اقامته هناك أولى بهامن غيره حتى يرحل فحدث من سبق الى ما لم يسبق اليه ممل فهو  
احق به وبالرأى فهو في الموات لئلا اوقى ملكه ملك المسافر ما هالانه تمام ملكه



كالشمرة والبن (ويجب عليه) بذل الماء بثلاثة شرائط (١) بل ستة كما ستره الأول (ان  
بفضل عن حاجته) لنفسه وما شئت وشعبه وزرعه (و) الشرط الثاني (ان يحتاج  
أله غيره لنفسه) فيجب بذل الفاضل منه عن شربه لشرب غيره المحترم من الأدميين وقوله  
(أو لم يمته) أي يجب بذل ما فضل عن ماشته وزرعه لجمته غيره المحترمة نظراً لأصبعين  
لأنهوا أفضل الماء لتعويبه الكلاء (تبييه) أطلق المصنف الحاحاً وقيد الماء وديماً  
بالتأخر فقال فلو فضل عنه الآن واحتاج إليه في نافي الحال وجب بذله لأنه يستخلف  
ويخرج بقدر المحترم غيره كالزاني المحض وتبارك الله سلا وكذا تارك الزنوة على الأصح  
في الروضة والمرد والمري والكلب العقور والبهيمة المأكولة إذ وطئت محترمة فالأصح  
انها لا تدفع فيجب البذل لها (و) الشرط الثالث (ان يكون) الماء الفاضل عما تقدم  
(ما يستخلف) بالبناء للفعول أي يخلقه ماء غيره (في شراوعين) في جيبيل وأغبره  
وأما الذي لا يختلف حكماً لقرار في أنه أوسع من صدود فلا يجب بذل فضله على الصالح  
والفرق أنه في صورة الاستعلاء لا يلحقه ضرر بالاحتياج إليه في المستقبل بخلافه  
في غيره والشرط الرابع ان يكون قرب الماء كلاء صاحب ترعاه الموانى والأقلا يجب  
على المذهب نسيب الصبي لا تمنعوا أفضل الماء لتعويبه الكلاء أي من حيث  
ان الماشية أغارعى قرب الماء فإذا منع من الماء فقد منع من الكلاء والشرط الخامس  
ان لا يجد مالك الماشية عند الكلاء ماء ما حوا والأقلا يجب بذله والشرط السادس ان  
لا يكون على صاحب الثرى ورود الماشية الى مائه ضرر في زرع ولا ماشية فان لحقه  
في ورودها ضرر منعته لكن يجوز للربعة استغناء فضل الماء لها ولا يجب بذله لزرع الصبر  
كما ستر الملوكة وأما وجب بذله لماشية طمرة الروح ولا يجب بذل فضل الكلاء  
لأنه لا يستأنف في الحال ويقول في العادة وزرعه يجب بطول خلاف المأمور بتركه  
بذل الماء لماشية لزمه ان يحكمها من ورود البئر ان يضربه ولا فلا نرحب بوجوب البذل  
لم يجز أخذ عوض عليه وان منع بيع الطعام الغنطراحة التي عن بيع فضل الماء رواه  
مسلم ولا يجب على من وجب عليه البذل اعارة آلة الاستقاء (تتمة) بشرط في بيع الماء  
التقدير بكيل او وزن لا يرى الماشية والزرع والفرق بينهما حوازل الشرب من ماء البقاء  
بعوض ان الاختلاف في شرب الأدمي أهون منه في شرب الماشية والزرع ويجوز  
الشرب وسقى الدواب من الحداول والأنهار الملوكة اذا سكن النسي لا يضرب  
بما لكنها آتامة للآذن العرف مقام الغفلى قال ابن عبد السلام ثم قال نعم لو كان المبر  
لن لا يترد أنه كالديم والوقوف العامة فعندى فيه وقفة انتهى والظاهر الجواز والفتا  
أو الصحن المشتركة بقسم ماؤها عند ضيقهم نصب خشبة في عرض النهر فيها ثقب  
متساوية أو متفاوتة على قدر الحصص من الفتا والعين والفتا كذا القسم بها يأتي  
بما رضون عليه كاليسق كل منهم يوماً أو نصفه يوماً بعضهم أكثر بجمع حصة  
وأما في زرعها بمياه مغصوب ضمن الماء بذله وأغله لأنه المالك للزراعتان غرم البذل  
وتحمل من صاحب الماء كانت التمسلة الخبل بهما لو غرم البذل فقط ولو أشغل ناراف  
حطب صاحب لم يمنع أحد الانتفاع بها ولا الاستصباح منها فان كان الخطأ له فله المنع من  
الأخذ منها إلا اصطلاء بها ولا الاستصباح منها

(فصل) في الوقف وهو الوقيص والتسبيل بمعنى وهو ثمة ما لحبس يقال وقف كذا  
أي حبسته ولا يقال أوقفه إلا لغة تامة وهي رتبة وعليها العامة وهو عكس حبس  
فان الفصيح أحبس وأما حبس فلفظة رتبة وشرعاً حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء  
عينه بقطع التصرف في وقته على مصرف مباح ووجوده جميع على وقوف وأوقاف

(قوله وقوله الخ) مبني على خبره يؤخذ من  
أنه يجب تقديره معناه أي (قوله عن  
ماشته وزرعه) ضيف بل بهيمة الغير  
مقدمة على شرب الماء وزرعه نعم الأدمي  
المحترم مقدم على ماشية المالك ويجب  
المحترم مقدم على ماشية المالك محترمة  
(قوله والبهيمة الخ) مبني على قوله محترمة  
أخبر وقوله إذا وطئت معترضة بينهما (قوله  
فالأصح انما لا تدفع) أي لا يجب دفعها بل  
يستحب (قوله ولا يجب بذله لزرع الغير)  
محترز قوله لنفسه وأوليجته وقوله ولا يجب  
بذل فضل الكلاء محترز قول المتن ويجب  
بذل الماء (قوله تتمة الخ) فيها مسائل  
خمس الأولى تقدر الماء بكيل او وزن  
الثانية جواز التقرب من  
الثالثة كيفية قسمة الماء المشترك الرابعة  
لو غصب ماءه انما لم تستأجل ناراف  
حطب مباح الخ والمراد بالاصطلاء التذلي  
والمراد بالاستصباح الاسراج  
(قوله فصل في الوقف الخ) ذكره عقب  
أقسام الموات لمناسله في ان في الأول  
أثبت الملك وحدانيه وفي الثاني أنالة  
الملك ومن جهة العلاقات الضدية (قوله  
حبس مال الخ) اشغل هذا التعريف  
على الأركان الأربعة لان مالاً هو الموقوف  
وقوله على مصرف هو الوقوف عليه  
والحبس تخلف حاساً وهو الأوقاف  
وتضمن سبعة (قوله بقطع الخ) البناء  
للتصوير أي الحبس بصور قطع التصرف  
والمراد بالقطع المنع ويحتمل أهما للباسية  
متعلقة بمحذوف أي حاله كون الحبس  
ملياً بالقطع وأما للباسية (قوله على  
مصرف) متعلق بحبس

(قوله) أوله ينتفع به من عطف المذوران أريد بالصلقة التجارة الوقت ومن عطف الخاص على العام أن أريد بما يشمل الوقت وغيره  
(قوله) أوله صالح المخرج قائدة التقيد بألف الضرر والحق على دعائه لأنه والألف على الضرر عطف المثل أيضاً قوله معبر عنه بالشرط  
(الخ) فمما سمعته لأه لا يقتضي أن ألقن غير بالضرورة مراده الأركان وليس كذلك فكان الأولى أن تقول وما ذكره من الشروط ينتفع  
بها الأركان (قوله) وهذا الخ) الأشارت خارجة لقوله مختار أهل تبرع وهذا الوجه أحسن من الوجه الذي قاله الهنسي (قوله)  
فجمع الخ) تبرع على المنطوق (قوله) لأن مكره الخ) تبرع على المقوم (قوله) وقوله الخ) مبتدأ وقوله فلا تغشأ شرط محمول القول  
وأنه غير عطفه غير مبتدأ وعبر مستقيم وقوله وحكم أربعة تعليل لمحدود أي لأنه ذكر أربعة عداى فكيف بعد ثلاثة وساقط  
أن الخ) مع التثنية (قوله) وهو الركن الثاني) فيمعن بالركن الثاني (قوله) ما سمعته الخ) جهة الشرط عطفه منها أنان تكرار  
و يجب إياه على تقديمه من أن يعلق الركن الثاني أو مضمعه (قوله) ما سمعته الخ) جهة الشرط عطفه منها أنان تكرار  
وهما قوله وبعد لا يفوته وقوله نفعاً والبيع غير مكررة (قوله) كساع الخ) تمثيل لقوله كذا ما ساعد (قوله) ككثيره من أرباب (بعضه)  
أي وكان يفتن العين من أن غالب ملكه (٢٩٣) وما عدا مصة وقف المنفعة فكل ما تقدم وأما المكرى والمالورى فمصر

وفعلها لمن للمكمل لها (قوله) هو  
الخ) أى سواء وقبضه أو وقفه أو  
وهذا خارج بقوله ملوك (قوله ولا  
بالابتداء الخ) كان الأولى تقسده على  
قوله أنه لمولا ذكر قبيلهاى عدالتون  
قوله (قوله كسل) أى قثم لا لال كقوله  
وعتبرنا قوله لا بقتر به وروى عن  
قثم لا لال (قوله ومواركن الثالث)  
فيه ما تقدم الآن يقال على تقدير  
معناه أى يتعلق الركن الخ أو متضمن  
له (قوله أن يكون على أصل موجود الخ)  
يحمل وجه الأول أن يمكن  
المрад بقوله أمرودا أى موقوف  
على معنى وقوله وفرع لا يتطرق أى غير  
معين والواو عني وأما انشراح أسد  
الأمرين أما كون معينا أو كونه غير معين  
وعلى هذا يكونان شرطا واحدا لأنه  
مرددين امرين وهذا هو المذهب كما قال  
والثاني يحمل أن يكون قوله موجود  
تفسير الأصل وقوله لا يتطرق تفسير  
الفرع والأول أصح من الثاني وكفى  
معنى الأول بشرط في الموقوف عليه

والاصل فيقبل الاجماع قوله تعالى ان تناولوا البرى تنفقوا مما يحرمون فان بالاطعة  
لما حرموا رغبى وقف بترها هو اى احب امواله اليه وبتره مسلم اذ مات ان ادم تقطع  
عنه الا من ثلاث صدقاته روى او لم يتنفع به اوله صالح بدعوه والصدقة الخارجة بمجموعة  
هذه العلماء على الوقف كآثاره والافى وارثه كآثاره او بصدقاته وموقوف وموقوف  
طلبه وصفه والمصنف ذكر بعضها معرا عنه بالشرط فقال (والوقف) اى من  
ختار اهل بئر (جائز) اى صحيح وهذا هو الركن الاول وهو الوقف فصنع من كافر  
ولو لم يصبر من معين لان من مكره ومكاتب ومجبر عليه بفلس او غيره ولو مباشر توليه  
وقوله (ثلاثة شرائط) ذكرها فتركت خامسا وسادسا وسابعا وانما كانت بتره  
الشرط الاول وهو الركن الثاني وهو الموقوف (ان يكون ما يتنفع به) عينا مباحة (مع فائه  
عنه) حلوا كالوقف يصنع وقف الامام من بيت المال ولادان يقبل النقل من ملك  
نفس الى ملك آخر فينفذ لبقاؤه بغيرها مقصودا او سواء كان التمتع في الحال ام لا  
كوقف جدد بعض سفيرين وسواء كان غنيا ام فقيرا كوقف لولم مسدودا كبر ومعتق  
عنه بصفة قال في الركنه كاسلامها ويتحقق بوجود الصدقة بسطل الوقف يستحقها سواء  
وفر اسر وضاع اراض بحق فلاحه وقف منفعة لانهما ليست بسبل ولا مافى الزموسلا  
احد هديه بل اعم تصنيها ولا مالا كآثاره ككثيرى وموسى بتره فله وحركه ولو  
معيلا ولا مستودع ومكاتب لانها يقبلان النقل ولا لهولوا بدعوه له بتره لان آفة الاول  
محرمان بتره غير مصادره ولا لا ينفذ تنفعا كمن لا ربحه جرفه ولا مالا ينفذ لبقاؤه  
كقطعه مومر يحان غير مزرع لان تنفعه في فواته ومقصود الوقف الدوام بخلاف  
ما يدوم كسكنه وعينه ورعيان مزرع (و الشرط الثاني وهو الركن الثالث وهو  
الموقوف عليه (ان يكون) الوقف (مسل اصل موجود) في الحال وهو على قسمين  
معين وغير معين فان وقف على معين اشترط امكان تملكه في حال الوقف عليه بوجوده في

٧٤ خط ل ان يكون موجودا متحققا عند الوقت فخرج منقطع الاول بمعنى قوله وخرج  
لا ينقطع ان يكون الموقوف عليه دائما فخرج منقطع الآخر فلا يصح وطى بقية ضففة والمقدّمته كما يافى على هذا التفرع  
بكونا شرطين وهذا ما جرى عليه صاحب الرزمة وشهد به القول الخارج في محذور الاول فلا يصح الوقف على ولد ولا ولادة الخ وقوله  
في الشرط الثاني الشرط الثالث ان يكون مؤبدا على فرع لا ينقطع اى دائما فخرج منقطع الآخر الخ (قوله وعلى معين معين  
وغير معين) ظاهره انه تفسير لقوله اصل موجود وفي نظر من جعل الاول اى له محله معين ولم يذكر لنا وايضا الثاني من هذين  
المعينين هو الثاني في المتن فكيف يكون الاول في المتن شاملا لنفسه ولثاني في كلام المتن فكان الاول ان يقول قبل قول المتن على اصل  
موجود الخ ثم الموقوف عليه فمعنا وهو اما عنداته الخ قوله على اصل موجود وغير معين وهو اعطاء المتن وقوله وخرج لا ينقطع  
وهذا اعتراض على جعل الصغير اما بالقوله اصل موجود وكن روحه الموقوف عليه من حيث هو بكون الخارج تركب القسم  
الثاني في التفصيل لكنه سبأ في الجملة (قوله اشترط امكن عليك) اى يشترط التفصيل فلا ان كان صاحبا شرعا وعندهما ان كان  
كان غائبا القول منه ان كان مكلفا ومن وله ان كان غير مكلف وشهدوا على نفسه بالشرط وقوله ولا يصح وما الموقوف

على الجهة كالانقراء فلا يشترط فيه قبول  
(قوله ثم ان انفصل دخل معهم) أى من  
حين انفصاله وان لم يكن موجودا عند  
الوقف (قوله ان يكون الوقف مؤبدا الخ)  
ان كان مراده عدم التناقص فهذا تألق  
الشرط الزائدة وان كان مراده الدوام  
وعدم الانقطاع لا يكون مكررا لكن  
مقتضى ان الوقف غير الدائم وهو منقطع  
الاخر لا يصح وهو منقطع والمعتد الصفة  
(قوله والمساجد الخ) ولا يشترط من الناظر  
قبول الوقف بخلاف الوصية لمجرد  
شروط ان قبله الناظر والعرق ان  
الوصية قبلت بخلاف الوقف (قوله نظرا  
للأصل الخ) غرضه بذلك توقيفه على  
التساعده ان من خالف قوله الظاهر  
يكون مدعى فاعيله البينة ومن وافق  
قوله الظاهر يكون مدعى عليه فيكون  
منه اليقين (قوله ان لا يكون في محظور)  
اى وان لم يكن في الطبقة الاولى كوقف  
على اولادى ثم على الكسبة تصد  
(قوله بل اولي) وجه ذلك ان العتق  
ازالة ملك لالى مالك واشترط فيه  
الصيغة والوقف فيه ازالة الى مالك فأولى  
كشروط الصيغة فيه (قوله التأييد)  
اى علم التناقص فصدق بصورته أى  
سواء صرح بالتأييد او أطلق وسواء كان  
الوقف على معين وغير معين وان كان  
الخارج اقصر على غير معين (قوله  
كالانقراء الخ) فهذا يقال له تأييد غير  
مؤقت واد لم يصر فيه بالتأييد (قوله  
لا ينافي) أى لا يشابه وجه عدم  
المتابعة في غير المسجدان العتق فيه  
ازالة لالى مالك ووقف غير المسجد فيه  
ازالة لما كان وهو الموقوف عليه وجه  
المتابعة في المسجدان كالتماثل فيه ازالة  
ملك لالى مالك (قوله وهو لا ينفذ)  
لتعيل لما قبله أى لانه لا يشترط  
والتعصير راجع لما ينفذ انتهى الأمر  
كوقفه مسجدا بشرط أن لا يصح فيه

الخارج فلا يصح الوقف على غيره وهو لا  
فيهم فقروا ومن جعله على من اعطاه من ائمة  
صحة فكله ... ان كان مقصودا أم نابعاً حراً ... ان كان مقصودا  
لم يدخل نعم ان انفصل دخل معهم الا ان يكون الوقف قدس الموقوفين او حكر  
عددهم فلا يدخل كقوله الا ذمى (تنبيه) قد علم بما ذكر ان الوقف على الميت  
لا يصح لانه لا يملك ولا يصرح بالميراثى ولا على أحد من الشفيعين لعدم تعيين الموقوف  
عليه ولا على نفس الصدقة لانه ليس اهلا فكلت فان أطلق الوقف عليه قال كان له به  
لانه يقع للواقف وان كان لغيره فهو وقف على سبه واما الوقف على المعصن فالظاهر  
ان كان مهاباً أو صدرا الوقف عليه يوم يمت فكالحرا ويوم يمت فكل العبد وان لم تكن  
مهاباً وزع على الرق والحرية ولو وقف على جسيمة فكله لم يصح الوقف لانها ليست  
املا فكل حال فان قصد مالك كفا فهو وقف عليه وخرج بالمسألة الواقعة كأن قيل  
الموقوف في الثغور ونحوها فيصحب الوقف على علقها ويصح على من يصحب عيان علقه  
له فمستتم وقف معصن وكتب عبد والمسلم عليه ولا يصح الوقف على مرتد سوى ولا  
وقف الشخص على نفسه لأن الاولين لا دوام لهما مع كفرهما والثالث لانه قد علق  
الانسان ملكه لنفسه لا ماحصل وتحصل المسائل بحال (و) الشرط السادس  
ان يكون الوقف مؤبداً على (خرج لا ينقطع) سواء اظهر فيه جهة قرينة كالوقف على  
الفقراء والعلماء والجاهدين والمساجد او لم يظهر كالاعباء واحمل الذمة والصفة  
لان الصدقة عليهم جائزة ولو وقف شخص على الاغنياء وادعى شخص انه فقير لم يقبل  
الا بينة بخلاف ما لو وقف على الفقراء وادعى شخص انه فقير لم يعرف له مال  
فقبيل بلا بينة نظرا للأصل فيما (تنبيه) قضية طلب المصنف قوله وخرج  
لا ينقطع على ما قبله انه ما شرط واحد وهذا أحد الشرط ثلاثة والذى في الروضة  
انتماء شرطان كافتوت به كلامه (د) الشرط الرابع (ان لا يكون في محظور)  
بالماء الممثلة والظواهر المشابهة أى محرم كعمارة الكنائس ونحوها من متعديات الكفار  
فقتبع فيها أو حصرها أو قنادهلها أو خدماها أو كتب التوراة أو لأخيل أو السلاح لقطاع  
الخرق لانه اعادة على معصية والوقف شرع للتعريف فوما متعدياً ان وشرط في الصفة  
وهو الركن الرابع لفظ مشعر المراد كالتعق بل اولى وفي معناه ما رمى التعصا وصريحه  
كوقف وصليت وحيت كذا على كذا أو تصدق بكذا على كذا أو صدقة محرمة أو مؤبد  
أو موقوفة أو لا يتابع أو لا تهب أو جعلت هذا المكان مسجداً أو كنيسة محترمة وأبدت  
هذا الانقراء لان كلامهم بالاستعمال مستغلا واعتبار كونه لا يكون صريحاً كتمسك  
به مع امتناعه لجهة عامه كالانقراء والعق الماورى بالوقف أمنا مالوى مصداقته  
بجواز الشرط الخامس التأيد كالوقف على من لا ينقرض كبد ثم الفقراء فلا يصح تأييد الوقف فلو قال  
وقف هذا على كذا اسنة لم يصح لفساد الصيغة فان اعيه مصرف كوقف على زيد سنة ثم  
على انقراء مع وروى فيه شرط الوقف وهذه افعلا لا ينافي القرار باماماته به  
كالعبد والمقبر والى ما كقول حمله مسجداً فان جمع مؤنثا بالمرور كقوله شرطاً  
فاسد او غولاً بفساد شرطه فاسد فلو قال وقف على اولادى او على زيد ثم نسله او غيره  
على الايدوم لم يزد على ذلك من مصرفه اليه بعدهم صرح لان المقصود بالوقف القرينة  
والدوام فادان مصرفه ابتداءً مهمل اذ انه على سبيل المسحوب يسمى منقطع التصر  
فان انقرض المذصك وصراف اقرب الناس الى الوقف يوم اقرض المذكور

(قوله فله تقدم وأهل الذمة والصفة) أي الأول للظن وقطاع الطريق سواء ذكر أسماء الأشخاص وكذا امتنع من هذه الصفات في الواقع أو ذكرها منهم كالصفة الخدم لان المقصد التعليل لا الترتيب ما لم يقصد ما داموا على تلك الصفة فلا يرجع لانه بينهم على العصبية (قوله بيان المصرف الخ) هذا ذكر وضع قول المتن اصل وجود الخ لان فيه بيان المصرف (قوله لعدم ذكر مصرف) هو انه قد نذر ان اضافته تعالى (قوله كملته مسجدا الخ) ولا يكون مسجدا الا اذا جاء رمضان ويختص عليه بيمينه حتى الوقت (قوله ركة وصلاة الخ) المراد به وقت له حكم الوضوء في حياضه (٢٩٥) من الثلث وحواش الزجر عمن امتناعه لوارث من غير اشارة وله

ويخص المصرف وسواء فقر او غنى لان الارث في الاصع فقدم ابن بنت على ابن عم ولو كان الوقت متقطع الاول كوقفته على من سئل في حق الفقراء لم يرجع لان الاول باطل لعدم امكان الصرف اليه في الحال فكذا لا ترتب عليه اركان الوقت متقطع الوسط كوقفته على اولادى من عسلى وجعل منهم من على الفقراء مع وجود المصرف في الحال والمحال ثم قصد اولاد مصرف الفقراء او الفقراء لانهم ساءلوا المصرف فلو اقتصر على قوله وقت كذا او لم يذكر مصرف لم يرجع لعدم ذكر مصرف ولو ذكر المصرف اجمالا كقوله وقت هذا على مسجدا كذا كفي مصرف الى مصالحه عند الجمهور والشرط السامع ان يكون متصرفا في الاصع فلهذا كقوله اذا جاء رمضان فقد وقف كذا على كذا الاله عقد يقتضي نقل الملك في الحال ان بين على التخليل والشرط لا يرجع تعلقه على شرط السامع واليه وحمل البطلان فيما لا يتصل بالشرط امام ما مضاهه كملته مسجدا اذا جاء رمضان فالظاهر صحتها كذا ذكره ابن الرقعة وحملها على ما مضاهه بالوقف فان قلته بكونه وقف حادى بعد موافق على الفقراء فانهم جميع قاله الشافعي وكذا وصية لقول الفقهاء انه لم ير عرضها للبيع لان رجعوا ولو لم يجرى الوقت وعاقب الاطراف والوقوف عليه بالموت سائرته الزكيات عن الفقهاء حسن ولو قال وقت عسلى من شئت وقبضت وكان قد عسلى له ماشاء ومن شاء عند وقته صرح واخذ بدياته والا فلا يصح له بها ولو قال وقت فقها ماشاء الله كان باطلا لانه لم يعلم مشيئة الله تعالى وأشرط الثامن الا انما لم يفسر وقت هذا على كذا بشرط انما لا ينفسق في اتمامه وقفه او الرجوع فيه حتى شاء او شرطه لغيره او شرط عوده اليه وبما كان كذا بشرط ان يده او شرط ان يبدل من شاء ويخرج من شاء على ان الرافعي كالمعتق قال السبكي فاما اقتضاء كلامه من بطلان العتق غير معروف واقى الفقهاء بان العتق لا يطل بذكر الله من على الغلبة والشرية (وهو) اي الوقت (على ما شرطه الوقت) سواء ذكنا الملك أم لم يوفوف عليه لم ينقل الى الله تعالى بمعنى انه ينقل عن اختصاص الاكسين كما هو الاظهر اذ منى الوقت على اتباع شرط الواقف (من تقديم وتأخير وتسمية وتفضيل) وجسم وترتيب وادخال من شاء بصفة واخرجه بصفة مثال التقديم والتأخير كقوله وقت على اولادى بشرط ان يقدم الازوج عمنه فان فضل شي كان الباقي ومثال التسمية بكونه بشرط ان يصرف لم يفسد واحده منهم ما تدرهم ومثال التفضيل كقوله بشرط ان يصرف زيدا عمنه ولعمري وخمسون ومثال الجمع خاصة كوقفته على اولادى واولادهم فان ذلك مقتضى التسمية في اصل الاعطاء والمقدار بين الكل وهو جميع افراد الاولاد واولادهم ذكورهم وانهم لان الاولاد يطلق الجمع لا بالترتيب كما هو الاصح عند الاولين ونقل عن اجماع الصاوي ان زاد على ذلك ما تناسلوا او بطناء بعد بطن الاولاد في التعم في التسلسل ومثال الترتيب خاصة كقوله وقت على اولادى من عسلى اولادى واولادى فالاعلى فالاعلى والاول فالاول والاقرب فالاقرب

الاخبار فكان حقا بنقول بالكن القاعد فان الفكرة اذا عرفت نكرة تكون غير الاولى ويحاج بان ذلك من غير الغالب (قوله فان فضل شي الخ) هذا من لفظ الواقف والمراد فضل عن كفاية الورعين (قوله ومثال التسوية الخ) مكر ومع الجمع فان فيه تسوية كما بانى الا ان يحاج بان التسوية بما خذ من شرط الواقف هنا وما ياتي من الاطلاق وهو مراد لفظ خلا تكرر (قوله وهو) اي الشكل (قوله وانهم) اي وبناتناهم وكذا الراجع بين البنين والبنات معا بان قال وقت على بني وبناتي فانه يدخل البنين (قوله لا ترتب اي ولا لعملة هنا كقول بذلك (قوله وان زاد) غايته في قوله فان ذلك للترتيب في اصل الاعطاء والامتنان (قوله بطناء بعد بطن) منصوب على الحال وبه نصب على الظرفية وصيغرة بطن ميتا خبره عند وقفه تدبرهم بان الخ (قوله او بطناء) امره انما يخلو

حكم الوقف في منعيه وصيته وعدم اشره (قوله وكان قد عسلى له من شاء وما شاء) أي حين قبل الوقف (قوله عند وقته) ظاهره انه متعلق بقوله حين معان التحسين فقدم على الوقت كما لم يخدم قوله وكان قد عسلى له ان يقال عند يعني قبل او انها متعلقة بلفظ حال ما قبلها أي حال كون مدلول ذلك واقعا هو ادرا عند وقته او على حذف متعلق أي عند اراد الخ (قوله واخذ بدياته) أي لم يشرط من شاء وما شاء فقال كذا قبل منه لانه لا يعرف الامنه (قوله والا) أي وان لم يكن حين قبل الوقف فلا يصح له بها وان حين بعد ذلك لان ما وقع باطلا لا ينتقل صحتها (قوله وهو على ما شرط الواقف الخ) فشرطه كمن الشارع فلا يجوز العمل بخلافه (قوله على ما شرطه الواقف الخ) متعلق بمحذوف أي عسلى وجاروما واقعة على صفة وحالة وقع عليها اواقف (قوله اذ منى الوقت الخ) فيه تعليل الشيء بنفسه فكان الاولى ان يقول لان شرط اواقف كمن الشارع او بقول رعاية لغرض الواقف وعلا شرطه (قوله من تقديم الخ) بيان لما لو احدهما يخفى عن الاخر فله من عطف احد التلزامين على الاخر (قوله وتفضل) من عطف المخاير (قوله وترتيب الخ) مستدرك لان التقديم والتأخير يلزم منهما التقريب (قوله وادخال من شاء بصفة واخرجه بصفة) اي حصل بها صفة الخ الصفة الثانية التي حصل بها الانحراج هي التي حصل بها الادخال لانه اخرى غير ما قبله ونظاير في مقام

هــو زواج المحرم من شخص من على الأول خلفه أو على الثاني فقط أو جميع بينهما والابن بانثاق أمه أو غيرها وما بعد هاهنا المقعد (قوله) فليحشره كونه ثلاثاً فقال وقتل على أولادى ثم أولاد أولادى على أن ابن مات زيد فتدبره ولد فمات زيد ونظف ولد الاختص ولد نفسه فانه لو أن زيارته ولد زيد بعد عامه في حصة عنه لانه قائم مقام أبيه (٢٩٦) ولو كان أبوه موجوداً شاركه حتى

لو كان له ايت لم يأخذ شيئا لانه  
من الطقة التي تقبله نفس الوافق على  
انه يأخذ شيئا به الاعلى ز بدتلا  
فان مات اجماعهم كلهم وخلقا اولادا  
اخص ولز بدت بسبب اسبوا شرتك معهم  
بالباقي لا شرتك ولز بدت منهم من حيث  
الطقة الثانية واما اذا نس الوافق في  
المثال الثاني المذكور على ان كل من مات  
فمنه لولده كل من مات اخص  
بمنه ولز دون مات بعضهم ولم يخلص  
اشرتك الاولاد ومنه فاجامهم في حسنة  
فان ماتوا كلهم وخلقا اولادا انتقلوا  
من استحقاقهم لصفة اباهم بالباقي الى  
استحقاقهم بالاصالة من حيث انهم من  
اهل المرتبة الثانية (قوله ومن ذريته)  
اي نوح كما جرى عليه بعض المفسرين  
وقبل ابراهيم كما جرى عليه بعض آخر  
(قوله الان قال) فبذلك ما عليه من  
قوله ومات بعده فبذلك ما عليه من  
المراد بها افاة معني في ذرية ابي سواء  
كانت صفة لثبوت لم لو كذا الاستثناء  
المراد به ما بعد الاخراج سواء كان  
اصلا كما لو نوحا (قوله الامن ينسق)  
فان نسق ثم ثاب وحسن حاله استحق  
ما لم يقدر له مادام عدلان فسق ثم  
تاب بنسق لان الدعوى صفة انتقلت  
(قوله فهو القاضى) بان صرح انه لو  
أطلق (قوله عدله) اي بالثبوت مطاقا  
منصب القاضى ومنصب الوافق  
على المتقدم بل بانه في الاول طارة  
في الثاني وهذا في غير القاضى اما هو  
فلا يشترط لانه بالاول الصامة (قوله

الزواف ناظر الخ) خرج الزواف اذالم يكن ناظرا فليس له عمل (فصل في الهمزة كها عطف الوقت  
 لان كلاً منهما متبع وعطفهما لما تقدم ان الموقوف عليه في الجملة المنع ما هو من هب اذ امر لانها من هب اي اخرى ويقل من هب اي  
 استعقلان فاعلموا انما من غلغلة (قوله لما سمع) اي انطلق على معنى عام شامل للثلاثة وهما باق في قوله فقلت تطوع على حاء (قوله  
 اي غلغلهما) اي غلغلهما خاص مقابل الصدقة والهوى وهما تطوع لا لاجل اكرام ولا لاجل ثواب بايجاب وقبول (قوله واستمع  
 الاول في معنى) اي فاته شامل للثلاثة (قوله والشافى في اركابها الخ) اي ان قوله واركانها ثلاثة مرادها الهمزة المقابلة للصدقة والهوى  
 الا انها لا يستلزمان اي ايجاب وقبول بل كجاء العطف والاخذ

(قوله لا تحترق الم) نسي تزيه وهو الهادة أو الهبة أو الوهب (قوله ولو قرص الخ) أشار إلى اللقطة والخثرة لا خصوص الفرس لأن العادة لم تجرب به فالمراد الشيء القليل (قوله فصدقة أيضا) أي كان الهبة أي بالحق العام سواء كان مصدقة أو لا وكذا قال فيما بعده (قوله فهدية) أي أصناف كان الأولى ذكرها بالمحصل أنه إذا ملك لأجل الثواب مع صدقة كان هبة وصدقة وإن ملك لصدقة الأكرام مع صدقة كان هبة وهدية وإن ملك لأجل الثواب ولا فلا كرم بصدقة كان هبة فقط حين التثنية لعدم خصوص مطلق لامن وسه كما قاله بعضهم (قوله لا يابها اوسع الخ) أن كان من جهة أنه يجوز هبة أشياء ولا يجوز هبتها إلا أن يقال من جهة أن بعض أفراد الهبة لا يصحاح إلى صدقة وهو الصدقة والهدية (قوله وهو معمى) راجع لكل مما قبله أما إذا كان موصرا فقد افلا يجوز كل من البيع والهبة (قوله هبة المتافع الخ) (٢٩٧) كان الأولى حذف هبة لأن الكلام في الأشياء التي يجوز بيعها ولا يباعها

(قوله وفي هبتها وهما) كان الأولى وفي

الصدقة لا تحترق جارة لجارتها ولو قرص شاء أي تطلقا والصدق الإجماع على استحباب الهبة بجميع أنواعها وقد عرض لها سبب تحريمها من ذلك منها الهبة لأرباب الأولاد والأعمال ومنها ما لا يحسن أن تهب تستحب ذلك على مصيبة وهي بالحق الأول تملك تطوع في حصة فخرج بالملك الأمارة والاضافة والوقف والتطوع وغيره كالسهم والزيادة مقلدا استباح أو ثواب آخره فصدقة أيضا وثقله لطلب أكرامه فهدية وأكرامها بالحق الثاني المراد عند الإطلاق ثلاثة صدقة عاقدة وموهوب وعرفه المصنف بقوله (وكما جازيه جازيته) بالأولى لأن بابها اوسع فإن قيل لم حذف المصنف لثامه من جازيته سبب بأن ثابته الهبة تفسير سبقي والملكة جازيهه (تنبيه) يستثنى من هذا الضابط مسائل منها الجارية الموهوبة إذا استولها بالزمن أو اشتقها وهو معمى فانه يجوز بيعها بالضرورة ولا يجوز هبتها لامن المرتبة ولامن غيره ومنها المكاتب بجميع ما في يده ولا يصح هبته ومنها هبة المتافع فانتاج بالاجرة وفي غيرها وجها واحدا صدقه ما لا يثبت بملك شاه على أن ما وهبت منها فصدقة بالاجرة وهو ما يجرى به المأذون وغيره من الزكشي والثاني أنما تملك شاه على أن ما وهبت منها فصدقة بالاجرة وهو ما يجرى به ابن الرقة والسبكي وغيرهما وهو الظاهر واستثنى مسائل غيره ذلك ذكر تنافي شرح البيهية وغيره وفي مفهوم كلام المصنف أن ما لا يجوز بيعه كسهم ومصوب لم ير قادر على انتزاعه ومثال وأن لا يجوز هبته بجميع ما تملك في الحياة واستثنى أيضا من هذا مسائل منها حصة الحنطة وشجره سامان الخمرات كشجرة فانتاجها لا يجوز بيعها ولا يجوز هبتها كما جرى عليه في المتنازع وهو الحق لا تنفاه المقال لها ما وان قال أن النسيب هذا سبق قلم ومنها حق العترة فانه يصح هبته ولا يصح بيعها صرف الشاة المصوبة أخصية ولينها وهما الغار قبل بدو الصلاح يجوز هبتها من غير شرط القطع بخلاف البيع ويستثنى مسائل غير ذلك ذكر تنافي شرح المتنازع وغيره بشرط في ما العاقدة وهو الزكشي الثاني ما في البيع في شرط في الواهب الملك والمطابق التصرف في ما فلا يصح من وفي مال محذور ولا من مكاتب غير أن سده بشرط في الموهوب أن يكون فيه أهلية الملك لما وهبه له من مكاتب وغيره وغير المكاتب يقبل له وله فلا يصح له ولا لهية ولا فرق نفسه فإن أطلق الهبة له فهو لسيده (ولا تزيم) أي لا تملك (الهبة) المصيبة غير الضمنية وذات الثواب

٢٨ خط ل الخ كان الأولى أن يرد وأهلية تبرع ليعم إخراج الولي قال في محصوره والمكاتب مع ما مطلقا التصرف أي غير محصور عليهم ولكن ليس لمن أهل التبرع وهذه الشروط في كل من الهبة والصدقة والهدية (قوله أن يكون أهلا للملك) أي وإن لم يكن مطلقا التصرف بدل (قوله وغير المكاتب الخ) قوله وغير المكاتب شمل ذلك الهبة لصدقه الصغير والحنون إذا قصد الواهب سده وأطلق فإن القبول من السدي يكون بمنزلة الولي (قوله فلا تصح لجل الخ) وقارفت ملكه لأرد لأن ذلك فهدية وتارفت حصته الرخصة له لأنها أوسع بأمر الهبة (قوله نفسه) بدل لا تؤكد لأنه نكرة أو التوكيد للعارف وفي نسخة لنفسه وهو يدل بما قبله وأما الهبة للمكاتب فصحة وملكها لنفسه لأنه معتقل وأما الهبة لبعض فإن كانت منها بأه ظن وجدت في نوبته فإن وجدت في نوبته البعض فالأمر ظاهر وأن وجدت في نوبته السيد فإن أطلق الواهب وقصد السيد وكان القبول من البعض وإن لم تكن منها بأه فخاص البعض الآخر تصح فيه وما قبل البعض الرقيق يجري فيه ما تقدم من قصد السيد والأطلاق فيصع أو قصد العبد نفسه فلا يصح (قوله ولا تلزم الهبة الخ) اعلم أن ظاهر كلام المتن أن الهبة تثبت بالقبول لكن لا يلزم ذلك إلا بالقبول وقول الشارح أي لا تملك أي أن العقد لم يعد ملكا أصلا

وقد تأمل به ابن تميم كلام المتن الا ان يقدري ملكا تاما والا فاصل الملك حاصل بالعقد (قوله الشاملة الخ) فكل من الانقسام الثلاثة  
 لا يملك الا قبض اى من جمع عقد ذلك فلو قبض مبيع او ممتون او مبيع (٢٩٨) هبة او صدقة او هبة فلا يملكها ولو لم تكن

الرجوع فيها وان تلفت لاشيأت ان كان  
 الفاعل مطلق التصرف وانما يلزم العقد  
 المذكور اذا قبض الولي وما اذا كان  
 الفاعل في ذلك غير مطلق التصرف فانها  
 لا تملك ولو كانت لو كان لفاعل مطلق  
 التصرف فلولي من ذكر الرجوع ان كانت  
 باقية فان تلفت ضمن من اخذها ولو تلفت  
 بنفسها (قوله فكان كذلك) اى فردت  
 الهبة له ووجه الله الا ان ذلك يدل على  
 ان الهبة والهبة لا تملك ان الا قبض  
 والخاص ما قبل القبض فذلك يردت  
 للبي وقسمها بين نسائه ولم يخص مدام سلمة  
 لان ماصدق من النبي وعدوهو لا يلزم الوفاء  
 به واصدا على غير رجوع الهبة واجبة  
 لا يصح تعطيلها (قوله المامدة) اى لغوات  
 مرتبط من شروط الموهوب مثلا فذلك  
 بالقبض والايمان ولو تلفت واما المامدة  
 بفراغ شرط في الواهب او المتباعد  
 فتركت حكمها فيما تقدم (قوله استقل  
 ما قبض الخ) مقتضى مقايلته لكلام  
 المتن ان يقول فلا توقف على قبض ومباح  
 يانه خارج بقيد مقدار تقديره بقض مع ادن  
 اما ذات الثواب فلا تنظر الى الاذن اذا  
 سلم المقابل (قوله انها لا تملك الخ) يدل  
 من جهة الواقعة معقول لا يدل اشغال قوله  
 ودخل في ضمانه (اى ضمان نفسه) قوله  
 من امكان السرار له اى مع نقله ان كان  
 موقولا الخ ما تقدم في قبض المبيع (قوله  
 الاتلاف) اى وان لم ياذن فيه الواهب  
 وبعد ذلك ان كان ذاته فلا ضمان والا ضمان  
 وعلى كل حال له قبض ويستثنى من  
 الاتلاف ما اذا كان بالاكل والاتلاف  
 مع اذن الواهب في ذلك فيكون خصما اما من  
 غير اذن فلا يكون خصما وضمن الماكول  
 ولا ينفذ العتق (قوله بغیر ادن) اى الموهوب  
 له يختلف ما اذا كان بذاته يكون خصما واما وضع البائع المبيع، يبيد المبيع وهو قبض وليس عرادن المشتري بل  
 ولو بانه المشتري (قوله لا يبرم مطلق القبض) يحتل ان العاقد وانما هو مبيع فبما يبرم مطلقا لا يبرم مطلقا  
 فبما يبرم مطلقا يبرم الماكول لا يملك لا يملك الا ما قبض كما تقدم على كلام ابن تميم (قوله الا ان كان وادن) ان  
 في الرجوع اى في كل ما هو مباح من ايراد الرجوع في المبيعة دون العتق متنع (قوله سواء اقبضها الخ) تعميم غيره بسبقه من ايراد  
 الكلام بانه بعد القبض اقل القبض فلا يلزم كغيره لكل الرجوع

الشاملة الهبة والصدقة (الا بالقبض) فلا تملك بالعقد لما روى الحاكم في صحيحه انه  
 صلى الله عليه وسلم اهدى الى العاصي ثلاثين اوقية مسك ثم قال لامة انى لارى العاصي  
 قد مات ولا ارى الهبة التى اهدت اليه الاستدراك اذا ردت الى فمى فكذلك كذلك  
 ولانه عقدا رافى كالترض فلا تملك الا بالقبض ونخرج بالهبة الفاسدة فلا تملك بالقبض  
 وبغير الضمنية الضمنية كما قال اعنى عبدك عنى بما انا له متى وسقط القبض في هذه  
 الصورة كما يسقط القبض اذا كان التماس العتق بعرض كما ذكره في باب الكفارة وبغير  
 ذات الثواب لذاته فانه اذا سلم الثواب استقبل بالقبض لانه يبيع (تسبه) مثل كلامه في  
 الاب لانه الصغیر انها لا تملك الا بالقبض كما هو حق حتى لا يبيع في البيع ونحوه حسلا  
 لما حكاه ابن عسكرو ولا بد ان يكون القبض باذن الواهب فانه ان لم يقبضه الواهب سواء  
 اكان في يد المتباعد او في قبض بل اذن ولا يقبض بل اذنه وحق في ضمانه سواء اقبضه  
 في مجلس العقد بعده ولا بد للموهوب له من امكان السرار ان كان غائبا وقد سئل عن  
 القبض الا انه هتالا يكتفى بالاتلاف والرجوع يبيد به بغير اذنه لانه غير مخصص القبض  
 بخلاف البيع فلو مات الواهب او الموهوب له قام وارث الواهب مقامه في الانقاص  
 والاذن في القبض ووارث المتباعد القبض ولا تنفع ما مات ولا بالجنون والالام لا تمنع  
 تحويل الى التزم كالبيع في زمن الحصار واذا قبضه الموهوب له (اى الهبة السالمة  
 للهبة والصدقة (البيك الواهب) حثيث (الرجوع فيها الا ان يكون) (قوله  
 والذات) وكذا اسرار الاصول من الجهتين ولو اختلف الدين على المشهور سواء اقبضها  
 الوالد ام لا غنا كان ام فقير اسفرا ام كبير الخ لا يلزم لرجل ان يعطى عطية او يهب هبة  
 فخرج فيها الا بالذات فبما يعطى ولده وراه الترمذي والحاكم وصحة والوالد يسئل عن  
 الاصول ان حل المقتضى حقيقته وبما زاد والا فحق به في الاصول فيجمع اكل لولده  
 كافيا لتنقذه وحصول العتق وسقوط القود (تسبه) مثل الرجوع فيها اذا كان الولد حرا  
 اما الهبة لولده الرقيق فبما يسلمه ويحمله اثنان في الهبة الايمان اما الموهوب لولده ذنب له  
 فلا رجوع سواء قلنا انه تملك ام اسقط اذنا بقائه ذنب فاشبه ما لو هبته شيئا علف وشرط  
 رجوع الاب واحدا سائر الاصول فانه الموهوب في سلطنة الولد يدل في السلطنة ما لو  
 ابق الموهوب او فسخ قبضت الرجوع فيما يخرج بها المولى الموهوب او افاض المتب  
 ويخرج له ففتح الرجوع ثم لو قال اناؤدى ارضي اعلمية وارجع مكن في التمس ويتبع  
 الرجوع كذا يبيع الولد الموهوب او وقفه او عتقه او نحو ذلك مما ينزل الملك عنه وهبته  
 كلامهم امتناع الرجوع بالبيع وان كان البيع من ابيه الواهب وهو كذلك ولا يمنع  
 الرجوع عنه ولا هبة قبل القبض لبقاء السلطنة لان الملك له واما بعد القبض لا رجوع  
 له (والسلطنة لا يمنع ايضا ما لم يشرطه ولا يبرم ولا يرضى الرجوع ولا يرضى  
 ولا اجازتها لان العتق باقية بها لم يبرم حتى من الرجوع صحت له السلطنة ووجهها  
 ما روى الاب فانه لا يصح رجوعه حال جنونه ووجهه ما روى ابو عبد الله اذا اقبضت بالرجوع  
 ذكره انما اوصى ابو الطيب وبنها ما لو ارجع الموهوب مبيدنا (وجهه) اى الى ذنبه

(قوله ومنها الولد الزاني) أي وكذا الولد الحام (قوله وفرعتا على وقف ملكه الخ) فيه مسأله لا شئ على وقف ملكه عدم صفة رجوع الأب وانما يتوقف على وقف تصرفاته (٢٩٩) وعدم وقفها وهما في باب أردة وتصرفه أن لا يحتل التعليق كبيع

وهية باطل وان احتل التعليق وقف  
أن عادلا سلام نفذوا لاطل والرجوع  
تصرف لا قبل التعليق فلا قبل الوقف  
فقط (قوله لاصح من أبيه الخ) ليس  
قد قبل التعليق وألغى المذموم كذا لا  
أدفعه لا فساد في كونه محل الترهيم  
دون الذي لا مذموم فلا يتوهم الرجوع فيه  
لأنه لا يبيح من الواهب (قوله ولو وجب  
الولد لجدده وجب المجدل لولده المذموم  
وأفرجه أي ولد لفرجه أي غير الواهب  
فالرجوع لجدده أصل لا لولد الولد  
وبعضهم موزعها بما إذا وجب الأب  
لأنه ثمرة ما لا ينال المجد ثم وجب المجد لولد  
ولده الواهب فرعا يقال كل من  
الأب والمجد وأصل ذلك فكل الرجوع  
مع أن الرجوع لجد لا لأن الملك مستفاد منه  
دون الأب لأن الملك الذي منه زال بالهبة  
المجد ومعد العائد بعد الزوال في هذا  
الباب كاذب لم يعد كآلوه وعائد كراش  
لم يعد في فلس مع هبة لولده في البيع  
والقرض والصدق وبمعكس هذا الحكم  
باتفاقه (فرع) لو اقترض من حابو ذره  
قاردا المقرض الرجوع على برجع في حب  
مثله أو برجع في الزرع الجواب أنه برجع  
في البدل وهذا اختلاف ما لو قسب حبا  
وبذره فثبت فان مالكة برجع في الزرع  
ويزم الغاصب أو من النقصان من مرض  
أن الحبا نقص من الزرع (قوله ولا  
يشترط الإيجاب والقبول في الهبة ولا  
في الصدقة الخ) وأما شرط الموهوب  
وشروط العائد فمما لا تكون الهبة  
والصدقة صحيحة فان اختلت شروط  
الموهوب كانت فاسدة فلا تمت ولو قبضت

لا يجوز إثبات بدله على الصدق في حال الاحرام ومنها ما أورد الوالد وفرعتا على وقف ملكه  
وهو الزرع فإنه لا رجوع لأن الرجوع لا قبل الوقف كما لا قبل التعليق فقول من  
أحرامه أو عاد إلى الإسلام والموهوب باق على ملك الوالد يرجع (فرع) لو وجب لولده  
شئاً ووجبه الولد لولده لم يرجع الأول في الأصح لأن الملك غير مستفاد منه ولو وجب لولده  
فوجبه الولد لاصح من أبيه لم يثبت لأب الرجوع لأن الواهب لا يملك الرجوع غالباً أولى  
ولو وجبه الولد لجدده ثم أجد لولد لولده فالرجوع لجد فقط ولو زال ملك الولد عن الموهوب  
وعاد إليه بارت أو غيره لم يرجع الأصل لأن الملك غير مستفاد منه حتى يرجع فيه ولو زرع  
الولد الحب أو فرخ البعوض لم يرجع الأصل فيه كما جزمه ابن المقرئ وإن جزم البلقيني  
بمخلافه لأن الموهوب صار مستمكاً ولو زاد الموهوب برجع فيه بآلة المستمك كالصبي دون  
المتفصل كالولد الحاد فإنه يبقى قلبه لجدوده على ملكه بخلاف الجمل المقارن للهبة فإنه  
يرجع فيه وإن انفصل ويحصل الرجوع برجعته أو استرجعته أو رده إلى ملكي  
أو نفضت إليه أو تهاون ذلك كما يطالبها أو فسخها ولا يحصل الرجوع ببيع ما وجبه الأصل  
لعرصه ولا بوقفه ولا بجهته ولا باعتها ولا بوجه الأمة ولا بد في حصة الهبة من صيغة وهو  
الركن الرابع ويحصل بالإيجاب وقبول الأغظم الناطق مع التواصل المعتاد كالبيع ومن  
صرايح الإيجاب وهبتك وفعتك وملكتك ثلاثين ومن صرايح القبول قبلت ورضيت  
وقبلت الهبة للصفير وغوهم ليس أهلاً لقبول الولي ولا يشترط الإيجاب والقبول في  
الهبة ولا في الصدقة بل يكفي الإطعام من المال كما لا أخذ من المذموم (و) جمع عمرى  
ورقى فالعمرى كما (إذا عمر شئاً) كان قال عمرت هذا أي جعلته كعمرى وأحياناً  
أومأ عشت وإن زاد فإذ امتداد على غير العمرى مبررات لأهلها وخرج بقولنا  
جعلته كعمرى ما قال جعلته كعمرى أو عمره فإنه لا يصح نكاحه من العطف المعتاد  
للمادة من تأتت من المثلث الوهاب أو زيدا صدق عوت أو لا اختلاف المكس فان الإنسان  
لا يعلل الأمدة حياته ولا يصح تعليق العمرى كالأجاء فلا بأس من النهر في ذلك  
عمرى والرقى كما إذا قال جعلته رقى (أو ارقبه) كان قال ارقبته أي أن من قبل عاد  
الى وإن من قبله استقرت (كان ذلك السنن (العمر) في الأولى (والرقب) في الثانية  
ما عظام المفعول فيها (ولو ربه من بعده) ويلغو المرط المذموم في العمرى والرقى نظير  
إن داود لا يجرى ولا يجرى من غير أن يرضى أو ارقبه فهو لورثه أي لا يجرى ولا يجرى لهما  
في أن يعود اليك من مغير الميراث والرقى من الرجوع فكل منهما رقب موت الآخر والهبة  
إن ما طقت بأن لا تقصد شواوب ولا بدعه فلا تواب فيها وإن كانت لأعلى من الواهب  
أوقدت شواوب مجهول كقول خباطة أو يعطى ببيع نظراً إلى المعنى وطرف الهبة إن لم  
تندردة تضررة ثمرة أعضاؤا والأفلاذ ما يكن هبة حرم استعماله إلا في أكل الهبة منه  
أما عتيد (ثم) سن لولد وإن علل العدل في عطية أولاده ما يسوى بين الذكر والأنثى  
لغير البخارى أنفوا الله وأعدوا لمن أولادكم ويكره لهدا الخبر وعلى الكراهة عند الاستواء  
في الحاجة وعده ما لا فلا كراهة وعلى ذلك يحصل تفصيل الحاجة لأن الصدق فضل

ولما كان الرجوع مأموراً فان تلفت فلا ضمان وإن اختلت شروط الواهب والمهب فقد عرف حكمه في أول الباب (قوله وقسم بعمرى  
ورقى) هذا نوع من الهبة لأنه بصفة خاصة فيشترط فيه ما يشترط في الهبة (قوله أي جعلته كعمرى الخ) الأولى أو جعلته كعمرى  
لا قبل قول الشارح وتخرج بقولنا عمر الخ فيكون مذكوراً في العارية (قوله ميراث لأهلها) أي لا حصة بالشرط المذموم كإيراء الصراحة  
في العمرى ما لا يتوقف الرقى (قوله إن أعيد) أي يكون عارية حال الاستعمال (قوله سن لولد وإن علل العدل) أي ما يطم من تركه  
ضراؤه وأولاده ولم يظن ذلك والأحرم عدم العدل (قوله فلا كراهة) أي إن لم يظن الضرر وأبعده والأحرم



١٠ قوله لا يجرى فيه هذا الحكم) أي وهو كرامة عدم التسوية في عطية الأصول للفرع وبالعكس وسعد ذلك أن التسوية بين الأصول والفرع مما كذا كذا قد افقدوا بالمكان تركها مكرها مخالفاً للتسوية بين الأخوة فإن طلبها أقل من تلك ما يمكن تركها مكرها وبالعكس خلاف الأولى (قوله ما مود بها) أي على سبيل الاستعجاب فإذا حصلت كان قطعها حراماً من الكبار من غير عذر سواء حصلت بمال أو ظلام أو مصادرة أو غيرها ثم قطعها أو سحت. يقال كيف تكون ترك السنة حراماً من الكبار يجب بأنه لا مانع من ذلك وأقول إن المحرصة من حيث الأذمة التي حصلت بالقطع لا من حيث ترك السنة (فرع) لو اختلف الواهب والتب في الأذن في القبض وعدمه صدق الواهب لأن الأصل العدم ولو اختلف عليه واختلفا فقال الواهب رحمتي قبل (٣٠٠) القبض وقال التهب بل بعده صدق التهب

المسيدة عائشة على غيرها من أولاده وفضل عمر ابنه عاصم شيئاً وفضل عبد الله بن عمر بن زبدر ومن ولو قال التهب يخرج عن ملكي ثم عاد وقال الواهب لم يخرج صدق الواهب لأن الأصل عدم خروج عاصم عما قالوا التهب يخرج عن ملكي وقال الواهب لم يخرج صدق التهب لأنه أعلم بذلك (فرع) ان القوط المعتد في الأفرح أن يفتنه مصلب التبرج وأذن في دفعه ثلاثين غيره وكان دفعه لما ذكر محضته وجع به صاحبه سواء كان ما كواماً غيره والأفلاخ يجمع (فرع) لو قال الولي عند غرس شجرة أو بناء أفرصة لولدي أو ابنه لولدي أو حلفت له أن يكون بذلك ملكاً قبل ولادته وقت هذا القبط معدود وهو لا يملك (فرع) البس وله سبطاً أو زوجته ولم توجد مبيعة تدل على التملك فهو باق على ملكه ويكون عارية ولو دفع بنته لدار زوجها ومعها جهز ولم يرصد من الأب أقراراً بأنه جهزها لم يملكه وله

المسيدة عائشة على غيرها من أولاده وفضل عمر ابنه عاصم شيئاً وفضل عبد الله بن عمر بن زبدر ومن ولو قال التهب يخرج عن ملكي ثم عاد وقال الواهب لم يخرج صدق الواهب لأن الأصل عدم خروج عاصم عما قالوا التهب يخرج عن ملكي وقال الواهب لم يخرج صدق التهب لأنه أعلم بذلك (فرع) ان القوط المعتد في الأفرح أن يفتنه مصلب التبرج وأذن في دفعه ثلاثين غيره وكان دفعه لما ذكر محضته وجع به صاحبه سواء كان ما كواماً غيره والأفلاخ يجمع (فرع) لو قال الولي عند غرس شجرة أو بناء أفرصة لولدي أو ابنه لولدي أو حلفت له أن يكون بذلك ملكاً قبل ولادته وقت هذا القبط معدود وهو لا يملك (فرع) البس وله سبطاً أو زوجته ولم توجد مبيعة تدل على التملك فهو باق على ملكه ويكون عارية ولو دفع بنته لدار زوجها ومعها جهز ولم يرصد من الأب أقراراً بأنه جهزها لم يملكه وله

الرجوع فيه وصدق في دعوى عدم تملكه لها فإن قال عند دفعها للزوج هذا جهاز بنتي ملكته جهلاً بأقراره (فصل في القطة الخ) ذكرها صاحب الأول لأن كلامهما ككتاب وير أحسان لأن في أخذها أو إحساناً (قوله وهي بضم اللام الخ) وفيه لثلاثان لقطة بضم اللام ولقطة كسب (قوله لغة الشيء الملقوط) ظاهره أنه راجع للثمن وهذا من غير الخاب من أن غلة غيره لا للفاعل وقلة بالسكون للفعول كرجل خضكة بالقرية أي مناحل على القرية بالسكون مضروب عليه (قوله ما وجد الخ) من مال أو اختصاص حيوان أو غيره (قوله من حق محرم) خرج مال الحري فانه خضع للآفة إذا لم يكن له الرابح لم يملك كونه (قوله) كان لقطة أي من حيث الحكم وهو لا يعرف لآمن كل وجه لآنها بعد التبرع بل لا يملكها الملقط بل تكون مائة التبرع من بيت المال وقد استعمل هذا التبرع على الأركان الثلاثة لأن فيه الملقوط والألقط ولزمهما لفظ وهذا التبرع بنت ناقصة فربما يقال ما صنع أي غلة أو ثمراً أو ما ألقطه الفاعل في دارك أو محرمك فليس لقطة بل مال منتهز ركز ما حله المثل إلى أن يملك فأن عرض عنه صاحبه من ملكه لا للقطة وإن لم يعرض فهو ملكه ويزاد ما وجد في غير محله والاقط له و زاد أي وسر سواها من متهم من مغاير السباع فإنه إذا وجد في الأنعام لا يملكه بل يملكه ويحوز لقطة ولو أبلد بثلث مائة كان غلطاً فهو مائة ولا يجوز استعماله إلا بعد التبرع بفت فإن كان عند الفهم من قبل الظاهر كما في (قوله في عيون) (أي إعادته إعانة كاملة والله في عيون كل عبد (قوله في موات أو طريق) أي وأخيراً كسبه ومقرعة وجماد وهو مركب من كل ما لا يختص به أحد (قوله) لم يبق الخ) تصدق لقوله أنه أخذها أي سباح الخ (قوله خضعة الضياع الخ) على ما بهد على النور بضم الأول لذل والمثاني الثاني (قوله) سبانه) كان لا يملك ولا يملكها لقوله أنه أخذها (قوله خضعة الضياع الخ) كان الأولى وخضعة الخ خضعة ثانية (قوله تركه) (قوله) فلا يندب له أخذها الخ) فخرج على الحق (قوله فإن التلقط بأذنه في) أي ولو ملط الخ ككتاب

(قوله والا فلا) أي ركان متعدد أو كان ضامنا (قوله بالموات) الأول بما ذكر ليشمل الطريق (قوله بل هي لصاحب اليد) أي ملك وأما راءة أو عارة أو غصب أو استنام فإن ادعاه كل من ذلك فله (قوله كانت لقطعة) ضعيف والمعتقد أنها هي وإن نفاها (قوله مع تمر بنف) أي بيان شيء من أوصافها أو استوعبها كقولهم ضمن بخلاف استعابها عند التمر بنف غرام ويشين به لعدم التهمة هنا لكونه بمحضرة الشهود (قوله ولا يوجب) أي لا يترك تمر بنفها فيكون الثاني تأكيد الأول وقيل معنى الأول لا يترك تمر بنفها ومعنى الثاني لا يترك تمر بنفها (٣٠١) لشمود فيكون مقاربا والنسب الأول للتمر بنف والثاني للتمر بنف على المعنى الثاني أما على

المعنى الأول فهو للتمر بنفهما (قوله بين الأخبار) أي الله تعالى على علم الوصوب وبين هذا الخبر الدال على الوصوب (قوله قد دارا لاسلام) ليس قيدا وكذا في دارا لاسلام فخرج دارا للحرب وهذا التقيد لا يختص بهذه الصور بل كل الصور كذلك (قوله وتترفع القطعة) والنزاع لها القاضى فان قصر فلا ضمان وحل النزاع عن المكافأة لم يكن عدلا (قوله مشرف الخ) أي وأجرته في بيت المال أو ما يؤمنه التمر بنف قطعتهم ان قصدوا التملك (قوله تملكوا) أي حتى المدة وتكون موقوفه كغير مملكه (قوله الأمان يصع تمر بنف) أي وعقله بان الذي ولا يجوز لفرارها في يد من يفرعها الولي لا تملك ليس أهلا لوضع يده على المال (قوله أو قصد احدهما) أي التمامة وغيرهما ووجهه في قصد التمامة أنه لما تسبم نصف قصد هاهنا فكان امتنا وان كان التمام واحدا للتمتع والتملك فالأمر ظاهر (قوله وان قصد التمامة الخ) غاية فيما قبله (قوله ما لم يملك متعلق بقوله أو مسبق وبعد التملك أو الاختصاص يكون ضامنا في المال برده بذاته ان كان قابضا أو بدله ان كان مالقا وفي الاختصاص ان كان باقيا برده ولا فلا ضمان (قوله ويجب تمر بنفها) هذا استطراد لأن محل ساق (قوله وان احدهما التمامة) أي الحقيقة فضا من ولومن غير تقصير بخلاف الأول (قوله وليس له تمر بنفها) أي التملك ولا يملكها

للمتلف ولما بعراذن سبده فنأخذها منه كان هو المتلف سبدا كان أو اجتمعا ولو امرها في يده سبده واستحققت عليها يعرفها ولو علم من جاز والا فلا يصح القطع من مكاتب كرامة صفة لأنه معتقل بالملك أو التصرف ويخرج بالموات المملوك فلا تؤخذ منه لملكه عند التمر بنف بل هي لصاحب اليد فله اذا ادعاه أو الاقل ان كان مالكا قبله وهكذا حتى تنهى الى الثاني فان لم يدعها كانت لقطعة كما قاله المولى وأخرى الى وضعه وغيره الوائق بينه والواقع بها والله اشر بقوله (وان ادعاه الأولى من تركها) فهو مسبق (ان كان على ثقة من نفسه من القيام بها) لما فيه من البر ببل بكم تركها وليس اشهادا بجامع تمر بنف شيء من القطعة كما في الودعة وجاز الأمر بالاشهاد في غير ادعاه من التملك لقطعة فله هذا عدل أو ذوي عدل ولا يملك ولا يوجب على التمدد جمان الأخبار وصير لقطعة البعض لأنه مسك الحرف في الملك أو التصرف والتمتع لقطعة له ولسبده في غيرهما بما في غير ما كانا يوجب الرق والحرق كقصص التظاوفي منلو به لذي نوبة كما في الآساب كوسم شوبه وركا وزوالون كحرق طيب وهام ومن دواء لا كساب لمن حصلت في يده الموقوف على من وجدها في يده وتما الارش الجنابة فيشتر كان فيه لأنه يتعلق بالرفق وهي مشتركة والجنابة عليه كالجنابة منه كما بينه الركني وكلام التناج بشلها وكذا القطع لما سبق لثلاثة دعوى نفعه الى التمامة فقصم القطع منه كما يصح من مرد وكذا موصوف في دارا لاسلام كما مضى دهم واحتياطهم ويتزع القطعة منهم وتسلم لعدل لانهم ليسوا من أهل الخطأ لعدم ايمانهم وضمير لهم مشرف في التصرف فان تم التصرف تم تملكوا وتضمن من صير ومجنون وينزع القطعة منها ولو لمها وعرفها وملكها لهما اذا رآه حيث يجوز له الاقتراض لهما لان التملك في معنى الاقتراض فان لم يره سقطها واسلمها للقاضي وكالصي والمجنون نفسه لأنه يصع تمر بنف دونها ومن أخذ لقطعة لثمانية بان لقطعة المفضل وتعلق أو اختصاص أو لم يصدق خيانة ولا غيرها وقصد احدهما ونفسه فامين وان قصد التمامة بعد أخذها مال لم يملك أو يقتضي بعد التمر بنف ويجب تمر بنفها وان اقتطع لقطعة وان أخذها لثمانية فضا من وليس له تمر بنفها ولو دفع لقطعة لقاض لزمه قبولها (واذا أخذها) أي القطعة للمتلطف الوائق بنفسه أو غيره (فله) حسنة (ان يعرف) بفتح حرف المضارعة (سنة اشياء) وهي في الحقيقة ترجع الى أربعة وترك معرفة اثنين كما سطره الأول ان يعرف (وعدها) وهو بكسر الواو والمدها في من جلد او غيره (و) الثاني ان يعرف (عفاها) وهو بكسر العين المهملة واسمه كما في خبر التبريع من الخطأ في الجلد الذي ليس راس القارورة وهي مراد المصنف كصاحب التنبه لانهما جاحا بين الوعاء والمفاس والحق في تحرير التنبه من الجمهور ان المفاس هو الوعاء لولا ذلك قال في الوعاء يعرف عفاها وهي الوعاء من جلد ونحوه وغيرها انتهى فاطلق المفاس على الوعاء (و) الثالث ان يعرف (وكاهها) وهو بكسر الواو والمدها مترط به

ان عرف (قوله وسع الخ) كان الأولى حذفه لان التوسع ان يكون اللفظ موقوف على شيء خاص ثم ينقل ويتوسع فيه ويراد به معنى عام شامل للموضوع وغيره وهذا ليس كذلك لانها لمعنى واحد

من ضبط أوقيره (و) الرابع أن يعرف (جنسها) من نقد وغيره (و) الخامس أن يعرف  
 (عددها) كاشين فأكثر (و) السادس أن يعرف (وزنها) كدفعهم فأكثرا كونهن تجميع  
 إلى أربع فان العنقاص والوفا واحد كاعلمه الجهور والعدد والوزن سبعة عنهما بالقدر  
 فان معرفة القدر شاملة للوزن والعدد والتكبير والذرع والسابع وهو المتر والمثلث من كلامه  
 أن يعرف صفها أخرى به أمروية والتسعين أن يعرف صفها من صفته وتكسيرا ونحوها  
 ومعرفة هذه الأوصاف تكون عقب الأخذ كما قاله المتولي وغيره وهي ستة كما قاله الأذري  
 وغيره وهو المعتقد وهو قضية كلامه الجهور وفي الكافي أنها أوجه وحري عليه ابن الرقة  
 وينسب كتب الأوصاف قال المأوردى وأنه التقطها في وقت كذا (و) يجب عليه (ان  
 يحفظها) لما نسكتها (في زمنها) التي ظهره لان فيها معنى الأمانة والولاية  
 والاكتساب فالأمانة والولاية أولا والاكتساب آخر وأبعد التعريف وهل الملب فيها  
 الأمانة والولاية لأنها ما حران أو الاكتساب لأنه المقصود وجهان في الولاية وأصلها  
 من عبرت جميع والمرجع فيه لتسليم الاكتساب لأنه يصح التقاط الفاسق والذي في داو  
 الامام ولولا أن الملب ذلك لما صح التقاطها (ثم إذا أراد) الملتقط (تخلصها) عرفها  
 ستة) أي يوم التعريف بعدد ما المعنى في ذلك ان السنة لا تسافر فيها والتقاضيل  
 غالباً وتعني فيها الفصول الأربعة قال ابن حنبل يعرف قوله ولو لم يعرف سنة انعادت  
 الأموال هل ار بايها ولو جعل التعريف اند الأمتع من التقاطها فكان في السنة نظر  
 لغيره من معا ولا يشترط ان تكون الفسقة متصلة بل يكفي ولو معرفة على العادة ان كانت  
 غير فسقية ولو من الاختصاصات فغيرها أولا كل يوم من طريقه أسبوعاً ثم يوم  
 مرة طريقه أسبوعاً أو أسبوعين ثم في كل أسبوع مرة أو مرتين ثم كل شهر فسقة بحيث  
 لا ينسى انه تكرر لما مضى وانما جعل التعريف في الأئمة الأول اكثر لان كتاب المال  
 فيها اكثر قال الزركشي قبل مرادهم ان يعرف كل مدعة من هذه المدد ثلاثة أشهر ولومات  
 الملتقط أثناء المدعة وازنه على ذلك كما يحتمل الزركشي ولولا النقط اسان لقطة عرفها كل  
 واحد نصف سنة كما قال السبكي انه الاشبه وان خالف في ذلك ابن الرقة لها انقطاع  
 واحدة والتعريف من كل منها الكمال لانها انما تنقسم بينهما عند التعامل  
 (تسه) قد تصدق والتعريف سنتين وذلك اذا قصد المدعة فغيرها سنة ثم قصد الثانية  
 فانه لا بد من تعريفه سنة من سنتين وبين في التعريف زمن وجد ان القطعة توجد كذا  
 الاطراف ولو بنائه بعض اوصافها في التعريف فلا تسحبها الا بعد هذا الكاتب قال  
 استوعبها ضمن لأنه قد دفعه الى من يارزعه ادفع بالصفات و يعرفها في بلد الاطراف (على  
 ابواب المساجد) عند خروج الناس لان ذلك اقرب الى وجودها (و) يجب  
 التعريف (في الموضع الذي وجدها فيه) واستكرهه فيه لان طلب النبي في مكانه اكثر  
 وخروج بقوله على ابواب المساجد المساجد فكل التعريف فيها كما خرج في المجموع وان  
 اذهب كلام الروضة التحريم لا المصدا المرام فلا يكون التعريف فيها اعتبارا لما عرف ولأنه  
 مجمع الناس وقتضى ذلك ان مصدا المدينة والاقصى كذلك ولو اراد الملتقط اسعرا استناب  
 بانز الحما كم يحفظها ويعرفها فان سافر أو استناب غير ان الحما كم وجوده ضمن  
 اتعصره وان التقطها الصراء هناك فاطلقت تبعها وعرف فيه الا لا تانده في التعريف في  
 الاماكن الخالية قال ابن ردد ذلك في بلد بقصد هاهنا فربما يبدن سواء اقصدها ابتداء ام  
 لاحي لوقصد بعد قصدي الاول بلدة أخرى ولو بلده اى سافر منها عرف فيها ولا تكلف  
 العدول عنها الى اقرب البلاد الى ذلك المكان ويعرف حقيرا يعرفه عنه غالياً فقولنا كان  
 او محتسرا ولا يتقدم بشئ بل هو ما يقبل على النظم ان فاضله لا يكثر اذ فيه عليه ولا يحاول

(قوله اهرقية الخ) صفتان للشباب (قوله  
 سنة) وقيل راحة وجه بعد الاول  
 على من التقط حفظ والثاني على من  
 التقط تلك وقيل الاول عقب الأخذ  
 والثاني عند ارادة التعريف والتكليف  
 لعرف ما يعرفه او يملكه (قوله في  
 وقت كذا) أى في مكان كذا (قوله ثم  
 اذا اراد الخ) اذهب ان التعريف لا يجب  
 على الفور ومؤكدك (قوله تخلصها)  
 ليس قيدا على المعتد لان من التقط  
 لحفظ يجب عليه التعريف (قوله  
 ان كانت) متعلق بقوله سنة (قوله في كل  
 اسبوع الخ) أى في سبع اسابيع واكثر  
 ذلك من التعريف الثالث (قوله  
 ثم كل شهر كذلك) أى الى آخر السنة  
 (قوله قال الزركشي) مقابل التعريف  
 الاول لانه صريح في محله والمعتد  
 الاول (قوله لا هنا لفظة واحدة) تعليل  
 لكلام السبكي (قوله الى من يارزعه الخ)  
 أى الى حاكم مدعيه يرى لزوم ادفع على  
 الملتقط لمن وصفها (قوله وقتضى ذلك)  
 أى قوله ولا يجمع الناس (قوله ولا  
 يتقدم الخ) ان كان الضمير راجعا لغير  
 قاله بارتطافه ويكون قوله الى ان يظن  
 هو التعريف لانه متعلق بقوله يعرف  
 وان كان الضمير راجعا للتعريف ورد  
 عليه اعتبارا من الاول ان جهة يقبل على  
 الظن مسبقا الواقعة على زمان وهي  
 سالمة من ضمير يارزعهما والثاني ان  
 قوله الى ان يظن هو عين التعريف  
 فيكون مكررا والجواب عن الاول ان  
 الرباط مقدر بتدريج فهو عن الثاني أنه  
 متعلق بمقدور قد بدره مستمر في  
 التعريف الى ان يظن هو من تمام  
 التعريف والاشكال مبنى على انه متعلق  
 يعرف (قوله وعليه الخ) راجع  
 لقوله ثم اذا اراد تخلصها الخ (قوله وان لم  
 يتملك الخ) أى بالفعل بل يظهر ما كسها  
 بعد التعريف

(قوله فان لم يقصد التملك) مقابل لقول المتن تملكها (قوله ولم يقصد تملكها) قيد فيها والمضى انه استمر على قصد الحفظ او استمر على الاطلاق ولم يطرأ عليه قصد التملك الخاص (قوله في بيت المال) أي فرضا بالخاص على العتمة (قوله انتم زعموا انه زادها) ومنها جل حدث بعد القطف وقيل التملك وكذا ارض نصص عيب حدث بعد التملك وقوله وكان ينقص (قوله والاقرع على المدح) فان غرم الاقراط رجح عليه ان لم يشركه الملك والاقرع دعو عليه (٢٠٣)

طلبه تعالى ان ينظر اعراض قاعدته غاليا عليه مؤنة التعريف ان قصدت كذا ولو بعد التقطع للقطعة ومطابقة ان ينطقا ولو جوبوا التعريف عليه فان قصدت كذا لقط  
القطعة والطاق وبقصدت كذا واخصاصا مؤنة التعريف على بيت الالاء اول المالك بان  
ربها الخا ك في بيت المال او بقصدت ضاعا للمالك من الالاء وغيره او بامر بصرفها لبيع  
على المالك او ببيع بعضها ان رآه وانما لم يترك الالاء لان الحفظه لما حفظت فان لم يمسد  
صاحبها بعد تمر فيها كان له ان يتحكمها بشرط العنان اذا ظهرها اليها ولا عليها  
التقطع بمرور مضي مسدا للتعريف بل لا بد من لقط او ما في معناها كتملكت لانه قال مالك  
يسدل فاقترال ذلك كانت في شرا او بيعا ان الرضة في لقطه لا تملك كسر ولما لا بد  
فيها ما يدل على نقل الاختصاص فان قلنا كذا فظهر المالك في مرض بدلها ولا يتعلق  
بجانب الا تزم بيعها بمرورها بزمانها المتصلة وكذا المتصلة ان حدث قبل التملك  
باعتقاف لا ينفك عنها وشرا بعد التملك غير مثلها ان كانت متصلة او قمتها ان كانت  
منقومة وقت لا تملك وقد دفعها اليه وان دفعها اليه في لقطه المدعي بالوصف ولا في  
الان على الالاء انها لا قازمه دفعها اليه وان دفعها اليه في لقطه المدعي بالوصف ولا في  
بل من نعم ان تعدد الواصف لم تدفع الا لبيعة فان دفعها اليه بالوصف فثبت لا يترتب  
سواء له علما ببيعها فان تلفت عند الواصف قلنا لا يضمن حينها والقرار على المدعي  
له وان ذلك المتعلق للقطعة حسد للتعريف ولم يظهر لها صاحب فلا شيء عليه في انما قلها  
فانما كسب من كسبه لا مطالبة على جاني الفان الاثرة

(فصل في بعض النسخ ودفق اقسام الواقعة وبيان حكم كل منها واعلم ان الشيء المتعلق  
فبما مال وغيره والمال زوجان حيوان وغيره والحيوان شر بان آدمي وغيره وعلما غالب  
ذلك من كلا مرجعه الله تعالى في قوله (والقطعة) أي انظر الى ما يفتل فيها على اربعة  
اخرت بان احد هاتين على الدوام كالذهب والفضة (فهذا) أي ما ذكرناه في الفصل  
في من التغيير يرمي بتلك ما يوسد اذا عرفت ان اذ عرفها لم يصبها كذا هو (حكمه) أي  
هذا الضرب (والمضرب) الثاني ما يلي على الدوام بل بقصد بالتأخير كالتاسيم  
الطيب) والطيب الذي لا ينفق واليقول (فهو) أي المتعلق (مضرب) فم (من) علكه ثم  
(أ كاه) وثوبه (وغرمه) أي غرم بدله من مثل اوقفة (أو يسه) بضم مثله (وحفظت منه)  
لما لكانه (والمضرب الثالث ما يلي) على الدوام لكن (سلاج) بكسر المهملة (كالطيب)  
الذي يصف (فيقول) المتعلق (ما فيه المصلحة) لما لكانه (من يسه) بضم مثله (وحفظت  
منه) له (أو يسه) بضم مثله (وحفظت) لما لكانه ان يترج المتعلق بالتحفيف والألبيع بعضه باذن  
الحاكم ان وحده ويوقفه في تحفيف الباقي والمراد البعض الذي يباع ما سواي مؤنة

خبره العام في الناس أو المذهب يعني من بيان الكلام (قوله على أربعة أضرب) أي اجالا والأقرب بالنظر التفصيل تزيد  
في ذلك (قوله ما ذكرناه في الفصل) أي قول المتقدم أن يجد صاحبها كان أن يتملكها أي وكان له إمامة حفظها (قوله  
متمم) أي سواء التضمن مفاداً وعمران (قوله من علمك المخرج) أي أن التضمن تفهيم أن التضمن لفظ تعين الأمر الثاني وبعد  
الأول يجب التعريف فإذا مضى التعريف أن شاء أبي العبد في ذلك فثبت ملكه وإن أراد أن يبدل أفرضه وبه قضائي ثم علمك وقر  
سورة السبع يجب التعريف ثم إن التمرع بأن شاء أبي العبد أن يكون شاه فملكه (قوله ففعل ما فيه المصلحة) أي سواء التضمن  
أو لا فملك أو سواء التضمن من مفاداً وعمران ويجب التعريف بأن تم التعريف فملك الموقوف إن جفقه أو عنه إن باع أو أدام حفظ  
ذلك المالك

(٣٠٤) **والتعريف (و) الضرب** (الرابع) يحتاج إلى نقطة كالحيوان آدمي وغيره فالآدمي تركه  
 المصنف اختصارا والتعريف وقع في قريش فصر غير مصر وغير مصر من غير أن يبين خلافه  
 زمن الامن لانه يستدل به على سدة فعل الموعول ذلك في الآية اذا انتظمتها المصنف أو  
 التملك لم يحل له كحوصة ومجرم بخلاف من يحل له لان نقطة القطة كالانقراض ونفق  
 على الرقيق مدة المخط من كسبه فإن لم يكن له كسب فان تبرع بالانفاق عليه فذلك ان  
 أو ادال حوج فلينفق بان الحكم فان لم يجد أو شهد وإذا أصبح ظهر للمالك وقال كسب  
 أعقته قبل قوله وحكم بفساد البيوع وأما غير الآدمي وعلمه أقصر المصنف لعدم وقوعه  
 فأشار إليه بقوله (وهو من أن) الأول (حيوان لا يفتقر بنفسه) من صفات السباع كانه  
 ومجمل وفصيل والكسب من الأكل والمجمل ونحو ذلك إذا تركه بغيره كما مر من السباع  
 أو يحاش من الناس فأورد حدة معازة (فهو مجرم) فيه غير تلكه ثم (كسبه) وغرم عنه  
 المالك (أو تركه) أي أسأله عنه (أو التطلع) بالانفاق عليه (إن شاء) فإن لم يطوع وأراد  
 الرجوع فاستبقى بادن المالك فإن لم يجد أو شهد يكره الرقيق (أو يبعه) بغير مثله  
 (وحفظ عنه) لما كسبه يعرفه فأن يخرج بقيد المغازاة العرايا فأورد حدة  
 فيه فله الأسا مع التعريف وله البيع والتعريف وقلة الثمن وليس له أكله وغرم عنه  
 على الظاهر لسهولة البيع في العرايا بخلاف المغازاة فقد لا يجد فيها من يشتريه ويبقى  
 النقل إليه وانحطت الأولى من الثلاث عند استروائها في الأخطاء الأولى من الثانية  
 والثانية أولى من الثالثة وزاد المأورد في خطه أربعة وهي أن يخلصه في الحال  
 ليستبقى حاله وأصل قال لانه لما استباح تلكه مع استهلاكه فأولى أن يفتقر بغيره مع  
 استبقائه هذا كله في الحيوان المأكول فأما غير كسبه من صفات المالكين فلهما اصلان  
 الآخران ولا يجوز تلكه حتى يبرح نفسه على العادة (و) الضرب الثاني (حدران) (عشر)  
 من صفات السباع كذب وغر فهد (بنفسه) إما بفضل قوة كالابل والتميل والغال  
 والحسير وإما شدة عدو كالارنب والظباء الملوكة وأما عطائه كالحمام (فأورد حدة)  
 الملتصق (في الصغراء) الاثنية وأراد أخذه لملك لم يجوز (تركه) وسواء منه موعول  
 بالامتناع من أكثر السباع مستثنى بالمرء إلى أبي حنيفة صاحبه ان طلبه ولا يشر في  
 الناس فيها لا يبرقن أخذه لملك فنفذ وبما من الضمان بدفعه إلى المذنب لارده  
 إلى موضعه وتخرج بقيد التملك إرادته أخذه لغيره فيكون له كسبه ونزاهة وكذا الأعداء على  
 الأصغر في الرخصة الثلاثين مع أخذه فأنشأ بغيره بعد الاثنية ما لو كان في صغرا من سب  
 فهو رزقه لملك لانه حشد ضيق ما بعد اداء المملوكة البذر (أو واحد) (عشر)  
 سدة أو قرية أو قريب منها كأنه أحده لملك وسيد (فهو مجرم) فيه (بدر) (ثلاثة)  
 التي تقدم ذكرها قريبا (فيه) أي الضرب الرابع في الكلام على الضرب  
 الأول منه وهو الذي لا يمنع قاضي من أعتادها بها وأما حاز أخذه الحيوان في العرايا  
 دون الصغراء الاثنية بالملك لا يصح بامتداد اليد إلى المملوكة له بخلاف استرواء  
 الاستمقان طريق الناس سبأ (ثنية) لا يحل لملك حرم مكة الإطعام ولا يملك إلى  
 لعل لملك أو ملحق ويجب تعريف مال المملوكة لملك من الميراث بدرا المملوكة لله  
 لا يملك لقطته لئلا يفسد عرقها ويرحم الألقاط الزامة لتعريف أردفها إلى المالك والمير  
 في ذلك أن حرم مكة ذاب لباسه ودون ابنه المرة بعد الأخرى فربما يعود مال كسبه من  
 أجلها أو يبعث في طلبها فأكسب لملك لعله يملكه بمحمول عليه كما عطلت اليد فيه وخرج  
 بحرم مكة حرم المدينة الشريفة على سبأ كسب المملوكة لا يملك لملك ليس كسبه من  
 هي كسائر البلاد كما أقتضاه كلام سهرر وليست هذه معرفة وعمل أراه في كسبه الحرة

في قول القبط اي لقطه هو على حدك (قوة ٣) معناه وجود كره بعد القطة انه نوع خاص منها (قوله ويسمى ملقوظا) أي من مجاز الاول ومنه وذا أي باعتبار ما كان وقوله ودعا أي باعتبار الاشهر (قوله بقارة الطريق) الاضافية ومن اضافة الصفة للوصف والمراد المكان الذي هو قبسه طر بقا وغيره (قوله وهي امر الطفل) أي تمهده (قوله وكفاته) من طهف العام على الخاص لان الكفاية تشمل الخفلا والتربية التي هي الافعال (قوله والمراد بها هنا الخ) احسن زعم الكفاية في الضمان فاما الالتزام احصاء المدن (قوله ومن احياء الخ) في الاستدلال بذلك على ما عين فيه فلا يراد احياءا

بترك القتل الآن يقال المراد اعم من احيائها بترك القتل او باخذها ولقطها فان فيه احياء لها ايضا (قوله الا في بد آمن الخ) الامن والعديل مترادفان لان الامن غير ناشئ وغير الفاسق والعديل غير فاسق وغير ناشئ وبتر العدل والرشيد مجرم ومحصرون وبضم يستعان فيمن اصمغ بضمه ماله وحافظ على مروءته وتنفرد العدل في الذي لم يرتكب كبيرة ولم يصير على صغيرة وحافظ على مروءته ولكن كان يضيع المال باحتمال غش فاض وتنفرد الرشيد في من اصمغ ماله ودينه ولم يحافظ على مروءته (قوله لكن لكافرا الخ) استدراك على المفهوم لانه شاسل لكافرا في لقط الكافر (قوله فان ادن لحيقه الخ) تنسرد لبعض عوارهم فكنا قال الزنقي لاصمغ لقطه ماله بأذن سيده (قوله فان قال الخ) تنقيد لعدم الصدي المكاتب (قوله والمسلم كالزق) أي ان لم تكن ههنا أو كونه لقط في

(فصل في القبط ويسمى ملقوظا ومنه وذا وما يأتي قوله تعالى واحلوا الخسرانكم بطون قوله تعالى وتعووا زواجي السور والتعوى وأركان القبط الشرعي لقط ولاقط ثم شرع في الركن الاول وهو القبط بقوله (واذا وجد لقط) أي ملقوظ (بقارة الطريق) أي طريق البلد وهي اوضره (فما خذ وترت) أمر الطفل بما يصح (وكذا الخ) والمراد بها هنا كافي الى ومته حفظه وتر بهته (واجبة) أي فرض (على الكفاية) لقوله تعالى ومن احساها فكاكنا احسا الناس حبه وولاه آدمي محترم فوجب حفظه كالمنظر الى طعام غيره وفارق القطة حيث لا يجب لقطها بان الغلب فيها الاكتساب والنفس تميل اليه فاستغنى بذلك عن الوسب كالنكاح والوطء ويجب الاشهاد على القبط وان كان الاقطا ظاهرا المدة خوفا من ان سترقه وفارق الاشهاد على لقطا القطة ان الغرض منها المال والاشهاد في التصريح المالي مقبوع ومن القبط حفظ حرته ونسبه غرض الاشهاد كافي الاشهاد في القطة وينبغي امرها بالتمتع بغير ولا يصح بقا القبط ونسب الاشهاد هنا على ما عتد ولا تشمل كفلز كاشد الاشهاد لم تثبت له ولاية الخلفا وحازت منه قالة في الوسط وانما يجب الاشهاد في اذ كره على لأقط نفسه اما من سله الحاكم فالاشهاد مقبوع فله الماوردى وغيره والقبط وهو الركن الثاني صغيرا ومجنونا منبذولا كافل له معلوم ولو عجزت الى التمسك ثم شرع في الركن الثالث وهو الاقط بقوله (ولا يقر) بالنسبة لقول أي لا يترك القبط (الافيد امن) وهو احرار السيد العدل ولو مستورا فلو لقطه غيره من يرقى ولو مكاتباً وكفرا وصبي أو سنون أو فوسق لم يصح فزع القبط منه لان حق الحضنة ولا به وليس من اهلها لكن لكافرا لقط كافر لما بينهما من الموالاة فان ذكر لقطه غير المكاتب في لقطه اذ اذعه عليه فهو الاقط ورقعة نافذة في الاخذ والترية اذ يد كده بخلاف المكاتب لاستلأله فلا يكون السيد هو الاقط بل ولا هو ايضا كالمعجم قال له السيد التقطى قال سيد هو الاقط والبعض كالزق ولو اذعه مالا لقط على لقط قبل لقطه بان قال كل منهما ان اخذ من الحاكم من راد ولوم غيرهما أو بعد اخذ قدم سابق لبقعوا لقطه معا قدم غشي على فبقوله قد وانه بعض ماله وعدل ما طاع على مستور احتياطا لقط فان استولوا فزع منهما ولا فبقوله من ياد لقر به ومنه الما لاند اذ فقه لا نقله من قره لبيادته ومن بلد اقر به او يادته لخشوة عيشهما وفوات العلم بالدين والاضمة فبقيا تم لوقته من بلد او من قره لبيادته قرية يهل المراد منها حاز على النص وقول الجمهور لقطه من ياد مرقية وبلد لثله (فان وجد معه) أي القبط (مال) عام كرقع على القطة او اوجه اهلها وارضاض ككتاب معلومة له أو مدونة له أو معطى بها او مته مشروطة ودان برهله او مته ومنشورة وداره وقها وحده وحسنه منها ان كان معه غيره لانه اذا اختصا كالباع والاصل الحرية مالم يعرف غيرها (انفق عليه الحاكم) او ما ذره (منه) وخرج عداكر المال المدفون ولقته او كان فيه اومع القبط ورقعة مكتوب فيها انه فلا يكون ملكا له كالمكاتب نعم حكبان المكان له فهو له مع المكان والمال موهوم بقر به كالبعد عنه بخلاف الموضوع قرب المكاتب

خط ٧٧  
قوة السيد هلا بد من الاذن اما قوته فتصاحف بخلاف لقط المال لان القبط هنا الخلف فيه الولاية وهو ليس من اهلها وبما لا اكتساب وهو من اهل (قوله لمع الخ) قومه الوقف والوصية مع من حيث حوز الصرف انه متصرفا كما به اتمته (قوله واخصا الخ) ظاهرا للقبير بين الانفاق من هذا الامن وهذا وليس كذلك بل اخص مقدم (قوله ولا مال الخ) مطوق على تأجيل خرج وكان الاولى والمال الموضوع الانها سرت له من عبارة المنهج ونصها بعد ما تقدم لامال مدفون ولا مال وشرع الخ وذلك صحيح

[illegible]

بهی صفا دلیل ماثله (قوله ولو ان  
 القضا امرأه) معطوف على قوله ولو  
 انما بالواو الخ (قوله ينتسب) أي لانه  
 لا تزواج مع الزوج ولو طلق  
 فحدث ثلاثة اقراء كالمرأه ولو مات  
 الزوج اعتدت عدة الاما لان عدة  
 الطلاق زوج فلا قبل الاقرار بالزواج  
 غيرا عدة (قوله فقبل) قوله ولو انه  
 قبل الاقرار (وامرأه) والزوج بينهما  
 ثمة قلته انما حرة  
 (فضل في الودعة) يقال على الادماع أي  
 المقدود اشترى وقوله وعلى العين وهذا  
 لغوي ويحتمى (قوله طاهرة) أي فان  
 في كل امانة (قوله ان اتمامكم الخ)  
 أي بامر كل من كان عندك ما تطلبه  
 صاحبها فبهاه (قوله في مقابل) لجمع  
 بالجمع فيقسم افراد (قوله ولا تخفن من  
 خائف) تحفة الشافعي خائفه مثله لان  
 الشافعي استصار ويخلص حق وهذه  
 اذا كان الامر الثاني ما حرجوا التبرع المجازاة  
 وهو ما اذا لم يصح زال التبرع المجازاة  
 سكن في بامرأه فثبتت أنت بامرأته  
 فالاول خائفة والثاني خائفة اضعافا  
 مثله (قوله يعني الادماع)  
 العنداء بمعنى الخوف لا الزكاة (قوله  
 ما عرف) وكفى رويك) يؤخذ منه انه يصح  
 وقتت الودعة وتعلق ابعثا بعد تبين  
 عقدها كالو كذا بخلاف تعلق نفس  
 الودعة فلا يصح كعنايق الوكالة فيكون  
 كل منهما قاسد ويبيح زكوة كل من  
 الودع والزاد مع اعي وولا روي الانقياض

اللعن عمنزها على القبول والشر المشوش (قوله والافلا تخرم) وتكون معبأة (قوله واحكام الودبعة ثلاثة) المراد بالاحكام  
 الاموال والصفات والافلا تخرم كحاشاها وورد بالاحكام الاحكام القسرية التي هي التوبة والامانة وثبوت  
 قبول قوله في الرد وثبوت جواز الرد لكل من المودع والوديع (قوله وقد اشار الى الاول بقوله الخ) فظاهر ان هذه الجمل هي خارجة ما قدم  
 في المتن وليس الشارح وقع له نسخة كذلك (٢٠٩) وان كانت تكررة الا ان يقال ان كلام الشارح يحتاج لتقدير برأى اشارته

المراد بالودبعة امانة الخ (قوله بعوارض  
 الخ) أي ضمان مدعى خير مثله  
 الشارح وكذا امثلة الرد على الصنفين  
 اماها فها من قبل ضمان الخانة  
 وما دعاها من قبل ضمان البدل الخ  
 بين الضمانين اذ في ضمان البدل مع  
 بما تقدم به في رد عوارض ضمان الجناية  
 لا تضمن الا بالتعدي به وعلى كل منهما  
 لا فرق بين التعصير وعدمه وانما يفرق  
 بما تقدم (قوله بعوارض) أي عشرة  
 ذكر الشارح سبعة خمسة ادخل عليها  
 كان واثنين ذكرهما في قول اول طلبها  
 من صادر المالك اول طلبها  
 وذكر اثنين في الثاني في قوله وعليه ان  
 بمقتضاها في قوله واذا طوب به الخ  
 (قوله والودبعة امانة) أي اذا كان كل  
 منهما مطلقا التصرف ولم يكن وليا ولا  
 وكلا والا ضمن الوديع مطلقا سواء  
 قصارا لا (قوله كان يتلفها من جهة الخ)  
 أي وعين المالك الخرد وعلى هذا  
 يحصل قول الزايد ولو كان الثاني  
 حوز مثله اما اذا لم يكن له المالك الخرد  
 وكان الثاني حوز مثله فانه لا تضمن  
 وعليه يحصل كلام الاجمعي في ما بين  
 الثاني خزانها (قوله وان لم ينفه الخ)  
 الزايد في حال (قوله غيره) أي ولو وجبه  
 اوله أو وعده (قوله لم تستأمن الخ)  
 بتسليمه له ولعدم كون المستأمن  
 به امانة او امانة له (قوله لا اعلام بها)  
 أي اعلام اهل بها او اهل مديون بها فكون  
 عطف مغايرا وان المراد بالاعلام الامور

على التاكيد منقصة ومنع حوزها فان لم يجز عن حفظها لم عليه قبولها لانه يعرضها  
 للثقل قال ابن الرقعة وبهذا اذا لم يعلم المالك مثاله والافلا تخرم وهذا هو المحذور  
 بخلافه في ذلك الزكوي وان قد رجع الحفظ وهو في الحال امن ولكن لم يبق امانته بل  
 خلف امانته من نفسه فما لم يستعمل كماله قبولها خشية ان يئس فيها وهذا هو المحذور كما في  
 المتن قال ابن الرقعة ويظهر ان هذا اذا لم يعلم المالك الحال والافلا تخرم ولا كراهة  
 كما علم مما (تنبه) احكام الودبعة ثلاثة الحكم الاول الامانة والحكم الثاني الرد والحكم  
 الثالث الجواز وقد اشار الى الاول بقوله والودبعة امانة وقد نصير مضمومة بعوارض  
 فانها تخرج من قول المصنف (ولا ضمن الا بالتعدي) في تلفها كان يتلفها من جهة  
 اوله او لا يرد عوارضها وان لم ينفه المودع عن تلفها لانه عرضها للثقل ثم ان تلفها من جهة  
 اتعامله ولم يتفق بها من ضمن وكان رد عوارضها ولو فاضلا لان من المودع ولا عذر له  
 لان المودع لم يرض بذلك بخلاف ما لو ادعيا غيره لعدم كرض وسفره واستعانة بين  
 بمصلحتها خردا او بغيرها او تسبعا لان العادة حوت ذلك وعليه ليس رد كراهة في رد عوارض  
 رد مالها كذا في رد كذا فان فقد ما رد ما القاضى وعليه ان لا مال كان فقد رد ما لم يرد  
 كانت تأخير الشرع في رد المال القاضى او الامن الوصية اليه فهو غير عتق فند  
 المالك ووكيله من رد ما القاضى والوصية اليه وهو عتق فند القاضى من رد ما المالك  
 والوصية اليه والمراد بالوصية بها الاعلام بها والامر بدفعها مع وصفتها بما تنبزه او الاشارة  
 ليس بما مع ذلك فيجب الاشهاد كما في الرافعي عن الزايد فان لم يرد بها ولو من جانب ذكر كما  
 ذكره من ان يمكن من رد ما او الاصله بالانه عرضها للقوات وكان بدفعها موضع وبما  
 ولم يعلم بها انما راقها فانه عرضها للقضاء بخلاف ما اذا اعطى بها من ذكر لان اعلامه بمنزلة  
 ايداعه فشرطه فقد القاضى وكان لا بد من تلفها كما تركت توبة ثياب صوف او ترك لبسها  
 عند ما جئنا ذلك وقد علم ان الرد عند ما تركت ذلك بكون كل من القوام وهو قد وافقه  
 الا في جهاد فيه او ترك علف دابة بكون الام لا يتوجب عليه لانه من الحفظ لان ناه  
 عن التوبة واللبس والعلف فلا ضمن لكنه بمعنى في حصة الدابة لغيره الروح فان اعطاه  
 المالك علفا فطعمه منه والارحاض او كونه لغيره او بغيره فان فقدهما واجب القاضى  
 لتسريح عن المالك او بغيره او ببيع حوزها في علفها بحسب ما راد وكان تلفت  
 بخلافه فند ما مر به كقوله لا ترد فعل الصنفين الذي هي الودبعة فند وانكسر فند  
 وتلف ما فيه بانكسره لان تلف غيره كسرقه لا يضمن ولا ان نجاه عن قتلين فاقبله لان  
 رد ما وقفه لا يرد في الحفظ ثم شرع في الحكم الثاني وهو الرد بقوله (وقول المودع)  
 رد ما له (تم) في رد ما على المودع بانكسره ما بينه وان اشهد عليه ما عند نفسه لانه  
 ينفذ الدال (تم) في رد ما على المودع بانكسره ما بينه وان اشهد عليه ما عند نفسه لانه  
 (تنبه) ما قاله المصنف يجرى على كل امر كوكيل وشريل وعامل قراض وجاب  
 في رد ما داه على الذي استأجره لغيره على ما قاله ابن الصلاح وسائط الذي يصدق بينه

رد ما داه كرون عطف تفسير (قوله يجب الاشهاد) أي غير القاضى وامنه والمالك (قوله لم ذكر) أي الا به كذا ذكر أي على  
 الترتيب (قوله وقد علمنا) أي علم انما يجب جهن وعلم احتياجه لذلك أي وتضمن ذلك بان اعطاه المفتح (قوله لان نجاه  
 الخ) أي وكان مالكا وليا ولا يركب ولا ضمن الوديع (قوله ومثل المودع الى آخره) قيد اول قوله على المودع قيد ثان وقد اخذ  
 الشارح عمنزها على القبول والشر المشوش



في الرد هو كل ادعى الرد على من اثبت صدق بعينه الا المترين والمترين هما  
لا بد فان في الرد لا يها اشد العين لغرض انفسهما بان ادعى عيرين اثبتته  
كوارث المالك اودعى وارث المودع بنفع الدرد اودى على المالك اودى المودع  
منفسه امنا فادعى الابن الرد على المالك فطلب كل من ذكر بسنة ما رد على من ذكر  
اذا اصل عدم الرد لم يات به (وعليه) أى اودى من ان يحفظها أى اودى المالك  
او وارثه (في حوزتها) فان احوالها مع التمكن اودى عليها سارقا فان لم يكن  
ومنعت بالسرقة اودى عليها من مصادرها المالك بان عين له موضعها فصاعت بذلك منها  
لنا فاذ ذلك الحفظ بخلاف ما اذا علم باقية فلو اكر ما اودى على علم الودعة حتى  
سها اليه فلهما كالتحسين اودى من يشابهه غير صحيح على الظاهر لا يستلزم عليها عدا على  
الودى انكار الودى من الظاهر والامتناع من اعلامه بها جده فان ذلك مع القدرة  
عليه ضمن وله ان يحلف على ذلك لعلته حفظها قال الاذرى وبوجه وحب الحلف اذا حلف  
كانت الودى وقفا وانما لم يرد فنته او الضرورة وبه يسان يورى في عينه اذا حلف  
وامكنه التوبة وكان يعرفها التسلي يحلف كاذبا بان لم يرد فترعى عنه لانه كاذب فيها بان  
حلف بالطلاق او العلق مكرها عليه او على اعترافه لحلف حيث لا يشد الودى  
زوجه او رقبته وان اعترف بها وسلمها اختيارا لانه قد زوجه او رقبته بها ولو اء لم  
المصوى مكانها فصاعت بذلك ضمن لنا فاذ ذلك الحفظ لان اعلمها بها عينه من غير  
تصديق مكانها فلا يضمن ذلك (واذا حلف) أى طالب المالك او وارثه اودى اوارثه  
(بها) ايردها (لم يفرحها) أى لم يرد عليها (مع القدرة عليها) وقت طلبها (حق  
تلف ضحيا) بدلها من مثل ان كانت مثله او جعة ان كانت مقومة لمكره الواجب عليه  
فان الله تعالى قال ان الله امر ان تردوا الامانات اليها ولها وائس المراد الودى  
جعلها الى المالك بل يحصل بان يحلف به وبسها يقا وبسها ليس له ان يزم المالك ان شهدا بان  
كان اشهد عليه عند الدفع فانه يصدق في الدفع بعينه بخلاف ما لو طلبها وكل المودع  
لانه لا يقبل قوله في دفعها اليه ولا زال من عنده وودى المالك اذ يصدق له اذ  
كان في ايمان وعلى المالك المؤنة الرد وخرج بقوله مع القدرة عليها ما اذا لم يندى ذلك احد  
كان كان في جنح ليل والودى في نزاع لا يأتى في حقها في ذلك الوقت او كان مشغولا بعلا  
او قضا حجة او في جام او با كل طعام فلا ضمان عليه لعدم تقصيره والحكم الثالث بالودى  
فلهودى الاسترداد الودى رد في كل وقت اما المودع لانه المالك واما اودى رد على فلا  
متبرع بالحفظ قال ابن القيسوينى ان يقدحوا الرد الودى بحالة لا يرد منها اقول  
والاحرم الرد فان كان بحالة شدد فيها اقول فاذ حلف الاول ان يرد من به ذلك  
وتنصع ما تنصع به الوكالة من موت احدهما او سجنه او اعماه او كسره فحلف فيها  
(خاتمة) اودى الودى تلف الودى ولم يذكر له سببا او ذكر له سببا فحلف كسره قد صدق  
في ذلك قال ابن المنذر بالاجاب ولا يلزمه بيان السبب في الاولى ثم يلزمه ان يحلف له اسبا  
تلف بعير تغرط وان ذكر سببا طاهرا كخرق فان عرف الحريق وعومر ولم يجعل سلاعة  
الودى كجاءه ابن القري صدق بالبيع لان طاهر الحال يشبهه عن البيع اما اذا احتمل  
سلامتها بان عرف طاهر الاثنا فحلف لا احتال سلامتها فان عرف الحريق دون عومره  
صدق بعينه لاحتمال ماداه وان سهل ما اداه من الظاهر لم يسمعه لم يحلف  
على التلف لاحتمال انها لم تتلف ولا تكلف البيعة على التلف لانه ما يخفى ولو اودى  
ورقة مكتوب فيها الحق المقصره كجاءه دينار وتلف بتقصيره ضمن قيمتها مكتوبة واحة

في الرد هو كل ادعى الرد على من اثبت صدق بعينه الا المترين والمترين هما  
لا بد فان في الرد لا يها اشد العين لغرض انفسهما بان ادعى عيرين اثبتته  
كوارث المالك اودعى وارث المودع بنفع الدرد اودى على المالك اودى المودع  
منفسه امنا فادعى الابن الرد على المالك فطلب كل من ذكر بسنة ما رد على من ذكر  
اذا اصل عدم الرد لم يات به (وعليه) أى اودى من ان يحفظها أى اودى المالك  
او وارثه (في حوزتها) فان احوالها مع التمكن اودى عليها سارقا فان لم يكن  
ومنعت بالسرقة اودى عليها من مصادرها المالك بان عين له موضعها فصاعت بذلك منها  
لنا فاذ ذلك الحفظ بخلاف ما اذا علم باقية فلو اكر ما اودى على علم الودعة حتى  
سها اليه فلهما كالتحسين اودى من يشابهه غير صحيح على الظاهر لا يستلزم عليها عدا على  
الودى انكار الودى من الظاهر والامتناع من اعلامه بها جده فان ذلك مع القدرة  
عليه ضمن وله ان يحلف على ذلك لعلته حفظها قال الاذرى وبوجه وحب الحلف اذا حلف  
كانت الودى وقفا وانما لم يرد فنته او الضرورة وبه يسان يورى في عينه اذا حلف  
وامكنه التوبة وكان يعرفها التسلي يحلف كاذبا بان لم يرد فترعى عنه لانه كاذب فيها بان  
حلف بالطلاق او العلق مكرها عليه او على اعترافه لحلف حيث لا يشد الودى  
زوجه او رقبته وان اعترف بها وسلمها اختيارا لانه قد زوجه او رقبته بها ولو اء لم  
المصوى مكانها فصاعت بذلك ضمن لنا فاذ ذلك الحفظ لان اعلمها بها عينه من غير  
تصديق مكانها فلا يضمن ذلك (واذا حلف) أى طالب المالك او وارثه اودى اوارثه  
(بها) ايردها (لم يفرحها) أى لم يرد عليها (مع القدرة عليها) وقت طلبها (حق  
تلف ضحيا) بدلها من مثل ان كانت مثله او جعة ان كانت مقومة لمكره الواجب عليه  
فان الله تعالى قال ان الله امر ان تردوا الامانات اليها ولها وائس المراد الودى  
جعلها الى المالك بل يحصل بان يحلف به وبسها يقا وبسها ليس له ان يزم المالك ان شهدا بان  
كان اشهد عليه عند الدفع فانه يصدق في الدفع بعينه بخلاف ما لو طلبها وكل المودع  
لانه لا يقبل قوله في دفعها اليه ولا زال من عنده وودى المالك اذ يصدق له اذ  
كان في ايمان وعلى المالك المؤنة الرد وخرج بقوله مع القدرة عليها ما اذا لم يندى ذلك احد  
كان كان في جنح ليل والودى في نزاع لا يأتى في حقها في ذلك الوقت او كان مشغولا بعلا  
او قضا حجة او في جام او با كل طعام فلا ضمان عليه لعدم تقصيره والحكم الثالث بالودى  
فلهودى الاسترداد الودى رد في كل وقت اما المودع لانه المالك واما اودى رد على فلا  
متبرع بالحفظ قال ابن القيسوينى ان يقدحوا الرد الودى بحالة لا يرد منها اقول  
والاحرم الرد فان كان بحالة شدد فيها اقول فاذ حلف الاول ان يرد من به ذلك  
وتنصع ما تنصع به الوكالة من موت احدهما او سجنه او اعماه او كسره فحلف فيها  
(خاتمة) اودى الودى تلف الودى ولم يذكر له سببا او ذكر له سببا فحلف كسره قد صدق  
في ذلك قال ابن المنذر بالاجاب ولا يلزمه بيان السبب في الاولى ثم يلزمه ان يحلف له اسبا  
تلف بعير تغرط وان ذكر سببا طاهرا كخرق فان عرف الحريق وعومر ولم يجعل سلاعة  
الودى كجاءه ابن القري صدق بالبيع لان طاهر الحال يشبهه عن البيع اما اذا احتمل  
سلامتها بان عرف طاهر الاثنا فحلف لا احتال سلامتها فان عرف الحريق دون عومره  
صدق بعينه لاحتمال ماداه وان سهل ما اداه من الظاهر لم يسمعه لم يحلف  
على التلف لاحتمال انها لم تتلف ولا تكلف البيعة على التلف لانه ما يخفى ولو اودى  
ورقة مكتوب فيها الحق المقصره كجاءه دينار وتلف بتقصيره ضمن قيمتها مكتوبة واحة

(قوله في أول الحاشية وهي) أي المواضع (في) أي في غير مواضع كان يقتصر أولا ويستثنى

من ذلك ما روي أنه لا يترفع على الصدوق فرفعوا كسر الخاء فاقم قالوا إذا تلف ما قسمه بالكره من وان تلف غيره كسرة لم يضمن مع ان مقتضى كونه

ضمنه بان يضمن حتى بالسرقة فضمن استثناء ذلك وكذا قول الشارح أو دل عليها سارقا أو من يصادر المالك فان

الشارح بهذا الضمان وإذا تلفت ذلك أي باخذ السارق أو المصادر مع ان مقتضى

كونه ضمانه بان يضمن بغير ذلك ولو بغير تعصير فبضم استثناء ذلك وقوله

سارقا مع ذلك نصيب الا شهادة أي في غير الردائي القاضى وأمنه والمالك بان كان

الرد على الوكيل أو على أمين غير أمين القاضى أو أوصى بحاله رد على القاضى

أو الأمين فكل ذلك يجب فيه الشهادة وينبى على وجوب الشهادة إذا تركه

بضمن وقوله إذا ربط الوديع من خارج ضمن باخذ السارق وان ربطها

من داخل لم يضمن باخذ السارق لأنه إذا كان الرطب خارجا فيه اعتبره

لسارق بخلافه ما إذا كان داخلها وأما إذا ضاعت بغير السارق في الحالين

فقال في الحالة الأولى لا يضمن وفي الثانية يضمن ويصدقوا الأولى بما إذا

كانت الوديع ثقيلة ونقلها المثل الرطب فلا ينسب إلى تعصير الرطب بخلاف

ما إذا كانت خفيفة ضمن فان التعصير ينسب إليه من جهة عدم حكام الرطب

والشد فمقتضى هذا أن يقال في الحالة الثانية إذا سكتا خفيفة ضمن

بالاسترسال وإن كانت ثقيلة فلا يضمن بالاسترسال هذا هو الذي يظهر وأما

إذا كان الشوب الذي ربطت فيه الوديع من تحت ثوب آخر فلا يضمن

الوديع باخذ السارق سواء كان الرطب داخل أو خارجا وأما إذا ضاعت حدثت

بالاسترسال فيرجع لما تقدم من كونها ثقيلة أو خفيفة فبضمن في الخفيفة دون

الثقيلة والله أعلم

ثم الجزء الأول من الاقتناع على أي شجاع لوقته القطب الرباني والهيكل الصمداني

الشيخ محمد القزويني الخطيب الجامع الأزهر قدس الله تعالى روحه

وورقة موشى رحمه وتفعنا أقوال المسلمين بعلومه وبركاته

وعلى هامشه جميع تقرير الشيخ عوض وبعض تقييدات

الأفاضل كالسلامة البصري والملازمة شطنا

الشيخ الباجوري وقوله على نسخ مقررة

بجامع الأزهر وكذلك تقرير الشيخ

عوض وقوله على نسخة متداولة

يسد العلماء المحدثين

ويليه الجزء الثاني

تم

(قوله في كتاب الفرائض والوصايا)



٢٨	٢٨
الف ٢١	الف ٢١







